

دستور الحرية

فريدريش هايك

- ♦ المؤلف: فريدريش هايك
- ♦ العنوان: دستور الحرية
- ♦ ترجمة: عمر فتحي
- ♦ الطبعة: الأولى 2023
- ♦ تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي
- ♦ مستشار النشر: سوسن بشير
- ♦ المدير العام: مصطفى الشيخ



رقم الإيداع:

٢٠٢٢ / ١٧٠٣٣

الترقيم الدولي : ISBN

978 - 977-765 - 347 - 3

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه،
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال
دون إذن مسبق من الناشر.

All rights are reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form, or by any means without prior permission in writing from the publisher.

Afaq Bookshop & Publishing House

1 Kareem El Dawla st. - From Mahmoud Basiuny st. Talaat Harb
CAIRO – EGYPT - Tel: 00202 25778743 - 00202 25779803 Mobile: +202-01111602787
E-mail: afaqbooks@yahoo.com – www.afaqbooks.com

١ شارع كريم الدولة- من شارع محمود بسيوني - ميدان طلعت حرب- القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٧٨٧٤٣ - ٠٠٢٠٢ - ٢٥٧٧٩٨٠٣ - موبايل: ٠١١١١٦٠٢٧٨٧

فريدريش هايك

دستور الحرية

ترجمة

عمر فتحي

آفاق للنشر والتوزيع

بطاقة الفهرسة

هايك، فريدريش

دستور الحرية - فريدريش هايك

ترجمة: عمر فتحي

ط 1 القاهرة - دار آفاق للنشر والتوزيع - 2023

640 ص، 21 سم.

رقم الإيداع 17033 / 2022

الترقيم الدولي 3 - 347 - 765 - 977 - 978

1 - فكر

2 - العنوان

Copyright 1960 by The University of Chicago.

Reprinted from the English Edition by The University of Chicago Press 1978

«All Rights Reserved»

«Authorised translation from the English language edition published
by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

جميع الحقوق محفوظة

© آفاق للنشر والتوزيع

All rights reserved

© Afaq Publishing House 2023

توطئة

إن الهدف من هذا الكتاب قد تم إيضاحه في المقدمة، كما تم التنويه بما أدين به للكثيرين من شكرٍ وعرفان في الفقرات القليلة التي تسبق الهوامش. كل ما تبقى لي أن أفعله هنا هو توجيه تحذير وتقديم اعتذار.

هذا الكتاب ليس معنيًا بشكل أساسي بما يعلمنا إياه العلم. وعلى الرغم من أنني لم أكن لأتمكن من كتابته إذا لم أكن قد كرّست الجزء الأكبر من حياتي لدراسة الاقتصاد ولم أكن قد حاولت مؤخرًا التعرف والاطلاع على نتائج العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، فإنني لست معنيًا هنا بالحقائق فقط، ولا أقصر حديثي على المسائل السببية. هدفي هو إيضاح مبدأ معين، وإظهار كيف يمكن تحقيقه، وشرح ما سيعنيه تحقيقه في الممارسة العملية، ولهذا فإن المناقشة العلمية ستكون وسيلة وليست غاية. وأعتقد أنني استخدمت -بشكل أمين- معرفتي عن العالم الذي نعيش فيه. وسيتعين على القارئ أن يقرر ما إذا كان يريد قبول القيم التي استخدمت تلك المعرفة في خدمتها.

أما الاعتذار فيتعلق بالشكل الذي قررت تقديم نتائج جهودي به إلى القارئ. قد يكون من المحتم أنه كلما كانت المهمة أكثر طموحًا، كان الأداء غير كافٍ. وعندما يتعلق الأمر بموضوع شامل مثل موضوع هذا الكتاب، فإن مهمة جعله جيدًا بقدر ما يستطيع المرء لا تكتمل أبدًا ما دام المرء يمتلك القدرة. فلا شك في أنني سأكتشف قريبًا أنه كان يتعين عليّ أن أقول هذا أو ذاك بشكل أفضل وأني ارتكبت أخطاء كان بإمكانني تصحيحها إذا كنت قد واصلت جهودي

لفترة أطول. إذ يتطلب احترام القارئ بالتأكيد أن يقدم له المرء منتجاً نهائياً مقبولاً. لكنني أشك فيما إذا كان هذا يعني أنه يجب على المرء أن ينتظر حتى يبدو له أنه لا أمل في تحسين منتجه أكثر. وعندما تكون المشكلات من النوع الذي ينخرط فيه كثيرون آخرون بنشاط، قد يبدو حتى من قبيل مبالغة المرء في تقدير أهمية ذاته أن يؤخّر النشر حتى يتأكد من عدم قدرته على تحسين أي شيء. فإذا دفع المرء البحث والتحليل خطوة إلى الأمام، كما آمل أنني فعلت، فمن المرجح أن تكون الجهود الإضافية التي يبذلها عرضة لقانون تناقص العوائد سريعاً. إذ من المرجح أن يكون الآخرون مؤهلين بشكل أفضل لوضع اللبنة التالية في الصرح الذي أحاول المساهمة فيه. لذا فكل ما يمكنني أن أزعمه هو فقط أنني عملت وبذلت ما استطعت من مجهود في الكتاب حتى لم أعد أعرف كيف يمكنني تقديم الحجة الرئيسة بشكل أكثر ملاءمة وإيجازاً. ربما يجب أن يعرف القارئ أيضاً أنه على الرغم من أنني أكتب في الولايات المتحدة وأقيم في هذا البلد منذ ما يقرب من عشر سنوات، فلا يمكنني الادعاء بأنني أكتب كأمريريكي. لقد تأثر وتشكل ذهني بشبابي الذي قضيته في موطني النمسا وبعقدين في متوسط عمري قضيتهما في بريطانيا العظمى، والتي أصبحت وما زلت مواطناً فيها. إن معرفة هذه الحقيقة عني قد تكون مفيدة للقارئ، لأن الكتاب هو إلى حد كبير نتاج هذه الخلفية.

فريدريش هايك

شيكاغو - ٨ مايو، ١٩٥٩

المحتويات

٥	توطئة
٩	مقدمة
١٩	الجزء الأول - قيمة الحرية
٢١	الفصل الأول: الحرية والحريات
٣٦	الفصل الثاني: القوى الخلّاقة للحضارة الحرة
٥٧	الفصل الثالث: الفكرة الشائعة عن التقدم
٧٦	الفصل الرابع: الحرية والعقل والتقاليد
٩٧	الفصل الخامس: المسؤولية والحرية
١١٥	الفصل السادس: المساواة والقيمة والجدارة
١٣٨	الفصل السابع: حكم الأغلبية
١٥٨	الفصل الثامن: التوظيف والاستقلال
١٧٥	الجزء الثاني - الحرية والقانون
١٧٧	الفصل التاسع: الإكراه والدولة
١٩٧	الفصل العاشر: القانون والأوامر والنظام
٢١٥	الفصل الحادي عشر: أصول سيادة القانون
٢٣٣	الفصل الثاني عشر: المساهمة الأمريكية: الدستورية
٢٥٦	الفصل الثالث عشر: الليبرالية والحكومة: دولة القانون
٢٧١	الفصل الرابع عشر: ضمانات الحرية الفردية

٢٩١	الفصل الخامس عشر: السياسة الاقتصادية وسيادة القانون
٣٠٨	الفصل السادس عشر: انحدار القانون
٣٢٩	الجزء الثالث - الحرية في دولة الرفاهية
٣٣١	الفصل السابع عشر: انحدار الاشتراكية وصعود دولة الرفاهية
٣٤٩	الفصل الثامن عشر: النقابات العمالية والتوظيف
٣٧٤	الفصل التاسع عشر: التأمين الاجتماعي
٤٠٢	الفصل العشرون: الضرائب وإعادة التوزيع
٤٢٦	الفصل الحادي والعشرون: الإطار النقدي
٤٤٧	الفصل الثاني والعشرون: الإسكان وتخطيط المدن
٤٧٠	الفصل الثالث والعشرون: الزراعة والموارد الطبيعية
٤٩٣	الفصل الرابع والعشرون: التعليم والبحث العلمي
٥١٩	ملحق - لماذا لست محافظاً؟
٥٤٠	شكر وتقدير
٥٤٤	الهوامش
٦٢٥	الفهرس التحليلي للمحتويات

مقدمة

ما هو الطريق الذي وصلنا من خلاله إلى وضعنا الحالي، وما شكل الحكومة التي نمت في ظلها عظمنا، وما هي العادات الوطنية التي نشأت عنها...؟ إذا نظرنا إلى القوانين، وجدناها تمنح العدالة المتساوية للجميع في خلافاتهم الشخصية... وتمتد الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا إلى حياتنا العادية أيضًا... لكن كل هذه الحرية في حياتنا الخاصة لا تجعلنا بلا قانون كمواطنين. فهناك احترام للقضاة والقوانين، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك القوانين التي تم سنّها لحماية المتضررين وكذلك تلك القوانين غير المكتوبة التي تجلب على المخالف لها استنكارًا شديدًا.

- بيركليس

إذا كان يُراد للحقائق القديمة أن تحافظ على سطوتها على عقول البشر، فيجب إعادة صياغتها بلغة ومفاهيم الأجيال المتعاقبة. فما كان في وقتٍ من الأوقات أكثر التعابير عنها فاعلية يصبح تدريجيًا مهترئًا مع الاستخدام بحيث يتوقف عن حمل معنى محدد. قد تكون الأفكار الأساسية الكامنة خلف الكلمات صحيحة تمامًا كما كانت دائمًا، ولكن الكلمات، حتى عندما تشير إلى مشكلات لا تزال قائمة لدينا، لا تعود تنقل نفس القناعة؛ ولا تسير الحجاج في سياق مألوف لنا؛ ونادرًا ما تعطينا إجابات مباشرة على الأسئلة التي نطرحها^(١). قد يكون هذا أمرًا لا مفر منه لأنه لا يمكن أن تكون هناك عبارة بشأن مبدأ معين كاملة وتامة إذا كان من المرجح أن تؤثر في عقول البشر، بل يجب أن يتم ضبطها لتتوافق مع مناخ معين من الآراء، وأن تأخذ في الاعتبار

الكثير مما هو مقبول من قبل جميع البشر في ذلك الوقت، وتوضح المبادئ العامة من حيث القضايا التي يهتمون بها.

وقد مضى وقت طويل منذ أن تمت إعادة صياغة مبدأ الحرية -الذي ألهم الحضارة الغربية الحديثة والذي مكّن تحقيقه الجزئي تلك الحضارة من تحقيق إنجازاتها- بشكل فعال^(٢). في الواقع، على مدى قرن تقريباً، كانت المبادئ الأساسية التي بُنيت عليها هذه الحضارة تسقط بشكل متزايد في غياهب التجاهل والنسيان. فقد سعى البشر إلى أنظمة اجتماعية بديلة أكثر مما حاولوا تحسين فهمهم أو استخدامهم للمبادئ الأساسية لحضارتنا^(٣). فقط بعد أن واجهنا نظاماً مختلفاً تماماً اكتشفنا أننا فقدنا أي تصور واضح لأهدافنا وأصبحنا لا نملك مبادئ ثابتة يمكننا أن نقاوم بواسطتها الأيديولوجيات الدوغمائية لخصومنا.

ففي النضال من أجل الدعم المعنوي والأخلاقي لشعوب العالم، يؤدي الافتقار إلى المعتقدات الراسخة إلى وضع الغرب في وضع غير مواتٍ للغاية. إذ لطالما اتّسمت روح قادته المثقفين بخيبة الأمل من مبادئه، والاستخفاف بإنجازاته، والاهتمام الحصري بخلق «عوالم أفضل». وليست هذه روحاً يمكننا أن نأمل في كسب الدعم والأتباع بها. فإذا أردنا أن ننجح في الصراع العظيم الجاري للأفكار، يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نعرف ما نؤمن به. ويجب علينا أيضاً أن نصبح واضحين بشأن ما نريد الحفاظ عليه إذا أردنا منع أنفسنا من الانجراف والضلال، وكذلك أن نصوغ بصياغة واضحة مبادئنا وأهدافنا الضرورية في علاقاتنا مع الشعوب الأخرى. إن السياسة الخارجية اليوم هي إلى حد كبير مسألة أي فلسفة سياسية ينبغي أن تنتصر على الأخرى؛ وقد يعتمد بقاؤنا ذاته على قدرتنا على حشد جزء قوي بما فيه الكفاية من العالم وراء هدف ومبدأ مشتركين.

وسيتعين علينا القيام بذلك في ظل ظروف غير مواتية للغاية. لقد استعار جزء كبير من شعوب العالم مبادئ الحضارة الغربية في وقت أصبح فيه الغرب غير واثق بنفسه، وفقد إلى حد كبير الإيمان بالتقاليد التي جعلته على ما هو عليه. كان هذا هو الوقت الذي تخلى فيه مفكرو الغرب إلى حد كبير عن الإيمان بالحرية ذاتها التي جعلت نموه السريع غير المسبوق ممكناً، من خلال تمكينه من الاستفادة الكاملة من تلك القوى المسؤولة عن نمو الحضارة بأكملها. ونتيجة لذلك، فإن هؤلاء الرجال من الدول الأقل تقدماً والذين أصبحوا مروجين للأفكار لشعوبهم، تعلموا، في أثناء دراستهم للغرب، ليس كيف بنى الغرب حضارته، ولكن في الغالب تلك الأحلام بالبدائل التي ولّدها نجاحه ذاته.

هذا الأمر مأساوي بشكل خاص لأنه على الرغم من أن المعتقدات التي يتصرف بناء عليها تلاميذ الغرب هؤلاء قد تُمكن بلدانهم من تكرار عدد قليل من إنجازات الغرب بشكل أسرع، فإنها ستمنعهم أيضاً من تقديم مساهماتهم الخاصة. فليس كل ما هو نتيجة التطور التاريخي للغرب يمكن أو ينبغي زرعه في تربة ثقافية أخرى؛ وأياً كانت الحضارة التي ستظهر في النهاية في تلك الأجزاء الواقعة تحت التأثير الغربي، فيمكن لها أن تتخذ أشكالاً مناسبة عاجلاً إذا سُمح لها بالنمو بدلاً من أن يتم فرضها من الأعلى. إذا كان صحيحاً، كما يتم الاعتراض أحياناً، أن الشرط الضروري للتطور الحر -روح المبادرة الفردية- غير موجود، فبال تأكيد من دون هذه الروح لا يمكن لأي حضارة فعّالة أن تنمو في أي مكان. فبقدر ما هي مفقودة، يجب أن تكون المهمة الأولى هي إيقاظها؛ وهذا ما سيفعله نظام الحرية، لكن ليس نظام التحكم الصارم.

بقدر ما يتعلق الأمر بالغرب، يمكننا أن نأمل أنه لا يزال هناك توافق واسع على بعض القيم الأساسية. لكن هذا التوافق لم يعد صريحاً. وإذا كنا نريد لهذه القيم أن تستعيد سلطتها وهيمنتها، فهناك حاجة ماسة إلى إعادة صياغة

شاملة وإعادة تأسيس. لكن يبدو أنه لا يوجد عمل يقدم وصفًا كاملاً للفلسفة التي يمكن أن تستند إليها رؤية ليبرالية متسقة؛ لا يوجد عمل يمكن أن يتجه إليه الشخص الذي يرغب في فهم مبادئها وأهدافها. لدينا عددٌ من السرديات التاريخية الرائعة حول كيفية نمو «التقاليد السياسية للغرب». ولكن على الرغم من أنها قد تخبرنا أن «هدف معظم المفكرين الغربيين كان إنشاء مجتمع يتمتع فيه كل فرد - مع حد أدنى من الاعتماد على السلطة التقديرية لحكامه - بامتيازات ومسؤولية تحديد سلوكه الخاص ضمن إطار محدد للحقوق والواجبات»^(٤)، فلا أعرف شيئاً يشرح ما يعنيه هذا عند تطبيقه على المشكلات الملموسة في عصرنا، أو يتأسس عليه التبرير النهائي لهذه الفكرة.

كما بُدلت جهود شجاعة وحثيثة في السنوات الأخيرة لإزالة الالتباسات التي سادت منذ زمن طويل فيما يتعلق بمبادئ السياسة الاقتصادية للمجتمع الحر. لا أرغب في الاستهانة بما تم تحقيقه. مع ذلك، وعلى الرغم من أنني ما زلت أعتبر نفسي متخصصاً بعلم الاقتصاد بشكل أساسي، فقد أصبحت أشعر أكثر فأكثر أن الإجابات على العديد من الأسئلة الاجتماعية الملحة في عصرنا يمكن العثور عليها في نهاية المطاف في إدراك المبادئ التي تقع خارج نطاق الاقتصاد البحت أو أي تخصص آخر وحيد. وعلى الرغم من أنني بدأت رحلتي أصلياً من اهتمامي بمشكلات السياسة الاقتصادية، فقد توجهت ببطء نحو المهمة الطموحة وربما الجريئة المتمثلة في التعامل معها من خلال إعادة صياغة شاملة للمبادئ الأساسية لفلسفة الحرية.

لكنني لا أقصد أن أقدم أي عذر لكي أغامر إلى ما هو أبعد من النطاق الذي يمكنني الادعاء فيه بأنني أتقنت كل التفاصيل الفنية البحتة. فإذا أردنا استعادة تصور متماسك لأهدافنا، فينبغي أن يتم القيام بمحاولات كثيرة مماثلة. في الواقع، أحد الأشياء التي علمني إياها العمل في هذا الكتاب هو أن حريتنا

تكون مهتدة في العديد من المجالات بسبب حقيقة أننا نكون مستعدين لترك القرار للخير، أو قبول رأيه بشكل غير نقدي حول المشكلة التي لا يعرف عنها سوى جانب واحد صغير فقط. ولكن، بما أن مسألة الخلاف المتكرر باستمرار بين الاقتصادي والمتخصصين الآخرين ستظهر مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب، أريد أن أوضح تمامًا هنا أن الاقتصادي لا يمكنه الزعم بمعرفة خاصة تؤهله لتنسيق جهود جميع المتخصصين الآخرين. ما قد يزعمه هو أن عمله المهني مع تضارب الأهداف السائد جعله أكثر وعيًا من غيره بحقيقة أنه لا يوجد عقل بشري يمكنه فهم كل المعرفة التي توجه تصرفات المجتمع، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى آلية غير شخصية، لا تعتمد على الأحكام البشرية الفردية لتنسيق الجهود الفردية. إن الاهتمام بالعمليات غير الشخصية للمجتمع التي يتم فيها استخدام معرفة أكثر مما يمكن أن يمتلكه أي فرد أو مجموعة منظمة من البشر، هو الذي يضع الاقتصاديون في معارضة مستمرة لطموحات المتخصصين الآخرين الذين يطالبون بزمام السيطرة، لأنهم يشعرون أنه لا يتم إيلاء الاهتمام الكافي لمعرفةهم الخاصة.

من ناحية، يعتبر هذا الكتاب، في نفس الوقت، أكثر وأقل طموحًا مما يتوقعه القارئ. فهو ليس معنيًا بشكل رئيس بمشكلات أي بلد معين أو لحظة معينة من الزمن، بل -على الأقل في أجزائه الأولى- بالمبادئ التي يُزعم أنها ذات صلاحية كلية شاملة. إن هذا الكتاب مدين بمفهومه وخطته للإدراك المتمثل في أن نفس الاتجاهات الفكرية، تحت أسماء أو أقنعة مختلفة، قوضت الإيمان بالحرية في جميع أنحاء العالم. إذا أردنا مواجهة هذه الاتجاهات بشكل فعال، يجب أن نفهم العناصر المشتركة الكامنة وراء جميع مظاهرها. ويجب أن نتذكر أيضًا أن تقليد الحرية ليس إبداعًا فرديًا لأي بلد بمفرده، وأنه لا توجد دولة تمتلك مقاليد الأمور بمفردها حتى اليوم. فلا ينصب اهتمامي الرئيس على المؤسسات أو

السياسات الخاصة بالولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى، ولكن بالمبادئ التي طورتها هذه البلدان على أسس وضعها الإغريق، والإيطاليون في أوائل عصر النهضة، والهولنديون، والتي قدم الفرنسيون والألمان إسهامات مهمة بها أيضًا. وأيضًا، لن يكون هدفي تقديم برنامج مفصل للسياسة، بل تحديد المعايير التي ينبغي أن يتم من خلالها الحكم على ما إذا كانت أي مجموعة من الإجراءات والتدابير ستسجم مع نظام الحرية. سيكون من قبيل المخالفة التامة لروح هذا الكتاب إذا كنت أعتبر نفسي مؤهلًا لتصميم برنامج شامل للسياسة. فمثل هذا البرنامج، في الأخير، يجب أن ينبثق من تطبيق فلسفة مقبولة على مشكلات اليوم.

وفي حين أنه من غير الممكن وصف مبدأ بشكل كافٍ دون مقارنته بالمبادئ الأخرى باستمرار، فإن هدفي ليس نقدًا بشكل أساسي^(٥). إنني أعتزم فتح -وليس غلق- أبواب للتطور المستقبلي، أو ربما ينبغي أن أقول، أن أحول دون إغلاق أيٍّ من الأبواب، كما يحدث دائمًا عندما تسيطر الدولة وحدها على تطورات معينة. إن تركيزي منصب على المهمة الإيجابية لتحسين مؤسساتنا. وإذا لم أتمكن من فعل شيء أكثر من الإشارة إلى اتجاهات التطوير المرغوبة، فقد حاولت على أي حال أن أكون مهتمًا بالطريق نفسه الذي ينبغي تعبيده أكثر من اهتمامي بما يعوق الطريق.

وباعتباره كتابًا معنيًا بمبادئ عامة، فلا بد أن يتعامل بشكل أساسي مع القضايا الأساسية للفلسفة السياسية، لكنه يتعامل مع المزيد من المشكلات الملموسة بينما نمضي قدمًا. يحاول الجزء الأول من أجزائه الثلاثة إظهار سبب رغبتنا في الحرية وما الذي تفعله. يتضمن هذا تسليط الضوء على العوامل التي تحدد نمو جميع الحضارات. ولا بد أن تكون المناقشة في هذا الجزء نظرية وفلسفية بشكل أساسي، إذا كانت الكلمة الأخيرة [أي الفلسفة] هي الكلمة الصحيحة

لوصف المجال الذي تلتقي فيه النظرية السياسية والأخلاق والأنثروبولوجيا. ويأتي ذلك دراسة للمؤسسات والمنظومات التي استحدثها الإنسان الغربي لتأمين وضمان الحرية الفردية. وهنا ندخل في مجال القانون ونتناول مشكلاته تاريخياً. غير أننا لن ننظر بشكل رئيس إلى هذا التطور من وجهة نظر رجل القانون ولا من وجهة نظر المؤرخ. سيكون اهتمامنا منصباً على تطور مبدأ [الحرية]، وهو المبدأ الذي لا يرى إلا بشكل خافت ولا يتم تحقيقه بشكل كامل في معظم الأوقات، والذي لا يزال بحاجة إلى مزيد من الإيضاح إذا أردنا له أن يكون بمثابة مرشد لحل مشكلات عصرنا.

في الجزء الثالث من الكتاب سيتم اختبار هذه المبادئ من خلال تطبيقها على بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة اليوم. الموضوعات التي اخترتها موجودة في تلك المجالات التي من المرجح أن يؤدي الاختيار الخاطئ من بين الاحتمالات المعروضة علينا فيها إلى تعريض الحرية للخطر. وتهدف مناقشتها إلى إيضاح إلى أي مدى يؤدي السعي وراء نفس الأهداف بأساليب مختلفة إما إلى تعزيز الحرية أو تدميرها. وهي في الغالب من الموضوعات التي لا يوفر لنا الاقتصاد البحت وحده إرشادات كافية حولها لتتمكن من صياغة سياسة، وبالتالي لا يمكن معالجتها بشكل مناسب إلا في إطار أوسع. لكن القضايا المعقدة التي يثيرها كلٌّ منها لا يمكن بالطبع معالجتها بشكل شامل في هذا الكتاب. بل تهدف مناقشتها بشكل أساسي إلى توضيح الهدف الرئيس لهذا الكتاب، ألا وهو التداخل بين فلسفة وقانون واقتصاد الحرية التي نريدها. يهدف هذا الكتاب إلى المساعدة على الفهم وليس إلى إثارة وإشعال الحماس. وعلى الرغم من أنه عند الكتابة عن الحرية، غالباً ما يكون إغراء إثارة المشاعر أمراً لا يُقاوم، فإنني حاولت إجراء المناقشة بأكبر قدر ممكن من الهدوء. وعلى الرغم من أن المشاعر التي يتم التعبير عنها بمصطلحات مثل

«كرامة الإنسان» و«جمال الحرية» نبيلة وجديرة بالثناء، فإنه لا يمكن أن يكون لها مكان في محاولة الإقناع العقلاني. وأنا مدركٌ لخطر مثل هذا النهج الفكري المحض تجاه مثل هذه القيمة التي كانت بمثابة عاطفة مقدسة للكثيرين، والتي تم الدفاع عنها بقوة من قبل الكثيرين الذين لم تكن تُشكّل لهم مشكلة فكرية. لا أعتقد أن قضية الحرية سوف تنتصر ما لم تُثر مشاعرنا. ولكن، على الرغم من أن الغرائز القوية التي يتغذى عليها النضال من أجل الحرية دائماً هي دعمٌ لا غنى عنه، فهي ليست مرشداً آمناً ولا حماية أكيدة من الخطأ. فقد تمت إثارة نفس المشاعر النبيلة في خدمة أهداف منحرفة إلى حد كبير. والأهم من ذلك، أن الحجب التي قوضت الحرية تنتمي بشكل أساسي إلى المجال الفكري، وبالتالي يجب علينا مواجهتها هنا.

ربما ينزعج بعض القراء من الانطباع بأنني لا أعتبر قيمة الحرية الفردية افتراضاً أخلاقياً لا جدال فيه، وأنه في محاولة إثبات قيمتها، ربما أجعل الحجة الداعمة لها مسألة منفعة. سيكون هذا سوء فهم. لكن من الصحيح أننا إذا أردنا إقناع أولئك الذين لا يشاركوننا افتراضاتنا الأخلاقية بالفعل، فلا يجب أن نأخذها ببساطة كأمر مسلم به. يجب أن نثبت أن الحرية ليست مجرد قيمة واحدة ولكنها مصدر وشرط لمعظم القيم الأخلاقية^(٦). إن ما يقدمه المجتمع الحر للفرد هو أكثر بكثير مما يمكن أن يفعله [الفرد] لو كان فقط حراً. لذلك لا يمكننا إدراك قيمة الحرية بشكل كامل حتى نعرف كيف يختلف مجتمع الأفراد الأحرار ككل عن المجتمع الذي تسود فيه عدم الحرية.

يجب أيضاً أن أذكر القارئ من ألا يتوقع بقاء المناقشة دائماً على مستوى المثل العليا أو القيم السامية. إذ تعتمد الحرية في الممارسة العملية على الأمور المبتذلة والعادية للغاية، وعلى أولئك الذين يرغبون في الحفاظ عليها أن يبتوا تفانيهم من خلال اهتمامهم بالشؤون العادية للحياة العامة، ومن خلال الجهود التي يكونون على استعداد لبذلها من أجل فهم القضايا التي يميل الشخص

الحالم المثالي غالباً إلى التعامل معها على أنها عادية أو بلا أهمية، إن لم تكن وضعية. إذ غالباً ما حصر القادة المثقفون في حركات دعم الحرية انتباههم واهتمامهم في استخدامات الحرية المهمة بالنسبة إليهم، ولم يبدلوا سوى القليل من الجهد لفهم خطورة قيود الحرية التي لم تؤثر عليهم بشكل مباشر^(٧). إذا أردنا للمناقشة أن تكون واقعية وغير عاطفية قدر الإمكان، فإن نقطة البداية يجب أن تكون بالضرورة روتينية ومملة. لقد أصبح معنى بعض الكلمات التي لا غنى عنها غامضاً بحيث إنه بات من الضروري أن نتفق في البداية على المعنى الذي سنستخدمها به. وقد عانت كلمتا «الحرية» و«التحرر» في هذا الصدد أشد المعاناة. لقد تمت إساءة استخدامهما وتحريف معنهما بحيث يمكن القول إن «كلمة الحرية لا تعني شيئاً حتى يتم إعطاؤها محتوى محدداً، ومع القليل من التحايل سوف يصبح لها أي محتوى تريده»^(٨). لذلك سيتعين علينا أن نبدأ بشرح ماهية تلك الحرية التي نحن معنيون بها. ولن يكون التعريف دقيقاً حتى ننظر أيضاً في مصطلحات أخرى غامضة بنفس القدر تقريباً مثل «الإكراه» و«التعسف» و«القانون»، والتي لا غنى عنها في مناقشة الحرية. ومع ذلك، فقد تم تأجيل تحليل هذه المفاهيم إلى بداية الجزء الثاني، بحيث لا تشكل الجهود الدؤوبة لإيضاح الكلمات عقبة كبيرة قبل أن نصل إلى القضايا الأكثر جوهرية.

ولقد استمددت التشجيع لهذه المحاولة لإعادة صياغة فلسفة الحرية والتي تطورت ببطء خلال أكثر من ألفي عام، من حقيقة أنها غالباً ما كانت تخرج من الشدائد بقوة متجددة. وخلال الأجيال القليلة الماضية مرت بإحدى فترات انحدارها. إذا كان يبدو هذا الكتاب للبعض، وخاصة لأولئك الموجودين في أوروبا، وكأنه دراسة للأساس المنطقي لنظام لم يعد موجوداً، فإن الإجابة هي أنه إذا أردنا لحضارتنا ألا تنحدر وتراجع، فيجب إحياء هذا النظام. لقد

أصبحت فلسفته الأساسية ثابتة عندما كان في أوج تأثيره، كما كانت تتقدم في كثير من الأحيان عندما كانت في موقف دفاعي. ومن المؤكد أنها أحرزت تقدماً طفيفاً خلال المائة عام الماضية وهي الآن في موقف دفاعي. ومع ذلك، فقد أظهرت لنا الهجمات التي تعرضت لها مواطن الضعف بها في شكلها التقليدي. فلا يحتاج المرء إلى أن يكون أكثر حكمة من كبار المفكرين في الماضي ليكون في وضع أفضل لفهم الشروط الأساسية للحرية الفردية. لقد علمتنا تجربة المائة عام الماضية الكثير مما لم يستطع ماديون أو ملّ، أو توكفيل أو همبولت، إدراكه.

إن مسألة ما إذا كانت اللحظة التي يمكن فيها إحياء هذا التقليد قد جاءت، لن تعتمد فقط على نجاحنا في تحسينه، ولكن أيضاً على روح جيلنا. لقد تم رفضه في وقت لم يعترف فيه البشر بحدود طموحهم، لأنه يتكون من عقيدة متواضعة وبسيطة، تقوم على رأي متحفظ بشأن حكمة البشر وقدراتهم، وعلى إدراك أنه ضمن النطاق الذي يمكننا التخطيط له، فإن حتى أفضل مجتمع لن يلبي كل رغباتنا. إنه بعيد عن المثالية بقدر ما هو بعيد عن تعجّل ونفاد صبر المُصلح المتحمس والمنفعل، الذي غالباً ما يعميه سخطه على شروور معينة عن الأذى والظلم اللذين من المرجح أن ينتجا عن تحقيق خطئه. غالباً ما تكون السرعة والطموح والعجلة أموراً مثيرة للإعجاب لدى الأفراد، لكنها تكون ضارة إذا أرشدت من يملك سلطة الإكراه، وإذا كان التحسين يعتمد على أولئك الذين، عندما تُمنح السلطة لهم، يفترضون أن الحكمة الفائقة تكمن في سلطتهم وبالتالي الحق في فرض معتقداتهم على الآخرين. أمل أن يكون جيلنا قد تعلم أن النزعة الكمالية من نوع أو آخر هي التي غالباً ما كانت تدمر أي درجة من التحضر حقيقتها المجتمعات^(٩). لكن بأهداف أكثر محدودية، وصبر أكثر وتواضع أكبر، يمكننا في الواقع أن نتقدم أكثر وأسرع مما فعلناه بينما كنا تحت إشراف «ثقة متفاخرة ومُغالية في تمييز هذا العصر وفي حكمته الفائقة»^(١٠).

الجزء الأول

قيمة الحرية

لطالما أشاد الخطباء والشعراء بالحرية عبر التاريخ، لكن لم يخبرنا أحد عن سبب أهميتها. إن موقفنا تجاه مثل هذه الأمور ينبغي أن يعتمد على ما إذا كنا نعتبر الحضارة ثابتة أم تتقدم... في أي مجتمع يتقدم، فإن أي تقييد للحرية يقلل من عدد الأشياء التي تمت تجربتها وبالتالي يقلل من معدل التقدم. في مثل هذا المجتمع، تُمنح حرية التصرف للفرد، ليس لأنها تمنحه إشباعاً أكبر ولكن بسبب أنه إذا سُمح له بالمضي قدماً وفق أسلوبه الخاص، فسوف يخدمنا بشكل أفضل من خدمته لنا في ظل توجيهاتنا وأوامرنا له.

- هـ. ب. فيليبس

الفصل الأول

الحرية والحريات

لم يكن لدى العالم قَطُّ تعريفٌ جيد لكلمة «الحرية»، والشعب الأمريكي الآن بحاجة ماسة إلى تعريفٍ لها. نحن جميعًا نعلن عن دعمنا للحرية، ولكن رغم استخدام نفس الكلمة، فإننا لا نعني نفس الشيء... فهناك ليس فقط شيئان مختلفان ولكن غير متوافقين، يطلق عليهما نفس الاسم: الحرية.

-أبراهام لينكولن

١. نحن معنيون في هذا الكتاب بحالة البشر التي يتم فيها تقليل إكراه البعض للبعض الآخر بقدر الإمكان في المجتمع. سنصف هذه الحالة بأنها حالة من الحرية أو التحرر^(١). وقد تم استخدام هاتين الكلمتين أيضًا لوصف العديد من الأشياء الجيدة الأخرى في الحياة. لذلك لن يكون من المفيد كثيرًا أن نبدأ بالسؤال عما تعنيه حقًا^(٢). قد يبدو من الأفضل أن نذكر، أولاً، الحالة التي سنعيها ونقصدها عندما نستخدمهما ثم نتناول المعاني الأخرى لهما فقط من أجل أن نعرّف ما تبنيه بشكل أكثر دقة.

غالبًا ما يتم وصف الحالة التي لا يتعرض فيها الإنسان للإكراه من خلال الإرادة التعسفية لشخص أو أشخاص آخرين^(٣) بأنها حرية «فردية» أو «شخصية»، وكلما أردنا تذكير القارئ بأننا نستخدم كلمة «الحرية» بهذا المعنى، سوف نستخدم هذا التعبير. أحيانًا يتم استخدام مصطلح «الحرية

المدنية» بنفس المعنى، لكننا سنتجنبه لأنه من المرجح جدًا أن يتم الخلط بينه وبين ما يسمى «الحرية السياسية»؛ وهو خلط لا مفر منه ينشأ من حقيقة أن كلمتي «المدنية» و«السياسية» مشتقتان، على التوالي، من الكلمات اللاتينية واليونانية التي تحمل نفس المعنى^(٤).

حتى إشارتنا المبدئية لما نعنيه بكلمة «الحرية» ستُظهر أنها تصف حالة قد يأمل الإنسان أن يقترب منها بين نظرائه ولكن لا يمكنه أن يتوقع تحقيقها على أكمل وجه. لذلك يجب أن تكون مهمة أي سياسة للحرية هي التقليل من الإكراه أو آثاره الضارة، حتى لو لم تستطع القضاء عليه تمامًا.

في كثير من الأحيان يبدو معنى الحرية الذي تبنيه على أنه المعنى الأصلي للكلمة^(٥). فالإنسان، أو على الأقل الإنسان الأوروبي، يدخل التاريخ وهو مُقسَّم إلى حرٍّ وغير حرٍّ؛ وكان لهذا التمييز معنى محدد للغاية. قد تكون حرية الأحرار اختلفت اختلافًا كبيرًا، ولكن فقط في درجة الاستقلال التي لم يمتلكها العبد على الإطلاق. فقد كانت تعني دائمًا إمكانية تصرف الشخص وفقًا لقراراته وخطته الخاصة، على عكس موقف الشخص الذي كان خاضعًا لإرادة شخص آخر بشكل قسري وإكراهي، والذي يمكن أن يجبره بقرار تعسفي على التصرف أو عدم التصرف بطرق محددة. لذلك، فإن العبارة العريضة التي غالبًا ما كانت تُوصف هذه الحرية بها هي «الاستقلال عن الإرادة التعسفية للآخر».

يوصف هذا المعنى الأقدم «للحرية» أحيانًا بأنه معناها المبتذل، لكن عندما نفكر في كل الالتباس الذي تسبب فيه الفلاسفة بسبب محاولاتهم لتحسينه أو تنقيحه، قد نجد أنه من الأفضل أن نقبل هذا الوصف. لكن الأهم من كونه المعنى الأصلي هو أنه معنى مميز وأنه يصف شيئًا واحدًا، وشيئًا واحدًا فقط،

وهو حالة مرغوبة لأسباب مختلفة عن تلك التي تجعلنا نرغب في أشياء أخرى تسمى أيضًا «حرية». وسنرى، إذا تحدثنا بدقة، أن هذه «الحريات» المتنوعة ليست أنواعًا مختلفة من نفس الجنس، ولكنها حالات مختلفة تمامًا، غالبًا ما تتعارض بعضها مع بعض، وبالتالي يجب الحفاظ على تمايزها بوضوح. وعلى الرغم من أنه في بعض النواحي الأخرى قد يكون من المشروع التحدث عن أنواع مختلفة من الحرية، مثل «الحرية لـ» و«التحرر من»، فمن حيث المعنى الذي نتبناه «الحرية» هي حرية واحدة، متفاوتة في الدرجة ولكن ليس في النوع. وفق هذا المعنى، تشير «الحرية» فقط إلى علاقة البشر ببعضهم^(٦)، والتعدي الوحيد عليها هو الإكراه. هذا يعني، بالتحديد، أن نطاق الاحتمالات المادية التي يمكن للفرد أن يختار منها في لحظة معينة ليس له صلة مباشرة بالحرية. فمتسلق الصخور الذي يكون في مكانٍ خطر ولا يرى سوى مخرج واحد فقط لإنقاذ حياته هو بلا شك حر، على الرغم من أننا يمكننا بالكاد أن نقول إن لديه أي خيار. أيضًا، سيظل لدى معظم الناس إدراك كافٍ للمعنى الأصلي لكلمة «حر» ليروا أنه إذا سقط هذا المتسلق نفسه في صدع ولم يتمكن من الخروج منه، فيمكن أن نقول عنه مجازيًا فقط إنه «غير حر»، وإن الحديث عنه باعتباره «محرومًا من الحرية» أو «أسيرًا» يعني استخدام هذه المصطلحات بمعنى مختلف عن المعنى الذي تنطبق به على العلاقات الاجتماعية^(٧).

إن السؤال عن عدد مسارات التصرف المتاحة لشخصٍ ما هو، بالطبع، سؤال في غاية الأهمية، لكنه سؤال يختلف عن السؤال عن أي مدى -عندما يتصرف- يمكنه اتباع خطته وأهدافه، وإلى أي مدى يكون نمط سلوكه من تصميمه الخاص، وموجهًا نحو الغايات التي يسعى من أجلها بإصرار بدلًا من أن يكون موجهًا نحو الضرورات التي أوجدها له الآخرون لجعلوه يفعل ما يشاءون. إن مسألة ما إذا كان حرًا أم لا، لا تعتمد على نطاق الاختيارات ولكن

على ما إذا كان يمكنه أن يختار المسار الذي سيسلكه وفقاً لمقاصده الحالية، أو ما إذا كان لدى شخص آخر القوة للتلاعب بالظروف لجعله يتصرف وفقاً لإرادة ذلك الشخص بدلاً من إرادته الخاصة. وهكذا تتطلب الحرية أن يكون لدى الفرد مجال خاص محدد، وأن يكون هناك مجموعة من الظروف في بيئته لا يمكن للآخرين التدخل فيها.

لا يمكن جعل مفهوم الحرية هذا أكثر دقة إلا بعد أن ننظر في مفهوم الإكراه المرتبط به. سنفعل هذا بشكل منهجي بعد أن نفكر في سبب كون هذه الحرية مهمة للغاية. ولكن حتى قبل أن نحاول ذلك، سنسعى إلى تحديد طبيعة مفهومنا بشكل أكثر دقة إلى حد ما من خلال مقارنته بالمعاني الأخرى التي اكتسبتها كلمة الحرية. لدى هذه المعاني شيء واحد مشترك مع المعنى الأصلي من حيث إنها تصف أيضاً حالات يعتبرها معظم البشر مرغوبة؛ كما أن هناك بعض الروابط الأخرى بين المعاني المختلفة التي تفسر سبب استخدام نفس الكلمة لها^(٨). ومع ذلك، يجب أن تكون مهمتنا المباشرة هي إبراز الاختلافات بأكبر قدر ممكن من الدقة.

٢. المعنى الأول لكلمة «الحرية» الذي ينبغي أن نقارن به استخدامنا للمصطلح هو المعنى الذي يُنظر إليه عموماً على أنه معنى مستقل. وهو ما يُطلق عليه عادة «الحرية السياسية»، أي مشاركة الأفراد في اختيار حكومتهم، وفي عملية التشريع، وفي مراقبة الحكومة. إنه مشتق من تطبيق مفهومنا على مجموعات من البشر ككل مما يمنحهم نوعاً من الحرية الجماعية. لكن الشعب الحر بهذا المعنى ليس بالضرورة شعباً من الأفراد الأحرار؛ ولا يحتاج المرء إلى أن يشارك في هذه الحرية الجماعية لكي يكون حراً كفرد. إذ يصعب القول بأن سكان مقاطعة كولومبيا، أو الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة، أو الأشخاص الأصغر من أن يحق لهم التصويت، لا يتمتعون بالحرية الشخصية

الكاملة لأنهم لا يشاركون في الحرية السياسية^(٩).

سيكون من العبث أيضاً القول بأن الشباب الذين دخلوا لتوهم غمار الحياة أحراراً لأنهم وافقوا على النظام الاجتماعي الذي ولدوا فيه؛ وهو النظام الاجتماعي الذي على الأرجح لا يعرفون بديلاً له، بل والذي لم يمكن للجيل الذي فكر بشكل مختلف عن آبائه أن يغيّره إلا بعد بلوغه سن النضج. لكن هذا لا يجعلهم -ولا داعي لأن يجعلهم- غير أحرار. إن العلاقة الارتباطية التي كثيراً ما يتم البحث عنها بين هذه الموافقة على النظام السياسي والحرية الفردية هي أحد مصادر التشوش والالتباس الحالي حول معناها. يحق لأي شخص، بالطبع، «مماهة الحرية... مع عملية المشاركة الفعالة في السلطة العامة وصياغة القانون العام»^(١٠). فقط يجب توضيح أنه، إذا فعل ذلك، فهو يتحدث عن حالة أخرى غير تلك التي نحن معنيون بها هنا، وأن الاستخدام المشترك لنفس الكلمة لوصف هذه الحالات المختلفة لا يعني أن أحدها مكافئ أو بديل للآخر بأي حال من الأحوال^(١١).

يمكن خطر الالتباس هنا في أن هذا الاستخدام يميل إلى حجب حقيقة أن الشخص قد يُصوّت أو يوافق على العبودية، وبالتالي يوافق على التخلي عن الحرية بمعناها الأصلي. سيكون من الصعب الزعم بأن الرجل الذي باع خدماته طوعية، ولكن بشكل غير قابل للنقض لفترة طويلة من السنوات، إلى منظمة عسكرية مثل الفيلق الأجنبي، يظل حراً منذ تلك اللحظة فصاعداً من وجهة نظرنا؛ أو أن اليسوعي الذي يلتزم بمبادئ منظّمته ويعتبر نفسه «مجرد جثة ليس لديها ذكاء ولا إرادة» يمكن وصفه على أنه حر^(١٢). قد تكون حقيقة أننا رأينا الملايين يصوتون لجعل أنفسهم تحت سلطة طاغية جعلت جيلنا يفهم أن اختيار المرء لحكومته لا يعني بالضرورة تأمين وضمان الحرية. علاوة على ذلك، يبدو أن مناقشة قيمة الحرية لن تكون مجدية إذا كان أي نظام يوافق عليه الناس، بحكم التعريف، هو نظام حر.

يتضح تطبيق مفهوم الحرية على مجموعات وليس على أفراد عندما نتحدث عن رغبة شعب في التحرر من احتلال أجنبي وتقرير مصيره. في هذه الحالة نستخدم «الحرية» بمعنى غياب إكراه الشعب ككل. لقد تعاطف دعاة الحرية الفردية بشكل عام مع مثل هذه التطلعات إلى الحرية القومية، وأدى هذا إلى تحالف ثابت ولكن غير مستقر بين الحركات الليبرالية والقومية خلال القرن التاسع عشر. لكن على الرغم من أن مفهوم الحرية القومية مشابه لمفهوم الحرية الفردية، فإنه ليس هو نفسه. والسعي إلى الأول لم يعزز دائمًا الثاني. فقد أدى في بعض الأحيان إلى تفضيل الشعوب للمستبد منهم على الحكومة الليبرالية ذات الأغلبية الأجنبية؛ وكثيرًا ما أعطى ذريعة لفرض قيود قاسية على الحرية الفردية لأفراد الأقليات. وعلى الرغم من أن الرغبة في الحرية كفرد والرغبة في حرية المجموعة التي ينتمي إليها الفرد غالبًا ما تستندان إلى مشاعر متشابهة، يظل من الضروري الفصل بين المفهومين بوضوح.

٣. أحد المعاني المختلفة الأخرى لكلمة «الحرية» هو معنى الحرية «الداخلية» أو «الميثافيزيقية» (أحيانًا «الذاتية» أيضًا)^(١٣). ولعله أكثر ارتباطًا بالحرية الفردية وبالتالي يسهل الخلط بينهما. وهو يشير إلى مدى توجيه الفرد لأفعاله من خلال إرادته المدروسة، أو قناعته الدائمة، بدلًا من الدوافع أو الظروف اللحظية. لكن نقيض «الحرية الداخلية» ليس إكراهًا من قبل الآخرين بل تأثير مشاعر مؤقتة، أو ضعف أخلاقي أو فكري. فإذا لم ينجح الشخص في فعل ما قرر فعله بعد تفكير رصين، وإذا خذلته عزمته أو قوته في اللحظة الحاسمة وفشل في فعل ما لا يزال يرغب في فعله بطريقة أو بأخرى، فقد نقول إنه «غير حر» و«عبد لأهوائه». كما نستخدم أحيانًا هذه المصطلحات أيضًا عندما نقول إن الجاهل أو الخرافة يمنعان الناس من فعل ما سيفعلونه إذا كانوا على دراية ومعرفة أفضل، ونزعم أن «المعرفة تجعلنا أحرارًا».

إن مسألة ما إذا كان الشخص قادرًا أم لا على الاختيار بوعي بين البدائل، أو الالتزام بقرار اتخذه؛ هي مسألة تختلف عما إذا كان الآخرون سيفرضون إرادتهم عليه أم لا. من الواضح أن العلاقة بينهما لا تخلو من بعض الارتباط، إذ إن نفس الظروف التي تشكّل للبعض إكراهًا ستكون بالنسبة إلى الآخرين مجرد صعوبات عادية ينبغي التغلب عليها، اعتمادًا على قوة إرادة الأشخاص المعنيين. وبقدر ذلك، فإن «الحرية الداخلية» و«الحرية» بمعنى غياب الإكراه، ستحددان معًا مقدار ما يمكن للمرء أن يستفيدة من معرفته بالفرص. والسبب في أنه لا يزال من المهم للغاية الفصل بين الاثنين هو العلاقة بين مفهوم «الحرية الداخلية» والالتباس الفلسفي حول ما يسمى «حرية الإرادة». قلة من المعتقدات ساهمت في تشويه سمعة فكرة الحرية أكثر من ذلك الاعتقاد الخاطيء بأن الحتمية العلمية دمرت أساس المسؤولية الفردية. سننظر فيما بعد (في الفصل الخامس) في هذه القضايا بمزيد من التفصيل. هنا نريد فقط أن نحصّن القارئ ضد هذا الالتباس وضد المغالطة المرتبطة به القائلة بأننا نكون أحرارًا فقط إذا فعلنا ما ينبغي علينا فعله بمعنى ما.

٤. لا يعتبر أيُّ من الخلط بين الحرية الفردية والمفاهيم المختلفة التي تشير إليها نفس الكلمة خطيرًا مثل الخلط بينها وبين الاستخدام الثالث للكلمة الذي أشرنا إليه باختصار بالفعل؛ وهو استخدام «الحرية» لوصف «القدرة» الجسدية لفعل ما أريد^(١٤)، أي القدرة على إشباع رغباتنا، أو مدى الاختيار من البدائل المتاحة لنا. يظهر هذا النوع من «الحرية» في أحلام كثير من الناس في شكل تخيل أنهم يستطيعون الطيران، وأنهم يتحررون من الجاذبية ويمكنهم الذهاب إلى أي مكان يرغبون فيه «بحرية مثل الطيور»، أو أن لديهم القدرة لتغيير بيئتهم حسب رغبتهم.

لطالما كان هذا الاستخدام المجازي للكلمة شائعًا، ولكن حتى وقت قريب

نسبيًا، لم يخلط سوى قليل من الناس بجدية بين هذه «الحرية من» العوائق، هذه الحرية التي تعني القدرة المطلقة، والحرية الفردية التي يمكن أن يحفظها أي نوع من النظام الاجتماعي. أصبح هذا الخلط خطيرًا فقط منذ أن تم تعزيزه عمدًا كجزء من الحجة الاشتراكية. بمجرد الاعتراف بهذا التطابق بين الحرية والقدرة، لا يوجد حد للمغالطات التي يمكن من خلالها استخدام عوامل الجذب لكلمة «الحرية» لدعم التدابير والأفعال التي تدمر الحرية الفردية^(١٥)، ولا نهاية للحيل التي يمكن من خلالها تحريض الناس باسم الحرية للتخلي عن حريتهم. وبمساعدة هذا الالتباس، استُبدل بمفهوم الحرية الفردية، مفهوم القدرة الجماعية على قهر الظروف، وتم قمع الحرية باسم الحرية في الدول الشمولية.

تم تسهيل الانتقال من مفهوم الحرية الفردية إلى الحرية كقدرة من خلال التقليد الفلسفي الذي يستخدم كلمة «القيود Restraints» حيث استخدمنا كلمة «الإكراه Coercion» في تعريف الحرية. ربما كانت كلمة «القيود» ستصبح في بعض النواحي أكثر ملاءمة إذا كان يوضع في الاعتبار دائمًا أنها، بالمعنى الدقيق للكلمة، تتطلب فاعلاً بشرياً يقوم بالتقييد^(١٦). وبهذا المعنى، فإنها تذكّرنا بشكل مفيد بأن التعدي على الحرية يتمثل إلى حد كبير في منع الناس من فعل الأشياء، بينما يؤكد «الإكراه» إجبارهم على القيام بأشياء معينة. كلا الجانبين لهما نفس القدر من الأهمية؛ فلنكون دقيقين، ربما ينبغي لنا أن نعرّف الحرية بأنها غياب القيود والإكراه^(١٧). لسوء الحظ، تم استخدام هاتين الكلمتين أيضًا لتعني التأثيرات على أفعال الإنسان التي لا تأتي من أفراد آخرين؛ ومن السهل جدًا الانتقال من تعريف الحرية على أنها غياب للقيود إلى تعريفها على أنها «عدم وجود عقبات أمام تحقيق رغباتنا»^(١٨) أو حتى بشكل عام على أنها «غياب العوائق الخارجية»^(١٩). وهذا يعادل تفسيرها على أنها قدرة فعالة لفعل ما نريد.

إن هذا التفسير الجديد للحرية ينذر بالسوء والخطر لأنه تغلغل بعمق في استخدام بعض البلدان التي في الواقع لا تزال الحرية الفردية بها محفوظة إلى حد كبير. فقد أصبح هذا المفهوم في الولايات المتحدة مقبولا على نطاق واسع كأساس للفلسفة السياسية السائدة في الدوائر «الليبرالية». لقد نشر هؤلاء القادة الفكريون الشهيرون من «التقدميين» مثل جون روجر كومنز^(٢٠) وجون ديوي أيديولوجية تكون فيها «الحرية هي القدرة؛ القدرة الفعالة للقيام بأشياء محددة»، وأن «المطالبة بالحرية هي المطالبة بالقدرة»^(٢١)، بينما غياب الإكراه هو مجرد «الجانب السلبي للحرية»، و«يجب أن يُحتفى به فقط كوسيلة للحرية التي هي القدرة»^(٢٢).

٥. هذا الخلط بين الحرية كقدرة والحرية بمعناها الأصلي يؤدي حتماً إلى مطابقة الحرية بالثروة^(٢٣)؛ وهذا يجعل من الممكن استغلال كل الجاذبية التي تحملها كلمة «الحرية» في دعم المطالبة بإعادة توزيع الثروة. ومع ذلك، على الرغم من أن الحرية والثروة شيئان جيدان يرغب فيهما معظمنا، وعلى الرغم من أننا غالباً ما نحتاج إلى كليهما للحصول على ما نتمناه، فإنهما لا يزالان مختلفين. ما إذا كنت سيد نفسي ويمكنني اتباع اختياري الخاصة أم لا هي مسألة، وما إذا كانت الاحتمالات التي ينبغي أن أختار منها كثيرة أم قليلة هي مسألة مختلفة تماماً. قد يكون رجل البلاط الذي يعيش في كنف الرفاهية ولكن بناءً على تعليمات أميره أقل حرية بكثير من الفلاح أو الحرفي الفقير، وأقل قدرة على عيش حياته واختيار فرصه الخاصة. وبالمثل، يمكن للجنرال المسؤول عن جيش أو مدير مشروع البناء الكبير أن يمارس سلطة هائلة قد تكون في بعض النواحي ذات تأثير مهول، ولكنهما قد يكونان أقل حرية، وأكثر عرضة لأن يتم تغيير جميع مقاصدهما وخططيهما بكلمة واحدة من رئيس فوقهما، وأقل قدرة على تغيير حياتهما الخاصة من أفقر مزارع أو راعٍ.

إذا أردنا أن يكون هناك أي وضوح في مناقشة الحرية، يجب ألا يعتمد تعريفها على ما إذا كان الجميع يعتبر هذا النوع من الحرية شيئًا جيدًا أم لا. من المرجح جدًا أن يكون هناك أشخاص لا يقدّرون الحرية التي نحن معنيون بها هنا، والذين لا يستطيعون أن يروا أنهم يجنون فوائد كبيرة منها، وسيكونون مستعدين للتخلي عنها للحصول على مزايا أخرى، بل وقد يكون صحيحًا حتى إنهم قد يشعرون أن ضرورة أن يتصرف المرء وفقًا لخطة وقراراته هي عبء أكثر من كونها ميزة. لكن الحرية يمكن أن تكون مرغوبة، حتى لو لم يستغلها جميع الأشخاص. وسيتعين علينا أن نفكر فيما إذا كانت المنفعة المستمدة من الحرية من قبل الأغلبية تعتمد على استغلالهم للفرص التي تتيحها لهم، وما إذا كانت حجة الحرية تعتمد حقًا على رغبة معظم الناس فيها. أيضًا قد يكون من الصحيح أن الفوائد التي نحصل عليها من حرية الجميع لا تنبع مما يعتبره معظم الناس آثارها، بل وقد يكون من الصحيح كذلك أن الحرية تمارس آثارها المفيدة من خلال الانضباط الذي تفرضه علينا بقدر ما تفعل ذلك من خلال الفرص الأكثر وضوحًا التي تقدمها.

ولكن قبل كل شيء، يجب أن ندرك أننا قد نكون أحرارًا لكن بئسين. حيث لا تعني الحرية كل الأشياء الجيدة^(٢٤) أو غياب كل الشرور. إذ من الصحيح أن الحرية قد تعني الحرية لأن يجوِّع المرء نفسه، أو يرتكب أخطاء باهظة الثمن، أو يخوض مخاطر مميتة. فبالمعنى الذي نستخدم به المصطلح، فإن المتشرد المفلس الذي يعيش في وضع غير مستقر بشكل دائم هو في الواقع أكثر حرية من المجند مع كل الأمان والراحة النسبية اللذين يحظى بهما. ولكن إذا كانت الحرية قد لا تبدو دائمًا أفضل من الفضائل الأخرى، فهي فضيلة مستقلة تحتاج إلى اسم مستقل. وعلى الرغم من أن «الحرية السياسية» و«الحرية الداخلية» هما استخدامان بديلان للمصطلح طال استخدامهما واللتان يمكن، بقليل

من العناية والحرص، استخدامهما دون التسبب في اللبس والتشوش، فمن المشكوك فيه ما إذا كان استخدام كلمة «الحرية» بمعنى «القدرة» يمكن تقبله. على أي حال، يجب تجنب الاقتراح القائل بأن هذه «الحریات» هي أنواع مختلفة من نفس الجنس لأننا نستخدم نفس الكلمة لها. فهذا منبغ لهراء خطير، وفخ لفظي يؤدي إلى أكثر الاستنتاجات عبثية^(٢٥). فالحرية بمعنى القدرة، والحرية السياسية، والحرية الداخلية، ليست حالات من نفس نوع الحرية الفردية؛ فلا يمكننا، من خلال التضحية بالقليل من أحدها من أجل الحصول على المزيد من الآخر، الحصول بشكل مجمل على عنصر مشترك من الحرية. قد نحصل على شيء جيد بدلاً من آخر من خلال مثل هذه التضحية. لكن الإيحاء بأن هناك عنصراً مشتركاً فيهم يسمح لنا بالتحدث عن تأثير مثل هذه التضحية على الحرية هو بمثابة نزعة ظلامية مطلقة، وأكثر أنواع الواقعية الفلسفية سذاجة، والتي تفترض أنه، بسبب أننا نصف هذه الحالات بنفس الكلمة، لا بد أن يكون هناك أيضاً عنصر مشترك فيها. لكننا نريد هذه الحالات لأسباب مختلفة إلى حد كبير، ولوجودها أو غيابها تأثيرات مختلفة. وإذا كان علينا الاختيار من بينها، فلا يمكننا القيام بذلك عن طريق التساؤل عما إذا كانت الحرية ستزداد ككل، ولكن فقط من خلال تحديد أي من هذه الحالات المختلفة نقدره أكثر.

٦. كثيراً ما يتم الاعتراض بأن مفهومنا عن الحرية سلبي فقط^(٢٦). هذا صحيح بنفس المعنى الذي يكون السلام فيه أيضاً مفهوماً سلبياً، أو يكون الأمن أو الهدوء أو عدم وجود أي عائق أو شر معين مفهوماً سلبياً. تنتمي الحرية إلى هذه الفئة من المفاهيم، فهي تصف عدم وجود عقبة معينة، وهي الإكراه من قبل الأفراد الآخرين. وتصبح إيجابية فقط من خلال ما نصنعه منها. فهي لا تضمن لنا أي فرص معينة، ولكنها تترك لنا القرار الخاص بكيفية استغلال الظروف التي نجد أنفسنا فيها.

ولكن في حين أن استخدامات الحرية كثيرة، فإن الحرية واحدة. تظهر الحريات فقط عندما تنقص الحرية؛ إنها الامتيازات والإعفاءات الخاصة التي قد تحصل عليها الجماعات والأفراد بينما البقية منا غير أحرار إلى حد ما. تاريخياً، كان الطريق إلى الحرية يقود إلى تحقيق حريات معينة. ولكن كون الشخص يُسمح له القيام بأشياء معينة ليس هو الحرية، على الرغم من أنه قد يطلق عليه «حرية»؛ فبينما تتوافق الحرية مع عدم السماح للمرء بالقيام بأشياء محددة، فإنها لا وجود لها إذا احتاج المرء إلى إذن لمعظم ما يمكنه القيام به. إن الفارق بين الحرية والحريات هو الفارق بين حالة يكون فيها كل شيء مسموحاً به ما لم تحظره القواعد العامة، وبين حالة يكون فيها كل شيء محظوراً ما لم يُسمح به صراحة.

إذا نظرنا مرة أخرى إلى التناقض الأساسي بين الحرية والعبودية، فإننا نرى بوضوح أن الطابع السلبي للحرية لا يقلل بأي حال من قيمتها. لقد ذكرنا بالفعل أن المعنى الذي نستخدم به الكلمة هو أقدم معانيها. وسيساعدنا في تثبيت هذا المعنى أن ننظر إلى الاختلاف الفعلي الذي يميز وضع الرجل الحر عن وضع العبد. ونحن نعرف الكثير عن ذلك بقدر ما يتعلق الأمر بالظروف في أقدم المجتمعات الحرة؛ أي مدن اليونان القديمة. تعطينا المراسيم العديدة لتحرير العبيد التي تم العثور عليها صورة واضحة للأساسيات. كانت هناك أربعة حقوق تُمنح عادةً لمن يحصل على الحرية. إذ عادةً ما كانت مراسيم العتق تُمنح للعبد السابق أولاً: «الوضع القانوني كعضو محمي في المجتمع». ثانياً: «الحصانة من الاعتقال التعسفي». ثالثاً: «حق العمل في ما يشاء». ورابعاً: «الحق في التنقل حسب رغبته»^(٢٧).

تحتوي هذه القائمة على معظم ما كان يُعتبر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الشروط الأساسية للحرية. إنها تغفل عن الحق في الملكية فقط لأنه حتى

العبد كان يمكنه فعل ذلك^(٢٨). بإضافة هذا الحق، فإنها تحتوي على جميع العناصر المطلوبة لحماية الفرد من الإكراه. لكنها لا تذكر شيئاً عن الحريات الأخرى التي تناولناها، ناهيك عن كل «الحريات الجديدة» التي تم تقديمها مؤخراً كبدائل للحرية. فمن الواضح أن العبد لن يصبح حرّاً إذا حصل على حق التصويت فقط، ولن تجعله أي درجة من «الحرية الداخلية» أي شيء سوى عبد؛ مهما حاول الفلاسفة المثاليون إقناعنا بعكس ذلك. كما أن أي درجة من الرفاهية أو الراحة، أو أي سلطة قد يمارسها على أفراد آخرين أو على موارد الطبيعة، لن تغير اعتماده على الإرادة التعسفية لسيده. ولكن إذا كان يخضع فقط لنفس القوانين التي يخضع لها جميع رفاقه المواطنين، وإذا كان محصناً من الحبس التعسفي وحرّاً في اختيار عمله، وإذا كان قادراً على حياة الممتلكات، فلا يمكن لأي فرد آخر أو مجموعة من الأفراد أن يُكرهوه لفعل ما يريدونه.

٧. يعتمد تعريفنا للحرية على معنى مفهوم الإكراه، ولن يكون دقيقاً حتى نعرّف هذا المصطلح بالمثل. في الواقع، سيتعين علينا أيضاً إعطاء معنى أكثر دقة لبعض الأفكار وثيقة الصلة، خاصة التعسف والقواعد أو القوانين العامة. إذن سيكون من المنطقي أن نتقل الآن إلى تحليل مماثل لهذه المفاهيم. لا يمكننا تجنب ذلك تماماً. ولكن قبل أن نطلب من القارئ أن يكمل معنا نحو ما يبدو أنه مهمة عقيمة تتمثل في إعطاء معنى دقيق للمصطلحات، سنسعى لشرح سبب أهمية الحرية التي عرّفناها. لذلك سنستأنف جهودنا لصياغة تعريف دقيق فقط في بداية الجزء الثاني من هذا الكتاب، حيث سنتناول الجوانب القانونية لنظام الحرية. أما في هذه المرحلة، ستكون بعض الملاحظات التي تستبق نتائج المناقشة المنهجية للإكراه كافية. وستبدو في هذا الشكل الموجز دوغمائية إلى حد ما وسيتعين تبريرها لاحقاً.

نحن نعني بكلمة «الإكراه» تلك السيطرة على بيئة أو ظروف الشخص من قبل شخص آخر بحيث يكون مجبراً على التصرف، ليس وفقاً لخطة متماسكة خاصة به، بل لخدمة أهداف الآخر من أجل تجنب ضرر أكبر. إذ باستثناء ما يتعلق باختيار أخف الضررين في موقف فرضه عليه شخص آخر، فهو غير قادر على استخدام ذكائه أو معرفته ولا على اتباع أهدافه ومعتقداته الخاصة. إن الإكراه هو شرٌّ على وجه التحديد لأنه يقضي على الفرد كمفكر وكمُقدِّر ويجعله مجرد أداة لتحقيق غايات شخص آخر. حيث يجب أن يستند الفعل الحر، الذي يسعى فيه الشخص إلى تحقيق أهدافه الخاصة بالوسائل التي تملئها عليه معرفته الخاصة، إلى معطيات لا يمكن لشخص آخر أن يصوغها حسب إرادته. إنه يتطلب وجود مجال معروف لا يمكن فيه لشخص آخر أن يُشكِّل الظروف بحيث يترك فقط ذلك الاختيار الذي يحدده.

ومع ذلك، لا يمكن تجنب الإكراه تماماً لأن الطريقة الوحيدة لمنعه هي التهديد بالإكراه^(٢٩). وقد واجه المجتمع الحر هذه المشكلة من خلال منح حق الإكراه حصرياً للدولة^(٣٠) ومحاولة قصر سلطة الدولة على المواضع التي يكون مطلوباً فيها منع الإكراه من قبل الأشخاص العاديين. يكون هذا ممكناً فقط من خلال حماية الدولة للمجالات الخاصة المعروفة للأفراد ضد تدخل الآخرين، وتحديد هذه المجالات الخاصة، ليس من خلال تخصيص محدد، ولكن من خلال خلق الظروف التي يمكن للفرد بموجبها تحديد مجاله بالاعتماد على القواعد التي تخبره بما ستفعله الحكومة في أنواع مختلفة من المواقف.

غير أن الإكراه الذي لا يزال يتعين على الحكومة استخدامه لتحقيق هذه الغاية يتم تقليله إلى الحد الأدنى، وجعله غير ضار قدر الإمكان، من خلال تقييده عبر القواعد العامة المعروفة، بحيث لا يتعين إكراه الفرد في معظم

الحالات ما لم يكن قد وضع نفسه في وضع يعلم فيه أنه سيُكره. لذا فحتى عندما لا يمكن تجنب الإكراه، فإنه يُحرّم من أكثر آثاره ضررًا من خلال قصره على واجبات محدودة ومتوقعة، أو على الأقل من خلال جعله مستقلاً عن الإرادة التعسفية لشخص آخر. ومن خلال جعله غير شخصي ومعتمد على قواعد عامة ومجردة، والتي لا يمكن توقع تأثيرها على أفراد معينين في وقت وضعها، فحتى الأفعال الإكراهية للحكومة تصبح معطيات يمكن للفرد أن يبني عليها خططه الخاصة. يصبح إذن الإكراه وفقاً لقواعد معروفة، والذي ينتج عموماً عن الظروف التي وضع فيها الشخص نفسه، أداة تساعد الأفراد في السعي وراء غاياتهم الخاصة، وليس وسيلة تُستخدم من أجل غايات الآخرين.



الفصل الثاني

القوى الخلاقية للحضارة الحرة

تتقدم الحضارة من خلال زيادة عدد العمليات المهمة التي يمكننا القيام بها دون التفكير فيها. تعتبر عمليات التفكير مثل سلاح الفرسان في المعركة الذي يكون محدود العدد بشكل صارم، ويتطلب خيولاً قوية، ويجب أن يتدخل فقط في اللحظات الحاسمة.

-ألفرد نورث وايتهيد

١. إن القول السقراطي بأن إدراك جهلنا هو بداية الحكمة له أهمية عميقة في فهمنا للمجتمع. والشرط الأول لذلك هو أن ندرك الجهل الحتمي للفرد بالكثير مما يساعده على تحقيق أهدافه. إن معظم مزايا الحياة الاجتماعية، خاصة في أشكالها الأكثر تقدماً والتي نسميها «الحضارة»، تستند إلى حقيقة أن الفرد يستفيد من قدر من المعرفة أكثر مما يعرفه هو. يمكن القول إن الحضارة تبدأ عندما يستطيع الفرد -في سعيه لتحقيق غاياته- الاستفادة من قدر من المعرفة أكثر مما اكتسبه، وعندما يستطيع تجاوز حدود جهله من خلال الاستفادة من المعرفة التي لا يمتلكها هو نفسه.

هذه الحقيقة الأساسية المتمثلة في جهل الإنسان الحتمي بالكثير مما يعتمد عليه عمل الحضارة لم تحظَ باهتمام كبير. لقد طمسها الفلاسفة ودارسو المجتمع بشكل عام، وعاملوا هذا الجهل باعتباره عيباً بسيطاً يمكن تجاهله بشكل أو بآخر. ولكن، على الرغم من أن المناقشات حول المشكلات

الأخلاقية أو الاجتماعية القائمة على افتراض المعرفة الكاملة قد تكون مفيدة في بعض الأحيان كتمرين أولي في المنطق، فإنها قليلة الفائدة عند محاولة شرح وتفسير العالم الحقيقي الذي تهيمن على مشكلاته «الصعوبة العملية» المتمثلة في أن معرفتنا، في الواقع، بعيدة جدًا عن الكمال. ربما من الطبيعي أن يميل العلماء إلى تأكيد ما نعرفه، لكن في المجال الاجتماعي، حيث غالبًا ما يكون ما لا نعرفه أكثر أهمية، قد يكون تأثير هذا الميل مضرًا للغاية. فالعديد من التصورات اليوتوبية لا قيمة لها لأنها تتبع مسار المُنظرين في افتراض أن لدينا معرفة كاملة.

ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن جهلنا هو موضوع يصعب مناقشته للغة. بل وقد يبدو للوهلة الأولى أنه من المستحيل حتى التحدث عنه بطريقة منطقية. فبال تأكيد لا يمكننا أن نناقش بعقلانية شيئًا لا نعرف عنه شيئًا. إذ يجب أن نكون قادرين على الأقل على طرح الأسئلة حتى لو كنا لا نعرف الإجابات. وهذا يتطلب بعض المعرفة الحقيقية لذلك العالم الذي ناقشه. إذا أردنا أن نفهم كيف يعمل المجتمع، يجب أن نحاول تحديد الطبيعة العامة لجهلنا به ومدى هذا الجهل. إذ على الرغم من أننا لا نستطيع الرؤية في الظلام، يجب أن نكون قادرين على تتبع حدود المناطق المظلمة.

يبرز التأثير المضلل للمقاربة المعتادة بوضوح إذا فحصنا دلالة القول بأن الإنسان قد خلق حضارته، وبالتالي يمكنه أيضًا تغيير مؤسساتها ومنظوماتها كما يشاء. لن يكون هذا القول مبررًا إلا إذا كان الإنسان قد خلق الحضارة عن عمد بفهم كامل لما كان يفعله، أو إذا كان يعرف بوضوح على الأقل كيف يتم الحفاظ عليها. بمعنى ما، من الصحيح بالطبع أن الإنسان صنع حضارته. إنها نتاج أفعاله أو بالأحرى نتاج أفعال مئات الأجيال. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الحضارة هي نتاج التصميم البشري، أو حتى أن الإنسان يعرف ما الذي يعتمد عليه عملها أو استمرار وجودها^(١).

إن فكرة الإنسان الذي وُهب عقلاً قادراً على تصور الحضارة التي سيخلقها هي فكرة خاطئة تمامًا. إذ لم يفرض الإنسان على العالم ببساطة نمطاً صنعه عقله، بل إن عقله في حد ذاته هو نظام يتغير باستمرار نتيجة مساعيه للتكيف مع محيطه. سيكون من الخطأ الاعتقاد أنه لتحقيق حضارة أعلى، علينا فقط أن نطبق الأفكار التي توجّهنا الآن. فإذا أردنا التقدم، يجب أن نترك مجالاً للمراجعة المستمرة لمفاهيمنا ومبادئنا الحالية، وهو ما سيكون مطلوباً بفعل المزيد من التجارب والخبرة التي نكتسبها. فنحن غير قادرين على تصور ما ستكون عليه الحضارة، أو ما يمكن أن تكون عليه في غضون خمسمائة أو حتى خمسين عاماً من الآن مثلما كان أجدادنا في العصور الوسطى أو حتى أجدادنا الأقرب غير قادرين على التنبؤ بأسلوب حياتنا اليوم^(٢).

تتبع فكرة الإنسان الذي يبنى حضارته عن عمد من تصور خاطئ للعقل البشري باعتباره شيئاً يقف خارج الطبيعة، ويمتلك المعرفة والقدرة على التفكير بشكل مستقل عن التجربة. لكن نمو العقل البشري هو جزء من نمو الحضارة. إن حالة الحضارة في أي لحظة هي التي تحدد نطاق وإمكانيات القيم والغايات البشرية. لا يمكن للعقل أبداً أن يتوقع أو يستبق تطوره الخاص. وعلى الرغم من أننا يجب أن نسعى دائماً لتحقيق أهدافنا الحالية، فإنه يجب علينا أيضاً أن نترك مجالاً للتجارب الجديدة والأحداث المستقبلية لتحديد أيٍّ من هذه الأهداف سيتم تحقيقه.

قد يكون من المبالغة أن نقول، كما قال أنثروبولوجي معاصر، إن «الإنسان ليس هو الذي يتحكم في الثقافة بل العكس»، ولكن من المفيد أن نتذكر قوله بأن «جهلنا العميق والشامل بطبيعة الثقافة هو فقط ما يجعل من الممكن لنا أن نصدق أننا نوجّهها ونحكم فيها»^(٣). فهو يقترح على الأقل تصحيحاً مهماً للتصور الفكري الخاطئ. وسيساعدنا تذكيره في الحصول على صورة أكثر

صحة عن التفاعل المستمر بين سعينا الواعي من أجل ما يتصور عقلنا أنه يمكن تحقيقه، وعمليات المؤسسات والمنظومات والتقاليد والعادات التي تُنتج بشكل مشترك في كثير من الأحيان شيئاً مختلفاً تماماً عما كنا نهدف إليه. هناك جانبان مهمان تُشكل فيهما المعرفة الواعية التي توجّه تصرفات الفرد جزءاً فقط من الظروف التي تمكّنه من تحقيق غاياته. هناك أولاً حقيقة أن عقل الإنسان هو في حد ذاته نتاج الحضارة التي نشأ فيها وأنه غير مدرك للكثير من التجارب التي شكّلتها؛ وهي التجارب التي تساعده من خلال تجسّدها في العادات والتقاليد واللغة، والمعتقدات الأخلاقية التي هي جزء من تركيبته. ثم هناك الاعتبار الإضافي المتمثل في أن المعرفة التي يستخدمها أي عقل فردي بوعي ليست سوى جزءاً صغيراً من المعرفة التي تساهم في نجاح أفعاله في أي وقت. عندما نفكر في مدى كون المعرفة التي يمتلكها الآخرون شرطاً أساسياً للسعي الناجح نحو أهدافنا الفردية، فإن حجم جهلنا بالظروف التي تعتمد عليها نتائج أفعالنا سيبدو ببساطة مذهلاً. إن المعرفة لا توجد إلا في شكل معرفة الأفراد. إن الحديث عن معرفة المجتمع ككل ليس سوى مجرد استعارة. فمجموع معرفة جميع الأفراد لا يوجد في أي مكان ككل متكاملاً. وتكمن المشكلة الكبرى في كيف يمكننا جميعاً الاستفادة من هذه المعرفة، التي توجد فقط مشتتة في شكل المعتقدات المنفصلة والجزئية، وأحياناً المتضاربة لجميع البشر.

بعبارة أخرى، فإن السبب في أننا يمكننا السعي وراء أهدافنا الفردية في المجتمع المتحضر بنجاح أكبر بكثير مما يمكننا تحقيقه بمفردنا؛ يرجع إلى حد كبير إلى أن الحضارة تمكّنتنا باستمرار من الاستفادة من المعرفة التي لا نمتلكها بشكل فردي، وإلى أن استخدام كل فرد لمعرفته الخاصة قد يساعد الآخرين الذين لا يعرفهم في تحقيق غاياتهم. فنحن لا نعرف سوى القليل من

الحقائق الجزئية والخاصة التي يتكيف معها النشاط الاجتماعي بشكل مستمر من أجل توفير ما تعلمنا توقعه. بل ونعرف قدرًا أقل عن القوى التي تحدث هذا التكيف من خلال تنسيق الأنشطة الفردية بشكل مناسب. وموقفنا، عندما نكتشف مدى ضآلة معرفتنا بما يجعلنا نتعاون، يكون بشكل عام موقفاً من الاستياء وليس التعجب أو الفضول. إن الكثير من رغبتنا المتهورة أحياناً في تحطيم آلية الحضارة المتشابكة بأكملها يرجع إلى عدم قدرة الإنسان على فهم ما يفعله.

٢. غير أن مطابقة نمو الحضارة بنمو المعرفة سيكون مضللاً للغاية، إذا كنا نعني بـ«المعرفة» فقط المعرفة الواعية والصريحة للأفراد؛ المعرفة التي تمكّننا من القول بأن هذا أو ذاك هو كذا وكذا^(٤). كذلك لا يمكن حصر هذه المعرفة في المعرفة العلمية. من المهم لفهم حاجتنا لاحقاً أن نتذكر أن المعرفة العلمية، خلافاً لإحدى وجهات النظر الرائجة^(٥)، لا تشمل على كل المعرفة الصريحة والواعية التي يستخدمها المجتمع باستمرار. إن المناهج العلمية للبحث عن المعرفة غير قادرة على تلبية جميع احتياجات المجتمع للمعرفة الصريحة. إذ ليست كل معرفة الحقائق المتغيرة باستمرار، والتي يستخدمها الإنسان باستمرار، قابلة للتنظيم أو العرض المنهجي؛ فالكثير منها لا يوجد إلا بشكلٍ مشتت بين عدد لا يحصى من الأفراد. وينطبق الشيء نفسه على ذلك الجزء المهم من معرفة الخبراء الذي لا يمثل معرفة بالمعنى الأكاديمي، ولكن مجرد معرفة مكان وكيفية العثور على المعلومات المطلوبة^(٦). ولكن لغرضنا الحالي، ليس هذا التمييز بين الأنواع المختلفة من المعرفة العقلانية هو الأهم، وعندما نتحدث عن المعرفة الصريحة، سنجمع هذه الأنواع المختلفة معاً.

إن نمو المعرفة ونمو الحضارة يكونان نفس الشيء فقط إذا فسرنا المعرفة لتشمل جميع التكيفات البشرية مع البيئة التي تم فيها دمج الخبرة السابقة.

ليست كل المعرفة بهذا المعنى جزءاً من عقلنا، ولا عقلنا هو كل معرفتنا. عاداتنا ومهاراتنا، ومواقفنا الأخلاقية، وأدواتنا، ومؤسساتنا ومنظوماتنا كلها بهذا المعنى، تكيفات مع التجارب السابقة التي نشأت عن طريق الإقصاء الانتقائي للسلوك الأقل ملاءمة. إنها أساس لا غنى عنه للفعل الناجح بقدر معرفتنا الواعية. وليست كل هذه العوامل غير العقلية الكامنة وراء أفعالنا تؤدي دائماً إلى النجاح. قد يتم الاحتفاظ ببعضها بعد فترة طويلة من انتهاء فائدتها، وحتى عندما تصبح عقبة أكثر من كونها مساعدة. ومع ذلك، لا يمكننا الاستغناء عنها، إذ حتى التوظيف الناجح لعقلنا نفسه يعتمد على استخدامها المستمر.

يفتخر الإنسان بنفسه عند زيادة معرفته. ولكن، نتيجة لما خلقه هو نفسه، فقد ازدادت باستمرار حدود معرفته الواعية، وبالتالي نطاق الجهل المؤثر في أفعاله الواعية. منذ بداية العلم الحديث أدركت أفضل العقول أن «نطاق الجهل المعترف به سوف ينمو مع تقدم العلم»^(٧). للأسف، كان التأثير الشائع لهذا التقدم العلمي هو اعتقاد، يتشاركه العديد من العلماء على ما يبدو، بأن نطاق جهلنا يتضاءل بشكل مطرد، وبالتالي يمكننا أن نهدف إلى سيطرة أكثر شمولاً وتعمداً على جميع الأنشطة البشرية. ولهذا السبب فإن أولئك المفتونين بتقدم المعرفة كثيراً ما يصبحون أعداءً للحرية. ففي حين أن نمو معرفتنا بالطبيعة يكشف باستمرار عن عوالم جديدة من الجهل، فإن التعقيد المتزايد للحضارة التي تمكّننا هذه المعرفة من بنائها يمثل عقبات جديدة أمام الفهم العقلي للعالم من حولنا. فكلما عرف البشر أكثر، قلّت حصة تلك المعرفة التي يمكن لأي عقل واحد استيعابها. وكلما أصبحنا أكثر تحضرًا، زاد جهل كل فرد نسبيًا بالحقائق التي يعتمد عليها عمل حضارته. إن تقسيم المعرفة ذاته يزيد من الجهل الحتمي لدى الفرد بمعظم هذه المعرفة.

٣. عندما تحدثنا عن نقل المعرفة، قصدنا أن نشير إلى جانبين من جوانب

عملية الحضارة التي ميزناها بالفعل: نقل مخزوننا المتراكم من المعرفة عبر الزمن، والتواصل بين الأفراد الحاليين حول المعلومات التي يبنون أفعالهم عليها. لا يمكن الفصل بينهما بشكل حاد لأن أدوات التواصل بين المعاصرين هي جزء من التراث الثقافي الذي يستخدمه الإنسان باستمرار في السعي لتحقيق غاياته.

ونحن أكثر دراية بعملية تراكم المعرفة ونقلها تلك في مجال العلم بقدر ما تُظهر القوانين العامة للطبيعة والخصائص الملموسة للعالم الذي نعيش فيه. ولكن، على الرغم من أن هذا هو الجزء الأكثر وضوحًا من مخزوننا الموروث من المعرفة والجزء الرئيس مما نعرفه، بالمعنى العادي لكلمة «المعرفة»، فإنه لا يزال جزءًا فقط، لأنه إلى جانب ذلك، فإننا نمتلك العديد من الأدوات - بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة - التي طورها الجنس البشري، والتي تمكّننا من التعامل مع بيئتنا. وهي نتائج تجارب الأجيال المتعاقبة. وبمجرد توفر أداة أكثر كفاءة، سيتم استخدامها دون معرفة سبب كونها أفضل، أو حتى معرفة البدائل.

هذه «الأدوات» التي طورها الإنسان والتي تشكّل جزءًا مهمًا من تكيّفه مع بيئته تشمل ما هو أكثر بكثير من الأدوات المادية. إنها تتكون بقدر كبير من أشكال السلوك التي يتبعها عادة دون معرفة السبب؛ وتتكون مما نسميه «التقاليد» و«المنظومات الاجتماعية»، والتي يستخدمها لأنها متاحة له كنتائج للنمو التراكمي دون أن يصممها أي عقل. ولا يجهل الإنسان عمومًا سبب استخدامه شكلاً معينًا من الأدوات بدلًا من شكل آخر فحسب، بل يجهل أيضًا مدى ما يعتمد على اتخاذ أفعاله شكلاً ما بدلًا من شكل آخر. إنه لا يعرف عادة إلى أي مدى يتحدد نجاح جهوده من خلال امتثاله لعادات لا يعرفها حتى. وهذا على الأرجح ينطبق على الإنسان المتحضر بقدر ما ينطبق على الإنسان البدائي. فبالتزامن مع نمو المعرفة الواعية، يحدث دائمًا تراكم مهم بنفس القدر

من الأدوات بهذا المعنى الأوسع، أي بالأساليب والطرق المختبرة والمعتمدة عموماً للقيام بالأشياء.

لا ينصب اهتمامنا في الوقت الحالي على المعرفة التي تنتقل إلينا أو على تكوين أدوات جديدة سيتم استخدامها في المستقبل، بقدر ما ينصب على الطريقة التي يتم بها استخدام الخبرة الحالية في مساعدة أولئك الذين لا يكتسبونها بشكل مباشر. بقدر ما يمكن القيام بذلك، سترك التقدم الزمني للفصل التالي، ونركز هنا على الطريقة التي تساهم بها تلك المعرفة المشتة والمهارات المختلفة والعادات والفرص المتنوعة لأفراد المجتمع في إحداث تعديل في أنشطته لتناسب الظروف المتغيرة باستمرار.

كل تغيير في الظروف سيحدث بعض التغيير الضروري في استخدام الموارد، وفي اتجاه ونوع الأنشطة البشرية، وفي العادات والممارسات. وسيتطلب كل تغيير في تصرفات من يتأثرون بشكل مباشر مزيداً من التعديلات التي ستمتد تدريجياً في جميع أنحاء المجتمع بأسره. وهكذا فإن كل تغيير يخلق بمعنى ما «مشكلة» للمجتمع، حتى لو لم يكن هناك فرد يدرك الأمر على هذا النحو؛ ويتم «حلها» تدريجياً عن طريق إحداث تعديل شامل جديد. إن أولئك الذين يشاركون في العملية ليس لديهم فكرة تقريباً عن سبب فعلهم لما يفعلونه، وليس لدينا طريقة للتنبؤ بمن سيتخذ أولاً الخطوة المناسبة في كل مرحلة، أو أي مزيج من المعرفة والمهارة والمواقف الشخصية والظروف سيأتي لشخص ما بالإجابة المناسبة، أو من خلال أي قنوات سيتم نقل نموذجها إلى الآخرين الذين سيتبعونه. من الصعب تصوّر كل توليفات المعرفة والمهارات التي تدخل حيز التنفيذ، والتي ينشأ منها اكتشاف الممارسات أو الأدوات المناسبة التي يمكن قبولها بشكل عام بمجرد العثور عليها. ولكن من بين عدد لا يحصى من الخطوات المتواضعة التي يتخذها أشخاص مجهولون

في سياق القيام بأشياء مألوفة في ظروف متغيرة، تظهر الأمثلة التي تصبح سائدة. فهي لا تقل أهمية عن الإبداعات الفكرية والعقلية الكبيرة التي يتم إدراكها ونقلها بوعي.

إن مسألة من سيثبت أنه يمتلك المزيج الصحيح من القدرات والفرص لإيجاد الطريق الأفضل لا يمكن التنبؤ بها تمامًا مثلما لا يمكن التنبؤ بالطريقة أو العملية التي ستمتزج بها أنواع مختلفة من المعرفة والمهارة لإيجاد حل للمشكلة^(٨). كما لا يتم اختيار توليفة المعرفة الناجحة من خلال المداولات المشتركة، من قبل الأشخاص الذين يسعون إلى حل مشكلاتهم من خلال جهود مشتركة^(٩)، بل إنها نتاج تقليد الناس لأولئك الذين حققوا نجاحًا أكبر ونتاج استرشادهم بالعلامات أو الرموز، مثل الأسعار المعروضة لمنتجاتهم أو التعبيرات عن التقدير الأخلاقي أو الجمالي لمراعاتهم معايير السلوك؛ أي باختصار، باستخدام نتائج تجارب الآخرين.

ما هو ضروري لسير العملية هو أن يكون كل فرد قادرًا على التصرف بناءً على معرفته الخاصة، التي دائمًا ما تكون فريدة من نوعها، على الأقل بقدر ما تشير إلى بعض الظروف الخاصة، وأن يكون قادرًا على استخدام مهاراته الفردية والفرص داخل الحدود المعروفة له من أجل هدفه الخاص.

٤. لقد وصلنا الآن إلى النقطة التي سيكون فيها الادعاء الرئيس لهذا الفصل مفهومًا بسهولة. وهو أن حجة الحرية الفردية تعتمد بشكل أساسي على الاعتراف بجعلنا الحتمي جميعًا فيما يتعلق بالعديد من العوامل التي يعتمد عليها تحقيق غاياتنا ورفاهيتنا^(١٠).

إذا كان هناك بشر لديهم معرفة كاملة وشاملة كما الآلهة، وإذا كان بإمكاننا معرفة ليس فقط كل ما يؤثر على تحقيق رغباتنا الحالية ولكن أيضًا رغباتنا المستقبلية، فلن يكون هناك مبرر كبير للحرية. وبالتالي أيضًا، فإن الحرية

الفردية، بالطبع، تجعل التنبؤ الكامل مستحيلًا. الحرية ضرورية لإفساح المجال لما لا يمكن توقعه ولا يمكن التنبؤ به؛ ونحن نريدها لأننا تعلمنا أن نتوقع منها فرصة تحقيق العديد من أهدافنا. إذ لأن كل فرد يعرف القليل جدًا، ولأننا نادرًا ما نعرف أيًا منا يعرف أفضل، فإننا نثق بالجهود المستقلة والتنافسية للكثيرين للحث على ظهور ما سنريده عندما نراه.

رغم ما يبدو عليه الأمر من تقليل من شأن الإنسان وقدراته، يجب أن ندرك أن تقدم الحضارة وحتى الحفاظ عليها يعتمدان على أقصى فرصة لوقوع الأحداث العارضة وغير المتوقعة^(١١). تحدث هذه الأحداث في ظل مزيج من المعرفة والمواقف والمهارات والعادات التي يكتسبها الأفراد، وكذلك عندما يواجه الأفراد المؤهلون الظروف الخاصة التي هم مجهزون للتعامل معها. إن جهلنا الحتمي بالكثير يعني أنه يتعين علينا التعامل إلى حد كبير مع الاحتمالات والفرص.

بالطبع، من الصحيح أنه في الحياة الاجتماعية كما في الحياة الفردية لا تحدث الأحداث الإيجابية عادة من تلقاء نفسها. يجب أن نستعد لها^(١٢)، لكنها تظل فرصًا ولا تصبح يقينًا. فهي تنطوي على مخاطر يتم خوضها عن عمد، وعلى المصائب المحتملة للأفراد والجماعات الذين يتمتعون بجدارة تماثل جدارة أولئك الآخرين الذين يزدهرون، وعلى إمكانية الفشل الجسيم أو الانتكاس حتى بالنسبة إلى الأغلبية، وعلى مجرد احتمال كبير لتحقيق مكاسب صافية عند أخذ كل العوامل في الاعتبار، وعند النظر للموضوع من جوانبه كافة. كل ما يمكننا فعله هو زيادة فرصة أن تؤدي بعض المجموعات الخاصة من المواهب الفردية والظروف إلى تشكيل أداة جديدة أو تحسين أداة قديمة، وتحسين احتمالية أن تصبح هذه الأدوات الجديدة معروفة بسرعة لأولئك الذين يمكنهم الاستفادة منها.

تفترض جميع النظريات السياسية، بالطبع، أن معظم الأفراد جاهلون للغاية. ويختلف الذين ينادون بالحرية عن البقية في أنهم يُضمّنون أنفسهم بين الجهلة وكذلك بين الأكثر حكمة. إن الفارق بين معرفة أحكم شخص وأجهل شخص، والتي يمكن لهما استخدامها عن وعي، هو فارق ضئيل نسبياً مقارنةً بمجموع المعرفة التي يتم استخدامها باستمرار في نشوء وتطور أي حضارة ديناميكية.

تستند الحجة الكلاسيكية للتسامح التي صاغها جون ميلتون وجون لوك، وأعاد صياغتها جون ستيوارت ملّ ووالتر باجوت، بالطبع، إلى إدراك جهلنا هذا والاعتراف به. إنها تطبيق خاص لاعتبارات عامة أنتجتها نظرة لا عقلانية ثاقبة بشأن طريقة عمل أذهاننا. سنجد في هذا الكتاب أن جميع مؤسسات ومنظومات الحرية -على الرغم من أننا عادة لا ندرك ذلك- هي تكيفات مع تلك الحقيقة الأساسية للجهل، بحيث تكون مكيّفة للتعامل مع الفرص والاحتمالات، وليس اليقين. فنحن لا يمكننا تحقيق اليقين في الشؤون الإنسانية، ولهذا السبب، لتحقيق أقصى استفادة من المعرفة التي لدينا، يجب أن نلتزم بالقواعد التي أثبتت التجربة أنها تخدمنا على أفضل نحو إجمالاً، على الرغم من أننا لا نعرف عواقب اتباعها في كل حالة محددة^(١٣).

٥. يتعلم الإنسان من فشل توقعاته. وغني عن القول أننا يجب ألا نزيد من عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث من خلال مؤسسات ومنظومات بشرية حمقاء. يجب أن يكون هدفنا هو تحسين المؤسسات البشرية بقدر الإمكان لزيادة فرص التنبؤ الصحيح. ولكن قبل كل شيء، يجب أن نوفر أقصى قدر من الفرص لأفراد مجهولين لنا لمعرفة الحقائق التي لا ندركها نحن وللاستفادة من هذه المعرفة في أفعالهم.

من خلال الجهود المعدلة بشكل متبادل لكثير من الناس يتم استخدام واستغلال قدر من المعرفة أكثر مما يمتلكه أي فرد أو مما يمكن تخليقه عقلياً؛ ومن خلال هذا الاستخدام للمعرفة المشتتة، تصبح الإنجازات ممكنة بشكل أكبر مما يمكن لأي عقل واحد أن يتنبأ به. وبسبب كون الحرية تعني التخلي عن السيطرة المباشرة على الجهود الفردية، فإن المجتمع الحر يمكن أن يستفيد من قدر من المعرفة أكثر بكثير مما يستطيع عقل الحاكم الأكثر حكمة أن يدركه.

ينتج من هذا الأساس لحجة الحرية أننا لن نحقق غاياتها إذا قصرناها على الحالات المحددة التي نعلم أنها ستكون مفيدة بها. إن الحرية التي تُمنح فقط عندما يكون معروفاً سابقاً أن آثارها ستكون مفيدة ليست حرية. إذا عرفنا كيف سيتم استخدام الحرية، فستختفي الحجة الداعمة لها إلى حد كبير. إذ لن نحصل أبداً على فوائد الحرية، ولن نحصل أبداً على تلك التطورات الجديدة غير المتوقعة التي توفر الحرية الفرصة لها، إذ لم يتم منحها أيضاً في المواضيع التي لا تبدو الاستخدامات التي يستخدمها بها البعض مرغوبة. لذلك، فإن إساءة استخدام الحرية بشكل متكرر ليست حجة ضد الحرية الفردية. فالحرية تعني بالضرورة أن هناك أشياء كثيرة لا نحجبها سيفعلها البعض. إن إيماننا بالحرية لا يركز على النتائج المتوقعة في ظروف معينة، بل على الاعتقاد بأنها ستُطلق، إجمالاً، قوى داعمة للمصلحة والمنفعة أكثر من القوى الداعمة للشر والضرر. ويترتب على ذلك أيضاً أن أهمية كوننا أحراراً في القيام بشيء معين لا علاقة لها بمسألة ما إذا كنا نحن أو الأغلبية سنستفيد من هذه الإمكانية بالذات. إن عدم منح قدر من الحرية أكثر مما يمكن للجميع ممارسته سيغني إساءة فهم وظيفتها تماماً. إن الحرية التي سيستخدمها فرد واحد فقط من بين كل مليون قد تكون أكثر أهمية للمجتمع وأكثر فائدة للأغلبية من أي حرية نستخدمها جميعاً^(١٤).

بل قد يُقال إنه كلما قلت احتمالية استخدام الحرية لفعل شيء معين، زادت قيمته بالنسبة إلى المجتمع ككل. كلما قلت احتمالية الفرصة، زادت خطورة تفويتها عند ظهورها، لأن التجربة التي تقدمها ستكون تجربة فريدة تقريباً. من المرجح أيضاً أن يكون صحيحاً أن الغالبية لا تهتم بشكل مباشر بمعظم الأشياء المهمة التي ينبغي أن يكون لأي شخص الحرية في القيام بها. إذن عدم معرفتنا بكيف سيستخدم الأفراد حريتهم هو ما يجعلها مهمة للغاية. إذا كان الأمر على خلاف ذلك، فإن نتائج الحرية كان سيمكن تحقيقها أيضاً من خلال تقرير الأغلبية لما يجب أن يفعله الأفراد. لكن فعل الأغلبية، يقتصر بالضرورة على ما تمت تجربته وتم التحقق منه بالفعل، وعلى القضايا التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها بالفعل في عملية المناقشة التي لا بد أن تسبقها تجارب وأفعال مختلفة من جانب مختلف الأفراد.

لذلك لا تقتصر فوائد الحرية على الأحرار؛ أو على الأقل، لا يستفيد الإنسان بشكل أساسي من جوانب الحرية التي يستغلها هو بنفسه. فلا يمكن أن يكون هناك شك في أنه تاريخياً استفادت الأغلبية غير الحرة من وجود الأقليات الحرة، وأن المجتمعات غير الحرة اليوم تستفيد مما تحصل عليه وتتعلمه من المجتمعات الحرة. بالطبع الفوائد التي نحصل عليها من حرية الآخرين تزداد كلما زاد عدد أولئك الذين يمكنهم ممارسة الحرية. ولذلك فإن الحجة الداعمة لحرية البعض تنطبق على حرية الجميع. لكن لا يزال من الأفضل للجميع أن يكون البعض أحراراً بدلاً من لا أحد، وأن يتمتع الكثيرون أيضاً بالحرية الكاملة من أن يتمتع الجميع بحرية مقيدة. النقطة المهمة هي أن أهمية حرية القيام بشيء معين لا علاقة لها بعدد الأشخاص الذين يريدون القيام به، بل قد يكون الأمر في علاقة عكسية تقريباً. إحدى نتائج ذلك هو أن المجتمع قد يصبح معاقاً بسبب الضوابط، على الرغم من أن الغالبية العظمى قد لا تدرك أن حريتها

قد تم تقييدها بشكل كبير. إذا مضينا قدمًا بناءً على افتراض أن ممارسة الحرية التي تمارسها الأغلبية هي فقط المهمة، فسنكون على يقين من خلق مجتمع راكد به كل خصائص عدم الحرية.

٦. ستتألف المستجدات غير المصممة التي تظهر باستمرار في عملية التكيف، أولاً، من الترتيبات أو الأنماط الجديدة التي يتم فيها تنسيق جهود الأفراد المختلفين وتوليفات جديدة في استخدام الموارد، والتي ستكون بطبيعتها مؤقتة كالظروف الخاصة التي أثارها. وثانيًا، ستكون هناك تعديلات على الأدوات والمؤسسات الاجتماعية المتكيفة مع الظروف الجديدة. سيكون بعضها أيضًا مجرد تكيفات مؤقتة لظروف اللحظة الراهنة، في حين أن البعض الآخر سيكون تحسينات تزيد من تنوع الأدوات والاستخدامات الحالية، وبالتالي سيتم الاحتفاظ بها. ستشكل هذه الأخيرة تكيفًا أفضل ليس فقط مع الظروف الزمانية والمكانية الخاصة، ولكن مع بعض السمات الدائمة لبيئتنا. يتجسد في مثل هذه «التشكلات»^(١٥) العفوية تصورًا للقوانين العامة التي تحكم الطبيعة. ومع هذا التجسّد التراكمي للتجربة في الأدوات وأشكال الفعل والتصرف سوف يظهر نمو للمعرفة الصريحة؛ أي للقواعد العامة المُصاغة التي يمكن نقلها عن طريق اللغة من شخص إلى آخر.

يمكن فهم تلك العملية التي ينبثق من خلالها ما هو جديد بشكل أفضل في المجال الفكري عندما تكون النتائج أفكارًا جديدة. إنه المجال الذي يدرك فيه معظمنا على الأقل بعض الخطوات الفردية للعملية، حيث نعرف ما يحدث، وبالتالي ندرك بشكل عام ضرورة الحرية. يدرك معظم العلماء أنه لا يمكننا التخطيط لتقدم المعرفة، وأنا في رحلتنا نحو المجهول -التي يمثلها البحث العلمي- نعتمد إلى حد كبير على تقلبات العبقرية الفردية والظروف، وهذا التقدم العلمي، مثل الفكرة الجديدة التي ستظهر في عقل فرد، سيكون نتيجة مجموعة

من التصورات والعادات والظروف التي يقدمها المجتمع لشخص واحد؛ أي سيكون نتيجة الكثير من الأحداث والصدف السعيدة بقدر الجهود المنهجية.

ولأننا ندرك أن تقدمنا في المجال الفكري ينبع غالبًا مما هو غير متوقع وغير مصمَّم، فإننا نميل إلى التشديد على أهمية الحرية في هذا المجال وتجاهل أهمية حرية فعل الأشياء. لكن حرية البحث العلمي والاعتقاد وحرية الكلام والمناقشة، التي يدرك الناس أهميتها على نطاق واسع، لا تكون مهمة إلا في المرحلة الأخيرة من العملية التي يتم فيها اكتشاف حقائق جديدة. إن تمجيد قيمة الحرية الفكرية على حساب قيمة حرية فعل الأشياء سيكون مثل التعامل مع قمة الصرح وكأنها الصرح كله. إننا يكون لدينا أفكار جديدة لنناقشها، ووجهات نظر مختلفة لنضبطها، لأن تلك الأفكار والآراء تنشأ من جهود الأفراد في ظروف جديدة دائمًا، والذين يستفيدون في مهامهم الملموسة من الأدوات وأنماط التصرف الجديدة التي تعلموها.

إن الجزء غير العقلي من هذه العملية -تشكُّل البيئة المادية المتغيرة التي يظهر فيها ما هو جديد- يتطلب لفهمه وإدراكه جهدًا من الخيال أكبر بكثير من العوامل التي تشدد عليها وجهة النظر العقلية. فبينما نكون قادرين في بعض الأحيان على تتبع العمليات العقلية التي أدت إلى فكرة جديدة، نادرًا ما نتمكن من إعادة بناء تسلسل وتوليفة تلك المساهمات التي لم تؤدِّ إلى اكتساب معرفة واضحة وصريحة. نادرًا ما يمكننا إعادة بناء العادات والمهارات المواتية المستخدمة، والأدوات والفرص المُستغلَّة، والبيئة الخاصة للجهات الفاعلة الرئيسة التي أدت للنتيجة. جهودنا لفهم هذا الجزء من العملية لا يمكن أن تذهب إلى أبعد من إظهار نوع القوى التي يكون لها تأثير على نماذج مُبسَّطة والإشارة إلى المبدأ العام بدلًا من الطابع المحدد للتأثيرات التي تلعب دورًا^(١٦). دائمًا ما يهتم البشر فقط بما يعرفونه. لذلك، فإن تلك السمات التي

لا يعرفها أي شخص بوعي في أثناء سير العملية يتم تجاهلها عمومًا وربما لا يمكن تتبعها بالتفصيل أبدًا.

في الواقع، لا يتم تجاهل هذه السمات اللا واعي بشكل عام فحسب، بل يتم التعامل معها غالبًا كما لو كانت عائقًا وليست مساعدة أو شرطًا أساسيًا. ولأنها ليست «عقلانية» بمعنى أنها لا تدخل في تفكيرنا، غالبًا ما يتم التعامل معها على أنها غير عقلانية بمعنى أنها تتعارض وتتناقض مع الفعل الذكي. لكن على الرغم من أن الكثير من «غير العقلاني» الذي يؤثر على أفعالنا قد يكون غير عقلاني بهذا المعنى، فإن العديد من «العادات المجردة» و«المؤسسات التي لا معنى لها» التي نستخدمها ونفترضها ضمنيًا في أفعالنا هي شروط أساسية لما نحققه؛ إنها تكيفات ناجحة للمجتمع يتم تحسينها باستمرار ويعتمد عليها نطاق ما يمكننا تحقيقه. وفي حين أنه من المهم اكتشاف عيوبها، لن تتمكن من المضي قدمًا دون الاعتماد عليها باستمرار.

إن الطريقة التي تعلمنا بها تنظيم يومنا، وارتداء الملابس، وتناول الطعام، وترتيب منازلنا، والتحدث والكتابة، واستخدام أدوات الحضارة الأخرى التي تعد ولا تحصى، تزودنا باستمرار -بقدر لا يقل عن «معرفة» الإنتاج والتجارة- بالأسس التي يجب أن تقوم عليها مساهماتنا في عملية الحضارة. وفي الاستخدام الجديد وتحسين كل ما تقدمه لنا أدوات الحضارة، تظهر الأفكار الجديدة التي يتم التعامل معها في نهاية المطاف في المجال الفكري. على الرغم من أن التعامل الواعي مع الفكر المجرد، بمجرد أن يحدث، يصبح له إلى حد ما حياة خاصة به، فإنه لن يستمر طويلًا ويتطور من دون التحديات المستمرة التي تنشأ من قدرة الناس على التصرف بطريقة جديدة، وعلى تجربة طرق جديدة لفعل الأشياء، وتحويل البنية الكاملة للحضارة في عملية التكيف مع التغيير. إن العملية العقلية هي في الواقع مجرد عملية صياغة واختيار وإزالة

الأفكار التي تم تشكيلها بالفعل. وينبع تدفق الأفكار الجديدة، إلى حد كبير، من المجال الذي يؤثر فيه كل من الفعل - الفعل غير العقلاني في كثير من الأحيان - والأحداث المادية بعضها على بعض. وهو ما كان سيتضاءل حتى يختفي إذا اقتصرت الحرية على المجال الفكري.

لذلك، فإن أهمية الحرية لا تعتمد على الطابع الرفيع للأنشطة التي تجعلها ممكنة. إن حرية التصرف، حتى في الأشياء المتواضعة والبسيطة، لا تقل أهمية عن حرية الفكر. لقد باتت إحدى الممارسات الشائعة هي التقليل من شأن حرية الفعل من خلال تسميتها «الحرية الاقتصادية»^(١٧). لكن مفهوم حرية الفعل أوسع بكثير من مفهوم الحرية الاقتصادية الذي هو مُضمنٌ فيه؛ والأهم من ذلك، أنه من المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت هناك أي أفعال يمكن تسميتها مجرد «اقتصادية»، وما إذا كانت أي قيود على الحرية يمكن أن تقتصر على ما يسمى بالجوانب «الاقتصادية» فقط. إن الاعتبارات الاقتصادية هي مجرد تلك التي من خلالها نوفق بين أهدافنا المختلفة، والتي ليس أي منها، في نهاية المطاف، اقتصاديًا (باستثناء تلك الأهداف الخاصة بالبخل أو الرجل الذي أصبح كسب المال غاية في حد ذاته بالنسبة إليه)^(١٨).

٧. معظم ما قلناه حتى الآن لا ينطبق فقط على استخدام الإنسان للوسائل التي تجعله يحقق غاياته ولكن أيضًا على تلك الغايات نفسها. إن إحدى سمات المجتمع الحر أن أهداف الأفراد لا تكون نهائية^(١٩)، بحيث يمكن لغايات جديدة أن تظهر من الجهد الواعي، أولاً مع عدد قليل من الأفراد، ثم تصبح في الوقت المناسب غايات معظم الناس. إحدى الحقائق التي يجب علينا إدراكها أن حتى ما نعتبره خيرًا أو جميلًا هو قابل للتغير؛ وإن لم يكن بأي طريقة من شأنها أن تخولنا لاتخاذ موقف نسبوي، إذن فبمعنى أننا في كثير من النواحي لا نعرف ما سيبدو خيرًا أو جميلًا لجيل آخر. ولا نعرف لماذا نعتبر

هذا أو ذاك خيرًا أو من هو على حق عندما يختلف الناس حول ما إذا كان أحد الأشياء خيرًا أم لا. إذ لا يُعتبر الإنسان من خلق الحضارة فقط في معرفته، ولكن أيضًا في أهدافه وقيمه؛ في الأخير، فإن صلة هذه الرغبات الفردية باستمرار المجموعة أو النوع الذي ينتمي إليه هي التي ستحدد ما إذا كانت ستستمر أو تتغير. بالطبع، من الخطأ الاعتقاد بأننا يمكننا استنباط استنتاجات حول ما ينبغي على قيمنا أن تكونه لأننا ندرك ببساطة أنها نتاج تطور. لكن لا يمكننا أن نشك بشكل معقول في أن هذه القيم تم إنشاؤها وتغييرها من قبل نفس القوى التطورية التي أنتجت ذكاءنا. كل ما يمكننا معرفته هو أن القرار النهائي بشأن ما هو جيد أو سيئ لن يتم اتخاذه عن طريق الحكمة البشرية الفردية، ولكن من خلال تراجع الجماعات التي تمسكت بالمعتقدات «الخاطئة».

ويجب أن تثبت كل أدوات الحضارة نفسها في سعي الإنسان وراء أهدافه الحالية، حيث سيتم التخلص من غير الفعال منها والاحتفاظ بالفعال. ولكن هناك ما هو أكثر من حقيقة أن هناك غايات جديدة تنشأ باستمرار مع تلبية الاحتياجات القديمة وظهور فرص جديدة. حيث يعتمد تحديد الأفراد والجماعات التي ستنجح وتستمر في الوجود إلى حد كبير على الأهداف التي يسعون إليها، والقيم التي تحكم أفعالهم، وكذلك على الأدوات والقدرات الواقعة تحت سيطرتهم. وتعتمد مسألة ما إذا كانت مجموعة ما ستزدهر أو تختفي على المنظومة الأخلاقية التي تتبعها، أو مبادئ الجمال أو الرفاهية التي توجهها، وكذلك على الدرجة التي تعلمتها أو لم تتعلمها لتلبية احتياجاتها المادية. ففي أي مجتمع، قد تزدهر مجموعات معينة أو تتدهور وفقًا للغايات التي تسعى إليها، ومعايير السلوك التي تلتزم بها. وستميل غايات المجموعة الناجحة إلى أن تصبح غايات جميع أفراد المجتمع.

في أفضل الأحوال، نحن نفهم جزئيًا فقط سبب كون القيم التي نتمسك بها

أو القواعد الأخلاقية التي نتبعها موالية لاستمرار وجود مجتمعنا. ولا يمكننا أن نكون متأكدين من أنه في ظل الظروف المتغيرة باستمرار، فإن جميع القواعد التي ثبت أنها تساعد على تحقيق غاية معينة ستظل كذلك. على الرغم من وجود افتراض بأن أي معيار اجتماعي راسخ يساهم بطريقة ما في الحفاظ على الحضارة، فإن طريقتنا الوحيدة لتأكيد ذلك هي التأكد مما إذا كان يستمر في إثبات نفسه في منافسته مع المعايير الأخرى التي يتبعها الأفراد أو المجموعات الأخرى.

٨. ينبغي فهم المنافسة التي تقوم عليها عملية الاختيار والانتقاء بأوسع معانيها. فهي تنطوي على منافسة بين المجموعات المنظمة وغير المنظمة بقدر المنافسة بين الأفراد. إن التفكير في الأمر على أنه نقيض التعاون أو التنظيم سيكون بمثابة سوء فهم لطبيعته. إن السعي لتحقيق نتائج معينة من خلال التعاون والتنظيم هو جزء من المنافسة بقدر الجهود الفردية. وتثبت العلاقات الجماعية الناجحة أيضًا فعاليتها في المنافسة بين المجموعات المنظمة بطرق مختلفة. إن التمييز المهم ليس بين العمل الفردي والجماعي بل بين الظروف التي يمكن من خلالها تجربة طرق بديلة تستند إلى آراء أو ممارسات مختلفة من ناحية، وبين الظروف التي يكون فيها لهيئة واحدة الحق الحصري والسلطة لمنع الآخرين من المحاولة والتجربة من ناحية أخرى. فقط عندما تُمنح هذه الحقوق الحصرية بناء على افتراض المعرفة الفائقة لأفراد أو مجموعات معينة، تتوقف العملية عن أن تكون تجريبية وقد تصبح المعتقدات التي تصادف أن تكون سائدة في وقت معين عقبة أمام تقدم المعرفة.

إن الحجة الداعمة للحرية ليست حجة ضد التنظيم، الذي هو واحد من أقوى الوسائل التي يمكن للعقل البشري أن يستخدمها، ولكنها حجة ضد كل تنظيم حصري واحتكاري وله امتيازات؛ حجة ضد استخدام الإكراه لمنع

الآخرين من محاولة القيام بعمل أفضل. إن كل تنظيم يعتمد على معرفة مُعطاة؛ ويعني التنظيم الالتزام بهدف معين وبطرق معينة، ولكن حتى التنظيم المصمم لزيادة المعرفة لن يكون فعالاً إلا بقدر ما تكون المعرفة والمعتقدات التي يعتمد عليها تصميمه صحيحة. وإذا تناقضت أي حقائق مع المعتقدات التي يقوم عليها هيكل التنظيم، فسيصبح ذلك واضحاً فقط في فشله وتجاوزه من قبل نوع مختلف من التنظيم. لذلك من المرجح أن يكون التنظيم مفيداً وفعالاً ما دام أنه طوعي وموجود في مجال حر، وسيتعين عليه إما أن يتكيف مع الظروف التي لم تؤخذ في الاعتبار في تصوره أو يفشل. إن تحويل المجتمع بأسره إلى منظمة واحدة مبنية وموجهة وفقاً لخطة واحدة سيكون بمثابة إخماد للقوى ذاتها التي شكلت العقول البشرية الفردية التي وضعت تلك الخطة.

يجدر بنا أن نفكر للحظة فيما سيحدث إذا تم استخدام فقط ذلك الذي تم الاتفاق عليه باعتباره أفضل معرفة متاحة في جميع الأفعال. إذا تم حظر كل المحاولات التي تبدو مُهَدَّرة ومتهورة في ضوء المعرفة المقبولة عموماً، وفقط طُرحت الأسئلة التي تبدو مهمة في ضوء الرأي السائد وتم القيام بالتجارب التي تبدو ذات علاقة به، فقد تصل البشرية إلى نقطة تمكّنها معرفتها من التنبؤ بعواقب جميع الأفعال التقليدية وتجنب كل خيبة أمل أو فشل. عندئذٍ سيبدو أن الإنسان قد أخضع بيئته لعقله، لأنه سيجرب فقط تلك الأشياء التي تكون نتائجها متوقعة تماماً. يبدو أن الحضارة ستكون قد وصلت إلى طريق مسدود، ليس بسبب استنفاد إمكانيات واحتمالات المزيد من النمو، ولكن لأن الإنسان قد نجح في إخضاع جميع أفعاله وبيئته المباشرة لوضعه المعرفي الحالي بشكل كامل بحيث باتت لا توجد فرصة لتظهر معرفة جديدة.

٩. إذن فإن العقلاني الذي يرغب في إخضاع كل شيء للعقل البشري يواجه معضلة حقيقية. إذ يهدف استخدام العقل إلى التحكم والقدرة على التنبؤ. لكن

عملية تقدم العقل نفسها تقوم على الحرية وعلى عدم القدرة على التنبؤ بالفعل البشري. إن أولئك الذين يمجّدون قوى العقل البشري عادة ما يرون جانبًا واحدًا فقط من هذا التفاعل للفكر والسلوك البشري يتم فيه استخدام العقل وتشكيله في نفس الوقت. إنهم لا يرون أنه، لكي يحدث التقدم، يجب أن تظل العملية الاجتماعية التي ينبثق منها نمو العقل غير خاضعة لسيطرته.

على الأرجح لا يوجد شك في أن الإنسان مدين ببعض أعظم نجاحاته في الماضي لحقيقة أنه لم يكن قادرًا على التحكم في الحياة الاجتماعية. وقد يعتمد تقدمه المستمر على امتناعه المتعمد عن ممارسة الضوابط التي هي الآن في سلطته. في الماضي، كان بإمكان قوى النمو العفوية، مهما كانت مقيدة بشدة، أن تفرض نفسها ضد الإكراه المنظم للدولة. لكن مع وجود الوسائل التكنولوجية للسيطرة الآن تحت تصرف الحكومات، فليس من المؤكد أن مثل هذا الأمر لا يزال ممكنًا، بل وقد يصبح مستحيلًا قريبًا. فنحن لسنا بعيدين عن النقطة التي قد تدمر فيها قوى المجتمع المنظمة عن عمد تلك القوى العفوية التي جعلت التقدم ممكنًا.



الفصل الثالث

الفكرة الشائعة عن التقدم

«لا يحرز الإنسان تقدماً أقصى من تقدُّمه عندما لا يعرف إلى أين يتجه».

-أوليفر كروميل

١. إن الكُتاب المعاصرين الذين يقدِّرون سمعتهم بين النخبة المثقفة لا يجرؤون على ذكر التقدم دون وضع الكلمة بين علامتي تنصيص. لقد أصبحت الثقة الضمنية في فائدة التقدم التي كان يتميز بها المفكر التقدمي خلال القرنين الماضيين علامة على ضحالة العقل. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الناس في معظم أنحاء العالم لا يزالون يعلّقون آمالهم على التقدم المستمر، فمن الشائع بين المثقفين أن يتساءلوا عما إذا كان هناك شيء من هذا القبيل، أو على الأقل ما إذا كان التقدم مرغوباً فيه.

إلى حد ما، كان رد الفعل هذا ضد الإيمان الكبير والساذج بحتمية التقدم ضرورياً. فالكثير مما كُتب وقيل عنه كان لا يمكن الدفاع عنه لدرجة أن المرء كان يتعين عليه أن يفكر ملياً قبل استخدام الكلمة. لم يكن هناك الكثير من المبررات للزعم بأن «الحضارة قد تحركت، وتتحرك، وستتحرك في اتجاه مرغوب فيه»^(١)، ولم يكن هناك أي أساس لاعتبار كل التغيير ضرورياً، أو اعتبار التقدم حتمياً ومفيداً دائماً. وبالأخص لم يكن هناك ما يبرر الحديث عن «قوانين التقدم» التي مكّنتنا من التنبؤ بالظروف التي كنا نتحرك حتمياً نحوها، أو لمعاملة كل شيء أحقق فعّله البشر على أنه حتمي وبالتالي صحيح.

ولكن إذا لم يكن من الصعب تفسير خيبة الأمل السائدة بشأن التقدم، فهي لا تخلو من الخطر. فمن ناحية، الحضارة هي التقدم والتقدم هو الحضارة^(٢). والحفاظ على نوع الحضارة الذي نعرفه يعتمد على عمل القوى التي، في ظل ظروف مواتية، تنتج التقدم. إذا كان صحيحاً أن التطور لا يؤدي دائماً إلى أشياء أفضل، فمن الصحيح أيضاً أنه من دون القوى التي تنتجها، فإن الحضارة وكل ما نقدّره - بل في الواقع، كل ما يميز الإنسان عن الحيوان تقريباً - لن يكون موجوداً ولن يمكن الحفاظ عليه.

إن تاريخ الحضارة هو قصة التقدم الذي خُلِقَ، في فترة قصيرة تقل عن ثمانية آلاف سنة، كل ما نعتبره تقريباً سمة من سمات الحياة البشرية. فبعد التخلي عن حياة الصيد، انتقل معظم أسلافنا المباشرين، في بداية ثقافة العصر الحجري الحديث، إلى الزراعة، وسرعان ما انتقلوا إلى الحياة الحضرية ربما قبل أقل من ثلاثة آلاف سنة أو مائة جيل. ليس من المستغرب في بعض النواحي أن الأجهزة البيولوجية للإنسان لم تواكب هذا التغير السريع، وأن تكيّف الجزء غير العقلاني قد تأخر إلى حد ما، وأن العديد من غرائز وعواطف الإنسان لا تزال أكثر تكيّفًا مع حياة الصيد من الحياة في الحضارة. إذا كان العديد من سمات حضارتنا يبدو لنا غير طبيعي أو مصطنع أو غير صحي، فلا بد أن هذه كانت مشاعر الإنسان منذ أن انتقل إلى حياة المدينة؛ أي تقريباً منذ أن بدأت الحضارة. إن جميع الاحتجاجات المألوفة ضد النزعة الصناعية أو الرأسمالية أو الإفراط في التحسين هي إلى حد كبير احتجاجات ضد أسلوب حياة جديد اتخذته الإنسان منذ فترة قصيرة بعد أكثر من نصف مليون سنة من وجوده كصياد متجول، والذي خلق مشكلات ما زالت قائمة ولم يحلها^(٣).

٢. عندما نتحدث عن التقدم فيما يتعلق بمساعينا الفردية أو أي جهد بشري منظم، فإننا نعني تقدماً نحو هدفٍ معروف^(٤). وبهذا المعنى لا يمكن

أن يُسمى التطور الاجتماعي تقدماً، لأنه لا يتحقق بالعقل البشري الساعي بالوسائل المعروفة نحو هدف ثابت^(٥). سيكون من الأصح التفكير في التقدم باعتباره عملية تكوين وتعديل للعقل البشري، وباعتباره عملية تكيف وتعلم لا تتغير فيها الاحتمالات والإمكانات المعروفة لدينا فحسب، بل قيمنا ورغباتنا كذلك. وبما أن التقدم يتمثل في اكتشاف ما لم يُعرف بعد، فلا بد أن تكون عواقبه غير متوقعة. إنه يؤدي دائماً إلى المجهول، وأكثر ما يمكن أن نتوقعه هو اكتساب فهم لنوع القوى التي تسببه. ومع ذلك، على الرغم من أن هذا الفهم العام لطبيعة عملية النمو التراكمي هذه لا غنى عنه إذا أردنا أن نحاول تهيئة الظروف الملائمة لها، فإنه لا يمكن أن تكون المعرفة هي التي ستمكننا من عمل تنبؤات محددة^(٦). إن الادعاء بأننا نستطيع أن نستمد من هذه المعرفة قوانين التطور الحتمية التي ينبغي أن نتبعها هو أمر سخيف. إذ لا يستطيع العقل البشري التنبؤ بمستقبله أو تشكيله عن عمد، بل يتمثل تقدمه في اكتشاف أين كان مُخطئاً.

حتى في أكثر مجال يكون فيه البحث عن المعرفة الجديدة متعمداً وواعياً ومدرّساً؛ أي في العلم، لا يمكن لأي إنسان أن يتنبأ بما ستكون عليه عواقب عمله^(٧). في الواقع، هناك اعتراف متزايد بأنه حتى محاولة جعل العلم يهدف عن عمد إلى المعرفة المفيدة - أي المعرفة التي يمكن التنبؤ باستخداماتها المستقبلية - من المرجح أن تعوق التقدم^(٨). فالتقدم بحكم طبيعته لا يمكن التخطيط له. ربما يمكننا أن نتحدث بشكل معقول عن التخطيط للتقدم في مجال معين حيث نهدف إلى حل مشكلة معينة ونحن بالفعل على طريق الإجابة. لكن لا بد أن مساعيها ستكون قاربت على نهايتها إذا حصرنا أنفسنا في السعي لتحقيق أهداف مرئية الآن، وإذا لم تظهر مشكلات جديدة طوال الوقت. إن معرفة ما لم نعرفه من قبل هو ما يجعلنا أكثر حكمة.

لكن في كثير من الأحيان يجعلنا ذلك أيضًا حزاني. إذ على الرغم من أن التقدم يتمثل جزء منه في تحقيق الأشياء التي كنا نسعى لتحقيقها، فإن هذا لا يعني أننا سنحب جميع نتائجه أو أن الجميع سيكونون رابحين. وبما أن رغباتنا وأهدافنا عرضة للتغير أيضًا في مسار العملية، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت العبارة القائلة بأن الحالة الجديدة التي يخلقها التقدم هي حالة أفضل، هي عبارة لها معنى واضح. إن التقدم بمعنى النمو التراكمي للمعرفة والسيطرة على الطبيعة هو مصطلح لا يخبرنا كثيرًا عما إذا كانت الحالة الجديدة ستمنحنا قدرًا من الرضا أكبر من الحالة القديمة. قد تكمن المتعة فقط في تحقيق ما كنا نسعى إليه، وقد يمنحنا ما حزنه القليل من الرضا. إن السؤال عما إذا كنا سنصبح أفضل حالًا أو أكثر سعادة بأي شكل من الأشكال إذا توقفتنا عند المرحلة الحالية من تطورها، مما لو كنا قد توقفتنا منذ مائة أو ألف عام هو على الأرجح غير قابل للإجابة.

غير أن الجواب لا يهم. ما يهم هو السعي الناجح لما يبدو في كل لحظة أنه يمكن تحقيقه. إن الذكاء البشري لا يثبت ذاته في ثمار النجاح الماضي بل في العيش في المستقبل ومن أجله. فالتقدم هو حركة من أجل الحركة، لأنه في عملية التعلم، وفي آثار تعلم شيء جديد، ينعم الإنسان بموهبة ذكائه.

إذ ستتمتع أعداد كبيرة بالنجاح الشخصي فقط في المجتمع الذي يتقدم ككل سريعًا إلى حد ما. أما في المجتمع الثابت، فسيكون هناك تقريبًا عدد ممن سينحدرون يساوي من ينهضون. لكي يشارك الغالبية العظمى في حياتهم الفردية في التقدم، من الضروري أن يسير [التقدم] بسرعة كبيرة. لذلك لا يمكن أن يكون هناك شك في أن آدم سميث كان محقًا عندما قال: «بينما يتقدم المجتمع إلى اكتساب المزيد من ثرواته، وليس عندما يكتسبها بالكامل بالفعل، يكون الكادحون والفقراء؛ أي السواد الأعظم من الناس، في حالة أسعد وأكثر

راحة. في حين تكون أوضاعهم صعبة إذا كان المجتمع ثابتاً، وتكون مُزرية إذا كان ينحدر. إن الحالة التقدمية هي في الحقيقة الحالة المبهجة والمحبة لجميع طبقات المجتمع المختلفة. أما حالة الثبات فمملة؛ بينما حالة الانحدار فسوداوية»^(٩).

إن إحدى أكثر الحقائق المميزة للمجتمع التقدمي هي أنه لا يمكن الحصول على معظم الأشياء التي يسعى الأفراد من أجلها إلا من خلال مزيد من التقدم. يأتي هذا من الطابع الحتمي للعملية، فالمعرفة الجديدة وفوائدها لا يمكن أن تنتشر إلا بشكل تدريجي، وطموحات الكثيرين ستتحدد دائماً بما لا يزال متاحاً للقلة فقط. من المضلل التفكير في تلك الاحتمالات الجديدة كما لو كانت، منذ البداية، ملكية مشتركة للمجتمع بحيث يمكن لأعضائه أن يتقاسموها عن عمد، إذ تصبح ملكية مشتركة فقط من خلال تلك العملية البطيئة التي يتم من خلالها إتاحة إنجازات القلة لكثير من الناس. غالباً ما يتم حجب هذا من خلال الاهتمام المبالغ فيه الذي يُعطى عادةً لبعض الخطوات الرئيسة الواضحة في عملية التطور. ولكن في أغلب الأحيان، تفتح الاكتشافات الكبرى آفاقاً جديدة فقط، ومن الضروري بذل جهود إضافية طويلة قبل أن يتم استغلال المعرفة الجديدة التي ظهرت في مكان ما في الاستخدام العام. إذ سيتعين عليها أن تمر عبر مسار طويل من التكيف والاختيار والجمع والتحسين قبل الاستفادة الكاملة منها. هذا يعني أنه سيكون هناك دائماً أشخاص يستفيدون بالفعل من إنجازات جديدة لم تصل بعد إلى الآخرين.

٣. إن التقدم الاقتصادي السريع الذي أصبحنا نتوقعه يبدو إلى حد كبير أنه نتيجة عدم المساواة تلك وأنه مستحيلٌ من دونها. فالتقدم بهذا المعدل السريع لا يمكن أن يستمر على جبهة موحدة ولكن يجب أن يتم بطريقة تراتبية، حيث يكون البعض متقدماً على البقية بفارق كبير. يتم إخفاء السبب الكامن وراء ذلك

من خلال عادتنا المتمثلة في اعتبار التقدم الاقتصادي بشكل أساسي تراكمًا لكميات متزايدة من السلع والمعدات. لكن ارتفاع مستوى حياتنا يرجع على الأقل بنفس القدر إلى زيادة المعرفة التي تمكّنتنا ليس فقط من استهلاك المزيد من نفس الأشياء، ولكن من استخدام أشياء مختلفة، وفي كثير من الأحيان أشياء لم نكن نعرفها من قبل. وعلى الرغم من أن نمو الدخل يعتمد جزئيًا على تراكم رأس المال، فإنه يعتمد أكثر على الأرجح على تعلمنا استخدام مواردنا بشكل أكثر فعالية ولأغراض جديدة.

إن نمو المعرفة له أهمية خاصة لأنه، في حين أن الموارد المادية ستبقى دائمًا شحيحة وستعين الاحتفاظ بها لأغراض محدودة، فإن استخدامات المعرفة الجديدة (عندما لا نجعلها نادرة بشكل مصطنع من خلال براءات الاختراع الاحتكارية) تكون غير مقيدة. إذ تصبح المعرفة، بمجرد تحقيقها، متاحة مجانًا لمنفعة الجميع. ومن خلال هذه الهبة المجانية للمعرفة التي تم اكتسابها بواسطة تجارب بعض أفراد المجتمع، يصبح التقدم العام ممكنًا، وتُسَهَّل إنجازات أولئك الذين سبقوا تقدّم من يأتون خلفهم.

في أي مرحلة من هذه العملية سيكون هناك دائمًا العديد من الأشياء التي نعرف بالفعل كيفية إنتاجها، ولكنها لا تزال باهظة الثمن بحيث لا يمكن توفيرها لأكثر من عددٍ قليل. في البداية، عادة ما تكون السلعة الجديدة «نزوة القلة المختارة قبل أن تصبح حاجة عامة وتشكّل جزءًا من ضرورات الحياة. فكماليات اليوم هي ضرورات الغد»^(١٠). علاوة على ذلك، غالبًا ما تصبح الأشياء الجديدة متاحة للجزء الأكبر من الناس فقط لأنها أصبحت لبعض الوقت مجرد رفاهية للقلة.

إذا كنا نستطيع اليوم، في البلدان الأكثر ثراءً، توفير المرافق ووسائل الراحة

لمعظم الناس، والتي كان من المستحيل مادياً إنتاجها بمثل هذه الكميات منذ وقت ليس ببعيد، فهذا إلى حد كبير النتيجة المباشرة لحقيقة أنها صُنعت لأول مرة لعددٍ قليل. فجميع وسائل الراحة في المنزل المريح، ووسائل النقل والاتصال، ووسائل الترفيه والمتعة، يمكن أن ننتجها في البداية بكميات محدودة فقط، ولكن من خلال القيام بذلك، تعلمنا تدريجياً أن ننتجها أو ننتج أشياء مماثلة بإنفاق أقل بكثير من الموارد، وبالتالي أصبحنا قادرين على توفيرها للغالبية العظمى. وبالتالي، فإن جزءاً كبيراً من إنفاق الأغنياء، وإن لم يكن مخصصاً لهذه الغاية، يعمل على تحمل تكلفة تجربة الأشياء الجديدة التي يمكن، كنتيجة لذلك، إتاحتها لاحقاً للفقراء.

النقطة المهمة ليست فقط أننا نتعلم تدريجياً أن ننتج على نطاق واسع وبتكلفة زهيدة ما كنا ننتجه بتكلفة باهظة وبكميات صغيرة، ولكن أنه فقط من موقع متقدم يصبح النطاق التالي من الرغبات والإمكانات مرئياً، بحيث سيبدأ اختيار الأهداف الجديدة والجهود المبذولة لتحقيقها قبل وقت طويل من سعي الأغلبية لتحقيقها. إذا أردنا لما سيريده بعد تحقيق أهدافهم الحالية أن يُتاح سريعاً، فمن الضروري أن تسترشد التطورات التي ستؤتي ثمارها للجماهير في غضون عشرين أو خمسين عاماً بآراء الأشخاص الذين في موضع التمتع بها الآن.

إذا كان بإمكان الفقراء نسبياً في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية اليوم امتلاك سيارة أو ثلاجة أو راديو أو القيام برحلة بالطائرة، على حساب جزء معقول من دخلهم، فقد أصبح هذا ممكناً لأنه في الماضي كان هناك آخرون لديهم دخل أكبر كانوا قادرين على الإنفاق على ما كان آنذاك رفاهية. لقد تم تعبيد مسار التقدم إلى حد كبير من خلال حقيقة أنه تم السير عليه من قبل. إذ بسبب أن الكشافة قد وجدوا الهدف، أمكن بناء الطريق من أجل الأقل حظاً

أو الأقل نشاطاً. ما قد يبدو اليوم إسرافاً أو حتى إهداراً، لأن قلة فقط هي من تتمتع به ولا يحلم به حتى باقي الناس، هو ثمن مقابل تجربة أسلوب معيشة سيكون متاحاً في النهاية للكثيرين. إن نطاق ما سيتم تجربته وتطويره لاحقاً؛ أي صندوق التجارب الذي سيصبح متاحاً للجميع، يتم توسيعه بشكل كبير من خلال التوزيع غير المتكافئ للمنافع الحالية؛ وسيزداد معدل التقدم بشكل كبير إذا تم اتخاذ الخطوات الأولى قبل فترة طويلة من استفادة الأغلبية منها. إن العديد من التحسينات لن تصبح في الواقع ممكنة للجميع إذا لم تكن متاحة للبعض من قبل. إذا كان على الجميع انتظار الأشياء الأفضل حتى يتم توفيرها للجميع، فلن يأتي ذلك اليوم في كثير من الحالات. حتى أفقر الناس اليوم يدينون برفاههم المادي النسبي إلى نتائج عدم المساواة في الماضي.

٤. في المجتمع التقدمي كما نعرفه، يتقدم الأثرياء نسبياً على البقية في المزايا المادية التي يتمتعون بها. إنهم يعيشون بالفعل في مرحلة تطور لم يبلغها الآخرون بعد. ونتيجة لذلك، أصبح الفقر مفهوماً نسبياً وليس مفهوماً مطلقاً. هذا لا يجعله أقل مرارة. وعلى الرغم من أن الرغبات غير المُشبعة في المجتمع المتقدم لم تعد عادة احتياجات مادية بل نتائج للحضارة، فلا يزال من الصحيح أنه في كل مرحلة يمكن توفير بعض الأشياء التي يرغب فيها معظم الناس لعدد قليل فقط، ويمكن إتاحتها للجميع فقط من خلال مزيد من التقدم. إن معظم ما نسعى إليه هو أشياء نريدها لأن الآخرين يمتلكونها بالفعل. ومع ذلك، فإن المجتمع التقدمي، بينما يعتمد على عملية التعلم والتقليد هذه، يشبع الرغبات التي يخلقها فقط كحافز لمزيد من الجهد. إنه لا يضمن النتائج للجميع. إنه يتجاهل ألم الرغبة غير المحققة التي أثارها نموذج الآخرين. وهو يبدو قاسياً لأنه يزيد من رغبة الجميع بما يتناسب مع زيادة عطايه على البعض. مع ذلك، مادام أنه ظل مجتمعاً تقدمياً، يجب على البعض أن يقود، وعلى البقية أن يتبعوا.

إن الزعم بأنه في أي مرحلة من مراحل التقدم، فإن الأغنياء، من خلال تجربة أساليب جديدة للعيش لا يمكن للفقراء الوصول إليها بعد، يؤدون خدمة ضرورية من دونها سيكون تقدم الفقراء أبطأ بكثير، سيظهر للبعض على أنه حجة سخيفة. ومع ذلك، فإن القليل من التفكير سيظهر أنه زعمٌ صحيح تمامًا وأن المجتمع الاشتراكي في هذا الصدد يجب أن يقلد المجتمع الحر. سيكون من الضروري في الاقتصاد المخطط (ما لم يكن بإمكانه ببساطة محاكاة نموذج المجتمعات الأخرى الأكثر تقدمًا) أن يعيّن أفرادًا سيكون من واجبهم تجربة أحدث التطورات قبل وقت طويل من إتاحتها للباقي. لا توجد طريقة لجعل سبل العيش الجديدة والمكلفة متاحة بشكل عام إلا من خلال ممارستها في البداية من قبل البعض. لن يكون كافيًا إذا سُمح للأفراد بتجربة أشياء جديدة معينة. فتلک لها استخداماتها وقيمتها المناسبة فقط كجزء لا يتجزأ من التقدم العام الذي تكون فيه هي الشيء التالي المطلوب. من أجل معرفة أيٍّ من الاحتمالات الجديدة المختلفة ينبغي تطويره في كل مرحلة، وكيف ومتى يجب إدخال تحسينات معينة في التقدم العام، يجب على المجتمع المخطط أن يدعم طبقة كاملة، أو حتى تسلسلاً هرميًا للطبقات، والتي ستتحرك دائمًا بعض الخطوات قبل البقية. سيختلف الوضع إذن عن الوضع في المجتمع الحر فقط من خلال حقيقة أن عدم المساواة ستكون نتيجة التصميم، وأن اختيار أفراد أو مجموعات معينة سيتم من خلال السلطة وليس من خلال عمليات السوق غير الشخصية والفرص والأحداث التي يمر بها الشخص. يجب أن نضيف أن تلك الأنواع من المعيشة الأفضل التي وافقت عليها السلطة فقط هي التي سيكون مسموحًا بها وسيتم توفيرها فقط لأولئك المعيّنين خصوصًا لها. ولكن من أجل أن يحقق المجتمع المخطط نفس معدل التقدم الذي يحققه المجتمع الحر، فإن درجة عدم المساواة التي لا بد أن تسود لن تختلف كثيرًا.

لا يوجد مقياس عملي لدرجة التفاوت المرغوب فيه هنا. لا نريد بالطبع أن نرى مواقع الأفراد تتحدد بقرار تعسفي أو امتياز يمنحه فرد لأشخاص معينين. ومع ذلك، من الصعب أن نرى، بأي معنى يمكن أن يكون من المشروع أن نقول إن شخصاً معيناً متقدماً كثيراً على البقية، أو أنه سيكون من الضار للمجتمع إذا تجاوز تقدم البعض تقدم الآخرين بشكل كبير. قد يكون هناك مبرر لقول هذا إذا ظهرت فجوات كبيرة في مقياس التقدم، لكن ما دام أن التدرج مستمر إلى حد ما وجميع المستويات في هرم الدخل مشغولة بشكل معقول، فمن الصعب أن ننكر أن أولئك المتأخرين يستفيدون مادياً من حقيقة أن الآخرين متقدمون. تنبع الاعتراضات من سوء الفهم المتمثل في أن من هم في المقدمة يستأثرون بشيء كان من الممكن أن يكون مفيداً للبقية. سيكون هذا صحيحاً إذا فكرنا من حيث إعادة توزيع واحدة لثمار التقدم الماضي، وليس من حيث ذلك التقدم المستمر الذي يعززه مجتمعنا غير المتكافئ. على المدى الطويل، من الواضح أن وجود مجموعات متقدمة على البقية يعد ميزة لأولئك الذين يتخلفون عن الركب، مثلما على سبيل المثال، إذا استطعنا فجأة الاعتماد على المعرفة الأكثر تقدماً التي كان يمتلكها بعض الأشخاص الآخرين في قارة غير معروفة سابقاً، أو في كوكب آخر في ظل ظروف أكثر ملاءمة، فسنستفيد جميعاً بشكل كبير.

٥. من الصعب مناقشة مشكلات المساواة من دون عاطفة عندما يكون أفراد مجتمعنا متأثرين. لكنها تبرز بشكل أوضح عندما ننظر إليها من منظورها الأوسع؛ أي من خلال العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة. حينها نكون أقل عُرضة لأن يتم تضليلنا من خلال تصور أن لكل فرد في أي مجتمع حقاً طبيعياً في حصة محددة من دخل مجموعته. إذ على الرغم من أن معظم شعوب العالم اليوم بعضها يستفيد من جهود بعض، فإنه ليس لدينا بالتأكيد سبب أو مبرر لاعتبار إنتاج العالم نتيجة جهد موحد للإنسانية بشكل جماعي.

على الرغم من أن حقيقة أن شعوب الغرب اليوم متقدمون بفارق كبير عن الآخرين في الثروة هي في جزءٍ منها نتيجة لتراكم أكبر لرأس المال، فإنها ناتجة بشكل أساسي عن استخدامهم الأكثر فعالية للمعرفة. تقريبًا لا يوجد شك في أن احتمال وصول البلدان الفقيرة «المتخلفة» إلى المستوى الحالي للغرب أفضل بكثير مما كان يمكن أن يكون، لو لم يكن الغرب قد تقدم حتى الآن. علاوة على ذلك، فهو أفضل مما كان يمكن أن يكون، لو كان هناك سلطة عالمية، في أثناء صعود الحضارة الحديثة، تحرص على ألا يتقدم جزء عن البقية كثيرًا، وتتأكد في كل خطوة من أن الفوائد المادية كانت موزعة بالتساوي في جميع أنحاء العالم. إذا تمكنت بعض الدول اليوم في غضون عقود قليلة من الحصول على مستوى الراحة المادية الذي استغرق من الغرب مئات أو آلاف السنين لتحقيقه، أفليس من الواضح أن طريقها قد أصبح أسهل من خلال حقيقة أن الغرب لم يتم إجباره على مشاركة إنجازاته المادية مع البقية؛ أي أنه لم يتم تقييده ولكن كان قادرًا على التحرك قبل الآخرين بكثير؟

إن دول الغرب ليست فقط أكثر ثراءً لأن لديها معرفة تكنولوجية أكثر تقدمًا، ولكن لديها معرفة تكنولوجية أكثر تقدمًا لأنها أكثر ثراءً. والهبة المجانية للمعرفة التي كلفت من هم في القيادة الكثير لتحقيقها تُمكن أولئك الذين يأتون خلفهم من الوصول إلى نفس المستوى بتكلفة أقل بكثير. في الواقع، ما دام أن بعض الدول تتصدر وتقود، يمكن لجميع الدول الأخرى أن تتبعها وتحذو حذوها، على الرغم من أن شروط التقدم التلقائي قد تكون غائبة فيها. إن مسألة أن حتى البلدان أو الجماعات التي لا تمتلك الحرية يمكنها الاستفادة من العديد من ثمارها هي أحد الأسباب التي تجعل أهمية الحرية غير مفهومة بشكل أفضل. لطالما كان تقدم الحضارة في أجزاء كثيرة من العالم شأنًا مستمرًا من الآخرين، ومع الاتصالات الحديثة، لا تحتاج هذه البلدان إلى التخلف كثيرًا عن الركب،

على الرغم من أن معظم الابتكارات قد تنشأ في مكان آخر. منذ متى وروسيا السوفيتية أو اليابان تعيشان في محاولة لتقليد التكنولوجيا الأمريكية! ما دام أن شخصاً آخر يوفر معظم المعرفة الجديدة ويقوم بمعظم التجارب، فقد يكون من الممكن تطبيق كل هذه المعرفة بشكل متعمد بطريقة تفيد معظم أعضاء مجموعة معينة في نفس الوقت تقريباً وبنفس الدرجة. ولكن، على الرغم من أن المجتمع القائم على المساواة يمكن أن يتقدم بهذا المعنى، فإن تقدمه سيكون في الأساس طفيفاً؛ أي مستعاراً من أولئك الذين دفعوا التكلفة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ما يمكن بلداً من قيادة هذا التطور على مستوى العالم هو أكثر طبقاته تقدماً من الناحية الاقتصادية، وأن الدولة التي تهدم هذه الاختلافات تتخلى أيضاً عن مكانتها الرائدة؛ كما يظهر مثال بريطانيا العظمى بشكل مأساوي. لقد استفادت جميع الطبقات هناك من حقيقة أن الطبقة الغنية ذات التقاليد القديمة كانت تطالب بمنتجات ذات جودة وذائقة لا مثيل لهما في أي مكان آخر، وأن بريطانيا، نتيجة لذلك، أصبحت تمد بقية العالم. لكن فقدت القيادة البريطانية مع اختفاء الطبقة التي كان يقلد أسلوب عيشها الآخرون. وقد لا يمر وقت طويل قبل أن يكتشف العمال البريطانيون أنهم استفادوا من كونهم أعضاء في مجتمع يضم العديد من الأشخاص الأكثر ثراءً منهم، وأن قيادتهم للعمال في البلدان الأخرى كانت جزئياً نتيجة لقيادة مماثلة من أثريائهم لأثرياء البلدان الأخرى.

٦. إذا كان يمكن للتفاوتات الكبرى على المستوى الدولي أن تكون ذات فائدة كبيرة لتقدم الجميع، فهل يمكن أن يكون هناك الكثير من الشك في أن الأمر نفسه ينطبق أيضاً على مثل هذه التفاوتات داخل الدولة الواحدة؟ هنا أيضاً، ستم زيادة السرعة الكلية للتقدم من قبل أولئك الذين يتحركون بشكل أسرع. حتى لو تخلف الكثيرون عن الركب في البداية، فإن التأثير التراكمي

لتعبيد المسار سوف يُسهَّل، بعد فترة قصيرة، تقدمهم بدرجة كافية بحيث يتمكنون من الحفاظ على مكانهم في المسيرة. يتمتع أعضاء المجتمع الذي يضم العديد من الأثرياء، في الواقع، بميزة كبيرة لا تتوفر لأولئك الذين، لأنهم يعيشون في بلدٍ فقير، لا يستفيدون من رأس المال والخبرة التي يوفرها الأغنياء، لذلك من الصعب أن نرى لماذا يجب أن يبرر هذا الموقف المطالبة بحصة أكبر للفرد. في الواقع، يبدو أن الوضع بشكل عام هو أنه بعد استمرار التقدم السريع لبعض الوقت، فإن الميزة التراكمية لمن يكونون في الخلف تكون كبيرة بما يكفي لتمكينهم من التحرك بشكل أسرع من أولئك الذين يقودون، وبالتالي، فإن ركب التقدم البشري الطويل يميل على المدى الطويل إلى أن يقترب من بعضه. يبدو أن تجربة الولايات المتحدة تشير على الأقل إلى أنه بمجرد أن يتسارع الصعود في موقع الطبقات الدنيا، تتوقف تلبية احتياجات الأثرياء عن أن تكون المصدر الرئيس للمكاسب الكبيرة، وتُفسح مكاناً للجهود الموجهة نحو احتياجات الجماهير. إذن فإن كل القوى التي تجعل عدم المساواة تظهر بوضوح في البداية تميل لاحقاً إلى تقليصها.

لذلك، يجب أن تكون هناك طريقتان مختلفتان للنظر في إمكانية الحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر من خلال إعادة التوزيع المتعمدة؛ من وجهة نظر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. في أي لحظة، يمكننا تحسين وضع الأفقر من خلال منحهم ما أخذناه من الأثرياء. ولكن، في حين أن مثل هذه المحاولة من إضفاء المساواة في سلم التقدم من شأنها أن تسرع مؤقتاً من تقليل الفجوات بين المستويات المختلفة، فإنها ستؤدي، بعد فترة قصيرة، إلى إبطاء حركة الكل وعلى المدى الطويل ستعوق أولئك الموجودين في الخلف. تؤكد التجربة الأوروبية الأخيرة ذلك بقوة. إن السرعة التي أصبحت بها المجتمعات الغنية هنا مجتمعات جامدة، إن لم تكن راكدة، من خلال سياسات المساواة،

بينما أصبحت البلدان الفقيرة ولكن شديدة التنافسية ديناميكية وتقدمية للغاية؛ كانت واحدة من أكثر السمات بروزاً لفترة ما بعد الحرب. إن التناقض في هذا الصدد بين دول الرفاهية المتقدمة مثل بريطانيا العظمى والدول الإسكندنافية، من ناحية، ودول مثل ألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا من ناحية أخرى، بدأ يتم الاعتراف به حتى من قبل تلك الدول الأولى^(١١). إذا كانت هناك حاجة إلى إثبات أنه لا توجد طريقة أكثر فاعلية لجعل المجتمع ثابتاً من فرض شيء من قبيل المستوى المتوسط على الجميع، أو أنه لا توجد طريقة أكثر فاعلية لإبطاء التقدم من السماح للأكثر نجاحاً بمستوى فوق المتوسط بقليل فقط، فإن هذه التجارب قد وفّرت هذا الإثبات.

من الغريب أنه في حالة أي بلد بدائي، من المرجح أن يدرك كل مراقب خارجي أن وضع هذا البلد لا يقدم سوى القليل من الأمل ما دام أن جميع سكانه كانوا على نفس المستوى المنخفض، وأن الشرط الأول للتقدم هو أن البعض يجب أن يتقدم عن الآخرين، بينما قلة من الناس هم من على استعداد للاعتراف بنفس الشيء في البلدان الأكثر تقدماً. بطبيعة الحال، فإن المجتمع الذي يُسمح فيه فقط لأصحاب الامتيازات السياسية بالارتقاء، أو حيث يكتسب أولئك الذين يرتقون أولاً النفوذ والسلطة السياسية ويستخدمونها لإبقاء الآخرين في القاع، لن يكون أفضل من مجتمع قائم على المساواة. لكن كل العقبات التي تعترض ارتقاء البعض هي، على المدى الطويل، عقبات أمام ارتقاء الجميع؛ وهي لا تقل ضرراً على المصلحة الحقيقية للجمهور لمجرد أنها قد ترضي أهواءهم اللحظية^(١٢).

٧. فيما يتعلق بالدول الغربية المتقدمة، يُقال أحياناً إن التقدم هناك سريع جداً أو ماديٌّ بشكل حصري. ربما يرتبط هذان الجانبان ارتباطاً وثيقاً. فنادرًا ما كانت فترات التقدم المادي السريع جداً تمثل فترات ازدهار كبير للفنون،

وكثيرًا ما ظهرت أفضل المنتجات الفنية والفكرية، وظهر كذلك أفضل تقدير لها، عندما تباطأ التقدم المادي. ولم تكن أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ولا الولايات المتحدة في القرن العشرين بارزتين لإنجازاتها الفنية. لكن الاندفاع الكبير في خلق القيم غير المادية يبدو أنه يتطلب سابقًا حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية. ربما يكون من الطبيعي أنه بعد مثل هذه الفترات من النمو السريع للثروة يحدث تحول نحو أشياء غير مادية، أو أنه عندما لا يوفر النشاط الاقتصادي سحر التقدم السريع، يتعين على بعض الأفراد الأكثر موهبة أن يلجأوا إلى السعي وراء قيم أخرى.

هذا، بالطبع، ليس سوى جانب واحد فقط، وربما ليس حتى أهم جانب من جوانب التقدم المادي السريع الذي يجعل العديد من أولئك الذين في طليعته متشككين في قيمته. يجب أن نعترف أيضًا بأنه ليس من المؤكد ما إذا كان معظم الناس يريدون كل أو حتى معظم نتائج التقدم. بالنسبة إلى معظمهم، فهي قضية غير طوعية، وبينما تجلب لهم الكثير مما يسعون من أجله، فإنها تفرض عليهم أيضًا العديد من التغييرات التي لا يريدونها على الإطلاق. فليس في وسع الفرد اختيار المشاركة في التقدم أم لا؛ وهو [التقدم] عادة لا يجلب فقط فرصًا جديدة ولكنه يحرم الكثيرين مما يريدونه، والذي قد يكون عزيزًا ومهمًا بالنسبة إليهم. قد يكون الأمر بالنسبة إلى البعض محض مأساة، وبالنسبة إلى أولئك الذين يفضلون العيش على ثمار التقدم الماضي وعدم المشاركة في مساره المستقبلي، فقد يبدو الأمر نقمة وليس نعمة.

هناك، على وجه الخصوص، في جميع البلدان وفي جميع الأوقات، مجموعات وصلت إلى وضع ثابت بشكل ما؛ وضع تكون قد استقرت فيه عادات وأساليب الحياة على مدى أجيال. قد تتعرض أساليب الحياة هذه للتهديد فجأة من خلال التطورات التي لا علاقة لها بها، وليس فقط أعضاء

مثل هذه المجموعات سيرغبون في الحفاظ عليها، ولكن في كثير من الأحيان الغرباء أيضًا. والعديد من فلاحي أوروبا، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الوديان الجبلية النائية، هم مثال على ذلك. إنهم يعتزون بطريقتهم في الحياة، على الرغم من أنها أصبحت بمثابة طريق مسدود، وعلى الرغم من أنها أصبحت تعتمد بشكل كبير على الحضارة الحضرية، والتي تتغير باستمرار، للحفاظ على نفسها. ومع ذلك، فإن الفلاح المحافظ، مثله مثل أي شخص آخر، يدين بطريقته في الحياة لنوع مختلف من الأشخاص؛ أي إلى الأشخاص الذين كانوا مبتكرين في زمنهم، والذين من خلال إبداعاتهم فرضوا طريقة للعيش على الأفراد الذين ينتمون إلى حالة أسبق من الثقافة، فقد اشتكى البدو على الأرجح من زحف الحقوق على مراعيهم بقدر ما اشتكى الفلاحون من تعديات الصناعة.

إن التغيرات التي لا بد أن يخضع لها هؤلاء الناس هي جزء من تكلفة التقدم، وهي توضيح لحقيقة أن ليس فقط مجموع البشر ولكن، كل إنسان يقوده نمو الحضارة إلى مسار ليس من اختياره. فإذا طُلب من الأغلبية رأيهم في جميع التغيرات التي ينطوي عليها التقدم، فعلى الأرجح سيرغبون في منع العديد من الشروط والنتائج الضرورية وبالتالي إيقاف التقدم نفسه في النهاية. وما زلت لم أعلم بعد عن حالة حيث يختار التصويت المتعمد للأغلبية (على عكس قرار بعض النخبة الحاكمة) مثل هذه التضحيات من أجل مستقبل أفضل كما يفعل مجتمع السوق الحر. غير أن هذا لا يعني أن تحقيق معظم الأشياء التي يريدها البشر لا يعتمد في الواقع على استمرار هذا التقدم الذي، إذا استطاعوا، فعلى الأرجح سيوقفونه عن طريق منع الآثار التي لا تلقى استحسانهم الفوري.

لكن ليست جميع وسائل الراحة التي يمكننا توفيرها اليوم للقلة ستكون متاحة للجميع عاجلاً أم آجلاً؛ فسيكون الأمر مستحيلاً مع وسائل الراحة التي

من قبيل الخدمات الشخصية. إنها من بين المزايا التي يُحرم منها الأغنياء بفعل التقدم. لكن معظم مكاسب القلة تصبح متاحة للبقية بمرور الوقت. والواقع أن كل آمالنا في الحد من البؤس والفقر الحاليين تعتمد على هذا التوقع. إذا تخيلنا عن التقدم، يجب علينا أيضًا أن نتخلى عن كل تلك التحسينات الاجتماعية التي نأمل فيها الآن. إن جميع أوجه التقدم المنشودة في التعليم والصحة، وتحقيق رغبتنا في أن تصل نسبة كبيرة من الناس على الأقل إلى الأهداف التي يسعون من أجلها، تعتمد على استمرار التقدم. علينا فقط أن نتذكر دائمًا أن منع التقدم في القمة سيؤدي قريبًا إلى منعه تمامًا، حتى ندرك أن هذه النتيجة هي حقًا آخر شيء قد نريده.

٨. لقد كنا معنيين حتى الآن بشكل رئيس ببلدنا أو بتلك البلدان التي نعتبرها أعضاء في حضارتنا. لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن عواقب التقدم الماضي - أي التوسع العالمي للتواصل السريع والسهل للمعرفة والطموحات - قد حرمنا إلى حد كبير من اختيار ما إذا كنا نريد التقدم السريع المستمر أم لا. الحقيقة الجديدة في موقفنا الحالي والتي تجربنا على المضي قدمًا هي أن إنجازات حضارتنا أصبحت موضع رغبة وحسد من كل بقية العالم. وبغض النظر عما إذا كانت حضارتنا أفضل حقًا أم لا من منظور أعلى، يجب أن ندرك أن نتائجها المادية مطلوبة عمليًا من قبل كل من عرفوها. قد لا يرغب هؤلاء الأشخاص في تبني حضارتنا بأكملها، لكنهم بالتأكيد يريدون أن يكونوا قادرين على الانتقاء والاختيار من بينها ما يناسبهم. قد نأسف، ولكن لا يمكننا أن نتجاهل، حقيقة أنه حتى في الأماكن التي تسود فيها حضارات مختلفة وتهيمن على حياة الأغلبية، فقد سقطت القيادة بشكل شبه دائم في أيدي أولئك الذين شرعوا في تبني المعرفة والتكنولوجيا للحضارة الغربية بأقصى قدر^(١٣). في حين أنه قد يبدو ظاهريًا أن نوعين من الحضارات يتنافسان اليوم على

ولاء شعوب العالم، فإن الحقيقة هي أن الوعد الذي يقدمانه للجماهير، والمزايا التي يقدمانها لهم، هي نفسها في الأساس. على الرغم من أن كلاً من الدول الحرة والشمولية تدعيان أن أساليبيهما الخاصة ستوفر ما يريده هؤلاء الأشخاص بسرعة أكبر، فإن الهدف من المؤكد أن يبدو لهما هو نفسه. الاختلاف الرئيس هو أن الشموليين هم وحدهم الذين يبدون بوضوح أنهم يعرفون كيف يريدون تحقيق هذه النتيجة، في حين أن العالم الحر لديه فقط إنجازاته السابقة ليُظهرها، بما أنه بطبيعته غير قادر على تقديم أي «خطة» مفصلة لمزيد من النمو.

لكن إذا كانت الإنجازات المادية لحضارتنا قد خلقت طموحات في الآخرين، فقد أعطتهم أيضًا قوة جديدة لتدميرها إذا لم يتم منحهم ما يعتقدون أنه حقهم. مع انتشار المعرفة بالاحتمالات المختلفة بشكل أسرع من الفوائد المادية، فإن جزءًا كبيرًا من الناس في العالم باتوا غير راضين اليوم كما لم يحدث من قبل، وهم مُصممون على أخذ ما يعتبرونه حقًا لهم. إنهم يؤمنون بقدر كبير - وبشكل خاطئ - مثل كل الفقراء في أي بلد أن هدفهم يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع الثروة الموجودة بالفعل، وقد تأكد هذا الاعتقاد من خلال التعاليم الغربية. ومع نمو قوتهم، سيصبحون قادرين على فرض إعادة التوزيع هذه إذا لم تكن الزيادة في الثروة التي ينتجها التقدم سريعة بما يكفي. ومع ذلك، فإن إعادة التوزيع التي تؤدي إلى إبطاء معدل تقدم من هم في الطليعة لا بد أن تؤدي إلى وضع لا بد أن يأتي فيه المزيد من التحسينات التالية من إعادة التوزيع، حيث سيقل ما يمكن توفيره من خلال النمو الاقتصادي.

لا يمكن اليوم تلبية تطلعات السواد الأعظم من سكان العالم إلا من خلال التقدم المادي السريع. لا يمكن أن يكون هناك شك تقريبًا في أنه بعقليتهم الحالية فإن أي خيبة أمل خطيرة لتوقعاتهم ستؤدي إلى نزاع دولي خطير، بل

في الواقع، من المرجح أن تؤدي إلى حرب. وهكذا فإن سلام العالم ومعه الحضارة نفسها يعتمدان على استمرار التقدم بوتيرة سريعة. إذن ففي هذا المنعطف، نحن لسنا نتاج التقدم فحسب، بل نحن أسرى له؛ فحتى لو أردنا، لا يمكننا الجلوس دون عمل شيء والاستمتاع بما حققناه. يجب أن تكون مهمتنا هي الاستمرار في القيادة، والمضي قدماً على طول الطريق الذي يحاول الكثيرون السير فيه في أعقابنا. وفي تاريخ ما في المستقبل، بعد فترة طويلة من التقدم العالمي في المستوى المادي، وبعد امتلاء المسارات التي ينتشر من خلالها، بحيث إنه حتى عندما تتباطأ الطبيعة، سيستمر أولئك الموجودون في المؤخرة لبعض الوقت في التحرك بسرعة غير منقوصة؛ حينها فقط قد يكون لدينا مرة أخرى القدرة لاختيار ما إذا كنا نريد المضي قدماً بهذا المعدل أم لا. ولكن في هذه اللحظة، عندما أدرك الجزء الأكبر من البشرية للتو إمكانية القضاء على الجوع والقدارة والمرض؛ وعندما تأثر لتوه بالموجة المتوسعة للتكنولوجيا الحديثة بعد قرون أو آلاف السنين من الاستقرار النسبي؛ وبعد أن بدأ أحد ردود الفعل الأولى في الازدياد في العدد بمعدل مخيف، فإن حتى الانخفاض البسيط في معدل تقدمنا قد يكون كارثياً بالنسبة إلينا.



الفصل الرابع

الحرية والعقل والتقاليد

ليس هناك ما هو أخصب في العبارة من فن أن تكون حرًا، لكن ليس هناك ما هو أكثر صعوبة من التدرّب على الحرية... تترسخ الحرية بصعوبة في خضم العواصف؛ وتُصقل من خلال الخلافات المدنية؛ ولا يمكن تقدير فائدتها حتى يمر عليها الزمن.

-دو تو كفيل

١. على الرغم من أن الحرية ليست حالة طبيعية ولكنها من صنع الحضارة، فإنها لم تنشأ عن تصميم. إن مؤسسات ومنظومات الحرية، مثل كل شيء خلقته الحرية، لم يتم تأسيسها لأن الناس توقعوا الفوائد التي ستجلبها. ولكن بمجرد إدراك مزاياها، بدأ البشر في صقل وتمديد عهد الحرية، وبدأوا في البحث عن كيفية عمل المجتمع الحر. وحدث هذا التطور لنظرية الحرية بشكل رئيس في القرن الثامن عشر. وقد بدأ في دولتين؛ إنجلترا وفرنسا. عرفت الأولى الحرية، أما الثانية فلا.

ونتيجة لذلك، بات لدينا حتى يومنا هذا تقليدان مختلفان في نظرية الحرية^(١): أحدهما تجريبي وغير مُخطّط، والآخر نظري وعقلاني^(٢)؛ الأول يعتمد على تفسير التقاليد والمنظومات الاجتماعية التي نشأت بشكل عفوي وكان فهمها غير مكتمل؛ بينما يهدف الثاني إلى بناء مدينة فاضلة، وهو ما تمت تجربته في كثير من الأحيان ولكن لم ينجح قط؛ ومع ذلك، فقد كانت الحجة

العقلانية والوجيهة ظاهرياً للتقاليد الفرنسية، بافتراضاتها المادحة حول القوى غير المحدودة لعقل للإنسان، هي التي اكتسبت تأثيراً تدريجياً، في حين أن التقليد الأقل وضوحاً للحرية الإنجليزية كان في حالة تراجع.

هذا التمييز تحجبه الحقائق المتمثلة في أن ما نطلق عليه «التقليد الفرنسي» للحرية نشأ إلى حد كبير من محاولة تفسير المؤسسات البريطانية، وأن المفاهيم التي شكلتها البلدان الأخرى للمؤسسات البريطانية كانت تستند أساساً إلى وصفها من قبل الكتاب الفرنسيين. أصبح التقليدان ملتبسين أخيراً عندما اندمجا في الحركة الليبرالية في القرن التاسع عشر، وعندما اعتمد حتى الليبراليون البريطانيون البارزون على التقليد الفرنسي بقدر ما اعتمدوا على التقليد البريطاني^(٣). في النهاية، كان انتصار الراديكاليين الفلسفيين «البنثاميين» على أتباع حزب الأحرار في إنجلترا، هو الذي أخفى الاختلاف الأساسي الذي ظهر في السنوات الأخيرة في شكل الصراع بين الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية «الاجتماعية» أو الشمولية^(٤).

كان هذا الاختلاف مفهوماً بشكل أفضل منذ مائة عام مما هو عليه اليوم. في عام الثورات الأوروبية التي اندمج فيها التقليدان، وُصف التناقض بين الحرية «الأنجليكانية» و«الجاليكانية» بوضوح من قبل فيلسوف سياسي ألماني أمريكي بارز. حيث قال فرانسيس ليبير في عام ١٨٤٨ إن «الحرية الجاليكانية يتم البحث عنها في الحكومة، ووفقاً لوجهة النظر الأنجليكانية، فهي يتم البحث عنها في مكان خاطئ، حيث لا يمكن العثور عليها. النتائج الحتمية لوجهة نظر الجاليكانية هي أن الفرنسيين يبحثون عن أعلى درجة من الحضارة السياسية في التنظيم؛ أي في أعلى درجة من التدخل من قبل السلطة العامة. مسألة ما إذا كان هذا التدخل هو استبداد أم حرية يتم تحديدها فقط من خلال حقيقة من يتدخل، ولصالح أي فئة أو طبقة يحدث التدخل، بينما وفقاً لوجهة النظر الأنجليكانية، سيكون هذا التدخل دائماً إما استبداداً أو أرسقراطية»^(٥).

منذ أن كُتب هذا، أزاح التقليد الفرنسي التقليد الإنجليزي تدريجيًا في كل مكان. لفك الارتباط بين التقليدين، من الضروري النظر إلى الأشكال النقية نسبيًا التي ظهرت فيها في القرن الثامن عشر. ما نطلق عليه «التقليد البريطاني» تم توضيحه من قبل مجموعة من الفلاسفة الإسكتلنديين بقيادة ديفيد هيوم، وآدم سميث، وآدم فيرجسون^(٦)، مع دعم من معاصريهم الإنجليزي يوشيا تاكر، وإدموند بيرك، وويليام بالي، وبالاعتماد إلى حد كبير على تقليد متجذر في فقه القانون العام^(٧). بينما عارضهم تقليد التنوير الفرنسي، المشبع بعمق بالعقلانية الديكارتية، ويعتبر الموسوعيون وروسو، والفيزيوقراطيون وكوندورسيه، هم أشهر مثليه. بالطبع، لا يتطابق التقسيم بشكل كامل مع الحدود القومية. فمن المرجح أن يكون بعض الفرنسيين مثل مونتسكيو، ولاحقًا بنجامين كونستانت، وقبل أي أحد، ألكسيس دو توكفيل، أقرب إلى ما نسميه «التقليد البريطاني» من التقليد «الفرنسي»^(٨). وقدمت بريطانيا واحدًا على الأقل من مؤسسي التقليد العقلاني، وهو توماس هوبز، ناهيك عن ذلك الجيل بأكمله من المتحمسين للثورة الفرنسية، مثل جودوين، وبريستلي، وبراي، وباين، الذين (مثل جيفرسون بعد إقامته في فرنسا^(٩)) يطمون إليه بالكامل.

٢. على الرغم من أن هاتين المجموعتين توضعان الآن معًا بصفتهما أسلاف الليبرالية الحديثة، فإنه لا يكاد يوجد تباين أكبر يمكن تخيله من ذلك الموجود بين المفاهيم الخاصة بهما لتطور وعمل النظام الاجتماعي، والدور الذي تلعبه الحرية فيه. يمكن إرجاع الاختلاف مباشرة إلى هيمنة النظرة التجريبية للعالم في إنجلترا وهيمنة النهج العقلاني في فرنسا. لقد وُصف التناقض الرئيس في الاستنتاجات العملية التي أدت إليها هاتان المقاربتان مؤخرًا بشكل جيد على النحو التالي: «فواحدة ترى جوهر الحرية في العفوية وغياب الإكراه، والأخرى تعتقد أنها [الحرية] تتحقق فقط من خلال السعي لتحقيق هدف

جماعي مطلق»^(١٠)؛ و«واحدة تدعم النمو الطبيعي، البطيء، نصف الواعي، والأخرى تدعم التعمد الدوغمائي؛ واحدة تدعم منهج المحاولة والخطأ، والأخرى تدعم النمط الذي يُفرض باعتباره صحيحًا»^(١١). إن وجهة النظر الثانية تلك، كما أوضح تالمون في كتابه المهم الذي أخذ منه هذا الوصف، هي التي أصبحت أصل الديمقراطية الشمولية.

ربما يرجع النجاح الكاسح للمذاهب السياسية المنبثقة من التقليد الفرنسي إلى جاذبيتها الكبيرة للفخر والطموح البشريين. لكن يجب ألا ننسى أن الاستنتاجات السياسية للمدرستين مستمدة من مفاهيم مختلفة لكيفية عمل المجتمع. حيث وضع الفلاسفة البريطانيون أسسَ نظرية عميقة وصحيحة، بينما كانت المدرسة العقلانية خاطئة تمامًا وبكل وضوح.

لقد أعطانا هؤلاء الفلاسفة البريطانيون تفسيرًا لنمو الحضارة لا يزال هو الأساس الذي لا غنى عنه للحجة الداعمة للحرية. إنهم يرون أصل المؤسسات والمنظومات الاجتماعية، ليس في الابتكار أو في التصميم، ولكن في بقاء الناجح منها. يتم التعبير عن وجهة نظرهم من خلال القول بأن «الدول تعثر مصادفةً على المؤسسات والمنظومات التي هي في الواقع نتيجة عمل بشري ولكن ليس نتيجة للتصميم البشري»^(١٢). إنها تشدد على أن ما نسميه النظام السياسي ليس نتاجًا لذكائنا التنظيمي بقدر ما نتصور عادة. إن ما فعله آدم سميث ومعاصروه، كما رأى خلفاؤهم المباشرون، هو «إظهار أن كل ما يُنسب إلى مؤسسة وضعية هو في الواقع نتيجة التطور التلقائي لمبادئ معينة، وإظهار مدى ضالة ما نحتاج إليه من حكمة وسياسة لإنشاء مخططات السياسة الأكثر تعقيدًا والتي تبدو ظاهريًا من تصميم الإنسان»^(١٣).

هذه «الرؤية المناهضة للعقلانية للأحداث التاريخية التي يشاركها آدم

سميث مع هيوم وآدم فيرجسون وآخرين»^(١٤) مكنتهم لأول مرة من فهم كيف تطورت المؤسسات والمنظومات الاجتماعية والأخلاق واللغة والقانون من خلال عملية النمو التراكمي، وأنه فقط مع وضمن هذا الإطار نما العقل البشري وأمكنه أن يعمل بنجاح. إن حجتهم موجهة ضد التصور الديكارتي القائل بوجود عقل إنساني مستقل وموجود سابقاً والذي اخترع هذه المؤسسات والمنظومات، وأيضاً ضد المفهوم القائل بأن المجتمع المدني قد تم تشكيله من قبل أحد المشرعين الحكماء أو «عقد اجتماعي» أصلي^(١٥). إن الفكرة الأخيرة التي تتصور بشراً واعين وأذكياء اجتمعوا معاً للتداول حول كيفية تنظيم العالم من جديد، ربما تكون النتيجة الأكثر تمييزاً لنظريات التصميم تلك. وقد وجدت التعبير المثالي لها عندما حث المنظر البارز للثورة الفرنسية، أبي سيس، التجمع الثوري على «التصرف مثل الرجال الخارجين للتو من حالة الطبيعة والذين التقوا بغرض توقيع عقد اجتماعي»^(١٦).

لقد فهم القدماء شروط الحرية أفضل من ذلك. يقتبس شيشرون من كاتو Cato قوله إن الدستور الروماني كان متفوقاً على دستور الدول الأخرى، لأنه «لم يكن قائماً على عبقرية فرد واحد، بل العديد من الأشخاص: فلقد تأسس، ليس في جيل واحد، ولكن في فترة طويلة من عدة قرون وعصور وأجيال عديدة من البشر. لأنه - كما قال - لم يعيش قط رجل يمتلك عبقرية فذة بحيث لا يفلت منه شيء، ولا يمكن للقوى المشتركة لجميع البشر الذين يعيشون في وقت واحد أن تصوغ جميع الأحكام الضرورية للمستقبل من دون مساعدة التجربة الفعلية واختبار الزمن»^(١٧). إذن لا يمكن لروما ولا لأثينا -الدولتان الحرتان في العالم القديم- أن تكونا مثلاً للعقلانيين. بالنسبة إلى ديكارت، منبع التقليد العقلاني، كانت إسبرطة هي التي تقدم النموذج، لأن عظمتها «لم تكن بسبب تفوق كل قانون من قوانينها على حدة... ولكن بسبب الظروف التي

جعلتها تميل جميعاً نحو هدف واحد لأن من وضعها هو شخص واحد^(١٨). وقد أصبحت إسبرطة هي المثل الأعلى للحرية بالنسبة إلى روسو، وكذلك بالنسبة إلى روبسبير وسانت جوست، وإلى أغلب المدافعين اللاحقين عن الديمقراطية «الاجتماعية» أو الشمولية^(١٩).

ومثل المفهوم القديم، نمت المفاهيم البريطانية الحديثة عن الحرية على خلفية الفهم، الذي حققه المشتغلون بالقانون لأول مرة، لكيفية تطور المؤسسات والمنظومات الاجتماعية. فقال رئيس المحكمة العليا هيل في القرن السابع عشر في نقد لهوبز: «هناك أشياء كثيرة خاصة في القوانين والحكومات، من المنطقي أن تتم الموافقة عليها بالتوسط، وعن بعد، وبالتبعية، على الرغم من أن عقل المختص لا يرى حالياً أو على الفور وبوضوح معقوليتها... إن الخبرة الطويلة تكشف ملاءمة أو عدم ملاءمة القوانين أكثر مما يمكن أن يتوقعه أحكم مجلس من البشر في البداية. وتلك التعديلات والمكملات الآتية من خلال التجارب المختلفة للأفراد الحكماء والعارفين لا بد بالضرورة أن تكون أكثر ملاءمة للقوانين، من أفضل اختراع ناتج من الذكاء الذي يفتقر إلى مثل هذه السلسلة من الخبرة والتجربة... وهذا يزيد من صعوبة التفسير الحالي لسبب القوانين، لأنها نتاج تجربة طويلة ومتكررة والتي، على الرغم من أنها تكلفنا الكثير، فإنها بالتأكيد الوسيلة الأكثر حكمة بين البشر، وتكتشف تلك النواقص والزوائد التي لا يستطيع ذكاء الإنسان أن يتوقعها أو يعالجها على الفور... ليس من الضروري أن تكون أسباب المنظومة واضحة لنا. ويكفي أن تكون القوانين قد ترسخت ل تمنحنا اليقين، ومن العقلاني مراعاتها واتباعها على الرغم من عدم ظهور السبب الخاص بالمنظومة»^(٢٠).

٣. من هذه المفاهيم والتصورات نمت تدريجياً نظرية اجتماعية تُظهر كيف يمكن أن تنشأ المنظومات المعقدة والمنظمة والهادفة التي لا تدين بالكثير

للتصميم، والتي لم يتم اختراعها بل نشأت من الأفعال المنفصلة للعديد من الأفراد الذين لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون. هذا الدليل على أن شيئاً أعظم من عقل الإنسان الفردي قد ينمو من الجهود العشوائية للبشر يُمثل في بعض النواحي تحدياً لجميع نظريات التصميم أكبر حتى من نظرية التطور البيولوجي اللاحقة. فقد أمكن لأول مرة إظهار أن النظام الواضح الذي لم يكن نتاجاً لتصميم ذكاء بشري لا يحتاج بالتالي إلى أن يُنسب إلى تصميم ذكاء أعلى خارق للطبيعة، بل كان هناك احتمال ثالث؛ وهو ظهور النظام باعتباره نتيجة التطور التكراري^(٢١).

نظراً لأن التركيز الذي سنضعه على الدور الذي يلعبه الانتقاء في عملية التطور الاجتماعي تلك، اليوم، من المرجح أن يخلق انطباعاً بأننا نستعير الفكرة من علم الأحياء، فمن الجدير تأكيد أن العكس هو الصحيح، إذ لا يمكن أن يكون هناك شك تقريباً في أن داروين ومعاصريه قد استقوا افتراضهم من نظريات التطور الاجتماعي^(٢٢). في الواقع أحد هؤلاء الفلاسفة الإسكتلنديين الذين أتوا بهذه الأفكار لأول مرة قد سبق داروين حتى في المجال البيولوجي^(٢٣)؛ والتطبيق اللاحق لهذه المفاهيم من قبل مختلف «المدارس التاريخية» في القانون واللغة جعل فكرة أن التشابه في البنية يمكن تفسيره من خلال أصل مشترك^(٢٤) أمر شائع في دراسة الظواهر الاجتماعية قبل فترة طويلة من تطبيقها في علم الأحياء. من المؤسف أنه في وقت لاحق، أعادت العلوم الاجتماعية استيراد بعض هذه الأفكار من علم الأحياء بدلاً من البناء على تلك البدايات والأصول الموجودة لديها، وجلبت معها مفاهيم مثل «الانتقاء الطبيعي»، و«الصراع من أجل البقاء»، و«البقاء للأصلح»، والتي ليست مناسبة في مجالها، لأنه في التطور الاجتماعي، لا يكون العامل الحاسم هو انتقاء الخصائص المادية والموروثة للأفراد، ولكن الانتقاء عن طريق تقليد

المؤسسات والمنظومات والعادات الناجحة. وعلى الرغم من أن هذا يحدث أيضًا من خلال نجاح الأفراد والجماعات، فإن ما ينشأ ليس سمة موروثه للأفراد، بل أفكار ومهارات؛ أي باختصار، الميراث الثقافي الكامل الذي ينتقل عن طريق التعلم والتقليد.

٤. تتطلب المقارنة التفصيلية بين التقليدين كتابًا منفصلاً. هنا يمكننا فقط تحديد عدد قليل من النقاط الحاسمة التي يختلفون بشأنها.

في حين أن التقليد العقلاني يفترض أن الإنسان قد وُهب في الأصل كلاً من السمات العقلية والأخلاقية التي مكّنته من تشكيل الحضارة بشكل متعمد، فقد أوضح التطوريون أن الحضارة كانت النتيجة المتراكمة التي تحققت بشق الأنفس من المحاولة والخطأ؛ وأنها كانت مجموع الخبرة، التي تم تناقلها جزئيًا من جيل إلى جيل كمعرفة صريحة، ولكن التي تجسدت في قدرها الأكبر في الأدوات والمؤسسات والمنظومات التي أثبتت أنها متفوقة؛ وهي المنظومات والمؤسسات التي قد نكتشف أهميتها من خلال التحليل، ولكن التي ستخدم أيضًا غايات وأهداف البشر دون أن يفهموها. كان المنظرون الإسكتلنديون يدركون تمامًا مدى حساسية هذه البنية الاصطناعية للحضارة التي تعتمد على غرائز الإنسان الأكثر بدائية وشراسة التي يتم ترويضها وضبطها بواسطة منظومات ومؤسسات لم يصممها ولا يستطيع السيطرة عليها. لقد كانوا بعيدين جدًا عن تبني مثل هذه الآراء الساذجة، التي نُسبت لاحقًا بشكل غير عادل إلى ليبرالياتهم، مثل «الخيرية الفطرية للإنسان»، أو وجود «تناغم طبيعي بين المصالح»، أو الآثار المفيدة «للحرية الطبيعية». (على الرغم من أنهم استخدموا العبارة الأخيرة في بعض الأحيان). كانوا يعلمون أن الأمر يتطلب حيل وبراعة المؤسسات والمنظومات الاجتماعية والتقاليد للتوفيق بين تضارب المصالح. كانت مشكلتهم هي كيف «يمكن لهذا المحرك العالمي في الطبيعة البشرية؛

أي حب الذات، أن يتلقى التوجيه في هذه الحالة (كما هو الحال في جميع الحالات الأخرى) لتعزيز المصلحة العامة من خلال تلك الجهود التي يبذلها نحو السعي وراء مصلحته الخاصة»^(٢٥). لم تكن «الحرية الطبيعية» بأي معنى حرفي، ولكن المؤسسات والمنظومات التي تطورت لتأمين «الحياة والحرية والملكية»، هي التي جعلت تلك الجهود الفردية مفيدة^(٢٦). لم يكن بإمكان لوك ولا هيوم ولا سميث ولا بيرك أن يجادلوا، كما فعل بينثام، بأن «كل قانون هو شر لأن كل قانون هو انتهاك للحرية»^(٢٧). لم تكن حجتهم قُط حجة تدعم الحرية الاقتصادية التامة Laissez faire، والتي، كما تُظهر الكلمات ذاتها، هي أيضًا جزء من التقليد العقلاني الفرنسي ولم يدافع عنها أي من الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز بمعناها الحرفي^(٢٨). لقد كانوا يعرفون أفضل من معظم نُقادهم اللاحقين أن النجاح في توجيه الجهود الفردية المبذولة لتحقيق أهداف مفيدة اجتماعيًا لم يكن بسبب نوع من السحر، ولكن بسبب تطور «مؤسسات ومنظومات جيدة البناء، يتم من خلالها التوفيق بين قواعد ومبادئ المصالح المتنافسة»^(٢٩). في الواقع، لم تكن حجتهم قُط مناهضة للدولة بحد ذاتها، أو أناركية، والتي هي النتيجة المنطقية لفكرة الحرية التامة للتقليد العقلاني، بل كانت حجة توضح كلاً من الوظائف المناسبة للدولة وحدود عملها.

يكون الاختلاف واضحًا بشكل خاص في الافتراضات الخاصة بالمذهبين فيما يتعلق بالطبيعة البشرية الفردية. فقد استندت نظريات التصميم العقلاني بالضرورة إلى افتراض ميل الفرد للفعل العقلاني وذكائه الطبيعي وصلاحه وخيريته. بينما على العكس من ذلك، أوضحت النظرية التطورية كيف أن بعض الترتيبات المؤسسية والتنظيمية من شأنها أن تحث الإنسان على استخدام ذكائه لتحقيق أفضل تأثير، وكيف يمكن تأطير المؤسسات بحيث لا يمكن للأشخاص السيئين إلا إحداث أقل ضرر ممكن^(٣٠). التقليد المناهض للعقلانية هنا أقرب

إلى التقليد المسيحي الخاص بلا معصومية الإنسان واقترافه للخطايا، في حين أن النزعة الكمالية للتقليد العقلاني تتعارض معها. حتى ذلك المفهوم الشهير بـ«الإنسان الاقتصادي» لم يكن جزءاً أصلياً من التقليد التطوري البريطاني. لن يكون من قبيل المبالغة تقريباً أن نقول إنه، في نظر هؤلاء الفلاسفة البريطانيين، كان الإنسان بطبيعته كسولاً وخاملاً، ومرتبلاً ومبذراً، وإنه فقط بقوة الظروف يمكن جعله يتصرف اقتصادياً أو يتعلم أن يقوم بضبط وسائله بعناية مع غاياته. لقد تم تقديم مفهوم «الإنسان الاقتصادي» بشكل صريح، مع الكثير من الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى التقليد العقلاني بدلاً من التقليد التطوري، فقط من قبل جون ستيوارت مل في شبابه^(٣١).

٥. غير أن الاختلاف الأكبر بين المذهبين هو في أفكار كل منهما حول دور التقاليد وقيمة جميع المنتجات الأخرى للنمو اللاواعي المستمر عبر العصور^(٣٢). لن يكون من الظلم أن نقول إن النهج العقلاني هنا يتعارض تقريباً مع كل ما هو نتاج متميز للحرية وكل ما يعطيها قيمتها. فأولئك الذين يعتقدون أن جميع المنظومات المفيدة هي اختراعات متعمدة والذين لا يستطيعون تصور أي شيء يخدم غرضاً إنسانياً لم يتم تصميمه بوعي هم بالضرورة أعداء الحرية. فبالنسبة إليهم الحرية تعني الفوضى.

من ناحية أخرى، بالنسبة إلى التقليد التطوري التجريبي، فإن قيمة الحرية تتكون أساساً من الفرصة التي توفرها لنمو ما هو غير مُصمم، والعمل الناجح للمجتمع الحر يعتمد إلى حد كبير على وجود مثل هذه المؤسسات والمنظومات التي نمت بحرية. على الأرجح لم يكن هناك قط إيمان حقيقي بالحرية، وبالتأكيد لم تكن هناك محاولة ناجحة لإدارة مجتمع حر، دون تقديس حقيقي للمؤسسات النامية، وللعتادات والتقاليد و«كل ضمانات الحرية التي تنشأ من نظام طويل الأمد من الصفات والطرق القديمة»^(٣٣). ورغم أن

الأمر قد يبدو مفارقاً ومتناقضاً، فمن الصحيح على الأرجح أن المجتمع الحر الناجح سيكون دائماً إلى حد كبير مجتمعاً مرتبطاً بالتقاليد^(٣٤).

هذا التقدير للتقاليد والعادات، والمؤسسات والمنظومات الناشئة، والقواعد التي لا نعرف أصولها ومنطقها، لا يعني بالطبع - كما اعتقد توماس جيفرسون بمفهومه العقلاني الخاطئ - أننا «نسب إلى البشر في الأزمنة السابقة حكمة تفوق الحكمة البشرية،... نفترض أن ما فعلوه غير قابل للتعديل»^(٣٥). إن النظرة التطورية تستند إلى الفكرة القائلة بأن نتيجة تجارب العديد من الأجيال قد تُجسد خبرة أكثر مما يمتلكه أي فرد واحد؛ وليس أن أولئك الذين أنشأوا المؤسسات والمنظومات المختلفة كانوا أكثر حكمة منا.

٦. لقد تناولنا بالفعل المؤسسات والمنظومات والعادات المختلفة وأدوات وأساليب عمل الأشياء التي انبثقت عن هذه العملية والتي تُشكل حضارتنا الموروثة. لكن لا يزال يتعين علينا النظر في قواعد السلوك التي نمت كجزء منها، والتي تعد منتجاً وكذلك شرطاً للحرية. ومن بين هذه الأعراف والتقاليد في التواصل البشري، تعتبر القواعد الأخلاقية هي الأهم ولكنها ليست بأي حال من الأحوال المؤثر الوحيد. إننا نفهم بعضنا بعضاً ونتعاش مع بعض، ونستطيع العمل بنجاح وفقاً لخططنا، لأنه في معظم الأحيان، يلتزم أعضاء حضارتنا بأنماط من السلوك اللا واعي، ويُظهرون انتظاماً في أفعالهم ليس نتيجة لأوامر أو إكراه، بل وفي كثير من الأحيان ليس حتى نتيجة أي التزام واعٍ بالقواعد المعروفة، ولكن من العادات والتقاليد الراسخة. إن التقيد العام بهذه الأعراف والتقاليد هو شرط ضروري لنظام العالم الذي نعيش فيه، ولقدرتنا على العيش فيه، على الرغم من أننا لا نعرف أهميتها وقد لا ندرك حتى وجودها بوعي. وفي بعض الحالات، سيكون من الضروري، من أجل الإدارة السلسة للمجتمع، إحداث انتظام مماثل عن طريق الإكراه، إذا لم يتم الالتزام بهذه

الأعراف أو القواعد بشكل كبير. إذن، قد يكون من الممكن تجنب الإكراه في بعض الأحيان فقط بسبب وجود درجة عالية من التوافق الطوعي، مما يعني أن التوافق الطوعي قد يكون شرطاً للعمل النافع للحرية. إنها حقاً حقيقة - لم يتوقف قط جميع رُسل الحرية العظماء خارج المذهب العقلاني عن تأكيدها - تلك القائلة بأن الحرية لم تنجح قط من دون معتقدات أخلاقية متأصلة بعمق، وأن الإكراه يمكن تقليله إلى الحد الأدنى فقط حيث يمكن توقع توافق الأفراد الطوعي على مبادئ معينة^(٣٦).

هناك ميزة في طاعة مثل هذه القواعد التي لا يتم فرضها والإكراه عليها، ليس فقط لأن الإكراه في حد ذاته أمر سيئ، ولكن لأنه، في الواقع، غالباً ما يكون من المرغوب فيه مراعاة القواعد في معظم الحالات فقط، وأن يكون الفرد قادراً على انتهاكها عندما يبدو له أنه من المجدي تحمّل العار الذي سيسببه هذا. من المهم أيضاً أن تكون قوة الضغط الاجتماعي وقوة العادة التي تضمن الالتزام بهذه القواعد قابلتين للتغيير. إذ إن هذه المرونة في القواعد الطوعية هي التي تجعل التطور التدريجي والنمو التلقائي ممكناً في مجال الأخلاق، مما يسمح لمزيد من الخبرة أن تؤدي إلى التعديلات والتحسينات. مثل هذا التطور يكون ممكناً فقط من خلال القواعد التي ليست قسرية أو مفروضة بشكل متعمد؛ وهي القواعد التي، على الرغم من أن مراعاتها تعتبر ميزة وعلى الرغم من أن الأغلبية ستحترمها، يمكن انتهاكها من قبل الأفراد الذين يشعرون أن لديهم أسباباً قوية كافية لتحمل ومواجهة اللوم من نظرائهم بشجاعة. فعلى عكس أي قواعد قسرية وإكراهية مفروضة عمداً، والتي لا يمكن تغييرها إلا بشكل متقطع وللجميع في نفس الوقت، تسمح القواعد من هذا النوع بتغيير تدريجي وتجريبي. حيث يوفر وجود الأفراد والجماعات الذين يراعون في وقت واحد قواعد مختلفة جزئياً الفرصة لانتقاء القواعد الأكثر فعالية.

إن هذا الخضوع للقواعد والأعراف غير المُصمَّمة التي لا نفهم أهميتها ومغزاها إلى حد كبير؛ هذا التقديس لما هو تقليدي، هو ما يجده المذهب العقلاني غير ملائم، على الرغم من أنه لا غنى عنه لعمل المجتمع الحر. ويكمن أساسه في النظرة الثابتة التي شدد عليها ديفيد هيوم، والتي لها أهمية حاسمة بالنسبة إلى التقليد التطوري المناهض للعقلانية، وهي أن «قواعد الأخلاق ليست استنتاجات من عقلنا»^(٣٧). مثل جميع القيم الأخرى، فإن أخلاقنا ليست نتاجاً للعقل بل افتراض سابق، وهي جزء من الغايات التي تطورت عقولنا لتخدمها. ففي أي مرحلة من مراحل تطورها، يوفر نسق القيم الذي نولد فيه الغايات التي يجب أن يخدمها عقلنا. إن كون النسق والإطار القيمي ذلك مُعطى لنا يعني أنه على الرغم من أننا يجب أن نسعى دائماً لتحسين مؤسساتنا ومنظوماتنا، فلا يمكننا أبداً أن نهذف إلى إعادة تشكيلها ككل، وأنه في أثناء جهودنا لتحسينها، يجب أن نُسلم بالكثير مما لا نفهمه. يجب أن نعمل دائماً داخل إطار من القيم والمؤسسات ليس من صنعنا. أي أننا لا يمكننا أبداً إنشاء مجموعة جديدة من القواعد الأخلاقية أو جعل طاعتنا للقواعد المعروفة تعتمد على فهمنا للآثار المترتبة على هذه الطاعة في حالة معينة.

٧. يتجلى الموقف العقلاني تجاه هذه المشكلات بشكل أفضل في وجهات نظره حول ما يسميه «الخرافات»^(٣٨). لا أرغب في التقليل من قيمة الكفاح الدؤوب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ضد المعتقدات الخاطئة بشكل واضح^(٣٩). لكن يجب أن نتذكر أن توسيع مفهوم الخرافات ليشمل جميع المعتقدات التي ليست صحيحة بشكل واضح يفتقر إلى نفس التبرير، وقد يكون ضاراً في كثير من الأحيان. إن وجوب عدم تصديق أي شيء ثبت أنه «خطأ» لا يعني أننا يجب أن نصدق فقط ما ثبت أنه صحيح. هناك أسباب وجيهة تجعل من الواجب على أي شخص يريد أن يعيش ويعمل بنجاح في

المجتمع أن يقبل العديد من المعتقدات الشائعة، على الرغم من أن قيمة هذه الأسباب قد تكون لا علاقة لها بصحة المعتقدات^(٤٠). ستستند هذه المعتقدات أيضًا إلى بعض الخبرة السابقة ولكن ليس على الخبرة التي يمكن لأي شخص تقديم الدليل عليها. عندما يُطلب من العالم قبول تعميم ما في مجاله، يحق له بالطبع طلب الأدلة التي يستند إليها. وقد تم دحض العديد من المعتقدات التي عبّرت في الماضي عن الخبرة المتراكمة لجنسنا بهذه الطريقة. لكن هذا لا يعني أنه يمكننا الوصول إلى المرحلة التي يمكننا فيها الاستغناء عن جميع المعتقدات التي تفتقر إلى مثل هذه الأدلة العلمية. إذ تأتي الخبرة للإنسان في أشكال مختلفة أكثر مما هو معترف به عادة من قبل العالم المحترف أو الباحث عن المعرفة الصريحة. وسنقوم بتدمير أسس الكثير من الأفعال والإجراءات الناجحة إذا كنا نزدري ونحتقر الاعتماد على طرق عمل الأشياء التي تطورت من خلال عملية المحاولة والخطأ لمجرد أنه لم يتم إخبارنا عن سبب تبنّيها. إن ملاءمة سلوكنا لا تعتمد بالضرورة على معرفتنا بسبب كونه كذلك. إن ذلك الفهم هو أحد الأساليب لجعل سلوكنا مناسبًا، ولكنه ليس الأسلوب الوحيد. من المرجح ألا يكون عالم المعتقدات المعقم، الذي يتم تطهيره من جميع العناصر التي لا يمكن إثبات قيمتها بشكل إيجابي، أقل فتكًا من الحالة المكافئة في المجال البيولوجي.

في حين أن هذا ينطبق على جميع قيمنا، إلا أنه أكثر أهمية في حالة القواعد الأخلاقية للسلوك. فهي بجانب اللغة ربما تكون أهم مثال على النمو غير المصمم، لمجموعة من القواعد التي تحكم حياتنا، ولكن التي لا يمكننا أن نعرف سبب كونها على ما هي عليه ولا ما تفعله بنا؛ فنحن لا نعرف عواقب مراعاتها واتباعها علينا كأفراد وكمجموعة. لكن هذا الخضوع للقواعد بالتحديد هو ما تثور عليه الروح العقلانية بشكل مستمر. وهي تصر

على تطبيق مبدأ ديكارت عليها والذي كان يتمثل في «أن جميع الآراء التي يمكنني أن أفترض بشأنها أقل احتمالية للشك ينبغي رفضها باعتبارها خاطئة تمامًا»^(٤١). لطالما كانت رغبة العقلاني تتمثل في النظام الأخلاقي المشيد عن عمد، وفي النظام الذي، كما وصفه إدموند بيرك، «تستند فيه ممارسة جميع الواجبات الأخلاقية، وأسس المجتمع، إلى أسبابها التي تكون واضحة ومثبتة لكل فرد»^(٤٢). لقد جادل العقلانيون في القرن الثامن عشر صراحة أنهم، بما أنهم يعرفون الطبيعة البشرية، «يمكنهم بسهولة العثور على الأخلاق التي تناسبها»^(٤٣). حيث لم يفهموا أن ما أطلقوا عليه «الطبيعة البشرية» هو إلى حد كبير نتيجة لتلك المفاهيم الأخلاقية التي يتعلمها كل فرد باللغة والتفكير.

٨. أحد الأعراض المثيرة للاهتمام للتأثير المتزايد لهذا المفهوم العقلاني في جميع اللغات المعروفة لي، هو استبدال كلمة «اجتماعي» بكلمة «أخلاقي» أو ببساطة كلمة «جيد». من المفيد النظر بإيجاز في دلالة ذلك^(٤٤). عندما يتحدث الناس عن «الضمير الاجتماعي» مقابل «الضمير» فقط، فمن المفترض أنهم يشيرون إلى الوعي بالتأثيرات الخاصة لأفعالنا على الآخرين، وإلى محاولة الاسترشاد في سلوكنا ليس فقط بالقواعد التقليدية ولكن بالنظر في العواقب الخاصة بالفعل المعني. إنهم في الواقع يقولون إن عملنا يجب أن يسترشد بفهم كامل لسير العملية الاجتماعية ويجب أن يكون هدفنا، من خلال التقييم الواعي للحقائق الملموسة للموقف، أن نخلق نتيجة متوقعة يصفونها بأنها «المصلحة الاجتماعية».

الشيء الغريب هو أن هذا الاحتكام إلى «الاجتماعي» يتضمن حقًا مطلبًا بأن يكون الذكاء الفردي -بدلاً من القواعد التي يطورها المجتمع- هو الذي ينبغي أن يوجه العمل الفردي؛ أي أن يستغني البشر عن استخدام ما يمكن حقًا تسميته «اجتماعيًا» (بمعنى كونه ناتجاً لعمليات المجتمع غير الشخصية)

وأن يعتمدوا على حكمهم الفردي. إذن فإن تفضيل «الاعتبارات الاجتماعية» على الالتزام بالقواعد الأخلاقية هو نتيجة ازدراء لما يعتبر في الواقع ظاهرة اجتماعية، ونتيجة الاعتقاد بتفوق وأفضلية قوى العقل البشري الفردي.

الرد على هذه المطالب العقلانية هو، بالطبع، أنها تتطلب معرفة تتجاوز قدرة العقل البشري الفردي، وأنه في محاولة الامتثال لها، سيصبح معظم الناس أعضاء أقل فائدة في المجتمع مما هم عليه في أثناء سعيهم لتحقيق أهدافهم الخاصة ضمن الحدود التي تحددها قواعد القانون والأخلاق.

تجاهل الحجة العقلانية هنا النقطة التي مفادها أن الاعتماد على القواعد المجردة بشكل عام هو أداة تعلمنا استخدامها لأن عقلنا عاجز عن الإلمام بالتفاصيل الكاملة للواقع المعقد^(٤٥)، وهذا صحيح عندما نصوغ عن عمد قاعدة مجردة لتوجيهنا الفردي بقدر ما هو صحيح عندما نخضع للقواعد المشتركة للسلوك والفعل التي تطورت من خلال عملية اجتماعية.

نحن نعلم جميعاً أنه في سعينا لتحقيق أهدافنا الفردية، من غير المرجح أن ننجح ما لم نضع لأنفسنا بعض القواعد العامة التي سنلتزم بها دون إعادة فحص مبرراتها في كل حالة محددة. فعند ترتيب يومنا، وعند القيام بمهام كريهة ولكنها ضرورية، أو عند الامتناع عن بعض الرغبات الاندفاعية، أو عند قمع نزعات معينة، كثيراً ما نجد أنه من الضروري جعل مثل هذه الممارسات عادة غير واعية، لأننا نعلم أنه من دون ذلك فإن الأسس المنطقية التي تجعل مثل هذا السلوك مرغوباً فيه لن تكون فعالة بشكل كافٍ لتحقيق التوازن بين الرغبات المؤقتة وبين جعلنا نفعل ما ينبغي أن نفعله من وجهة نظر طويلة المدى. على الرغم من أنه يبدو من التناقض أن نقول إنه من أجل جعل أنفسنا نتصرف بعقلانية، غالباً ما نجد أنه من الضروري أن نسترد بالعوادات بدلاً من

التفكير، أو أن نقول إنه لمنع أنفسنا من اتخاذ القرار الخاطئ، يجب علينا تقليل نطاق الاختيارات المعروض علينا، فإننا نعلم جميعاً أن هذا غالباً ما يكون ضرورياً من الناحية العملية إذا أردنا تحقيق أهدافنا بعيدة المدى.

تنطبق نفس الاعتبارات بشكل أكبر على الحالات التي سيؤثر فيها سلوكنا بشكل مباشر ليس على أنفسنا بل على الآخرين، وحيث يكون شاغلنا الأساسي، بالتالي، هو ضبط أفعالنا مع أفعال الآخرين وتوقعاتهم حتى نتجنب إلحاق الأذى غير الضروري بهم. هنا من غير المرجح أن ينجح أي فرد في بناء قواعد عقلانية تكون أكثر فعالية من تلك التي تطورت تدريجياً؛ وحتى لو فعل ذلك، فلن تتمكن تلك القواعد حقاً من تحقيق الغرض منها ما لم يُراعها الجميع. وبالتالي ليس لدينا خيار سوى الخضوع للقواعد التي غالباً ما لا نعرف أسبابها المنطقية، وأن نقوم بذلك سواء كنا نستطيع أن نرى أن أي شيء مهم يعتمد على مراعاتها واتباعها في حالة معينة أم لا. إن قواعد الأخلاق مفيدة من حيث إنها تساعد بشكل رئيس في تحقيق القيم الإنسانية الأخرى؛ ومع ذلك، نظراً لأننا نادراً ما يمكننا معرفة ما يعتمد على اتباعها في حالة معينة، يجب اعتبار مراعاتها واتباعها قيمة في حد ذاتها، أي كغاية وسيطة يجب علينا السعي نحوها دون التشكيك في تبريرها في حالة معينة.

٩. هذه الاعتبارات، بالطبع، لا تثبت أن جميع المعتقدات الأخلاقية التي نشأت في المجتمع ستكون مفيدة. تماماً كما قد يكون سبب نهضة جماعة ما هو الأخلاق التي يتبعها أعضاؤها، وبالتالي فإن قيمها يتم تقليدها في نهاية المطاف من قبل الأمة بأكملها التي أصبحت المجموعة الناجحة تقودها، كذلك قد تدمر مجموعة أو أمة نفسها بالمعتقدات الأخلاقية التي تلتزم بها. فقط النتائج النهائية هي ما يمكننا أن نظهر ما إذا كانت المبادئ التي توجّه المجموعة مفيدة أم مدمرة. فحقيقة أن المجتمع قد أصبح يعتبر تعاليم بعض

الأشخاص تجسيدا للخير ليست دليلاً على أن اتباع مبادئهم لن يمثل هلاكاً للمجتمع. قد تدمر الأمة نفسها باتباع تعاليم ما تعتبره أفضل رجالها. سيكون هناك خطر ضئيل من حدوث هذا في مجتمع لا يزال أفرادُه أحراراً في اختيار أسلوب حياتهم العملية، لأنه في مثل هذا المجتمع ستكون مثل هذه الميول ذاتية التصحيح؛ فقط المجموعات التي تسترشد بالمبادئ «غير العملية» هي ما ستندحر، والبعض الآخر، الذين يُعتبرون أقل أخلاقياً بالمعايير الحالية، سيحلون محلهم. لكن هذا لن يحدث إلا في مجتمع حر لا يتم فيه فرض مثل هذه المبادئ على الجميع. بينما عندما يتم إجبار الجميع على اتباع نفس المبادئ وعندما لا يُسمح للمعارضين باتباع مبادئ مختلفة، فلن يمكن إثبات عدم جدوى القواعد إلا من خلال تراجع الأمة التي تسترشد بها بأكملها.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كان اتفاق الأغلبية على قاعدة أخلاقية هو تبرير كافٍ لفرضها على أقلية معارضة، أو ما إذا كان يجب تقييد هذه السلطة بقواعد أكثر عمومية؛ وبعبارة أخرى، ما إذا كان ينبغي للتشريع العادي أن يكون مقيداً بالمبادئ العامة مثلما تمنع القواعد الأخلاقية للسلوك الفردي أنواعاً معينة من الفعل، مهما كان الغرض منها صالحاً. هناك حاجة ماسة إلى القواعد الأخلاقية في السياسة كما في العمل الفردي، ولن تكون عواقب القرارات الجماعية المتتالية وكذلك القرارات الفردية مفيدة إلا إذا كانت جميعها متوافقة مع مبادئ مشتركة.

تتطور مثل هذه القواعد الأخلاقية للعمل الجماعي بصعوبة وببطء شديد. ولكن يجب أن يؤخذ هذا على أنه مؤشر على مدى قيمتها ونفاستها. إن أهم مبدأ من بين المبادئ القليلة من هذا النوع التي طورناها هو الحرية الفردية، والذي من الأنسب اعتباره مبدأً أخلاقياً للعمل السياسي. ومثل جميع المبادئ الأخلاقية، فإنه يتطلب أن يتم قبوله كقيمة في حد ذاته، أي كمبدأ يجب احترامه

دون أن نسأل عما إذا كانت العواقب في حالة معينة ستكون مفيدة. إذ لن نحقق النتائج التي نريدها إذا لم نقبله كعقيدة أو افتراض قوي بحيث لا يمكن السماح لاعتبارات النفعية أن تقيد.

إن الحجة الداعمة للحرية، هي في الأخير، حجة داعمة للمبادئ وحجة ضد النفعية في العمل الجماعي^(٤٦)، والتي، كما سنرى، تعادل القول بأن القاضي فقط وليس المسؤول الحكومي هو من يحق له الأمر بالإكراه. عندما وصف بنيامين كونستانت، وهو أحد القادة الفكريين للليبرالية في القرن التاسع عشر، الليبرالية بأنها نظام المبادئ^(٤٧)، فقد كان مصيباً تماماً. ليست الحرية نظاماً يتم بموجبه توجيه جميع الإجراءات الحكومية وفقاً للمبادئ فحسب، بل إنها مبدأ لن يتم الحفاظ عليها ما لم يتم قبوله كمبدأ أساسي يحكم جميع أعمال التشريع الجزئية. عندما لا يتم الالتزام بمثل هذه القاعدة الأساسية باعتبارها غاية نهائية، والتي يجب ألا يكون هناك أي تنازل بشأنها من أجل المزايا المادية -قبولها كمبدأ، على الرغم من أنه قد يتعين انتهاكه مؤقتاً في أثناء حالة طوارئ عابرة، فإنه يجب أن يُشكّل الأساس من بين جميع الترتيبات الدائمة- يكاد يكون من المؤكد أن الحرية سيتم تدميرها من خلال التعديلات الجزئية. لأنه في كل حالة جزئية منفصلة، سيكون من الممكن الوعد بمزايا ملموسة نتيجة للحد من الحرية، في حين أن الفوائد التي تتم التضحية بها ستكون بطبيعتها دائماً غير معروفة وغير مؤكدة. إذا لم يتم التعامل مع الحرية على أنها المبدأ الأسمى، فإن حقيقة أن الوعود التي ينبغي على المجتمع الحر أن يقدمها تكون دائماً فرصاً وليست يقيناً -فقط فرصاً وليست هدايا محددة لأفراد معينين- ستصبح نقطة ضعف خطيرة وتؤدي إلى تآكل الحرية البطيء.

١٠. سيتساءل القارئ الآن على الأرجح عن الدور الذي ينبغي على العقل أن يلعبه في ترتيب الشؤون الاجتماعية، إذا كانت سياسة الحرية تتطلب الكثير

من الامتناع عن السيطرة المتعمدة، والكثير من القبول لما هو غير موجّه ونما تلقائياً. الإجابة الأولى هي أنه إذا أصبح من الضروري البحث عن حدود مناسبة لاستخدامات العقل هنا، فإن العثور على هذه الحدود هو في حد ذاته ممارسة أكثر أهمية وصعوبة للعقل. علاوة على ذلك، إذا كان تشديدنا هنا هو على تلك الحدود بالضرورة، فنحن بالتأكيد لم نقصد الإيحاء بأن العقل ليس له مهمة إيجابية مهمة. فالعقل بلا شك هو أئمن ما يملكه الإنسان. إن حجتنا تهدف فقط إلى إظهار أنه ليس ذا قدرة غير محدودة، وأن الاعتقاد بأنه يمكن أن يصبح سيد نفسه ويتحكم في تطوره الخاص قد يدمره. إن ما حاولنا فعله هو الدفاع عن العقل ضد إساءة استخدامه من قبل أولئك الذين لا يفهمون شروط أدائه الفعال ونموه المستمر. إنه نداء للناس ليروا أنه يجب علينا استخدام عقلنا بذكاء، وأنه من أجل القيام بذلك يجب أن نحافظ على تلك البنية مما هو غير مُتَحَكِّم فيه وغير عقلاني والتي لا غنى عنها، والتي هي البيئة الوحيدة التي يمكن أن ينمو فيها العقل ويعمل بشكل فعال.

يجب عدم الخلط بين الموقف المناهض للنزعة العقلانية antirationalistic المتخذ هنا وبين اللا عقلانية irrationalism أو أي احتكام للتصوف والأمور الباطنية^(٤٨). ما يتم الدفاع عنه هنا ليس تنازلاً عن العقل بل هو فحص عقلاني للمجال الذي ينبغي أن يكون للعقل فيه سيطرة بشكل مناسب. جزء من هذه الحجة هو أن مثل هذا الاستخدام الذكي للعقل لا يعني استخدام العقل المتعمد في أكبر عدد ممكن من الفرص والمناسبات. خلافاً للعقلانية الساذجة التي تتعامل مع عقلنا الحالي على أنه عقلٌ مطلق، يجب أن نواصل الجهود التي بدأها ديفيد هيوم عندما «رد أسلحة التنوير إلى نحره»، وتعهّد «بتقليل ادعاءات العقل باستخدام التحليل العقلاني»^(٤٩).

الشرط الأول لمثل هذا الاستخدام الذكي والواعي للعقل في ترتيب

الشؤون الإنسانية هو أن نتعلم فهم الدور الذي يلعبه في الواقع، ويمكن أن يلعبه في عمل أي مجتمع قائم على تعاون العديد من العقول المنفصلة. هذا يعني أنه قبل أن نحاول إعادة تشكيل المجتمع عن وعي، ينبغي أن نفهم طريقة عمله؛ وينبغي أن ندرك أنه حتى عندما نعتقد أننا نفهمه، فقد نكون مخطئين. ما يجب أن نتعلم فهمه هو أن الحضارة الإنسانية لها حياة خاصة بها، وأن جميع جهودنا لتحسين الأشياء يجب أن تعمل ضمن كيان عام لا يمكننا التحكم فيه بالكامل. يجب أن يكون موقفنا مشابهاً لموقف الطبيب تجاه الكائن الحي، إذ علينا أن نتعامل مثله مع كيان قائم بذاته، والذي يستمر في الوجود من خلال قوى لا يمكننا استبدالها، وبالتالي يجب علينا استخدامها في كل ما نحاول تحقيقه. فكل ما يمكن فعله لتحسينه يجب أن يتم من خلال العمل مع هذه القوى وليس ضدها. وفي كل مساعيها للتحسين، يجب أن نعمل دائماً داخل هذا الكيان الكلي، ونهدف إلى البناء الجزئي، وليس الكلي^(٥٠)، ونستخدم المادة التاريخية في كل مرحلة ونُحسِّن التفاصيل خطوة بخطوة بدلاً من محاولة إعادة تصميم الكيان ككل.

لا تمثل أيُّ من هذه الاستنتاجات حججاً ضد استخدام العقل، ولكنها مجرد حجج ضد مثل هذه الاستخدامات التي تتطلب أي سلطات حصرية وقسرية للحكومة؛ كما أنها ليست حججاً ضد التجريب، لكن حججاً ضد كل سلطة حصرية احتكارية للتجربة في مجال معين؛ ضد كل سلطة لا تتحمل أي بديل وتدّعي امتلاك حكمة فائقة؛ وضد ما يترتب على ذلك من استبعاد للحلول الأفضل من تلك التي ألزم أولئك الذين في السلطة أنفسهم بها.



الفصل الخامس

المسؤولية والحرية

من المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت الديمقراطية يمكن أن تستمر في مجتمع مُنظَّم على مبدأ العلاج بدلاً من الحكم، والخطأ بدلاً من الخطيئة. إذا كان البشر أحرارًا ومتساوين، فيجب الحكم عليهم بدلاً من علاجهم. -فرانسيس دونهام وورموث

١ . لا تعني الحرية فقط أن الفرد لديه فرصة الاختيار وكذلك عبئه، بل تعني أيضًا أنه يجب أن يتحمل عواقب أفعاله وأن يتلقى المديح أو اللوم عليها. الحرية والمسؤولية لا تنفصلان. لن يعمل المجتمع الحر أو يحافظ على نفسه ما لم يعتبر أعضاؤه أنه من الصواب أن يشغل كل فرد الموقع الذي ينتج عن أفعاله ويقبله على أنه ناتج عن أفعاله. وعلى الرغم من أنها يمكن أن توفر فقط فرصًا للفرد، وعلى الرغم من أن نتيجة جهوده ستعتمد على عددٍ لا يحصى من الأحداث، فإنها توجّه انتباهه بقوة إلى تلك الظروف التي يمكنه التحكم فيها كما لو كانت هي الوحيدة التي تهم. نظرًا لأن الفرد يجب أن يُمنح الفرصة للاستفادة من الظروف التي قد تكون معروفة له فقط، وبما أنه، كقاعدة، لا يمكن لأي شخص آخر معرفة ما إذا كان قد استغلها على أفضل وجه أم لا، فإن الافتراض يكون أن أفعاله هي التي تحدد نتيجة أفعاله، ما لم يكن العكس واضحًا تمامًا.

هذا الإيمان بالمسؤولية الفردية، والذي كان دائماً قوياً عندما كان الناس يؤمنون بشدة بالحرية الفردية، قد تراجع بشكل ملحوظ، جنباً إلى جنب مع احترام الحرية. لقد أصبحت المسؤولية مفهوماً لا يحظى بشعبية، وكلمة يتجنبها المتحدثون أو الكتاب ذوو الخبرة بسبب الملل الواضح أو العداء الذي يتلقاها به جيل لا يحب الوعظ. وهي غالباً ما تثير العداء الصريح لدى الأشخاص الذين تعلموا أن الظروف التي ليس لديهم سيطرة عليها هي التي حددت وضعهم في الحياة أو حتى أفعالهم. غير أن هذا الإنكار للمسؤولية يرجع عموماً إلى الخوف منها، وهو الخوف الذي يصبح بالضرورة أيضاً خوفاً من الحرية^(١). لا شك أن سبب خشية كثير من الناس من الحرية يرجع إلى أن فرصة بناء المرء لحياته تعني أيضاً العمل المتواصل، ونظاماً وانضباطاً يجب أن يفرضهما على نفسه إذا كان يريد تحقيق أهدافه.

٢. إن الانخفاض المتزامن في تقدير واحترام الحرية الفردية والمسؤولية الفردية هو إلى حد كبير نتيجة تفسير خاطئ لدروس العلم. حيث ارتبطت الآراء القديمة ارتباطاً وثيقاً بالاعتقاد في «حرية الإرادة»، وهو مفهوم لم يكن له قُط معنى محدد ولكن بدا لاحقاً أن العلم الحديث قد قوض أي أساس له. إذ إن الاعتقاد المتزايد بأن جميع الظواهر الطبيعية يتم تحديدها بشكل فريد من خلال أحداث سابقة أو خاضعة لقوانين يمكن إدراكها، وأن الإنسان نفسه يجب أن يُنظر إليه على أنه جزء من الطبيعة، أدى إلى استنتاج مفاده أن أفعال الإنسان واعتمالات عقله يجب أن يُنظر إليهما أيضاً على أنهما يتم تحديدهما بالضرورة من خلال الظروف الخارجية. وهكذا تم تطبيق مفهوم الحتمية الشاملة الذي سيطر على العلم^(٢) في القرن التاسع عشر على سلوك البشر، وبدأ أن هذا يلغي عفوية وتلقائية الفعل البشري. بالطبع، كان لا بد من الاعتراف بأنه لم يكن هناك أكثر من مجرد افتراض عام بأن الأفعال البشرية تخضع أيضاً

للقانون الطبيعي، وأنا في الواقع لا نعرف كيف تحددها ظروف معينة باستثناء، ربما، في حالات نادرة. لكن الاعتراف بأن عمل عقل الإنسان يجب أن يُعتقد، على الأقل من حيث المبدأ، أنه يخضع لقوانين موحدة بدا أنه يلغي دور الشخصية الفردية، وهو أمر أساسي لمفهوم الحرية والمسؤولية.

يعطينا التاريخ الفكري للأجيال القليلة الماضية عددًا من الأمثلة على كيف أن هذه الصورة الحتمية للعالم قد زعزعت أسس الإيمان الأخلاقي والسياسي بالحرية. وعلى الأرجح سيتفق العديد من ذوي المعرفة العلمية اليوم مع العالم الذي اعترف، عندما قال مخاطبًا عامة الناس، بأن الحرية «هي مفهوم يصعب للغاية بالنسبة إلى العالم مناقشته، جزئيًا، لأنه غير مقتنع بأنه هناك شيئًا من هذا القبيل في الأخير»^(٣). في الآونة الأخيرة، صحيح أن الفيزيائيين قد تخلوا، على ما يبدو مع بعض الارتياح، عن فرضية الحتمية الشاملة. ومع ذلك، من المشكوك فيه ما إذا كان المفهوم الأحدث لمجرد الانتظام الإحصائي للعالم يؤثر بأي شكل من الأشكال على اللغز المتعلق بحرية الإرادة. لأنه يبدو أن الصعوبات التي واجهها الناس فيما يتعلق بمعنى الفعل الطوعي والمسؤولية لا تنبع على الإطلاق من أي نتيجة ضرورية للاعتقاد بأن الأفعال البشرية حتمية من الناحية السببية، ولكنها نتيجة خلل فكري، ناتج من استنباط نتائج لا تلزم عن المقدمات.

يبدو أن الزعم بأن الإرادة حرة ليس له معنى بقدر نقيضه، وأن القضية برمتها هي مشكلة وهمية^(٤)، مجرد نزاع حول الألفاظ والذي لم يوضح المتنازعون بشأنه ما قد تعنيه الإجابة عليه بالسلب أو الإيجاب. بالتأكيد، أولئك الذين ينكرون حرية الإرادة يحرمون كلمة «الحرية» من كل معناها العادي، الذي يصف حدوث الفعل وفقًا لإرادة الفرد بدلًا من إرادة فرد آخر؛ ومن أجل عدم الإدلاء بعبارة لا معنى لها، يجب أن يقدموا بعض التعريفات الأخرى،

وهو ما لم يفعلوه قَط في الواقع^(٥). علاوة على ذلك، فإن الافتراض بأن كلمة «الحرية» بأي معنى ذي دلالة أو مغزى تستبعد فكرة أن الفعل يتحدد بالضرورة من خلال بعض العوامل، يتضح عند فحصه وتدقيقه أنه افتراض لا أساس له على الإطلاق.

يصبح الالتباس واضحًا عندما نفحص الاستنتاج الذي توصل إليه الطرفان عمومًا من مواقفهما. عادة ما يجادل أنصار الحتمية بأنه نظرًا لأن أفعال البشر تحددها بالكامل أسباب طبيعية حتمية، فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لتحميلهم مسؤولية أفعالهم أو الثناء أو إلقاء اللوم عليهم. من ناحية أخرى، يؤكد أنصار حرية الإرادة أنه نظرًا لوجود عنصر ما في الإنسان يقف خارج سلسلة السبب والنتيجة، فإن هذا العنصر هو حامل المسؤولية وهو ما يتم توجيه الثناء أو اللوم إليه. الآن لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه فيما يتعلق بهذه الاستنتاجات العملية، فإن أنصار حرية الإرادة أقرب إلى الصواب، في حين أن أنصار الحتمية مشوشون فقط. ومع ذلك، فإن الحقيقة الغريبة حول هذا النزاع هي أنه في كلتا الحالتين لا يلزم الاستنتاج عن المقدمات المزعومة. كما تم توضيح الأمر في كثير من الأحيان، يعتمد مفهوم المسؤولية، في الواقع، على وجهة نظر حتمية^(٦)، في حين أن تصوّر «ذات» ميتافيزيقية تقف خارج سلسلة الأسباب والنتائج بأكملها، وبالتالي يمكن التعامل معها على أنها غير متأثرة بالثناء أو اللوم، يمكن أن يبرر إعفاء الإنسان من المسؤولية.

٣. سيكون من الممكن، بالطبع، بناء نموذج إنسان آلي يتفاعل دائمًا مع الأحداث في بيئته بنفس الطريقة التي يمكن التنبؤ بها، كنموذج توضيحي للموقف للحتمي المزعوم. غير أن هذا لن يناظر أي موقف تم الزعم به بجدية حتى من قبل أشد المعارضين تطرفًا لـ «حرية الإرادة». إن حجتهم هي أن سلوك الشخص في أي لحظة، واستجابته لأي مجموعة من الظروف الخارجية،

سوف تحدد هـما التأثيرات المشتركة لتقاليدـه الموروثة وكل خبراته المتراكـمة، مع تفسير كل تجربة جديدة في ضوء التجربة الفردية السابقة؛ أي أنها عملية تراكمية تنتج في كل حالة شخصية فريدة ومميزة. تعمل هذه الشخصية كنوع من المرشحات التي من خلالها تُنتج الأحداث الخارجية سلوكًا لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين إلا في ظروف استثنائية. ما يؤكده الموقف الحتمي هو أن تلك الآثار المتراكـمة للوراثة والتجارب الماضية تشكل كل شخصية الفرد، وأنه لا توجد «نفس» أو «أنا» أخرى لا يمكن أن تتأثر تصرفاتها بتأثيرات خارجية أو مادية. هذا يعني أن جميع العوامل التي يتم إنكار تأثيرها أحيانًا بشكل غير متسق من قبل أولئك الذين ينكرون «حرية الإرادة»، مثل التفكير أو الجدل أو الإقناع أو التشييط أو توقع الشاء أو اللوم، هي في الحقيقة من بين أهم العوامل المحددة للشخصية. إذ لأنه لا توجد «نفس» منفصلة خارج سلسلة السببية، فإنه لا توجد «نفس» أيضًا يمكننا محاولة التأثير عليها من خلال المكافأة أو العقوبة^(٧).

إن مسألة أننا في الواقع يمكننا في كثير من الأحيان التأثير على سلوك الناس من خلال التعليم والقدوة، والإقناع العقلاني أو الاستحسان أو الشجب، لم يتم إنكارها على الأرجح بشكل جدي. إذن السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه بشكل منطقي هو إلى أي مدى من المرجح أن يتأثر أشخاص معينون في ظروف معينة بالاتجاه المرغوب من خلال معرفة أن فعلًا ما سيرفع منزلتهم أو يخفضها في نظر نظرائهم، أو أنهم يستطيعون توقع المكافأة أو العقوبة عليه. إذا تحدثنا بدقة صارمة، فليس من المنطقي أن نقول، كما يُقال كثيرًا، إنه «ليس للمرء يد فيما هو عليه»، لأن الهدف من تحديد المسؤولية هو جعله مختلفًا عما هو عليه أو عما قد يكونه. فإذا قلنا إن الشخص مسؤول عن عواقب فعل ما، فهذا ليس إدلاءً بحقيقة واقعية أو عبارة حول السببية. لن تكون العبارة، بالطبع، مبررة إذا لم يكن أي شيء «يمكنه» فعله أو حذفه من شأنه أن يغير

النتيجة. ولكن عندما نستخدم كلمات مثل «يمكن» في هذا الصدد، فإننا لا نعني أنه في لحظة قراره قد تصرف شيء ما بداخله بخلاف التأثير الضروري للقوانين السببية في ظروف معينة. بل إن العبارة القائلة بأن الشخص مسؤول عما يفعله تهدف إلى جعل أفعاله مختلفة عما ستكون عليه إذا لم يعتقد أنها [العبارة] صحيحة. فنحن نحمل المرء المسؤولية، ليس من أجل القول إنه كان يمكن أن يتصرف بشكل مختلف، ولكن من أجل جعله مختلفاً. فإذا كنت قد تسببت في ضررٍ لشخص ما عن طريق الإهمال أو النسيان، «وهو ما لم أستطع تجنبه» في هذه الظروف، فهذا لا يعفيني من المسؤولية، ولكن يجب أن يدركني بقوة أكبر فيما بعد بضرورة مراعاة إمكانية حدوث مثل هذه العواقب^(٨).

وبالتالي، فإن الأسئلة الوحيدة التي يمكن طرحها بشكل منطقي هي ما إذا كان الشخص الذي نُحمله مسؤولية فعل معين أو عواقبه هو شخص يمكن التأثير عليه من خلال الدوافع العادية (أي ما إذا كان هو ما نسميه شخصاً مسؤولاً)، وما إذا كان من المتوقع في ظل ظروف معينة أن يتأثر هذا الشخص بالاعتبارات والمعتقدات التي نريد التأثير عليه بها. كما هو الحال في معظم هذه المشكلات، سيجعلنا جهلنا بالظروف الخاصة أن نعرف فقط أن توقُّع تحميل البشر المسؤولية من المرجح، بشكل عام، أن يؤثر عليهم في مواضع معينة في اتجاه مرغوب فيه. لا تكمن مشكلتنا عموماً في ما إذا كانت بعض العوامل العقلية فعالة عند فعل معين، ولكن في كيفية جعل بعض الاعتبارات فعالة قدر الإمكان في توجيه الفعل. يتطلب هذا الشناء على الفرد أو إلقاء اللوم عليه، سواء أكان توقع أن ذلك سيحدث في الواقع أي فرق في الفعل الذي قام به أم لا. قد لا نكون متأكدين أبداً من تأثير ذلك في حالة معينة، لكننا نعتقد، بشكل عام، أن معرفة المرء بأنه سيتحمل المسؤولية ستؤثر على سلوكه في الاتجاه المرغوب. وبهذا المعنى، لا ينطوي إسناد المسؤولية على تأكيد حقيقة ما. إنه بالأحرى

أمر ذو طبيعة اصطلاحية يهدف إلى جعل الناس يلتزمون بقواعد معينة. مسألة ما إذا كان هذا الاصطلاح أو العرف من هذا النوع فعالاً قد تكون دائماً مسألة قابلة للنقاش. غالباً لن يمكننا أن نعرف أكثر من أن التجربة تشير إلى أنها فعالة أو غير فعالة بشكل عام.

لقد أصبحت المسؤولية مفهوماً قانونياً في المقام الأول، لأن القانون يتطلب اختبارات واضحة لتقرير متى تخلق أفعال الشخص التزاماً معيناً أو تجعله عرضة للعقاب. لكنه، بالطبع، مفهوم أخلاقي أيضاً؛ أي مفهوم يكمن وراء رؤيتنا للواجبات الأخلاقية للفرد. بل إن نطاقه في الواقع يمتد بشكل كبير إلى ما هو أبعد مما نعتبره أخلاقياً بشكل عام. إن موقفنا تجاه عمل نظامنا الاجتماعي، وموافقتنا أو رفضنا للطريقة التي يحدد بها الموقف النسبي للأفراد المختلفين، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بآرائنا حول المسؤولية. وهكذا تمتد أهمية المفهوم إلى ما هو أبعد من مجال الإكراه، وربما تكمن أهميته الكبرى في دوره في توجيه قرارات الإنسان الحرة. إن المجتمع الحر يتطلب على الأرجح أكثر من أي مجتمع آخر أن يسترشد الناس في أفعالهم بإحساس بالمسؤولية يتجاوز الواجبات التي يفرضها القانون والرأي العام لتحميل الأفراد مسؤولية فشل ونجاح مساعيهم. فعندما يُسمح للبشر بالتصرف على النحو الذي يرونه مناسباً، يجب أيضاً تحميلهم مسؤولية نتائج جهودهم.

٤. ومن ثم فإن مبرر إسناد المسؤولية هو الأثر المفترض لهذه الممارسة على الأفعال المستقبلية؛ فهو أمر يهدف إلى تعليم الناس ما يجب عليهم مراعاته في المواقف المستقبلية المماثلة. وعلى الرغم من أننا نترك الناس ليقرروا بأنفسهم لأنهم، كقاعدة عامة، هم من يكونون في أفضل وضع لمعرفة الظروف المحيطة بأفعالهم، فإننا نود أيضاً أن تسمح الظروف لهم باستخدام معرفتهم لتحقيق أفضل النتائج. إذا سمحنا للبشر بالحرية لأننا نفترض أنهم كائنات عاقلة،

فيجب علينا أيضًا أن نجعل الأمر يستحق أن يتصرفوا ككائنات عاقلة من خلال السماح لهم بتحمل عواقب قراراتهم. هذا لا يعني أننا سنفترض دائمًا أن المرء أفضل من يعرف مصالحه، بل يعني فقط أننا لا نستطيع أبدًا التأكد مما إذا كان هناك من يعرفها أفضل منه، وأننا نرغب في الاستفادة الكاملة من قدرات جميع أولئك الذين قد يكون لديهم ما يساهمون به في الجهد المشترك المتمثل في جعل بيئتنا تخدم الأهداف البشرية.

وبالتالي، فإن تحديد المسؤولية يتطلب قدرة البشر على الفعل العقلاني، ويهدف إلى جعلهم يتصرفون بشكل أكثر عقلانية مما سيفعلون بخلاف ذلك. إنه يتطلب حدًا أدنى معينًا من القدرات لديهم للتعلم والتبصر، من أجل الاسترشاد بمعرفة عواقب أفعالهم. والقول بأن العقل في الواقع يلعب دورًا صغيرًا فقط في تحديد الفعل البشري لا يهدم ما نقوله، لأن الهدف هو جعل هذا القدر القليل يذهب إلى أبعد ما يمكن. فالعقلانية، في هذا الصدد، لا يمكن أن تعني أكثر من درجة معينة من الاتساق في أفعال الشخص، وبعض التأثير الدائم للمعرفة أو البصيرة التي، بمجرد اكتسابها، ستؤثر على أفعاله في وقت لاحق وفي ظروف مختلفة.

إن التكامل بين الحرية والمسؤولية يعني أن حجة الحرية لا يمكن أن تنطبق إلا على أولئك الذين يمكن تحميلهم المسؤولية. إذ لا يمكن أن تنطبق على الرُّضْع أو البُله أو المجانين. فهي تتطلب أن يكون الشخص قادرًا على التعلم من التجربة وتوجيه أفعاله من خلال المعرفة المكتسبة بهذه الطريقة؛ إنها غير صالحة لأولئك الذين لم يتعلموا بعد بشكل كافٍ أو غير قادرين على التعلم. فالشخص الذي يتم تحديد أفعاله بالكامل من خلال نفس الدوافع غير القابلة للتغيير والتي لا يمكن السيطرة عليها من خلال معرفة العواقب، أو الشخص الذي لديه انقسام حقيقي في الشخصية، المصاب بالفصام، يمكن بهذا المعنى

ألا يتحمل المسؤولية، لأن معرفته بأنه سيتحمل المسؤولية لا يمكن أن تغير أفعاله. وينطبق الشيء نفسه على الأشخاص الذين يعانون من دوافع لا يمكن السيطرة عليها حقًا، كالمصابين بهوس السرقة، أو المدمنين، والذين ثبت أنهم لا يستجيبون للدوافع العادية. ولكن ما دام لدينا سبب للاعتقاد بأن وعي الفرد بأنه سيتحمل المسؤولية من المرجح أن يؤثر على أفعاله، فمن الضروري معاملته على أنه مسؤول، سواء أكان لذلك التأثير المنشود في حالة معينة أم لا. إن تحديد وإسناد المسؤولية لا يعتمدان على ما نعرف أنه صحيح في حالة معينة، ولكن على ما نعتقد أنه سيكون الآثار المُرجَّحة لتشجيع الناس على التصرف بعقلانية وتروٍّ. إنها أداة استحدثها المجتمع للتعامل مع عدم قدرتنا على النظر في عقول الآخرين، ولإدخال النظام في حياتنا دون اللجوء إلى الإكراه.

ليس هذا هو المكان المناسب للدخول في مناقشة حول المشكلة الخاصة التي يثيرها جميع أولئك الذين لا يمكن تحميلهم المسؤولية، والذين لا تنطبق عليهم حجة الحرية، أو لا يمكن أن تنطبق عليهم بالكامل. النقطة المهمة هي أن كونك عضوًا حرًا ومسؤولًا في المجتمع هو وضع محدد يحمل في طياته عبئًا وكذلك امتيازًا؛ وإذا كان يُراد للحرية أن تحقق هدفها، فيجب ألا تُمنح هذه الحالة وفقًا لتقدير أي شخص، ولكن يجب أن تنتمي تلقائيًا إلى كل من يفي باختبارات معينة يمكن التحقق منها بشكل موضوعي (مثل العمر)، ما دام أن الافتراض بأنهم يمتلكون الحد الأدنى المطلوب من القدرات لم يتم دحضه بشكل واضح. في العلاقات الشخصية، قد يكون الانتقال من الوصاية إلى المسؤولية الكاملة تدريجيًا وغير واضح، ويمكن تعديل تلك الأشكال الأخف من الإكراه الموجودة بين الأفراد، والتي لا ينبغي للدولة أن تتدخل فيها، وفقًا لدرجة المسؤولية. ومع ذلك، من الناحية السياسية والقانونية، يجب أن يكون

التمييز حادًا وصارمًا ويتم تحديده بواسطة قواعد عامة وغير شخصية إذا كان يُراد للحرية أن تكون فعالة. في قراراتنا بشأن ما إذا كان الشخص يجب أن يكون سيد نفسه أو خاضعًا لإرادة شخص آخر، يجب أن نعتبره إما مسؤولاً أو غير مسؤول، إما أنه يمتلك أو لا يمتلك الحق في التصرف بطريقة قد تكون غير مفهومة أو لا يمكن التنبؤ بها أو غير مُرحَّب بها للآخرين. إن حقيقة أنه لا يمكن منح جميع البشر الحرية الكاملة لا يجب أن تعني أن حرية الجميع يجب أن تخضع لقيود وأنظمة تتكيف مع الظروف الفردية. إن المعاملة الفردية والخاصة لمحكمة الأحداث أو المستشفى العقلي هي علامة على عدم الحرية وعلى الوصاية. على الرغم من أننا في علاقاتنا الحميمة وحياتنا الخاصة قد نضبط سلوكنا مع شخصية شركائنا، فإن الحرية في الحياة العامة تتطلب أن يُنظر إلينا كأنواع وليس كأفراد متفردين، وأن يتم التعامل معنا على افتراض أن الدوافع والرادعات الطبيعية ستكون فعالة معنا، سواء أكان هذا صحيحًا في حالة معينة أم لا.

٥. هناك خلط بين الفكرة القائلة بأنه ينبغي السماح لأي شخص بالسعي نحو أهدافه الخاصة، وبين الاعتقاد بأنه إذا تُرك حراً فسوف يسعى أو لا بد أن يسعى فقط لتحقيق أهدافه الأنانية^(٩). غير أن حرية الفرد في السعي وراء أهدافه الخاصة مهمة للشخص الأكثر إثارة، والذي تحتل احتياجات الآخرين مكانة عالية جدًا في نطاق قيمه، بقدر أهميتها بالنسبة إلى أي شخص أناني. إن جزءًا من الطبيعة العادية للبشر ومن الشروط الرئيسة لسعادتهم أن يجعلوا رفاهية الآخرين هدفهم الرئيس. القيام بذلك هو جزء من الاختيار الطبيعي المتاح لنا، وهو غالبًا القرار المُتَوَقَّع منا بشكل عام. بالطبع من المتوقع أن ما يهمنا بشكل رئيس في هذا الصدد لا بد أن يكون هو رفاهية عائلتنا. لكننا نُظهِر أيضًا تقديرنا وموافقتنا للآخرين من خلال جعلهم أصدقاء لنا، وجعل أهدافهم هي

أهدافنا. إن اختيار شركائنا، وبشكل عام أولئك الذين نهتم باحتياجاتهم، هو جزء أساسي من الحرية والمفاهيم الأخلاقية للمجتمع الحر.

ومع ذلك، فإن الإيثار العام هو مفهوم لا معنى له. لا أحد يستطيع أن يهتم بشكل فعال بأشخاص آخرين على هذا النحو، إذ يجب أن تكون المسؤوليات التي يمكن أن نتحملها دائماً خاصة ومحددة، وتكون معنية فقط بأولئك الذين نعرف عنهم حقائق ملموسة، والذين لدينا صلة بهم، سواء باختيارنا أو بسبب ظروف خاصة. إن أحد الحقوق والواجبات الأساسية للإنسان الحر هو أن يقرر أي احتياجات واحتياجات من هي ما تبدو له الأكثر أهمية.

إن إدراك أن لكل شخص مقياس قيم خاصاً به يجب علينا احترامه، حتى لو لم نوافق عليه، هو جزء من مفهوم قيمة الشخصية الفردية. إن كيفية تقديرنا لشخص آخر ستعتمد بالضرورة على ماهية قيمه. لكن الإيمان بالحرية يعني أننا لا نعتبر أنفسنا الحاكمين والقضاة المطلقين على قيم شخص آخر، وأننا لا نشعر بأنه يحق لنا منعه من السعي وراء غايات لا نوافق عليها ما دام أنه لا ينتهك مجال الآخرين المحمي بشكل متساوٍ.

إن المجتمع الذي لا يعترف بأن لكل فرد قيمه الخاصة التي يحق له اتباعها لا يمكن أن يحترم كرامة الفرد ولا يمكنه معرفة الحرية حقاً. ولكن من الصحيح أيضاً أنه في المجتمع الحر، سيُقدَّر الفرد وفقاً للطريقة التي يستخدم بها حريته. فلا معنى للاحترام الأخلاقي من دون الحرية: «إذا كان كل فعل سواء خيراً أو شراً لرجل راشد هو تحت تأثير الإكراه أو التلقين، فلن تكون الفضيلة سوى اسم، فما المديح الذي سيعود إلى العمل الصالح، وما المحمود في أن تكون متيقظاً، أو عادلاً، أو عفيفاً؟»^(١٠). الحرية هي فرصة لفعل الخير، ولكن هذا يحدث فقط عندما تكون أيضاً فرصة لارتكاب الخطأ. ربما تكون حقيقة أن

المجتمع الحر لن يعمل بنجاح إلا إذا كان الأفراد يسترشدون إلى حد ما بالقيم المشتركة هو السبب الذي جعل الفلاسفة يعرفون الحرية أحياناً على أنها الفعل الذي يتوافق مع القواعد الأخلاقية. لكن هذا التعريف للحرية هو إنكار لتلك الحرية التي نحن معنيون بها. حيث تشمل حرية التصرف، التي هي شرط الاستحقاق الأخلاقي، حرية التصرف بشكل خاطئ؛ فنحن نمدح أو نلوم فقط عندما يكون لدى الشخص فرصة الاختيار، فقط عندما يكون تقيده بقاعدة ليس مفروضاً عليه بل ناتج من اختياره وليس نتيجة إكراه أو فرض.

إن مسألة أن مجال الحرية الفردية هو أيضاً مجال المسؤولية الفردية لا تعني أننا مسؤولون عن أفعالنا أمام أي شخص معين. صحيح أننا قد نُعرض أنفسنا للاستهجان من قبل الآخرين لأننا نفعل ما لا يرضيهم، لكن السبب الرئيس الذي يجعلنا نتحمل المسؤولية الكاملة عن قراراتنا هو أن هذا سيؤجّه انتباهنا إلى أسباب الأحداث التي تعتمد على أفعالنا. إن الوظيفة الرئيسة للإيمان بالمسؤولية الفردية تتمثل في جعلنا نستخدم معرفتنا وقدراتنا بالكامل في تحقيق غاياتنا.

٦. إن عبء الاختيار الذي تفرضه الحرية، ومسؤولية المرء عن مصيره التي يضعها المجتمع الحر على عاتق الفرد، أصبحت في ظل ظروف العالم الحديث مصدرًا رئيسًا لعدم الرضا. إن نجاح المرء بات بدرجة أكبر من أي وقت مضى لا يعتمد على القدرات الخاصة التي يمتلكها بشكل مجرد، ولكن على استخدام هذه القدرات بشكل صحيح. في أوقات التخصص الأقل والتنظيم الأقل تعقيداً، عندما كان بإمكان الجميع تقريباً معرفة معظم الفرص الموجودة، كانت مشكلة إيجاد فرصة لاستخدام مهارات الفرد ومواهبه الخاصة بشكل صحيح أقل صعوبة. لكن مع اتساع المجتمع وتعقيده، باتت المكافآت التي يمكن أن يأمل الإنسان في اكتسابها تعتمد أكثر فأكثر، ليس على المهارة

والقدرات التي قد يمتلكها، ولكن على استخدامها بشكل صحيح؛ وستزداد صعوبة اكتشاف المرء لأفضل توظيف لقدراته وكذلك التضارب بين مكافآت الأفراد الذين يمتلكون نفس المهارة الفنية أو القدرة الخاصة.

ربما لا يوجد حزن مؤثر أكثر من ذلك الذي ينشأ من الإحساس بمدى ما كان يمكن للمرء أن يفيد رفقاءه به، وبضياع مواهبه. إن مسألة أنه في المجتمع الحر، ليس من واجب أحد أن يرى ما إذا كانت مواهب المرء تُستخدم بشكل صحيح، وأن لا أحد لديه حق في وجوب الحصول على فرصة لاستخدام مواهبه الخاصة، وأنه ما لم يجد هو بنفسه مثل هذه الفرصة، فمن المرجح أن يتم إهدارها؛ هو على الأرجح أخطر نقد موجه ضد النظام الحر ومصدر للاستياء الشديد. إن الوعي بامتلاك بعض القدرات الطبيعية يؤدي إلى الادعاء بأنه من واجب شخص آخر استخدامها.

إن ضرورة إيجاد مجال مفيد، أو وظيفة مناسبة، بأنفسنا هي أصعب التزام يفرضه علينا المجتمع الحر. غير أنها لا يمكن فصلها عن الحرية، حيث لا يمكن لأحد أن يؤكد لكل شخص أن مواهبه سيتم استخدامها بشكل صحيح ما لم يكن لديه القدرة على إجبار الآخرين على استخدامها. فقط من خلال حرمان شخص آخر من اختيار من سيخدمه، أو مهارات أي شخص أو أي منتجات سيستخدمها، يمكننا أن نضمن لأي شخص أن مواهبه ستستخدم بالطريقة التي يشعر أنه يستحقها. إن أحد الأشياء الجوهرية في المجتمع الحر أن قيمة الإنسان وأجره لا يعتمدان على القدرة بشكل مجرد بل على النجاح في تحويلها إلى خدمة ملموسة مفيدة للآخرين الذين يمكنهم الرد بالمثل. والهدف الرئيس للحرية هو توفير كل من الفرصة والتشجيع لضمان الاستخدام الأقصى للمعرفة التي يمكن للفرد اكتسابها. ما يجعل الفرد فريدًا في هذا الصدد ليس معرفته العامة بل الملموسة؛ أي معرفته بظروف ومتطلبات محددة.

٧. يجب الاعتراف بأن نتائج المجتمع الحر في هذا الصدد غالباً ما تتعارض مع الآراء الأخلاقية التي هي من بقايا نوع سابق من المجتمع. لا يمكن أن يكون هناك شك، من وجهة نظر المجتمع، في أن فن تحويل قدرة الفرد إلى أداء جيد، ومهارة اكتشاف الاستخدام الأكثر فعالية لمهارات ومواهب الفرد، ربما يكون الشيء الأكثر فائدة للجميع، لكن الكثير من الدهاء من هذا النوع يثير الاستياء في كثير من الأوقات، والميزة التي تُكتسب من خلال الاستغلال الأكثر نجاحاً للظروف الملموسة وتُحدث تفوقاً على أولئك الذين يتمتعون بقدرة عامة متساوية، يُنظر إليها على أنها غير عادلة. في كثير من المجتمعات، هناك تقليد «أرستقراطي» ينبع من ظروف العمل في التسلسل الهرمي التنظيمي ذي المهام والواجبات التي تكون موكلة للأفراد، وهو تقليد استحدثه غالباً أشخاص حررتهم امتيازاتهم من ضرورة إعطاء الآخرين ما يريدون. يرى هذا التقليد أنه من النبيل الانتظار حتى يكشف الآخرون مواهب المرء، في حين أن الأقليات الدينية أو الإثنية فقط التي تكون في صراع وكفاح شاق للنهوض والارتقاء هي التي تزرع عمداً هذا النوع من الدهاء؛ وهم مكروهون بشكل عام لهذا السبب. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن اكتشاف الاستخدام الأفضل للأشياء أو للقدرات الخاصة هو أحد أعظم المساهمات التي يمكن للفرد أن يقدمها في مجتمعنا لرفاهية أقرانه، وأنه من خلال توفير أقصى فرصة لحدوث ذلك يمكن أن يصبح المجتمع الحر أكثر ازدهاراً من المجتمعات الأخرى. إن الاستخدام الناجح لهذه القدرة الخاصة برواد الأعمال (ونحن جميعاً في اكتشاف أفضل استخدام لقدراتنا نكون رواد أعمال) هو النشاط الأكثر مكافأة في المجتمع الحر، بينما من يترك للآخرين مهمة إيجاد بعض الوسائل المفيدة لتوظيف قدراته يجب أن يرضى بمكافأة أقل.

من المهم أن ندرك أننا لا ندعم المجتمع الحر إذا كنا نقوم بتدريب الفنين الذين يتوقعون «استخدامهم»، وغير القادرين على إيجاد مكانهم المناسب

بأنفسهم، والذين يعتبرون ضمان الاستخدام المناسب لقدراتهم ومهاراتهم هو مسؤولية شخص آخر. فمهما كانت قدرات المرء في مجال معين، فإن قيمة خدماته تكون منخفضة بالضرورة في المجتمع الحر ما لم يكن يمتلك أيضًا القدرة على جعل قدراته معروفة لأولئك الذين يمكنهم الحصول على أكبر فائدة منها. على الرغم من أنه قد يسيء إلى إحساسنا بالعدالة أن نجد شخصين اكتسبا نفس المهارة والمعرفة المتخصصة بنفس المجهود، ثم قد يكون أحدهما ناجحًا والآخر فاشلاً، فإننا يجب أن ندرك أنه في المجتمع الحر يكون استغلال الفرص الخاصة هو الذي يحدد مقدار الفائدة، ويجب تعديل تعليمنا وأخلاقنا وفقاً لذلك. في المجتمع الحر، نحن لا نتقاضى أجرًا مقابل مهارتنا ولكن مقابل استخدامها بشكل صحيح؛ ويجب أن يكون الأمر كذلك ما دام أننا أحرار في اختيار مهنتنا الخاصة وإذا أردنا ألا يتم توجيهنا إليها. صحيح أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد أي جزء من الحياة المهنية الناجحة كان بسبب المعرفة أو القدرة أو الجهد الفائق وأي جزء كان بسبب الحظ؛ غير أن هذا لا ينتقص بأي شكل من الأشكال من أهمية جعل اتخاذ القرار الصائب أمراً له قيمته للجميع.

إن مدى ضالة فهم هذه الحقيقة الأساسية يظهر من خلال مثل هذه المزاعم التي يقدمها الاشتراكيون وغيرهم من قبيل أن «كل طفل له حق طبيعي، كمواطن، ليس فقط في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة، ولكن في الوضع الاجتماعي الذي تخوله مواهبه له»^(١١). في المجتمع الحر، فإن مواهب المرء لا «تخول» له أي منصب أو وضع معين. إن الادعاء بأنها تفعل ذلك يعني أن بعض الهيئات لديها الحق والسلطة في وضع الأفراد في مناصب معينة وفقاً لحكمها. كل ما ينبغي على المجتمع الحر أن يقدمه هو فرصة للبحث عن وظيفة مناسبة، مع كل ما يصاحب ذلك من مخاطر وعدم يقين لا بد أن ينطوي عليه مثل هذا البحث عن سوق لمواهب المرء. لا يوجد إنكار أنه في هذا الصدد، يضع المجتمع الحر معظم الأفراد تحت ضغط والذي غالباً ما يُقابل

باستياء. لكن من الوهم الاعتقاد بأن المرء سيتخلص من مثل هذا الضغط في أي مجتمع من نوع آخر، لأن البديل للضغط الذي تجلبه مسؤولية المرء عن مصيره هو الضغط الأكثر خطورة للأوامر الشخصية التي سيتعين على المرء أن يطيعها.

غالبًا ما يُزعم أن الاعتقاد بأن الشخص هو الوحيد المسؤول عن مصيره هو اعتقاد يتبناه الناجحون فقط. هذا القول في حد ذاته ليس مرفوضًا بقدر الافتراض الكامن خلفه، وهو أن الناس يؤمنون بهذا الاعتقاد لأنهم كانوا ناجحين. أنا عن نفسي أميل إلى الاعتقاد بأن العكس تمامًا هو الصحيح، وأن الناس غالبًا ما ينجحون لأنهم يؤمنون بهذا الاعتقاد. إذ على الرغم من أن اقتناع المرء بأن كل ما يحققه يرجع فقط إلى مجهوداته ومهاراته وذكائه قد يكون خاطئًا إلى حد كبير، فإنه من المرجح أن يكون له أكثر الآثار فائدة على طاقته وبقظته. وإذا كان التفاخر المتعجرف للشخص الناجح مسيئًا وغير مقبول في كثير من الأحيان، فإن الاعتقاد بأن النجاح يعتمد عليه كليًا هو على الأرجح الحافز الأكثر فعالية من الناحية العملية للنجاح؛ في حين أنه كلما زاد ميل المرء إلى إلقاء اللوم على الآخرين أو الظروف بسبب إخفاقاته، مال إلى أن يصبح أكثر استياءً وأقل فاعلية.

٨. لقد تم إضعاف الشعور بالمسؤولية في العصر الحديث عن طريق الإفراط في توسيع نطاق مسؤوليات الفرد بقدر ما تم إضعافه من خلال إعفائه من العواقب الفعلية لأفعاله. نظرًا لأننا نحمل المسؤولية للفرد من أجل التأثير على تصرفاته، فيجب أن تشير المسؤولية فقط إلى تأثيرات سلوكه عندما يكون من الممكن بشريًا بالنسبة إليه أن يتوقعها، وعندما يمكن لنا بشكل معقول أن نتمنى أن يأخذها في الاعتبار في الظروف العادية. لكي تكون المسؤولية فعالة، يجب أن تكون محددة ومحدودة على حدٍّ سواء، وأن تكون متلائمة عاطفيًا

وفكريًا مع القدرات البشرية. إن تعليم المرء أنه مسؤول عن كل شيء مدمرٌ تمامًا للمسؤولية بقدر تعليمه أنه لا يمكن تحميله مسؤولية أي شيء. حيث تتطلب الحرية أن تمتد مسؤولية الفرد فقط إلى ما يمكننا أن نفترض أنه يستطيع الحكم عليه، وأن يأخذ في الاعتبار عندما يتصرف الآثار التي تقع في نطاق بصيرته، وأن يكون مسؤولاً فقط عن أفعاله (أو أفعال الأشخاص الواقعين تحت رعايته)؛ وليس أفعال أولئك الآخرين الذين يتمتعون بنفس القدر من الحرية.

لكي تكون المسؤولية فعالة، يجب أن تكون مسؤولية فردية. في المجتمع الحر، لا يمكن أن يكون هناك أي مسؤولية جماعية لأعضاء مجموعة، إلا إذا قاموا، من خلال العمل المتضافر، بجعل أنفسهم مسؤولين بشكل فردي ومنفرد. قد تخلق المسؤولية المشتركة أو المنقسمة للفرد ضرورة الاتفاق مع الآخرين وبالتالي تحد من صلاحيات كل فرد. فإذا تم جعل مجموعة من المسائل تقع على عاتق الكثيرين دون أن يُفرض في نفس الوقت واجب للعمل المشترك والمتفق عليه، فإن النتيجة عادة هي عدم قبول أحد للمسؤولية حقًا. فمثلما أن ملكية الجميع في الواقع ليست ملكية أحد، كذلك فإن مسؤولية الجميع ليست مسؤولية أحد^(١٢).

لا يمكن إنكار أن التطورات الحديثة، وخاصة تطور المدن الكبيرة، قد دمرت الكثير من الشعور بالمسؤولية تجاه الاهتمامات المحلية التي أدت في الماضي إلى الكثير من العمل المشترك المفيد والعفوي. فالشرط الأساسي للمسؤولية هو أنها تشير إلى الظروف التي يمكن للفرد أن يحكم عليها، وإلى المشكلات التي، من دون إجهاد كبير في التخيل، يمكن للإنسان أن يحلها وأن يأخذ في الاعتبار اهتماماته الخاصة بدلًا من اهتمامات الآخرين. مثل هذا الشرط لا يمكن أن ينطبق على الحياة في الحشد المجهول للمدينة الصناعية، حيث لم يعد الفرد بشكل عام عضوًا في مجتمع صغير يهتم به بشدة ويعرفه

عن كذب. وبينما أدى ذلك إلى زيادة استقلاليته، فقد حرمه أيضًا من الأمان الذي توفره العلاقات الشخصية والمصالح الودية للجيران. لا شك أن الرغبة المتزايدة في الحماية والأمن من السلطة غير الشخصية للدولة هي إلى حد كبير نتيجة اختفاء تلك المجتمعات الصغيرة، ونتيجة شعور الفرد بالعزلة والذي لم يعد بإمكانه الاعتماد على المصلحة الشخصية ومساعدة الأعضاء الآخرين في المجموعة المحلية^(١٣).

بقدر ما قد نأسف على اختفاء تلك المجتمعات ذات الاهتمامات والمصالح الوثيقة واستبدال شبكة واسعة من الروابط المحدودة وغير الشخصية والمؤقتة بها، فلا يمكننا أن نتوقع استبدال شعور مماثل حول البعيد والمعروف نظرًا بالشعور بالمسؤولية تجاه المعروف والمألوف. فبينما يمكننا أن نشعر باهتمام حقيقي بمصير جيراننا المألوفين وعادة ما نعرف كيف نساعدهم عند الاحتياج إلى المساعدة، لا يمكننا أن نشعر بنفس الطريقة تجاه الآلاف أو الملايين من التمساء الذين نعرف أنهم موجودون في العالم، ولكن لا نعرف ظروفهم الفردية. مهما تأثرنا بسبب روايات بؤسهم، لا يمكننا أن نجعل المعرفة المجردة لأعداد الأشخاص الذين يعانون هي التي توجه أفعالنا اليومية. إذا أردنا لما نفعله أن يكون مفيدًا وفعالًا، يجب أن تكون أهدافنا محدودة، ومتلائمة مع قدرات عقلنا ومشاعرنا. إن تذكيرنا باستمرار بمسؤولياتنا «الاجتماعية» تجاه جميع المحتاجين أو التمساء في مجتمعنا، أو في بلدنا، أو في العالم، لا بد أن يكون له تأثير متمثل في التخفيف من مشاعرنا حتى يختفي التمييز بين تلك المسؤوليات التي تتطلب تصرفنا وتلك التي لا تتطلبه. إذن لكي تكون المسؤولية فعالة، يجب أن تكون مقيدة بحيث يمكن للفرد الاعتماد على معرفته الملموسة في تقرير أهمية المهام المختلفة، وتطبيق مبادئه الأخلاقية على الظروف التي يعرفها، والمساعدة في تخفيف الشرور طوعًا.

الفصل السادس

المساواة والقيمة والجدارة

ليس لدي أي احترام للرغبة في المساواة، والتي تبدو لي كمجرد صورة أخلاقية للحسد.

-أوليفر ويندل هولمز-

١. كان الهدف الأكبر للنضال من أجل الحرية هو المساواة أمام القانون. ويمكن تكملة هذه المساواة بموجب القواعد التي تفرضها الدولة بمساواة مماثلة في القواعد التي يطيعها البشر طواعية في علاقاتهم بعضهم مع بعض. إن هذا الامتداد لمبدأ المساواة إلى قواعد السلوك الأخلاقي والاجتماعي هو التعبير الرئيس لما يسمى عادة الروح الديمقراطية؛ وهو على الأرجح ذلك الجانب منها الذي يفعل أكثر من غيره لجعل التفاوتات التي تنتجها الحرية بالضرورة حميدة.

بيد أن المساواة في القواعد العامة للقانون والسلوك هي النوع الوحيد من المساواة المؤدية إلى الحرية، والمساواة الوحيدة التي يمكننا تحقيقها وضمانها دون تدمير الحرية. إذ لا يقتصر الأمر على كون الحرية لا علاقة لها بأي نوع آخر من المساواة، بل إنها تؤدي أيضًا إلى عدم المساواة في كثير من النواحي. هذه هي النتيجة الحتمية للحرية الفردية وجزء من تبريرها؛ فإذا لم تُثبت نتيجة الحرية الفردية أن بعض أساليب الحياة أكثر نجاحًا من غيرها، فإن جزءًا كبيرًا من الحجة الداعمة لها سيختفي.

إن الحجة الداعمة للحرية تتطلب أن تُعامل الحكومة الناس على قدم المساواة، ليس لأنها تفترض أن الناس متساوون في الواقع، ولا لأنها تحاول جعلهم متساوين. إن هذه الحجة لا تعترف فقط بأن الأفراد مختلفون تمامًا ولكنها تستند إلى هذا الافتراض إلى حد كبير. وهي تصر على أن هذه الفروق الفردية لا تقدم أي مبرر للحكومة لمعاملتهم بشكل مختلف. وتعارض على الاختلافات في المعاملة من قبل الدولة والتي ستكون ضرورية إذا كان يُراد للأشخاص المختلفين جدًا في الواقع أن يحصلوا على منزلة متساوية في الحياة.

عادة ما ينكر المدافعون الحديثون عن المساواة المادية الشاملة أن مطالبهم تستند إلى افتراض أي مساواة واقعية بين جميع البشر^(١). ومع ذلك، لا يزال يُعتقد على نطاق واسع أن هذا هو التبرير الرئيس لمثل هذه المطالب. بيد أنه ليس هناك ما هو أكثر ضررًا للمطالبة بالمعاملة المتساوية من تأسيسها على افتراض غير صحيح بشكل واضح، مثل افتراض وجود مساواة واقعية بين جميع البشر. إن تأسيس حجة المعاملة المتساوية للأقليات القومية أو العرقية على فكرة أنهم لا يختلفون عن باقي البشر تعني ضمناً الاعتراف بأن عدم المساواة الواقعية من شأنها أن تبرر عدم المساواة في المعاملة؛ والدليل على أن بعض الاختلافات توجد بالفعل في الواقع سيتضح الآن. إن من جوهر المطالبة بالمساواة أمام القانون أنه ينبغي معاملة الناس على قدم المساواة على الرغم من اختلافهم.

٢. إن التنوع اللا محدود للطبيعة البشرية -النطاق الواسع للاختلافات في القدرات والإمكانات الفردية- هو إحدى الحقائق الأكثر تمييزاً للجنس البشري. إن تطور الجنس البشري جعله على الأرجح الأكثر تنوعاً بين جميع أنواع المخلوقات. لقد قيل إن «علم الأحياء، من خلال التباين الوراثي باعتباره

حجر الزاوية بالنسبة إليه، يمنح كل فرد مجموعة فريدة من السمات التي تمنحه منزلة لا يمكنه امتلاكها بطريقة أخرى. فكل طفل حديث الولادة له مقدار من الإمكانات غير معروفة لأن هناك عدة آلاف من الجينات والأنماط الجينية المترابطة غير المعروفة التي تساهم في تكوينه. ونتيجة للطبيعة والتربية قد يصبح الطفل حديث الولادة أحد أعظم الرجال أو النساء على الإطلاق. فهو في أي حالة يكون لديه مقومات خلق فرد مميز... إذا لم تكن الاختلافات مهمة جداً، فإن الحرية ليست مهمة جداً، وفكرة القيمة الفردية ليست مهمة جداً»^(٢). يضيف الكاتب -مُحقاً- «أن نظرية وحدة الطبيعة البشرية المنتشرة على نطاق واسع، والتي يبدو ظاهرياً أنها تتوافق مع الديمقراطية... ستقوّض قريباً المبادئ الأساسية للحرية وقيمة الفرد، وتجعل الحياة كما نعرفها بلا معنى»^(٣).

لقد كانت الموضوعة الرائجة في العصر الحديث هي التقليل من أهمية الاختلافات الخلقية بين البشر، وإرجاع جميع الاختلافات المهمة إلى تأثير البيئة^(٤). ومهما كانت أهمية هذه الأخيرة، يجب ألا نغفل حقيقة أن الأفراد مختلفون تماماً منذ البداية. إذ لن تصبح أهمية الفروق الفردية أقل إذا نشأ جميع الناس في بيئات متشابهة جداً. إذن كعبارة تقريرية، ليس صحيحاً أن «كل البشر يولدون متساوين». قد نستمر في استخدام هذه العبارة المقدسة للتعبير عن المبدأ الذي ينص على أنه يجب معاملة جميع البشر بمساواة من الناحية القانونية والأخلاقية. ولكن إذا أردنا أن نفهم ما يمكن أو ينبغي أن يعنيه مبدأ المساواة، فإن الشرط الأول هو أن نحرر أنفسنا من الإيمان بالمساواة الواقعية. إن حقيقة أن الناس مختلفون تماماً، يترتب عليها أننا، إذا عاملناهم بمساواة، فلا بد أن تكون النتيجة هي عدم المساواة في وضعهم الفعلي^(٥)، وأن الطريقة الوحيدة لوضعهم في وضع متساوٍ هي معاملتهم بشكل مختلف. وبالتالي، فإن المساواة أمام القانون والمساواة المادية ليستا مختلفتين فحسب، بل تتعارض

كل منهما مع الأخرى؛ ويمكننا تحقيق إحداهما أو الأخرى، ولكن ليس تحقيق الاثنين معاً في نفس الوقت. إن المساواة أمام القانون التي تتطلبها الحرية تؤدي إلى عدم المساواة المادية. وستكون حجتنا أنه على الرغم من أنه عندما يتعين على الدولة استخدام الإكراه لأسباب أخرى، يجب أن تعامل جميع الناس بمساواة، فإن الرغبة في جعل الناس أكثر تشابهاً في حالتهم لا يمكن قبولها في المجتمع الحر كمبرر لمزيد من الإكراه التمييزي.

نحن لا نعارض على المساواة في حد ذاتها. فقط تصادف أن تكون المطالبة بالمساواة هي الدافع المعلن لمعظم أولئك الذين يرغبون في فرض نمط توزيع محدد على المجتمع. اعتراضنا هو ضد كل محاولات إقناع المجتمع بنمط توزيع تم اختياره عن عمد، سواء أكان نظاماً للمساواة أو عدم المساواة. وسنرى بالفعل أن العديد من أولئك الذين يطالبون بتوسيع نطاق المساواة لا يطالبون حقاً بالمساواة بل بالتوزيع الذي يتوافق بشكل وثيق مع المفاهيم الإنسانية عن الجدارة الفردية، وأن رغباتهم لا تتوافق مع الحرية بقدر عدم توافق المطالب الأكثر صرامة للمساواة معها.

إذا عارض المرء على استخدام الإكراه من أجل تحقيق توزيع أكثر عدلاً أو أكثر مساواة، فهذا لا يعني أن المرء لا يعتبر هذه الأشياء مرغوبة. ولكن إذا كنا نرغب في الحفاظ على مجتمع حر، فمن الضروري أن ندرك أن الرغبة في شيء معين ليست مبرراً كافياً لاستخدام الإكراه. قد يشعر المرء بالانجذاب إلى مجتمع لا توجد فيه تباينات شديدة بين الأغنياء والفقراء، وقد يرحب بحقيقة أن الزيادة العامة في الثروة يبدو أنها تقلل تدريجياً هذه الاختلافات. أشارككم هذه المشاعر تماماً، وأرى بالتأكيد أن درجة المساواة الاجتماعية التي حققها الولايات المتحدة مثيرة للإعجاب تماماً.

ويبدو أيضًا أنه لا يوجد سبب يمنع أن تُوجَّه هذه التفضيلات التي يشعر بها الناس على نطاق واسع السياسة في بعض النواحي. حيثما توجد حاجة مشروعة إلى إجراء حكومي ويكون علينا أن نختار بين طرق مختلفة لتلبية هذه الحاجة، فإن تلك التي تقلل أيضًا بالمصادفة من عدم المساواة قد تكون مفضلة. على سبيل المثال، إذا كان هناك نوع من الأحكام في قانون «الميراث بلا وصية» أكثر دعمًا للمساواة من الآخر، فقد تكون هذه حجة قوية لصالحه. غير أنها تكون مسألة مختلفة، إذا طُلب، من أجل إنتاج مساواة موضوعية، أن نتخلى عن الفرضية الأساسية للمجتمع الحر؛ أي أن نقيّد جميع أشكال الإكراه بموجب القانون. إننا في مقابل ذلك، نرى أن عدم المساواة الاقتصادية ليست من الشرور التي تبرر لجوءنا إلى الإكراه التمييزي أو إلى الامتياز كعلاج لها.

٣. يستند زعمنا إلى قضيتين أساسيتين ربما تحتاجان على الأرجح فقط إلى ذكرهما لكسب الموافقة العامة بقدر كبير. أولاهما هي تعبير عن الإيمان بتشابه معين بين جميع البشر؛ إنها القضية القائلة بأنه لا يوجد فرد أو مجموعة من الأفراد تمتلك القدرة على تحديد إمكانات البشر الآخرين بشكل قاطع، وأنه لا ينبغي لنا بالتأكيد الوثوق بأي شخص بشكل قاطع ليمارس هذا الفعل. مهما كانت الاختلافات بين البشر كبيرة، فليس لدينا أساس للاعتقاد بأنها ستكون كبيرة للغاية بحيث تُمكن عقل شخص واحد في حالة معينة من الفهم الكامل لكل قدرات عقل شخص آخر مسؤول.

القضية الأساسية الثانية هي أن اكتساب أي عضو في المجتمع لقدرات إضافية للقيام بأشياء قد تكون ذات قيمة يجب أن يُنظر إليه دائمًا على أنه مكسب لذلك المجتمع. صحيح أن بعض الأشخاص قد يتضررون بسبب القدرة المتفوقة لبعض المنافسين الجدد في مجالهم، لكن أي قدرة إضافية في المجتمع من المرجح أن تفيّد الأغلبية. هذا يعني أن الرغبة في زيادة القدرات

والفرص لأي فرد لا تعتمد على ما إذا كان يمكن فعل الشيء نفسه للآخرين؛ بشرط، بالطبع، ألا يُحرَم الآخرون من فرصة اكتساب نفس القدرات أو غيرها من القدرات التي كان من الممكن أن تكون في متناولهم لو لم يتم تحقيقها من قبل هذا الفرد.

ينظر دعاة المساواة عمومًا بشكل مختلف إلى تلك الاختلافات في القدرات الفردية الفطرية وتلك الناتجة عن تأثيرات البيئة، أو تلك الناتجة عن «الطبيعة» وتلك الناتجة عن «التنشئة». لا علاقة لأي منهما بالجدارة الأخلاقية^(٦). على الرغم من أن أيًا منهما قد يؤثر بشكل كبير على القيمة التي يمتلكها الفرد لزملائه، فإنه لا يعود إليه الفضل في ولادته بصفات مرغوبة ولا في كونه نشأ في ظل ظروف مواتية. إن التمييز بين الاثنين مهم فقط لأن المزايا الأولى ترجع إلى ظروف من الواضح أنها خارجة عن سيطرة الإنسان، في حين أن الأخيرة ترجع إلى عوامل قد نكون قادرين على تغييرها. السؤال المهم هو ما إذا كان هناك مبرر لتغيير مؤسساتنا الاجتماعية بحيث يتم التخلص قدر الإمكان من تلك المزايا التي ترجع إلى البيئة. فهل نتفق على أنه «يجب إلغاء جميع التفاوتات التي تنجم عن المولد والممتلكات الموروثة ولا تبقى أي تفاوتات إلا إذا كانت ناتجة من تأثير المواهب الفائقة والاجتهاد»^(٧)؟

إن حقيقة أن بعض المزايا تعتمد على الترتيبات البشرية لا تعني بالضرورة أننا يمكننا تقديم نفس المزايا للجميع، أو أنه إذا تم منحها للبعض فسيتم حرمان شخص آخر منها. أهم العوامل التي ينبغي النظر بها في هذا الصدد هي الأسرة والميراث والتعليم، والتي غالبًا ما يكون النقد موجهًا بشكل أساسي ضد عدم المساواة التي تنتجها. بيد أنها ليست العوامل المهمة الوحيدة للبيئة. فالظروف الجغرافية مثل المناخ والتضاريس، ناهيك عن الاختلافات المحلية والقطاعية في التقاليد الثقافية والأخلاقية، نادرًا ما تكون أقل أهمية. ومع ذلك، يمكننا أن

ننظر هنا فقط في العوامل الثلاثة التي يتم التشكيك في آثارها بشكل شائع. بقدر ما يتعلق الأمر بالأسرة، هناك تباين غريب بين التقدير الذي يدّعيه معظم الناس لتلك المنظومة، وكرههم لحقيقة أن الولادة في عائلة معينة ينبغي أن تمنح الشخص مزايا خاصة. يبدو أنه من المعتقد على نطاق واسع أنه في حين أن الصفات المفيدة التي يكتسبها الشخص بسبب مواهبه الفطرية في ظل ظروف متماثلة للجميع هي مفيدة اجتماعيًا، فإن نفس الصفات تصبح غير مرغوب فيها إلى حد ما إذا كانت نتيجة مزايا بيئية غير متاحة للآخرين. ومع ذلك، من الصعب أن نفهم لماذا ينبغي لنفس السمة المفيدة التي تكون موضع ترحيب عندما تكون نتيجة الموهبة الطبيعية للشخص أن تكون أقل قيمة عندما تكون نتاج ظروف مثل الوالدين الذكيين أو التنشئة الجيدة.

تستند القيمة التي يعلقها معظم الناس على منظومة الأسرة على الاعتقاد بأنه، كقاعدة عامة، يمكن للوالدين إعداد أطفالهما لحياة مُرضية أكثر من أي شخص آخر. هذا لا يعني فقط أن الفوائد التي يجنيها أشخاص معينون من بيئتهم الأسرية ستكون مختلفة، ولكن أيضًا أن هذه الفوائد قد تعمل بشكل تراكمي عبر عدة أجيال. فما سبب الاعتقاد بأن الصفة المرغوبة في الشخص تكون أقل قيمة للمجتمع إذا كانت نتيجة للخلفية العائلية مما لو لم تكن كذلك؟ هناك بالفعل سبب وجيه للاعتقاد بأن هناك بعض الصفات ذات القيمة الاجتماعية التي نادرًا ما يتم اكتسابها في جيل واحد، ولكنها لن تتشكل بشكل عام إلا من خلال الجهود المستمرة لجيلين أو ثلاثة. هذا يعني ببساطة أن هناك أجزاء من التراث الثقافي للمجتمع يتم نقلها بشكل أكثر فعالية من خلال الأسرة. إذا سلمنا بذلك، فسيكون من غير المعقول إنكار أن المجتمع من المرجح أن يحصل على نخبة أفضل إذا لم يقتصر الارتقاء على جيل واحد، وإذا لم يتم جعل الأفراد ينطلقون من نفس المستوى، وإذا لم يتم حرمان الأطفال من

فرصة الاستفادة من البيئة التعليمية والمادية الأفضل التي قد يكون الآباء قادرين على توفيرها. إن إدراك ذلك هو إدراك أن الانتماء إلى عائلة معينة هو جزء من الشخصية الفردية، وأن المجتمع يتكون من العائلات بقدر ما يتكون من الأفراد، وأن انتقال تراث الحضارة عبر الأسرة أداة مهمة في سعي الفرد نحو الأشياء الأفضل بقدر وراثته الصفات الجسدية المفيدة.

٤. كثير من الناس الذين يتفوقون على أن الأسرة تكون مرغوبة كأداة لنقل الأخلاق والأذواق والمعرفة لا يزالون يتساءلون عن مدى الرغبة في نقل الملكية المادية. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه من أجل أن يكون هذا الأمر الأول ممكنًا، فإن بعض الاستمرارية للمعايير، وللأشكال الخارجية للحياة، أمر ضروري، وأن هذا لن يتحقق إلا إذا كان من الممكن نقل المزايا غير المادية فقط ولكن أيضًا المزايا المادية. بطبيعة الحال، لا يوجد فضل ولا ظلم في ولادة بعض الناس لأبوين ثريين أكثر من الآخرين الذين يولدون لأبوين طبيين أو ذكيين. والحقيقة هي أنه إذا كان بإمكان بعض الأطفال على الأقل أن يبدأوا بالمزايا التي لا يمكن أن تقدمها إلا البيوت الغنية، فإن ذلك يفيد المجتمع بقدر فائدته له عندما يرث بعض الأطفال ذكاءً كبيرًا أو يتعلمون أخلاقًا أفضل في المنزل.

نحن لسنا معنيين هنا بالحجة الرئيسة للميراث الخاص؛ أي أنه يبدو ضروريًا كوسيلة للحفاظ على تشتت السيطرة على رأس المال وكدافع لمراكمته. بل ما يعيننا هنا هو ما إذا كانت حقيقة أنه يمنح فوائد غير مستحقة للبعض هي حجة صالحة ضد المنظومة. إنه بلا شك أحد الأسباب الأساسية لعدم المساواة. في السياق الحالي، لا نحتاج إلى السؤال عما إذا كانت الحرية تتطلب حرية غير محدودة في الميراث. مشكلتنا هنا هي مجرد ما إذا كان ينبغي أن يكون الناس أحرارًا في نقل ممتلكاتهم المادية إلى أبنائهم أو غيرهم مما قد يتسبب في عدم مساواة كبيرة.

بمجرد أن نتفق على أن تسخير الغرائز الطبيعية للوالدين لتجهيز الجيل الجديد بقدر استطاعتهم هو أمر مرغوب فيه، سيظهر أنه لا يوجد أساس معقول لقصر ذلك على الفوائد غير المادية. إذ ترتبط وظيفة الأسرة في تمرير المعايير والتقاليد ارتباطاً وثيقاً بإمكانية نقل الأشياء المادية. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لقصر المكتسبات المادية على جيل واحد أن يخدم المصلحة الحقيقية للمجتمع.

هناك أيضاً اعتبار آخر، على الرغم من أنه قد يبدو معيياً إلى حد ما، فإنه يشير بقوة إلى أننا إذا كنا نرغب في الاستفادة المثلى من التحيز الطبيعي للوالدين لأطفالهم، فلا ينبغي لنا أن نستبعد انتقال الملكية. يبدو من المؤكد أنه من بين الطرق العديدة التي يمكن أن يدعم بها أولئك الذين اكتسبوا السلطة والنفوذ أبناءهم، فإن توريث الثروة هو الأرخص اجتماعياً إلى حد بعيد. من دون هذا المنفذ، سيبحث هؤلاء الأشخاص عن طرق أخرى لدعم أبنائهم، مثل وضعهم في مناصب قد تجلب لهم الدخل والمكانة اللذين كانت ستحققهما الثروة؛ وهذا من شأنه أن يتسبب في إهدار للموارد وظلم أكبر بكثير مما تسببه وراثة الممتلكات. هذا هو الحال في جميع المجتمعات التي لا يوجد فيها توريث للممتلكات، بما في ذلك الشيوعية. لذلك يجب على أولئك الذين يكرهون التفاوتات التي يسببها الميراث أن يدركوا أنه، بكون البشر على ما هم عليه، فهو أقل الشرور، حتى من وجهة نظرهم.

٥. على الرغم من أن الميراث كان أكثر مصادر عدم المساواة تعرضاً للانتقادات، فإنه لم يعد كذلك اليوم. يميل أنصار المساواة الآن إلى التركيز على المزايا غير المتكافئة بسبب الاختلافات في التعليم. فهناك ميل متزايد للتعبير عن الرغبة في ضمان المساواة في الظروف من خلال الادعاء بأن أفضل تعليم استطعنا توفيره للبعض يجب أن يكون متاحاً للجميع مجاناً، وإذا لم يكن

ذلك ممكناً، فلا ينبغي السماح للمرء بالحصول على تعليم أفضل من البقية لمجرد أن والديه قادران على دفع تكاليفه، ولكن فقط أولئك الذين يمكنهم اجتياز اختبار موحد للقدرة هم من ينبغي قبولهم بحيث يحظوا بالموارد المحدودة للتعليم الرفيع.

تثير مشكلة السياسة التعليمية العديد من القضايا بحيث لا يمكن مناقشتها عرضياً تحت عنوان المساواة العام. سيتعين علينا تخصيص فصل منفصل لها في نهاية هذا الكتاب. أما الآن، فسنشير فقط إلى أن فرض المساواة في هذا المجال سيفضي على الأرجح إلى منع البعض من الحصول على التعليم الذي كان بإمكانهم الحصول عليه إذا كان الوضع مغايراً. مهما كان ما يمكننا القيام به، فلا توجد طريقة لمنع تلك المزايا التي لا يمكن أن يملكها سوى البعض، والتي من المرغوب فيه أن يتمتع بها البعض، من الذهاب إلى الأشخاص الذين لا يستحقونها بشكل فردي ولن يستغلوها بشكل جيد مثلما كان يمكن لأشخاص آخرين أن يفعلوه. مثل هذه المشكلة لا يمكن حلها بشكل مُرضٍ من خلال السلطات الحصرية والإكراهية للدولة.

من المفيد في هذه المرحلة إلقاء نظرة سريعة على التغيير الذي طرأ على مبدأ المساواة في هذا المجال في العصر الحديث. قبل مائة عام، في ذروة الحركة الليبرالية الكلاسيكية، تم التعبير عن المطلب بشكل عام من خلال العبارة الفرنسية «العمل مفتوح للمواهب» *la carrière ouverte aux talents*. لقد كانت دعوة لإزالة جميع العقبات البشرية أمام صعود البعض، وإلغاء جميع امتيازات الأفراد، وأن ما تساهم به الدولة في تحسين ظروف المرء يجب أن يكون هو نفسه للجميع. إن مسألة أنه ما دام الناس كانوا مختلفين ونشأوا في عائلات مختلفة، فإن هذا لا يمكن أن يضمن بداية متساوية لهم جميعاً؛ كانت مسألة مقبولة بشكل عام. كان مفهومًا أن واجب الحكومة لم يكن ضمان أن

يكون لدى كل فرد نفس احتمالية الوصول إلى منصب معين ولكن مجرد إتاحة الوسائل -التي تعتمد بطبيعتها على الإجراءات الحكومية- للجميع على قدم المساواة. إن مسألة أنه كان لا بد أن تكون النتائج مختلفة، ليس فقط لأن الأفراد كانوا مختلفين، ولكن أيضًا لأن جزءًا صغيرًا فقط من الظروف ذات الصلة يعتمد على إجراءات حكومية، كانت تُعتبر مسألة مُسلمًا بها.

هذا المفهوم القائل بأنه يجب السماح للجميع بالمحاولة تم استبدال إلى حد كبير مفهوم مختلف تمامًا به، وهو المفهوم القائل بأنه يجب ضمان بداية متساوية ونفس الآفاق للجميع. وهذا لا يعني سوى أن الحكومة، بدلًا من توفير نفس الظروف للجميع، يجب أن تهدف إلى السيطرة على جميع الظروف ذات الصلة بآفاق فرد معين، وبالتالي تقوم بتعديلها وفقًا لقدراته لتضمن له نفس الاحتمالات مثل أي شخص آخر. مثل هذا التعديل والضبط المتعمد للفرص مع الأهداف والقدرات الفردية سيكون بالطبع نقيض الحرية. ولا يمكن تبريره كوسيلة لتحقيق أفضل استخدام لجميع المعارف المتاحة إلا بناء على افتراض أن الحكومة تعرف أفضل طريقة لاستخدام القدرات الفردية.

عندما نبحث عن تبرير هذه المطالب، نجد أنها تستند إلى السخط الذي ينتجه نجاح بعض الناس غالبًا لدى أولئك الأقل نجاحًا، أو، لنقل الأمر بصراحة؛ الحسد. إن الاتجاه الحديث لإشباع هذه العاطفة وإخفائها في لباس العدالة الاجتماعية الأنيق سيشكل تهديدًا خطيرًا للحرية. وقد جرت مؤخرًا محاولة لتأسيس هذه المطالب على الحجة القائلة بأنه يجب أن يكون هدف السياسة إزالة جميع مصادر السخط^(٨). هذا يعني، بالطبع، بالضرورة أنه من مسؤولية الحكومة أن تتأكد أنه لا أحد يتمتع بصحة أفضل أو يتمتع بمزاج أكثر سعادة، أو زوج أكثر ملاءمة، أو أطفال أكثر ازدهارًا، من أي شخص آخر. إذا كان هناك بالفعل إلزام على المجتمع بتحقيق كل الرغبات التي لم تتحقق، فإن

المسؤولية الفردية تنتهي. ومهما كان الحسد شيئاً بشرياً، فهو بالتأكيد ليس أحد مصادر السخط التي يمكن للمجتمع الحر القضاء عليها. من المرجح أن يكون أحد الشروط الأساسية للحفاظ على مثل هذا المجتمع هو أننا لا نؤيد الحسد، ولا نوافق على مطالبه من خلال إخفائه في لباس العدالة الاجتماعية، ولكن نتعامل معه، على حد تعبير جون ستيوارت ميل، على أنه «الشعور الأكثر شراً وعدائية للمجتمع من بين كل المشاعر»^(٩).

٦. في حين أن معظم مطالب المساواة الصارمة لا تستند إلى شيء أفضل من الحسد، يجب أن ندرك أن الكثير مما يظهر على السطح كمطالبة بمزيد من المساواة هو في الواقع مطالبة بتوزيع عادل للأشياء الجيدة في هذا العالم وبالتالي ينبع من دوافع أكثر مصداقية. لن يعترض معظم الناس على الحقيقة المجردة لعدم المساواة ولكن على حقيقة أن الاختلافات في المكافأة لا تناظر أي اختلافات يمكن التعرف عليها في مزايا وجدارة أولئك الذين يتلقونها. الجواب الشائع لهذا هو أن المجتمع الحر ككل يحقق هذا النوع من العدالة^(١٠)، ومع ذلك، فإن هذا ادعاء لا يمكن تبريره إذا كان المقصود بالعدالة تناسب المكافأة مع الجدارة الأخلاقية. إن أي محاولة لتأسيس قضية الحرية على هذه الحجة هي ضارة جداً بها، لأنها تقر بأن المكافآت المادية يجب أن تتوافق مع جدارة يمكن التعرف عليها، ثم تعارض -بزعم غير صحيح- الاستنتاج الذي سيخلص له معظم الناس من هذا. الإجابة الصحيحة هي أنه في النظام الحر، ليس من المرغوب فيه ولا من العملي أن تكون المكافآت المادية بشكل عام متوافقة مع ما ينظر إليه البشر على أنه جدارة، وأنه من الخصائص الأساسية للمجتمع الحر أن موقف الفرد لا ينبغي بالضرورة أن يعتمد على الآراء التي يحملها زملاؤه حول الجدارة التي اكتسبها.

قد يبدو هذا الزعم في البداية غريباً جداً بل وحتى صادمًا لذلك سأطلب من القارئ تعليق الحكم حتى أشرح الفارق بين القيمة والجدارة^(١١). ترجع

صعوبة توضيح هذه النقطة إلى حقيقة أن مصطلح «الجدارة»، وهو المصطلح الوحيد المتاح لوصف ما أعنيه، يُستخدم أيضًا بمعنى أوسع وأكثر غموضًا. لكننا سنستخدمه هنا حصريًا لوصف سمات السلوك التي تجعله يستحق الثناء؛ أي الصفة الأخلاقية للفعل وليس قيمة الإنجاز^(١٢).

كما رأينا خلال مناقشتنا، فإن القيمة التي يتمتع بها أداء الفرد أو قدرته بالنسبة إلى رفاقه في المجتمع ليس لها صلة ضرورية بجدارته التي يمكن التأكد منها بهذا المعنى. من الواضح أن المواهب الفطرية وكذلك المكتسبة للشخص لها قيمة بالنسبة إلى رفاقه لا تعتمد على أي فضل مستحق له لا متلاكها. فليس هناك الكثير مما يمكن للشخص فعله لتغيير حقيقة أن مواهبه الخاصة شائعة جدًا أو نادرة للغاية. فالعقل الحكيم أو الصوت الجيد، والوجه الجميل أو اليد الماهرة، والذكاء المتقدم أو الشخصية الجذابة، هي إلى حد كبير أمور مستقلة عن جهود الشخص مثل الفرص أو الخبرات التي حصل عليها. في كل هذه الحالات، فإن القيمة التي تتمتع بها قدرات الشخص أو خدماته بالنسبة إلينا والتي يتم الدفع له مقابلها ليس لها علاقة تذكر بأي شيء يمكن أن نسميه الجدارة الأخلاقية أو الاستحقاق. مشكلتنا هي ما إذا كان من المرغوب فيه أن يتمتع الناس بمزايا تتناسب مع الفوائد التي يجنيها رفاقهم في المجتمع من أنشطتهم، أو ما إذا كان ينبغي أن يستند توزيع هذه المزايا إلى آراء الأفراد الآخرين حول جدارتهم.

من الناحية العملية، لا بد أن تعني المكافأة وفقًا للجدارة المكافأة وفقًا للجدارة القابلة للتقييم، والجدارة التي يمكن للآخرين التعرف عليها والاتفاق عليها، وليس الجدارة فقط من منظور أعلى. تتطلب الجدارة القابلة للتقييم بهذا المعنى أن يكون بإمكاننا التأكد من أن الشخص قد فعل ما تطلبته منه بعض قواعد السلوك المقبولة وأن هذا قد كلفه بعض الألم والجهد. ولا

يمكن الحكم على ما إذا كان هذا هو الحال من خلال النتيجة؛ فالجدارة ليست نتيجة موضوعية لكنها جهد شخصي. قد تكون محاولة تحقيق نتيجة قيمة أمراً جديراً بالتقدير ولكنها قد تفشل تماماً، وقد يكون النجاح الكامل نتيجة لصدفة وبالتالي بلا جدارة. إذا علمنا أن الفرد قد بذل قصارى جهده، فسنرغب في كثير من الأحيان في رؤيته يُكافأ بغض النظر عن النتيجة؛ وإذا علمنا أن الإنجاز الأكثر قيمة يرجع بالكامل تقريباً إلى الحظ أو الظروف المواتية، فلن ننسب الكثير من الفضل إلى فاعله.

قد نتمنى أن نكون قادرين على القيام بهذا التمييز في كل حالة. لكن في الواقع، نادراً ما يمكننا القيام بذلك بأي درجة من اليقين. إن هذا يكون ممكناً فقط عندما نمتلك كل المعرفة التي كانت تحت تصرف الشخص الفاعل، بما في ذلك المعرفة بمهارته وثقته، وحالته الذهنية ومشاعره، وقدرته على الانتباه، وطاقته ومثابرته، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن إمكانية الحكم الحقيقي على الجدارة تعتمد على وجود تلك الظروف التي يكون غيابها العام هو الحجة الرئيسة للحرية. إذ لأننا نريد أن يستخدم الناس المعرفة التي لا نمتلكها، فإننا نسمح لهم بأن يقرروا لأنفسهم بأنفسهم. ولكن بقدر ما نريدهم أن يكونوا أحراراً في استخدام قدراتهم ومعرفتهم بالحقائق التي ليست لدينا، فإننا لسنا في وضع يسمح لنا بالحكم على جدارة إنجازاتهم. إن اتخاذ قرار بشأن الجدارة يتطلب أن يكون بإمكاننا الحكم على ما إذا كان الناس قد استغلوا فرصهم كما كان ينبغي عليهم، ومقدار ما كلفهم الأمر من جهد أو تضحية؛ وهو يتطلب أيضاً أن يكون بإمكاننا التمييز بين ذلك الجزء من إنجازهم الذي يرجع إلى ظروف تقع تحت سيطرتهم والجزء الذي ليس كذلك.

٧. إن عدم توافق المكافأة وفق الجدارة مع حرية اختيار ما يسعى إليه المرء يكون أكثر وضوحاً في تلك المجالات التي يكون فيها عدم اليقين في النتيجة

كبيرًا بشكل خاص، وتقديرًا للفردية لاحتتمالات أنواع مختلفة من الجهد تكون مختلفة تمامًا^(١٣). ففي تلك الجهود التخمينية التي نسميها «البحث العلمي» أو «الاستكشاف»، أو في الأنشطة الاقتصادية التي نطلق عليها عادةً «التكهنات»، لا يمكننا أن نتوقع جذب أفضل المؤهلين لها ما لم نمنح الناجحين كل الفضل أو المكسب، على الرغم من أن كثيرين آخرين قد يكونون حاولوا وكافحوا بنفس القدر من الجدارة. ولنفس السبب الذي لا يمكن أحدًا من أن يعرف سابقًا من سيكون الناجح، لا أحد يستطيع أن يقول من الذي يحظى بجدارة أكبر. من الواضح أننا إذا سمحنا لجميع الذين حاولوا وكافحوا بصدق أن يكون لهم نصيب في الجائزة، فإن ذلك لن يخدم هدفنا. علاوة على ذلك، فإن القيام بذلك من شأنه أن يجعل من الضروري أن يكون لشخص ما الحق في تقرير من يُسمح له بالسعي من أجلها. إذا كان يُراد للناس استخدام معارفهم وقدراتهم الخاصة في سعيهم لتحقيق أهداف غير مؤكدة، فيجب أن يسترشدوا، ليس بما يعتقد الآخرون أنه يجب عليهم فعله، ولكن بالقيمة التي يعلقها الآخرون على النتيجة التي يهدفون إليها.

ما هو واضح جدًا بشأن تلك المحاولات والجهود التي نعتبرها عمومًا محفوفة بالمخاطر نادرًا ما يكون أقل صحة بالنسبة إلى أي شيء نختاره ونقرر السعي وراءه. إن أي قرار من هذا القبيل محاط بعدم اليقين، وإذا كان يُراد للخيار أن يكون حكمًا بقدر ما يمكن للإنسان، فيجب تصنيف النتائج البديلة المتوقعة وفقًا لقيمتها. إذا كان العائد لا يتوافق مع القيمة التي يحملها نتاج جهود المرء لرفاقه، فلن يكون لديه أي أساس لتقرير ما إذا كان السعي وراء شيء معين يستحق الجهد والمخاطرة. وسيتعين بالضرورة إخباره بما يجب فعله، وسيتعين على شخص آخر، بناءً على تقديره لما يراه أفضل استخدام لقدراته، أن يحدد كلاً من واجباته وأجره^(١٤).

الحقيقة هي، بالطبع، أننا لا نرغب في أن يكسب الناس أقصى قدر من الجدارة ولكن أن يحققوا أقصى فائدة بأقل قدر من الألم والتضحية، وبالتالي بالحد الأدنى من الجدارة. إذ لن يكون من المستحيل بالنسبة إلينا فقط مكافأة كل الجدارات بشكل عادل، ولكن لن يكون من المرغوب فيه أن يهدف الناس بشكل أساسي إلى كسب أقصى قدر من الجدارة. وأي محاولة لحثهم على القيام بذلك ستؤدي بالضرورة إلى مكافأة الأشخاص بشكل مختلف على نفس الخدمة. إن قيمة النتيجة هي فقط ما يمكننا الحكم عليه بأي درجة من الثقة، وليس الدرجات المختلفة من الجهد والحرص التي كلفها تحقيق هذه النتيجة للأشخاص المختلفين.

إن العوائد التي يقدمها المجتمع الحر للنتيجة تفيدنا من خلال إخبار أولئك الذين يسعون جاهدين من أجلها [النتيجة] عن مقدار الجهد الذي تستحقه. ومع ذلك، فإن نفس العوائد ستذهب لجميع أولئك الذين يحققون نفس النتيجة، بغض النظر عن الجهد المبذول. ما ينطبق هنا على المكافأة على نفس الخدمات التي يقدمها أشخاص مختلفون ينطبق بشكل أكبر على المكافأة النسبية للخدمات المختلفة التي تتطلب مواهب وقدرات مختلفة، فلن يكون لها علاقة تذكر بالجدارة. إن ما سيقدمه السوق بشكل عام لأي خدمات هو قيمة هذه الخدمات بالنسبة إلى أولئك الذين يستفيدون منها، ولكن نادراً ما يكون معروفاً ما إذا كان من الضروري تقديم الكثير من أجل الحصول على هذه الخدمات، وفي كثير من الأحيان، بلا شك، سيتضح أنه كان بإمكان المجتمع الحصول عليها مقابل أقل من ذلك بكثير. إن عازف البيانو الذي سمعنا أنه قال إنه سيقوم بالعزف حتى لو كان عليه أن يدفع مقابل ذلك، يصف على الأرجح موقف الكثيرين الذين يكسبون عوائد كبيرة من الأنشطة التي تعد أيضاً من ملذاتهم الرئيسية.

٨. على الرغم من أن معظم الناس يعتبرون الادعاء القائل بأنه لا ينبغي أن يُكافأ أحد بأكثر مما يستحقه على أَلَمه وجهده أمرًا طبيعيًا للغاية، فإنه يقوم على افتراض هائل. إنه يفترض أننا قادرون على الحكم في كل حالة فردية على مدى حسن استخدام الناس للفرص والمواهب المختلفة الممنوحة لهم، ومدى جدارة إنجازاتهم في ضوء جميع الظروف التي جعلتها ممكنة. إنه يفترض أن بعض البشر في وضع يمكنهم من تحديد ما يستحقه الشخص بشكل قاطع ويحق لهم تحديد ما يمكن أن يحققه. إنه يفترض، إذن، ما ترفضه بالضبط حجة الحرية؛ أي أننا يمكننا أن نعرف وأننا بالفعل نعرف كل ما يوجّه أفعال الشخص.

إذن فإن المجتمع الذي يتم فيه جعل موقف الأفراد يتوافق مع الأفكار البشرية عن الجدارة الأخلاقية سيكون بالتالي عكس المجتمع الحر تمامًا. سيكون مجتمعًا يُكافأ فيه الناس على الواجب الذي يؤدونه بدلًا من النجاح، ويتم فيه توجيه كل خطوة لكل فرد بما يعتقد الآخرون أنه يجب عليه القيام به، وبالتالي يتم إعفاء الفرد من المسؤولية ومخاطرة اتخاذ القرار. ولكن إذا لم تكن معرفة أحد كافية لتوجيه كل الفعل البشري، فلا يوجد أيضًا إنسان مؤهل لمكافأة كل الجهود وفقًا للجدارة.

إننا في سلوكنا الفردي نتصرف عمومًا على افتراض أن قيمة أداء الشخص، وليست جدارته، هي التي تحدد التزامنا تجاهه. مهما كان ما قد يكون صحيحًا في العلاقات الأكثر حميمية، ففي الأعمال العادية للحياة لا نشعر بأننا مدينون لشخص ما أكثر من غيره لمجرد أنه قدّم لنا خدمة بتضحية كبيرة، ما دام كان بإمكاننا أن نحصل على نفس الخدمة المقدمة بسهولة أكبر بواسطة شخص آخر. ففي تعاملاتنا مع أفراد آخرين، نشعر أننا نحقق العدالة إذا قمنا بتعويض القيمة المقدمة بقيمة متساوية، دون الاستفسار عن التكلفة التي

تحملها الشخص لتزويدنا بهذه الخدمات . ما يحدد مسؤوليتنا هو المنفعة التي نستمدّها مما يقدمه لنا الآخرون، وليس جدارتهم في توفيره. وكذلك نتوقع أيضًا في تعاملاتنا مع الآخرين أن يتم دفع أجر لنا ليس وفقًا لجدارتنا الشخصية ولكن وفقًا لما تستحقه خدماتنا بالنسبة إليهم. في الواقع، ما دام أننا نفكر من حيث علاقتنا بأشخاص معينين، فإننا ندرك عمومًا أن سمة الشخص الحر هي أن يعتمد في كسب عيشه ليس على آراء الآخرين في جدارته ولكن فقط على ما يستطيع تقديمه لهم. فقط عندما نفكر في وضعنا أو دخلنا إذا حدده «المجتمع» ككل، فإننا نطلب المكافأة وفقًا للجدارة.

على الرغم من أن القيمة الأخلاقية أو الجدارة هي نوع من القيمة، فليست كل قيمة هي قيمة أخلاقية، ومعظم أحكامنا عن القيمة ليست أحكامًا أخلاقية. إن مسألة أن الأمر يجب أن يكون كذلك في المجتمع الحر هي مسألة ذات أهمية أساسية؛ وقد كان الفشل في التمييز بين القيمة والجدارة مصدرًا لالتباس خطير. فنحن لا نُعجب بالضرورة بجميع الأنشطة التي نقدّر منتجاتها؛ وفي معظم الحالات التي نقدّر فيها ما نحصل عليه، فنحن لا نكون في وضع يسمح لنا بتقييم جدارة أولئك الذين قدموه لنا. إذا كانت قدرة الشخص في مجال معين أكثر قيمة بعد ثلاثين عامًا من العمل عما كانت عليه في وقت سابق، فهذا شيء مستقل عما إذا كانت هذه الثلاثون عامًا أكثر ربحًا وإمتاعًا، أو ما إذا كانت وقتًا للتضحية والقلق المستمر. فإذا أدت ممارسة هواية إلى إنتاج مهارة خاصة أو اتضح أن اختراعًا ناتجًا عن الصدفة مفيد للغاية للآخرين، فإن حقيقة أن هناك القليل من الجدارة فيه لا تجعله أقل قيمة مما لو كانت النتيجة قد تم الحصول عليها بجهد مؤلم.

هذا الاختلاف بين القيمة والجدارة ليس حكرًا على أي نوع واحد من المجتمع، بل يمكن أن يوجد في أي مكان. قد نحاول بالطبع أن نجعل

المكافآت تتوافق مع الجدارة بدلاً من القيمة، لكن من غير المرجح أن ننجح في ذلك. إذ في محاولتنا فعل ذلك، سوف ندمر الحوافز التي تمكّن الناس من أن يقرروا بأنفسهم ما يجب عليهم فعله. علاوة على ذلك، من المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت حتى المحاولة الناجحة إلى حد ما لجعل المكافآت تتوافق مع الجدارة ستنتج نظاماً اجتماعياً أكثر جاذبية أو حتى قبولاً. إذ إن المجتمع الذي يُفترض فيه عموماً أن الدخل المرتفع يكون دليلاً على الجدارة والدخل المنخفض دليلاً على الافتقار إليها، الذي يُعتقد بشكل شامل فيه أن المنصب والأجر يتوافقان مع الجدارة، الذي لا يكون فيه طريق آخر للنجاح غير موافقة وتصديق غالبية أفراد المجتمع على سلوك الفرد؛ سيكون على الأرجح مجتعماً سيصعب احتماله من قبل غير الناجحين أكثر بكثير من ذلك الذي يتم الاعتراف فيه صراحةً بعدم وجود صلة ضرورية بين الجدارة والنجاح^(١٥).

من المرجح أن نساهم بشكل أكبر في سعادة الإنسان إذا، بدلاً من محاولة جعل المكافأة تتوافق مع الجدارة، أوضحنا مدى لا يقينية العلاقة بين القيمة والجدارة. نحن نكون جميعاً على الأرجح مستعدين جداً للاعتراف بوجود جدارة شخصية حيثما توجد، في الواقع، قيمة عليا فقط. إن امتلاك فرد أو مجموعة حضارة عليا أو تعليماً متفوقاً يمثل بالتأكيد قيمة مهمة ويشكل رصيماً للمجتمع الذي ينتمون إليه، لكنه عادة لا يشكل جدارة تذكر. إذ لا تعتمد الشعبية والاحترام على الجدارة أكثر مما يعتمد عليها النجاح المالي. إذ في الواقع بسبب أننا إلى حد كبير معتادون على افتراض جدارة غالباً ما تكون غير موجودة حيثما وجدنا قيمة؛ فإننا نتشوش عندما، في حالات معينة، يكون التناقض بين الاثنين أكبر من أن يتم تجاهله.

بالطبع ينبغي علينا أن نحاول تكريم الجدارة الخاصة عندما لا تُكافأ بشكل كافٍ. لكن مسألة مكافأة العمل ذي الجدارة البارزة الذي نرغب في أن يكون

معروفاً على نطاق واسع كمثال ونموذج يُحتذى به تختلف عن مسألة الحوافز التي يقوم عليها الأداء العادي للمجتمع. إن المجتمع الحر ينتج مؤسسات ومنظومات يعتمد فيها تقدم الفرد على حكم بعض المديرين أو غالبية زملائه. في الواقع، مع نمو المؤسسات بشكل أكبر وأكثر تعقيداً، ستصبح مهمة التحقق من مساهمة الفرد أكثر صعوبة؛ وسيصبح من الضروري بشكل متزايد، بالنسبة إلى الكثيرين، أن المكافآت يجب أن تتحدد بناءً على الجدارة في نظر المديرين بدلاً من القيمة التي يمكن التأكد منها لمساهمة الفرد. ما دام أن هذا لا ينتج عنه وضع يُفرض فيه مقياس شامل واحد للجدارة على المجتمع بأسره، وما دام أن العديد من المنظمات تتنافس مع بعضها البعض في تقديم آفاق مختلفة، فإن هذا لا يتوافق فقط مع الحرية بل يقوم بتوسيع نطاق الاختيار المتاح للفرد.

٩. إن العدالة، مثل الحرية والإكراه، هي مفهوم يجب، من أجل الوضوح، أن يقتصر على المعاملة المتعمدة للأشخاص من قبل أشخاص آخرين. إنها جانب من جوانب التحديد المتعمد لظروف حياة الناس التي تخضع لمثل هذه السيطرة. بقدر ما نريد أن تسترشد جهود الأفراد بآرائهم الخاصة حول الآفاق والفرص، فإن نتائج جهود الفرد لا يمكن التنبؤ بها بالضرورة، والسؤال حول ما إذا كان التوزيع الناتج للدخل توزيعاً عادلاً هو سؤال لا معنى له^(١٦). تتطلب العدالة توفير ظروف المعيشة التي تحددها الحكومة على قدم المساواة للجميع. لكن المساواة في هذه الظروف لا بد أن تؤدي إلى عدم المساواة في النتائج. إذ لن يحقق التوفير المتكافئ لمرافق عامة معينة ولا المعاملة المتساوية لمختلف الشركاء في تعاملاتنا الطوعية بعضهم مع بعض مكافأة تتناسب مع الجدارة. إن المكافأة على الجدارة هي مكافأة على طاعة رغبات الآخرين فيما نفعله، وليست تعويضاً عن المنافع التي منحناها لهم من خلال القيام بما كنا نظن أنه الأفضل.

في الواقع، إن أحد الاعتراضات على محاولات الحكومة لإصلاح مقاييس الدخل هو أن الدولة يجب أن تحاول أن تكون عادلة في كل ما تفعله. بمجرد قبول مبدأ المكافأة حسب الجدارة كأساس عادل لتوزيع الدخل، فإن العدالة تتطلب مكافأة كل من يرغب في هذا المبدأ وفقاً له. وسرعان ما سيُطلب أيضاً تطبيق نفس المبدأ على الجميع وعدم التسامح مع الدخول التي لا تتناسب مع الجدارة المعروفة. حتى مجرد محاولة التمييز بين تلك الدخول أو المكاسب «المكتسبة من عمل»، وتلك التي ليست كذلك، ستنشئ مبدأ يجب على الدولة أن تحاول تطبيقه، ولكن في الواقع لا يمكن تطبيقه بشكل عام^(١٧). وكل محاولة من هذا القبيل للسيطرة المتعمدة على بعض المكافآت لا بد أن تخلق المزيد من المطالب لضوابط جديدة. إن مبدأ العدالة التوزيعية، بمجرد إدخاله، لن يتحقق حتى يتم تنظيم المجتمع كله وفقاً له. هذا من شأنه أن يُنتج نوعاً من المجتمع يكون من جميع النواحي الأساسية عكس المجتمع الحر؛ مجتمع تقرر فيه السلطة ما يجب على الفرد فعله وكيف يفعله.

١٠. في الختام، يجب أن ننظر بإيجاز إلى حجة أخرى تستند إليها بشكل متكرر مطالب عدالة التوزيع، على الرغم من أنها نادراً ما تُذكر صراحةً. وهي الادعاء بأن العضوية في مجتمع أو أمة معينة تجعل الفرد مُستحقاً لمستوى مادي معين تحدده الثروة العامة للمجموعة التي ينتمي إليها. يتعارض هذا المطلب بشدة مع الرغبة في تأسيس التوزيع على أساس الجدارة الشخصية. من الواضح أنه لا توجد جدارة شخصية في المرء لمجرد ميلاده في مجتمع معين، ولا يمكن لأي حجة للعدالة أن تستند إلى مصادفة ولادة فرد معين في مكان ما دون مكان آخر. في الواقع، يمنح المجتمع الثري نسبياً مزايا بشكل معتاد لأفراده الأكثر فقراً، والتي تكون غير معروفة لمن ولدوا في مجتمعات فقيرة. في المجتمع الثري، يكون المبرر الوحيد الذي يمكن أن يمتلكه أعضاؤه

للإصرار على مزايا إضافية هو أن هناك الكثير من الثروة الخاصة التي يمكن للحكومة مصادرتها وإعادة توزيعها، وأن الأفراد الذين يرون الآخرين يتمتعون بهذه الثروة ستكون لديهم رغبة في الحصول عليها أقوى من أولئك الذين يعرفون ذلك بشكل تجريدي فقط، إن وجدت أي رغبة لديهم من الأساس.

لا يوجد سبب واضح يجعل الجهود المشتركة لأعضاء أي مجموعة لضمان الحفاظ على القانون والنظام وتنظيم تقديم خدمات معينة، يجب أن تعطي الأعضاء الحق بحصة معينة في ثروة هذه المجموعة. سيكون من الصعب الدفاع عن مثل هذه الادعاءات بشكل خاص إذا كان أولئك الذين قدموها غير مستعدين للتنازل عن نفس الحقوق لأولئك الذين لا ينتمون إلى نفس الأمة أو المجتمع. إن الاعتراف بمثل هذه المطالبات على نطاق وطني لن يؤدي في الواقع إلا إلى إنشاء نوع جديد من حقوق الملكية الجماعية في موارد الأمة التي لا يمكن تبريرها على نفس أسس الملكية الفردية. قليل من الناس سيكونون مستعدين للاعتراف بعدالة هذه المطالب على المستوى العالمي. ومجرد حقيقة كون الأغلبية داخل أمة معينة لديها القوة الفعلية لفرض مثل هذه المطالب، بينما في العالم ككل لم تمتلكها بعد، لن تجعلها أكثر عدلاً.

هناك أسباب وجيهة تجعلنا نسعى لاستخدام أي منظمة سياسية لدينا لتوفير الدعم للضعفاء أو العاجزين أو لضحايا كارثة غير متوقعة. قد يكون صحيحاً أيضاً أن الطريقة الأكثر فاعلية للوقاية من مخاطر معينة مشتركة بين جميع مواطني الدولة هي توفير الحماية لكل مواطن ضد تلك المخاطر. إن المستوى الذي يمكن توفير مثل تلك التدابير به ضد المخاطر المشتركة سيعتمد بالضرورة على الثروة العامة للمجتمع.

غير أن تلك مسألة مختلفة تماماً عن القول بأن الفقراء، فقط بمعنى أولئك الذين هناك من هم أكثر ثراءً منهم في نفس المجتمع، يحق لهم الحصول على

نصيب من ثروة أولئك الأثرياء؛ أو أن ولادة المرء في المجموعة التي وصلت إلى مستوى معين من الحضارة والراحة تمنحه حقاً في حصة من جميع مزاياها. إن حقيقة أن جميع المواطنين لديهم مصلحة في أن يوفروا بشكلٍ مشترك بعض الخدمات لا تعد مبرراً لمطالبة أي شخص بنصيب أو حصة في جميع المزايا باعتبارها حقاً له. قد تضع -هذه الحقيقة- معياراً لما ينبغي أن يكون البعض على استعداد لتقديمه، ولكن ليس لما يمكن أن يطلبه أي شخص أو يدّعي أنه حقه.

ستصبح المجموعات الوطنية حصرية أكثر فأكثر عندما ينتشر قبول هذا الرأي الذي كنا نكافح ضده. فبدلاً من السماح للناس بالمزايا التي يوفرها العيش في بلدهم، ستفضل الأمة إبعادهم تماماً، لأنهم، بمجرد الاعتراف بهم، سيطالبون قريباً بحصة معينة في ثروتها باعتبار ذلك حقاً لهم. لقد أصبح المفهوم القائل بأن الجنسية أو حتى الإقامة في بلد ما تمنح حقاً بمستوى معيشي معين مصدراً خطيراً للنزاع الدولي. وبما أن المبرر الوحيد لتطبيق المبدأ داخل بلد معين هو أن حكومته لديها القدرة على فرضه، فلا يجب أن نتفاجأ إذا وجدنا نفس المبدأ يتم تطبيقه بالقوة على نطاق دولي. إذ بمجرد الاعتراف بحق الكثيرين في المزايا التي يتمتع بها القليلون على المستوى الوطني، فلا يوجد سبب يبرر توقف ذلك عند حدود الدول القائمة.



الفصل السابع

حكم الأغلبية

على الرغم من أن البشر محكومون بشكل كبير بالمصلحة، فإن المصلحة نفسها، وجميع الشؤون الإنسانية، محكومة بالكامل بالآراء.

-ديفيد هيوم

١. تؤدي المساواة أمام القانون إلى المطالبة بأن يكون لجميع الأشخاص نفس النصيب في صياغة القانون. هذه هي النقطة التي تلتقي فيها الليبرالية التقليدية والحركة الديمقراطية. ومع ذلك فإن اهتماماتهما الرئيسة مختلفة. فالليبرالية (بالمعنى الأوروبي للكلمة في القرن التاسع عشر، والذي سنلتزم به في هذا الفصل) معنية بشكل أساسي بالحد من السلطات القسرية والإكراهية لجميع الحكومات، سواء أكانت ديمقراطية أم لا، في حين أن الديمقراطي الدوغمائي يعرف حدًا واحدًا فقط للحكومة: رأي الأغلبية الحالي. يبرز الفارق بين المبدئين بشكل أوضح إذا ذكرنا نقيضهما: بالنسبة إلى الديمقراطية فهي الحكومة الاستبدادية؛ بينما بالنسبة إلى الليبرالية فهي الشمولية. لا يستبعد أي من النظامين بالضرورة نقيض الآخر، إذ قد تمارس الديمقراطية سلطات شمولية، ومن الممكن تصور أن تتصرف الحكومة الاستبدادية وفقًا للمبادئ الليبرالية^(١).

مثل معظم المصطلحات في مجالنا، تُستخدم كلمة «الديمقراطية» أيضًا بمعنى أوسع وأكثر غموضًا. ولكن إذا تم استخدامها بدقة لوصف أسلوب

الحكم -أي حكم الأغلبية- فإنها تشير بوضوح إلى مشكلة مختلفة عن مشكلة الليبرالية. فالليبرالية هي مذهب حول ما ينبغي أن يكون عليه القانون، والديمقراطية مذهب حول طريقة تحديد ما سيكونه القانون. تعتبر الليبرالية أنه من المرغوب فيه أن يكون ما تقبله الأغلبية فقط هو ما يشكّل قانوناً، لكنها لا تعتقد أنه سيكون بالضرورة قانوناً جيداً. وهدفها، في الواقع، هو إقناع الأغلبية بالالتزام بمبادئ معينة. إنها تقبل حكم الأغلبية كطريقة للتقرير، ولكن ليس كسلطة لما يجب أن يكون عليه القرار. أما بالنسبة إلى الديمقراطي الدوغمائي، فإن حقيقة أن الأغلبية تريد شيئاً ما هي أساس كافٍ لاعتباره جيداً؛ فبالنسبة إليه، لا تحدد إرادة الأغلبية ما هو القانون فقط بل ما هو القانون الجيد.

هناك اتفاق واسع النطاق حول هذا الاختلاف بين المبدأ الليبرالي والديمقراطي^(٢). غير أن هناك من يستخدمون كلمة «الحرية» بمعنى الحرية السياسية ويقودهم هذا إلى مراهة الليبرالية بالديمقراطية. بالنسبة إليهم، لا يمكن لمبدأ الحرية أن يقول شيئاً عما ينبغي أن يكون عليه الهدف من العمل الديمقراطي؛ فكل حالة تخلقها الديمقراطية هي، بحكم التعريف، حالة من الحرية. يبدو هذا، على أقل تقدير، استخداماً مشوشاً للغاية للكلمات.

في حين أن الليبرالية هي واحدة من تلك المذاهب المتعلقة بنطاق وهدف الحكومة التي يجب على الديمقراطية أن تختار منها، فإن الديمقراطية، لكونها أسلوباً، لا تشير إلى أي شيء عن أهداف الحكومة. على الرغم من أن كلمة «ديمقراطية» تُستخدم غالباً اليوم لوصف أهداف معينة للسياسة التي تصادف أنها تحظى بشعبية، خاصةً بعض أهداف المساواة، فإنه لا يوجد ارتباط ضروري بين الديمقراطية وأي وجهة نظر حول كيف ينبغي استخدام سلطات الأغلبية. من أجل معرفة ما نريد أن يقبله الآخرون، نحتاج إلى معايير أخرى غير الرأي الحالي للأغلبية، الذي هو عامل غير ذي صلة في العملية التي يتم من خلالها

تكوين الرأي. فمن المؤكد أنه لا يقدم أي إجابة على السؤال حول كيف ينبغي على المرء أن يصوت أو ما هو مرغوب فيه؛ ما لم نفترض، كما يبدو أن العديد من الديمقراطيين الدوغمائيين يفترضون، أن الموقف الطبقي للشخص يعلمه دائماً أن يدرك اهتماماته ومصالحه الحقيقية، وأن تصويت الأغلبية بالتالي يعبر دائماً عن أفضل مصالح الأغلبية.

٢. إن الاستخدام الحالي غير التمييزي لكلمة «ديمقراطي» كمصطلح عام للثناء لا يخلو من الخطر. إنه يشير إلى أنه، بسبب كون الديمقراطية شيئاً جيداً، فسيكون دائماً مكسباً للبشرية إذا تم توسيع مجالها. قد يبدو هذا بديهياً، لكنه ليس كذلك.

هناك جانبان على الأقل يمكن من خلالهما تقريباً توسيع نطاق الديمقراطية: نطاق الأشخاص الذين يحق لهم التصويت، ومجموعة القضايا التي يتم تحديدها من خلال الإجراءات الديمقراطية. في أي من الحالتين لا يمكن القول بجدية إن كل توسيع محتمل هو مكسب أو إن مبدأ الديمقراطية يتطلب توسيعها بشكل غير محدد. ومع ذلك، ففي مناقشة أي مسألة معينة، يتم تقديم قضية الديمقراطية بشكل عام كما لو كانت الرغبة في توسيعها إلى أقصى حد ممكن أمراً لا جدال فيه.

إن مسألة أن الأمر ليس كذلك هي شيء معترف به ضمناً من قبل الجميع تقريباً فيما يتعلق بالحق في التصويت. سيكون من الصعب على أي نظرية ديمقراطية اعتبار كل توسيع محتمل لحق الاقتراع تحسناً. نحن نتحدث عن حق الاقتراع العام للبالغين، ولكن في الواقع يتم تحديد حدود الاقتراع إلى حد كبير من خلال اعتبارات النفعية. واعتبارات من قبيل؛ الحد الأدنى للسن واستبعاد المجرمين والأجانب المقيمين والمواطنين غير المقيمين وسكان

المناطق أو الأقاليم الخاصة، هي اعتبارات يُنظر إليها بشكل عام على أنها معقولة. كما أنه ليس من الواضح بأي حال من الأحوال أن التمثيل النسبي أفضل لأنه يبدو أكثر ديمقراطية^(٣). بالكاد يمكن القول إن المساواة أمام القانون تتطلب بالضرورة أن يكون لكل البالغين حق التصويت، حيث سيعمل المبدأ إذا تم تطبيق نفس القاعدة غير الشخصية على الجميع. إذا تم منح حق التصويت للأشخاص الذين تزيد أعمارهم على الأربعين، أو أصحاب الدخل فقط، أو أرباب الأسر فقط، أو الأشخاص المتعلمين فقط، فلن يكون هذا بمثابة انتهاك للمبدأ أكثر من القيود المقبولة عموماً. من الممكن أيضاً للأشخاص العقلاء أن يجادلوا بأن مبادئ الديمقراطية سيتم دعمها بشكل أفضل إذا تم، على سبيل المثال، استبعاد جميع موظفي الحكومة أو جميع متلقي المساعدات المادية العامة من التصويت^(٤). إذا كان الاقتراع العام للبالغين في العالم الغربي يبدو أفضل نظام، فإن هذا لا يثبت أنه ضروري بموجب بعض المبادئ الأساسية.

يجب أن نتذكر أيضاً أن حق الأغلبية عادة ما يتم الاعتراف به فقط داخل بلد معين، وأن ما يعتبر دولة واحدة ليس دائماً ذا وحدة طبيعية أو واضحة. فنحن بالتأكيد لا نعتبر أنه من الصواب أن يهيمن مواطنو دولة كبيرة على مواطني دولة مجاورة صغيرة لمجرد أنهم أكثر عدداً. فلا يوجد سبب يجعل من الواجب اعتبار غالبية الأشخاص الذين انضموا معاً إلى بعض الأغراض، سواء كانت أمة أو منظمة ما فوق وطنية Supernational، مؤهلين لتوسيع نطاق سلطتهم بقدر ما يريدون. إن النظرية الحالية للديمقراطية تعاني من حقيقة أنها عادة ما يتم تطويرها بالنظر لمجتمع مثالي متجانس، ثم يتم تطبيقها على الوحدات غير الكاملة والعشوائية التي تشكّلها الدول القائمة.

تهدف هذه الملاحظات فقط إلى إظهار أنه حتى أكثر الديمقراطيين دوغمائية بالكاد يستطيع الادعاء بأن كل توسيع لنطاق الديمقراطية هو أمر

جيد. مهما كانت الحجة العامة للديمقراطية قوية، فهي ليست قيمة نهائية أو مطلقة ويجب الحكم عليها من خلال ما ستحققه. إنها على الأرجح أفضل طريقة لتحقيق غايات معينة، ولكنها ليست غاية في حد ذاتها^(٥). وعلى الرغم من وجود افتراض قوي لصالح الطريقة الديمقراطية للتقرير عندما يكون من الواضح أن بعض العمل الجماعي مطلوب، فإن مشكلة ما إذا كان من المرغوب فيه توسيع نطاق السيطرة الجماعية يجب أن يتم تحديدها على أسس أخرى غير مبدأ الديمقراطية ذاته.

٣. تتفق التقاليد الديمقراطية والليبرالية إذن على أنه كلما كان من الضروري اتخاذ إجراء من قبل الدولة، وخاصة عندما يتعين وضع قواعد إكراهية، يجب أن يتم اتخاذ القرار من قبل الأغلبية. ومع ذلك، فهما تختلفان حول نطاق عمل الدولة الذي يجب أن يسترشد بالقرار الديمقراطي. في حين أن الديمقراطي الدوغمائي يعتبر أنه من المرغوب فيه أن يتم البت في أكبر عدد ممكن من القضايا من خلال تصويت الأغلبية، يعتقد الليبرالي أن هناك حدودًا لمجموعة المسائل التي ينبغي البت فيها. يشعر الديمقراطي الدوغمائي بأن أي أغلبية حالية يجب أن يكون لها الحق في تحديد الصلاحيات التي تمتلكها وكيفية ممارستها، بينما يعتبر الليبرالي أنه من المهم أن تكون سلطات وصلاحيات أي أغلبية مؤقتة مقيدة بمبادئ طويلة الأجل. بالنسبة إليه يستمد قرار الأغلبية سلطته، ليس من مجرد إرادة الأغلبية اللحظية ولكن من اتفاق أوسع على مبادئ مشتركة.

إن المفهوم الجوهري للديمقراطي الدوغمائي هو مفهوم السيادة الشعبية. وهذا يعني بالنسبة إليه أن حكم الأغلبية غير محدود وغير قابل للتقييد. وهكذا يصبح المبدأ الديمقراطي، الذي كان يهدف في الأصل إلى منع كل سلطة تعسفية، مبررًا لسلطة تعسفية جديدة. بيد أن سلطة القرار الديمقراطي

تعتمد على أنه يتم اتخاذه من قِبل غالبية المجتمع الذي تربطه معاً معتقدات معينة مشتركة بين معظم أعضائه؛ ومن الضروري أن تخضع الأغلبية لهذه المبادئ المشتركة حتى عندما يكون من مصلحتها المباشرة انتهاكها. ليس من الملائم أن يتم التعبير عن هذا الرأي من حيث «قانون الطبيعة» أو مفاهيم «العقد الاجتماعي» التي فقدت جاذبيتها. لكن تظل النقطة الأساسية هي أن قبول مثل هذه المبادئ المشتركة هو الذي يجعل مجموعة من الناس تُشكّل مجتمعاً. وهذا القبول المشترك هو الشرط الذي لا غنى عنه للمجتمع الحر. إذ عادة ما تصبح مجموعة من البشر مجتمعاً ليس من خلال منح أنفسهم القوانين ولكن من خلال طاعة نفس قواعد السلوك^(٦). وهذا يعني أن سلطة الأغلبية مقيدة بواسطة هذه المبادئ المشتركة وأنه لا توجد سلطة شرعية تتجاوزها. من الواضح أنه من الضروري أن يتوصل الناس إلى اتفاق حول كيفية أداء المهام الضرورية، ومن المعقول أنه ينبغي أن تقرر الأغلبية ذلك، ولكن ليس من الواضح أن هذه الأغلبية نفسها يجب أن يكون لها الحق أيضاً في تحديد ما هو جيد ليطم القيام به. لا يوجد سبب حول وجوب عدم وجود أشياء لا يملك أحد سلطة القيام بها. إن عدم وجود اتفاق كافٍ على الحاجة لاستخدامات معينة للسلطة القسرية ينبغي أن يعني أنه لا يمكن لأي شخص ممارسة ممارستها بشكل شرعي. إذا اعترفنا بحقوق الأقليات، فهذا يعني أن سلطة الأغلبية تنبع في نهاية المطاف من المبادئ التي تقبلها الأقليات أيضاً، وتكون مقيدة بها كذلك.

لذلك فإن المبدأ القائل بأن كل ما تفعله الحكومة يجب أن توافق عليه الأغلبية لا يتطلب بالضرورة أن تكون الأغلبية مخولة أخلاقياً أن تفعل ما تريد. فمن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر أخلاقي لأي أغلبية تمنح أعضائها امتيازات من خلال وضع قواعد تقوم بالتمييز لصالحهم. فالديمقراطية ليست بالضرورة حكومة غير مقيدة. كما أن الحكومة الديمقراطية ليست أقل احتياجاً

إلى ضمانات داخلية للحرية الفردية من أي حكومة أخرى. لم يشرع الغوغائيون الكبار إلا في مرحلة متأخرة نسبياً من تاريخ الديمقراطية الحديثة في المجادلة بأنه نظراً لأن السلطة أصبحت الآن في أيدي الشعب، فلم تعد هناك حاجة إلى الحد منها^(٧). لكن عندما يُزعم أن «الصواب في الديمقراطية هو ما تُقرّر الأغلبية أنه كذلك»^(٨) فإن الديمقراطية تنحدر إلى الغوغائية.

٤. إذا كانت الديمقراطية وسيلة وليست غاية، فيجب تحديد حدودها في ضوء الهدف الذي نريدها أن نخدمه. هناك ثلاث حجج رئيسة يمكن من خلالها تبرير الديمقراطية، والتي يمكن اعتبار كل واحدة منها حاسمة. الأولى هي أنه كلما كان من الضروري أن يسود أحد الآراء المتضاربة المتعددة وعندما يتعين على أحدها أن يسود بالقوة إذا لزم الأمر، يكون من الأفضل تحديد أيها يتمتع بدعم أقوى من خلال الأعداد المؤيدة بدلاً من القتال. فالديمقراطية هي الطريقة الوحيدة للتغيير السلمي التي اكتشفها الإنسان حتى الآن^(٩).

الحجة الثانية، والتي كانت تاريخياً هي الأكثر أهمية والتي لا تزال مهمة للغاية، على الرغم من أننا لم نعد قادرين على التأكد من أنها صالحة دائماً، هي أن الديمقراطية ضمانة مهمة للحرية الفردية. قيل ذات مرة من قبل كاتب من القرن السابع عشر إن «الخير الذي تنتجه الديمقراطية هو الحرية، والشجاعة والمثابرة التي تولدها الحرية»^(١٠). هذا الرأي يعترف، بالطبع، بأن الديمقراطية ليست هي الحرية. إنه يؤكد فقط أنها [الديمقراطية] من المرجح أن تنتج الحرية أكثر من الأشكال الأخرى للحكومة. قد يكون هذا الرأي مؤسساً جيداً بقدر ما يتعلق الأمر بمنع إكراه الأفراد من قبل أفراد آخرين؛ فمن النادر أن يكون تمتّع بعض الأفراد بسلطة إكراه الآخرين بشكل تعسفي هو أمر في صالح الأغلبية. لكن حماية الفرد من العمل الجماعي للأغلبية نفسها هي مسألة أخرى. حتى هنا يمكن المجادلة بأنه، بما أن السلطة الإكراهية يجب أن تمارس من قبل قلة

دائمًا، فمن غير المرجح أن يُساء استخدامها إذا كان من الممكن دائمًا إلغاء السلطة المخولة للقلة من قبل أولئك الذين يتعين عليهم الخضوع لها. ولكن إذا كانت احتمالات الحرية الفردية في الديمقراطية أفضل من احتمالاتها في ظل أشكال الحكم الأخرى، فإن هذا لا يعني أنها أكيدة. تعتمد آفاق واحتمالات الحرية على ما إذا كانت الأغلبية تجعلها هدفها المتعمد أم لا. إذ سيكون لديها فرصة ضئيلة للبقاء إذا اعتمدنا على مجرد وجود الديمقراطية للحفاظ عليها.

تستند الحجة الثالثة إلى التأثير الذي سيمارسه وجود المؤسسات الديمقراطية على المستوى العام من فهم الشؤون العامة. وتبدو لي هذه الحجة على أنها الأقوى. قد يكون صحيحًا، كما يتم الزعم^(١١) في كثير من الأحيان، أنه في أي حالة معينة، ستكون حكومة بعض النخبة المتعلمة أكثر كفاءة وربما حتى أكثر عدالة من حكومة يتم اختيارها بأغلبية الأصوات. ومع ذلك، فإن النقطة الحاسمة هي أنه في مقارنة الشكل الديمقراطي للحكومة مع الأشكال الأخرى، لا يمكننا اعتبار فهم الشعب للقضايا في أي وقت كمرجع. لقد كان هدف العمل العظيم لتوكفيل، «الديمقراطية في أمريكا»، أن يثبت أن الديمقراطية هي الطريقة الفعالة الوحيدة لتعليم الأغلبية^(١٢). هذا صحيح اليوم كما كان في عصره. فالديمقراطية، قبل كل شيء، هي عملية لتكوين الرأي. فلا تكمن ميزتها الرئيسة في أسلوبها في اختيار أولئك الذين يحكمون ولكن في حقيقة أنه، نظرًا لأن جزءًا كبيرًا من السكان يقوم بدور نشط في تكوين الرأي، فإن عددًا كبيرًا من الأشخاص يكونون متاحين للاختيار من بينهم. قد نعترف بأن الديمقراطية لا تضع السلطة في أيدي من هم أكثر حكمة واستنارة، وأن قرارات الحكومة المكونة من النخبة قد تكون أكثر فائدة للجميع في أي لحظة، لكن هذا لا يمنعنا من الاستمرار في إعطاء الأفضلية للديمقراطية. إذ تثبت الديمقراطية قيمة نفسها في جوانبها الديناميكية، وليس في جوانبها

الثابتة. وكما هو الحال مع الحرية، فإن فوائد الديمقراطية لن تظهر إلا على المدى الطويل، في حين أن إنجازاتها الفورية والمباشرة قد تكون أقل بكثير من إنجازات الأشكال الأخرى للحكومة.

٥. إن المفهوم القائل بأن الحكومة يجب أن تسترشد برأي الأغلبية لا معنى له إلا إذا كان هذا الرأي مستقلاً عن الحكومة. يركز مبدأ الديمقراطية على الاعتقاد بأن وجهة النظر التي ستوجه الحكومة تنبثق من عملية مستقلة وعفوية. لذلك فهي تتطلب وجود مجال واسع مستقل عن سيطرة الأغلبية تتشكل فيه آراء الأفراد. هناك إجماع واسع النطاق على أن قضية الديمقراطية وقضية حرية التعبير والنقاش لا تنفصلان عن بعضهما لهذا السبب.

ومع ذلك، فإن الرأي القائل بأن الديمقراطية لا توفر مجرد طريقة لتسوية الخلافات في الرأي حول مسار العمل الذي ينبغي تبنيه، ولكن أيضاً توفر معياراً لما ينبغي أن يكون عليه الرأي، كان له بالفعل آثار بعيدة المدى. لقد أدى، على وجه الخصوص، إلى لبس خطير في مسألة ما هو القانون الصحيح في الواقع وما ينبغي أن يكون عليه القانون. إذا كان يُراد للديمقراطية أن تعمل بفعالية، فمن المهم أن يتم التأكيد دائماً من الأمر الأول وأن يكون من الممكن دائماً التشكيك في الأمر الثاني. إذ تخبرنا قرارات الأغلبية بما يريده الناس في الوقت الحالي، ولكن لا تخبرنا بما هو من مصلحتهم أن يريدوه إذا كانوا على دراية أفضل؛ وما لم يكن يمكن تغييرها عن طريق الإقناع، فلن تكون لها قيمة. إذ تقتضي حجة الديمقراطية أن أي رأي أقلية يمكن أن يصبح رأي الأغلبية.

لم يكن من الضروري تأكيد هذا لولا حقيقة أنه أحياناً يتم تمثيل الأمر على أنه من واجب الديمقراطي، وخاصة المثقف الديمقراطي، أن يقبل آراء وقيم الأغلبية. صحيح أن هناك بروتوكولاً مفاده أن وجهة نظر الأغلبية يجب

أن تسود فيما يتعلق بالعمل الجماعي، لكن هذا لا يعني على الأقل أنه ينبغي على المرء ألا يبذل كل جهد لتغييرها. قد يكون لدى المرء احترام عميق لذلك البروتوكول لكن القليل جداً من الاحترام لحكمة الأغلبية. إذ فقط بسبب أن البعض سيعارض رأي الأغلبية دائماً فإن معرفتنا وفهمنا يتقدمان. في العملية التي يتم من خلالها تكوين الرأي، من المرجح جداً أنه بحلول الوقت الذي يصبح فيه أي رأي هو رأي الأغلبية، فإنه لم يعد أفضل وجهة نظر؛ أي سيكون شخص ما قد تقدم بالفعل إلى ما بعد النقطة التي وصلت إليها الأغلبية^(١٣). ولأننا لا نعرف حينها أيًا من الآراء الجديدة العديدة المتنافسة هو الذي سيثبت أنه الأفضل، فإننا ننتظر حتى يحصل على الدعم الكافي.

إن التصور القائل بأن جهود الجميع يجب أن تسترشد برأي الأغلبية، أو أن المجتمع يكون أفضل كلما خضع أكثر لمعايير الأغلبية، هو في الواقع نقيض المبدأ الذي نمت به الحضارة. وعلى الأرجح سيعني اعتماده ركود الحضارة، إن لم يكن اضمحلالها. إذ يتألف التقدم من قلة تقنع الكثيرين. فلا بد أن تظهر الآراء الجديدة في مكان ما قبل أن تصبح آراء الأغلبية. فلا توجد خبرة في المجتمع لم تكن في البداية تجربة قلة من الأفراد. كما أن عملية تشكيل رأي الأغلبية ليست مسألة نقاش بشكل كلي، أو حتى بشكل رئيس، كما يعتقد التصور المفرط في العقلانية. هناك بعض الحقيقة في الرأي القائل بأن الديمقراطية هي حكومة عن طريق المناقشة، لكن هذا يشير فقط إلى المرحلة الأخيرة من العملية التي يتم من خلالها اختبار مزايا وجدارة وجهات النظر والرغبات البديلة. وعلى الرغم من أن المناقشة ضرورية، فإنها ليست العملية الرئيسية التي يتعلم الناس من خلالها. حيث تتشكل وجهات نظرهم ورغباتهم من قبل الأفراد الذين يتصرفون وفقاً لتصميماتهم الخاصة؛ وهم يستفيدون مما تعلمه الآخرون في تجربتهم الفردية. ما لم يعرف بعض الناس أكثر من البقية

وكانوا في وضع أفضل لإقناع البقية، فلن يكون هناك تقدم كبير في الرأي. ولأننا في العادة لا نعرف من يعرف أفضل، نترك القرار لعملية لا نتحكم فيها. لكن فقط من خلال تصرّف أقلية ما بطرق مختلفة عما قد تحدده الأغلبية، تتعلم الأغلبية في النهاية القيام بعمل أفضل.

٦. ليس لدينا أي أساس للنسب الفضل في تلك الحكمة العليا والفردية التي، بمعنى ما، هي نتاج النمو الاجتماعي العفوي، إلى قرارات الأغلبية. قرارات الأغلبية ليست المكان المناسب للبحث عن مثل هذه الحكمة الفائقة. فمن المحتم أنها ستكون أدنى من القرارات التي سيتخذها الأعضاء الأكثر ذكاءً في المجموعة بعد الاستماع إلى جميع الآراء، إذ ستكون نتيجة تفكير أقل عناية وستمثل بشكل عام حلاً وسطاً لن يرضي أي شخص بشكل كامل. سيكون هذا أكثر صحة بالنسبة إلى النتيجة التراكمية المنبثقة عن القرارات المتتالية للأغلبيات المتغيرة والمكونة بشكل مختلف، حيث لن تكون النتيجة تعبيراً عن مفهوم متماسك، ولكن عن دوافع وأهداف مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان.

لا ينبغي الخلط بين هذه العملية وبين تلك العمليات العفوية التي تعلمت المجتمعات الحرة اعتبارها مصدرًا لكثير مما هو أفضل مما يمكن للحكمة الفردية أن تدبره. إذا كنا نعني بـ«العملية الاجتماعية» التطور التدريجي الذي يُنتج حلولاً أفضل من التصميم المتعمد، فلا يمكن اعتبار فرض إرادة الأغلبية على أنه كذلك. وهذا الأخير [رأي الأغلبية] يختلف جذرياً عن ذلك النمو الحر الذي تنبثق منه العادات والمؤسسات الاجتماعية، لأن طابعه القومي والاحتكاري والحصري يقضي على قوى التصحيح الذاتي التي بواسطتها يتم التخلي عن الجهود الخاطئة وتسود الجهود الناجحة في المجتمع الحر. كما أنه يختلف بشكل أساسي عن العملية التراكمية التي يتم من خلالها تشكيل

القانون من خلال السوابق، ما لم يكن، كما هو الحال بالنسبة إلى القرارات القضائية، مندمجًا في كلِّ متماسك من خلال حقيقة أن المبادئ المتبعة في المناسبات السابقة يتم الالتزام بها عن عمد.

علاوة على ذلك، فإن قرارات الأغلبية عرضة بشكل خاص، إذا لم تسترشد بالمبادئ المشتركة المقبولة، لأنَّ تُنتج نتائج شاملة لا يريدتها أحد. إذ يحدث غالبًا أن تُجبر الأغلبية بقراراتها على إجراءات أخرى لم يتم التفكير فيها ولا تكون مرغوبة. إن الاعتقاد بأن العمل الجماعي يمكن أن يستغني عن المبادئ هو إلى حد كبير وهم، والتأثير المعتاد لتخليه عن المبادئ هو أنه يُدفع إلى مسار ما من خلال الآثار غير المتوقعة للقرارات السابقة. فالقرار الفردي قد يكون مقصودًا منه فقط التعامل مع حالة معينة. لكنه يخلق توقعًا بأنه حيثما تحدث ظروف مماثلة، فستتخذ الحكومة إجراءً مماثلًا. وبالتالي، فإن المبادئ التي لم يكن القصد تطبيقها على الإطلاق بشكل عام، والتي قد تكون غير مرغوبة أو لا معنى لها عند تطبيقها بشكل عام، تؤدي إلى إجراء مستقبلي لم يكن يرغب فيه سوى قلة في المقام الأول. عادة ما تجد الحكومة التي تدعي أنها لا تلتزم بأي مبادئ وتحكم على كل مشكلة على حدة نفسها مضطرة إلى مراعاة مبادئ لا تختارها بنفسها، والتي تؤدي بها إلى أفعال لم تفكر فيها قط. الظاهرة المألوفة لنا الآن هي ظاهرة الحكومات التي تبدأ بزعم متفاخر متمثل في أنها ستسيطر عمدًا على جميع الشؤون، وسرعان ما تجد نفسها محاصرة في كل خطوة بالضرورات التي خلقتها أفعالها السابقة. فقط منذ أن أصبحت الحكومات تعتبر نفسها ذات قدرة مطلقة، بتنا نسمع الآن الكثير عن ضرورة قيامهم بهذا الفعل أو ذاك والذي يعرفون أنه غير حكيم.

٧. إذا لم يكن أمام السياسي أو رجل الدولة خيار سوى تبني مسار عمل معين (أو إذا كان ينظر المؤرخ لعمله على أنه حتمي)، فذلك لأن رأيه أو

رأي الآخرين - وليس الحقائق الموضوعية - لا يسمح له بأي بديل. قد يبدو للأشخاص المتأثرين بمعتقدات معينة فقط أن استجابة أي شخص لأحداث معينة تتحدد بشكل فريد من خلال الظروف. بالنسبة إلى السياسي العملي المهتم بقضايا معينة، فإن هذه المعتقدات هي في الواقع حقائق غير قابلة للتغيير. فيكاد يكون من الحتمي أن يكون غير مبتكر، وأن يصوغ برنامجه من الآراء التي يتبناها عدد كبير من الناس. إن السياسي الناجح مدين بسلطته إلى حقيقة أنه يتحرك ضمن إطار الفكر المقبول، وأنه يفكر ويتحدث بشكل تقليدي. سيكون من قبيل التناقض في المصطلحات تقريباً أن يكون السياسي رائداً في مجال الأفكار. حيث تتمثل مهمته في الديمقراطية في معرفة الآراء التي يتبناها أكبر عدد، وليس نشر الآراء الجديدة التي قد تصبح رأي الأغلبية في المستقبل البعيد.

إن الرأي العام السائد الذي يحكم القرار بشأن القضايا السياسية هو دائماً نتيجة لتطور بطيء يمتد على مدى فترات طويلة، ويسير على عدة مستويات مختلفة. حيث تبدأ الأفكار الجديدة بين قلة وتنتشر تدريجياً حتى تصبح في حيازة أغلبية لا تعرف إلا القليل عن أصلها. في المجتمع الحديث، تتضمن هذه العملية تقسيم الوظائف بين أولئك الذين يهتمون بشكل أساسي بقضايا معينة، وأولئك الذين ينشغلون بالأفكار العامة، مع إيضاح ومواءمة مبادئ العمل المختلفة التي تأتي بها التجارب السابقة. إن وجهات نظرنا حول ما ستكون عليه عواقب أفعالنا، وما يجب أن نستهدفه، هي في الأساس مبادئ اكتسبناها كجزء من ميراث مجتمعتنا. هذه الآراء السياسية والأخلاقية، مثل معتقداتنا العلمية، تأتي إلينا من أولئك الذين يتعاملون مع الأفكار المجردة بشكل احترافي. ومنهم يحصل كل من الشخص العادي والقائد السياسي على المفاهيم والتصورات الأساسية التي تشكل إطار فكرهما وتوجههما في أفعالهما.

إن الاعتقاد بأن الأفكار على المدى الطويل، وبالتالي الأفراد الذين ينشرون الأفكار الجديدة هم الذين يحكمون التطور؛ والاعتقاد بأن الخطوات الفردية في هذه العملية يجب أن تحكمها مجموعة من المفاهيم المتناسكة، قد شكَّلا منذ فترة طويلة جزءاً أساسياً من المذهب الليبرالي. من المستحيل دراسة التاريخ دون إدراك «الدرس الذي يُعطى للبشرية في كل عصر، والذي يتم تجاهله دائماً؛ وهو أن تلك الفلسفة التأملية، التي تبدو للشخص السطحي شيئاً بعيداً جداً عن الحياة العملية والمصالح الخارجية للبشر، هي في الواقع، الشيء الأكثر تأثيراً عليهم في الوجود، وعلى المدى الطويل تغلب على أي تأثيرات باستثناء تلك التي يجب أن تخضع لها هي نفسها»^(١٤). على الرغم من أن هذه الحقيقة ربما تكون أقل فهماً اليوم مما كانت عليه عندما قالها جون ستيوارت مل، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنها صحيحة في جميع الأوقات، سواء أدركها البشر أم لا. وهي لا يتم إدراكها جيداً لأن تأثير المفكر المجرد على الجماهير يعمل بشكل غير مباشر فقط. إذ نادراً ما يعرف الناس أو يهتمون بما إذا كانت الأفكار الشائعة في أيامهم قد أتت إليهم من أرسطو أو لوك أو روسو أو ماركس، أو من بعض الأساتذة الجامعيين الذين كانت وجهات نظرهم رائجة بين المثقفين قبل عشرين عاماً. فلم يقرأ معظمهم مطلقاً الأعمال التي لها تأثير عليهم أو حتى سمعوا أسماء المؤلفين الذين أصبحت مفاهيمهم ومبادئهم جزءاً من تفكيرهم.

بقدر ما يتعلق الأمر بالتأثير المباشر على الشؤون الجارية، قد يكون تأثير الفيلسوف السياسي ضئيلاً. ولكن عندما تصبح أفكاره ملكية مشتركة، من خلال عمل المؤرخين والمعلمين والكتاب والمثقفين بشكل عام، فإنها توجه التطورات بشكل فعال. هذا لا يعني فقط أن الأفكار الجديدة تبدأ عادة في ممارسة تأثيرها على العمل السياسي بعد جيل واحد أو أكثر من ذكرها لأول

مرة^(١٥)، ولكن قبل أن تتمكن مساهمات المفكر أو الفيلسوف من ممارسة مثل هذا التأثير، يجب أن تمر عبر عملية طويلة من الانتقاء والتعديل.

إن التغيرات في المعتقدات السياسية والاجتماعية تجري بالضرورة في أي وقت على العديد من المستويات المختلفة. يجب أن نتصور العملية ليس على أنها توسع على مستوى واحد ولكن كعملية ترشيح من أعلى هرم لتذهب إلى أسفله ببطء، حيث تمثل المستويات الأعلى عمومية وتجريداً أكبر وليس بالضرورة حكمة أكبر. ومع انتشار الأفكار إلى أسفل، فإنها تغير أيضاً طابعها. فتلك التي لا تزال في أي وقت على مستوى عالٍ من العمومية سوف تتنافس فقط مع الأفكار الأخرى من نفس الطابع، وفقط من أجل أن تحظى بدعم الأشخاص المهتمين بالمفاهيم العامة. بينما بالنسبة إلى الغالبية العظمى، ستصبح هذه المفاهيم العامة معروفة فقط عند تطبيقها على قضايا ملموسة ومحددة. مسألة أي من هذه الأفكار سيصل إليهم ويحصل على دعمهم لن تتحدد من قبل عقل واحد، ولكن من خلال المناقشة الجارية على مستوى آخر، بين الأشخاص المهتمين بالأفكار العامة أكثر من الأشخاص الذين يهتمون بمشكلات معينة والذين، نتيجة لذلك، يرون الأخيرة بشكل أساسي في ضوء المبادئ العامة.

باستثناء مناسبات نادرة، مثل الاتفاقيات الدستورية، تقتصر العملية الديمقراطية المتمثلة في المناقشة وقرار الأغلبية بالضرورة على جزء من نظام القانون والحكومة بأكمله. إن التغير التدريجي الذي ينطوي عليه هذا لن ينتج عنه نتائج مرغوبة وقابلة للتطبيق إلا إذا استرشد بمفهوم عام للنظام الاجتماعي المرغوب فيه، وبصورة متماسكة لطبيعة العالم الذي يريد الناس العيش فيه. إن تحقيق مثل هذه الصورة ليس بالمهمة السهلة، وحتى الباحث المتخصص لا يمكنه أن يفعل أكثر من محاولة أن يرى أوضح قليلاً من أسلافه. أما الشخص

العملي المعني بالمشكلات الحالية للحظة الراهنة فليس لديه الاهتمام ولا الوقت لدراسة العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المختلفة من النظام المعقد للمجتمع. إنه يختار فقط من بين الأنظمة الممكنة التي تُعرض عليه ويقبل أخيرًا عقيدة سياسية أو مجموعة من المبادئ التي صاغها وقدمها آخرون.

إذا لم يكن يقود الناس في معظم الأوقات نظام من الأفكار المشتركة، فلن يكون من الممكن اتباع سياسة متماسكة ولا حتى إجراء مناقشة حقيقية حول قضايا معينة. من المشكوك فيه ما إذا كانت الديمقراطية يمكن أن تنجح على المدى الطويل إذا لم يكن لدى الغالبية العظمى على الأقل تصور عام مشترك لنوع المجتمع المطلوب. ولكن حتى في حالة وجود مثل هذا التصور، فلن يُظهر نفسه بالضرورة في كل قرار من قرارات الأغلبية. إذ لا تتصرف المجموعات دائمًا وفقًا لأفضل معارفها أو تلتزم بالقواعد الأخلاقية التي تعترف بها بشكل مجرد أكثر مما يفعل الأفراد. ولكن فقط من خلال الاحتكام لمثل هذه المبادئ المشتركة يمكننا أن نأمل في التوصل إلى اتفاق عن طريق المناقشة، لتسوية تضارب المصالح عن طريق التفكير والحجج بدلاً من القوة الغاشمة.

٨. إذا كان يُراد للآراء أن تتقدم، يجب على المفكر الذي يقدم التوجيه ألا يعتبر نفسه مُلزمًا برأي الأغلبية. تختلف مهمة الفيلسوف السياسي عن مهمة الخادم الخبير الذي ينفذ إرادة الأغلبية. على الرغم من أنه لا يجب أن ينتحل لنفسه منصب «القائد» الذي يحدد ما ينبغي أن يفكر فيه الناس، فمن واجبه إظهار إمكانات وعواقب العمل المشترك، وتقديم أهداف شاملة للسياسة ككل والتي لم تفكر بها الأغلبية بعد. فقط بعد تقديم هذه الصورة الشاملة للنتائج المحتملة للسياسات المختلفة، يمكن للديمقراطية أن تقرر ما تريد. إذا كانت السياسة هي فن الممكن، فإن الفلسفة السياسية هي فن جعل المستحيل ظاهريًا ممكنًا سياسيًا^(١٦).

لا يستطيع الفيلسوف السياسي أداء مهمته إذا قيّد نفسه بمسائل الواقع وخاف من الاختيار بين القيم المتضاربة. لا يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يكون مقيداً بوضعية العلم والعلماء، التي تقتصر فيها وظائفه على إظهار ما هو كائن وتمنع أي نقاش حول ما ينبغي أن يكون. إذا فعل ذلك، فسيتعين عليه التوقف مبكراً قبل أن يؤدي وظيفته الأكثر أهمية. ففي جهوده لتشكيل صورة متماسكة ومتسقة، سيجد غالباً أن هناك قيماً تتعارض بعضها مع بعض - وهي حقيقة لا يدركها معظم الناس - وأنه يجب عليه اختيار ما يقبله ويرفضه من بينها. ما لم يكن الفيلسوف السياسي مستعداً للدفاع عن القيم التي تبدو صحيحة بالنسبة إليه، فلن يحقق أبداً ذلك التصور الشامل الذي يجب عندئذ الحكم عليه ككل. وهو غالباً ما يخدم الديمقراطية بشكل أفضل في هذه المهمة من خلال معارضة إرادة الأغلبية. فقط سوء الفهم الكامل للعملية التي يتقدم بها الرأي هو الذي من شأنه أن يدفع أحدهم إلى القول بأنه في مجال الرأي يجب أن يخضع لآراء الأغلبية. إن التعامل مع رأي الأغلبية الحالي كمعيار لما ينبغي أن يكون عليه رأي الأغلبية سيجعل العملية برمتها دائرية وثابتة. في الواقع، ليس هناك سبب يجعل الفيلسوف السياسي يشك في أنه فشل في مهمته أكثر من أن يجد أن آراءه تحظى بشعبية كبيرة^(١٧). فمن خلال الإصرار على اعتبارات لا ترغب الأغلبية في أخذها في الاعتبار، ومن خلال التمسك بالمبادئ التي يعتبرونها غير ملائمة ومزعجة، ينبغي عليه إثبات جدارته. إن رضوخ المثقفين لاعتقاد ما لمجرد أنه اعتقاد الأغلبية هو خيانة ليس فقط لمهمتهم الخاصة ولكن لقيم الديمقراطية نفسها.

إن تجاهل الديمقراطية للمبادئ التي تطالب بالحد الذاتي من سلطة الأغلبية لا يُثبت خطأ هذه المبادئ، كما أن اتخاذ الديمقراطية في كثير من الأحيان ما يجب على الليبرالي اعتباره قراراً خاطئاً لا يُثبت أنها غير مرغوب فيها. إنه

[الليبرالي] يعتقد ببساطة أن لديه حجة، عندما يتم فهمها بشكل صحيح، ستحت الأغلبية على الحد من ممارسة سلطاتها؛ وهو يأمل في إمكانية إقناعها بقبولها كدليل ومرشد عند اتخاذ قرار بشأن قضايا معينة.

٩. إن تجاهل هذه الحدود، وفق الحجة الليبرالية، لن يدمر، على المدى الطويل، الازدهار والسلام فحسب، بل الديمقراطية نفسها. يعتقد الليبرالي أن الحدود التي يريد للديمقراطية أن تفرضها على نفسها هي أيضًا الحدود التي يمكن أن تعمل بفاعلية ضمنها، والتي يمكن للأغلبية من خلالها توجيه ومراقبة تصرفات الحكومة. ما دامت الديمقراطية تقيد الناس فقط بقواعد عامة من صنعها، فإنها تتحكم في سلطة الإكراه. إذا حاولت توجيههم بشكل أكثر تحديدًا، فسوف تجد نفسها قريبًا تشير فقط إلى الغايات التي يتعين تحقيقها بينما تترك لموظفيها الخبراء القرار بشأن الطريقة التي سيتم تحقيقها بها. وبمجرد قبول أن قرارات الأغلبية يمكن أن تشير فقط إلى الغايات وأن السعي لتحقيقها متروك لتقدير المسؤولين، سرعان ما سيُعتقد أيضًا أن أي وسيلة تقريبًا لتحقيق هذه الغايات هي وسيلة مشروعة.

ليس لدى الفرد سبب وجيه للخوف من أي قوانين عامة قد تمررها الأغلبية، ولكن لديه الكثير من الأسباب للخوف من المسؤولين الذين قد تفرضهم الأغلبية عليه لتنفيذ توجيهاتها. إذ ليست السلطات التي يمكن للمجالس الديمقراطية أن تمارسها بشكل فعال، ولكن السلطات التي تسلمها إلى المسؤولين المكلفين بتحقيق أهداف معينة هي التي تشكّل الخطر على الحرية الفردية اليوم. فبعد أن نوافق على أن الأغلبية يجب أن تضع القواعد التي سنلتزم بها سعيًا وراء أهدافنا الفردية، سنجد أنفسنا أكثر فأكثر عرضة لأوامر وكلائها وإرادتهم التعسفية. لقد وجدنا بشكل ملحوظ ليس فقط أن معظم مؤيدي الديمقراطية غير المحدودة سرعان ما يصبحون مدافعين عن التعسف،

والرأي القائل بأنه يجب علينا الوثوق بالخبراء لتقرير ما هو جيد للمجتمع، ولكن أن أكثر المؤيدين حماسة لمثل هذه السلطات غير المحدودة للأغلبية هم غالبًا هؤلاء المسؤولون الذين يعرفون جيدًا أنه بمجرد الحصول على مثل هذه الصلاحيات والسلطات، سيكونون هم الذين سيمارسونها في الواقع وليس الأغلبية. إذا كانت التجربة الحديثة قد أثبتت لنا أي شيء في هذه الأمور، فهو أنه بمجرد منح سلطات قسرية وإكراهية واسعة للهيئات الحكومية لأغراض معينة، لا يمكن السيطرة على هذه السلطات بشكل فعال من قبل المجالس الديمقراطية. إذا لم تحدد هذه المجالس بأنفسها الوسائل التي يجب توظيفها، فستكون قرارات وكلائها تعسفية إلى حد ما.

تُظهر كلُّ من الاعتبارات العامة والتجارب الحديثة أن الديمقراطية ستظل فعالة فقط ما دامت الحكومة في عملها القسري والإكراهي تقتصر على المهام التي يمكن تنفيذها بشكل ديمقراطي^(١٨). إذا كانت الديمقراطية وسيلة للحفاظ على الحرية، فإن الحرية الفردية ليست أقل من كونها شرطاً أساسياً لعمل الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الديمقراطية ربما تكون أفضل شكل من أشكال الحكومة المقيدة، فإنها تصبح عبثية إذا تحولت إلى حكومة غير مقيدة. إن أولئك الذين يصرحون بأن الديمقراطية تتمتع بكفاءة كاملة ويدعمون كل ما تريده الأغلبية في أي لحظة، يعملون من أجل سقوطها. إن الليبرالي القديم هو في الواقع صديق أفضل للديمقراطية من الديمقراطي الدوغمائي، لأنه معنيٌّ بالحفاظ على الشروط التي تجعل الديمقراطية قابلة للتطبيق. إن محاولة إقناع الأغلبية بأن هناك حدودًا لا يصبح بعدها نشاطها مفيداً، وأنه يجب عليها مراعاة المبادئ التي ليست هي من صاغتها عن عمد، ليس من قبيل «مناهضة الديمقراطية». فإذا كان يُراد للديمقراطية أن تبقى على قيد الحياة، يجب أن ندرك أنها ليست منبع العدالة، وأنها بحاجة إلى الاعتراف بمفهوم للعدالة لا

يظهر بالضرورة في الرأي العام حول كل قضية بعينها. يكمن الخطر في أن نخلط بين وسيلة لضمان العدالة وبين العدالة نفسها. إن أولئك الذين يسعون إلى إقناع الأغلبية بالاعتراف بالحدود المناسبة لسلطتهم العادلة هم بالتالي ضروريون للعملية الديمقراطية مثل أولئك الذين يشيرون باستمرار إلى أهداف جديدة للعمل الديمقراطي.

في الجزء الثاني من هذا الكتاب، سننظر في المزيد من القيود المفروضة على الحكومة، والتي تبدو أنها الشرط الضروري لإمكانية عمل الديمقراطية، والتي استحدثتها شعوب الغرب تحت اسم سيادة القانون. سنضيف هنا فقط أنه لا يوجد سبب وجيه لتوقع نجاح أي شعب في تفعيل آلية ديمقراطية للحكم أو الحفاظ عليها ما لم يكن قد تعرّف أولاً على تقاليد حكومة القانون.



الفصل الثامن

التوظيف والاستقلال

١. إن المبادئ التي أوضحناها في الفصول السابقة انبثقت في مجتمع يختلف في جوانب مهمة عن مجتمعنا. لقد كان مجتمعاً به جزء أكبر نسبياً من الأشخاص المستقلين في الأنشطة التي يكسبون قوت يومهم منها، وكذلك كان معظم أولئك الذين كان لهم دور في تكوين الرأي^(١). إذن، إلى أي مدى تصلح تلك المبادئ لمجتمعنا الآن حيث يعمل معظمنا في مؤسسات وشركات ضخمة، باستخدام موارد لا نملكها ونتصرف إلى حد كبير وفقاً للتعليمات التي يقدمها الآخرون؟ أي بالتحديد، إذا كان المستقلون يشكّلون الآن جزءاً أصغر بكثير وأقل نفوذاً من المجتمع، فهل أصبحت مساهماتهم لهذا السبب أقل أهمية، أم أنها لا تزال ضرورية لنجاح أي مجتمع حر؟

قبل أن تنتقل إلى القضية الرئيسية، يجب أن نحرر أنفسنا من الأسطورة المتعلقة بنمو الطبقة العاملة التي، على الرغم من أن الماركسيين فقط هم من يؤمنون بصورتها الأكثر فجاجة، فقد اكتسبت قبولاً واسعاً بما يكفي لإرباك وتشويش الرأي. إنها الأسطورة القائلة بأن ظهور بروليتاريا بلا ملكية هو نتيجة عملية مصادرة، حُرمت خلالها الجماهير من تلك الممتلكات التي كانت في السابق تسمح لها بكسب عيشها بشكل مستقل. بينما تحكي الحقائق لنا قصة مختلفة للغاية. حتى ظهور الرأسمالية الحديثة، كانت إمكانية تكوين أسرة وتربية الأبناء لمعظم الناس تعتمد على وراثة منزل وأرض وأدوات الإنتاج الضرورية. ما مكن لاحقاً أولئك الذين لم يرثوا الأرض والأدوات من آبائهم

من البقاء والتكاثر هو حقيقة أنه أصبح من العملي والمربح للأثرياء استخدام رأس مالهم بطريقة توفر فرص عمل لأعداد كبيرة. إذا كانت «الرأسمالية قد خلقت البروليتاريا»، فقد فعلت ذلك، إذن، من خلال تمكين أعداد كبيرة من البقاء والإنجاب. في العالم الغربي اليوم، لم يعد تأثير هذه العملية، بالطبع، يتمثل في زيادة البروليتاريا بالمعنى القديم، بل في نمو غالبية الموظفين الذين هم في كثير من النواحي غير واعين بل وفي كثير من الأحيان مُعادين للكثير مما يشكّل القوة الدافعة للمجتمع الحر.

كانت الزيادة في عدد السكان خلال المائتي عام الماضية تتكون في الغالب من العمال العاملين في المناطق الحضرية والصناعية. وعلى الرغم من أن التغير التكنولوجي الذي دَعَم المشاريع الكبيرة وساعد في إنشاء طبقة كبيرة جديدة من موظفي العمل المكتبي قد ساعد بلا شك في نمو ذلك القدر من الموظفين، فإن العدد المتزايد من الأشخاص الذين لا يملكون ممتلكات والذين كانوا يعرضون خدماتهم ساعد بدوره على الأرجح في نمو الشركات والمنظمات الضخمة.

وقد تم تأكيد الأهمية السياسية لهذا التطور من خلال حقيقة أنه في الوقت الذي كان فيه أولئك الذين لا يملكون ينمون بسرعة أكبر من حيث العدد، تم منحهم أيضًا حق الاقتراع، الذي كان معظمهم محرومًا منه. كانت النتيجة أنه في جميع بلدان الغرب تقريبًا، تحددت وجهة نظر الغالبية العظمى من الناخبين من خلال حقيقة أنهم كانوا في مناصب موظفين. ونظرًا لأن رأيهم الآن بات هو الذي يحكم السياسة إلى حد كبير، فنتج عن ذلك تدابير تجعل الوظائف أكثر جاذبية نسبيًا، والأعمال المستقلة أقل جاذبية من أي وقت مضى. إن استخدام الموظفين لسلطتهم السياسية أمرٌ طبيعي. لكن تكمن المشكلة في ما إذا كان من مصلحتهم على المدى الطويل أن يتحول المجتمع بالتدريج إلى تسلسل

هرمي كبير للتوظيف. يبدو أن مثل هذه الحالة هي النتيجة المرجحة ما لم تدرك الأغلبية العاملة أنه سيكون من مصلحتها ضمان الحفاظ على عدد كبير من المستقلين. لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك، فسنبجد جميعاً أن حريتنا قد تأثرت، تماماً مثلما سيحدثون أنه من دون وجود مجموعة كبيرة من أرباب العمل للاختيار من بينهم، فإن وضعهم لن يكون كما كان من قبل.

٢. المشكلة هي أن العديد من ممارسات الحرية ليست ذات أهمية مباشرة للموظفين، وأنه ليس من السهل عليهم في كثير من الأحيان أن يروا أن حريتهم تعتمد على قدرة الآخرين على اتخاذ قرارات لا تتعلق مباشرة بأسلوبهم في الحياة. ونظراً لأنهم يستطيعون، ويتعين عليهم العيش دون اتخاذ مثل هذه القرارات، فلا يمكنهم رؤية الحاجة إليها، ولا يولون أهمية كبيرة لفرص التصرف التي نادراً ما تحدث في حياتهم. إنهم ينظرون إلى العديد من ممارسات الحرية التي تعتبر ضرورية للشخص المستقل إذا أراد أن يؤدي وظائفه باعتبارها غير ضرورية، ويتبنون آراء حول الجدارة والأجر المناسب تختلف تماماً عن آرائه. وهكذا أصبحت الحرية اليوم مهددة بشكل خطير بسبب نزعة الغالبية العاملة إلى فرض معاييرها وآرائها في الحياة على البقية. قد يتضح بالفعل أن أصعب مهمة على الإطلاق هي إقناع الجموع العاملة أنه من أجل المصلحة العامة لمجتمعهم، وبالتالي من أجل مصلحتهم طويلة الأجل، ينبغي عليهم الحفاظ على مثل هذه الظروف لتمكين القليلين من الوصول إلى المناصب والمواقع التي تبدو لهم بعيدة المنال أو لا تستحق الجهد والمخاطرة.

إذا كانت بعض ممارسات الحرية ليست ذات صلة بحياة الموظفين، فإن هذا لا يعني أنهم ليسوا أحراراً. إن كل اختيار يتخذه شخص ما، فيما يتعلق بأسلوب حياته وطريقة كسب لقمة عيشه، يعني أنه نتيجة لذلك لن يكون لديه اهتمام كبير بالقيام بأشياء معينة. سيختار عددٌ كبير جداً من الأشخاص العمل

الوظيفي لأنه يوفر لهم فرصاً أفضل ليعيشوا نوعية الحياة التي يريدونها أكثر من أي عمل مستقل. حتى مع أولئك الذين لا يريدون على وجه الخصوص الأمن النسبي وغياب المخاطر والمسؤولية التي تجلبها الوظيفة، فإن العامل الحاسم في كثير من الأحيان لا يكون أن الاستقلال بعيد المنال ولكن أن هذا العمل الوظيفي يوفر لهم نشاطاً أكثر إرضاءً، ودخلاً أكبر مما يمكنهم كسبه لو كانوا تجاراً مستقلين على سبيل المثال.

إن الحرية لا تعني أنه يمكننا الحصول على كل شيء كما نريده. عند اختيارنا لمسار في الحياة، يجب علينا دائماً الاختيار بين مجموعات من المزايا والعيوب، وبمجرد اتخاذ قرارنا، يجب أن نكون مستعدين لقبول عيوب معينة من أجل المنفعة التي نكتسبها. يجب على من يرغب في الدخل العادي الذي يأخذه مقابل وظيفته أن يكرس ساعات عمله للمهام العاجلة التي يحددها له الآخرون. ويكون القيام بأوامر الغير شرط تحقيق الموظف لهدفه. ومع ذلك، على الرغم من أنه قد يجد هذا الأمر مزعجاً للغاية في بعض الأحيان، فإنه في الظروف العادية ليس غير حرم بمعنى أنه يتعرض للإكراه. صحيح أن المخاطرة أو التضحية التي ينطوي عليها التخلي عن وظيفته قد تكون في كثير من الأحيان كبيرة لدرجة تجعله يستمر فيها، على الرغم من أنه يكرهها بشدة، لكن قد يكون هذا صحيحاً في أي مهنة أو مسار آخر التزم به المرء؛ وبالتأكيد يكون كذلك في العديد من الأعمال المستقلة.

الحقيقة الأساسية هي أنه في المجتمع التنافسي، لا يكون الموظف تحت رحمة صاحب عمل معين، باستثناء فترات البطالة الشديدة. من حكمة القانون أنه لا يعترف بعقود التوظيف الدائم بين الموظف ورب العمل، فلا يمكن إجبار أي شخص على الاستمرار في العمل تحت قيادة مدير معين، حتى لو كان قد تعاقد على ذلك؛ وفي المجتمع التنافسي الذي يعمل بشكل طبيعي، ستكون

فرص العمل البديلة متاحة، على الرغم من أنها قد تكون أقل أجرًا في كثير من الأحيان^(٢).

إن مسألة أن حرية الموظف تعتمد على وجود عدد كبير ومتنوع من أرباب العمل تتضح أكثر عندما ننظر إلى الوضع الذي كان من الممكن أن يكون موجودًا إذا كان هناك رب عمل واحد فقط - أي الدولة - وإذا كان الحصول على وظيفة هو الوسيلة الوحيدة المسموح بها لكسب الرزق. والتطبيق المتسق للمبادئ الاشتراكية، مهما كان مُقنَّعًا بتفويض سلطة التوظيف إلى الشركات العامة المستقلة اسميًا وما شابه ذلك، فسيؤدي بالضرورة إلى وجود رب عمل واحد. وسواء تصرف رب العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، فمن الواضح أنه سيمتلك سلطة غير محدودة لإكراه الفرد.

٣. إذن فإن حرية الموظفين تعتمد على وجود مجموعة من الأشخاص تختلف أوضاعهم عن أوضاعهم. ومع ذلك، ففي وجود الديمقراطية التي يشكلون فيها الأغلبية، فإن مفهومهم للحياة هو الذي يمكن أن يحدد ما إذا كان يمكن لمثل هذه المجموعة أن توجد وتؤدي وظائفها أم لا. ستكون المفاهيم السائدة هي تلك الخاصة بالأغلبية العظمى، الذين هم أعضاء في المنظمات والشركات الهرمية، والذين لا يدركون إلى حد كبير نوع المشكلات والآراء التي تحدد العلاقات بين الوحدات المنفصلة التي يعملون ضمنها. إن المعايير التي تضعها مثل هذه الأغلبية قد تمكّنهم من أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، لكن لا يمكن تطبيقها على المجتمع بأسره إذا كان يُراد له أن يبقى حرًا.

من المحتم أن تختلف اهتمامات وقيم الموظفين إلى حد ما عن تلك الخاصة بالأفراد الذين يقبلون المخاطرة والمسؤولية في تنظيم استخدام

الموارد. قد يكون الشخص الذي يعمل تحت إشراف أحدهم براتب أو أجر ثابت على نفس القدر من الضمير والعمل الدؤوب والذكاء، مثل الشخص الذي يجب عليه الاختيار باستمرار بين البدائل، لكنه بالكاد يمكن أن يكون مبتكرًا أو تجريبيًا بسبب أن نطاق الاختيار في عمله محدود أكثر^(٣). فلا يُتوقع منه عادةً القيام بأعمال غير محددة له أو غير تقليدية. فلا يمكنه تجاوز المهمة المخصصة له حتى لو كان قادرًا على فعل المزيد. والمهمة المحددة له هي بالضرورة مهمة محدودة، تقتصر على مجال معين وتستند إلى تقسيم محدد سابقًا للعمل.

إن حقيقة كون المرء موظفًا ستؤثر على ما هو أكثر من مبادرته وإبداعه. فهو لديه القليل من المعرفة بمسؤوليات أولئك الذين يتحكمون في الموارد والذين يجب أن يهتموا باستمرار بترتيبات وتوليفات جديدة؛ وهو على دراية قليلة بالتوجهات وأنماط الحياة التي تنتجها الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن استخدام الممتلكات والدخل. بالنسبة إلى الشخص المستقل، لا يمكن أن يكون هناك تمييز حاد بين حياته الخاصة وحياته العملية، كما هو الحال بالنسبة إلى الموظف، الذي باع جزءًا من وقته مقابل دخل ثابت. وفي حين أن العمل بالنسبة إلى الموظفين هو إلى حد كبير مسألة ملائمة نفسه في إطار عمل معين خلال عدد معين من الساعات، فإن الأمر بالنسبة إلى المستقلين يتعلق بتشكيل خطة للحياة بشكل متكرر، وإيجاد حلول لمشكلات جديدة تمامًا. كما يختلف الموظفون والمستقلون في وجهات نظرهما حول ما يمكن للمرء اعتباره دخلًا، وأي فرص يجب على المرء أن يغتنمها، وما هو نمط الحياة الذي يجب على المرء أن يتبناه والذي يفضي إلى أكبر قدر من النجاح.

بيد أن الاختلاف الأكبر بين الاثنين يمكن العثور عليه في آرائهما حول كيفية تحديد المكافآت والأجور المناسبة لمختلف الخدمات. عندما يعمل

الشخص بموجب تعليمات وكعضو في منظمة كبيرة، يصعب التأكد من قيمة خدماته الفردية. فمسائل من قبيل؛ إلى أي مدى أطاع القواعد والتعليمات بأمانة وذكاء، وما مدى توافقه مع الآلية بأكملها، هي مسائل لا بد أن تحددنا آراء الآخرين. في كثير من الأحيان سيتعين دفع أجره وفقاً لجدارته التي تم تقديرها، وليس وفقاً للنتيجة. إذا كان يُراد أن يكون هناك رضا وقناعة داخل المنظمة، فمن الأهمية بمكان أن يُنظر إلى الأجر على أنه عادل بشكل عام، وأن يتوافق مع قواعد معروفة ومعقولة، وأن يكون هناك قسم أو شخص مسؤول عن تلقي كل فرد لما يعتبره زملاؤه مستحقاً له^(٤). ومع ذلك، فإن مبدأ مكافأة الفرد وفقاً لما يعتقد الآخرون أنه يستحقه لا يمكن أن ينطبق على الأفراد الذين يتصرفون بمبادراتهم الخاصة؛ أي المستقلين.

٤. عندما تحدد الأغلبية العاملة بالتوظيف التشريع والسياسات، تميل الظروف إلى التكيف مع معايير تلك المجموعة وتصبح أقل ملاءمة للمستقلين. ونتيجة لذلك، سيصبح وضع تلك الفئة الأولى أكثر جاذبية بشكل مطرد وستصبح قوتها النسبية أكبر. قد تكون حتى المزايا والأفضلية اللتان تتمتع بهما المنظمات الكبيرة اليوم هما جزئياً نتيجة للسياسات التي جعلت مناصب التوظيف أكثر جاذبية للكثيرين ممن كانوا يهدفون في الماضي إلى الاستقلال. لا يمكن أن يكون هناك شك تقريباً، بأي حال من الأحوال، في أن التوظيف لم يصبح فقط الوضع الفعلي بل هو الوضع المفضل لغالبية السكان، الذين يجدون أنه يمنحهم ما يريدون بشكل أساسي: دخل ثابت ومضمون ومتاح للنفقات الجارية، وزيادات تلقائية بشكل أو بآخر، وتأمين للتقاعد. وبالتالي يتم إعفاؤهم من بعض مسؤوليات الحياة الاقتصادية؛ ومن الطبيعي تماماً أن يشعروا أن المحنة الاقتصادية، عندما تأتي نتيجة لانحدار أو فشل المنظمة أو المؤسسة التي توظفهم، ليست خطأهم بل خطأ شخص آخر. ليس من

المستغرب إذن أن يرغبوا في أن تكون هناك سلطة وصائية عليا من نوع ما توجه الأنشطة التي لا يفهمونها ولكن التي تعتمد عليها سبل عيشهم.

عندما تسود هذه الطبقة، يصبح مفهوم العدالة الاجتماعية إلى حد كبير مضبوطاً وفقاً لاحتياجاتها. هذا لا ينطبق فقط على التشريعات ولكن أيضاً على المؤسسات والممارسات التجارية. فتحصيل الضرائب يعتمد على مفهوم الدخل الذي هو أساساً دخل الموظف. وتم تصميم الأحكام الأبوية للخدمات الاجتماعية بشكل شبه حصري لمتطلباته. حتى معايير وأساليب الائتمان الاستهلاكي يتم ضبطها في المقام الأول وفقاً له. وكل ما يتعلق بامتلاك وتوظيف رأس المال كجزء من كسب عيش الفرد يتم التعامل معه على أنه مصلحة خاصة لمجموعة صغيرة ذات امتياز يمكن التمييز ضدها بشكل عادل.

قد تبدو هذه الصورة بالنسبة إلى الأمريكيين مبالغاً فيها، لكن بالنسبة إلى الأوروبيين فإن معظم معالمها مألوفة للغاية. يتم تسريع التطور في هذا الاتجاه بشكل عام، بمجرد أن يصبح الموظفون الحكوميون المجموعة الأكثر عدداً وتأثيراً بين الموظفين، والامتيازات الخاصة التي يتمتعون بها تصبح مطلوبة كحق من قبل جميع الموظفين. فالامتيازات من قبيل؛ ضمان التثبيت في الوظيفة والترقية التلقائية حسب الأقدمية التي تُمنح للموظف الحكومي، تميل إلى أن تمتد إلى ما يجاوز هذه المجموعة. كما أنه من الصحيح بالنسبة إلى البيروقراطية الحكومية أكثر من المنظمات الكبيرة الأخرى أنه لا يمكن التحقق من القيمة المحددة لخدمات الفرد، وبالتالي يجب مكافأته على أساس الجدارة القابلة للتقييم بدلاً من النتيجة^(٥). تميل مثل هذه المعايير السائدة في البيروقراطية إلى الانتشار، خصوصاً من خلال تأثير الموظفين الحكوميين على التشريعات والمؤسسات الجديدة التي تلبي احتياجات الموظفين. في العديد من البلدان الأوروبية، أصبحت بيروقراطية الخدمات الاجتماعية الجديدة

على وجه الخصوص عاملاً سياسياً مهماً للغاية، كأداة وكُنْشئة لمفهوم جديد للحاجة والجدارة، والذي تخضع حياة الناس لمعايير به بشكل متزايد.

٥. إن وجود العديد من فرص العمل الوظيفي يعتمد في النهاية على وجود أفراد مستقلين يمكنهم أخذ زمام المبادرة في العملية المستمرة لإعادة تشكيل المنظمات وإعادة توجيهها. قد يبدو للوهلة الأولى أنه يمكن أيضاً توفير العديد من الفرص من خلال العديد من الشركات التي يديرها مديرون يتقاضون رواتب ويملكها عدد كبير من المساهمين، وبالتالي فإن أصحاب الممتلكات الكبيرة سيكونون غير ضروريين. ولكن على الرغم من أن الشركات من هذا النوع قد تكون مناسبة للصناعات الراسخة، فمن غير المرجح أن يتم الحفاظ على الظروف التنافسية، أو منع تجمد هيكل الشركة أو المنظمة بالكامل، دون إطلاق منظمات جديدة لمشاريع جديدة، حيث يوجد الفرد القادر على تحمل المخاطر، والذي ما زال لا يمكن الاستغناء عنه. وهذا التفوق الفردي على القرارات الجماعية لا يقتصر على المشاريع الجديدة. مهما كانت الحكمة الجماعية لمجلس الإدارة مناسبة في معظم الحالات، فإن النجاح البارز حتى للشركات الكبيرة والراسخة يرجع في كثير من الأحيان إلى شخص واحد حقق وضعه من الاستقلالية والتأثير من خلال السيطرة على الموارد الكبيرة. مهما كان القدر الذي حجب به نظام الشركة التمييز البسيط بين المالك المباشر والموظف، فإن نظام الشركات المنفصلة بأكمله، الذي يقدم لكل من الموظفين والمستهلكين بدائل كافية لحرمان كل شركة من ممارسة السلطة الإكراهية، يتطلب أولاً الملكية الخاصة والقرار الفردي فيما يتعلق باستخدام الموارد^(٦).

٦. إلا أن أهمية المالك الخاص للممتلكات، لا تكمن فقط في حقيقة أن وجوده شرط أساسي للحفاظ على هيكل السوق التنافسي. فالشخص ذو الأعمال المستقلة يكون شخصاً أكثر أهمية في المجتمع الحر عندما لا يكون

منشغلاً باستخدام رأسماله في السعي لتحقيق مكاسب مادية، ولكنه يستخدمه في خدمة أهداف لا تجلب عائداً مادياً. إن الدور المهم الذي يلعبه الشخص ذو العمل المستقل في المجتمع المتحضر يتمثل في دعم الأهداف التي لا تستطيع آلية السوق الاهتمام بها بشكل كافٍ^(٧).

على الرغم من أن آلية السوق هي الطريقة الأكثر فعالية لتوفير تلك الخدمات التي يمكن تسعيرها، فإن هناك خدمات أخرى ذات أهمية كبيرة لن يوفرها السوق لأنه لا يمكن بيعها للمستفيد الفردي. غالباً ما أعطى الاقتصاديون انطباعاً بأن ما يمكن للجمهور دفع مقابل له هو فقط المفيد؛ أو ذكروا الاستثناءات فقط كحجة لتدخل الدولة عندما يفشل السوق في توفير كل ما هو مرغوب فيه. ولكن على الرغم من أن قيود السوق توفر حجة مشروعة لبعض أنواع الإجراءات الحكومية، فإنها بالتأكيد لا تبرر الحجة القائلة بأن الدولة وحدها هي التي يجب أن تكون قادرة على تقديم مثل هذه الخدمات. إن الاعتراف بأن هناك احتياجات لا يلبها السوق يجب أن يوضح أن الحكومة ينبغي ألا تكون الهيئة الوحيدة القادرة على القيام بأشياء لا يُدفع مقابلها، وأنه ينبغي ألا يكون هناك احتكار بل أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من المراكز المستقلة القادرة على تلبية هذه الاحتياجات.

إن ريادة الأفراد أو الجماعات الذين يمكنهم دعم معتقداتهم مالياً أمر ضروري بشكل خاص في مجال المرافق الثقافية، وفي الفنون الجميلة، وفي التعليم والبحث العلمي، وفي الحفاظ على الجمال الطبيعي والكنوز التاريخية، وقبل كل شيء، في الترويج للأفكار الجديدة في السياسة والأخلاق والدين. إذا كان يُراد لأراء الأقلية أن تتاح لها الفرصة لتصبح آراء الأغلبية، فمن الضروري ليس فقط أن يكون الأشخاص الذين يحظون بتقدير كبير بالفعل من قبل الأغلبية قادرين على الشروع في اتخاذ إجراء، ولكن يجب أن يكون

ممثلو جميع الآراء والأذواق المتباينة في وضع يسمح لهم بأن يُدعموا بأموالهم وطاقاتهم مبادئهم التي لم تشاركهم فيها الأغلبية بعد.

إذا لم نعرف طريقة أفضل لتوفير مثل هذه المجموعة، فستكون هناك حجة قوية لنختار عشوائياً واحداً من كل مائة، أو واحداً من كل ألف، من السكان عموماً ونمنحهم ثروات كافية للسعي وراء أي شيء يختارونه. ما دام تم تمثيل معظم الأذواق والآراء وإعطاء كل أنواع الاهتمامات فرصة، فقد يكون هذا مفيداً، حتى لو استغل، من هذا الجزء من السكان، واحد من كل مائة أو واحد من كل ألف الفرصة بطريقة بدت مفيدة بعد ذلك. إن الانتقاء من خلال الميراث من الوالدين، والذي يُنتج في مجتمعنا، مثل هذا الموقف، لديه على الأقل الميزة (حتى لو لم نأخذ في الاعتبار احتمال القدرة الموروثة) المتمثلة في أن أولئك الذين يتم منحهم الفرصة الخاصة سيكونون قد تثقفوا من أجلها، وسيكونون قد نشأوا في بيئة أصبحت فيها الفوائد المادية للثروة مألوفة، ولأنها تعتبر أمراً مفروغاً منه، فقد توقفت عن أن تكون المصدر الرئيس للرضا لديهم. إن الملذات الشرهة التي غالباً ما ينغمس فيها الأثرياء الجدد لا تجذب عادةً أولئك الذين ورثوا الثروة. إذا كان هناك أي صحة في الادعاء بأن عملية الصعود الاجتماعي يجب أن تمتد أحياناً عبر عدة أجيال، وإذا اعترفنا بأن بعض الناس ينبغي ألا يكرسوا معظم طاقاتهم لكسب لقمة العيش بل ينبغي أن يكون لديهم الوقت والوسائل لتكريسها لأي غرض يختارونه، فلا يمكننا إنكار أن الميراث هو على الأرجح أفضل وسيلة معروفة لنا للاختيار والانتقاء.

النقطة التي يتم تجاهلها بشكل متكرر في هذا الصدد هي أن العمل من خلال الاتفاق الجماعي يقتصر على الحالات التي خلقت فيها الجهود السابقة بالفعل وجهة نظر مشتركة، حيث استقرت الآراء حول ما هو مرغوب فيه، وحيث تكمن المشكلة في الاختيار بين احتمالات معترف بها بالفعل بشكل

عام، وليس اكتشاف احتمالات جديدة. ومع ذلك، لا يمكن للرأي العام أن يقرر في أي اتجاه ينبغي بذل الجهود لإثارة الرأي العام، ولا ينبغي أن تتمتع الحكومة أو المجموعات المنظمة القائمة الأخرى بالسلطة الحصرية للقيام بذلك. لكن الجهود المنظمة يجب أن تبدأ من قبل عدد قليل من الأفراد الذين يمتلكون الموارد الضرورية بأنفسهم أو الذين يحظون بدعم أولئك الذين يمتلكونها، إذ من دون هؤلاء الأشخاص، فما هي الآن آراء أقلية صغيرة قد لا تحظى بفرصة أن يتم تبنيها من قبل الأغلبية على الإطلاق. إن مدى ضالة ما يمكن توقعه من ريادة وقيادة الأغلبية يظهر من خلال دعمهم غير الكافي للفنون أينما حلت محل الراعي الثري. وهذا ينطبق بشكل أكبر على تلك الحركات الخيرية أو المثالية التي تغيرت من خلالها القيم الأخلاقية للأغلبية.

لا يمكننا أن نحاول سرد القصة الطويلة لجميع القضايا النبيلة التي لم يتم الاعتراف بها إلا بعد أن كرّس الرواد الفرديون حياتهم وثروتهم لإثارة الضمير العام وحملاتهم الطويلة حتى حصلوا أخيراً على دعم لإلغاء العبودية، ولإصلاح العقوبات والسجون، أو لمنع القسوة على الأطفال أو الحيوانات، أو من أجل معاملة أكثر إنسانية للمجانين. كل هذه كانت لفترة طويلة آمال قلة من الحالمين الذين سعوا لتغيير رأي الغالبية العظمى فيما يتعلق ببعض الممارسات المقبولة.

٧. ومع ذلك، فإن النجاح في أداء مثل هذه المهمة من قبل الأثرياء يكون ممكناً فقط عندما لا يعتبر المجتمع ككل أن المهمة الوحيدة للأشخاص الذين يمتلكون الثروة هي توظيفها بشكل مربح وزيادتها، وعندما تكون الطبقة الثرية لا تتألف حصرياً من الأفراد الذين يكون الاستخدام المادي المُنتج لمواردهم هو هدفهم الأساسي. بعبارة أخرى، يجب أن يكون هناك تقبُّل لوجود مجموعة من الأثرياء العاطلين؛ والعاطلون ليس بمعنى أنهم لا يفعلون شيئاً مفيداً ولكن

بمعنى أن أهدافهم لا تحكمها بالكامل اعتبارات المكاسب المادية. إن حقيقة أن معظم الناس يجب أن يعملوا من أجل كسب رزقهم لا تجعل من غير المرغوب فيه ألا يضطر البعض إلى القيام بذلك، وأن يتمكن القليل من الناس من السعي وراء أهداف لا يقدّرها البقية. ولا شك أنه سيكون من الخطأ، لهذا السبب، أن يتم انتزاع الثروة بشكل تعسفي من البعض ومنحها للآخرين. ولن يكون هناك جدوى أو مغزى إذا كانت الأغلبية هي التي ستمنح هذا الامتياز، لأنهم سيختارون الأشخاص الذين يوافقون بالفعل على أهدافهم. وهذا من شأنه فقط أن يخلق شكلاً آخر من أشكال التوظيف، أو شكلاً آخر من أشكال المكافأة بناء على الجدارة المعترف بها، ولكن ليس فرصة للسعي نحو أهداف لم يتم قبولها عمومًا على أنها مرغوبة.

بالتأكيد لا أكنّ سوى الإعجاب بالتقليد الأخلاقي الذي يستهجن الكسل والامتناع عن العمل عندما يعني ذلك عدم وجود فعل هادف. لكن عدم العمل لكسب الدخل لا يعني بالضرورة الخمول؛ ولا يوجد أي سبب يمنع اعتبار أي عمل أو منصب، لا يجلب عائداً مادياً، شيئاً جديراً بالثناء والاحترام. إن حقيقة أن السوق يمكنه توفير معظم احتياجاتنا، وأن هذا في نفس الوقت يمنح معظم البشر فرصة لكسب لقمة العيش، لا يعني أنه ينبغي عدم السماح لأي فرد بتكريس كل هذه الطاقة لتحقيق غايات لا تجلب المال؛ أو أن الأغلبية فقط، أو المجموعات المنظمة فقط، هي التي يجب أن تكون قادرة على السعي وراء هذه الغايات. إن مسألة أنه لا يمكن إتاحة الفرصة إلا لعدد قليل فقط لا تجعل من غير المرغوب فيه أن يحصل عليها البعض.

من المشكوك فيه ما إذا كانت الطبقة الثرية التي تتطلب أخلاقها أن يثبت كل عضو ذكر بها على الأقل فائدته من خلال كسب المزيد من المال يمكن أن تبرر وجودها بشكل مناسب. مهما كانت أهمية المالك المستقل في النظام

الاقتصادي للمجتمع الحر، فربما تكون أهميته أكبر في مجالات الفكر والرأي والأذواق والمعتقدات. فهناك شيء ناقص بشكل خطير في المجتمع الذي ينتمي فيه جميع القادة الفكريين والأخلاقيين والفنيين إلى الطبقة العاملة بالتوظيف، خاصة إذا كان معظمهم يعملون في الحكومة. ومع ذلك فإننا نتحرك في كل مكان نحو هذا الموقف. على الرغم من أن الكتاب والفنانين المستقلين وممتهني القانون والطب ما زالوا يقدمون بعض قادة الرأي المستقلين، فإن الغالبية العظمى من أولئك الذين ينبغي أن يضطلعوا بهذه المهمة - المثقفون في العلوم والإنسانيات - هم اليوم في مناصب وظيفية لدى الحكومة في معظم الدول^(٨). كان هناك تغيير كبير في هذا الصدد منذ القرن التاسع عشر، عندما كان السادة النبلاء من العلماء مثل داروين^(٩) وماكولاي وغروت ولوبوك وموتلي وهنري آدمز وتوكفيل وشليمان، شخصيات عامة بارزة، وحتى عندما كان مثل هؤلاء المنتقدين غير التقليديين للمجتمع مثل كارل ماركس يمكنهم أن يجدوا راعياً ثرياً يمكنهم من تكريس حياتهم لإيضاح ونشر العقائد التي كان يكرها غالبية معاصريهم بشدة^(١٠).

أدى الاختفاء شبه الكامل لهذه الطبقة - غيابها في معظم أنحاء الولايات المتحدة - إلى وضع تفتقر فيه الطبقة المالكة، التي أصبحت الآن بشكل حصري مجموعة تهتم بالأعمال الربحية والتجارية، إلى القيادة الفكرية وحتى إلى فلسفة للحياة متماسكة يمكن الدفاع عنها. إن الطبقة الثرية التي هي في جزء منها طبقة مترفة سوف تتخللها نسبة من العلماء ورجال الدولة والشخصيات الأدبية والفنانين أكثر من المتوسط. كان الأثرياء في الماضي قادرين على المشاركة في حركة الأفكار وفي المناقشات التي شكّلت الرأي، من خلال تواصلهم في دوائرهم الخاصة مع هؤلاء الأشخاص الذين يشاركونهم أسلوب حياتهم. بالنسبة إلى الشخص الأوروبي، الذي لا يسعه إلا أن يصاب بالدهشة

من العجز الظاهر لما لا يزال يُنظر إليه أحياناً على أنه الطبقة الحاكمة في أمريكا، سيبدو أن هذا يرجع إلى حد كبير إلى حقيقة أن تقاليدنا حالت دون نمو مجموعة مترفة داخلها؛ مجموعة تستخدم الاستقلال الذي تمنحه الثروة لأغراض غير تلك التي يطلق عليها بشكل مبتذل اقتصادية. غير أن هذا الافتقار إلى النخبة الثقافية داخل الطبقة المالكة واضح الآن أيضاً في أوروبا، حيث أدت التأثيرات المشتركة للتضخم والضرائب إلى تدمير المجموعة المترفة القديمة ومنع ظهور واحدة جديدة.

٨. لا يمكن إنكار أن مثل هذه المجموعة المترفة ستنتج نسبة أكبر بكثير من المرفهين والمترفين مقارنة بالعلماء والموظفين الحكوميين، وأنها ستصدم الضمير العام بهدرها الواضح. لكن هذا الهدر في كل مكان هو ثمن الحرية. وسيكون من الصعب القول بأن المعيار الذي يتم بموجبه الحكم على استهلاك من هم أكثر الأغنياء خمولاً بأنه تبذيرٌ وهدرٌ، يختلف حقاً عن ذلك الذي سيُحكم بواسطته على استهلاك الجماهير الأمريكية من قبل الفلاحين المصريين أو الصينيين. من الناحية الكمية، فإن الهدر المتضمن في تسليّة الأثرياء هو في الواقع ضئيل مقارنة بالهدر المتضمن في اللهو المتشابه وغير الضروري لجموع الجماهير^(١١)، والتي تنحرف كثيراً عن الغايات التي قد تبدو مهمة وفق بعض المعايير الأخلاقية. إن مجرد الوضوح والطابع غير المألوف للهدر في حياة الأثرياء العاطلين هو ما يجعله يبدو مستهجنًا بشكل خاص.

من الصحيح أيضاً أنه حتى عندما يكون الإنفاق الباذخ لبعض الأفراد مكروهاً للغاية للبقية، فإننا نادرًا ما نكون متأكدين من أنه في أي حالة معينة، فحتى أكثر التجارب عبثية في الحياة لن تؤدي إلى نتائج مفيدة بشكل عام. ليس من المستغرب أن العيش على مستوى جديد من الاحتمالات يؤدي في البداية إلى الكثير من المظاهر التي تبدو بلا هدف. ومع ذلك، ليس لدي شك

-على الرغم من أن القول بذلك من المؤكد أنه سيثير السخرية- في أنه حتى الاستخدام الناجح لقضاء وقت الفراغ يحتاج إلى الريادة، وأننا مدينون بالعديد من أشكال المعيشة الشائعة الآن للأشخاص الذين كرسوا كل وقتهم لفن العيش^(١٢) وأن العديد من الألعاب والأدوات الرياضية التي أصبحت فيما بعد أدوات الترفيه للجماهير اخترعها المترفون والمنغمسون في الملذات.

لقد أصبح تقييمنا لفائدة الأنشطة المختلفة في هذا الصدد مشوهًا بشكل غريب بسبب انتشار المعيار المادي في كل مكان. من المدهش في كثير من الأحيان أن نفس الأشخاص الذين يشكون بصوت عالٍ من مادية حضارتنا لن يعترفوا بأي معيار آخر لفائدة أي خدمة غير كون البشر ينبغي أن يكونوا على استعداد لدفع ثمن مقابلها. ومع ذلك، هل من الواضح حقًا أن لاعب التنس أو الجولف المحترف هو عضو أكثر فائدة في المجتمع من الهواة الأثرياء الذين كرسوا وقتهم لإثقان هذه الألعاب؟ أو أن أمين متحف عام هو أكثر فائدة من جامع التحف الخاص؟ قبل أن يجيب القارئ على هذه الأسئلة على عجل، أود أن أطلب منه أن يفكر فيما إذا كان سيوجد هناك محترفون في لعبة الجولف أو التنس أو أمناء للمتاحف إذا لم يسبقهم هواة أثرياء. ألا يمكننا أن نأمل في استمرار ظهور اهتمامات جديدة أخرى من الاستكشافات المرحلة لأولئك الذين يمكنهم الانغماس فيها لفترة قصيرة من حياة الإنسان؟ من الطبيعي أن يكون تطور فن الحياة والقيم غير المادية قد استفادا أكثر من أنشطة أولئك الذين ليس لديهم مخاوف مادية^(١٣).

إن إحدى المآسي الكبرى في عصرنا أن السواد الأعظم من الناس باتوا يعتقدون أنهم وصلوا إلى مستوى عالٍ من الرفاهية المادية نتيجة لسحق الأثرياء، وأصبحوا يخافون من أن الحفاظ على مثل هذه الطبقة أو ظهورها سيحرمهم من شيء كانوا سيحصلون عليه إذا لم تظهر ويعتبرونه حقهم. لقد رأينا لماذا في

المجتمع التقدمي لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الثروة التي يتمتع بها القليل من الناس ستكون موجودة على الإطلاق إذا لم يُسمح لهم بالاستمتاع بها. فهي ليست مأخوذة من البقية ولا محجوبة عنهم. إنها أول علامة على طريقة جديدة للعيش بداتها القلة المتقدمة. صحيح أن أولئك الذين يتمتعون بامتياز عرض الاحتمالات التي لن يتمتع بها إلا أبناء أو أحفاد الآخرين ليسوا عمومًا الأفراد الأكثر جدارة، ولكنهم ببساطة أولئك الذين وجدوا أنفسهم بالصدفة في موضع يحسدون عليه. لكن هذه الحقيقة لا يمكن فصلها عن عملية النمو، التي تذهب دائمًا إلى أبعد مما يمكن أن يتوقعه أي فرد أو مجموعة من الأفراد. إن منع البعض من الاستمتاع بمزايا معينة أولاً قد يمنع بقيتنا من الاستمتاع بها على الإطلاق. إذا جعلنا -من خلال الحسد- بعض أنواع الحياة الاستثنائية مستحيلة، فسوف نعاني جميعًا في النهاية من فقر مادي وروحاني. إننا لا يمكننا القضاء على المظاهر غير السارة للنجاح الفردي دون تدمير في نفس الوقت تلك القوى التي تجعل التقدم ممكنًا. يمكن للمرء أن ينفر تمامًا من التباهي، والذوق السيئ، وإهدار وتبذير العديد من الأثرياء الجدد، ومع ذلك يدرك أنه إذا أردنا منع كل ما لا يعجبنا، فإن الأشياء الجيدة غير المتوقعة التي قد يتم منعها بهذه الطريقة على الأرجح تفوق السيئة. إن العالم الذي يمكن للأغلبية فيه منع ظهور كل ما لا يعجبهم سيكون عالمًا راكدًا وعلى الأرجح مترجعًا.



الجزء الثاني

الحرية والقانون

في البداية، عندما تمت الموافقة على نوع معين من النظام، يبدو أنه لم يتم التفكير بعد ذلك في طريقة الحكم، بل كان كل شيء متروكاً لحكمة وتقدير من سيحكمون، حتى وجد الناس من خلال التجربة أن هذا الأمر غير ملائم لمعظم الأشياء، وأن العلاج الذي ابتكروه للمرض قد زاد في الواقع منه. لقد أدركوا أن العيش وفق إرادة شخص واحد أصبح سبباً لكل بؤس الناس. أجبرهم هذا على الخضوع للقوانين التي يمكن لكل الناس أن يروا فيها واجباتهم مقدماً ويعرفوا عقوبات انتهاكها.

-ريتشارد هوكر

الفصل التاسع

الإكراه والدولة

عندما تكون الخدمات المقدمة غير محددة وغير مؤكدة، وعندما لا يمكن في المساء معرفة ما هي الخدمة التي يتعين تقديمها في الصباح، وعندما يكون الشخص ملزماً فقط بما هو مأمور به؛ فذلك هو الشر المطلق.

-هنري براكتون

١. في بداية مناقشتنا، عرّفنا الحرية مؤقتاً على أنها غياب الإكراه. لكن الإكراه هو مفهوم مُعضل تقريباً بقدر مفهوم الحرية نفسه، وللسبب نفسه تقريباً، فنحن لا نفرق بوضوح بين ما يفعله الأفراد الآخرون بنا وتأثيرات الظروف المادية علينا. في واقع الأمر، توفّر لنا اللغة الإنجليزية كلمتين مختلفتين لإجراء التمييز الضروري؛ فبينما يمكننا القول بشكل معقول إن الظروف اضطرتنا للقيام بهذا أو ذاك، فإننا نفترض سابقاً وجود عامل بشري إذا قلنا إننا تعرضنا للإكراه.

يحدث الإكراه عندما يتصرف المرء لخدمة إرادة فرد آخر، بحيث لا نخدم مصلحته بل مصلحة ذلك الآخر. ليس الأمر أن المُكْرَه لا يختار على الإطلاق، إذ لو كان الأمر كذلك، ما كنا لتتحدث عن كونه «يتصرف». إذا تم توجيه يدي بقوة مادية أو جسدية لأكتب شيئاً ما أو لكي تضغط إصبعي على زناد بندقية، فأنا لم أتصرف. مثل هذا العنف، الذي يجعل جسدي أداة مادية لشخص آخر،

هو بالطبع سيئ مثل الإكراه بمعناه الصحيح، ويجب منعه لنفس السبب. غير أن الإكراه يشير إلى أنني ما زلت أختار ولكن عقلي أصبح أداة لشخص آخر، لأن البدائل المتاحة أمامي تم التلاعب بها بحيث بات السلوك الذي يريد مني القائم بالإكراه أن أختاره أصبح بالنسبة إليّ هو الأقل إيلاّمًا^(١). إذ على الرغم من الإكراه، ما زلت أنا من أقرر أي الخيارات أقل شرًا في ظل الظروف الموجودة^(٢).

من الواضح أن الإكراه لا يشمل جميع التأثيرات التي يمكن أن يمارسها الأشخاص على أفعال الآخرين. بل إنه لا يشمل جميع الحالات التي يتصرف فيها الشخص أو يهدد بالتصرف بطريقة يعرف أنها ستضر بشخص آخر وستدفعه إلى تغيير نياته. فالشخص الذي يقف في طريقي في الشارع ويضطرني إلى الالتفاف قليلًا والسير من جانبه، أو الشخص الذي استعار من المكتبة الكتاب الذي كنت أريده، أو حتى الشخص الذي يضطرني إلى أن أسير بعيدًا بسبب الضوضاء المزعجة التي يصدرها؛ لا يمكن أن يُقال إنه يُكرهني. فالإكراه يقتضي التهديد بالحق الأذى بقصد إحداث سلوك معين.

على الرغم من أن المُكره لا يزال يختار، يتم تحديد البدائل المتاحة له من قبل المُكره حتى يختار ما يريده المُكره. إنه ليس محرومًا تمامًا من استخدام قدراته، لكنه محروم من إمكانية استخدام معرفته لأهدافه الخاصة. إذ يتطلب الاستخدام الفعال لذكاء المرء ومعرفته في السعي لتحقيق أهدافه أن يكون قادرًا على التنبؤ ببعض ظروف بيئته والالتزام بخطة عمل. لا يمكن تحقيق معظم الأهداف البشرية إلا من خلال سلسلة من الأفعال المتصلة، يتم اختيارها كوحدة متماسكة واستنادًا إلى افتراض أن الحقائق ستكون كما هو متوقع منها. إذ لأننا يمكننا بقدر ما التنبؤ بالأحداث، أو على الأقل معرفة الاحتمالات، يمكننا تحقيق أي شيء. وعلى الرغم من أن الظروف المادية غالبًا ما تكون غير

متوقعة، فإنها لن تحبط أهدافنا بشكلٍ خبيثٍ ومتعمد. ولكن إذا كانت الحقائق التي تحدد خططنا تحت سيطرة شخص آخر، فسيتم التحكم بأفعالنا والسيطرة عليها بالمثل.

وبالتالي فإن الإكراه أمر سيئ لأنه يمنع الشخص من استخدام قواه العقلية إلى أقصى حد، وبالتالي من تقديم أكبر مساهمة يمكنه تقديمها للمجتمع. وعلى الرغم من أن المُكرَه سيظل يفعل ما بوسعه من أجل نفسه في أي لحظة، فإن التصميم الشامل الوحيد الذي تتناسب أفعاله معه هو تصميم عقل آخر.

٢. غالبًا ما ناقش الفلاسفة السياسيون السلطة أكثر مما ناقشوا الإكراه، لأن السلطة السياسية عادة ما تعني القدرة على الإكراه^(٣). ولكن على الرغم من أن الرجال العظماء، من جون ميلتون وإدموند بيرك إلى اللورد أكتون وجاكوب بوركهارت، الذين مثلوا السلطة على أنها الشر الأكبر^(٤)، كانوا على حق فيما قصدوه، فمن المضلل التحدث فقط عن السلطة في هذا الصدد. إن السلطة في حد ذاتها -بمعنى القدرة على تحقيق ما يريده المرء- ليست أمرًا سيئًا، بل فقط سلطة الإكراه؛ أي إجبار الأفراد الآخرين على خدمة إرادة المرء عن طريق التهديد بالحقاق الأذى. لا يوجد شر في السلطة التي يمارسها مدير بعض المشاريع الكبرى التي اتحد فيها الناس عن طيب خاطر بإرادتهم ولأغراضهم الخاصة. بل إن أحد عناصر قوة المجتمع المتحضر أنه، من خلال هذا المزيج الطوعي من الجهد في ظل توجيه موحد، يمكن للناس زيادة قوتهم وقدرتهم الجماعية بشكل كبير.

ليست السلطة بمعنى توسيع قدراتنا هي التي تُحدث شرورًا، ولكن إخضاع إرادة بشرية أخرى لإرادتنا، واستخدام الأشخاص الآخرين رغماً عن إرادتهم من أجل أهدافنا. صحيح أنه في العلاقات الإنسانية ترتبط السلطة والإكراه

معاً بشكلٍ وثيق، وأن السلطة الكبيرة التي تمتلكها قلة قد تمكّنهم من إجبار الآخرين، ما لم يتم احتواء هذه السلطة من قِبل سلطة أكبر، لكن الإكراه ليس نتيجة حتمية ولا شائعة للسلطة كما هو مفترض بشكل عام. فلا سلطات هنري فورد، ولا سلطات هيئة الطاقة الذرية، ولا سلطات جنرال جيش الخلاص، ولا سلطات رئيس الولايات المتحدة (حتى وقت قريب على الأقل)، هي سلطات لإكراه أشخاص معينين لأغراضٍ معينة.

سيكون استخدام مصطلحي «القوة» و«العنف» بدلاً من الإكراه في بعض الأحيان أقلّ تضليلاً، لأن التهديد باستخدام القوة أو العنف هو أهم شكل من أشكال الإكراه. لكنهما ليسا مرادفين للإكراه، لأن التهديد باستخدام القوة الجسدية ليس الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها ممارسة الإكراه. وبالمثل، فإن «الاضطهاد»، الذي ربما يكون نقبضاً حقيقياً للحرية مثل الإكراه، ينبغي أن يشير فقط إلى حالة من أعمال الإكراه المستمرة.

٣. يجب التمييز بين الإكراه والشروط التي على أساسها يكون الأشخاص على استعداد لتقديم خدمات أو مزايا معينة لنا. فقط في ظروف استثنائية للغاية، فإن السيطرة الوحيدة على خدمة أو مورد أساسي بالنسبة إلينا من شأنها أن تمنح شخصاً آخر سلطة الإكراه الحقيقي. إن الحياة في المجتمع تعني بالضرورة أننا نعتمد في تلبية معظم احتياجاتنا على خدمات بعض رفقاءنا في المجتمع؛ في المجتمع الحر، تكون هذه الخدمات المتبادلة طوعية، ويمكن لكل فرد أن يحدد لمن يريد تقديم خدماته وبأي شروط. ولن تكون الفوائد والفرص التي يقدمها رفقاؤنا لنا متاحة إلا إذا استوفينا شروطهم.

وهذا ينطبق على العلاقات الاجتماعية مثلما ينطبق على العلاقات الاقتصادية. فإذا دعيتي إحدى النساء إلى حفلاتها فقط إذا امتثلت لمعايير معينة

في سلوكي وملايسي، أو إذا تحدثت جازتي معي فقط إذا التزمت بالأخلاق التقليدية، فهذا بالتأكيد ليس إكراهًا. وإذا رفض المنتج أو التاجر إمدادي بما أريد إلا بالسعر الذي يحدده لا يمكن أن يطلق على ذلك «إكراهًا» بشكل عقلائي. هذا صحيح بالتأكيد في السوق التنافسي، حيث يمكنني اللجوء إلى شخص آخر إذا كانت شروط العرض الأول لا تناسبني؛ وعادة ما يكون ذلك صحيحًا عندما أواجه محتكرًا. على سبيل المثال، إذا كنت أرغب بشدة في أن يرسمني فنان مشهور وإذا رفض أن يرسمني إلا مقابل أجر مرتفع للغاية، فمن الواضح أنه سيكون من السخف القول إنني مُكره. وينطبق الشيء نفسه على أي سلعة أو خدمة أخرى يمكنني الاستغناء عنها. ما دامت خدمات شخص معين ليست أساسية لوجودي أو للحفاظ على أكثر ما أقدّره، فإن الشروط التي يفرضها لتقديم هذه الخدمات لا يمكن أن تسمى «إكراهًا» بمعناه الصحيح.

بيد أنه يمكن للمحتكر أن يمارس الإكراه الحقيقي، إذا كان، على سبيل المثال، صاحب نبع في واحة. دعنا نقول إن أشخاصًا آخرين استقروا هناك على افتراض أن الماء سيكون متاحًا دائمًا بسعر معقول ثم اكتشفوا، ربما بسبب جفاف نبع ثانٍ، أنه ليس لديهم خيار سوى القيام بكل ما يطلبه صاحب النبع منهم إذا أرادوا أن يبقوا على قيد الحياة. هنا ستكون حالة واضحة من الإكراه. يمكن للمرء أن يتصور بعض الحالات الأخرى التي قد يتحكم فيها المحتكر في سلعة أساسية كان الناس يعتمدون عليها بشكل كامل. ولكن ما لم يكن المحتكر في وضع يسمح له بحجب إمداد لا غنى عنه، فلا يمكنه ممارسة الإكراه، مهما كانت مطالبه بغيضة لأولئك الذين يعتمدون على خدماته.

من الجدير بالذكر، في ضوء ما سنقوله لاحقًا حول الأساليب المناسبة لكبح السلطة الإكراهية للدولة، أنه كلما كان هناك خطر من اكتساب المحتكر لسلطة إكراهية، فإن الطريقة الأكثر ملاءمة وفعالية هي على الأرجح أن يُطلب

منه أن يعامل جميع العملاء على حد سواء؛ أي الإصرار على أن تكون أسعاره واحدة للجميع ومنع أي تمييز من جانبه. هذا هو نفس المبدأ الذي تعلمنا من خلاله كبح جماح السلطة الإكراهية للدولة.

لا يستطيع رب العمل الفردي عادة ممارسة الإكراه، أكثر مما يمكن لمورّد سلعة أو خدمة معينة أن يمارسه. ما دام أنه لا يستطيع سوى إزالة فرصة واحدة فقط من بين العديد من الفرص لكسب لقمة العيش؛ وما دام أنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من التوقف عن دفع أموال لأشخاص معينين لا يمكنهم الأمل في كسب قدر من المال مماثل لما كانوا يتلقونه لديه، فإنه لا يستطيع الإكراه، على الرغم من أنه قد يسبب الألم. لا يمكن إنكار وجود مناسبات تخلق فيها ظروف العمل فرصة للإكراه الحقيقي. ففي فترات البطالة الحادة، يمكن استخدام التهديد بالفصل لفرض إجراءات غير تلك التي تم التعاقد عليها في الأصل. وفي ظروف مثل تلك الموجودة في معسكر للتعدين، قد يمارس المدير طغياناً تعسفياً تماماً على رجل يكرهه. لكن مثل هذه الظروف، رغم أنها ليست مستحيلة، ستكون في أسوأ الأحوال استثناءات نادرة في المجتمع التنافسي المزدهر.

لكن الاحتكار الكامل للتوظيف، كما سيكون الحال في الدولة الاشتراكية التي تكون فيها الحكومة هي رب العمل الوحيد ومالكة جميع أدوات الإنتاج، من شأنه أن يمنح سلطات إكراه غير محدودة. فكما اكتشف ليون تروتسكي: «في بلد يكون فيه رب العمل الوحيد هو الدولة، فإن المعارضة تعني الموت البطيء من خلال التضور جوعاً. فقد استُبدل بالمبدأ القديم: من لا يعمل لن يأكل، مبدأ جديد: من لا يطيع لن يأكل»^(٥).

باستثناء حالات احتكار خدمة أساسية، فإن مجرد سلطة حجب المنفعة

لن ينتج عنها إكراه. إن استخدام مثل هذه السلطة من قِبل شخص آخر قد يغير بالفعل المشهد الاجتماعي الذي قمت بتكييف خططي معه، ويجعل من الضروري بالنسبة إليّ إعادة النظر في جميع قراراتتي، بل وربما لتغيير مخطط حياتي بالكامل والقلق بشأن العديد من الأشياء التي اعتبرتها مُسلمًا بها. ولكن، على الرغم من أن البدائل أمامي قد تكون قليلة بشكل مزعج وغير مؤكدة، وخططي الجديدة ذات طابع مؤقت، فإنه ليس هناك إرادة أخرى هي التي توجه تصرفاتي. قد أضطر إلى التصرف تحت ضغط كبير، لكن لا يمكن القول إنني أنصرف تحت إكراه. حتى لو كان التهديد بالجوع بالنسبة إليّ وربما لعائلتي يدفعني لقبول وظيفة كريهة بأجر منخفض للغاية، حتى لو كنت «تحت رحمة» الشخص الوحيد الذي يرغب في توظيفي، فأنا لا؛ لست «مُكرهًا» بواسطة أو بواسطة شخص آخر. ما دام أن الفعل الذي وضعني في مأزقي لا يهدف إلى جعلني أقوم أو لا أقوم بأشياء محددة، وما دام أن القصد من الفعل الذي يؤديه ليس جعلني أخدم غايات شخص آخر، فإن تأثيره على حريتي لا يختلف عن أي كارثة طبيعية مثل حريق أو فيضان دمر منزلي أو حادث أضر بصحتي.

٤. بينما يحدث الإكراه الحقيقي، على سبيل المثال، عندما تجعل القوات المسلحة للغزاة أفراد الشعب المُحتل يكدحون من أجلهم، وعندما ينتزع أفراد العصابات المنظمة ضريبة من الناس من أجل «الحماية»، وعندما يبتز العارف بسرّ خطير ضحيته، وبالطبع عندما تهدد الدولة بإنزال العقوبة واستخدام القوة المادية لحملنا على الانصياع لأوامرها. هناك العديد من درجات الإكراه، بدءًا من الحالة القصوى لهيمنة السيد على العبد أو الطاغية على الرعية، حيث تتطلب السلطة والقدرة غير المحدودة لإنزال للعقاب الخضوع الكامل لإرادة السيد، وصولاً إلى حالة التهديد الفردي لإيقاع شرّ يُفضّل المهدّد فعل أي شيء آخر عليه تقريباً.

يعتمد نجاح محاولات إكراه شخص معين إلى حد كبير على القوة الداخلية لذلك الشخص، فقد يكون للتهديد بالاعتقال قوة أقل لإبعاد شخص عن هدفه مقارنة بالتهديد بإزعاج بسيط في حالة شخص آخر. لكن بينما قد نشفق على الشخص الضعيف أو الحساس للغاية الذي قد «يجبره» مجرد التجهم على فعل ما لا يفعله بخلاف ذلك، فنحن معنيون بالإكراه الذي من المرجح أن يؤثر على الشخص العادي. وعلى الرغم من أن ذلك عادة ما يتمثل في نوع من التهديد بالإيذاء الجسدي لشخصه أو لأحبائه، أو الإضرار بممتلكات ثمينة أو عزيزة لديه، فإنه لا يتعين أن يتمثل في أي استخدام للقوة أو العنف. إذ قد يحبط المرء كل محاولة لفعل عفوي وبسيط من خلال وضع مجموعة لا حصر لها من العقبات الصغيرة في طريقه، فقد يجد المكر والخُبث وسيلة لإكراه الأقوى جسديًا. إذ ليس من المستحيل على حشد من الأولاد الماكرين إجبار شخص غير محبوب على الخروج من المدينة.

إلى حد ما، توفر جميع العلاقات الوثيقة بين البشر، سواء كانوا مرتبطين بعضهم ببعض عن طريق المودة أو الضرورة الاقتصادية أو الظروف المادية (مثل كونهم على متن سفينة أو رحلة استكشافية)، فُرصًا للإكراه. كما أن ظروف الخدمات المنزلية الشخصية، مثلها مثل جميع العلاقات الحميمة، توفر بلا شك فرصًا لإكراه من نوع قمعي خاص، وبالتالي، يُنظر إليها على أنها قيود على الحرية الشخصية. وقد يجعل الزوج الكئيب، أو الزوجة المزعجة، أو الأم الهستيرية، الحياة لا تطاق ما لم يُطاعوا في كل رغباتهم. ولكن هنا لا يستطيع المجتمع فعل الكثير لحماية الفرد بخلاف جعل مثل هذه الارتباطات مع الآخرين تكون بشكلٍ طوعي حقًا. إذ من الواضح أن أي محاولة لتنظيم هذه الارتباطات الحميمة ستشمل قيودًا كبيرة على الاختيار والسلوك بحيث تنتج قدرًا أكبر من الإكراه؛ فإذا كان يُراد للناس أن يتمتعوا بحرية اختيار شركائهم

وأقرانهم، فإن الإكراه الذي ينشأ عن الارتباط الطوعي لا يمكن أن يكون من شأن واختصاص الحكومة.

قد يشعر القارئ أننا خصصنا مساحة أكبر مما هو ضروري للتمييز بين ما يمكن أن نطلق عليه بشكلٍ معقول «إكراهاً» وما لا يمكن؛ وبين أشكال الإكراه الأكثر قسوة، التي يجب أن نمنعها، والأشكال الأقل التي لا ينبغي أن تكون من شأن السلطات. ولكن، كما في حالة الحرية، أدى التوسع التدريجي للمفهوم إلى حرمانه تقريباً من قيمته. حيث يمكن تعريف الحرية بطريقة من المستحيل تحقيقها. وبالمثل، يمكن تعريف الإكراه بطريقة تجعله ظاهرة شاملة لا مفر منها^(٦). لا يمكننا منع كل الأذى الذي قد يلحقه شخص بآخر، أو حتى جميع أشكال الإكراه الأكثر اعتدالاً التي تُعرضنا لها الحياة في التواصل الوثيق والحميم مع أشخاص آخرين، لكن هذا لا يعني أنه يجب علينا ألا نحاول منع جميع أشكال الإكراه الأكثر قسوة، أو أنه ينبغي علينا عدم تعريف الحرية على أنها غياب مثل هذا الإكراه.

٥. بما أن الإكراه هو السيطرة على المعطيات الأساسية لأفعال الفرد من قبل فرد آخر، فلا يمكن منعه إلا من خلال تمكين الفرد من تحقيق بعض المجال الخاص لنفسه بحيث يكون محمياً من مثل هذا التدخل. إن تأكيد أنه يستطيع الاعتماد على حقائق معينة لا يتم تشكيلها بشكل متعمد من قبل شخص آخر، لا يمكن منحه له إلا من قبل بعض السلطة التي لديها القوة اللازمة. وهنا لا يمكن منع إكراه شخص لشخص آخر إلا بالتهديد بالإكراه.

إن وجود مثل هذا المجال الحر المضمون يبدو لنا إلى حد كبير كشرط طبيعي للحياة، لدرجة أننا نميل إلى تعريف «الإكراه» باستخدام مصطلحات مثل «التدخل في التوقعات المشروعة» أو «التعدي على الحقوق» أو «التدخل

التعسفي»^(٧). لكن عند تعريف الإكراه لا يمكننا أن نأخذ الترتيبات التي تهدف إلى منعه كأمر مسلم به. إن «شرعية» توقعات المرء أو «حقوقه» هي نتيجة الاعتراف بمثل هذا المجال الخاص. إذ لن يكون الإكراه موجوداً فحسب، بل سيكون أكثر شيوعاً إذا لم يكن هناك مجال محمي من هذا القبيل. فقط في المجتمع الذي حاول بالفعل منع الإكراه عن طريق ترسيم حدود مجال محمي، يمكن لمفهوم مثل «التدخل التعسفي» أن يكون له معنى محدد.

ومع ذلك، إذا أردنا ألا يكون الاعتراف بمثل هذه المجالات الفردية هو نفسه أداة للإكراه، فيجب ألا يتم تحديد مداها ومحتواها من خلال التخصيص المتعمد لأشياء معينة لأفراد معينين. فإذا تم تحديد ما يجب تضمينه في المجال الخاص للشخص من خلال إرادة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص الآخرين، فسيؤدي ذلك ببساطة إلى نقل سلطة الإكراه إلى تلك الإرادة. كما أنه لن يكون من المرغوب فيه تثبيت المحتويات الخاصة بمجال الشخص مرة واحدة وإلى الأبد. إذا كان يُراد للناس أن يستفيدوا على أفضل وجه من معارفهم وقدراتهم وُبعد نظرهم، فمن المستحسن أن يكون لهم صوت في تحديد ما سيتم تضمينه في مجالهم الشخصي المحمي.

يعتمد الحل الذي وجده البشر لهذه المشكلة على الاعتراف بقواعد عامة تحكم الظروف التي بموجبها تصبح الأشياء أو الظروف جزءاً من المجال المحمي لشخص أو عدة أشخاص. يتيح قبول هذه القواعد لكل عضو في المجتمع تشكيل محتوى مجاله المحمي، ويتيح لجميع الأعضاء التعرف على ما ينتمي وما لا ينتمي إلى مجالهم.

ينبغي ألا نفكر في هذا المجال على أنه يتكون حصرياً، أو حتى بشكل رئيس، من أشياء مادية. على الرغم من أن تقسيم الأشياء المادية لبيئتنا إلى ما

هو خاص بنا وما هو خاص بالآخرين هو الهدف الرئيس للقواعد التي تحدد مجالات الأفراد، فإنها تضمن لنا أيضاً العديد من «الحقوق» الأخرى، مثل الحق في استخدامات معينة للأشياء أو مجرد الحماية من التدخل في أفعالنا.

٦. وبالتالي فإن الاعتراف بالممتلكات الخاصة أو الممتلكات الفردية^(٨)

هو شرط أساسي لمنع الإكراه، وإن لم يكن بأي حال من الأحوال الشرط الوحيد. نادراً ما نكون في وضع يسمح لنا بتنفيذ خطة عمل متماسكة ما لم نكن متأكدين من سيطرتنا الحصرية على بعض الأشياء المادية؛ وعندما لا نكون تحت سيطرتنا، فمن الضروري أن نعرف من يسيطر عليها إذا أردنا التعاون مع الآخرين. من الواضح أن الاعتراف بالملكية هو الخطوة الأولى في تحديد المجال الخاص الذي يحمينا من الإكراه؛ ومن المسلم به منذ فترة طويلة أن «الشعب الذي يعارض منظومة الملكية الخاصة يفتقر إلى عنصر الحرية الأول»^(٩) وأنه «لا أحد له الحرية في أن يهاجم الممتلكات الفردية وأن يقول في نفس الوقت إنه يقدر الحضارة. إذ لا يمكن أن ينفصل تاريخ كل منهما عن الآخر»^(١٠). تؤكد الأنثروبولوجيا الحديثة حقيقة أن «الملكية الخاصة تظهر بكل وضوح على المستويات البدائية»، وأن «جذور الملكية كمبدأ قانوني يحدد العلاقات المادية بين الإنسان وبيئته، الطبيعية والاصطناعية، هي المطلوب الأساسي لأي فعل منظم بالمعنى الثقافي»^(١١).

ومع ذلك، فإن الشرط الأساسي لحماية الفرد من الإكراه في المجتمع الحديث، ليس امتلاكه للممتلكات، بل كون الوسائل المادية التي تمكّنه من تنفيذ أي خطة عمل ينبغي ألا تكون كلها تحت السيطرة الحصرية لإرادة بشرية أخرى. إن من إنجازات المجتمع الحديث أن الحرية يمكن أن يتمتع بها الشخص الذي لا يملك عملياً أي ممتلكات خاصة به (بخلاف المتعلقات الشخصية مثل الملابس؛ وحتى هذه يمكن استئجارها)^(١٢) وأنها يمكننا ترك

رعاية الممتلكات التي تخدم احتياجاتنا إلى حد كبير للآخرين. النقطة المهمة هي أن الممتلكات يجب أن تكون مشتتة بشكل كافٍ بحيث لا يعتمد الفرد على أشخاص معينين يستطيعون بمفردهم تزويده بما يحتاج إليه، أو يكونون هم فقط من يمكنهم توظيفه.

إن مسألة أن ممتلكات الأشخاص الآخرين يمكن أن نخدمنا في تحقيق أهدافنا ترجع بشكل أساسي إلى إلزامية العقود ووجوب إنفاذها. إن الشبكة الكاملة للحقوق التي تم إنشاؤها بواسطة العقود هي جزء مهم من مجالنا المحمي، بقدر أهمية أساس خططنا، وبقدر أهمية أي ملكية خاصة بنا. إن الشرط الحاسم للتعاون المتبادل بين الناس، على أساس الموافقة الطوعية بدلاً من الإكراه، هو أن هناك العديد من الأشخاص الذين يمكنهم تلبية احتياجات المرء، بحيث لا يتعين على أي شخص الاعتماد على أشخاص معينين من أجل تلبية شروط الحياة الأساسية أو إمكانية التطور في اتجاه ما. إن المنافسة التي أصبحت ممكنة بسبب تشتت الملكية هي التي تحرم الذين يمتلكون أشياء معينة من أي سلطات إكراهية.

في ضوء سوء الفهم الشائع لأحد الأقوال الشهيرة^(١٣)، لا بد أن نذكر أننا مستقلون عن إرادة أولئك الذين نحتاج إلى خدماتهم لأنهم يخدموننا لأغراضهم الخاصة، وعادة ما لا يهتمون كثيرًا بما نستخدم به خدماتهم. كنا سنصبح معتمدين بشكل كبير على معتقدات الآخرين إذا كانوا مستعدين لبيع منتجاتهم لنا فقط عندما يوافقون على غاياتنا وليس عندما يبيعونها من أجل مصلحتهم. إذ بسبب أننا في المعاملات الاقتصادية للحياة اليومية نكون فقط وسائل غير شخصية للآخرين، الذين يساعدوننا لمصلحتهم الخاصة، فيمكننا الاعتماد على هذه المساعدة من الغرباء تمامًا واستخدامها لأي غاية نرغب فيها^(١٤).

إن قواعد الملكية والعقد تكون مطلوبة لتحديد المجال الخاص للفرد حيثما تكون الموارد أو الخدمات اللازمة لتحقيق أهدافه نادرة ولا بد، كنتيجة لذلك، أن تكون تحت سيطرة شخص أو آخر. ولكن إذا كان هذا ينطبق على معظم المنافع التي نحصل عليها من جهود الآخرين، فإنه لا ينطبق عليها كلها. فهناك بعض أنواع الخدمات، مثل الصرف الصحي أو الطرق، والتي بمجرد توفيرها تكون كافية عادةً لجميع الذين يرغبون في استخدامها. لطالما كان توفير هذه الخدمات مجاًلاً معترفاً به للجهود العامة، والحق في المشاركة فيها جزء مهم من المجال المحمي للفرد. نحتاج فقط إلى تذكر الدور الذي لعبه «الوصول المضمون إلى الطريق الملوكي» في التاريخ لنرى مدى أهمية هذه الحقوق للحرية الفردية.

لا يمكننا أن نحصى هنا جميع الحقوق أو المصالح المحمية التي تعمل على ضمان مجال معروف يتصرف فيه الشخص دون عوائق. ولكن، نظرًا لأن الإنسان الحديث أصبح غير حساس إلى حد ما بشأن هذه النقطة، فربما تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بالمجال الفردي المحمي قد تضمن في أوقات الحرية عادةً الحق في الخصوصية والسرية، وهو المفهوم القائل بأن منزل الشخص هو حصنه^(١٥)، وأنه لا يحق لأحد حتى أن يطلع على أنشطته داخله.

٧. سيكون طابع تلك القواعد المجردة والعامة التي تم استحداثها للحد من الإكراه من قبل الأفراد الآخرين والدولة موضوع الفصل التالي. أما هنا فسننظر بشكل عام في كيفية حرمان هذا التهديد بالإكراه، وهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للدولة من خلالها منع إكراه شخص من قبل شخص آخر، من معظم خصائصه الضارة والمرفوضة.

هذا التهديد بالإكراه يكون له تأثير مختلف تمامًا عن تأثير الإكراه الفعلي

والذي لا مفر منه، إذا كان يشير فقط إلى الظروف المعروفة التي يمكن تجنبها من خلال الشخص الذي قد يتعرض للإكراه. إن الغالبية العظمى من التهديدات بالإكراه التي ينبغي أن يستخدمها المجتمع الحر هي من هذا النوع الذي يمكن تجنبه. فمعظم القواعد التي يفرضها، ولا سيما قانونه الخاص، لا تُجبر الأشخاص العاديين (على عكس موظفي الدولة) على أداء أعمال محددة. وتهدف عقوبات القانون فقط إلى منع الشخص من القيام بأشياء معينة أو لحمله على أداء الالتزامات التي أخذها على عاتقه طوعية.

إذ شريطة أن أعلم سابقاً أنني إذا وضعت نفسي في وضع معين فسيتم إكراهي، وشريطة أن أتمكن من تجنب وضع نفسي في مثل هذا الموقف، فيمكنني تفادي الإكراه وليست هناك حتمية في إكراهي. على الأقل بقدر ما تكون القواعد التي تنص على الإكراه لا تستهدفني شخصياً ولكنها مؤطرة بحيث تنطبق بالتساوي على جميع الأشخاص في ظروف مماثلة، فهي لا تختلف عن أيٍّ من العقوبات الطبيعية التي تؤثر على خططي. وبالتالي فإن قوانين الدولة بالنسبة إليّ مثل قوانين الطبيعة من حيث إنها تخبرني بما سيحدث إذا فعلت هذا أو ذاك؛ ويمكنني استخدام معرفتي بقوانين الدولة لتحقيق أهدافي الخاصة مثلما أستخدم معرفتي بقوانين الطبيعة.

٨. بالطبع، في بعض النواحي، تستخدم الدولة الإكراه لحملنا على القيام بأعمال معينة. وأهمها الضرائب والخدمات الإجبارية المختلفة خاصة في القوات المسلحة. وعلى الرغم من أنه ليس من المفترض تجنبها، فإنه يمكن التنبؤ بها على الأقل ويتم فرضها بغض النظر عن كيفية استخدام الفرد لطاقاته؛ وهذا يحرمها إلى حد كبير من الطبيعة الشريرة للإكراه. إذا أصبحت الضرورة المعروفة لدفع مبلغ معين من الضرائب هي أساس كل خططي، وإذا كانت فترة الخدمة العسكرية جزءاً متوقعاً من مسيرتي المهنية، فعندئذ يمكنني اتباع خطة

عامة للحياة من صناعي وأنا مستقل عن إرادة أي شخص آخر مثلما تعلم الناس أن يكونوا في المجتمع. وعلى الرغم من أن الخدمة العسكرية الإجبارية، في أثناء استمرارها، تتضمن بلا شك إكراهاً شديداً، وعلى الرغم من أنه لا يمكن القول إن المجند مدى الحياة يكون حرّاً، فإن فترة الخدمة العسكرية المحدودة التي يمكن التنبؤ بها تُقيّد بالتأكيد إمكانية تشكيل حياة المرء بشكل أقل مما قد يفعل، على سبيل المثال، تهديد دائم بالاعتقال تلجأ إليه سلطة تعسفية لضمان ما تعتبره حسن السلوك.

إن تدخل السلطة الإكراهية للحكومة في حياتنا يكون مزعجاً للغاية عندما لا يمكن تجنبه أو التنبؤ به. عندما يكون هذا الإكراه ضرورياً حتى في المجتمع الحر، كما هو الحال عندما يتم استدعاؤنا للشهادة أمام هيئة محلفين أو للخدمة الطارئة في الجيش أو الشرطة، فإننا نخفف آثاره من خلال عدم السماح لأي شخص بامتلاك سلطة إكراه تعسفية. هذه الأفعال الإكراهية الطارئة والتي لا يمكن التنبؤ بها، والتي تأتي من أحداث غير متوقعة ولكنها تتوافق مع القواعد المعروفة، تؤثر على حياتنا كما تؤثر «أقدار الله» الأخرى، ولكنها لا تخضعنا للإرادة التعسفية لشخص آخر.

٩. هل منع الإكراه هو المبرر الوحيد لاستخدام التهديد بالإكراه من قبل الدولة؟ يمكننا على الأرجح تضمين جميع أشكال العنف تحت الإكراه أو على الأقل تأكيد أن منع الإكراه الناجح يعني منع جميع أنواع العنف. إلا أنه يتبقى هناك نوع آخر من الأفعال الضارة التي يُعتقد عموماً أنه من المستحسن منعها والتي قد تبدو مستقلة للوهلة الأولى. والمقصود هو الاحتيال والخداع. ومع ذلك، على الرغم من أن تسميتهما بـ«الإكراه» قد يبدو ليّاً لمعاني الكلمات، فإنه عند الفحص يبدو أن الأسباب التي تجعلنا نرغب في منعها هي نفسها التي تنطبق على الإكراه. والخداع، مثل الإكراه، هو شكل من أشكال التلاعب

بالمعطيات التي يعتمد عليها الشخص، لجعله يفعل ما يريده المخادع منه. وحيثما ينجح، يصبح المخدوع بنفس الطريقة أداة مُكرَّهة من أجل خدمة غايات شخص آخر. وعلى الرغم من أننا لا نملك كلمة واحدة لوصف كليهما، فإن كل ما قلناه عن الإكراه ينطبق بالتساوي على الاحتيال والخداع. إذن بهذا، يبدو أن الحرية لا تتطلب أكثر من منع الإكراه والعنف والاحتيال والخداع، باستثناء استخدام الإكراه من قِبل الحكومة لغرض وحيد وهو تطبيق القواعد المعروفة التي تهدف إلى تأمين أفضل الظروف التي بموجبها يمكن للفرد أن يعطي أنشطته نمطاً متماسكاً وعقلانياً.

مشكلة حدود الإكراه ليست هي نفسها المتعلقة بالوظيفة المناسبة للحكومة. فالأنشطة الإكراهية

للحكومة ليست بأي حال من الأحوال هي مهامها الوحيدة. من الصحيح أن الأنشطة غير الإكراهية أو الخدمية البحتة التي تقوم بها الحكومة يتم تمويلها عادة بوسائل إكراهية. ربما كان يمكن لدولة القرون الوسطى، التي مولت أنشطتها بشكل أساسي من الدخل الآتي من ممتلكاتها، أن تقدم خدماتها دون اللجوء إلى الإكراه. إلا أنه في ظل الظروف الحديثة، يبدو أنه من الصعب عملياً أن تقدم الحكومة خدمات مثل رعاية المعوقين أو العجزة وتوفير الطرق أو المعلومات دون الاعتماد على سلطاتها الإكراهية لتمويلها.

لا يتوقع أن يكون هناك إجماع كامل على قبول مدى أو مقدار هذه الخدمات، وليس من الواضح على الأقل أن إكراه الناس على المساهمة في تحقيق غايات لا يهتمون بها يمكن أن يكون مبرراً أخلاقياً. ومع ذلك يجد معظمنا إلى حد ما أنه من المناسب تقديم مثل هذه المساهمات على أساس أننا سنستفيد بدورنا من المساهمات المماثلة للآخرين في تحقيق غاياتنا الخاصة.

خارج مجال الضرائب، على الأرجح سيكون من المرغوب فيه أن نقبل فقط منع الإكراه الأكثر شدة كمبرر لاستخدام الإكراه من قبل الحكومة. ربما لا يمكن تطبيق هذا المعيار على كل قاعدة قانونية بشكل فردي، ولكن فقط على النظام القانوني ككل. إن حماية الملكية الخاصة كضمانة ضد الإكراه، على سبيل المثال، قد تتطلب أحكامًا خاصة لا تعمل بشكل فردي على الحد من الإكراه، ولكنها تعمل فقط على ضمان أن الملكية الخاصة لا تعرقل دون داعٍ أي إجراء لا يضر المالك. لكن المفهوم الكامل للتدخل أو عدم التدخل من قبل الدولة يعتمد على افتراض وجود المجال الخاص الذي تحدده القواعد العامة التي تفرضها الدولة؛ والقضية الحقيقية هي ما إذا كان يجب على الدولة أن تحصر عملها الإكراهي في تطبيق هذه القواعد أو أن تتجاوز ذلك.

كثيرًا ما بُذلت محاولات، لا سيما من قبل جون ستيوارت ميل^(١٦)، لتحديد المجال الخاص الذي يجب أن يكون مُحصَّنًا من الإكراه من حيث التمييز بين الأفعال التي تؤثر على الشخص الذي يتصرف فقط وتلك التي تؤثر أيضًا على الآخرين. ولكن، نظرًا لأنه لا يكاد يوجد أي فعل قد لا يؤثر بشكل يمكن تصوره على الآخرين، فإن هذا التمييز لم يثبت أنه مفيد للغاية. فقط من خلال تحديد المجال المحمي لكل فرد يصبح التمييز مهمًا. فهدفه لا يمكن أن يكون حماية الأشخاص من جميع الأفعال التي يقوم بها الآخرون والتي قد تكون ضارة بهم^(١٧) ولكن فقط الحفاظ على بعض المعطيات الخاصة بأفعالهم من أن تكون تحت سيطرة الآخرين. عند تحديد المكان الذي ينبغي رسم حدود المجال المحمي فيه، فإن السؤال المهم هو ما إذا كانت تصرفات الأشخاص الآخرين التي نرغب في منعها ستتداخل في الواقع مع التوقعات المعقولة للشخص المحمي.

أي بالتحديد، لا ينبغي أبدًا اعتبار أن اللذة أو الألم اللذين قد ينجمان

عن معرفة أفعال الآخرين سبب مشروع للإكراه. كان فرض الالتزام الديني، على سبيل المثال، هدفًا شرعيًا للحكومة عندما كان يؤمن الناس بالمسؤولية الجماعية للمجتمع تجاه بعض الآلهة، وكان يُعتقد أن خطايا أي عضو ستؤثر على الجميع. ولكن حيث لا يمكن للممارسات الخاصة أن تؤثر على أي شخص سوى الفاعلين الراشدين غير المرغمين، فإن مجرد الكراهية لما يفعله الآخرون، أو حتى معرفة أن الآخرين يؤذون أنفسهم من خلال ما يفعلونه، لا توفر أي أساس شرعي للإكراه^(١٨).

لقد رأينا أن فرص معرفة الآفاق الجديدة التي يوفرها نمو الحضارة باستمرار تقدم إحدى الحجج الرئيسة لصالح الحرية؛ ومن ثم، فإنه سيكون مناقضًا لحجة الحرية برمتها إذا مُنعنا من ممارسة أنشطة معينة بسبب حسد الآخرين^(١٩) أو بسبب كرههم لأي شيء يزعج عاداتهم وأفكارهم الراسخة. وفي حين أن هناك حجة وجيهة لتطبيق قواعد للسلوك في الأماكن العامة، إلا أن مجرد حقيقة أن فعلًا معينًا لا يحبه بعض أولئك الذين عرفوا به لا يمكن أن تكون سببًا كافيًا لحظره.

بشكل عام، هذا يعني أن أخلاقية الفعل داخل المجال الخاص ليست شيئًا يصلح لسيطرة الدولة الإكراهية عليه. ربما تكون إحدى أهم الخصائص التي تميز المجتمع الحر عن المجتمع غير الحر هي في الواقع أنه في مسائل السلوك التي لا تؤثر بشكل مباشر على المجال المحمي للآخرين، فإن القواعد التي يتبناها معظم هي في الواقع ذات طابع طوعي وليست مفروضة بالإكراه. لقد أكدت التجربة الأخيرة مع الأنظمة الشمولية أهمية مبدأ «[عدم] مهااة مسألة القيم الأخلاقية مع مسألة الدولة»^(٢٠). إنه لمن المرجح بالفعل أن الأشخاص العازمين على استخدام الإكراه للقضاء على الشرور والذائل الأخلاقية قد سبوا قدرًا من الأذى والبؤس أكثر مما تسبب به الأشخاص العازمون على فعل الشر.

١٠. ومع ذلك، فإن حقيقة أن السلوك داخل النطاق الخاص ليست هدفًا مناسبًا للفعل الإكراهي من قبل الدولة لا تعني بالضرورة أنه في المجتمع الحر يجب أيضًا إعفاء مثل هذا السلوك من ضغط الرأي أو الرفض. قبل مائة عام، في الجو الأكثر صرامة من الناحية الأخلاقية للعصر الفيكتوري، عندما كان الإكراه من قبل الدولة في حده الأدنى، وجّه جون ستوارت ميل أعنف هجوم له ضد مثل هذا «الإكراه الأخلاقي»^(٢١). وهو بفعله ذلك قد بالغ وغالى على الأرجح في قضية الحرية. إذ سيكون من الأفضل والأوضح ألا يتم تمثيل الضغط الذي تمارسه الموافقة أو الرفض العام لتحقيق الامتثال للقواعد والأعراف الأخلاقية، على أنه إكراه.

لقد رأينا بالفعل أن الإكراه هو، في الأخير، مسألة درجة وأن الإكراه الذي يجب على الدولة أن تمنعه وكذلك تهدد به من أجل الحرية هو فقط الإكراه في أشكاله الأكثر قسوة؛ النوع الذي عند التهديد به، قد يمنع أي شخص ذي قدرة طبيعية من السعي وراء شيء مهم بالنسبة إليه. حتى لو كنا نرغب في تسمية تلك الأشكال الأكثر اعتدالاً من الضغط التي يطبقها المجتمع على غير الملتزمين بالإكراه، فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه القواعد والأعراف الأخلاقية التي تمتلك قوة إلزامية أقل من القانون لها دور مهم ولا غنى عنه، وهي على الأرجح تقوم بتسهيل الحياة في المجتمع بقدر ما تفعل قواعد القانون الصارمة. ونحن نعرف أنه سيتم اتباعها فقط بشكل عام وليس بشكل شامل، ولكن هذه المعرفة لا تزال توفر إرشادات مفيدة وتقلل من عدم اليقين. وفي حين أن احترام هذه القواعد لا يمنع الناس من التصرف أحياناً بطريقة مرفوضة، إلا أنه يقصر مثل هذه التصرفات على الحالات التي يكون فيها من المهم إلى حد ما بالنسبة إلى الشخص أن يتجاهل القواعد. في بعض الأحيان، قد تمثل هذه القواعد غير الإكراهية مرحلة تجريبية لما قد يتحول لاحقاً في شكل مُعدل إلى قانون.

وهي في كثير من الأحيان سوف توفر خلفية مرنة لعادات غير واعية إلى حد ما تكون بمثابة دليل لأفعال معظم الناس. بشكل عام، لا تُشكل أعراف ومعايير التواصل الاجتماعي والسلوك الفردي انتهاكًا خطيرًا للحرية الفردية، ولكنها تضمن حدًا أدنى معينًا من توحيد وانتظام السلوك الذي يساعد الجهود الفردية أكثر مما يعوقها.



الفصل العاشر

القانون والأوامر والنظام

النظام ليس ضغطاً يُفرض على المجتمع من الخارج، ولكنه توازن يتم إنشاؤه من الداخل.

-خوسيه أورتيجا جاسيه

١. «إن القاعدة التي بموجبها يتم رسم خط الحدود غير القابل للتجزئة، والتي بموجبها يحصل كل فرد على مجال آمن وحر، هي القانون»^(١). هكذا صاغ أحد كبار فقهاء القانون في القرن الماضي المفهوم الأساسي لقانون الحرية. هذا المفهوم للقانون الذي جعله أساس الحرية قد فُقد إلى حد كبير منذ ذلك الحين. سيكون الهدف الرئيس لهذا الفصل هو استعادة مفهوم القانون -الذي بُني عليه مبدأ الحرية- وجعله أكثر دقة، والذي جعل من الممكن الحديث عن القانون باعتباره «علم الحرية»^(٢).

إن حياة الإنسان في المجتمع، أو حتى الحيوانات الاجتماعية في مجموعاتهما، تكون ممكنة من خلال تصرف الأفراد وفقاً لقواعد معينة. مع نمو الذكاء، تميل هذه القواعد إلى التطور لتتحول من عادات لا واعية إلى عبارات واضحة ودقيقة، وفي نفس الوقت تصبح أكثر تجريدًا وعمومية. إنَّ ألفتنا بمنظومة القانون تمنعنا من رؤية مدى دقة وتعقيد عملية تحديد المجالات الفردية بواسطة القواعد المجردة. فإذا كانت قد صُممت عن عمد، فإنها تستحق أن تكون من بين أعظم الاختراعات البشرية. لكنها بالطبع لم يخترعها

عقل واحد تمامًا مثل اللغة أو المال أو معظم الممارسات والأعراف التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية^(٣).

يظهر نوع من ترسيم المجالات الفردية بالقواعد حتى في المجتمعات الحيوانية. إذ غالبًا ما تنشأ درجة من النظام، تمنع القتال المتكرر أو إعاقة عملية البحث عن الطعام، وما إلى ذلك، من حقيقة أن الحيوان الفرد، نظرًا لأنه يبتعد عن عرينه، يصبح أقل استعدادًا للقتال. نتيجة لذلك، عندما يلتقي حيوانان فرديان في مكان وسيط ما، عادة ما ينسحب أحدهما دون أن يجرب استخدام القوة. وهكذا يتم تحديد المجال الذي ينتمي إلى كل فرد في المجموعة، ليس من خلال ترسيم حدود محددة، ولكن من خلال اتباع قاعدة؛ وهي قاعدة، بالطبع، لا يعرفها الفرد بهذا الشكل ولكن تتم مراعاتها في السلوك. يوضح ذلك كيف ستشمل حتى هذه العادات اللاواعية نوعًا من التجريد؛ أي أن حالة عامة مثل تلك المتعلقة بالبعد عن المأوى ستحدد استجابة أي فرد عند مقابلة فرد آخر. إذا حاولنا تحديد أي من العادات الاجتماعية الحقيقية التي تجعل حياة الحيوانات في مجموعات ممكنة، فسيتمتع علينا تحديد العديد منها من حيث القواعد المجردة.

إن مسألة أن مثل هذه القواعد المجردة يتم اتباعها بشكل منتظم في السلوك لا تعني أنها معروفة للفرد، بمعنى أنه يمكنه نقلها إلى الآخرين. فالتجريد يحدث عندما يستجيب الفرد بنفس الطريقة للظروف التي لها بعض السمات المشتركة فقط^(٤). يتصرف البشر عمومًا وفقًا لقواعد مجردة بهذا المعنى قبل وقت طويل من قدرتهم على صياغتها^(٥). حتى عندما يكتسبون قوة التجريد الواعي، فإن تفكيرهم وتصرفهم الواعي على الأرجح يظنان يسترشدان بعدد كبير من هذه القواعد المجردة التي يطيعونها دون أن يكونوا قادرين على صياغتها. وبالتالي، فإن حقيقة إطاعة القاعدة بشكل عام في الأفعال والسلوك لا تعني أنه لم يعد يتعين اكتشافها وصياغتها بالكلمات.

٢. إن طبيعة هذه القواعد المجردة التي نسميها «قوانين» بالمعنى الدقيق للكلمة تظهر بشكل أفضل من خلال مقارنتها بأوامر محددة ومعينة. إذا أخذنا كلمة «الأمر» بمعناها الأوسع، فإن القواعد العامة التي تحكم السلوك البشري يمكن أن تُعتبر بالفعل أوامر. تختلف القوانين والأوامر بنفس الطريقة عن العبارات التقريرية للواقع، وبالتالي تنتمي إلى نفس الفئة المنطقية. لكن القاعدة العامة التي يطيعها الجميع، على عكس الأمر بمعناه الصحيح، لا تتطلب بالضرورة أن يكون شخص أصدرها. كما أنها تختلف عن الأمر بعموميتها وتجريدها^(٦). وتتراوح درجة هذه العمومية أو التجريد باستمرار من الأمر المباشر الذي يخبر الإنسان أن يفعل شيئاً معيناً هنا والآن إلى التعليمات التي، في هذه الظروف أو تلك، تجعل أفعاله لا بد أن تفي بمتطلبات معينة. يمكن وصف القانون في شكله المثالي بأنه أمر «نهائي» موجه إلى أشخاص مجهولين ويتم تجريده من جميع الظروف الخاصة بالزمان والمكان، ويشير فقط إلى الظروف التي قد تحدث في أي مكان وفي أي وقت. غير أنه من المستحسن عدم الخلط بين القوانين والأوامر، على الرغم من أننا يجب أن ندرك أن القوانين تتحول تدريجياً إلى أوامر عندما يصبح محتواها أكثر تحديداً. يكمن الاختلاف المهم بين المفهومين في حقيقة أنه عندما تنتقل من الأوامر إلى القوانين، فإن مصدر القرار بشأن الفعل الذي ينبغي اتخاذه ينتقل تدريجياً من مُصدر الأمر أو القانون إلى الشخص القائم بالفعل. إن النوع المثالي من الأمر يحدد بشكل فريد الفعل الذي ينبغي تنفيذه، ولا يترك لمن يتم توجيه الأمر إليه أي فرصة لاستخدام معرفته الخاصة أو اتباع ميوله الخاصة. والفعل المنفَّذ وفقاً لهذه الأوامر يخدم حصرياً أهداف من أصدره. من ناحية أخرى، يوفر النوع المثالي للقانون مجرد معلومات إضافية يجب أخذها في الاعتبار في قرار الفاعل.

وبالتالي، فإن الطريقة التي يتم بها توزيع الأهداف والمعرفة التي توجّه فعلاً معيّناً بين السلطة والفاعل هي أهم تمييز بين القوانين العامة والأوامر المحددة. يمكن توضيح ذلك من خلال الطرق المختلفة التي قد ينظم بها كبير القبيلة البدائية، أو رب الأسرة، أنشطة من هم تحت سلطته. الحالة التي يلجأ فيها كلياً إلى أوامر محددة ولا يُسمح لرعاياه بالتصرف على الإطلاق بخلاف الأوامر، ستكون في أحد الطرفين. إذا كان الرئيس يصف في كل مناسبة كل تفاصيل أفعال مرؤوسيه، فسيكونون مجرد أدوات، دون فرصة لاستخدام معرفتهم وحكمهم الخاص، وستكون جميع الأهداف المنشودة وكل المعرفة المستخدمة هي أهداف الرئيس. ومع ذلك، في معظم الظروف، سيكون من الأفضل له ولخدمة أهدافه أن يعطي تعليمات عامة فقط حول أنواع الأفعال التي يتعين القيام بها أو الغايات التي يتعين تحقيقها في أوقات معينة، ويترك للأفراد المختلفين مهمة ملء التفاصيل وفقاً للظروف؛ أي وفقاً لمعرفةهم. ستشكل هذه التعليمات العامة بالفعل قواعد من نوع ما، وستسترشد الأفعال القائمة عليها جزئياً بمعرفة الرئيس وجزئياً بمعرفة الأشخاص الذين يتصرفون. سيكون الرئيس هو الذي يقرر النتائج التي سيتم تحقيقها، وفي أي وقت، وبواسطة من، وربما بأي وسيلة، لكن الطريقة الخاصة التي يتم بها تحقيقها سيقرها الأفراد المسؤولون. وبالتالي، فإن الخدم في منزل كبير أو موظفي المصنع سوف يشغلون في الغالب بالروتين المتمثل في تنفيذ التعليمات القائمة، وتكييفها طوال الوقت مع ظروف معينة، وتلقي أوامر محددة فقط من حين لآخر.

في هذه الظروف، لا تزال الغايات التي يتم توجيه كل النشاط نحوها هي غايات الرئيس. ومع ذلك، فقد يُسمح أيضاً لأعضاء المجموعة بالسعي، ضمن حدود معينة، إلى تحقيق غاياتهم الخاصة. يتطلب هذا تحديد الوسائل التي

قد يستخدمها كل شخص لأهدافه. قد يتخذ هذا التخصيص للوسائل شكل تخصيص أشياء أو أوقات معينة قد يستخدمها الفرد لتحقيق غاياته الخاصة. ولا يمكن تغيير هذه القائمة لحقوق كل فرد إلا بأوامر محددة من الرئيس. أو يمكن تحديد مجال العمل الحر لكل فرد وتغييره وفقاً للقواعد العامة الموضوعة سابقاً لفترات طويلة، ويمكن لهذه القواعد أن تجعل تغيير أو تشكيل المجال الذي يمكن للفرد من خلاله توجيه فعله لأهدافه الخاصة ممكناً (مثل المقايضة مع أعضاء آخرين في المجموعة أو من خلال الظفر بالحوافز والمكافآت التي يقدمها الرئيس للمتميزين وأصحاب الجدارة). وهكذا، سينشأ حق مثل حق الملكية من ترسيم حدود المجال الخاص عبر القواعد.

٣. نجد انتقالاً مماثلاً من الخصوصية والواقعية إلى العمومية والتجريد المتزايدين في التطور من قواعد العرف إلى القانون بالمعنى الحديث. بالمقارنة مع قوانين المجتمع التي تزرع الحرية الفردية، فإن قواعد السلوك في المجتمع البدائي تكون ملموسة نسبياً. فهي لا تحد فقط من النطاق الذي يمكن للفرد من خلاله تشكيل أفعاله الخاصة، ولكن غالباً ما تصف على وجه التحديد كيف ينبغي عليه المضي قدماً لتحقيق نتائج معينة، أو ما يجب عليه فعله في أوقات وأماكن معينة. ويكون فيها التعبير عن المعرفة الواقعية بأن بعض التأثيرات ستنتج من خلال فعل معين والمطالبة باتباع هذا الفعل في ظروف مناسبة غير متميزين. لإعطاء مثال توضيحي واحد فقط: فالقواعد التي يلتزم بها أحد أفراد شعب البانتو عندما يتنقل بين الأربعة عشر كوخاً في قريته على طول خطوط محددة بدقة وفقاً لعمره أو جنسه أو مكانته، تقيد اختياره بشكل كبير^(٧). وعلى الرغم من أنه لا يطيع إرادة شخص آخر بل يطيع عادة غير شخصية، فإن الاضطرار إلى اتباع طقوس للوصول إلى نقطة معينة يقيد اختياره للطريقة التي سيتبعها أكثر مما هو ضروري لتأمين وضمان حرية متساوية للآخرين.

يصبح ذلك «العرف الإجباري» عقبة فقط عندما لا تكون الطريقة المعتادة لفعل الأشياء هي الطريقة الوحيدة التي يعرفها الفرد، وعندما يستطيع التفكير في طرق أخرى لتحقيق هدف مرغوب فيه. مع نمو الذكاء الفردي والميل إلى الابتعاد عن الطريقة المعتادة لفعل الأشياء، أصبح من الضروري ذكر القواعد صراحةً أو إعادة صياغتها، والتحول التدريجي من التوجيهات والأوامر الإيجابية إلى التقيد السلبي الضروري بمجموعة من الأفعال التي لن تتدخل في المجالات المتشابهة للآخرين.

إن الانتقال من العرف المحدد إلى القانون يوضّح ما أطلقنا عليه، بسبب عدم وجود مصطلح أفضل، «الطابع المجرد» للقانون الحقيقي أفضل من الانتقال من الأوامر إلى القانون^(٨). حيث تنص قواعد القانون العامة والمجردة أنه في ظروف معينة ينبغي استيفاء شروط معينة، ولكن جميع أنواع الأفعال العديدة التي تنفي بهذه الشروط مسموح بها. إذ توفر القواعد فقط الإطار الذي يجب أن يتحرك فيه الفرد، والذي تكون القرارات بداخله هي بيد الفرد. بقدر ما يتعلق الأمر بعلاقته مع الأفراد الآخرين، فإن المحظورات تكاد تكون ذات طابع سلبي بأكملها، إلا إذا كان الشخص الذي تشير إليه، من خلال أفعاله، قد خلق الظروف التي تنشأ عنها التزامات إيجابية. إنها أدوات مفيدة، ووسائل توضع تحت تصرفه، وتوفر جزءاً من المعطيات التي، جنباً إلى جنب مع معرفته بالظروف الخاصة بالزمان والمكان، يمكن أن يستخدمها كأساس لقراراته.

نظراً لأن القوانين تحدد جزءاً فقط من الشروط التي يجب أن تنفي بها تصرفات الفرد، وتُطبّق على أشخاص مجهولين كلما كانت هناك شروط معينة، بغض النظر عن معظم حقائق الموقف القائم، فلا يمكن للمُشرّع أن يتوقع تأثيرها على أشخاص معينين أو الأهداف التي سيستخدمونها من أجلها. عندما نسميها «أداة مفيدة»، فإننا نعني أنه عند طاعتها، لا يزال الفرد يسعى وراء

غاياته وليس غايات المشرع. في الواقع، يجب ألا تدخل غايات أفعال محددة، كونها خاصة وجزئية دائماً، في القواعد العامة. إذ سيحظر القانون قتل أي شخص آخر، أو القتل إلا في ظل شروط محددة، بحيث يمكن أن تحدث في أي وقت أو مكان، ولكن ليس قتل أفراد معينين.

عند مراعاتنا لمثل هذه القواعد، فنحن لا نخدم غرض شخص آخر، ولا يمكن القول إننا خاضعون لإرادته. يصعب اعتبار أفعالي خاضعة لإرادة شخص آخر إذا كنت أستخدم قواعده لأغراض وأهدافي الخاصة مثلما قد أستخدم معرفتي بقانون الطبيعة، وكذلك إذا كان هذا الشخص لا يعرف بوجودي أو الظروف الخاصة التي ستطبق فيها القواعد عليّ أو التأثيرات التي ستحدثها على خططي. على الأقل في جميع الحالات التي يكون فيها التهديد بالإكراه يمكن تفاديه، فإن القانون يغير فقط الوسائل المتاحة لي ولا يحدد الغايات التي يتعين عليّ السعي وراءها. سيكون من السخف أن أقول إنني أطيع إرادة شخص آخر عندما أقوم بالتزاماتي المنصوص عليها في عقد، والذي لم يكن يمكنني إبرامه لولا وجود قاعدة معترف بها تقضي بوجوب الوفاء بالوعود، أو عندما أقبل النتيجة القانونية لأي إجراء آخر اتخذته وأنا على علم تام بالقانون. إن أهمية معرفة أن قواعد معينة سيتم تطبيقها بشكل شامل بالنسبة إلى الفرد هي أنه، نتيجة لذلك، تكتسب موضوعات وأشكال الأفعال المختلفة خصائص جديدة. حيث يعرف علاقات سببية من صنع الإنسان والتي يمكنه الاستفادة منها لأي غرض يرغب فيه. إن تأثيرات هذه القوانين الوضعية على أفعاله هي بالضبط نفس تأثيرات قوانين الطبيعة؛ فمعرفة بأي منهما تمكّنه من التنبؤ بما ستكون عليه عواقب أفعاله، وتساعد على وضع الخطط بثقة. إذ لا يوجد فارق تقريباً بين معرفة أنه إذا أشعل ناراً كثيفة بغرفة نومه فسوف يحترق منزله، وبين معرفة أنه إذا أشعل النار في منزل جاره فسيجد نفسه في السجن. فمثل قوانين

الطبيعية، توفر قوانين الدولة خصائص ثابتة في البيئة التي يتعين عليه التحرك فيها، إذ على الرغم من استبعادها لبعض الخيارات المفتوحة أمامه، فإنها، كقاعدة عامة، لا تقصر الاختيار على فعل معين يريده شخص آخر أن يقوم به.

٤. إن مفهوم الحرية بموجب القانون الذي هو الشغل الشاغل لهذا الكتاب يركز على الادعاء القائل بأنه عندما نطيع القوانين، بمعنى القواعد العامة المجردة الموضوعية بغض النظر عن تطبيقها علينا، فإننا لا نخضع لإرادة شخص آخر وبالتالي نكون أحراراً. إذ بسبب أن المشرع لا يعرف الحالات المحددة التي ستُطبق عليها قواعده، ولأن القاضي الذي يطبقها ليس لديه خيار سوى استخلاص النتائج التي تلزم عن مجموعة القواعد الحالية والوقائع الخاصة بالقضية، يمكن القول إن القوانين هي التي تحكم وليس البشر. فنظرًا لأن القاعدة قد صيغت مع جهل بالحالة المعينة التي تُطبق فيها ولم تقرر إرادة أحد الإكراه المستخدم لإنفاذها، فإن القانون ليس تعسفياً^(٩). بيد أن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كنا نعني بكلمة «القانون» القواعد العامة التي تنطبق بالتساوي على الجميع. ربما تكون هذه العمومية أهم جانب من سمة القانون والتي أطلقنا عليها اسم «التجريد». ومثلما أن القانون الحقيقي لا ينبغي أن يحدد أي تفاصيل، كذلك لا ينبغي أن يختص أي أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص.

غالبًا ما يتم ذكر أهمية النظام الذي يقتصر فيه كل فعل أو إجراء إكراهي للحكومة على تنفيذ القواعد العامة المجردة على لسان أحد كبار مؤرخي القانون: «كانت حركة المجتمعات التقدمية حتى الآن عبارة عن حركة من المكانة إلى العقد»^(١٠). إن مفهوم المكانة، أي الموقع المخصص الذي يشغله كل فرد في المجتمع، يناظر، في الواقع، حالة لا تكون فيها القواعد عامة تمامًا ولكنها تختص أفراداً أو مجموعات معينة وتمنحهم حقوقاً وواجبات خاصة.

ومع ذلك، فإن التركيز على العقد باعتباره نقيضاً للمنزلة يكون مضللاً بعض الشيء، لأنه يركز على واحدة، وإن كانت الأكثر أهمية، من الأدوات التي يوفرها القانون للفرد لتشكيل وضعه. إن النقيض الحقيقي لعهد المكانة هو عهد حكم القوانين العامة والمتساوية؛ عهد القواعد التي تكون هي نفسها بالنسبة إلى الجميع، أو، كما يمكننا القول، عهد القانون بالمعنى الأصلي للكلمة اللاتينية للقوانين leges مقابل عهد الامتيازات. Privi-leges.

لا يعني اشتراط أن تكون قواعد القانون الحقيقي عامة أن بعض القواعد الخاصة في بعض الأحيان قد لا تنطبق على فئات مختلفة من الناس إذا كانت تشير إلى خصائص يمتلكها بعض الأشخاص فقط. فقد تكون هناك قواعد لا تنطبق إلا على النساء أو المكفوفين أو الأشخاص فوق سن معينة. (في معظم هذه الحالات، لن يكون من الضروري حتى تسمية فئة الأشخاص الذين تنطبق عليهم القاعدة، إذ فقط المرأة، على سبيل المثال، هي التي يمكن اغتصابها أو يمكنها إنجاب طفل). مثل هذه التفرقات لن تكون تعسفية، ولن تُخضع مجموعة لإرادة الآخرين، إذا تم الاعتراف بها على أنها مبررة من قبل من هم داخل المجموعة ومن هم خارجها. هذا لا يعني أنه يجب أن يكون هناك إجماع على الرغبة في هذا التفريق، ولكن مجرد أن الآراء الفردية لن تعتمد على ما إذا كان الفرد في المجموعة أم لا. ما دام أن التفريق، على سبيل المثال، تفضله الأغلبية داخل المجموعة وخارجها، فهناك افتراض قوي بأنه يخدم غايات كليهما. أما عندما يُفضّل ذلك التفريق من هم داخل المجموعة فقط، يكون من الواضح أنه امتياز؛ بينما إذا كان يفضل فقط من هم في الخارج، فهو تمييز واضطهاد. فما هو امتياز للبعض، هو بالطبع، دائماً تمييز ضد البقية.

٥. لا ينبغي إنكار أنه حتى القواعد العامة والمجردة، المُطبّقة بالتساوي على الجميع، قد تشكل قيوداً صارمة على الحرية. لكن عندما نفكر في الأمر، نرى

مدى قلة احتمال حدوث ذلك. يتمثل الضمان الرئيس في أن القواعد يجب أن تنطبق على أولئك الذين يضعونها والذين يطبقونها - أي على الحاكمين والمحكومين على حد سواء - وأن لا أحد لديه السلطة لمنح استثناءات. فإذا كان كل ما هو محظور ومفروض هو محظور ومفروض على الجميع دون استثناء (ما لم يكن هذا الاستثناء ينبع من قاعدة عامة أخرى) وإذا لم يكن للسلطة سلطات خاصة باستثناء سلطة إنفاذ القانون، فإنه لا يوجد شيء تقريباً مما يرغب أي شخص في القيام به بعقلانية سيكون محظوراً. من الممكن أن تفرض جماعة دينية متعصبة على البقية القيود التي سيكون أعضاؤها سعداء بمراجعتها ولكنها ستكون عقبة أمام الآخرين في سعيهم لتحقيق أهداف مهمة. ولكن إذا كان صحيحاً أن الدين قد قدم في كثير من الأحيان ذريعة لتأسيس قواعد يُعتقد أنها قمعية للغاية، وأن الحرية الدينية تعتبر بالتالي مهمة جداً للحرية، فمن الجدير بالملاحظة أيضاً أن المعتقدات الدينية تبدو تقريباً هي الأساس الوحيد للقواعد العامة المقيّدة بشدة للحرية التي تم فرضها بشكل شامل. ولكن ما مقدار الضرر النسبي لمعظم هذه القيود المفروضة حرفياً على الجميع كالسبت اليهودي الإسكتلندي، على سبيل المثال، مقارنة بتلك التي يُرجح أن تُفرض على البعض فقط! من الجدير بالذكر أن معظم القيود المفروضة على ما نعتبره شؤوناً خاصة، مثل التشريعات المتعلقة بالمصروفات، تم فرضها عادةً فقط على مجموعات مختارة من الأشخاص أو، كما في حالات الحظر، كانت عملية فقط لأن الحكومة كانت تحتفظ بالحق في منح استثناءات.

يجب أن نتذكر أيضاً أنه فيما يتعلق بأفعال البشر تجاه بعضهم، لا يمكن أبداً أن تعني الحرية أكثر من تقييدها فقط بالقواعد العامة. نظراً لعدم وجود نوع من الأفعال قد لا يتعارض مع المجال المحمي لشخص آخر، فلا الكلام ولا الصحافة ولا ممارسة الدين يمكن أن تكون حرة تماماً. في جميع هذه

المجالات (وكما سنرى لاحقاً، في مجال العقود) تعني الحرية ولا يمكن أن تعني سوى أن ما قد نفعله لا يعتمد على موافقة أي شخص أو أي سلطة ويقتصر فقط على نفس القواعد المجردة التي تنطبق بالتساوي على الجميع.

ولكن إذا كان القانون هو الذي يجعلنا أحراراً، فإن هذا ينطبق فقط على القانون بهذا المعنى أي القواعد العامة المجردة، أو ما يسمى «القانون بالمعنى العرفي»، والذي يختلف عن القانون بالمعنى الرسمي فقط من خلال طبيعة القواعد وليس من خلال أصلها^(١١). إن «القانون» الذي هو أمرٌ محدد، والذي يسمى «قانوناً» لمجرد أنه صادر عن السلطة التشريعية، هو الأداة الرئيسة للاضطهاد. إن الخلط بين هذين المفهومين للقانون وفقدان الاعتقاد بأن القوانين يمكن أن تحكم، وأن البشر في وضع وإنفاذ القوانين بالمعنى السابق لا يفرضون إرادتهم، هي من بين الأسباب الرئيسة لانحدار الحرية، والذي ساهمت فيه النظرية القانونية بقدر ما ساهمت فيه العقيدة السياسية.

سيتعين علينا العودة لاحقاً إلى الطريقة التي طمست بها النظرية القانونية الحديثة بشكل متزايد هذه الفروق. هنا يمكننا فقط الإشارة إلى التناقض بين مفهومَي القانون من خلال إعطاء أمثلة للمواقف المتطرفة المتخذة حيالهما. يتم التعبير عن وجهة النظر الكلاسيكية في البيان الشهير لرئيس المحكمة العليا جون مارشال: «السلطة القضائية؛ كسلطة متميزة عن سلطة القانون، ليس لها وجود. المحاكم هي مجرد أدوات قانونية، ولا يمكنها أن تريد شيئاً»^(١٢). في مقابل هذه العبارة، تقف العبارة الأكثر اقتباساً من أحد الفقهاء المعاصرين، والذي وجد أكبر دعم له بين من يسمون بالتقدميين، أي القاضي هولمز والذي يقول إن «الافتراضات العامة لا تحدد القضايا الملموسة»^(١٣). وقد وضع أحد الخبراء السياسيين المعاصرين الرؤية نفسها على هذا النحو: «لا يمكن للقانون أن يحكم. بل فقط البشر هم من يمكنهم ممارسة السلطة على بعضهم. والقول

بأن القانون هو الذي يحكم وليس البشر، قد يعني بالتالي أن حقيقة أن البشر هم من يحكمون بعضهم يُراد لها أن تُطمَس»^(١٤).

الحقيقة هي أنه إذا كانت كلمة «يحكم» تعني جعل البشر يطيعون إرادة الآخرين، فإن الحكومة لا تملك مثل هذه السلطة للحكم في المجتمع الحر. إن المواطن كمواطن لا يمكن أن يُحكم بهذا المعنى، ولا يمكن أن يؤمر، بغض النظر عن منصبه في الوظيفة التي اختارها لأغراضه الخاصة أو عندما يصبح، وفقاً للقانون، وكيل الحكومة مؤقتاً. ومع ذلك، يمكن أن يُحكم بالمعنى الذي يعني فيه «الحكم» إنفاذ القواعد العامة، الموضوعية بغض النظر عن الحالات الخاصة، والتي تنطبق على الجميع بشكل متساوٍ. لأنه هنا لن تكون ثمة حاجة إلى اتخاذ قرار بشري في الغالبية العظمى من الحالات التي تنطبق عليها القواعد؛ وحتى عندما يتعين على المحكمة تحديد كيف تنطبق القواعد العامة على قضية معينة، فإن ما يلزم عن النظام الكامل للقواعد المقبولة هو ما يقرر، وليس إرادة المحكمة.

٦. إن الأساس المنطقي لتأمين نطاق معروف لكل فرد يمكنه من خلاله اتخاذ قرار بشأن أفعاله هو تمكينه من الاستفادة إلى أقصى حد من معرفته، لا سيما معرفته الملموسة والفريدة في كثير من الأحيان بظروف الزمان والمكان الخاصة^(١٥). حيث يخبره القانون بالحقائق التي قد يعتمد عليها، وبالتالي يوسّع النطاق الذي يمكنه من خلاله التنبؤ بنتائج أفعاله. في الوقت نفسه، فهو يخبره عن العواقب المحتملة لأفعاله التي يجب أن يأخذها في الاعتبار أو ما الذي سيتحمل المسؤولية عنه. هذا يعني أن ما يُسمح له أو يُطلب منه القيام به يجب أن يعتمد فقط على الظروف التي يُفترض أنه يعرفها أو يكون قادراً على التأكد منها. فلا توجد قاعدة يمكن أن تكون فعالة، أو يمكن أن تترك له الحرية في اتخاذ القرار، إذا كانت تجعل نطاق قراراته الحرة يعتمد على العواقب البعيدة

لأفعاله بما يتجاوز قدرته على التنبؤ. حتى من بين تلك الآثار التي قد يُفترض أنه يتوقعها، فإن القواعد ستختص بعضاً منها سيتعين عليه أخذه في الاعتبار مع السماح له بتجاهل البعض الآخر. أي على وجه التحديد، لن تطلب هذه القواعد فقط أنه يجب ألا يفعل أي شيء من شأنه أن يلحق الضرر بالآخرين، ولكن سيتم التعبير عنها -أو يجب أن يتم التعبير عنها- بطريقة تجعلها عند تطبيقها على حالة معينة، تقرر بوضوح الآثار التي يجب أخذها في الاعتبار وتلك التي لا تحتاج إلى أن تؤخذ.

إذن فإذا كان القانون يعمل على تمكين الفرد من التصرف بفعالية بناءً على معرفته الخاصة، ولهذا الغرض يضيف إلى معرفته، فإنه يجسد أيضاً المعرفة، أو نتائج الخبرة السابقة، التي يتم استخدامها ما دام أن البشر يتصرفون بموجب هذه القواعد. في الواقع، يعتمد تعاون الأفراد بموجب القواعد العامة على نوع من تقسيم المعرفة^(١٦)، حيث يجب على الفرد أن يأخذ في الاعتبار ظروفًا معينة، لكن القانون يضمن تكييف عمله مع بعض الخصائص العامة أو الدائمة لمجتمعه. هذه الخبرة، المجسدة في القانون، والتي يستخدمها الأفراد من خلال مراعاة القواعد، يصعب مناقشتها، لأنها عادة تكون غير معروفة لهم أو لأي شخص واحد. إذ لم يتم ابتكار معظم هذه القواعد عن عمد قط ولكنها تطورت من خلال عملية تدريجية من المحاولة والخطأ ساعدت فيها تجربة الأجيال المتعاقبة على جعلها على ما هي عليه. لذلك، في معظم الحالات، لا أحد يعرف ولم يعرف أحد قط جميع الأسباب والاعتبارات التي أدت إلى إعطاء قاعدة شكلاً معيناً. لذلك يجب أن نسعى في كثير من الأحيان لاكتشاف الوظائف التي تخدمها القاعدة بالفعل. إذا كنا لا نعرف الأساس المنطقي لقاعدة معينة، كما هو الحال في كثير من الأحيان، يجب أن نحاول أن نفهم ما هي وظيفتها أو غرضها العام إذا أردنا تحسينها من خلال تشريع متعمد.

وبالتالي، فإن القواعد التي يتصرف بموجبها المواطنون تشكّل تكييفاً للمجتمع بأسره مع بيئته والسمات العامة لأعضائه. إنها تهدف أو ينبغي أن تهدف لمساعدة الأفراد في تشكيل خطط عمل سيكون لديهم فرصة جيدة لتنفيذها. قد تكون القواعد موجودة لمجرد أنه، في نوع معين من المواقف، من المحتمل أن ينشأ احتكاك بين الأفراد حول ما يحق لكل فرد القيام به، وهو ما لا يمكن منعه إلا إذا كانت هناك قاعدة لإخبار كل منهم بوضوح بحقوقه. من الضروري هنا أن تغطي قاعدة معروفة نوع الموقف، وقد لا يهم كثيراً ما هي محتوياتها.

ومع ذلك، سيكون هناك في الغالب العديد من القواعد المحتملة التي تفي بهذا المطلب ولكنها لن تكون مرضية بشكل متساوٍ. فما يجب تضمينه بالضبط في حزمة الحقوق تلك التي نسميها «الملكية»، خاصةً فيما يتعلق بالأرض، وماهية الحقوق الأخرى التي يجب أن يشملها المجال المحمي، والعقود التي يتعين على الدولة إنفاذها، كلها قضايا لن نعرف ما هو التنظيم الأكثر ملاءمة لها إلا من خلال التجربة والخبرة. لا يوجد شيء «طبيعي» في أي تعريف معين للحقوق من هذا النوع، مثل المفهوم الروماني للملكية باعتباره حقاً في استخدام أو إساءة استخدام شيء كما يحلو للمرء، والذي، على الرغم من تكراره غالباً، بالكاد يكون عملياً في شكله الصارم. لكن السمات الرئيسة لجميع الأنظمة القانونية الأكثر تقدماً إلى حد ما متشابهة بدرجة كافية لتظهر على أنها مجرد توضيحات لما أسماه ديفيد هيوم «القوانين الأساسية الثلاثة للطبيعة، أي ثبات الحياة، والنقل عن طريق الموافقة، وأداء الوعود»^(١٧).

بيد أن اهتمامنا هنا لا يمكن أن يكون المحتوى الخاص بالقواعد، ولكن فقط بعض السمات العامة التي يجب أن تمتلكها في المجتمع الحر. ونظراً لأن المشرع لا يمكنه توقُّع استخدام الأشخاص لقواعده، فيمكنه فقط أن يهدف إلى جعلها مفيدة بشكل عام أو في معظم الحالات. ولكن، لأنها تعمل من خلال

التوقعات التي تخلقها، فمن الضروري أن يتم تطبيقها دائماً، بغض النظر عما إذا كانت النتائج في حالة معينة تبدو مرغوبة أم لا^(١٨). إن كون المشرع يحصر عمله في القواعد العامة بدلاً من الأوامر الخاصة هو نتيجة جهله الحتمي بالظروف الخاصة التي تنطبق في ظلها؛ فكل ما يمكنه فعله هو تقديم بعض المعطيات الثابتة ليستخدمها أولئك الذين يتعين عليهم وضع خطط لأعمال معينة. ولكن في تحديد بعض شروط أفعالهم لهم فقط، فهو يمكنه أن يوفر الفرص والاحتمالات، ولكن لا يمكن أبداً أن يوجد يقين بشأن نتائج جهودهم.

إن ضرورة تأكيد أنه من جوهر القواعد المجردة للقانون أنها من المرجح أن تكون مفيدة فقط في معظم الحالات التي تنطبق عليها، وأنها في الواقع إحدى الوسائل التي تعلّم الإنسان من خلالها التعامل مع جهله الأساسي، هي ضرورة فرضت علينا من قبل بعض التفسيرات العقلانية للنفعية. من الصحيح أن تبرير أي قاعدة معينة من قواعد القانون يجب أن يتمثل في فائدتها؛ على الرغم من أن هذه الفائدة قد لا يمكن إثباتها بالحجة العقلانية، ولكنها تكون معروفة فقط لأن القاعدة أثبتت عملياً أنها أكثر ملاءمة من أي قاعدة أخرى. ولكن، بشكل عام، يجب تبرير القاعدة ككل فقط، وليس تبرير كل تطبيق لها^(١٩). إن الفكرة القائلة بأن كل نزاع، سواء في القانون أو في الأخلاق، يجب أن يتم اتخاذ قرار بشأنه يبدو هو الأكثر ملاءمة لشخص يمكنه فهم جميع عواقب هذا القرار، هي فكرة تنطوي على إنكار ضرورة وجود أي قواعد. «فقط المجتمع المتكون من أفراد ذوي علم كليّ وشامل يمكن أن يمنح كل شخص الحرية الكاملة في تقييم كل فعل معين على أسس نفعية عامة»^(٢٠). مثل هذه النفعية «المتطرفة» تقود إلى العبثية. وبالتالي فإن ما يسمى فقط بالنفعية «المقيدة» هو ما له صلة بمشكلتنا. ومع ذلك، فلا يوجد تقريباً معتقدات كانت أكثر تدميراً لاحترام قواعد القانون والأخلاق من الفكرة القائلة بأن القاعدة تكون ملزمة فقط إذا كان

من الممكن التعرف على الأثر المفيد لاتباعها في حالة معينة. ارتبط أقدم شكل من هذا المفهوم الخاطئ بالصيغة (التي عادة ما يتم اقتباسها بشكل خاطئ) التي تقول «رعاية الشعب ينبغي أن تكون - وليس أنها بالفعل - أعلى قانون» salus populi suprema lex esto^(٢١). إذا فُهمت العبارة بشكل صحيح، فإنها تعني أن غاية القانون يجب أن تكون رعاية ورفاهية الناس، وأن القواعد العامة يجب أن تُصمم بحيث تخدم تلك الغاية، ولكن ليس أن أي تصور لهدف اجتماعي معين ينبغي أن يوفر مبرراً لكسر تلك القواعد العامة. فالغاية المحددة؛ النتيجة الملموسة التي ينبغي تحقيقها، لا يمكن أن تكون قانوناً.

٧. لطالما بنى أعداء الحرية حججهم على الادعاء بأن النظام في الشؤون الإنسانية يتطلب أن يعطي البعض الأوامر والبعض الآخر يطيعها^(٢٢). ينشأ الكثير من معارضة نظام الحرية بموجب القوانين العامة من عدم القدرة على تصور تنسيق فعال للأنشطة البشرية دون تنظيم متعمد من قبل ذكاء بشري يشرف على الأمر. لقد كان أحد إنجازات النظرية الاقتصادية هو شرح كيفية حدوث مثل هذا التكيف المتبادل للأنشطة التلقائية للأفراد من خلال السوق، بشرط أن يكون هناك تحديد معروف لمجال سيطرة كل فرد. يشكل فهم آلية التكيف المتبادل للأفراد الجزء الأكثر أهمية من المعرفة التي يجب أن تدخل في صنع القواعد العامة التي تحد من العمل الفردي.

يتجلى تنظيم النشاط الاجتماعي في حقيقة أن الفرد يمكنه تنفيذ خطة عمل متسقة تستند، في كل مرحلة تقريباً، إلى توقع مساهمات معينة من نظرائه. «من الواضح أن هناك نوعاً من النظام والاتساق والثبات في الحياة الاجتماعية. إذا لم يكن هناك شيء من هذا القبيل، فلم يكن أي منا يتمكن من متابعة شؤونه أو تلبية احتياجاته الأساسية»^(٢٣). لا يمكن أن يكون هذا التنظيم نتيجة لتوجيه موحد إذا أردنا أن يعدّل الأفراد أفعالهم وفقاً للظروف الخاصة المعروفة إلى

حد كبير لهم فقط والتي لا تكون معروفة في مجملها لأي عقل واحد. وبالتالي، فإن النظام بالنسبة إلى المجتمع يعني بشكل أساسي أن العمل الفردي يتم توجيهه من خلال التنبؤ الناجح، وأن الناس لا يستخدمون معرفتهم بشكل فعال فحسب، بل يمكنهم أيضًا التنبؤ بدرجة عالية من الثقة بالتعاون الذي يمكن أن يتوقعوه من الآخرين^(٢٤).

مثل هذا النظام الذي ينطوي على التكيف مع الظروف، والمعرفة المشتتة بين عدد كبير من الناس، لا يمكن أن ينشأ عن طريق التوجيه المركزي. بل يمكن أن ينشأ فقط من التعديل المتبادل للأعضاء واستجاباتهم للأحداث التي تؤثر مباشرة عليهم. هذا ما أسماه مايكل بولاني بالتشكُّل التلقائي لـ «نظام متعدد المراكز»: «عندما يتحقق النظام بين البشر من خلال السماح لهم بالتفاعل بعضهم مع بعض بمبادرة منهم - بحيث يخضعون فقط للقوانين التي تنطبق بشكل موحد على الجميع - يكون لدينا نظام عفوي في المجتمع. يمكننا بعد ذلك أن نقول إن جهود هؤلاء الأفراد يتم تنسيقها من خلال ممارسة مبادرتهم الفردية، وإن هذا التنسيق الذاتي يبرر هذه الحرية على أسس عامة. ويقال إن أفعال هؤلاء الأفراد حرة، لأنها لا يحددها أي أمر محدد، سواء أكان من قبل رئيس أو سلطة عامة؛ والإكراه الذي يخضعون له يكون غير شخصي وعامًا»^(٢٥).

على الرغم من أن الأشخاص الأكثر دراية بالطريقة التي يُنظم بها البشر الأشياء المادية غالبًا ما يجدون صعوبة في فهم تشكُّل مثل هذه النظم التلقائية، فإن هناك، بالطبع العديد من الحالات التي ينبغي أن نعتمد فيها بالمثل على التعديلات التلقائية للعناصر الفردية لإنتاج نظام مادي. إذ لا يمكننا أبدًا إنتاج بلورة أو مركب عضوي معقد إذا كان علينا وضع كل جزيء أو ذرة في المكان المناسب بالنسبة إلى الجزيئات أو الذرات الأخرى. بل يجب أن نعتمد على حقيقة أنها في ظروف معينة سترتب نفسها في بنية تمتلك خصائص معينة. إن

استخدام هذه القوى العفوية، والتي في مثل هذه الحالات تكون هي وسيلتنا الوحيدة لتحقيق النتيجة المرجوة، يعني، إذن، أن العديد من الخصائص العملية التي تُنشئ النظام ستكون خارجة عن سيطرتنا؛ أي بعبارة أخرى، لا يمكننا الاعتماد على هذه القوى وفي نفس الوقت التأكد من أن ذرات معينة ستحتل أماكن محددة في البنية الناتجة.

وبالمثل، يمكننا توفير الظروف التي تسمح بتشكُّل نظام في المجتمع، لكن لا يمكننا ترتيب الطريقة التي ستنظم عناصره نفسها بها في ظل الظروف المناسبة. بهذا المعنى، لا تتمثل مهمة المشرِّع في إنشاء نظام معين، بل في مجرد خلق الظروف التي يمكن فيها لترتيب منظم أن يؤسس نفسه ويجدد نفسه على الدوام. كما هو الحال في الطبيعة، فإن الحث على إنشاء مثل هذا النظام لا يتطلب أن نكون قادرين على التنبؤ بسلوك الذرة الفردية؛ فهذا سيعتمد على الظروف الخاصة غير المعروفة التي تجد نفسها فيها. كل ما هو مطلوب هو انتظام محدود في سلوكها؛ والغرض من القوانين البشرية التي يتم إنفاذها هو تحقيق وضمان مثل هذا الانتظام المحدود الذي يجعل تشكُّل النظام ممكنًا.

عندما تكون عناصر مثل هذا النظام هي بشرٌ أذكىاء نرغب في استخدام قدراتهم الفردية بأكبر قدر ممكن من النجاح في السعي لتحقيق غاياتهم الخاصة، فإن المطلب الرئيس لتأسيسه [النظام] هو أن يعرف كل منهم أيًا من الظروف في بيئته يمكنه الاعتماد عليها. هذه الحاجة إلى الحماية من التدخل غير المتوقع يتم تمثيلها أحيانًا على أنها خاصة بـ«المجتمع البرجوازي»^(٢٦). ولكن، ما لم يُقصد بعبارة «المجتمع البرجوازي» أي مجتمع يتعاون فيه الأفراد الأحرار في ظل ظروف تقسيم العمل، فإن مثل هذه النظرة تقصر تلك الحاجة على عدد قليل جدًا من الترتيبات الاجتماعية. إنها الشرط الأساسي للحرية الفردية، وتأمينها وضمانيها هما الوظيفة الأساسية للقانون^(٢٧).

الفصل الحادي عشر

أصول سيادة القانون

غاية القانون ليست إلغاء أو تقييد الحرية، ولكن الحفاظ عليها وتوسيعها. فحيث لا يوجد قانون لا توجد حرية. لأن الحرية هي أن تتحرر من قيود الآخرين وعنفهم؛ وهو ما لا يمكن أن يحدث حيث لا يوجد قانون؛ وليست [الحرية]، كما قيل لنا، أن يكون كل فرد حرًا في فعل ما يريده. بل الحرية في التصرف في نفسه وأفعاله وممتلكاته بالكامل، ضمن ما هو مسموح به بموجب القوانين التي يعيش في ظلها، وبالتالي لا يكون خاضعًا للإرادة التعسفية للآخر، بل يتبع إرادته بحرية.

-جون لوك

١. لا يمكن إرجاع الحرية الفردية في العصر الحديث إلى ما هو أبعد من إنجلترا في القرن السابع عشر^(١). لقد ظهرت أولاً، كما هو الحال دائماً على الأرجح، كنتيجة ثانوية للصراع على السلطة وليس كنتيجة لهدف متعمد. لكنها ظلت طويلاً بما يكفي للاعتراف بفوائدها. ولأكثر من مائتي عام، أصبح الحفاظ على الحرية الفردية وتحسينها هو المبدأ المرشد في ذلك البلد، وأصبحت مؤسساته وتقاليده نموذجاً للعالم المتحضر^(٢).

هذا لا يعني أن تراث العصور الوسطى لا علاقة له بالحرية الحديثة. لكن أهميته ليست تماماً كما يُعتقد غالباً. صحيح أن الفرد في العصور الوسطى كان

يتمتع في كثير من النواحي بحرية أكبر مما يُعتقد الآن بشكل عام، ولكن لا يوجد أساس للاعتقاد بأن حريات الإنجليز كانت في ذلك الوقت أكبر بكثير من حريات العديد من شعوب القارة^(٣). بيد أنه إذا عرف الناس في العصور الوسطى العديد من الحريات، بمعنى الامتيازات الممنوحة للممتلكات أو الأشخاص، فإنهم بالكاد كانوا يعرفون الحرية كحالة عامة للشعب. في بعض النواحي، منعت المفاهيم العامة التي سادت حينها حول طبيعة ومصادر القانون والنظام مشكلة الحرية من الظهور في شكلها الحديث. ومع ذلك، يمكن القول أيضًا إنه بسبب احتفاظ إنجلترا بقدر كبير من مبدأ سيادة القانون الشائع في العصور الوسطى، والذي تم تدميره في أماكن أخرى من خلال صعود الحكم المطلق، فقد كانت قادرة على تدشين النمو الحديث للحرية^(٤).

كانت وجهة النظر القروسطية هذه، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة كخلفية للتطورات الحديثة، على الرغم من قبولها الكامل ربما خلال العصور الوسطى المبكرة فقط، هي أن «الدولة لا يمكنها أن تخلق أو تسن القانون بنفسها، وبالطبع ولا أن تهدم أو تنتهك القانون، لأن هذا من شأنه أن يعني هدم العدالة نفسها، وهو ما سيكون عبثًا، وخطيئة، وتمردًا على الله الذي وحده يخلق القانون»^(٥). لقرون، كان هناك اعتقاد مفاده أن الملوك أو أي سلطة بشرية أخرى لا يمكنها إلا إعلان القانون أو العثور عليه، أو تعديل الانتهاكات التي تسببت إليه، وليس تشريعه^(٦). فقط بشكل تدريجي، خلال العصور الوسطى المتأخرة، تم قبول مفهوم الإنشاء المتعمد لقانون جديد - التشريع كما نعرفه - وهكذا تطور البرلمان في إنجلترا، مما كان بشكل أساسي هيئة لإيجاد القانون، إلى هيئة لتشريع القانون. أخيرًا، وفي سياق الخلاف حول أي سلطة من المفترض أن تُشرع، والذي كانت تُوَجَّح فيه الأطراف المتنازعة بعضها بعضًا على التصرف التعسفي - أي التصرف غير المتوافق مع القوانين العامة المعترف بها - ظهرت

قضية الحرية الفردية والتي كان قد تم تقديمها دون قصد. استخدمت السلطة الجديدة للدولة القومية عالية التنظيم التي نشأت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر التشريع لأول مرة كأداة لسياسة مدروسة. لفترة من الوقت بدا الأمر كما لو أن هذه السلطة الجديدة ستؤدي في إنجلترا، كما في باقي القارة، إلى الملكية المطلقة، التي ستدمر حريات العصور الوسطى^(٧). وهكذا كان مفهوم الحكومة المحدودة الذي نشأ عن النضال الإنجليزي في القرن السابع عشر انطلاقة جديدة للتعامل مع مشكلات جديدة. وإذا كانت العقيدة الإنجليزية السابقة ووثائق العصور الوسطى العظيمة، بدءًا من «الوثيقة العظمى Magna Carta»، و«دستور الحرية Constitutio Libertatis» إلى ما هو لاحق^(٨)، مهمة في تطوير العقيدة الحديثة، فهذا لأنها خدمت كأسلحة في هذا النضال.

غير أننا إذا لم نكن بحاجة إلى الخوض في عقيدة القرون الوسطى لفترة أطول، فيجب أن ننظر عن كثب إلى حد ما في التراث الكلاسيكي الذي تم إحيائه في بداية العصر الحديث. إنه مهم، ليس فقط بسبب التأثير الكبير الذي مارسه على الفكر السياسي للقرن السابع عشر، ولكن أيضًا بسبب الأهمية المباشرة لتجربة القدماء في عصرنا^(٩).

٢. على الرغم من أن تأثير التراث الكلاسيكي على مبدأ الحرية الحديث لا جدال فيه، فإنه غالبًا ما يُساء فهم طبيعته. يُقال في كثير من الأحيان إن القدماء لم يعرفوا الحرية بمعنى الحرية الفردية. هذا صحيح بالنسبة إلى العديد من الأماكن والفترات حتى في اليونان القديمة، ولكن بالتأكيد ليس بالنسبة إلى أثينا في وقت عظمتها (أو في أواخر عهد الجمهورية الرومانية)؛ قد يكون هذا صحيحًا بالنسبة إلى الديمقراطية المنحلة في زمن أفلاطون، ولكن بالتأكيد ليس لأولئك الأثينيين الذين قال لهم بريكليس إن «الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد أيضًا إلى حياتنا العادية، ولا نجعلنا نمارس الرقابة بعضنا على

بعض، ولا نشعر بأننا ينبغي أن نغضب من جارنا لقيامه بما يريد»^(١٠)، والذين قام جنرالهم بتذكير جنودهم، في لحظة الخطر الأكبر خلال الحملة الصقلية، بأنهم، قبل كل شيء، كانوا يقاتلون من أجل بلد لديهم فيه «حرية غير مقيدة للعيش كما يحلو لهم»^(١١). فما هي السمات الرئيسة لتلك الحرية في «أكثر البلدان حرية»، كما أطلق نيسياس على أثينا في نفس المناسبة، وكما رآها الإغريق أنفسهم والإنجليز في حقبة تيودور وستيوارت اللاحقة؟

تم اقتراح الإجابة من خلال كلمة استعارها الإليزابيثيون من الإغريق، ولكنها لم تعد صالحة للاستخدام منذ ذلك الحين^(١٢). حيث تم استيراد كلمة «Isonomia» إلى إنجلترا من إيطاليا في نهاية القرن السادس عشر ككلمة تعني «المساواة في القوانين لجميع الأشخاص»^(١٣)؛ بعد ذلك بوقت قصير، تم استخدامها بحرية من قبل مترجم المؤرخ الروماني ليفي بالصيغة الإنجليزية «isonomy» لوصف حالة القوانين المتساوية للجميع ومسؤولية القضاة^(١٤). استمر استخدامها خلال القرن السابع عشر^(١٥) حتى حلت محلها «المساواة أمام القانون» أو «حكم القانون» أو «سيادة القانون» تدريجيًا.

يقدم تاريخ المفهوم في اليونان القديمة درسًا مثيرًا للاهتمام لأنه ربما يقدم المثال الأول لدورة يبدو أن الحضارات تكررهما. فعندما ظهر لأول مرة^(١٦)، كان يصف الدولة التي أنشأها سولون في وقت سابق في أثينا عندما أعطى للناس «قوانين متساوية للنبلاء والعوام»^(١٧) وبالتالي لم يمنحهم «قدرًا كبيرًا من السيطرة على السياسة العامة بقدر اليقين من أن يحكمهم قانون وفقًا لقواعد معروفة»^(١٨). كان يُنظر لمصطلح Isonomy على أنه نقيض الحكم التعسفي للطغاة، وأصبح تعبيرًا مألوفًا في الأغاني الشعبية التي تحتفي باغتيال أحد هؤلاء الطغاة^(١٩). ويبدو أن المفهوم أقدم من مفهوم الديمقراطية، demokratia، ويبدو أن المطالبة بمشاركة متساوية للجميع في الحكومة كانت

إحدى عواقبه. بالنسبة إلى هيرودوت، كان لا يزال مصطلح Isonomy - بدلاً من الديمقراطية - هو «أجمل أسماء النظام السياسي»^(٢٠). استمر استخدام المصطلح لبعض الوقت بعد أن تحققت الديمقراطية، في البداية في تبريرها وبعد ذلك، كما قيل^(٢١)، بشكل متزايد من أجل إخفاء الطابع الذي اتخذته، لأن الحكومة الديمقراطية سرعان ما كانت تتجاهل تلك المساواة أمام القانون التي استمدت منها ذاتها تبريرها. أدرك الإغريق بوضوح أن المبدئين، على الرغم من ارتباطهما، لم يكونا متطابقين، حيث تحدث ثوقيديدس دون تردد عن «الأوليغارشية الإيسونومية»^(٢٢) isonomic oligarchy، بل إن أفلاطون كان يستخدم مصطلح «isonomy» كنقيض للديمقراطية بدلاً من استخدامه كمبرر لها^(٢٣). بحلول نهاية القرن الرابع أصبح من الضروري تأكيد أنه «في الديمقراطية يجب أن تكون القوانين هي من تحكم»^(٢٤).

بينما على النقيض من ذلك، تظهر بعض المقاطع الشهيرة في كتابات أرسطو كدفاع عن ذلك المبدأ التقليدي، على الرغم من أنه لم يعد يستخدم مصطلح «isonomia». ويشدد في كتابه «السياسة» على أن «حكم القانون أفضل من حكم أي مواطن»، وأن الأشخاص الذين يشغلون السلطة العليا «يجب أن يُعَيَّنوا فقط كحرّاس وخادمين للقانون»، وأن «من سيضع السلطة العليا في العقل، سيضعها في الله والقوانين»^(٢٥). وهو يدين نوع الحكومة التي «يحكم فيها الشعب وليس القانون» والتي «يتم فيها تحديد كل شيء بأغلبية الأصوات وليس بالقانون». مثل هذه الحكومة بالنسبة إليه ليست حكومة دولة حرة، «لأنه عندما لا تكون الحكومة متمثلة في القوانين، فلا توجد دولة حرة، لأن القانون يجب أن يكون فوق كل شيء». إن الحكومة التي «تركز كل السلطات في أصوات الشعب لا يمكنها أن تكون ديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة، لأن قراراتها لا يمكن أن تكون عامة في مداها»^(٢٦). إذا أضفنا إلى

هذا المقطع التالي من كتابه البلاغة، يكون بالفعل بياناً كاملاً إلى حد ما لمبدأ الحكم بموجب القانون^(٢٧): «إنها لحظة عظيمة أن تحدد القوانين الحكيمة جميع النقاط التي يمكن أن تحددها، وتترك أقل قدر ممكن لقرار القضاة، [لأن] قرار المشرع ليس خاصاً وجزئياً ولكنه عام ومتطلع للمستقبل، في حين أن القضاة وهيئة المحلفين يجدون أن من واجبهم الفصل في القضايا المحددة المعروضة عليهم»^(٢٨).

هناك دليل واضح على أن الاستخدام الحديث لعبارة «الحكم بواسطة القانون وليس بواسطة البشر» مشتق مباشرة من عبارة أرسطو تلك. يعتقد توماس هوبز أنه كان «مجرد خطأ آخر في كتاب السياسة لأرسطو أنه اعتقد أن الدولة المنظمة جيداً ليس البشر هم من ينبغي أن يحكموا فيها بل القانون»^(٢٩)، بينما رد جيمس هارينجتون بأن «الطريقة التي يتم بموجبها تأسيس مجتمع مدني والحفاظ عليه على أسس من الحقوق والمصالح المشتركة... [هي]، متبعاً أرسطو وليفني، إمبراطورية القوانين، وليست إمبراطورية البشر»^(٣٠).

٣. خلال القرن السابع عشر، حلّ تأثير الكتاب اللاتينيين إلى حد كبير محل التأثير المباشر لليونانيين. لذلك يجب أن نلقي نظرة سريعة على التقليد المستمد من الجمهورية الرومانية. تشكّل قوانين الألواح الاثني عشر الشهيرة، التي يُزعم أنها تمت صياغتها كتقليدٍ واعٍ لقوانين سولون، أساس حرية هذا التقليد. ينص أول القوانين العامة الواردة فيها على أنه «لا يجوز سن أي امتيازات أو تشريعات لصالح أشخاص معينين، أو لإلحاق الأذى بالآخرين بما يتعارض مع القانون العام لجميع المواطنين، والذي يتمتع جميع الأفراد، بغض النظر عن مكانتهم، بالحق في الاستفادة منه»^(٣١). كان هذا هو المفهوم الأساسي الذي تم بموجبه تشكيل تدريجي لأول نظام مستحدث بالكامل للقانون الخاص، من خلال عملية مشابهة جداً لتلك التي نما بموجبها القانون العام^(٣٢)، وبروح مختلفة

تماماً عن مدونة جستنيان، التي حددت التفكير القانوني للقارة.

لقد تم نقل روح قوانين روما الحرة إلينا بشكل رئيس في أعمال المؤرخين والخطباء في تلك الفترة، الذين أصبحوا مؤثرين مرة أخرى خلال عصر النهضة اللاتينية في القرن السابع عشر. فالمؤرخ الروماني ليفي -الذي جعل مترجمه الناس على دراية بمصطلح «isonomia» (الذي لم يستخدمه ليفي بنفسه)، والذي أمد هارينغتون بالتمييز بين حكومة القانون وحكومة البشر^(٣٣)- وتاسيتس، وقبل أي أحد، شيشرون، أصبحوا المؤلفين الرئيسيين الذين انتشر عبرهم التقليد الكلاسيكي. بل أصبح شيشرون بالفعل المرجع الرئيس للبرالية الحديثة^(٣٤)، ونحن مدينون له بالعديد من الصيغ الأكثر فاعلية للحرية بموجب القانون. فإليه يرجع الفضل في مفهوم القواعد العامة التي تحكم التشريع^(٣٥)، ومفهوم أننا نطيع القانون من أجل أن نكون أحراراً^(٣٦)، والمفهوم القائل بأن القاضي يجب أن يكون مجرد الفم الذي يتحدث من خلاله القانون^(٣٧). لا يوجد مؤلف آخر يوضح بشكل أكثر جلاءً أنه خلال الفترة الكلاسيكية للقانون الروماني كان من المفهوم تماماً أنه لا يوجد تعارض بين القانون والحرية، وأن الحرية تعتمد على بعض سمات القانون كعموميته ويقينه والقيود التي يفرضها على السلطة التقديرية.

كانت هذه الفترة الكلاسيكية أيضاً فترة من الحرية الاقتصادية الكاملة، والتي تدين لها روما إلى حد كبير بازدهارها وقوتها^(٣٨). لكن منذ القرن الثاني بعد الميلاد، تقدمت اشتراكية الدولة سريعاً^(٣٩). في هذا التطور، تم تدمير الحرية التي أوجدتها المساواة أمام القانون بشكل تدريجي مع ظهور مطالب لنوع آخر من المساواة. خلال الإمبراطورية اللاحقة، ضعف القانون الصارم عندما زادت الدولة سيطرتها على الحياة الاقتصادية لصالح سياسة اجتماعية جديدة. كانت نتيجة هذه العملية، التي بلغت ذروتها في عهد قسطنطين، على حد تعبير

دارس متميز للقانون الروماني، أن «الإمبراطورية المطلقة أعلنت سلطة الإرادة التجريبية غير المقيدة بحاجز القانون جنباً إلى جنب مع مبدأ الإنصاف. وقد أوصل جستنيان مع أساتذته المتعلمين هذه العملية إلى نهايتها»^(٤٠). بعد ذلك، وعلى مدى ألف عام، فُقد المفهوم القائل بأن التشريع يجب أن يعمل على حماية حرية الفرد. وعندما أُعيد اكتشاف فن التشريع، كانت مدونة جستنيان بمفهومها المتمثل في الأمير الذي وقف فوق القانون^(٤١) بمثابة النموذج في القارة.

٤. غير أنه في إنجلترا، ساعد التأثير الواسع الذي تمتع به المؤلفون الكلاسيكيون في عهد إليزابيث على تمهيد الطريق لتطور مختلف. فبعد وفاتها بفترة وجيزة، بدأ الصراع الكبير بين الملك والبرلمان، والذي انبثقت عنه حرية الفرد كنتاج ثانوي. من الجدير بالملاحظة أن الخلافات بدأت إلى حد كبير حول قضايا السياسة الاقتصادية الشبيهة جداً بتلك التي نواجهها اليوم مرة أخرى. بالنسبة إلى مؤرخ القرن التاسع عشر، ربما بدت مقاييس جيمس الأول وتشارلز الأول التي أثارت الصراع قضايا عتيقة ولم تكن ذات علاقة بالزمن الذي حدثت فيه. بالنسبة إلينا، فإن المشكلات التي سببتها محاولات الملوك لتأسيس احتكارات صناعية تبدو مألوقة؛ حتى إن تشارلز الأول حاول تأميم صناعة الفحم ولم يُثنَّه عن ذلك إلا إخباره بأن هذا قد يتسبب في تمرد^(٤٢).

منذ أن أوضحت إحدى المحاكم في قضية الاحتكارات الشهيرة^(٤٣) أن منح الحقوق الحصرية لإنتاج أي مادة كان «مخالفاً للقانون العام وحرية الرعايا»، أصبحت المطالبة بقوانين متساوية لجميع المواطنين هي السلاح الرئيس للبرلمان في معارضته لأهداف الملك. فهم الإنجليز حينها بشكل أفضل مما يفهمون اليوم أن التحكم في الإنتاج يعني دائماً خلق امتياز؛ أي أن يُسمح لبطرس بالقيام بما لا يجوز لبولس القيام به.

ومع ذلك، كان نوعاً آخر من التنظيم الاقتصادي هو الذي تسبب في أول بيان عظيم للمبدأ الأساسي. كانت أسباب عريضة المظالم لعام ١٦١٠ هي لوائح جديدة أصدرها الملك للبناء في لندن وحظر صنع النشا من القمح. وقد نص ذلك الدفاع الشهير لمجلس العموم على أنه من بين جميع الحقوق التقليدية للرعايا البريطانيين، «لا يوجد شيء اعتبروه أعز وأعلى من أنهم يجب أن يسترشدوا ويحكموا بحكم القانون اليقيني، والذي يعطي الرئيس والمرؤوسين حقوقهم، وليس أن يُحكموا بأي شكل من أشكال الحكومة غير اليقينية والتعسفية... ومن هذا الأساس نما الحق الواضح لشعب هذه المملكة، ألا يخضعوا لأي عقوبة تمتد إلى حياتهم أو أراضيهم أو أجسادهم أو ممتلكاتهم، بخلاف تلك المنصوص عليها في القوانين العامة لهذه الأرض، أو القوانين الصادرة بموافقتهم المشتركة في البرلمان»^(٤٤).

أخيراً، في المناقشة التي أثارها قانون الاحتكارات لعام ١٦٢٤، أتى السير إدوارد كوك؛ المنبع العظيم لمبادئ حزب الأحرار، بتفسيره للوثيقة العظمى الذي أصبح أحد الأركان الأساسية للعقيدة الجديدة. في الجزء الثاني من كتابه «مبادئ قوانين إنجلترا»، الذي سُرعان ما طُبِعَ بأمر من مجلس العموم، لم يناقش فقط (بالإشارة إلى حالة الاحتكارات) أنه «إذا سُمح لأي شخص، أن يكون وحده صانع سلعة ما، أو أن يكون وحده من يعمل في مجال ما، فإن ذلك سيتعارض مع حرية الرعايا، الذين سبق لهم، أو ربما يحق لهم بشكل قانوني العمل في ذلك المجال، وبالتالي فإن ذلك ضد هذا الميثاق العظيم»^(٤٥)، لكنه ذهب إلى أبعد من هذه المعارضة للامتياز الملكي ليحذر البرلمان نفسه «بأن يترك جميع القضايا تقاس بقضيب القياس الذهبي والمستقيم للقانون، وليس بحبل التقدير الشخصي غير المؤكد والمتعرج»^(٤٦).

ومن خلال المناقشة المكثفة والمستمرة لهذه القضايا خلال الحرب

الأهلية، ظهرت تدريجيًا جميع المبادئ السياسية التي أصبحت من تلك اللحظة فصاعدًا تحكم التطور السياسي الإنجليزي. لا يمكننا أن نحاول هنا تتبع تطورها في النقاشات والأدبيات في تلك الفترة، والتي لم يُرَ مقدار ثرائها غير العادي بالأفكار إلا منذ إعادة نشرها في الآونة الأخيرة^(٤٧). يمكننا فقط سرد الأفكار الرئيسة التي ظهرت أكثر فأكثر، حتى أصبحت بحلول عصر الاسترداد جزءًا من تقليدٍ راسخ، وبعد الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨، أصبحت جزءًا من عقيدة الحزب المنتصر.

كان الحدث العظيم الذي أصبح للأجيال اللاحقة رمزًا للإنجازات الدائمة للحرب الأهلية هو إلغاء المحاكم المختصة في عام ١٦٤١، وخاصة غرفة الملك التي أصبحت، بكلمات مايتلاند، «محكمة من السياسيين الذين يفرضون سياسات، وليست محكمة من القضاة الذين يطبقون القانون»^(٤٨). وفي الوقت نفسه تقريبًا، بُدلت جهود حثيثة لأول مرة لضمان استقلال القضاة^(٤٩). وفي المناقشات التي دارت في السنوات العشرين التالية، أصبحت القضية المركزية على نحو متزايد هي منع الإجراءات التعسفية للحكومة. وعلى الرغم من الخلط بين معنَي كلمة «التعسفي» منذ فترة طويلة، فقد تم الاعتراف، عندما بدأ البرلمان يتصرف بشكل تعسفي مثل الملك^(٥٠)، بأن مسألة ما إذا كان الإجراء تعسفيًا أم لا، هي مسألة لا تعتمد على مصدر السلطة، ولكن على ما إذا كان الإجراء متوافقًا مع مبادئ القانون العامة الموجودة سابقًا. كانت النقاط التي تم تأكيدها بشكل متكرر هي أنه يجب ألا تكون هناك عقوبة من دون قانون موجود سابقًا ينص على ذلك^(٥١)، وأن جميع القوانين يجب أن يكون تأثيرها مستقبليًا فقط ولا تكون بأثر رجعي^(٥٢)، وأن السلطة التقديرية لجميع القضاة يجب أن تكون مقيدة بشكل صارم بموجب القانون^(٥٣). كانت الفكرة السائدة هي أن القانون يجب أن يكون هو الحاكم، أو كما عبرت عنها إحدى الكتابات

الجدلية في تلك الفترة «القانون هو الملك»^(٥٤).

تدرجيًا، ظهر مفهوم حاسمان حول كيفية حماية هذه المبادئ الأساسية: فكرة الدستور المكتوب^(٥٥) ومبدأ فصل السلطات^(٥٦). وفي شهر يناير من عام ١٦٦٠، قبل عصر الاسترداد مباشرة، عندما جرت محاولة أخيرة في «إعلان اجتماع البرلمان في وستمنستر» للإشارة في وثيقة رسمية إلى المبادئ الأساسية للدستور، تم تضمين هذا المقطع البارز: «لا يوجد شيء ضروري لحرية الدولة، أكثر من أن الناس يجب أن يخضعوا للقوانين، وأن يتم إعلان أن جميع الإجراءات التي تمس حياة وحرية وممتلكات جميع الأشخاص الأحرار في هذا البلد، يجب أن تكون وفقًا لقوانين البلاد، وأن البرلمان لن يتدخل في الحكومة العادية، أو الجزء التنفيذي من القانون؛ كون مهمته الأساسية، كما كان الحال في جميع البرلمانات السابقة، هي حماية حرية الشعب ضد تعسف الحكومة»^(٥٧). وإذا لم يصبح مبدأ فصل السلطات بعد ذلك «مبدأ مقبولاً في القانون الدستوري»^(٥٨) بشكل تام، فقد ظل على الأقل جزءاً من العقيدة السياسية الحاكمة.

٥. مارست كل هذه الأفكار تأثيراً حاسماً خلال المائة عام التالية، ليس فقط في إنجلترا ولكن أيضاً في أمريكا والقارة الأوروبية، بالشكل الموجز الذي تم تقديمها به بعد الإطاحة النهائية بآل ستيوارت في عام ١٦٨٨. وعلى الرغم من أنه في ذلك الوقت ربما كانت بعض الأعمال الأخرى متساوية وربما أكثر تأثيراً^(٥٩) من رسالة جون لوك الثانية حول الحكومة المدنية؛ فإنها بارزة جداً في آثارها الدائمة بحيث يجب أن نحصر اهتمامنا بها.

كان يُنظر إلى عمل لوك بشكل أساسي على أنه تبرير فلسفي شامل للثورة المجيدة^(٦٠)، وتكمن مساهمته الأصلية في الغالب في تكهنته الأوسع حول

الأسس الفلسفية للحكومة. قد تختلف الآراء حول قيمتها، غير أن جانب عمله الذي كان على الأقل له قدر من الأهمية في ذلك الوقت والذي يهمننا بشكل أساسي هنا، هو تدوينه للمبادئ العملية التي، كما تم الاتفاق، يجب أن تسيطر منذ ذلك الحين على سلطات الحكومة^(٦١).

بينما ينصب اهتمام لوك في نقاشه الفلسفي على المصدر الذي يجعل السلطة مشروعة وبهدف الحكومة بشكل عام، فإن المشكلة العملية التي يهتم بها هي كيف يمكن منع السلطة، أيًا كان من يمارسها، من أن تصبح تعسفية: «حرية الناس في ظل الحكومة يجب أن تكون لديها قاعدة دائمة تحيا بها، تضعها السلطة التشريعية، وتكون مشتركة بين كل فرد في ذلك المجتمع. هذه القاعدة ينبغي أن تنص على حرية اتباع المرء لإرادته في كل شيء، وعلى ألا يكون خاضعًا للإرادة المتقلبة وغير المؤكدة والتعسفية لفرد آخر»^(٦٢). إن الحجة موجهة بشكل أساسي ضد «الممارسة غير النظامية وغير المؤكدة للسلطة»^(٦٣). والنقطة المهمة هي أن «أي شخص لديه السلطة التشريعية أو السلطة العليا في أي بلد ملزمٌ بالحكم من خلال القوانين المعمول بها والصادرة والمعروفة للشعب، وليس عن طريق مراسيم مؤقتة؛ وأن يتم الحكم من خلال القضاة المحايدين والمستقيمين، الذين يبتون في النزاعات بموجب تلك القوانين؛ وأن يتم استخدام قوات المجتمع الداخلية فقط في تنفيذ هذه القوانين»^(٦٤). حتى المجلس التشريعي ليست لديه «سلطة تعسفية مطلقة»^(٦٥)، ولا يمكنه أن يمنح لنفسه سلطة الحكم بمراسيم تعسفية مؤقتة، ولكنه ملزم بإقامة العدل وتقرير حقوق الرعايا، من خلال القوانين المعمول بها والقضاة المفوضين المعروفين»^(٦٦)، بينما «المُنْفَذ الأعلى للقانون... ليست لديه إرادة، ولا سلطة، إلا سلطة القانون»^(٦٧). يمقت لوك الاعتراف بأي سلطة سيادية، وقد وُصفت الرسالة بأنها اعتداء على فكرة السيادة ذاتها^(٦٨). إن

الضمانة العملية الرئيسة ضد إساءة استخدام السلطة التي اقترحها هي الفصل بين السلطات، والتي شرحها بشكل أقل وضوحًا إلى حد ما وفي شكل أقل ألفة من بعض أسلافه^(٦٩). لقد كان همه الرئيس هو كيفية الحد من السلطة التقديرية وحرية التصرف «لمن لديه السلطة التنفيذية»^(٧٠)، ولكن لم يكن لديه ضمانات ليقدمها. ومع ذلك، فإن هدفه النهائي طوال الوقت هو ما يُطلق عليه اليوم غالبًا «ترويض السلطة»: إن الغاية التي تجعل الناس «يختارون ويفوضون هيئة تشريعية هي أن تكون هناك قوانين، وقواعد محددة، كحراس وأسوار على حقوق وممتلكات جميع أفراد المجتمع، للحد من سلطة وهيمنة كل جزء وعضو في ذلك المجتمع»^(٧١).

٦. إن الطريق من قبول الرأي العام لمبدأ ما إلى تحقيقه الكامل في السياسة هو طريقٌ طويل. وربما لم يكن مبدأ سيادة القانون قد تم وضعه موضع التنفيذ بالكامل بعد عندما انعكست العملية بعد مائتي عام. على أي حال، كانت الفترة الرئيسة لقوته، والتي تغلغل خلالها تدريجيًا في الممارسة اليومية، هي النصف الأول من القرن الثامن عشر^(٧٢). منذ التأكيد النهائي لاستقلال القضاة في قانون التسوية لعام ١٧٠١^(٧٣)، وحتى المناسبة التي لم يؤدَّ فيها إقرار البرلمان في عام ١٧٠٦ لقانون التجريم الأخير إلى إعادة صياغة نهائية لجميع الحجاج ضد مثل هذا الإجراء التعسفي من قبل السلطة التشريعية فحسب^(٧٤)، ولكن أيضًا لإعادة تأكيد مبدأ فصل السلطات^(٧٥)؛ كانت هذه الفترة فترة من التوسُّع البطيء لكن الثابت لمعظم المبادئ التي حارب من أجلها الإنجليز في القرن السابع عشر.

قد يتم ذكر بعض الأحداث المهمة في تلك الفترة بإيجاز، مثل المناسبة التي أعاد فيها أحد أعضاء مجلس العموم (في الوقت الذي كان فيه الدكتور جونسون يقدم تقارير عن المناقشات) إعادة صياغة الفكرة الأساسية لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات nulla poena sine lege والذي حتى الآن يُزعم

أحياناً أنه ليس جزءاً من القانون الإنجليزي^(٧٦): «إن المبدأ القائل بأنه في حالة عدم وجود قانون فلا يوجد انتهاك، هو مبدأ لا يتم قبوله من خلال الموافقة العامة فحسب، بل هو واضح بذاته ولا يمكن إنكاره؛ وبالتالي وبنفس القدر من اليقينية، فعندما لا يوجد انتهاك لا يوجد عقاب»^(٧٧). إحدى الحالات الأخرى هي تلك التي أوضح فيها اللورد كامدن في قضية ويلكس أن المحاكم معنية فقط بالقواعد العامة، وليس بالأهداف الخاصة للحكومة أو، كما يتم تفسير موقفه في بعض الأحيان، أن السياسة العامة ليست حجة في المحكمة^(٧٨). في نواح أخرى، كان التقدم أبطأ، وربما يكون صحيحاً، من وجهة نظر أفقر الناس أن فكرة المساواة أمام القانون ظلت لفترة طويلة حقيقة مشكوكاً فيها إلى حد ما. ولكن إذا كانت عملية إصلاح القوانين بروح تلك المبادئ بطيئة، فإن المبادئ نفسها لم تعد موضع خلاف، إذ لم تعد وجهة نظر حزبية ولكنها أصبحت مقبولة تماماً من قبل المحافظين^(٧٩). ومع ذلك، في بعض النواحي، كان اتجاه التطور يبتعد عن المبدأ. فمبدأ فصل السلطات على وجه الخصوص، على الرغم من أنه كان يُعتبر طوال القرن السمة الأكثر تميزاً في الدستور البريطاني^(٨٠)، بات يبتعد عن كونه حقيقة مع تطور حكومة مجلس الوزراء الحديثة. وسرعان ما ابتعد البرلمان بمطالبته بسلطة غير محدودة عن مبدأ آخر من المبادئ.

٧. أنتج النصف الثاني من القرن الثامن عشر الشروح المتناسكة للمبادئ التي حددت إلى حد كبير مناخ الرأي خلال المائة عام التالية. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، لم تكن الشروح المنهجية للفلاسفة السياسيين والمشتغلين بالقانون هي التي حملت هذه الأفكار إلى الجمهور بقدر تفسيرات المؤرخين للأحداث. وكان ديفيد هيوم الأكثر تأثيراً من بينهم، والذي أكد في أعماله مراراً وتكراراً النقاط الحاسمة^(٨١) والذي قيل بحق عنه إن المعنى الحقيقي لتاريخ

إنجلترا بالنسبة إليه هو التطور من «حكومة الإرادة إلى حكومة القانون»^(٨٢). ويستحق على الأقل أحد المقاطع المميزة من كتابه «تاريخ إنجلترا» أن نقبسه. إذ يقول بالإشارة إلى إلغاء غرفة الملك: «لم تظهر أي حكومة في العالم، في ذلك الوقت، وربما لا يمكن العثور في أي سجلات تاريخية على أي حكومة استمرت دون مزيج من بعض السلطات التعسفية الممنوحة لبعض القضاة؛ وقد يكون من المعقول أن نشك فيما إذا كان المجتمع البشري يمكن أن يصل إلى تلك الحالة من الكمال، بحيث يقيم نفسه فقط بالمبادئ العامة الصارمة للقانون والإنصاف. لكن البرلمان كان مُحققًا عندما نظر إلى الملك باعتباره قاضيًا ذا نفوذ كبير بحيث لا يمكن أن يُعهد إليه بسلطة تقديرية، والتي قد يلجأ بها بسهولة إلى تدمير الحرية. وحتى إذا تم اكتشاف أن بعض المضايقات تنشأ من مبدأ التقيد الصارم بالقانون، فإن المزايا تفوقها كثيرًا، ولذلك ينبغي أن يجعل ذلك الإنجليز ممتنين إلى الأبد لذكرى أسلافهم، الذين، بعد صراعات متكررة، أسسوا أخيرًا هذا المبدأ النبيل»^(٨٣).

في وقت لاحق من هذا القرن، غالبًا ما كان يتم اعتبار هذه المبادئ أمرًا مسلمًا به ومفروغًا منه بدلًا من أن يتم ذكرها صراحة، وعلى القارئ الحديث أن يستنتجها عندما يريد أن يفهم ما يقصده رجال مثل آدم سميث^(٨٤) ومعاصره بـ«الحرية». في بعض الأحيان فقط، كما هو الحال في عمل بلاكستون المعنون بـ«تعليقات على القانون الإنجليزي»، نجد محاولات لتوضيح نقاط معينة، مثل أهمية استقلال القضاة وفصل السلطات^(٨٥)، أو لتوضيح معنى «القانون» بتعريفه على أنه «قاعدة، وليس أمرًا عابرًا ومفاجئًا من رئيس أو يتعلق بشخص معين، ولكنه أمر دائم وموحد وشامل»^(٨٦).

يمكن العثور على العديد من التعبيرات الأكثر شهرة عن تلك المبادئ، بالطبع، في المقاطع المألوفة لإدموند بيرك^(٨٧). ولكن ربما تكون العبارة

الأكمل لمبدأ سيادة القانون موجودة في أعمال ويليام بالي؛ «المُدُون العظيم للفكر في عصر التدوين»^(٨٨). وهو يستحق الاقتباس بشيء من التفصيل، حيث يقول: «إن المبدأ الأول للدولة الحرة هو أن يتم وضع القوانين من قبل مجموعة من الأشخاص، وتنفيذها من قبل مجموعة أخرى؛ وبعبارة أخرى، إن الطابعين التشريعي والقضائي يتم إبقاؤهما منفصلين. عندما يُعهد بهذه المسؤوليات لنفس الشخص أو نفس الهيئة، يتم وضع قوانين معينة لحالات معينة، والتي تنشأ في كثير من الأحيان من دوافع جزئية، وتكون موجهة إلى غايات خاصة؛ بينما عندما يتم إبقاؤها منفصلة يتم وضع القوانين العامة من قبل هيئة من الأشخاص، دون توقع أولئك الذين قد تؤثر عليهم؛ وعندما يتم تطبيقها، يجب أن تطبقها مجموعة أخرى، وتدعها تأخذ مجراها... عندما تكون الأطراف والمصالح التي ستتأثر بالقوانين معروفة، فإن مشرعي القانون سوف يميلون حتمًا نحو طرفٍ أو آخر؛ وحيث لا توجد أي قواعد ثابتة لتنظيم قراراتهم، ولا أي سلطة عليا للتحكم في إجراءاتهم، فإن هذه الميول ستتعارض مع نزاهة العدالة العامة. وهو ما لا بد أن تكون توابعه أن يعيش رعايا مثل هذا الدستور إما من دون قوانين ثابتة؛ أي من دون أي قواعد قضائية سابقة معروفة أيًا كانت، وإما بموجب القوانين الموضوعة لأشخاص معينين، وأن يشاركوا في التناقضات والظلم الكامنين في أصلها».

«وهي الأخطار التي يتم تجنبها فعليًا في هذا البلد من خلال تقسيم الوظائف التشريعية والقضائية. حيث لا يعرف البرلمان الأفراد الذين ستؤثر عليهم تشريعاته؛ وليس أمامه أي قضية أو أطراف؛ ولا توجد مخططات خاصة ليخدمها؛ ونتيجة لذلك، فإن قراراته ستنبع من خلال اعتبارات التأثيرات والميول الشاملة، والتي تُنتج دائمًا لوائح محايدة ومفيدة بشكل عام»^(٨٩).

٨. مع نهاية القرن الثامن عشر، وصلت مساهمات إنجلترا الرئيسة في

تطوير مبادئ وأسس الحرية إلى نهايتها. على الرغم من أن ماكولاي فعل مرة أخرى للقرن التاسع عشر ما فعله هيوم للقرن الثامن عشر^(٩٠)، وعلى الرغم من أن مثقفي حزب الأحرار في «مجلة إدنبرة» والاقتصاديين من أتباع آدم سميث، مثل ماكولوك وسينيور، استمروا في التفكير في الحرية بمصطلحات كلاسيكية، كان هناك القليل من التطوير. أصبحت الليبرالية الجديدة التي حلت محل نزعة حزب الأحرار تدريجيًا تحت تأثير الميول العقلانية للفلسفة الراديكالية والتقاليد الفرنسية. لقد فعل بنّام وأتباع مذهب النفعية الكثير لتدمير المعتقدات^(٩١) التي حافظت عليها إنجلترا جزئيًا من العصور الوسطى، من خلال معاملتهم المزدرية لمعظم ما كان حتى ذلك الحين أكثر سمات الدستور البريطاني إثارة للإعجاب. وقد أدخلوا إلى بريطانيا ما كان غائبًا تمامًا حتى ذلك حين؛ وهو الرغبة في إعادة صياغة قانونها ومؤسساتها بالكامل وفقًا لمبادئ عقلانية.

إن عدم فهم المبادئ التقليدية للحرية الإنجليزية من جانب الرجال الذين يسترشدون بمبادئ الثورة الفرنسية يظهر بوضوح من قبل أحد الرُّسل الأوائل لتلك الثورة في إنجلترا؛ الدكتور ريتشارد برايس. في وقت مبكر من عام ١٧٧٨ قال: «تكون الحرية مُعرّفة بشكل ناقص للغاية عندما يُقال إنها حكومة من قبل القانون وليست من قبل البشر. إذا كانت القوانين صادرة عن شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص في دولة ما، وليس بموجب الموافقة المشتركة، فإن الحكومة من جانبهم لا تختلف عن العبودية»^(٩٢). بعد ثماني سنوات، تمكن من عرض رسالة إشادة من تورجوت يقول فيها: «أستغرب من أنك تقريبًا أول كاتب في بلدك يقدم فكرة دقيقة عن الحرية، ويظهر زيف الفكرة التي تكررت كثيرًا من قبل جميع الكتاب الجمهوريين تقريبًا القائلة بأن «الحرية تتمثل في الخضوع للقوانين فقط»»^(٩٣) منذ ذلك الحين فصاعدًا، كان المفهوم الفرنسي

الأساسي للحرية السياسية في الواقع يزيح بشكل تدريجي المبدأ الإنجليزي للحرية الفردية، حتى بات يمكن القول إن «هذه الأفكار قد انتصرت في بريطانيا العظمى، التي رفضت منذ أكثر من قرن بقليل الأفكار التي كانت تستند إليها الثورة الفرنسية وقادت المقاومة ضد نابليون»^(٩٤). وعلى الرغم من أن معظم إنجازات القرن السابع عشر في بريطانيا تم الحفاظ عليها بعد القرن التاسع عشر، فإننا يجب أن نبحث في مكان آخر عن مزيد من التطور للمبادئ التي تقوم عليها.



الفصل الثاني عشر

المساهمة الأمريكية : الدستورية

بدأت أوروبا عاجزة عن أن تصبح موطنًا للدول الحرة. والأفكار الواضحة مثل أن على الناس أن يهتموا بشؤونهم الخاصة، وأن الأمة مسؤولة أمام الله عن أفعال الدولة -وهي الأفكار التي ظلت محبوسة منذ فترة طويلة في صدور المفكرين المنعزلين، ومخفية بين الأوراق اللاتينية- انطلقت من أمريكا وغزت العالم الذي كان من المُقدَّر لها أن تغيره، تحت عنوان حقوق الإنسان.

-اللورد أكتون

١. «عندما أصدر ذلك البرلمان البريطاني الحديث في عام ١٧٦٧، الملتزم الآن بمبدأ السيادة البرلمانية غير المحدودة وغير القابلة للتحديد، إعلانًا مفاده أن الأغلبية البرلمانية يمكنها تمرير أي قانون تراه مناسبًا، وقبل ذلك بصرخة من الرعب في المستعمرات. جيمس أوتيس وسام آدامز في ماساتشوستس، وباتريك هنري في فيرجينيا، وغيرهم من القادة الاستعماريين على طول الساحل صرخوا جميعًا بأعلى صوته: «خيانة»... «الوثيقة العظمى»، فتلك الفكرة، كما أكدوا، تدمر جوهر ما قاتل لأجله أسلاف البريطانيين وتقتلع الحرية الأنجلو ساكسونية الرائعة التي مات من أجلها حكماء ووطنيو إنجلترا»^(١). هكذا يصف أحد المتحمسين الأمريكيين المعاصرين للسلطة غير المحدودة للأغلبية بداية الحركة التي أدت إلى محاولة جديدة لضمان حرية الفرد.

كانت الحركة في البداية مبنية بالكامل على المفاهيم التقليدية لحريات الإنجليز. لم يكن إدموند بيرك وغيره من المتعاطفين الإنجليز هم وحدهم الذين تحدثوا عن المستعمرين على أنهم «ليسوا مخلصين للحرية فحسب، بل للحرية وفقاً للأفكار الإنجليزية وبناء على المبادئ الإنجليزية»^(٢)، بل كان المستعمرون أنفسهم يؤمنون بهذا الرأي لفترة طويلة^(٣). لقد شعروا أنهم كانوا متمسكين بمبادئ ثورة أتباع حزب الأحرار (الهيوجيزيين) عام ١٦٨٨^(٤)؛ وبما أن «رجال الدولة التابعين لحزب الأحرار كانوا يدعمون الجنرال واشنطن، فقد فرحوا لأن أمريكا قاومت وأصرت على الاعتراف بالاستقلال»^(٥)، لذلك قام المستعمرون بدعم ويليام بيت ورجال الدولة التابعين لحزب الأحرار الذين ساندوهم^(٦).

في إنجلترا، بعد الانتصار الكامل للبرلمان، تم نسيان المفهوم القائل بأنه ينبغي ألا تكون أي سلطة تعسفية وأن كل السلطات يجب أن تكون مقيدة بقانون أعلى. لكن المستعمرين جلبوا معهم هذه الأفكار وحولوها الآن ضد البرلمان. لقد اعترضوا ليس فقط على أنهم لم يكونوا ممثلين في ذلك البرلمان بل اعترضوا أيضاً على أنه لا يعترف بأي حدود لسلطاته مهما كانت. مع هذا التطبيق لمبدأ الحد القانوني للسلطة من خلال المبادئ العليا على البرلمان نفسه، انتقلت مبادرة التطوير الإضافي لمبدأ الحكومة الحرة إلى الأمريكيين.

لقد كانوا محظوظين بشكل فريد بوجود عدد من الطلاب النجباء في الفلسفة السياسية من بين قاداتهم، وربما لم يكن هناك أي شعب آخر في وضع مماثل. إنها حقيقة لافتة للنظر أنه عندما كانت الدولة الجديدة في كثير من النواحي الأخرى متخلفة للغاية، كان يمكن القول إنه «في العلوم السياسية فقط تحتل أمريكا المرتبة الأولى. هناك ستة أمريكيين في مستوى نخبة الأوروبيين: سميث وتورجوت وميل وهامبولت»^(٧). علاوة على ذلك، كانوا رجالاً

منغمسين في التقليد الكلاسيكي بقدر ما كان أي من المفكرين الإنجليز في القرن السابق وكانوا على دراية كاملة بأفكار ذلك القرن السابق.

٢. كانت الادعاءات والحجج التي قدمها المستعمرون في الصراع مع الوطن الأم تستند بالكامل إلى الحقوق والامتيازات التي كانوا يعتبرون أن من حقهم الحصول عليها كرايا بريطانيين. فقط عندما اكتشفوا أن الدستور البريطاني، الذي كانوا يؤمنون بمبادئه بقوة، لا يحتوي على الكثير ولا يمكن الاحتكام إليه بنجاح لمواجهة مطالبات البرلمان، استنتجوا أنه يجب توفير الأساس المفقود^(٨). لقد اعتبروا أن «الدستور الثابت»^(٩) شيء ضروري لأي حكومة حرة وأن الدستور يعني حكومة محدودة^(١٠). ومن تاريخهم الخاص أصبحوا على دراية بالوثائق المكتوبة التي تحدد سلطات الحكومة وتحد منها مثل اتفاق ماي فلاور والمواثيق الاستعمارية^(١١).

لقد علمتهم تجربتهم أيضاً أن أي دستور يخصص ويوزع السلطات المختلفة يحد بالضرورة من سلطات أي سلطة. قد يحصر الدستور نفسه بشكل معقول في المسائل الإجرائية ويحدد فقط مصدر كل سلطة. لكنهم يصعب عليهم أن يطلقوا على وثيقة تقول فقط إن أيًا كان ما تقوله هيئة أو شخص معين يجب أن يكون قانونًا، أنها وثيقة تمثل دستورًا. لقد أدركوا أنه بمجرد أن تمنح هذه الوثيقة صلاحيات محددة لسلطات مختلفة، فإنها ستحد أيضًا من صلاحياتها ليس فقط فيما يتعلق بالأهداف التي يتعين السعي وراءها، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالطرق التي يجب استخدامها. بالنسبة إلى المستعمرين، كانت الحرية تعني أن الحكومة يجب أن تكون لها سلطات فقط لذلك الإجراء الذي يقتضيه القانون صراحة، بحيث لا يملك أي أحد أي سلطة تعسفية^(١٢). وهكذا أصبح مفهوم الدستور مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحكومة

التمثيلية، حيث يتم تقييد سلطات الهيئة التمثيلية بشكل صارم من خلال الوثيقة التي تمنحها سلطات معينة. إن الصيغة القائلة بأن السلطة بأكملها تُستمد من الشعب لا تشير إلى الانتخابات المتكررة للممثلين بقدر ما تشير إلى حقيقة أن الشعب، المنظم في شكل هيئة لوضع الدستور، له الحق الحصري في تحديد سلطات الهيئة التشريعية التمثيلية^(١٣). وهكذا تم تصور الدستور على أنه حماية للشعب من أي عمل تعسفي من جانب السلطة التشريعية وكذلك الفروع الأخرى للحكومة.

يجب أن يحتوي الدستور الذي يقيد الحكومة بهذه الطريقة على قواعد موضوعية، إلى جانب الأحكام التي تنظم استمداد السلطة. ويجب أن يضع المبادئ العامة التي تحكم أعمال الهيئة التشريعية المعنية. وبالتالي، فإن فكرة الدستور لا تتضمن فقط فكرة التسلسل الهرمي للسلطة ولكن أيضًا التسلسل الهرمي للقواعد أو القوانين، بحيث تتحكم تلك التي تمتلك درجة أعلى من العمومية، وتنشأ من سلطة أعلى في محتويات القوانين الأكثر خصوصيةً وتحديدًا التي يتم تمريرها من قبل السلطة المفوضة.

٣. إن مفهوم وجود القانون الأعلى الذي يحكم التشريع الحالي هو مفهوم قديم للغاية. في القرن الثامن عشر، كان يُنظر إليه عادةً على أنه قانون الله، أو قانون الطبيعة، أو قانون العقل. لكن فكرة جعل هذا القانون الأعلى صريحًا وقابلًا للإنفاذ من خلال وضعه على الورق، وإن لم تكن جديدة تمامًا، تم تطبيقها لأول مرة من قبل المستعمرين الثوريين. في الواقع، قامت المستعمرات الفردية بإجراء التجارب الأولى في تدوين هذا القانون الأعلى على أساس شعبي أوسع من التشريع العادي. لكن النموذج الذي كان له تأثير عميق على بقية العالم كان الدستور الفيدرالي.

إن الاختلاف الأساسي بين الدستور والقوانين العادية مُشابه للاختلاف بين القوانين بشكل عام وتطبيقها من قبل المحاكم في حالة معينة؛ فمثلما يلتزم القاضي بالقواعد العامة عند الفصل في القضايا الملموسة والمحددة، كذلك فإن الهيئة التشريعية تكون مقيدة بالمبادئ الأكثر عمومية للدستور عند سن قوانين معينة. ويتشابه تبرير هذه الاختلافات أيضًا في كلتا الحالتين؛ فمثلما لا يُنظر إلى القرار القضائي على أنه عادل إلا إذا كان متوافقًا مع قانون عام، كذلك لا يُنظر إلى قوانين معينة على أنها عادلة إلا إذا كانت تتوافق مع مبادئ أكثر عمومية. ومثلما نريد منع القاضي من انتهاك القانون لسبب معين، كذلك نريد أيضًا منع المُشرع من انتهاك بعض المبادئ العامة من أجل أهداف مؤقتة وعاجلة ومباشرة.

لقد ناقشنا بالفعل سبب هذا المطلب في صدد آخر^(١٤)، وهو أن جميع الناس الذين يسعون وراء أهداف عاجلة هم على استعداد -أو بسبب محدودية عقلهم، في الواقع مضطرون- لانتهاك قواعد السلوك التي يرغبون في رؤيتها تُراعَى بشكل عام. إذ بسبب القدرة المحدودة لعقولنا، ستظل أهدافنا المباشرة والعاجلة تلوح في الأفق دائمًا، وسنميل إلى التضحية بمزايا طويلة الأمد من أجلها. يمكننا إذن في السلوك الفردي كما في السلوك الاجتماعي الاقتراب من قدر من العقلانية أو الاتساق في اتخاذ قرارات معينة فقط من خلال الخضوع لمبادئ عامة، بغض النظر عن الاحتياجات اللحظية. لا يمكن للتشريع أن يستغني عن الاسترشاد بالمبادئ أكثر من أي نشاط بشري آخر إذا كان يُراد له أن يأخذ في الاعتبار التأثيرات في مجملها.

ستكون الهيئة التشريعية، مثل أي فرد، أكثر إحجامًا عن اتخاذ تدابير معينة لتحقيق هدف مباشر مهم إذا تطلب ذلك التنصل الصريح من المبادئ المعلنة رسميًا. إن الإخلال بالتزام أو وعد معين هو أمر مختلف عن النص صراحةً

على إمكانية الإخلال بالعقود أو الوعود متى حدثت مثل هذه الشروط العامة أو تلك. وجعل قانون يعمل بأثر رجعي أو يمنح امتيازات أو يفرض عقوبات على الأفراد هو أمر مختلف عن إلغاء المبدأ القائل بأنه ينبغي عدم القيام بذلك أبدًا. وانتهاك الهيئة التشريعية لحقوق الملكية أو حرية التعبير من أجل تحقيق هدف عظيم هو أمر مختلف تمامًا عن وجوب تحديدها للشروط العامة التي يمكن بموجبها انتهاك هذه الحقوق.

إن إقرار وذكر الشروط التي بموجبها تكون مثل هذه الإجراءات من قبل الهيئة التشريعية مشروعة من المرجح أن تكون له آثار مفيدة، حتى لو كان مطلوبًا من الهيئة التشريعية نفسها فقط أن توضحها، بقدر ما يُطلب من القاضي توضيح المبادئ التي يبنى عليها عمله. ولكن إذا كان لدى هيئة أخرى فقط القدرة على تعديل هذه المبادئ الأساسية، خاصة إذا كانت إجراءات هذه الهيئة طويلة، وبالتالي تتيح الوقت لكي تتم رؤية أهمية المهمة المحددة التي أدت إلى المطالبة بإحداث تعديل بشكل مناسب؛ فمن الواضح أن ذلك سيكون أكثر فاعلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، بشكل عام، تعتبر الجمعيات الدستورية أو الهيئات المماثلة التي تم إنشاؤها لوضع المبادئ العامة للحكومة مختصة ومؤهلة للقيام بذلك فقط، وليس لتمرير أي قوانين معينة^(١٥).

إن عبارة «احتكام الأشخاص المخمورين إلى غير المخمورين»^(*)، والتي تُستخدم غالبًا في هذا الصدد، تؤكد جانبًا واحدًا فقط من مشكلة أوسع بكثير، ومن المرجح أن تكون قد أخفت أكثر مما أوضحت من القضايا المهمة جدًا بسبب صياغتها بهذه الطريقة. إذ لا تكمن المشكلة فقط في إعطاء الوقت لتهدئة

(*) عبارة تُستخدم في الإنجليزية للحث على إعادة التفكير مرة أخرى بعد زوال أثر الانفعال والحالات الوجدانية والشعورية العابرة. (المترجم).

المشاعر، على الرغم من أن هذا قد يكون مهمًّا جدًّا في بعض الأحيان، بقدر ما تكمن في مراعاة عدم قدرة الإنسان العامة على النظر صراحة في جميع الآثار المرجحة لإجراء معين، واعتماده على التعميمات أو المبادئ إذا كان يريد أن يضع قراراته الفردية بشكلٍ متسق في بنية كلية متماسكة. «فمن المستحيل على الناس أن يراعوا مصلحتهم بطريقة فعالة بغير التقيد الشامل والثابت بقواعد العدالة»^(١٦).

أعتقد أنه لا داعي للإشارة إلى أن النظام الدستوري لا ينطوي على تقييد مطلق لإرادة الشعب، بل مجرد إخضاع الأهداف المباشرة للأهداف طويلة المدى. في الواقع، يعني هذا تقييد الوسائل المتاحة لأغلبية مؤقتة لتحقيق أهداف معينة من خلال المبادئ العامة التي وضعتها أغلبية أخرى لفترة طويلة مقدّمًا. أو بعبارة أخرى، فهذا يعني أن الاتفاق على الخضوع لإرادة الأغلبية المؤقتة بشأن قضايا معينة يستند إلى فهم أن هذه الأغلبية ستلتزم بمبادئ أكثر عمومية تم وضعها سابقًا من قبل هيئة أكثر شمولًا.

هذا التقسيم للسلطة له نتائج أكثر مما قد يبدو واضحًا للوهلة الأولى. فهو يقتضي الاعتراف بحدود قوة العقل، وتفضيل الاعتماد على المبادئ المثبتة بدلًا من الحلول الجزئية المخصصة؛ علاوة على ذلك، فإنه يعني أن التسلسل الهرمي للقواعد لا ينتهي بالضرورة بالقواعد المنصوص عليها صراحة في القانون الدستوري. فمثل القوى التي تحكم العقل الفردي، فإن القوى التي تصنع النظام الاجتماعي هي شأن متعدد المستويات؛ وحتى الدساتير تستند إلى، أو تتطلب، اتفاقًا أساسيًا على مبادئ أكثر جوهرية؛ أي مبادئ ربما لم يتم التعبير عنها صراحةً، ومع ذلك تجعل القوانين الأساسية المكتوبة ممكنة وتسبقها وتسبق الموافقة عليها. يجب ألا نصدق أنه، لمجرد أننا تعلمنا أن نضع القوانين عن عمد، فكل القوانين يجب أن توضع عن عمد من قبل

البشر^(١٧). بل إن أي مجموعة من البشر يستطيعون أن يشكلوا مجتمعاً قادراً على سن القوانين لأنهم يشتركون بالفعل في معتقدات معينة تجعل المناقشة والإقناع ممكنين؛ وهي المعتقدات التي يجب أن تتوافق معها القواعد المصاغة والمذكورة صراحة حتى يتم قبولها على أنها شرعية^(١٨).

ويترتب على ذلك أنه لا يوجد شخص أو مجموعة من الأشخاص يتمتعون بالحرية الكاملة في أن يفرضوا على الآخرين ما يحلو لهم من قوانين. إن الرأي المعاكس الذي يكمن وراء المفهوم الهوبزي للسيادة^(١٩) (والوضعية القانونية المشتقة منه) ينبع من عقلانية خاطئة تتصور عقلاً مستقلاً وقادراً على التقرير بذاته، ويتغاضى عن حقيقة أن كل الفكر العقلاني يتحرك ضمن إطار غير عقلاني من المعتقدات والمؤسسات والمنظومات. إن الدستورية تعني أن كل السلطة تستند إلى فهم أنه سيتم ممارستها وفقاً للمبادئ المقبولة عموماً، وأن الأشخاص الذين تُمنح السلطة لهم يتم اختيارهم لأنه يُعتقد أنهم سيفعلون على الأرجح ما هو صواب، وليس أن أي شيء يفعلونه يجب أن يكون صواباً. إنها تركز، في الأخير، على فهم أن السلطة في النهاية ليست حقيقة مادية بل حالة من الرأي تجعل الناس يطيعون^(٢٠).

وحده الديماجوجي يستطيع أن يُمثل القيود التي تفرضها القرارات طويلة المدى، والمبادئ العامة التي يتبناها الشعب، على سلطة الأغلبية المؤقتة على أنها «غير ديمقراطية». إن هذه القيود وُضعت لحماية الناس من أولئك الذين لا بد أن يمنحوا السلطة لهم، وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للناس من خلالها تحديد الطابع العام للنظام الذي سيعيشون في ظله. من الحتمي، أنه بقبولهم المبادئ العامة، سيقيدون أنفسهم فيما يتعلق بقضايا معينة. لأنه فقط بالامتناع عن التدابير التي لا يرغبون في تطبيقها على أنفسهم، يمكن لأعضاء الأغلبية منع اعتماد مثل هذه التدابير عندما يكونون أقلية. في الواقع، إن الالتزام

بالمبادئ طويلة المدى يمنح الناس سيطرة أكبر على الطبيعة العامة للنظام السياسي مما قد يمتلكونه إذا تم تحديد طابعه فقط من خلال القرارات المتتالية لقضايا معينة. إذ يحتاج المجتمع الحر بالتأكيد إلى وسائل دائمة لتقييد سلطات الحكومة، بغض النظر عن الهدف المحدد لهذه اللحظة، والدستور الذي كانت الأمة الأمريكية الجديدة ستمنحه لنفسها لم يكن يقصد به بالتأكيد مجرد تنظيم لعملية اكتساب السلطة ولكن أن يكون دستوراً للحرية؛ دستور يحمي الفرد من كل إكراه تعسفي.

٤. كانت السنوات الإحدى عشرة بين إعلان الاستقلال وصياغة الدستور الفيدرالي فترة اختبار من قبل الولايات الثلاث عشرة الجديدة لمبادئ الدستورية. في بعض النواحي، تُظهر دساتيرهم الفردية بشكل أوضح من الدستور النهائي للاتحاد إلى أي مدى كان تقييد جميع السلطات الحكومية هدفاً للدستورية. يظهر هذا، قبل كل شيء، من المكانة البارزة التي كانت تُمنح في كل مكان للحقوق الفردية غير القابلة للانتهاك، والتي تم إدراجها إما كجزء من هذه الوثائق الدستورية أو كوثائق حقوق منفصلة (٢١). وعلى الرغم من أن العديد منها لم يكن أكثر من إعادة صياغة للحقوق التي تمتع بها المستعمرون في الواقع (٢٢)، أو اعتقدوا أنهم كانوا مُستحقين لها دائماً، وتمت صياغة معظم الحقوق الأخرى على عجل بالإشارة إلى قضايا هي موضع خلاف حالياً؛ فإنها تظهر بوضوح ما كانت تعنيه الدستورية للأمريكيين. لقد كانوا يستبقون معظم المبادئ التي ستلهم الدستور الفيدرالي بعد ذلك (٢٣). وكان الشاغل الرئيس لهم جميعاً، كما جاء في ميثاق الحقوق الذي سبق دستور ماساتشوستس لعام ١٧٨٠، أن الحكومة يجب أن تكون «حكومة قوانين وليست حكومة أفراد» (٢٤).

أشهر مواثيق الحقوق هذه، ذلك الخاص بفيرجينيا، والذي تمت صياغته واعتماده قبل إعلان الاستقلال وُصم على غرار السوابق الإنجليزية

والاستعمارية، عمل إلى حد كبير كنموذج أولي ليس فقط للمواثيق الخاصة بالولايات الأخرى ولكن أيضًا لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٨٩، ومن خلاله، لجميع المواثيق الأوروبية المماثلة^(٢٥). من حيث الجوهر، فإن مختلف المواثيق الخاصة بالولايات الأمريكية وأحكامها الرئيسة أصبحت الآن مألوفة للجميع^(٢٦). ومع ذلك، فإن بعض هذه الأحكام، التي يتم النص عليها فقط من حين لآخر، تستحق الذكر، مثل حظر تطبيق القوانين بأثر رجعي، الذي يُذكر في أربعة مواثيق، أو قانون «الأبدية والاحتكارات»، والذي يُذكر في اثنين^(٢٧). أحد الأمور المهمة أيضًا هو الطريقة المؤكدة التي تم بها وضع مبدأ الفصل بين السلطات في بعض الدساتير^(٢٨). تتكرر سمة أخرى والتي تبدو للقراء الحاليين ليست أكثر من مجرد كلام بلاغي وخطابي، ولكن بالنسبة إلى أفراد ذلك الوقت كانت مهمة للغاية، وهي الاحتكام «للمبادئ الأساسية للحكومة الحرة» التي تضمّنها^(٢٩) العديد من الدساتير، والتذكير المتكرر بأن «التكرار الكثير للمبادئ الأساسية ضروري للغاية للحفاظ على نعمة الحرية»^(٣٠).

صحيح أن العديد من هذه المبادئ المثيرة للإعجاب ظل نظريًا إلى حد كبير، وأن المجالس التشريعية في الولايات سرعان ما اقتربت من اكتساب سلطة مطلقة كما فعل البرلمان البريطاني. في الواقع «في ظل معظم الدساتير الثورية، كانت الهيئات التشريعية ذات سلطة مطلقة حقًا، وكانت السلطة التنفيذية ضعيفة في المقابل. فقد منحت جميع هذه الأدوات تقريبًا للهيئة التشريعية سلطة غير محدودة عمليًا. ففي ستة دساتير لم يكن هناك أي شيء يمنع الهيئة التشريعية من تعديل الدستور من خلال العملية التشريعية العادية»^(٣١). وحتى عندما لم يكن الأمر كذلك، غالبًا ما كانت تتجاهل الهيئات التشريعية بشكل تعسفي نص الدستور، وتجاهل أيضًا تلك الحقوق غير المكتوبة للمواطنين

التي كانت تهدف هذه الدساتير إلى حمايتها. لكن استحداث ضمانات صريحة ضد مثل هذه الانتهاكات تطَلَّب وقتًا. كان الدرس الرئيس المستفاد من فترة الكونفدرالية هو أن مجرد كتابة الدستور على الورق لا تغير شيئًا تقريبًا ما لم يتم توفير آلية واضحة لإنفاذه^(٣٢).

٥. كثيرًا ما يتم تأكيد حقيقة أن الدستور الأمريكي هو نتاج التصميم وأن الناس، ولأول مرة في التاريخ الحديث، قد أسسوا عمدًا نوع الحكومة التي كانوا يرغبون في العيش في ظلها. كان الأمريكيون أنفسهم مدركين تمامًا للطبيعة الفريدة لمهمتهم، وبصورة ما صحيح أنهم استرشدوا بروح العقلانية، والرغبة في البناء المتعمد، والإجراءات البراجماتية الأقرب إلى ما نطلق عليه «التقليد الفرنسي» من «التقليد البريطاني»^(٣٣). غالبًا ما تعزَّز هذا الموقف من خلال الشك العام في التقاليد والاعتزاز الشديد بحقيقة أن البناء الجديد كان بالكامل من صنعهم. لقد كان الأمر مبررًا هنا أكثر مما كان عليه في العديد من الحالات المماثلة، لكنه لا يزال خاطئًا. ومن اللافت للنظر كيف أن إطار الحكومة الذي ظهر في نهاية المطاف كان يختلف بوضوح عن أي هيكل متوقع، وكيف كان قدر كبير من النتيجة بسبب أحداث تاريخية أو تطبيق مبادئ موروثه على وضع جديد. إن الاكتشافات الجديدة التي تضمَّنها الدستور الفيدرالي إما نتجت عن تطبيق المبادئ التقليدية على مشكلات معينة، وإما ظهرت باعتبارها نتائج متصورة بشكلٍ غير كامل لأفكار عامة.

عندما تم تكليف الجمعية الفيدرالية «بجعل دستور الحكومة الفيدرالية أكثر ملاءمة لمتطلبات الاتحاد»، واجتمع في فيلادلفيا في مايو ١٧٨٧ قادة الحركة الفيدرالية، وجدوا أنفسهم في مواجهة مشكلتين. بينما اتفق الجميع على أن سلطات الاتحاد الكونفدرالي غير كافية ويجب تعزيزها، كان الشاغل الرئيس هو الحد من سلطات الحكومة، وليس كبح استيلاء المجالس التشريعية

للولايات على السلطات^(٣٤). لقد أدت تجربة العقد الأول من الاستقلال إلى تحويل التركيز إلى حد ما من الحماية ضد الحكومة التعسفية إلى إنشاء حكومة مشتركة فعالة واحدة. لكنها قدمت أيضًا أسبابًا جديدة للاشتباه في استخدام السلطة من قبل المجالس التشريعية للولايات. لم يكن من المتوقع أن يوفر حل المشكلة الأولى أيضًا حلًا للثانية، وأن نقل بعض السلطات الأساسية إلى حكومة مركزية، مع ترك الباقي للولايات المنفصلة، سيضع أيضًا حدًا فعليًا لجميع الحكومات. يبدو أن ماديسون هو من «جاء بفكرة أن مشكلة خلق ضمانات كافية للحقوق الخاصة، وخلق صلاحيات كافية للحكومة الوطنية، هي في النهاية نفس المشكلة، بقدر ما يمكن أن يكون للحكومة الوطنية القوية وزن ضد الصلاحيات المتضخمة للمجالس التشريعية للولايات»^(٣٥). وهكذا تم الاكتشاف العظيم الذي قال عنه اللورد أكتون في وقت لاحق: «من بين جميع الضوابط على الديمقراطية، كانت الفيدرالية هي الأكثر فعالية والأكثر ملاءمة... النظام الفيدرالي يحد ويقيد السلطة السيادية من خلال تقسيمها، ومن خلال أن يعهد إلى الحكومة فقط ببعض الحقوق المحددة. إنها الطريقة الوحيدة لكبح جماح ليس فقط سلطة الأغلبية بل سلطة الشعب بأسره، وهي توفر أقوى أساس لمجلس ثانٍ، والذي وُجد أنه ضمان أساسي للحرية في كل ديمقراطية حقيقية»^(٣٦).

إن السبب الذي يجعل تقسيم السلطات المختلفة يقلل دائمًا من السلطة التي يمكن لأي شخص ممارستها لا يتم فهمه دائمًا تمامًا. إذ لا يقتصر الأمر على أن السلطات المنفصلة، من خلال الغيرة المتبادلة، تمنع بعضها بعضًا من تجاوز سلطتها، بل الأهم من ذلك هو حقيقة أن أنواعًا معينة من الإكراه تتطلب الاستخدام المشترك والمنسق لسلطات مختلفة أو استخدام عدة وسائل، وإذا كانت هذه الوسائل في أيدي منفصلة، فلا أحد يستطيع ممارسة هذه الأنواع من

الإكراه. المثال الأكثر شيوعاً لتوضيح ذلك هو أنواع الرقابة الاقتصادية العديدة التي لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت السلطة التي تمارسها قادرة أيضاً على التحكم في حركة الأفراد والبضائع عبر حدود أراضيها. فإذا كانت تفتقر إلى تلك السلطة، على الرغم من أن لديها سلطة التحكم في الأحداث الداخلية، فلا يمكنها اتباع سياسات تتطلب الاستخدام المشترك لكليهما. وبالتالي، فإن الحكومة الفيدرالية هي، بمعنى محدد للغاية، حكومة مقيدة^(٣٧).

السمة الرئيسة الأخرى المهمة للدستور هنا هي أحكامه التي تضمن الحقوق الفردية. إن الأسباب التي دفعت في البداية إلى عدم إدراج وثيقة الحقوق في الدستور، والاعتبارات التي أقنعت فيما بعد حتى أولئك الذين عارضوا القرار في البداية، لهما نفس القدر من الأهمية. ذكر ألكسندر هاملتون الحجة ضد إدراجها صراحةً في كتابته المعنونة بـ «المقالات الفيدرالية»، حيث يقول: «[مواثيق الحقوق] ليست غير ضرورية في الدستور المقترح فحسب، بل قد تكون خطيرة أيضاً. فهي ستحتوي على استثناءات مختلفة للسلطات غير الممنوحة، وبناء على ذلك ستوفر ذريعة مخادعة للمطالبة بأكثر مما تم منحه. فلماذا نعلن أنه ينبغي عدم القيام بأشياء لا توجد سلطة للقيام بها؟ لماذا، على سبيل المثال، ينبغي أن يُقال، إن حرية الصحافة يجب عدم تقييدها، عندما لا يتم منح سلطة لأحد يمكن من خلالها فرض قيود على حرية الصحافة؟ لن أجادل بأن مثل هذا الحكم من شأنه أن يمنح سلطة تنظيمية، ولكن من الواضح أنه سيوفر، للرجال الذين يميلون إلى النفوذ، ذريعة معقولة للمطالبة بهذه السلطة. قد يجادلون بوجاهة ظاهرية أن الدستور ينبغي ألا يُكَلَّف بذلك العبث المتمثل في التحوط من إساءة استخدام سلطة لم تُمنح، وأن التحوط ضد تقييد حرية الصحافة أعطى إشارة ضمنية واضحة، وأن الحق في وضع اللوائح المناسبة بشأنه، كان المقصود أن يُمنح للحكومة الوطنية. قد يكون هذا بمثابة عينة

من المفاتيح العديدة التي يمكن أن تُعطى لعقيدة السلطات البناءة، من خلال الانغماس في الحماسة غير الحكيمة لمواثيق الحقوق»^(٣٨).

وهكذا كان الاعتراض الأساسي هو أن الدستور كان يهدف إلى حماية مجموعة من الحقوق الفردية أكبر بكثير مما يمكن لأي وثيقة أن تحصره بشكل شامل، وأن أي حصر صريح لبعض هذه الحقوق من المرجح أن يُفسر على أنه يعني أن الباقي غير محمي^(٣٩). أظهرت التجربة أنه كان هناك سبب وجيه للخوف من أنه لا يوجد ميثاق للحقوق يمكن أن ينص بشكل كامل على جميع الحقوق المتضمنة في «المبادئ العامة المشتركة لمؤسساتنا» (٤٠)، وأن تحديد بعض هذه الحقوق فقط يبدو وكأنه يعني أن الحقوق الأخرى لا تحظى بالحماية. من ناحية أخرى، سرعان ما تم الاعتراف بأن الدستور كان ملزمًا بمنح سلطات حكومية يمكن استخدامها لانتهاك الحقوق الفردية إذا لم تكن محمية بشكل خاص، وأنه نظرًا لأن بعض هذه الحقوق قد تم ذكرها بالفعل في متن الدستور، يمكن إضافة قائمة أشمل وأكمل. قيل لاحقًا إن «ميثاق الحقوق مهم، وقد يكون غالبًا لا غنى عنه، متى كان يعمل، كتعديل للسلطات الممنوحة فعليًا من قبل الشعب للحكومة. هذا هو الأساس الحقيقي لجميع مواثيق الحقوق في البلاد الأصلية، وفي الدساتير والقوانين الاستعمارية، وفي دساتير الولايات، وإن وثيقة الحقوق هي حماية مهمة ضد السلوك الظالم والقمعي من جانب الشعب نفسه»^(٤١).

حدث التحصين ضد الخطر الذي تمت رؤيته بوضوح في ذلك الوقت من خلال الشرط الدقيق (في التعديل التاسع) القائل بأن: «ذكر بعض الحقوق في هذا الدستور لا يجوز تفسيره على أنه إنكار أو تقليل من شأن حقوق أخرى يحتفظ بها الشعب»؛ وهو شرط نُسي معناه في وقت لاحق تمامًا^(٤٢).

يجب على الأقل أن نذكر بإيجاز سمة أخرى من سمات الدستور الأمريكي، خشية أن يبدو أن الإعجاب الذي شعر به أنصار الحرية دائماً بالدستور^(٤٣) يمتد بالضرورة إلى هذا الجانب أيضاً، لا سيما أنه نتاج نفس التقليد. لقد أدى مبدأ فصل السلطات إلى تشكيل جمهورية رئاسية يستمد فيها الرئيس التنفيذي سلطته مباشرة من الشعب، وبالتالي قد ينتمي إلى حزب مختلف عن الحزب الذي يتحكم في السلطة التشريعية. سنرى لاحقاً أن تفسير العقيدة التي يقوم عليها هذا النظام لا يلزم عن الهدف الذي يخدمه بأي حال من الأحوال. من الصعب أن نرى جدوى إقامة هذه العقبة الخاصة أمام كفاءة السلطة التنفيذية، وقد يشعر المرء أن المميزات الأخرى في الدستور الأمريكي ستكون أفضل إذا لم يتم دمجها مع هذه السمة.

٦. إذا اعتبرنا أن الهدف من الدستور كان إلى حد كبير تقييد المجالس التشريعية، يصبح من الواضح أنه كان يجب اتخاذ تدابير لتطبيق مثل هذه القيود بنفس الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين الأخرى؛ أي من خلال محاكم العدل. لذلك ليس من المستغرب أن يجد مؤرخ دقيق أن «المراجعة القضائية، بدلاً من أن تكون اختراعاً أمريكياً، هي قديمة قدم القانون الدستوري نفسه، ومن دونها لم تكن الدستورية لتتحقق على الإطلاق»^(٤٤). بالنظر إلى طبيعة الحركة التي أدت إلى تصميم دستور مكتوب، لا بد أن يبدو من الغريب بالفعل أن الحاجة إلى المحاكم التي يمكن أن تعلن عدم دستورية القوانين كان يجب أن يتم التشكيك فيها على الإطلاق^(٤٥). الحقيقة المهمة، على أي حال، هي أنه بالنسبة إلى بعض واضعي مسودة الدستور، كانت المراجعة القضائية جزءاً ضرورياً وواضحاً من الدستور، بحيث إنه عندما أتحت الفرصة للدفاع عن مفهومهم في المناقشات المبكرة بعد اعتماده، كانوا صرحاء وواضحين بما فيه الكفاية في تصريحاتهم وعباراتهم^(٤٦)؛ وأنه من خلال قرار من المحكمة العليا سرعان ما

أصبحت داخل النطاق القانوني للدولة. لقد تم تطبيقها بالفعل من قبل محاكم الولاية فيما يتعلق بدساتير الولايات (في حالات قليلة حتى قبل اعتماد الدستور الفيدرالي^(٤٧))، على الرغم من أن أيًا من دساتير الولايات لم ينص صراحة على ذلك، وكان من الواضح أن المحاكم الفيدرالية يجب أن تتمتع بنفس السلطة فيما يتعلق بالدستور الفيدرالي. كذلك فإن الرأي الذي أرسى به رئيس المحكمة العليا مارشال المبدأ في قضية ماربوري ضد ماديسون، يشتهر أيضًا بالطريقة المتقنة التي لخص بها الأساس المنطقي للدستور المكتوب^(٤٨).

وكثيرا ما تمت الإشارة إلى أنه لمدة أربعة وخمسين عامًا بعد هذا القرار، لم تجد المحكمة العليا أي فرصة أخرى لإعادة تأكيد هذه السلطة. ولكن يجب ملاحظة أن السلطة المقابلة كانت تُستخدم بشكل متكرر من قبل محاكم الولايات، وأن عدم استخدامها من قبل المحكمة العليا لن يكون مهمًا إلا إذا أمكن إثبات أنها لم تستخدمها في القضايا التي كان يجب أن تستخدمها فيها^(٤٩). علاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه في هذه الفترة بالذات تم تطوير مبدأ الدستور الذي استندت إليه المراجعة القضائية بشكل كامل. فقد ظهرت خلال هذه السنوات أدبيات فريدة عن الضمانات القانونية للحرية الفردية، تستحق مكانًا في تاريخ الحرية بجانب النقاشات الإنجليزية العظيمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. حيث تستحق مساهمات جيمس ويلسون وجون مارشال وجوزيف ستوري وجيمس كينت ودانييل ويبستر دراسة متأنية وعرضًا شاملاً. لقد أدى رد الفعل اللاحق ضد أفكارهم ومبادئهم إلى حجب التأثير الكبير الذي كان لهذا الجيل من الفقهاء القانونيين على تطور التقاليد السياسية الأمريكية^(٥٠).

يمكننا أن ننظر هنا فقط في تطور واحد آخر للعقيدة الدستورية خلال هذه الفترة. إنه الاعتراف المتزايد بأن النظام الدستوري القائم على الفصل

بين السلطات يتطلب تمييزاً واضحاً بين القوانين بمعناها الصحيح، وتلك التشريعات الأخرى الصادرة عن الهيئة التشريعية والتي ليست قواعد عامة. ونجد في مناقشات تلك الفترة إشارات ثابتة إلى مفهوم «القوانين العامة، التي تشكلت بناءً على المداولات، ولم تكن تحت تأثير الاستياء أو الغضب، ودون معرفة أولئك الذين ستؤثر عليهم»^(٥١). ودارت نقاشات كثيرة حول عدم استصواب القوانين «الخاصة» في مقابل القوانين «العامة»^(٥٢). وشددت القرارات القضائية مراراً وتكراراً على أن القوانين بمعناها الصحيح يجب أن تكون «قوانين عامة ملزمة بالتساوي لكل فرد من أفراد المجتمع في ظل ظروف مماثلة»^(٥٣). جرت محاولات مختلفة لتجسيد هذا الاختلاف في دساتير الولايات^(٥٤)، حتى أصبح يعتبر أحد القيود الرئيسة على التشريع. يشير هذا، جنباً إلى جنب مع الحظر الصريح للقوانين ذات الأثر الرجعي من قبل الدستور الفيدرالي (المقيد إلى حد ما إلى بالقانون الجنائي بقرار مبكر من المحكمة العليا)^(٥٥)، إلى كيف أنه كان المقصود من القواعد الدستورية أن تكبح وتضبط التشريعات الموضوعية.

٧. عندما وجدت المحكمة العليا مرة أخرى في منتصف القرن مناسبة لإعادة تأكيد سلطتها في فحص دستورية تشريعات الكونجرس، لم يصبح وجود هذه السلطة موضع شك. لقد أصبحت المشكلة بالأحرى هي مشكلة طبيعة القيود الموضوعية التي يفرضها الدستور أو المبادئ الدستورية على التشريع. لبعض الوقت، احتكمت القرارات القضائية بحرية إلى «الطبيعة الأساسية لجميع الحكومات الحرة والمبادئ الأساسية للحضارة». ولكن بالتدريج، مع نمو تأثير مبدأ السيادة الشعبية، حدث ما كان يخشاه معارضو الذكر الصريح للحقوق المحمية: لقد أصبح مبدأ أن المحاكم ليست حرة «لإعلان بطلان أحد القوانين لأنه في رأيهم ضد روح يُفترض أن تسود في

الدستور لكن لا يتم التعبير عنها بالكلمات»^(٥٦)؛ هو مبدأ مقبول. تم نسيان معنى التعديل التاسع ويبدو أنه ظل منسياً منذ ذلك الحين^(٥٧).

ومن ثم، فإن قضاة المحكمة العليا، المرتبطين بالأحكام الصريحة للدستور، وجدوا أنفسهم في وضع غريب نوعاً ما عندما واجهوا استخدامات السلطة التشريعية التي شعروا أن مقصد الدستور كاد أن يمنعها ولكنه لم يحظرها صراحة. في الواقع، لقد حرموا أنفسهم في البداية من سلاح كان من الممكن أن يوفره التعديل الرابع عشر. وتحول الحظر القائل بأنه «لا يجوز لأي ولاية أن تسن أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة»، في غضون خمس سنوات، إلى «بطلان عملي» بقرار من المحكمة^(٥٨). لكن تكملة نفس البند، «ولا يجوز لأي ولاية أن تحرم أي شخص آخر من حياته أو حريته أو ممتلكاته، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ ولا أن تحرم أي شخص يخضع لولايتها القضائية من الحماية المتساوية للقوانين»، حققت أهمية غير متوقعة.

يُكرر بند «الإجراءات القانونية الواجبة» في هذا التعديل ما نص عليه التعديل الخامس بالفعل بالإشارة الصريحة إلى تشريعات الولاية، وما نص العديد من دساتير الولايات عليه على نحوٍ مماثل. بشكل عام، فسرت المحكمة العليا البند السابق وفقاً لما كان بلا شك معناه الأصلي وهو «الإجراءات القانونية الواجبة لإنفاذ القانون». ولكن في الربع الأخير من القرن، عندما أصبحت، من ناحية، عقيدة أن نص الدستور فقط هو الذي يمكن أن يبرر إعلان المحكمة أن القانون غير دستوري عقيدة لا جدال فيها، وعندما، من ناحية أخرى، واجهت المزيد والمزيد من التشريعات التي بدت مخالفة لروح الدستور، فقد استغلت ذلك وفسرت الإجراءات على أنها قاعدة موضوعية. كانت بنود «الإجراءات القانونية» في التعديلين الخامس والرابع عشر هي البنود الوحيدة في الدستور

التي ذكرت الملكية. خلال الخمسين عامًا التالية، أصبحت هذه القواعد هي الأساس الذي بنت عليه المحكمة مجموعة من القوانين التي لا تتعلق بالحريات الفردية فحسب، بل بسيطرة الحكومة على الحياة الاقتصادية، بما في ذلك استخدام قوة الشرطة وفرض الضرائب^(٥٩).

لا تقدم نتائج هذا التطور التاريخي الغريب والعرضي جزئيًا درسًا عامًا يكفي لتبرير أي تفكير إضافي هنا في القضايا المعقدة للقانون الدستوري الأمريكي الحالي التي تثيرها هذه النتائج. قلة من الناس سيعتبرون أن الوضع الذي نشأ هو وضع مُرضٍ. إذ تحت سلطة غامضة للغاية، كان من المحتم أن تنقاد المحكمة إلى الفصل، ليس فيما إذا كان قانون معين يتجاوز السلطات المحددة الممنوحة للهيئات التشريعية، أو ما إذا كان التشريع ينتهك المبادئ العامة، المكتوبة أو غير المكتوبة، التي كان الدستور يهدف إلى دعمها، ولكن فيما إذا كانت الغايات التي استخدم المجلس التشريعي سلطاته من أجلها مرغوبة. أصبحت المشكلة تتعلق بما إذا كانت الأغراض التي من أجلها تُمارَس السلطات هي «عقلانية»^(٦٠) أو، بعبارة أخرى، ما إذا كانت الحاجة في حالة معينة كبيرة بما يكفي لتبرير استخدام سلطات معينة، على الرغم من أنه قد يكون هناك مبرر في حالات أخرى. من الواضح أن المحكمة كانت تتجاوز وظائفها القضائية المناسبة وتنتحل ما يرقى إلى صلاحيات تشريعية. وقد أدى هذا في النهاية إلى نزاعات مع الرأي العام والسلطة التنفيذية عانت فيها سلطة المحكمة إلى حد ما.

٨. على الرغم من أن هذا التاريخ الحديث لا يزال مألوفًا لمعظم الأمريكيين، لا يمكننا تجاهل ذروة الصراع بين السلطة التنفيذية والمحكمة العليا الذي منذ عهد روزفلت الأول والحملة المناهضة للمحكمة التي قام بها التقدميون بقيادة لافوليت أصبح سمة دائمة للمشهد الأمريكي. فصرع عام ١٩٣٧، في حين أنه

دفع المحكمة إلى التراجع عن موقفها الأكثر تطرفاً، إلا أنه أدى إلى إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للتقاليد الأمريكية ذات الأهمية الدائمة.

عندما كان أشد كساد اقتصادي في العصر الحديث في ذروته، كان يحتل منصب الرئاسة الأمريكية إحدى تلك الشخصيات الاستثنائية التي كان يشير إليها والتر باجهوت عندما كتب: «رجل عبقرى، ذو صوت جذاب وعقل محدود، يصرخ ويصر، ليس فقط على أن التحسين الخاص هو شيء جيد في حد ذاته، ولكن أفضل شيء، وأصل كل الأشياء الجيدة الأخرى»^(٦١). حيث رأى فرانكلين دي روزفلت -الذي كان مقتنعاً تماماً بأنه أفضل من يعرف ما هو مطلوب- أن وظيفة الديمقراطية في أوقات الأزمات هي إعطاء صلاحيات غير محدودة للرجل الذي تثق به، حتى لو كان ذلك يعني أنها بذلك «صنعت أدوات جديدة للسلطة والتي عندما توضع في بعض الأيدي ستكون خطيرة»^(٦٢).

كان من المحتم أن هذا الموقف، الذي اعتبر أي وسيلة تقريباً شرعية إذا كانت الغايات مرغوبة، سيؤدي قريباً إلى صدام مباشر مع المحكمة العليا التي اعتادت على مدى نصف قرن الحكم على «معقولة» التشريع. ربما يكون صحيحاً أنه في أكثر قراراتها إثارة، عندما ألغت المحكمة بالإجماع قانون إدارة الإنعاش الوطني، فإنها لم تنقذ البلاد من إجراء خاطئ فحسب، بل تصرفت أيضاً في إطار حقوقها الدستورية. ولكن بعد ذلك، شرعت أغليبتها المحافظة الصغيرة في إلغاء -على أسس مشكوك فيها- تدبير تلو الآخر من تدابير الرئيس حتى أصبح مقتنعاً بأن فرصته الوحيدة لتنفيذها هي تقييد سلطات المحكمة أو تغيير موظفيها. لقد وصل الصراع إلى ذروته بشأن ما أصبح يُعرف باسم «قانون إصلاح الإجراءات القضائية لعام ١٩٣٧». ومع ذلك، يبدو أن إعادة انتخاب الرئيس بأغلبية غير مسبقة في عام ١٩٣٦، والتي عززت موقفه بما يكفي لمحاولة ذلك، قد أقنعت المحكمة بأن برنامج الرئيس حظي بموافقة

واسعة. ونتيجة لذلك، عندما انسحبت المحكمة من موقفها الأكثر تطرفاً ولم تكتفِ بالتراجع عن بعض القضايا المركزية ولكنها في الواقع تخلت عن استخدام شرط الإجراءات القانونية الواجبة كقيد موضوعي بشأن التشريع، فقد حُرم الرئيس من أقوى حججه. وفي النهاية هُزم إجراؤه بالكامل في مجلس الشيوخ، الذي حصل حزبه فيه على الأغلبية الساحقة، وتعرضت هيئته لضربة قوية في اللحظة التي وصل فيها إلى ذروة شعبيته.

إن السبب الرئيس في كون هذه الواقعة تشكل ختاماً مناسباً لهذا العرض للمساهمة الأمريكية في مبدأ الحرية بموجب القانون هو إعادة الصياغة اللامعة للدور التقليدي للمحكمة في تقرير اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ. يمكن اقتباس عدد قليل فقط من أكثر المقاطع المميزة من تلك الوثيقة هنا. يبدأ بيانها للمبادئ من افتراض أن الحفاظ على النظام الدستوري الأمريكي «أكثر أهمية بكثير... من التبنى الفوري لأي تشريع مهما كان مفيداً»، وأنها تدعم «استمرار وإدامة حكومة وسيادة القانون، في مقابل حكومة وسيادة الأفراد، وفي هذا نحن نعيد تأكيد المبادئ الأساسية لدستور الولايات المتحدة». وتستطرد قائلة: «إذا كانت المحكمة العليا ستستجيب للشعور السائد في اللحظة الراهنة، وللمفروض سياسياً، فلا بد أن تصبح تلك المحكمة في نهاية المطاف خاضعة لضغوط الرأي العام في الوقت الحالي، والذي قد يفضل انفعالات الغوغاء التي تكون بغیضة من منظور الاعتبار الأكثر هدوءاً واستمرارية... لا توجد فلسفة أدق أو أكثر ديمومة للحكومة الحرة في جميع كتابات وممارسات رجال الدولة العظماء أكثر مما يمكن العثور عليه في قرارات المحكمة العليا عند تعاملها مع مشكلات كبيرة تتعلق بمساس الحكومة الحرة بحقوق الإنسان»^(٦٣).

لم يسبق لأي هيئة تشريعية أن قدمت إشادة أكبر من تلك للمحكمة ذاتها التي قيدت سلطاتها. ولا يمكن لأي شخص في الولايات المتحدة يتذكر هذا

الحدث أن يشك في أنه عبّر عن مشاعر الغالبية العظمى من الشعب^(٦٤).

٩. كانت التجربة الأمريكية في الدستورية ناجحة بشكل لا يصدق -ولا أعرف أي دستور مكتوب آخر دام نصف تلك المدة- لكنها ما زالت تجربة لطريقة جديدة في تنظيم الحكومة، ويجب ألا نعتبرها تحتوي على كل الحكمة في هذا المجال. تبلورت السمات الرئيسة للدستور الأمريكي في مرحلة مبكرة جداً من فهم معنى الدستور، ولم تتم الاستفادة كثيراً من سلطة التعديل لتجسيد الدروس المستفادة في الوثيقة المكتوبة، بحيث باتت الأجزاء غير المكتوبة من الدستور في بعض النواحي أكثر إفادة من نصّه المكتوب. غير أنه لأغراض هذه الدراسة، فإن المبادئ العامة التي يقوم عليها أكثر أهمية من أيّ من سماته الخاصة.

النقطة الأساسية هي أنه في الولايات المتحدة تقرر أن تكون الهيئة التشريعية ملتزمة بالقواعد العامة؛ وأنها يجب أن تتعامل مع مشكلات معينة بطريقة يمكن من خلالها تطبيق المبدأ الأساسي في حالات أخرى؛ وأنها إذا انتهكت أحد المبادئ التي كانت مُتبعة حتى الآن، على الرغم من أنه ربما لم يتم ذكره صراحةً، يجب أن تعترف بهذه الحقيقة ويجب أن تخضع لعملية مفصلة ودقيقة للتأكد مما إذا كانت المعتقدات الأساسية للناس قد تغيرت بالفعل. إن المراجعة القضائية ليست عقبة مطلقة أمام التغيير، وأسوأ ما يمكنها أن تفعله هو تأخير العملية، وجعل من الضروري لهيئة صياغة الدستور أن ترفض أو تعيد تأكيد المبدأ المعني.

إن الممارسة المتمثلة في تقييد سعي الحكومة لتحقيق أهداف فورية من خلال مبادئ عامة هي في جزء منها إجراء احترازي ضد الانجراف؛ لهذا، تتطلب المراجعة القضائية، كمكمل لها، الاستخدام العادي لشيء

مثل الاستفتاء؛ أي الاحتكام للشعب للبت في مسألة المبدأ العام. علاوة على ذلك، فإن الحكومة التي يمكنها تطبيق الإكراه على المواطن الفرد فقط وفقاً لقواعد عامة طويلة الأجل محددة سابقاً، وليس وفقاً لغايات محددة ومؤقتة، لا تتوافق مع كل نوع من أنواع النظام الاقتصادي. إذا كان يُراد أن يتم استخدام الإكراه فقط بالطريقة المنصوص عليها في القواعد العامة، يصبح من المستحيل على الحكومة القيام بمهام معينة. وهكذا، فمن الصحيح أن «الليبرالية، التي جُرِّدت من كل قشورها، هي الدستورية»؛ أي «حكومة قوانين وليست حكومة أفراد»^(٦٥)؛ هذا إذا كنا نعني بكلمة «ليبرالية» ما كانت تعنيه في الولايات المتحدة في أثناء نضال المحكمة العليا في عام ١٩٣٧، عندما تعرضت «ليبرالية» المدافعين عن المحكمة للهجوم باعتبارها تفكير أقلية^(٦٦). وبهذا المعنى، كان الأمريكيون قادرين على الدفاع عن الحرية من خلال الدفاع عن دستورهم. سنرى الآن كيف أن الحركة الليبرالية في القارة الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر، على هدي من النموذج الأمريكي، أصبحت تعتبر هدفها الرئيس هو تأسيس الدستورية وحكم وسيادة القانون.



الفصل الثالث عشر

الليبرالية والحكومة : دولة القانون

كيف يمكن أن يكون هناك حد معين للسلطة العليا إذا كان يُراد أن تكون السعادة العامة غير المحدودة، التي تُركت لتقديرها، هي هدفها؟ هل نريد للأمرأ أن يكونوا آباء الشعب، مهما كان الخطر المتمثل في أن يصبخوا طغاته أيضًا؟

-فون بيرج

١ . في معظم بلدان القارة الأوروبية، قضت مائتا عام من الحكم المطلق، بحلول منتصف القرن الثامن عشر، على تقاليد الحرية. على الرغم من انتقال بعض المفاهيم السابقة وتطويرها من قبل منظري قانون الطبيعة، فإن الدافع الرئيس للإحياء جاء عبر بحر المانش. ولكن واجهت الحركة الجديدة في أثناء نموها وضعًا مختلفًا عن الوضع الذي كان قائمًا في أمريكا في ذلك الوقت، أو الذي كان قائمًا في إنجلترا قبل مائة عام.

كان هذا العامل الجديد هو الآلية الإدارية المركزية القوية التي بناها الحكم المطلق، وهي هيئة من الإداريين المحترفين الذين أصبحوا الحكام الرئيسيين للشعب. اهتمت هذه الآلية البيروقراطية برفاهية الناس واحتياجاتهم أكثر مما كانت تستطيع الحكومة المحدودة للعالم الأنجلو ساكسوني أن تفعله أو كان من المتوقع أن تفعله. وهكذا، في مرحلة مبكرة من حركتهم، كان على

الليبراليين الأوروبيين أن يواجهوا مشكلات ظهرت في إنجلترا والولايات المتحدة بعد ذلك بوقت طويل وبشكل تدريجي بحيث لم يكن هناك سوى فرصة ضئيلة للمناقشة المنهجية.

كان الهدف الأكبر للحركة المناهضة للسلطة التعسفية، منذ البداية، هو إرساء سيادة القانون. لم يكن هؤلاء الشارحون للمؤسسات الإنجليزية فحسب - ومنهم مونتسكيو - هم من يمثلون حكومة القانون باعتبارها جوهر الحرية، بل حتى روسو، الذي أصبح المصدر الرئيس لتقليد مختلف ومعارض، شعر أن «المشكلة الكبرى في السياسة، التي أقرانها بتربيع الدائرة في الهندسة، [هي] إيجاد شكل من أشكال الحكومة التي تضع القانون فوق البشر»^(١). كما أدى مفهومه المتضارب عن «الإرادة العامة» إلى توضيحات مهمة حول مفهوم سيادة القانون. كان من المفترض أن يكون عاملاً ليس فقط من حيث كونه إرادة الجميع ولكن أيضاً في النية: «عندما أقول إن موضوع القوانين دائماً ما يكون عاملاً، أعني أن القانون دائماً ما يأخذ في الاعتبار الموضوع في المجمل، والأفعال بشكل مجرد، وليس أبداً أي فرد أو عمل معين. على سبيل المثال، قد ينص القانون على أنه ستكون هناك امتيازات، ولكن يجب ألا يسمى الأشخاص الذين سيتمتعون بها، وقد ينشئ القانون عدة فئات من المواطنين بل وحتى يحدد المؤهلات التي ستكفل الدخول إلى كل فئة، ولكن يجب ألا يضع أشخاصاً بعينهم في فئات معينة؛ وقد ينشئ [القانون] حكومة ملكية ذات خلافة وراثية، لكن يجب ألا يختار الملك أو يُرشح عائلة ملكية؛ باختصار، أي شيء يتعلق بفرد محدد يقع خارج نطاق السلطة التشريعية»^(٢).

٢. لذلك لقيت ثورة ١٧٨٩ ترحيباً عالمياً، باعتبارها على حد تعبير المؤرخ ميشليه الذي لا يُنسى، «ظهور القانون»^(٣). كما كتب ألبيرت فين دايسي لاحقاً: «كان سجن الباستيل العلامة المرئية على السلطة الباطشة. وقد كان سقوطه

بمثابة تبشير لبقية أوروبا بحكم القانون الموجود بالفعل في إنجلترا»^(٤). كان يهدف «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، بضماناته للحقوق الفردية وتأكيد مبدأ فصل السلطات الذي يمثل كجزء أساسي من أي دستور، إلى إقامة سيادة صارمة للقانون^(٥). والجهود الأولى في وضع الدستور مليئة بالمساعي المضنية وحتى المتحذلقة في كثير من الأحيان لتوضيح المفاهيم الأساسية لحكومة القانون^(٦).

لكن مهما كان القدر الذي كانت الثورة مستوحاة به في الأصل من مبدأ سيادة القانون^(٧)، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت قد عززت بالفعل تقدمه. إن حقيقة أن نموذج السيادة الشعبية قد حقق انتصاراً في نفس الوقت الذي حقق فيه مبدأ سيادة القانون انتصاره قد جعلت الأخير ينحسر سريعاً في الخلفية. فقد ظهرت سريعاً تطلعات أخرى وكان من الصعب توفيقها معه^(٨). ربما لن يكون من المرجح أن تؤدي ثورة عنيفة إلى زيادة احترام القانون. قد يحتكم أحد مثل لافاييت إلى «حكم القانون» ضد «حكم الناس»، لكنه سيفعل ذلك بلا طائل. ربما يكون أفضل وصف للتأثير العام «للروح الثورية» هو ذلك الذي قاله واضع القانون المدني الفرنسي عند تقديمه للهيئة التشريعية: «هذا العزم القوي على التضحية بكل الحقوق من أجل هدف ثوري، وعدم الاعتراف بأي اعتبار آخر غير تصوّر غير قابل للتحديد وقابل للتغيير لما تتطلبه مصلحة الدولة»^(٩).

كان العامل الحاسم الذي جعل جهود الثورة نحو تعزيز الحرية الفردية فاشلة للغاية هو أنها خلقت الاعتقاد بأنه، بما أن كل السلطة وُضعت في أيدي الشعب أخيراً، فإن جميع الضمانات ضد إساءة استخدام هذه السلطة تصبح غير ضرورية. كان يُعتقد أن وصول الديمقراطية سيمنع تلقائياً الاستخدام التعسفي للسلطة. ومع ذلك، سرعان ما أثبت ممثلو الشعب المنتخبون حرصهم على أن تخدم الأجهزة التنفيذية أهدافهم بشكل كامل أكثر من حماية الفرد من سلطات

السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من أن الثورة الفرنسية كانت مستوحاة من الثورة الأمريكية في كثير من النواحي، فإنها لم تحقق قَطَ النتيجة الرئيسة لها؛ وهي دستور يضع حدودًا لسلطات التشريع^(١٠). علاوة على ذلك، منذ بداية الثورة، تعرضت المبادئ الأساسية للمساواة أمام القانون للتهديد من قبل المطالب الجديدة لأسلاف الاشتراكية الحديثة، الذين طالبوا بمساواة فعلية بدلًا من مجرد المساواة في الحقوق.

٣. الشيء الوحيد الذي لم تلمسه الثورة والذي نجا من كل تقلبات العقود التالية، كما أظهر توكفيل جيدًا^(١١)، هو سلطة الهيئات الحكومية. في الواقع، أدى التفسير المتطرف لمبدأ فصل السلطات الذي نال القبول في فرنسا إلى تقوية سلطات الحكومة. وتم استخدامه إلى حد كبير لحماية السلطات الحكومية من أي تدخل من قبل المحاكم وبالتالي لتعزيز سلطة الدولة بدلًا من الحد منها.

كان النظام النابليوني الذي أعقب الثورة أكثر اهتمامًا بزيادة كفاءة وسلطة الجهاز الإداري من ضمان حرية الفرد. وفي مواجهة هذا الاتجاه، كان يمكن للحرية بموجب القانون، والتي أصبحت مرة أخرى شعارًا خلال الفترة القصيرة من ملكية يوليو، أن تحقق فقط تقدمًا ضئيلًا^(١٢). لم تجد الجمهورية سوى فرصة ضئيلة للقيام بأي محاولات منهجية لحماية الفرد من السلطة التعسفية للسلطة التنفيذية. في الواقع، كان الوضع الذي ساد في فرنسا إلى حد كبير خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر هو الذي أعطى «القانون الإداري» السمعة السيئة التي تمتع بها منذ فترة طويلة في العالم الأنجلو ساكسوني.

صحيح أن هناك سلطة داخل الجهاز الإداري تطورت تطورًا تدريجيًا، وتولت بشكل متزايد وظيفة الحد من السلطات التقديرية للهيئات الإدارية والحكومية. فقد تم إنشاء مجلس الدولة الفرنسي Conseil d'Etat في

الأصل فقط للتأكد من تنفيذ مقاصد الهيئة التشريعية بأمانة، وقد تطور في العصر الحديث بطريقة - كما اكتشف الأنجلو ساكسونيون مؤخرًا ببعض المفاجأة^(١٣) - تمنح المواطن المزيد من الحماية ضد الإجراءات التقديرية من قبل السلطات الحكومية أكثر مما هو متاح في إنجلترا المعاصرة. جذبت هذه التطورات الفرنسية اهتمامًا أكبر بكثير من التطور المماثل الذي حدث في ألمانيا في نفس الوقت. فهناك، لم يسمح استمرار المؤسسات الملكية قط بثقة ساذجة في الفعالية التلقائية للسيطرة الديمقراطية بحيث تُعقد المسألة. أنتجت المناقشة المنهجية للمشكلات بالتالي نظرية دقيقة للسيطرة على الحكومة والتي، على الرغم من أن تأثيرها السياسي العملي كان قصير المدى، فقد أثرت بعمق على الفكر القانوني الأوروبي^(١٤). وبما أن النظريات القانونية الجديدة قد تم تطويرها بشكل أساسي لمواجهة هذا الشكل الألماني لسيادة القانون، وبما أنها غزت العالم منذ ذلك الحين وقوضت في كل مكان سيادة القانون، فمن المهم معرفة المزيد عنها.

٤. في ضوء السمعة التي اكتسبتها بروسيا في القرن التاسع عشر، قد يتفاجأ القارئ عندما يعلم أن بداية الحركة الألمانية لحكومة القانون موجودة في ذلك البلد^(١٥). ومع ذلك، في بعض النواحي، كان حكم الاستبداد المستنير في القرن الثامن عشر عصرًا بشكل مدهش هناك، بل في الواقع، يمكن للمرء أن يقول إنه كان تقريبًا ليبراليًا، فيما يتعلق بالمبادئ القانونية والإدارية. عندما وصف فريدرش الثاني نفسه بأنه أول خادم للدولة فلم يكن ذلك بأي حال من الأحوال قولًا لا معنى له^(١٦). إن التقليد، المستمد أساسًا من المنظرين العظام لقانون الطبيعة وجزئيًا من المصادر الغربية، خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، تعزز بشكل كبير من خلال تأثير النظريات الأخلاقية والقانونية للفيلسوف إيمانويل كانط.

عادة ما يضع الكتاب الألمان نظريات كانط في بداية عرضهم للحركة التي أدت إلى دولة القانون. وعلى الرغم من أن هذا ربما يبالغ في أصالة فلسفته القانونية^(١٧)، فقد أعطى هذه الأفكار بلا شك الشكل الذي مارست فيه أكبر تأثير في ألمانيا. إن مساهمته الرئيسية هي في الواقع نظرية عامة للأخلاق جعلت مبدأ سيادة القانون يظهر كتطبيق خاص لمبدأ أكثر عمومية. إن مبدأ الشهير «الأخلاق الواجبة»، وهو المبدأ القائل بأن الإنسان يجب أن «يتصرف فقط وفقاً لهذا المبدأ الذي يمكن تعميمه في نفس الوقت بحيث يصبح قانوناً عالمياً»^(١٨)، هو في الواقع نقل للفكرة الأساسية لسيادة القانون لمجال الأخلاق العام. فهو يوفر، كما هو الحال بالنسبة إلى سيادة القانون، معياراً واحداً فقط يجب أن تتوافق معه قواعد معينة لكي تكون عادلة^(١٩). ولكن في تأكيد ضرورة الطابع العام والتجريدي لجميع القواعد إذا كان يُراد لهذه القواعد أن ترشد فرداً حرّاً، أثبت المفهوم أهميته الكبرى في تمهيد الطريق للتطورات القانونية.

ليس هذا هو المكان المناسب لتتناول بشكل شامل تأثير الفلسفة الكانطية على التطورات الدستورية^(٢٠). سوف نذكر هنا فقط المقال الاستثنائي لفيلهم فون همبولت عن «مجال وواجب الحكومة»^(٢١)، والذي، بشرحه وجهة النظر الكانطية، لم يكتفِ بالتعبير عن العبارة الأكثر رواجاً «يقين الحرية القانونية»، ولكن في بعض النواحي أصبح أيضاً نموذجاً أولياً لموقف متطرف؛ وهو أنه لم يقصر فقط جميع الإجراءات القسرية والإكراهية للدولة على تنفيذ القوانين العامة المعلنة سابقاً، بل مثل إنفاذ القانون باعتباره الوظيفة الشرعية الوحيدة للدولة. لا يقتضي مفهوم الحرية الفردية ذلك بشكلٍ ضروري، مما يترك المجال مفتوحاً لمسألة الوظائف غير القسرية الأخرى التي قد تقوم بها الدولة. كان تأثير همبولت هو السبب الرئيس وراء الخلط المتكرر لهذه المفاهيم المختلفة من قبل المدافعين اللاحقين عن دولة القانون.

٥. من بين التطورات القانونية في بروسيا في القرن الثامن عشر، اثنان أصبحا مهمين للغاية في وقت لاحق، بحيث يتعين علينا النظر فيهما عن كثب. أحدهما هو التدشين الفعال من قبل فريدريش الثاني، من خلال قانونه المدني لعام ١٧٥١^(٢٢)، لتلك الحركة لتدوين جميع القوانين التي انتشرت بسرعة وحقت أفضل النتائج المعروفة في قوانين نابليون ١٨٠٠-١٨١٠. يجب اعتبار هذه الحركة برمتها واحدة من أهم جوانب السعي لتأسيس حكم وسيادة القانون في القارة، لأنها حددت إلى حد كبير طابعه العام واتجاه التقدم الذي تم إحرازه، على الأقل بشكل نظري، بما يجاوز المرحلة التي وصلت إليها دول القانون العام.

إن حيابة حتى أكمل مدونة قانونية لا تضمن بالطبع اليقين الذي تتطلبه سيادة القانون؛ وبالتالي فهي لا توفر بديلاً عن وجود تقليد عميق الجذور. ومع ذلك، ينبغي ألا يحجب هذا حقيقة أنه يبدو أن هناك على الأقل تضارباً ظاهرياً بين مبدأ سيادة القانون ونظام السوابق القضائية. قد لا يكون المدى الذي يتكرر فيه القاضي القانون بموجب نظام قائم من السوابق القضائية أكبر مما هو عليه في ظل نظام القانون المدون. لكن الاعتراف الصريح بأن الاختصاص القضائي وكذلك التشريع هما مصدر القانون، على الرغم من توافقه مع النظرية التطورية الكامنة وراء التقاليد البريطانية، يميل إلى حجب التمييز بين إنشاء القانون وتطبيقه. وهنا يطرح سؤال نفسه عما إذا كانت المرونة التي حظيت بثناء كبير في القانون العام، والتي كانت مواتية لتطور سيادة القانون ما دام ذلك كان هو المبدأ المقبول، قد لا تعني أيضاً مقاومة أقل للمبول والنزعات التي تقوضه، بمجرد أن تختفي تلك اليقظة اللازمة للحفاظ على الحرية على قيد الحياة.

على الأقل لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الجهود المبذولة في تدوين ووضع القوانين أدت إلى صياغة صريحة لبعض المبادئ العامة التي تقوم عليها

سيادة القانون. كان أهم حدث من هذا النوع هو الاعتراف الرسمي بمبدأ «شرعية الجرائم والعقوبات»^(٢٣)، الذي أُدرج لأول مرة في قانون العقوبات النمساوي لعام ١٧٨٧^(٢٤)، وبعد إدراجه في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، تم تجسيده في غالبية قوانين القارة.

يبد أن أهم مساهمة لبروسيا في القرن الثامن عشر في تحقيق سيادة القانون تكمن في مجال السيطرة على الحكومة. فبينما أدى التطبيق الحرفي لمبدأ فصل السلطات في فرنسا إلى إعفاء الإجراءات الإدارية والحكومية من الرقابة القضائية، سار التطور البروسي في الاتجاه المعاكس. كان المبدأ المُرشد الذي أثر بعمق على الحركة الليبرالية في القرن التاسع عشر هو أن كل ممارسة للسلطة التنفيذية على شخص أو ممتلكات المواطن يجب أن تخضع للمراجعة القضائية. ذهبت التجربة الأكثر شمولاً في هذا الاتجاه - قانون ١٧٩٧ الذي طُبّق فقط على المقاطعات الشرقية الجديدة لبروسيا ولكن تم اعتباره نموذجاً يجب اتباعه بشكل عام - إلى حد إخضاع جميع النزاعات بين السلطات الحكومية والمواطنين العاديين لاختصاص المحاكم العادية^(٢٥). وقد وفر هذا أحد النماذج الأولية الرئيسة في المناقشات حول دولة القانون خلال الثمانين عاماً القادمة.

٦. على هذا الأساس، في الجزء الأول من القرن التاسع عشر، تم تطوير المفهوم النظري لدولة القانون بشكل منهجي^(٢٦) وأصبح، إلى جانب مبدأ الدستورية، هو الهدف الرئيس للحركة الليبرالية الجديدة^(٢٧). سواء أكان ذلك في الأساس لأنه بحلول الوقت الذي بدأت فيه الحركة الألمانية، كانت السابقة الأمريكية معروفة بالفعل ومفهومة بشكل أفضل مما كانت عليه في وقت الثورة الفرنسية، وإما لأن التطور الألماني سار في إطار ملكية دستورية بدلاً من إطار جمهوري، وبالتالي كان أقل عرضة للوهم المتمثل في أن المشكلات سوف يتم حلها تلقائياً من خلال ظهور الديمقراطية؛ فقد كان عند هذه النقطة أن

أصبح تقييد كل الحكومة من خلال الدستور، وخاصة تقييد جميع الأنشطة الحكومية بموجب القانون القابل للإنفاذ بالمحاكم، هو الهدف المركزي للحركة الليبرالية.

كان الكثير من حجج المنظرين الألمان في ذلك الوقت موجهاً صراحةً ضد «الولاية القضائية الإدارية» بالمعنى الذي كان هذا المصطلح لا يزال مقبولاً به في فرنسا؛ أي ضد الهيئات شبه القضائية داخل الجهاز الإداري والتي كانت تهدف في المقام الأول إلى مراقبة تنفيذ القانون بدلاً من حماية حرية الفرد. إن المبدأ الذي يقول، كما عبر عنه أحد كبار القضاة في ألمانيا، إنه «متى طُرح سؤال حول ما إذا كانت أي حقوق خاصة قد بُنيت على أسس جيدة أو تم انتهاكها من خلال إجراء رسمي، فيجب الفصل فيه من قبل المحاكم العادية»^(٢٨) قد حظي بتقدم سريع. وعندما حاول برلمان فرانكفورت عام ١٨٤٨ صياغة دستور لكل ألمانيا، أدخل فيه بنداً يقضي بوقف كل «القضاء الإداري» (كما فهم آنذاك)، وبأن جميع انتهاكات الحقوق الخاصة يجب أن تفصل فيها محاكم العدل^(٢٩).

ومع ذلك، فإن الأمل في أن تحقيق الملكية الدستورية من قبل الولايات الألمانية الفردية من شأنه أن يحقق بشكل فعال مبدأ سيادة القانون سرعان ما أُحبط. إذ لم تفعل الدساتير الجديدة شيئاً يذكر في هذا الاتجاه، وسرعان ما تم اكتشاف أنه على الرغم من «إصدار الدستور، وإعلان دولة القانون، ففي الواقع استمرت الدولة البوليسية. فمن الذي سيصبح وصياً على القانون العام ومبدأ الفرداني للحقوق الأساسية؟ لا أحد غير تلك الحكومة ذاتها التي كان من المفترض أن تحول هذه القوانين الأساسية دون رغبتها في التوسع والنشاط»^(٣٠). في الواقع، خلال العشرين عاماً التالية، اكتسبت بروسيا سمعة الدولة البوليسية، وكان لا بد من خوض المعارك^(٣١) الكبرى في البرلمان البروسي حول مبدأ دولة القانون، واتخذ الحل النهائي للمشكلة شكلاً. وظل

المبدأ لبعض الوقت، على الأقل في شمال ألمانيا، يقضي باختصاص المحاكم العادية في الحكم على شرعية إجراءات الحكومة. هذا المفهوم الخاص بدولة القانون، الذي أصبح يشار إليه لاحقاً باسم «العدلية»^(٣٢) Justicialism» سرعان ما حل محله مفهوم مختلف، قدمه بشكل أساسي أحد دارسي الممارسة الإدارية الإنجليزية، وهو رودولف فون جنيست^(٣٣).

٧. هناك سببان مختلفان يمكن قولهما بشأن وجوب الفصل بين القضاء العادي والرقابة القضائية على الإجراءات الإدارية والحكومية. على الرغم من أن كلا الاعتبارين قد أسهما في التأسيس النهائي لنظام المحاكم الإدارية في ألمانيا، وعلى الرغم من أنهما مرتبطان في كثير من الأحيان، فإنهما يهدفان إلى غايات مختلفة تماماً وحتى غير متوافقة، وبالتالي يجب الحفاظ على الفصل بينهما بوضوح.

الحجة الأولى هي أن نوع المشكلات التي تثيرها النزاعات حول الإجراءات الإدارية يتطلب معرفة كل من فروع القانون والوقائع التي لا يتوقع أن يمتلكها القاضي العادي، الذي تم تدريبه بشكل أساسي في القانون الخاص أو الجنائي. إنها حجة قوية وربما قاطعة، لكنها لا تدعم فصلاً بين المحاكم التي تنظر في المنازعات الخاصة، وتلك التي تفصل في المنازعات الإدارية، أكثر مما يوجد في كثير من الأحيان بين المحاكم التي تتعامل مع مسائل القانون الخاص والقانون التجاري والقانون الجنائي، على التوالي. إن المحاكم الإدارية المفصولة عن المحاكم العادية فقط بهذا المعنى يمكن أن تظل مستقلة عن الحكومة مثل الأخيرة ولا تهتم إلا بتطبيق القانون، أي بتطبيق مجموعة قواعد موجودة سابقاً.

ومع ذلك، قد يُعتقد أيضاً أن المحاكم الإدارية المنفصلة ضرورية على أساس مختلف تماماً، وهو أن الخلافات حول قانونية أي إجراء إداري لا

يمكن البت فيها كمسألة قانونية بحثة، نظرًا لأنها تنطوي دائمًا على قضايا تتعلق بالسياسة الحكومية أو المصالح السياسية. لهذا السبب ستظل المحاكم المنشأة بشكل منفصل معنية دائمًا بأهداف الحكومة في الوقت الحالي ولا يمكن أن تكون مستقلة تمامًا، إذ يجب أن تكون جزءًا من الجهاز الإداري وأن تخضع للتوجيه على الأقل من قبل رئيسه التنفيذي. ولن يكون الغرض منها حماية الفرد من التعديات على مجاله الخاص من قبل الهيئات الحكومية، بقدر ما سيكون التأكد من أن هذا لا يحدث ضد مقاصد الحكومة وتعليماتها. ستكون أداة لضمان أن الهيئات التابعة تنفذ إرادة الحكومة (بما في ذلك إرادة الهيئة التشريعية) بدلاً من وسيلة لحماية الفرد.

يمكن التمييز بين هذه المهام بدقة ودون لبس فقط في حالة وجود مجموعة من القواعد القانونية التفصيلية لتوجيه إجراءات الحكومة والحد منها. يصبح الأمر غير واضح بشكل حتمي إذا تم إنشاء المحاكم الإدارية في وقت كانت فيه صياغة مثل هذه القواعد مهمة لم يتم الشروع فيها بعد من قبل السلطة التشريعية والسلطة القضائية. في مثل هذه الحالة، ستكون إحدى المهام الضرورية لهذه المحاكم هي صياغة ما كانت حتى الآن مجرد قواعد داخلية للإدارة في شكل قواعد قانونية؛ وبذلك سيجدون صعوبة بالغة في التمييز بين تلك القواعد الداخلية التي لها طابع عام، وتلك التي تعبر فقط عن أهداف محددة للسياسة الحالية.

كان هذا الوضع بالضبط موجودًا في ألمانيا في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر عندما جرت أخيرًا محاولة لترجمة نموذج دولة القانون بشكل عملي. كانت الحجة التي دحضت في النهاية الحجة التي ظلت قائمة منذ فترة طويلة بشأن «العدلية»، هي أنه سيكون من غير العملي ترك مهمة معالجة القضايا المعقدة التي قد تنشأ عن النزاعات حول الإجراءات الإدارية والحكومية للقضاة العاديين غير المدربين خصوصًا لها. ونتيجة لذلك، تم إنشاء محاكم

إدارية جديدة منفصلة، كان من المفترض أن تكون محاكم مستقلة تمامًا، معنية حصريًا بقضايا القانون؛ وكان من المأمول أن تكتسب بمرور الوقت رقابة قضائية صارمة على جميع الإجراءات الإدارية. بالنسبة إلى الرجال الذين ابتكروا النظام، وخاصة إلى مصممه الرئيس؛ رودولف فون جنيست، وإلى أغلب المحامين الإداريين الألمان اللاحقين، بدا إنشاء نظام للمحاكم الإدارية المنفصلة على أنه الجزء النهائي من دولة القانون؛ أي التحقيق المؤكد لسيادة القانون^(٣٤). إن حقيقة أنه كان لا يزال هناك عدد كبير من الثغرات المفتوحة لما كان في الواقع قرارات إدارية وحكومية تعسفية تبدو مجرد عيوب ثانوية ومؤقتة، أصبحت حتمية بسبب الظروف القائمة آنذاك. لقد كانوا يعتقدون أنه إذا كان يُراد للجهاز الإداري أن يستمر في العمل، فلا بد من منحه سلطة تقديرية واسعة لفترة من الوقت حتى يتم وضع مجموعة محددة من القواعد لأعماله.

وهكذا، على الرغم من أن إنشاء محاكم إدارية مستقلة من الناحية التنظيمية بدا وكأنه المرحلة الأخيرة من الترتيب المؤسسي المصمم لتحقيق سيادة القانون، فإن أصعب مهمة كانت لا تزال تكمن في المستقبل. إن وضع جهاز للرقابة القضائية على آلية بيروقراطية راسخة لا يمكن أن يصبح فعالاً إلا إذا استمرت مهمة إنشاء القواعد بالروح التي تم تصور النظام بها بأكملها. إلا أن الانتهاء من الهيكل المصمم لخدمة مبدأ سيادة القانون تزامن في الواقع إلى حد ما مع التخلي عن المبدأ. إذ بمجرد تقديم الجهاز الجديد، حدث تراجع كبير في الاتجاهات الفكرية، حيث تم التخلي عن مفاهيم الليبرالية، مع كون دولة القانون هدفًا رئيسيًا لها. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما حصل نظام المحاكم الإدارية هذا على شكله النهائي في الولايات الألمانية (وأيضًا في فرنسا)، بدأت الحركة الجديدة نحو اشتراكية الدولة ودولة الرفاهية في اكتساب القوة. ونتيجة لذلك، كان هناك القليل من الرغبة في تنفيذ مفهوم الحكومة المحدودة التي صُمِّمت المؤسسات الجديدة لتخدمه عن طريق

التشريع التدريجي للحد من السلطات التقديرية التي لا تزال تمتلكها الحكومة. في الواقع، كان الاتجاه حينها هو توسيع تلك الثغرات في النظام المنشأ حديثاً عن طريق إعفاء السلطات التقديرية التي تتطلبها المهام الجديدة للحكومة إعفاءً صريحاً من المراجعة القضائية.

وهكذا أثبت الإنجاز الألماني تأثيره من الناحية النظرية أكثر من الناحية العملية. ولكن يجب عدم الاستهانة بأهميته. فقد كان الألمان آخر من وصل إليهم المد الليبرالي قبل أن يبدأ في الانحسار. لكنهم كانوا الأكثر منهجية في استكشاف واستيعاب كل تجربة الغرب وتطبيق دروسه على مشكلات الدولة الإدارية الحديثة. إن مفهوم دولة القانون الذي طوروه هو نتيجة مباشرة للمبدأ القديم لسيادة القانون، يكون فيها الجهاز الإداري المعقد بدلاً من الملك أو المجلس التشريعي هو الهيئة الرئيسة التي يجب تقييدها^(٣٥). وعلى الرغم من أن المفاهيم الجديدة التي طوروها لم تتجذر قط، فإنها تمثل في بعض النواحي المرحلة الأخيرة في تطور مستمر وربما تكون أكثر تكيفاً مع مشكلات عصرنا من العديد من المؤسسات القديمة. إذ نظرًا لأن سلطة المسؤول الحكومي هي التهديد الرئيس الآن للحرية الفردية، فإن المؤسسات التي تم تطويرها في ألمانيا بغرض إبقائه تحت المراقبة تستحق فحصاً دقيقاً أكثر مما تم إعطاؤها.

٨. كان أحد أسباب عدم حصول هذه التطورات الألمانية على الكثير من الاهتمام هو أنه في نهاية القرن الماضي، أظهرت الظروف التي سادت هناك وفي أماكن أخرى في القارة تبايناً قوياً بين النظرية والتطبيق. من حيث المبدأ، تم الاعتراف منذ فترة طويلة بمبدأ سيادة القانون، وعلى الرغم من أن فعالية التقدم المؤسسي المهم الوحيد - المحاكم الإدارية - كانت محدودة إلى حد ما، إلا أنها شكّلت مساهمة مهمة في حل المشكلات الجديدة. ولكن في الوقت القصير الذي أُتيح فيه للتجربة الجديدة تطوير إمكانياتها الجديدة، لم

تختفِ قَطْ بعض سمات الظروف السابقة تمامًا؛ والتقدم نحو دولة الرفاهية، الذي بدأ في باقي القارة الأوروبية في وقت أبكر بكثير مما بدأ في إنجلترا أو الولايات المتحدة، سرعان ما أدخل سمات جديدة يصعب التوفيق بينها وبين مبدأ الحكومة بموجب القانون.

كانت النتيجة أنه، حتى قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، عندما أصبح الهيكل السياسي للدول الأوروبية والأنجلو ساكسونية أكثر تشابهاً، فإذا راقب رجل إنجليزي أو أمريكي الممارسة اليومية في فرنسا أو ألمانيا فسيظل يشعر بأن الوضع كان بعيداً جداً عن أن يعكس سيادة القانون. لقد بدت الاختلافات بين سلطات وسلوك الشرطة في لندن وبرلين -على سبيل المثال لا الحصر- كبيرة كما كانت دائماً. وعلى الرغم من أن بوادر التطورات المشابهة لتلك التي حدثت بالفعل في أوروبا (باستثناء بريطانيا) بدأت تظهر في الغرب، فإن مراقباً أمريكياً دقيقاً كان لا يزال بإمكانه وصف الاختلاف الأساسي في نهاية القرن التاسع عشر على النحو التالي: «في بعض الحالات، من الصحيح أنه، [حتى في إنجلترا] يتم منح المسؤول في المجلس [المحلي] بموجب القانون سلطة وضع اللوائح. ويقدم مجلس الحكومة المحلية (في بريطانيا العظمى) ومجالسنا الصحية أمثلة على ذلك، ولكن مثل هذه الحالات استثنائية، ويشعر معظم الأنجلو ساكسون أن هذه السلطة بطبيعتها تعسفية، وينبغي ألا يتم توسيعها أكثر مما هو ضروري للغاية»^(٣٦).

في هذا الجو، أعاد ألبرت فين دايسي في إنجلترا، في عمل أصبح كلاسيكياً^(٣٧)، صياغة المفهوم التقليدي لسيادة القانون بطريقة حكمت كل المناقشات اللاحقة، وشرع في مقارنتها بالوضع في باقي القارة. غير أن الصورة التي رسمها كانت مضللة إلى حد ما. إذ انطلاقاً من الافتراض المقبول والذي لا يمكن إنكاره بأن سيادة القانون سادت بشكل كامل في باقي القارة، وإدراكاً

لأن هذا مرتبط بطريقة ما بحقيقة أن الإكراه الحكومي لا يزال إلى حد كبير معفيًا من المراجعة القضائية، فقد جعل إمكانية مراجعة الإجراءات الإدارية من قبل المحاكم العادية اختبار الرئيس. يبدو أنه لم يعرف سوى النظام الفرنسي للسلطة الإدارية (وحتى ذلك بشكل غير كامل)^(٣٨) وكان جاهلاً عمليًا بالتطورات الألمانية. فيما يتعلق بالنظام الفرنسي، قد تكون قيوده الشديدة مبررة آنذاك إلى حد ما، على الرغم من أنه حتى في ذلك الوقت كان مجلس الدولة قد بدأ بالفعل تطورًا، كما اقترح ناقد حديث، «قد ينجح في الوقت المناسب في جلب كل السلطة التقديرية للجهاز الإداري والحكومة... ضمن نطاق الرقابة القضائية»^(٣٩). لكنه كان بالتأكيد غير قابل للتطبيق على مبدأ المحاكم الإدارية الألمانية، إذ قد تم تشكيلها منذ البداية كهيئات قضائية مستقلة لأغراض ضمان سيادة القانون التي كان دايسي حريصًا جدًا على الحفاظ عليها.

صحيح أنه في عام ١٨٨٥، عندما نشر دايسي كتابه الشهير «محاضرات تمهيدية لدراسة الدستور»، كانت المحاكم الإدارية الألمانية تتشكل لتوها، وكان النظام الفرنسي قد أخذ مؤخرًا فقط شكله النهائي. ومع ذلك، فإن «الخطأ الجوهرى» لدايسي - «الجوهرى للغاية لدرجة أنه من الصعب فهمه أو تبريره عندما يأتي من كاتب بارز مثله»^(٤٠) - كانت له نتائج مؤسفة للغاية. لقد بات يُنظر لفكرة وجود محاكم إدارية منفصلة - وحتى المصطلح «القانون الإداري» - في إنجلترا (وبدرجة أقل في الولايات المتحدة) على أنها إنكار لسيادة القانون. وهكذا، من خلال محاولته الدفاع عن سيادة القانون كما رآها، منع دايسي في الواقع التطور الذي كان سيوفر أفضل فرصة للحفاظ عليها. فهو لم يستطع إيقاف نمو جهاز إداري في العالم الأنجلو ساكسوني مشابه لذلك الذي كان موجودًا في باقي القارة. لكنه ساهم كثيرًا في منع أو تأخير نمو المؤسسات التي كان يمكنها أن تخضع الآلية البيروقراطية الجديدة للسيطرة والرقابة الفعالة.

الفصل الرابع عشر

ضمانات الحرية الفردية

عبر هذه الفجوة الصغيرة، قد تُفقد حرية كل فرد بمرور الوقت.

-جون سيلدن

١. لقد حان الوقت لمحاولة تجميع الخيوط التاريخية المختلفة معاً، وأن نوضح بشكلٍ منهجي الشروط الأساسية للحرية بموجب القانون. لقد تعلمت البشرية من تجربة طويلة ومؤلمة أن قانون الحرية يجب أن يمتلك سمات معينة^(١)، فما هي؟

النقطة الأولى التي يجب تأكيدها هي أنه نظراً لأن سيادة القانون تعني أن الحكومة يجب ألا تُكره أبداً أي فرد إلا في حالة تنفيذ وتطبيق قاعدة معروفة^(٢)، فإنها تشكل قيّداً على سلطات كل الحكومة، بما في ذلك سلطات السلطة التشريعية. إنها عقيدة تتعلق بما ينبغي أن يكون عليه القانون؛ تتعلق بالسمات العامة التي يجب أن تمتلكها قوانين معينة. هذا أمر مهم لأن مفهوم سيادة القانون اليوم يتم خلطه أحياناً مع متطلبات الشرعية والقانونية في جميع الإجراءات الحكومية. إن سيادة القانون، بالطبع، تتطلب شرعية كاملة، لكن هذا لا يكفي؛ فإذا أعطى القانون للحكومة سلطة غير محدودة للتصرف كما تشاء، فإن جميع أفعالها ستكون شرعية وقانونية، لكنها بالتأكيد لن تخضع لسيادة القانون. وبالتالي، فإن سيادة القانون هي أيضاً أكثر من مجرد الدستورية؛ فهي تتطلب أن تتوافق جميع القوانين مع مبادئ معينة.

إن حقيقة أن سيادة القانون هي قيد على جميع التشريعات، يترتب عليها أنها لا يمكن أن تكون هي ذاتها قانوناً مثل القوانين التي يقرها المُشرّع. قد تزيد الأحكام الدستورية من صعوبة انتهاك سيادة القانون، فقد تساعد في منع الانتهاكات غير المقصودة من خلال التشريعات الروتينية^(٣)، لكن المُشرّع النهائي لا يمكنه أبداً تقييد سلطاته بموجب القانون، لأنه يستطيع دائماً إلغاء أي قانون وضعه^(٤). وبالتالي، فإن سيادة القانون ليست قاعدة من قواعد القانون، بل هي قاعدة تتعلق بما يجب أن يكون عليه القانون، أو مبدأ ميثا-قانوني أو مبدأ سياسي^(٥). وستكون فعالة فقط بقدر ما يشعر المُشرّع بأنه مُلزمٌ بها. في الديمقراطية، هذا يعني أنها لن تسود ما لم تكن جزءاً من التقاليد الأخلاقية للمجتمع، أي مبدأ مشترك تؤمن به الأغلبية وتقبله بلا ريب^(٦).

وهذه الحقيقة هي التي تجعل الهجمات المستمرة على مبدأ سيادة القانون أمراً يندر بالسوء. فالخطر كبير لأن العديد من تطبيقات سيادة القانون هي أيضاً مُثلٌ عليها، يمكننا أن نأمل أن نقرب منها بقدر ما نستطيع، ولكن لا يمكننا أبداً تحقيقها بالكامل. إذا كان مبدأ سيادة القانون عنصراً ثابتاً في الرأي العام، فإن التشريع والقضاء سيميلان إلى الاقتراب منه أكثر فأكثر. ولكن إذا تم تقديمه على أنه مبدأ غير عملي وغير مرغوب فيه، وتوقف الناس عن السعي لتحقيقه، فسوف يختفي سريعاً. مثل هذا المجتمع سوف ينتكس بسرعة إلى حالة من الاستبداد التعسفي. وقد كان هذا هو التهديد الموجود خلال الجيلين أو الأجيال الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم الغربي.

ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن سيادة القانون تقيد الحكومة فقط في أنشطتها القسرية والإكراهية^(٧). وتلك الأنشطة لن تكون هي الوظائف الوحيدة للحكومة. حتى من أجل تطبيق القانون، تتطلب الحكومة جهازاً من الموارد الشخصية والمادية يجب أن تديره. وهناك مجالات كاملة للنشاط الحكومي،

مثل السياسة الخارجية، حيث لا تنشأ عادة مشكلة إكراه المواطنين. سنعود إلى هذا التمييز بين الأنشطة الإكراهية وغير الإكراهية للحكومة. كل ما هو مهم في الوقت الحالي هو أن سيادة القانون معنية بالأنشطة الإكراهية فقط.

إن الوسيلة الرئيسة للإكراه والقسر الموجودة تحت تصرف الحكومة هي العقوبة. بموجب سيادة القانون، يمكن للحكومة أن تنتهك المجال الخاص المحمي للشخص كعقوبة لخرق قاعدة عامة معلنة. لذلك فإن مبدأ «شرعية الجرائم والعقوبات»^(٨) هو أهم نتيجة للمبدأ. ولكن رغم ما تبدو عليه العبارة من وضوح وتحديد للوهلة الأولى، فإنها تثير مجموعة من الصعوبات إذا سألنا عن المقصود تحديداً بكلمة «القانون»^(*). بالتأكيد لن يتم استيفاء المبدأ إذا قال القانون إن كل من يخالف أوامر مسؤول ما سيعاقب بطريقة محددة. لكن حتى في أكثر البلدان حرية، يبدو أن القانون غالباً ما ينص على مثل هذه الأفعال الإكراهية. على الأرجح لا يوجد بلد لا يتعرض فيه الشخص في مناسبات معينة، مثل عندما يعصي شرطياً، للعقاب على «الإخلال بالنظام العام» أو «إعاقة الشرطي في أثناء تأدية عمله». لذلك لن نفهم تماماً حتى هذا الجزء الحاسم من المبدأ دون فحص مجموعة المبادئ الكاملة التي تجعل سيادة القانون ممكنة.

٢. لقد رأينا سابقاً أن مبدأ سيادة القانون يتطلب مفهوماً محدداً للغاية للمقصود بالقانون، وأن ليس كل تشريع للسلطة التشريعية هو قانون بهذا المعنى^(٩). في الممارسة الحالية، كل شيء تم توقيده بالطريقة المناسبة من قبل السلطة التشريعية يسمى «قانوناً». لكن من بين هذه القوانين بالمعنى الرسمي للكلمة^(١٠)، فإن بعضاً منها فقط - وهي في العادة نسبة صغيرة جداً اليوم - هي

(*) العبارة الأصلية التي تُشير إلى المبدأ هي العبارة اللاتينية *Nulla poena sine lege*، والتي تعني حرفياً «لا عقوبة من دون قانون». (المترجم)

قوانين موضوعية (أو «مادية») تنظم العلاقات بين الأفراد وبعضهم أو بين هؤلاء الأفراد والدولة. إن الغالبية العظمى مما يسمى بالقوانين هي بالأحرى تعليمات صادرة عن الدولة لموظفيها فيما يتعلق بالطريقة التي يديرون بها جهاز الحكومة والوسائل المتاحة لهم. إن مهمة نفس الهيئة التشريعية اليوم في كل مكان هي توجيه استخدام هذه الوسائل ووضع القواعد التي يجب على المواطن العادي مراعاتها. هذا الوضع، على الرغم من الممارسة المتبعة، ليس وضعاً ضرورياً للأمور. لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كان من غير المرغوب فيه منع الخلط^(١١) بين هذين النوعين من القرارات، من خلال تكليف مهمة وضع القواعد العامة ومهمة إصدار الأوامر إلى الحكومة لهيئات تمثيلية مستقلة، وبإخضاع قراراتها لمراجعة قضائية مستقلة بحيث لا يتجاوز أي منهما حدوده. على الرغم من أننا قد نرغب في أن يتم التحكم في كلا النوعين من القرارات بشكل ديمقراطي، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنهما يجب أن يكونا في أيدي نفس الهيئة^(١٢).

يساعد النظام الحالي على إخفاء حقيقة أنه على الرغم من أنه يتعين على الحكومة إدارة الوسائل التي وُضعت تحت تصرفها (بما في ذلك جميع أولئك الذين وظفتهم لتنفيذ تعليماتها)، فإن هذا لا يعني أنه ينبغي عليها بالمثل إدارة جهود المواطنين العاديين. ما يميز المجتمع الحر عن المجتمع غير الحر هو أنه في المجتمع الحر يتمتع كل فرد بمجال خاص معترف به ومستقل بشكل واضح عن المجال العام، ولا يمكن أن يؤمر الفرد العادي ولكن يُتوقع منه أن يلتزم فقط بالقواعد التي تنطبق بشكل متساوٍ على الجميع. اعتاد أن يتباهى الأشخاص الأحرار بأنهم ما دام ظلوا ضمن حدود القانون المعروف، فلا داعي لطلب إذن أي شخص أو إطاعة أوامر أي شخص. ومن المشكوك فيه ما إذا كان يستطيع أي منا تقديم هذا الادعاء اليوم.

إن القواعد العامة المجردة، التي هي قوانين بالمعنى الموضوعي، هي، كما رأينا، تدابير طويلة الأجل في الأساس، تشير إلى حالات غير معروفة حتى الآن ولا تحتوي على إشارات إلى أشخاص معينين، أو إلى أماكن أو أشياء معينة. يجب أن تكون مثل هذه القوانين دائماً ذات أثر مستقبلي، وليست أبداً ذات أثر رجعي. إن مسألة أنه ينبغي أن يكون الأمر كذلك من حيث المبدأ هي مسألة مقبولة عالمياً تقريباً، ولكن لا يتم وضعها دائماً في شكل قانوني؛ إنها مثال جيد لتلك القواعد الميتا-قانونية التي ينبغي مراعاتها إذا أردنا لسيادة القانون أن تظل سارية المفعول.

٣. السمة الرئيسة الثانية التي يجب أن نفي بها القوانين الحقيقية هي أن تكون معروفة و يقينية^(١٣). لا يمكن المبالغة في الأهمية التي تساهم بها يقينية القانون في الإدارة السلسة والفعالة للمجتمع الحر. لا يوجد على الأرجح عامل واحد ساهم في ازدهار الغرب أكثر من اليقين النسبي للقانون السائد هنا^(١٤). ولا يغير من ذلك حقيقة أن اليقين الكامل للقانون هو غاية يجب أن نحاول الاقتراب منها، ولكن لا يمكننا أبداً تحقيقها بشكل كامل. لقد أصبح من الموضة التقليل من مدى تحقق هذا اليقين في الواقع، وهناك أسباب مفهومة تجعل المحامين، المعنيين أساساً بالتقاضي، معرضين للقيام بذلك. فهم عادة ما يتعاملون مع الحالات التي تكون فيها النتيجة غير مؤكدة أو يقينية. لكن يجب الحكم على درجة اليقين في القانون من خلال النزاعات التي لا تؤدي إلى التقاضي، لأن النتيجة تكون مؤكدة عملياً بمجرد فحص الموقف القانوني. إن القضايا التي لم تُعرض على المحاكم مطلقاً، وليست تلك التي تُعرض، هي مقياس يقينية القانون. إن النزعة الحديثة التي تبالغ في وجود عدم اليقين هذا هي جزء من الحملة التي تُشن ضد سيادة القانون، والتي ستنالها لاحقاً^(١٥).

النقطة الأساسية هي أنه يمكن التنبؤ بقرارات المحاكم، وليس أنه يمكن

ذكر جميع القواعد التي تحددها. إن الإصرار على أن إجراءات المحاكم تتوافق مع القواعد الموجودة سابقاً لا يعني الإصرار على أن تكون كل هذه القواعد صريحة، وأن يتم تدوينها سابقاً بكلمات كثيرة. إن الإصرار على هذا الأخير يعني، في الواقع، السعي لتحقيق غاية بعيدة المنال. فهناك «قواعد» لا يمكن وضعها في شكل صريح. ويمكن التعرف على العديد منها فقط لأنها تؤدي إلى قرارات متسقة ويمكن التنبؤ بها وستكون معروفة لمن يسترشدون بها، على الأرجح، باعتبارها مظاهر لـ «روح العدالة»^(١٦). من الناحية العقلية، لا يتألف الاستدلال القانوني، بالطبع، من قياسات منطقية صريحة، ولن تكون المقدمات الرئيسة صريحة في كثير من الأحيان^(١٧). فالعديد من المبادئ العامة التي تعتمد عليها الاستنتاجات تكون ضمنية فقط في مجموعة القوانين المصاغة وسيتعين على المحاكم اكتشافها. غير أن هذا ليس من خصوصية الاستدلال القانوني، إذ على الأرجح تعتمد جميع التعميمات التي يمكننا صياغتها على تعميمات أعلى لا نعرفها صراحة، ولكنها مع ذلك تحكم عمل عقولنا. وعلى الرغم من أننا سنحاول دائماً اكتشاف تلك المبادئ الأكثر عمومية التي تستند إليها قراراتنا، فإنها على الأرجح بطبيعتها عملية لا تنتهي ولا يمكن أن تكتمل أبداً.

٤. الشرط الثالث للقانون الحقيقي هو المساواة. إنه بنفس القدر من الأهمية، ولكن أصعب بكثير في تعريفه من الشروط الأخرى. إن مسألة أن أي قانون يجب أن ينطبق بالتساوي على الجميع تعني أكثر من أنه يجب أن يكون عاماً بالمعنى الذي حددناه. قد يكون القانون عاماً تماماً في الإشارة فقط إلى الخصائص الصورية للأشخاص المعنيين^(١٨)، ومع ذلك فإنه يضع أحكاماً مختلفة لفئات مختلفة من الأشخاص. من الواضح أن بعض هذا التصنيف، حتى ضمن مجموعة المواطنين المسؤولين بشكل كامل، أمر لا مفر منه. لكن

التصنيف في المصطلحات المجردة يمكن دائماً أن يصل إلى النقطة التي تكون عندها، في الواقع، الطبقة المحددة من أشخاص معروفين معينين أو حتى فرد واحد^(١٩). يجب الاعتراف بأنه على الرغم من العديد من المحاولات البارة لحل هذه المشكلة، لم يتم العثور على معيار مُرضٍ تماماً من شأنه أن يخبرنا دائماً عن نوع التصنيف الذي يتوافق مع المساواة أمام القانون. إن القول، كما يُقال في كثير من الأحيان، إن القانون يجب ألا يقوم بتمييزات غير ذات صلة بالموضوع قيد النظر، أو إنه يجب ألا يميز أو يفرّق بين الأشخاص لأسباب لا علاقة لها بالغرض من القانون^(٢٠) هو مجرد تهرب من القضية.

ومع ذلك، على الرغم من أن المساواة أمام القانون قد تكون بالتالي واحدة من المبادئ التي تشير إلى الاتجاه دون تحديد الهدف بالكامل، وبالتالي قد تظل دائماً بعيدة عن متناول أيدينا، فإنها ليست بلا معنى. لقد ذكرنا بالفعل مطلباً واحداً مهماً يجب استيفاؤه، وهو أن أولئك الموجودين داخل أي مجموعة بعينها يعترفون بشرعية التفرقة بالإضافة إلى من هم خارجها. ومن المهم بنفس القدر في الممارسة العملية أن نسأل عما إذا كان بإمكاننا التنبؤ بكيفية تأثير القانون على أشخاص معينين. يهدف مبدأ المساواة في القانون إلى تحسين فرص الأشخاص غير المعروفين بالتساوي، ولكنه لا يتوافق مع إفادة أشخاص معروفين أو إيدائهم بطريقة يمكن التنبؤ بها.

يقال أحياناً إنه بالإضافة إلى كون قانون سيادة القانون عامّاً ومتساوياً، يجب أن يكون أيضاً عادلاً. ولكن على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه من أجل أن يكون فعالاً، يجب أن يتم قبوله على أنه عادل من قبل معظم الناس، فمن المشكوك فيه ما إذا كان لدينا أي معايير منهجية أخرى للعدالة غير العمومية والمساواة؛ ما لم يكن بوسعنا اختبار توافق القانون مع القواعد الأكثر عمومية والتي، على الرغم من أنها ربما تكون غير مكتوبة، يتم قبولها بشكل

عام بمجرد صياغتها. ولكن فيما يتعلق بتوافقه مع الحرية، ليس لدينا اختبار لأي قانون يقتصر على تنظيم العلاقات بين مختلف الأشخاص ولا يتدخل في الاهتمامات الخاصة بالبحث للفرد، بخلاف عموميته ومساواته. صحيح أن مثل هذا القانون «قد يكون سيئاً وغير عادل، لكن صياغته العامة والمجردة تقلل هذا الخطر إلى أدنى حد. إن السمة الحمائية للقانون، وسبب وجوده ذاته، تكمن في عموميته»^(٢١).

إذا كان في كثير من الأحيان لا يتم إدراك أن القوانين العامة والمتساوية توفر الحماية الأكثر فعالية ضد التعدي على الحرية الفردية، فإن هذا يرجع أساساً إلى عادة إعفاء الدولة ووكلائها من هذه القوانين، وإلى افتراض أن الحكومة لديها القدرة على منح إعفاءات للأفراد. يتطلب مبدأ سيادة القانون أن تقوم الدولة إما بفرض القانون على الآخرين - وأن يكون هذا هو احتكارها الوحيد - وإما أن تنصرف وفقاً لنفس القانون، وبالتالي تكون مقيدة بنفس الطريقة التي يكون أي شخص عادي مقيداً بها^(٢٢). إن هذه الحقيقة القائلة بأن جميع القواعد تنطبق بالتساوي على الجميع، بما في ذلك أولئك الذين يحكمون، هي ما تجعل من غير المرجح أن يتم تبني أي قواعد قمعية.

٥. سيكون من المستحيل من الناحية البشرية الفصل الفعال بين وضع القواعد العامة الجديدة، وتطبيقها على حالات معينة، ما لم يتم تنفيذ هذه الوظائف من قبل أشخاص أو هيئات مختلفة. لذلك يجب اعتبار هذا الجزء على الأقل من مبدأ الفصل بين السلطات^(٢٣) جزءاً لا يتجزأ من سيادة القانون. إذ يجب عدم وضع وصياغة القواعد مع وضع حالات معينة في الاعتبار، ولا يجب تحديد حالات معينة في ضوء أي شيء سوى القاعدة العامة؛ على الرغم من أن هذه القاعدة ربما لم تتم صياغتها بعد بشكل صريح وبالتالي يجب اكتشافها. وهذا يتطلب قضاة مستقلين غير معنيين بأي غايات مؤقتة للحكومة.

النقطة الرئيسة هي أنه يجب أداء الوظائف بشكل منفصل من قبل هيئتين بينهما تنسيق قبل أن يتم تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الإكراه في حالة معينة.

السؤال الأكثر صعوبة هو ما إذا كان ينبغي، في ظل التطبيق الصارم لسيادة القانون، اعتبار السلطة التنفيذية (أو الحكومة) سلطة منفصلة ومستقلة بهذا المعنى، ومنسقة على قدم المساواة مع السلطين الآخرين. هناك، بالطبع، مجالات يجب أن تكون فيها الحكومة حرة في التصرف على النحو الذي تراه مناسباً. لكن في ظل سيادة القانون، لا ينطبق هذا على السلطات الإكراهية على المواطن. لا يجب تفسير مبدأ الفصل بين السلطات على أنه يعني أن الحكومة في تعاملها مع المواطن العادي لا تخضع دائماً للقواعد التي يضعها المجلس التشريعي وتطبقها المحاكم المستقلة. إن تأكيد مثل هذه السلطة هو النقيض التام لسيادة القانون. على الرغم من أنه في ظل أي نظام عملي، يجب أن تتمتع الحكومة بلا شك بصلاحيات لا يمكن السيطرة عليها من قبل محاكم مستقلة، فإن «السلطة على الأشخاص والممتلكات» لا يمكن أن تكون من بينها. تتطلب سيادة القانون أن تلتزم السلطة التنفيذية في إجراءاتها الإكراهية بقواعد لا تحدّد متى وأين يجوز لها استخدام الإكراه فحسب، بل تحدّد أيضاً الطريقة التي قد تفعل بها ذلك. والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها ضمان ذلك هي إخضاع جميع أفعالها وإجراءاتها من هذا النوع للمراجعة القضائية.

غير أن مسألة ما إذا كان ينبغي وضع القواعد التي ستلتزم بها الحكومة من قبل الهيئة التشريعية العامة، أو ما إذا كان يمكن تفويض هذه المهمة إلى هيئة أخرى، هي مسألة مصلحة سياسية^(٢٤). فهذا لا يؤثر بشكل مباشر على مبدأ سيادة القانون، بل على مسألة السيطرة الديمقراطية على الحكومة. فيما يتعلق بمبدأ سيادة القانون، ليس هناك اعتراض على تفويض التشريع على هذا النحو. من الواضح أن تفويض سلطة وضع القواعد إلى الهيئات التشريعية المحلية،

مثل مجالس المقاطعات أو المجالس البلدية، أمر لا يمكن الاعتراض عليه من كل وجهة نظر. حتى تفويض هذه السلطة لسلطة غير انتخابية لا يلزم أن يكون مخالفًا لسيادة القانون، ما دام أن هذه السلطة ملزمة بالإعلان عن هذه القواعد قبل تطبيقها، ويمكن جعلها تلتزم بها. لا تكمن مشكلة الاستخدام الواسع للتفويض في العصر الحديث في تفويض سلطة وضع القواعد العامة، ولكن في أن السلطات الحكومية تُمنح في الواقع سلطة ممارسة الإكراه من دون قاعدة، حيث لا يمكن صياغة قواعد عامة من شأنها أن ترشد بشكل لا لبس فيه ممارسة هذه السلطة. إن ما يسمى غالبًا «تفويضًا لسلطة التشريع» ليس تفويضًا لسلطة وضع القواعد -والذي قد يكون أمرًا غير ديمقراطي أو غير حكيم سياسيًا- ولكنه تفويض لسلطة إعطاء أي قرار قوة القانون، بحيث إنه يجب أن تقبله المحاكم من دون شك مثل قوانين الهيئة التشريعية.

٦. يقودنا هذا إلى ما أصبح في العصر الحديث القضية الحاسمة، وهي الحدود القانونية للسلطة التقديرية للحكومة. هنا تقع «الفجوة الصغيرة التي قد تُفقد عبرها حرية كل فرد».

تشوشت مناقشة هذه المشكلة من خلال اللبس الحاصل حول معنى مصطلح «تقديرية». نحن نستخدم الكلمة أولاً فيما يتعلق بسلطة القاضي في تفسير القانون، لكن سلطة تفسير القاعدة ليست تقديرية بالمعنى الذي يتعلق بنا. تتمثل مهمة القاضي في اكتشاف الآثار والنتائج المتضمنة في روح النظام الكامل لقواعد القانون السارية أو أن يعبر، عند الضرورة، عما لم يتم ذكره صراحةً سابقًا في محكمة قانونية أو من قبل المُشرِّع في شكل قاعدة عامة. إن كون مهمة التفسير هذه ليست مهمة تكون للقاضي فيها السلطة التقديرية بمعنى السلطة لاتباع إرادته الخاصة أو للسعي وراء أهداف محددة معينة، تظهر من حقيقة أن تفسيره للقانون يمكن -وهو بالفعل كقاعدة عامة- جعله خاضعًا

للمراجعة من قبل محكمة أعلى. ما إذا كان محتوى القرار خاضعاً للمراجعة من قبل هيئة أخرى من هذا القبيل، والتي تحتاج إلى معرفة القواعد الحالية فقط ووقائع القضية، ربما يكون هو أفضل اختبار للبت فيما إذا كان القرار ملتزماً بالقاعدة أو متروكاً لتقدير سلطة القاضي. قد يكون تفسير معين للقانون عرضة للنزاع، وقد يكون من المستحيل أحياناً الوصول إلى استنتاج مقنع تماماً، لكن هذا لا يغير حقيقة أن النزاع يجب أن يُسوى من خلال الاحتكام للقواعد وليس لإرادة شخص.

أحد المعاني المختلفة للسلطة التقديرية -والذي لأغراضنا غير ذي صلة- هو مشكلة تتعلق بالعلاقة بين الموكل والوكيل في جميع أنحاء التسلسل الهرمي للحكومة. فعند كل مستوى، بدءاً من العلاقة بين الهيئة التشريعية السيادية ومسؤولي الهيئات الحكومية وصولاً إلى الدرجات المتتالية في النظام البيروقراطي، تبرز المشكلة المتعلقة بأي جزء من سلطة الحكومة ككل ينبغي تفويضه إلى موظف أو مسؤول معين. نظراً لأن تكليف مهام معينة لسلطات معينة هو أمر يقرره القانون، فإن مسألة ما يحق للوكالة الفردية القيام به، وما هي أجزاء سلطات الحكومة التي يُسمح لها بممارستها، غالباً ما يشار إليها على أنها مشكلة تتعلق بالسلطة التقديرية. من الواضح أنه ليس كل تصرفات الحكومة يمكن أن تكون ملزمة بقواعد ثابتة، وأنه في كل مرحلة من مراحل التسلسل الهرمي الحكومي يجب منح سلطة تقديرية كبيرة للوكالات التابعة. ما دام أن الحكومة تدير مواردها الخاصة، فهناك حجج قوية لمنحها قدرًا من سلطة التقدير كما تتطلبه أي إدارة أعمال في ظروف مماثلة. كما أشار دايسي، «في إدارة أعمالها الخاصة، كما يُطلق عليها بشكل صحيح، سنجد أن الحكومة بحاجة إلى سلطة التقدير تلك، التي يمتلكها بالضرورة كل شخص عادي في إدارة اهتماماته الشخصية»^(٢٥). قد يكون من الصحيح أيضاً أن

الهيئات التشريعية غالباً ما تكون شديدة الحماس في الحد من السلطة التقديرية للوكالات الحكومية وإعاقة كفاءتها دون داع. قد يكون هذا أمراً لا مفر منه إلى حد ما؛ وربما يكون من الضروري أن تلتزم المنظمات البيروقراطية بالقواعد بقدر أكبر من الأعمال التجارية والخاصة، لأنها تفتقر إلى اختبار الكفاءة والفعالية الذي توفره الأرباح في الشؤون التجارية^(٢٦).

إن مشكلة السلطات التقديرية كما تؤثر بشكل مباشر على سيادة القانون ليست مشكلة تقييد صلاحيات وكلاء معينين للحكومة، بل مشكلة تقييد سلطات الحكومة ككل. إنها مشكلة نطاق الحكومة بشكل عام. لا أحد يجادل في حقيقة أنه من أجل الاستخدام الفعال للوسائل المتاحة لها، يجب على الحكومة ممارسة قدر كبير من السلطة التقديرية. ولكن -ولنكرر مرة أخرى- بموجب سيادة القانون، لا يكون المواطن العادي وممتلكاته مجالين ملائمين لكي يُدارا من الحكومة، ولا وسيلتين لاستخدامهما في أغراضها. فقط عندما تتدخل الحكومة في المجال الخاص للمواطن، تصبح مشكلة السلطة التقديرية ذات صلة بنا؛ ويعني مبدأ سيادة القانون، في الواقع، أن السلطات الحكومية ينبغي ألا تكون لها سلطات تقديرية في هذا الصدد.

عند التصرف في ظل سيادة القانون، غالباً ما يتعين على الوكالات أو الهيئات الحكومية ممارسة السلطة التقديرية مثلما يمارس القاضي السلطة التقديرية في تفسير القانون. ومع ذلك، فهذه سلطة تقديرية يمكن وينبغي السيطرة عليها من خلال إمكانية مراجعة محتوى القرار من قبل محكمة مستقلة. هذا يعني أن القرار يجب أن يكون قابلاً للاستئناف من قواعد القانون، ومن تلك الظروف التي يشير إليها القانون والتي يمكن أن تكون معروفة للأطراف المعنية. يجب ألا يتأثر القرار بأي معرفة خاصة تمتلكها الحكومة أو بأغراضها اللحظية والقيم الخاصة التي تربطها بأهداف ملموسة مختلفة، بما في ذلك التفضيلات التي قد

تكون لديها فيما يتعلق بالتأثيرات على الأشخاص المختلفين^(٢٧).

في هذه المرحلة، يجب على القارئ الذي يريد أن يفهم كيف يمكن الحفاظ على الحرية في العالم الحديث أن يكون مستعداً للنظر في ما يبدو أنه نقطة دقيقة من القانون، والتي غالباً ما لا يتم تقدير أهميتها الحاسمة. بينما يوجد في جميع البلدان المتحضرة ما يسمح بالاستئناف أمام المحاكم ضد القرارات الإدارية والحكومية، غالباً ما يشير هذا فقط إلى مسألة ما إذا كان للسلطة الحق في فعل ما فعلته. لكننا رأينا بالفعل أنه إذا قال القانون إن كل ما تفعله سلطة معينة هو قانوني، فلا يمكن للمحكمة أن تمنعها من فعل أي شيء. ما هو مطلوب بموجب سيادة القانون هو أن تتمتع المحكمة بسلطة تقرير ما إذا كان القانون ينص على إجراء معين اتخذته السلطة. بعبارة أخرى، في جميع الحالات التي يتدخل فيها الإجراء الإداري أو الحكومي في المجال الخاص للفرد، يجب أن يكون لدى المحاكم السلطة ليس فقط بشأن ما إذا كان إجراء معين في حدود السلطات المقررة أو مخالفاً لها ويتجاوزها، ولكن ما إذا كان محتوى القرار الحكومي هو وفق ما يتطلبه القانون. فقط إذا كان الأمر كذلك يتم منع السلطة التقديرية الحكومية.

من الواضح أن هذا المطلب لا ينطبق على السلطة الحكومية التي تحاول تحقيق نتائج معينة بالوسائل المتاحة لها^(٢٨). ومع ذلك، فمن جوهر سيادة القانون ألا يكون المواطن العادي وممتلكاته بهذا المعنى وسائل تحت تصرف الحكومة. إذا كان يُراد ألا يُستخدم الإكراه إلا وفقاً للقواعد العامة، يجب أن ينبثق تبرير كل فعل من أفعال الإكراه من مثل هذه القاعدة. لضمان ذلك، يجب أن تكون هناك سلطة معينة فقط بالقواعد وليس بأي أهداف مؤقتة للحكومة، والتي لها الحق في أن تقول ليس فقط ما إذا كان لسلطة أخرى الحق في التصرف كما فعلت ولكن ما إذا كان ما فعلته يقتضيه القانون كذلك.

٧. إن التمييز الذي نحن معنيون به الآن يُناقش في بعض الأحيان من حيث التناقض بين التشريع والسياسة Policy. إذا تم تعريف المصطلح الأخير بشكل مناسب، فسنكون قادرين بالفعل على التعبير عن وجهة نظرنا الرئيسة بالقول بأن الإكراه يكون مسموحًا به فقط عندما يتوافق مع القوانين العامة، وليس عندما يكون وسيلة لتحقيق أهداف معينة للسياسة الحالية. غير أن قول الأمر بهذه الطريقة مضلل إلى حد ما، لأن مصطلح «سياسة» يُستخدم أيضًا بمعنى أوسع، بحيث تندرج تحته جميع التشريعات. وبهذا المعنى، فإن التشريع هو الأداة الرئيسة للسياسة طويلة المدى، وكل ما يتم في تطبيق القانون هو تنفيذ سياسة تم تحديدها سابقًا.

أحد مصادر اللبس الأخرى هو حقيقة أن تعبير «السياسة العامة» داخل القانون نفسه يُستخدم بشكل شائع لوصف بعض المبادئ العامة المنتشرة، والتي غالبًا لا يتم وضعها كقواعد مكتوبة ولكن يُنظر لها على أنها تحدد صحة قواعد أكثر خصوصية^(٢٩). عندما يقال إن سياسة القانون هي حماية حُسن النية، أو الحفاظ على النظام العام، أو عدم الاعتراف بالعقود لأغراض غير أخلاقية، فهذا يشير إلى قواعد، ولكن قواعد مُصاغة من حيث غاية دائمة للحكومة بدلًا من حيث قواعد السلوك. وهذا يعني أنه في حدود الصلاحيات الممنوحة للحكومة، يجب عليها أن تتصرف على هذا النحو لتحقيق هذه الغاية. يبدو أن سبب استخدام مصطلح «سياسة» في مثل هذه الحالات هو الشعور بأن تحديد الغاية التي يتعين تحقيقها يتعارض مع مفهوم القانون كقاعدة مجردة. على الرغم من أن مثل هذا التفكير قد يفسر هذه الممارسة، فمن الواضح أنه لا يخلو من الخطر.

تكون السياسة متناقضة مع التشريعات عندما تعني سعي الحكومة لأهداف اليوم الملموسة والمتغيرة باستمرار. إن تنفيذ السياسة بهذا المعنى هو ما تكون

الحكومة بمعناها الصحيح معنية به إلى حدٍ كبير. وتتمثل مهمتها في توجيه وتخصيص الموارد الموضوعة تحت تصرفها لخدمة احتياجات المجتمع المتغيرة باستمرار. إن جميع الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن، من الدفاع الوطني إلى صيانة الطرق، ومن الضمانات الصحية إلى حراسة الشوارع، هي بالضرورة من هذا النوع. ومن أجل هذه المهام، يُسمح لها بوسائل محددة، وسيتعين عليها باستمرار اتخاذ قرار بشأن المهمة العاجلة التالية والوسائل التي يجب استخدامها. إن هدف المسؤولين المعنيين بهذه المهام هو حتمًا جذب كل ما في وسعهم لخدمة الأهداف العامة التي يسعون إليها. إن حماية المواطن العادي ضد هذا الميل المتزايد للجهاز الحكومي لابتلاع المجال الخاص هو ما يجعل سيادة القانون مهمة للغاية اليوم. وهذا يعني في الأخير أن الوكالات والهيئات المعنية بمثل هذه المهام الخاصة لا يمكنها ممارسة أي سلطات سيادية لغرضها، ولكن يجب أن تقتصر على الوسائل الممنوحة لها بشكل خاص.

٨. في ظل نظام الحرية، يشمل المجال الحر للفرد جميع الأفعال التي لم يمنعها أي قانون عام صراحة. لقد رأينا أنه من الضروري بشكل خاص حماية بعض الحقوق الخاصة الأكثر أهمية من التعدي عليها أو انتهاكها من قبل السلطة، ورأينا كذلك كيف شعر البعض بالقلق من أن الذكر الصريح لبعض هذه الحقوق يمكن تفسيره على أنه يعني أن تلك الحقوق فقط هي التي تتمتع بحماية خاصة من الدستور. لقد ثبت أن هذه المخاوف لها ما يبررها. ومع ذلك، يبدو أن التجربة بشكل عام تؤكد الحجة القائلة بأنه على الرغم من عدم اكتمال أي ميثاق للحقوق، فإن مثل هذا الميثاق يوفر حماية مهمة لبعض الحقوق المعروف أنها تكون معرضة للخطر بسهولة. يجب أن ندرك اليوم بشكل خاص أنه نتيجة للتغير التكنولوجي، الذي يخلق باستمرار تهديدات

محتملة جديدة للحرية الفردية، لا يمكن اعتبار أي قائمة من الحقوق المحمية شاملة وكاملة^(٣٠). في عصر الإذاعة والتلفزيون، لم تعد مشكلة حرية الوصول إلى المعلومات مشكلة تتعلق بحرية الصحافة. وفي عصر يمكن فيه استخدام العقاقير أو الأساليب النفسية للتحكم في تصرفات الشخص، لم تعد مشكلة التحكم الحر في جسد المرء مسألة حماية ضد القيود الجسدية. وتكتسب مشكلة حرية التنقل أهمية جديدة عندما يصبح السفر إلى الخارج مستحيلًا بالنسبة إلى أولئك الذين لا ترغب سلطات بلدهم في إصدار جواز سفر لهم.

تكتسب المشكلة أهمية قصوى عندما نفكر في أننا على الأرجح على عتبة عصر من المرجح أن تنمو فيه الإمكانيات التكنولوجية للتحكم في العقل بسرعة، وما قد يبدو في البداية على أنه قوى غير ضارة أو مفيدة لشخصية الفرد سيكون تحت تصرف الحكومة. ربما لا تزال أعظم التهديدات لحرية الإنسان تكمن في المستقبل. قد لا يكون بعيدًا ذلك اليوم الذي تكون السلطة قادرة فيه، من خلال إضافة الأدوية المناسبة إلى إمدادات المياه لدينا أو عن طريق جهاز آخر مشابه، على إثارة أو تحفيز أو شل عقول جميع السكان لأغراضها الخاصة^(٣١). إذا كان يُراد لمواثيق الحقوق أن تظل ذات مغزى بأي شكل من الأشكال، فيجب الاعتراف مبكرًا بأن مقصدها هو بالتأكيد حماية الفرد من جميع الانتهاكات الحيوية لحرية، وبالتالي يجب افتراض أنها تحتوي على بند عام يحمي من تدخل الحكومة في تلك المجالات المحمية التي كان يتمتع بها الأفراد في الماضي.

في نهاية المطاف، هذه الضمانات القانونية لبعض الحقوق الأساسية ليست أكثر من مجرد جزء من ضمانات الحرية الفردية التي توفرها الدستورية، ولا يمكنها توفير قدر من الأمان ضد الانتهاكات التشريعية للحرية أكبر من الدساتير نفسها. فكما رأينا، لا يمكنها فعل أكثر من توفير الحماية ضد

الإجراءات المتسارعة والارتجالية للتشريعات الحالية، ولا يمكنها منع أي قمع للحقوق من خلال الإجراء المتعمد للمُشرِّع النهائي. والضمانة الوحيدة ضد ذلك هي الوعي الواضح بالمخاطر من جانب الرأي العام. تعتبر هذه الأحكام مهمة بشكل أساسي لأنها تطبع في ذهن الجمهور قيمة هذه الحقوق الفردية وتجعلها جزءاً من العقيدة السياسية التي سيدافع عنها الناس حتى عندما لا يفهمون تمامًا أهميتها.

٩. لقد قدمنا حتى هذه اللحظة تلك الضمانات للحرية الفردية كما لو كانت حقوقاً مطلقة لا يمكن التعدي عليها أبداً. لكن في الواقع، فهي لا يمكن أن تعني أكثر من أن الإدارة العادية للمجتمع تعتمد عليها، وأن أي خروج عليها يتطلب مبرراً خاصاً. ومع ذلك، قد يتعين التضحية مؤقتاً حتى بالمبادئ الأساسية للمجتمع الحر عندما، ولكن فقط عندما، يتعلق الأمر بالحفاظ على الحرية على المدى الطويل، كما في حالة الحرب. هناك اتفاق واسع النطاق فيما يتعلق بالحاجة إلى مثل هذه السلطات الطارئة للحكومة في مثل هذه الحالات (والضمانات ضد إساءة استخدامها).

ليست الضرورة العرضية لسحب بعض الحريات المدنية من خلال تعليق أمر الإحضرار أو المثل أمام القضاء أو إعلان حالة الحصار هي ما نحتاج إلى مزيد من النظر فيه، ولكن الظروف التي بموجبها قد يتم انتهاك الحقوق الخاصة للأفراد أو الجماعات في بعض الأحيان من أجل المصلحة العامة. لا جدال في أنه حتى الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير قد يتعين تقليصها في حالات «الخطر الواضح والقائم»، أو أن الحكومة قد تضطر إلى ممارسة حقها في الاستيلاء العام على الأرض. ولكن إذا أردنا الحفاظ على سيادة القانون، فمن الضروري أن تقتصر هذه الإجراءات على حالات استثنائية تحددها قاعدة، بحيث لا يعتمد تبريرها على قرار تعسفي من أي سلطة ولكن يمكن مراجعته

من قبل محكمة مستقلة؛ وثانيًا، من الضروري ألا يتضرر الأفراد المتأثرون بتلك القرارات من إحباط توقعاتهم المشروعة بل أن يتم تعويضهم بالكامل عن أي ضرر يلاقونه نتيجة لهذا الإجراء.

إن مبدأ «عدم نزع الملكية دون تعويض عادل» كان معترفًا به دائمًا عندما كانت سيادة القانون سائدة. ومع ذلك، لا يتم دائمًا إدراك أن هذا عنصر لا غنى عنه لمبدأ سيادة القانون، فالعدالة تتطلبه، ولكن الأهم هو أن ضماننا الرئيس هو أن تلك الانتهاكات الضرورية للمجال الخاص لن يُسمح بها إلا في الحالات التي يكون فيها المكسب العام أكبر بشكل واضح من الضرر الناجم عن إحباط التوقعات الفردية العادية. الغرض الرئيس من مطلب التعويض الكامل هو في الواقع العمل للحد من هذه الانتهاكات للمجال الخاص، وتوفير وسيلة للتحقق مما إذا كان الغرض المنشود مهمًا بدرجة كافية لتبرير استثنائه من المبدأ الذي يستند إليه العمل العادي للمجتمع. نظرًا للصعوبة تقدير المزايا غير الملموسة في كثير من الأحيان للفعل العام، والميل سيئ السمعة للمسؤول الحكومي إلى المبالغة في تقدير أهمية الهدف المحدد في الوقت الحالي، فقد يبدو أنه من المرغوب فيه أن نعتبر المالك الخاص دائمًا هو المحق، وأن يكون التعويض كبيرًا قدر الإمكان دون فتح الباب لسوء المعاملة الصريح. وهذا لا يعني، في النهاية، أكثر من أنه يجب أن يتجاوز الربح العام الخسارة الخاصة بشكل واضح وكبير إذا أردنا أن يتم منح استثناء من القاعدة العادية.

١٠. لقد انتهينا الآن من حصر العوامل الأساسية التي تُشكّل مجتمعةً سيادة القانون، دون النظر في الضمانات الإجرائية مثل أمر الإحضار والمثول أمام القضاء، والمحاكمة أمام هيئة محلفين، وما إلى ذلك، والتي في البلدان الأنجلو ساكسونية، تبدو لمعظم الناس على أنها الأسس الرئيسة لحريتهم^(٣٢). سيُشعر القراء الإنجليز والأمريكيون على الأرجح بأنني عكست الأمور وركزت على

السمات الثانوية مع ترك الأمور الأساسية، لكن هذا كان متعمداً تماماً.

لا أرغب بأي شكل من الأشكال في التقليل من أهمية هذه الضمانات الإجرائية، فلا غبار على قيمتها في الحفاظ على الحرية، ولكن في حين أنه يتم الاعتراف بأهميتها بشكل عام، لا يفهم دائماً أنها تتطلب من أجل فعاليتها قبول سيادة القانون على النحو المحدد هنا، وأنه من دونها، ستكون جميع الضمانات الإجرائية عديمة القيمة. صحيح أن تقديس هذه الضمانات الإجرائية على الأرجح هو الذي مكّن العالم الناطق باللغة الإنجليزية من الحفاظ على مفهوم القرون الوسطى لسيادة القانون على البشر، ومع ذلك، فإن هذا ليس دليلاً على أن الحرية سيتم الحفاظ عليها إذا اهتز الاعتقاد الأساسي بوجود قواعد مجردة للقانون والتي تلزم كل سلطة في عملها. تهدف الأشكال القضائية إلى ضمان اتخاذ القرارات وفقاً للقواعد وليس وفقاً للاستحسان النسبي لغايات أو قيم معينة. إن جميع قواعد الإجراءات القضائية، وجميع المبادئ التي تهدف إلى حماية الفرد وتحقيق نزاهة العدالة، تتطلب إمكانية الفصل في كل نزاع بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة من خلال تطبيق قانون عام. وهي مصممة لجعل القانون يسود، لكنها عاجزة عن حماية العدالة عندما يترك القانون القرار عمداً لتقدير السلطة. فقط عندما يبت القانون - وهذا يعني فقط عندما تكون للمحاكم المستقلة الكلمة الأخيرة - تكون الضمانات الإجرائية بمثابة ضمانات للحرية.

لقد ركزتُ هنا على المفهوم الأساسي للقانون الذي تتطلبه المؤسسات التقليدية، لأن الاعتقاد بأن الالتزام بالأشكال الخارجية للإجراءات القضائية سيحافظ على سيادة القانون يبدو لي على أنه أكبر تهديد للحفاظ عليه. أنا لا أشكك، بل أود أن أؤكد، أن الإيمان بسيادة القانون واحترام أشكال العدالة متلازمان، وأن أيًا منهما لن يكون فعالاً من دون الآخر. ولكن سيادة القانون هي المُعرضة للتهديد اليوم؛ والوهم بأنه سيتم الحفاظ عليها من خلال المراعاة

الدقيقة لأشكال العدالة هو أحد الأسباب الرئيسة لهذا التهديد، إذ «لن يتم إنقاذ المجتمع من خلال جلب أشكال وقواعد الإجراءات القضائية إلى الأماكن التي لا تنتمي إليها بشكل طبيعي»^(٣٣). إن استخدام الأدوات القضائية عندما تكون الشروط الأساسية للقرار القضائي غائبة، أو إعطاء القضاة سلطة البت في القضايا التي لا يمكن البت فيها من خلال تطبيق القواعد، لا يمكن أن يكون له تأثير سوى تدمير احترام ومراعاة [القواعد] حتى في المواضع التي تستحق فيها ذلك.

* * *

الفصل الخامس عشر

السياسة الاقتصادية وسيادة القانون

مجلس النواب... لا يمكن أن يسن أي قانون لن يكون له تأثيره الكامل على أعضائه وأصدقائهم، وكذلك على جموع المجتمع. لطالما اعتُبر هذا [الظرف] من أقوى الروابط التي يمكن من خلالها للسياسة البشرية أن تربط الحكام والشعب معاً. إنه يخلق بينهما شراكة في المصالح وتعاطفاً في المشاعر، ومن دونه تنتكص كل حكومة إلى طغيان واستبداد.

- جيمس ماديسون

١. تستند الحجة الكلاسيكية للحرية في الشؤون الاقتصادية على الافتراض الضمني بأن سيادة القانون يجب أن تحكم سياسات هذا المجال، كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى. لا يمكننا أن نفهم طبيعة معارضة رجال مثل آدم سميث أو جون ستيوارت ميل «لتدخل» الحكومة ما لم نره في ضوء هذه الخلفية. لذلك غالباً ما أسيء فهم موقفهم من قبل أولئك الذين لم يكونوا على دراية بهذا المفهوم الأساسي؛ ونشأ اللبس في إنجلترا وأمريكا بمجرد أن توقف كل قارئ عن التسليم بمفهوم سيادة القانون. كانت حرية النشاط الاقتصادي تعني الحرية بموجب القانون، وليس غياب جميع الإجراءات الحكومية. وبالتالي، فإن «تدخل» الحكومة الذي عارضه هؤلاء الكتاب كمسألة مبدأ لم يعن سوى التعدي على ذلك المجال الخاص الذي تهدف القواعد العامة للقانون إلى حمايته. لم يقصدوا أن الحكومة يجب ألا تهتم أبداً بأي مسائل

اقتصادية، لكنهم قصدوا أن هناك أنواعاً معينة من الأفعال والإجراءات الحكومية التي ينبغي استبعادها من حيث المبدأ، والتي لا يمكن تبريرها بأي سبب من أسباب المنفعة أو المصلحة.

بالنسبة إلى آدم سميث وخلفائه المباشرين، فإن تطبيق القواعد العادية للقانون العام لم يكن ليبدو بالتأكيد كتدخل حكومي؛ كما أنهم لم يطبقوا هذا المصطلح عادةً على تغيير هذه القواعد، أو تمرير قاعدة جديدة من قبل الهيئة التشريعية، ما دام كان من المفترض أن تنطبق بالتساوي على جميع الأشخاص لفترة غير محددة من الوقت. وعلى الرغم من أنهم ربما لم يصرحوا بذلك قط، فإن التدخل كان يعني بالنسبة إليهم ممارسة السلطة الإكراهية للحكومة التي لم تكن تطبيقاً منتظماً للقانون العام، والتي تم تصميمها لتحقيق غرض معين^(١). لم يكن المعيار المهم هو الهدف المنشود، ولكن الطريقة المستخدمة. لم يكن تقريباً هناك هدف لم ينظروا له باعتباره مشروعاً إذا كان واضحاً أن الشعب يريده، لكنهم استبعدوا طريقة الأوامر والمحظورات المحددة باعتبارها غير مقبولة بشكل عام في المجتمع الحر. فقط بشكل غير مباشر، من خلال حرمان الحكومة من بعض الوسائل التي قد تتمكن من خلالها وحدها من تحقيق غايات معينة، قد يحرم هذا المبدأ الحكومة من القدرة على السعي وراء تلك الأهداف.

يتحمل الاقتصاديون اللاحقون نصيباً كبيراً من مسؤولية التشوش والالتباس في هذه الأمور^(٢). صحيح أن هناك أسباباً وجيهة تجعل كل الاهتمام الحكومي بالمسائل الاقتصادية موضع شك وتجعل، على وجه الخصوص، هناك ميلاً قوياً ضد مشاركة الحكومة النشطة في الجهود الاقتصادية. لكن هذه الحجج مختلفة تماماً عن الحجة العامة للحرية الاقتصادية. إنها تستند إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من الإجراءات الحكومية التي تم تبنيها في هذا المجال هي،

في الواقع، غير ملائمة، إما لأنها ستفشل وإما لأن تكاليفها ستفوق مزاياها. وهذا يعني أنه ما دامت متوافقة مع سيادة القانون، فلا يمكن رفضها من الأساس كتدخل حكومي، ولكن يجب فحصها في كل حالة من وجهة نظر المصلحة. إن اللجوء المعتاد إلى مبدأ عدم التدخل في مكافحة جميع التدابير غير المدروسة أو الضارة كان له التأثير المتمثل في طمس التمييز الأساسي بين أنواع التدابير المتوافقة وتلك غير المتوافقة مع النظام الحر. وقد كان معارضو الاقتصاد الحر مستعدين للغاية للمساعدة في هذا التشوش، من خلال الإصرار على أن الرغبة أو عدم الرغبة في إجراء معين لا يمكن أن تكون أبداً مسألة مبدأ، ولكنها دائماً مسألة نفعية.

وبعبارة أخرى، فإن طابع النشاط الحكومي وليس حجمه هو ما يهمهم. إن اقتصاد السوق الفعال يتطلب أنشطة معينة من جانب الدولة؛ فهناك بعض الأنشطة الأخرى التي ستساعد في عمله بشكل جيد؛ ويمكنه أن يتقبل أكثر من ذلك بكثير، بشرط أن تكون من النوع الذي يتوافق مع فعالية السوق. ولكن هناك أنشطة تتعارض مع المبدأ ذاته الذي يقوم عليه النظام الحر، والتي يجب بالتالي استبعادها تماماً إذا أردنا لهذا النظام أن يعمل بنجاح. ونتيجة لذلك، فإن الحكومة غير النشطة نسبياً ولكنها تفعل الأشياء الخاطئة قد تؤدي إلى شل قوى اقتصاد السوق، أكثر من تلك التي تهتم أكثر بالشؤون الاقتصادية ولكنها تقصر دورها على الإجراءات التي تساعد القوى العفوية للاقتصاد.

إن الغرض من هذا الفصل هو توضيح أن سيادة القانون توفر لنا المعيار الذي يمكننا من التمييز بين تلك التدابير المتوافقة وتلك غير المتوافقة مع النظام الحر. تلك المتوافقة يمكن فحصها بمزيد من التفصيل على أساس المنفعة. سيظل العديد من هذه التدابير، بالطبع، غير مرغوب أو حتى ضاراً. ولكن تلك التدابير غير المتوافقة مع النظام الحر من الأساس فينبغي رفضها

حتى لو كانت توفر وسيلة فعالة، أو ربما الوسيلة الوحيدة الفعالة، لتحقيق غاية مرغوبة. سنرى أن مراعاة سيادة القانون شرط ضروري، ولكنها ليست شرطاً كافياً بعد للعمل الفعال للاقتصاد الحر. لكن النقطة المهمة هي أن جميع الإجراءات الإكراهية التي تتخذها الحكومة يجب أن يتم تحديدها بشكل لا لبس فيه من خلال إطار قانوني دائم يمكن الفرد من التخطيط بدرجة من الثقة، ويقلل من عدم اليقين البشري قدر الإمكان.

٢. دعونا ننظر، أولاً، في التمييز بين التدابير والإجراءات الإكراهية للحكومة، وتلك الأنشطة الخدمية البحتة التي لا يدخل فيها الإكراه، أو يدخل فقط بسبب الحاجة إلى تمويلها عن طريق الضرائب^(٣). بقدر ما تتعهد الحكومة فقط بتزويد الخدمات التي لولاها لن يتم توفيرها على الإطلاق (عادة لأنه لا يمكن قصر الفوائد على أولئك المستعدين للدفع مقابلها)، فإن السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الفوائد تستحق التكلفة. بالطبع، إذا ادعت الحكومة لنفسها الحق الحصري في تقديم خدمات معينة، فإنها ستتوقف [الخدمات] عن أن تكون غير إكراهية. بشكل عام، يتطلب المجتمع الحر ليس فقط أن تحتكر الحكومة الإكراه، بل أن يكون لها احتكار الإكراه فقط، وأن تعمل في جميع النواحي الأخرى بنفس الشروط والقواعد مثل أي شخص آخر.

إن عددًا كبيرًا من الأنشطة التي تولتها الحكومات عالميًا في هذا المجال، والتي تقع ضمن الحدود الموضحة، هي تلك التي تُسهّل اكتساب المعرفة الموثوقة حول الحقائق ذات الأهمية العامة^(٤). إن الوظيفة الأكثر أهمية من هذا النوع هي توفير نظام نقدي موثوق وفعال. ومن الأنشطة الأخرى التي نادرًا ما تكون أقل أهمية هي تحديد معايير الأوزان والمقاييس؛ وتوفير المعلومات التي تم جمعها من المسوحات والدراسات، وتسجيل الأراضي، والإحصاءات، وما إلى ذلك؛ ودعم التعليم، إن لم يكن تنظيمه أيضًا.

كل هذه الأنشطة الحكومية هي جزء من جهودها لتوفير إطار ملائم للقرارات الفردية؛ فهي توفر الوسائل التي يمكن للأفراد استخدامها لأهدافهم الخاصة. يندرج العديد من الخدمات الأخرى ذات النوع الأكثر مادية في نفس الفئة. على الرغم من أنه يجب على الحكومة ألا تستخدم سلطتها في الإكراه لتحفظ لنفسها بأنشطة لا علاقة لها بإنفاذ القواعد العامة للقانون، فلا يوجد انتهاك للمبادئ في مشاركتها في جميع أنواع الأنشطة وفقاً لنفس الشروط التي يشارك المواطنون بناء عليها. وإذا لم يكن هناك سبب وجيه في معظم المجالات للقيام بذلك، فهناك مجالات يصعب فيها التشكيك في الرغبة في اتخاذ إجراء حكومي.

تنتمي إلى هذه المجموعة الأخيرة كل تلك الخدمات التي من الواضح أنها مرغوبة، ولكن لن يتم تقديمها من قبل شركات ومنظمات تنافسية، لأنه سيكون من المستحيل أو من الصعب تحميل تكاليفها على المستفيد الفردي. وهي خدمات الصرف الصحي وإنشاء وصيانة الطرق والصحة العامة والعديد من المرافق التي توفرها البلديات لسكان المدن. يشمل ذلك أيضاً الأنشطة التي وصفها آدم سميث بأنها «تلك الأشغال العامة، والتي، على الرغم من أنها قد تكون مفيدة للغاية لمجتمع كبير، فإنها ذات طبيعة تجعل الربح لا يمكنه أبداً إعادة التكاليف إلى أي فرد واحد أو عدد صغير من الأفراد»^(٥). وهناك العديد من الأنشطة الأخرى التي قد ترغب الحكومة في الانخراط فيها بشكل شرعي، ربما من أجل الحفاظ على السرية في الاستعدادات العسكرية أو لتشجيع تقدم المعرفة في مجالات معينة^(٦). ولكن على الرغم من أن الحكومة قد تكون مؤهلة بشكل أفضل في أي وقت لأخذ زمام المبادرة في مثل هذه المجالات، فإن هذا لا يقدم أي مبرر لافتراض أن الوضع سيكون دائماً كذلك، وبالتالي لمنحها المسؤولية الحصرية. علاوة على ذلك، في معظم المواقف، ليس من

الضروري بأي حال من الأحوال أن تشارك الحكومة في الإدارة الفعلية لهذه الأنشطة، إذ يمكنها بشكل عام توفير الخدمات المعنية، بل وتوفيرها بشكل أكثر فعالية، من خلال تولي الحكومة بعض أو كل المسؤولية المالية، مع ترك إدارة شؤونها لوكالات وهيئات مستقلة وربما تنافسية بقدر ما.

هناك مبرر كبير لانعدام الثقة الذي ينظر به رجال الأعمال لكل مشروعات الدولة. فهناك صعوبة كبيرة في التأكد من إقامة مثل هذه المشروعات وفق نفس شروط المشروعات الخاصة؛ وفقط إذا تحقق هذا الشرط، فإنه لا يكون أمراً مرفوضاً من حيث المبدأ. ما دامت الحكومة تستخدم أيّاً من سلطاتها الإكراهية، ولا سيما سلطاتها في فرض الضرائب، من أجل مساعدة مشروعاتها، فيمكنها دائماً تحويل موقعها إلى احتكار فعلي. ولمنع ذلك، سيكون من الضروري أن تتاح أي مزايا خاصة، بما في ذلك الإعانات التي تقدمها الحكومة لمؤسساتها الخاصة في أي مجال، للوكالات والهيئات الخاصة المتنافسة. ليست هناك حاجة لتأكيد أنه سيكون من الصعب للغاية على الحكومة تلبية هذه الشروط، وأن الميل العام ضد مشروعات الدولة سيتم تعزيزه بشكل كبير، لكن هذا لا يعني أنه يجب استبعاد جميع مشروعات الدولة من النظام الحر. بالتأكيد يجب أن يتم إبقاؤها ضمن حدود ضيقة، لأنه إذا أصبح قسم كبير جداً من النشاط الاقتصادي خاضعاً للسيطرة المباشرة للدولة، فقد يصبح ذلك خطراً حقيقياً على الحرية. لكن ما هو مرفوض هنا ليس مشروعات الدولة في حد ذاتها ولكن احتكار الدولة.

٣. علاوة على ذلك، لا يستثني النظام الحر من حيث المبدأ كل تلك اللوائح العامة للنشاط الاقتصادي التي يمكن وضعها في شكل قواعد عامة تحدد الشروط التي يجب على كل من يمارس نشاطاً معيناً استيفاؤها. وهي تشمل، على وجه الخصوص، جميع اللوائح التي تحكم أساليب الإنتاج. نحن لسنا معنيين هنا بمسألة ما إذا كانت مثل هذه اللوائح ستكون حكيمة، والتي من المرجح أن

تكون كذلك فقط في حالات استثنائية. حيث ستحد دائمًا من نطاق التجريب وبالتالي تعرقل ما قد يكون تطورات مفيدة. وهي عادة ما ترفع من تكلفة الإنتاج أو تقلل من الإنتاجية الكلية، وهو ما يرقى إلى نفس الشيء. ولكن إذا تم أخذ هذا التأثير على التكلفة في الاعتبار تمامًا وما زال يُعتقد أنه من المفيد تحمل التكلفة لتحقيق غاية معينة، فلا يوجد الكثير مما يمكن قوله عن الأمر^(٧). سيظل الخبير الاقتصادي متشككًا ومُعتقدًا بوجود حجة قوية ضد مثل هذه الإجراءات، لأن تكلفتها الإجمالية يتم التقليل من شأنها دائمًا، ولأن أحد العيوب بالتحديد - أي منع التطورات الجديدة - لا يمكن أبدًا أن يؤخذ في الاعتبار بالكامل. ولكن، على سبيل المثال، إذا كان إنتاج وبيع أعواد الثقاب الفوسفور محظورًا بشكل عام لأسباب صحية أو يُسمح به فقط في حالة اتخاذ احتياطات معينة، أو إذا كان العمل الليلي محظورًا بشكل عام، فيجب الحكم على مدى ملائمة هذه التدابير من خلال مقارنة التكاليف الإجمالية بالأرباح؛ ولا يمكن تحديدها بشكل قاطع من خلال الاحتكام إلى مبدأ عام. وهذا صحيح بالنسبة إلى معظم المجال الواسع من اللوائح المعروف باسم «تشريعات المصانع».

غالبًا ما يتم الزعم اليوم بأنه لا يمكن أداء هذه المهام أو المهام المماثلة التي يُعترف عمومًا بأنها وظائف مناسبة للحكومة إذا لم تُمنح السلطات الحكومية سلطات تقديرية واسعة، وكانت جميع أشكال الإكراه مقيدة بسيادة القانون. لا يوجد سبب للخوف من هذا. إذا كان القانون لا يستطيع دائمًا تحديد التدابير المعنية التي قد تتخذها السلطات في حالة معينة، فيمكن صياغتها بحيث يمكن لأي محكمة محايدة أن تقرر ما إذا كانت التدابير المعتمدة ضرورية لتحقيق الأثر العام الذي يهدف إليه القانون. على الرغم من أن تنوع الظروف التي قد تضطر السلطات إلى التصرف في ظلها لا يمكن توقعه، فإن الطريقة التي سيتعين عليها التصرف بها، بمجرد ظهور موقف معين، يمكن جعلها قابلة

للتنبؤ بدرجة عالية. إن تدمير ماشية مزارع لوقف انتشار مرض مُعدٍ، وهدم بيت لمنع انتشار حريق، وحظر استخدام بئر ملوثة، واشتراط إجراءات وقائية في نقل الكهرباء عالية الجهد، وإنفاذ أنظمة السلامة في المباني؛ هي كلها أشياء تتطلب بلا شك إعطاء السلطات بعض السلطة التقديرية في تطبيق القواعد العامة. لكن لا يلزم أن يكون ذلك تقديرًا غير مقيد بقواعد عامة أو من النوع الذي يجب إعفاؤه من المراجعة القضائية.

لقد اعتدنا على الإشارة إلى مثل هذه التدابير والإجراءات كدليل على ضرورة منح سلطات تقديرية لدرجة أنه يكون من المفاجئ إلى حد ما أنه، قبل ثلاثين عامًا، كان لا يزال بإمكان دارس بارز للقانون الإداري أن يشير إلى أنه «ليس من الواضح بأي حال بأن هناك استخدامًا للسلطة التقديرية في قوانين الصحة والسلامة، بشكل عام، بل على العكس من ذلك، في كثير من تلك التشريعات، مثل هذه الصلاحيات غائبة بشكل واضح... وهكذا وجد التشريع البريطاني للمصانع أنه من الممكن الاعتماد عمليًا بالكامل على القواعد العامة (على الرغم من أنها مؤطرة إلى حد كبير من خلال التنظيم الإداري)... تم تأطير العديد من قوانين البناء بأقل سلطة تقديرية حكومية، باقتصار جميع اللوائح عمليًا على المتطلبات القادرة على التوحيد القياسي... في كل هذه التسهيلات، أدى أخذ المرونة في الاعتبار إلى إيلاء الاعتبار الأكبر لليقين في الحق الخاص، دون أي توضيح واضحة بالمصلحة العامة»^(٨).

في جميع هذه الحالات، تُستمد القرارات من القواعد العامة وليس من التفضيلات الخاصة التي توجه الحكومة الحالية، أو من أي رأي يتعلق بوجوب وضع أشخاص في مواضع معينة. لا تزال السلطات الإكراهية للحكومة تخدم أغراضًا عامة ودائمة، وليس أغراضًا محددة. فيجب ألا تُميز بين الناس المختلفين. إن السلطة التقديرية الممنوحة لها هي سلطة محدودة من حيث

إنه من المفترض أن يطبق الوكيل معنى القاعدة العامة. إن عدم إمكانية جعل هذه القاعدة واضحة تمامًا في تطبيقها هو نتيجة لتقص وعدم كمال الإنسان. ومع ذلك، فإن المشكلة تكمن في تطبيق القاعدة المتمثلة في حقيقة أن القاضي المستقل، الذي لا يمثل بأي حال من الأحوال الرغبات أو القيم الخاصة للحكومة أو الأغلبية القائمة، سيكون قادرًا على البت ليس فقط فيما إذا كان للسلطة الحق في التصرف على الإطلاق، ولكن أيضًا فيما إذا كان القانون يتطلب فعل ما فعلته بالضبط.

النقطة المطروحة هنا لا علاقة لها بمسألة ما إذا كانت اللوائح التي تبرر تصرفات الحكومة موحدة للبلد بأكمله، أو ما إذا كانت قد تم وضعها من قبل مجلس منتخب ديمقراطيًا. من الواضح أن هناك حاجة إلى تمرير بعض اللوائح من خلال المراسيم المحلية، والعديد منها، مثل قوانين البناء، سيكون بالضرورة من حيث الشكل فقط وليس من حيث الجوهر هو نتاج قرارات الأغلبية. السؤال المهم مرة أخرى لا يتعلق بالأصل ولكن بحدود الصلاحيات الممنوحة. فاللوائح التي تضعها السلطة الحكومية نفسها ولكنها تكون معلنة على النحو الواجب سابقًا ويتم الالتزام بها بدقة، ستكون أكثر توافقًا مع سيادة القانون من السلطات التقديرية الغامضة الممنوحة للأجهزة الحكومية من خلال إجراء تشريعي.

على الرغم من أنه كانت هناك دائمًا مناشدات بأنه ينبغي تخفيف هذه القيود الصارمة من أجل التيسير على الحكومة، فإن هذا بالتأكيد ليس شرطًا ضروريًا لتحقيق الأهداف التي درسناها حتى الآن. إن مسألة أن الحفاظ على سيادة القانون أصبح لا يبدو أنه يفوق اعتبارات الكفاءة الحكومية لم تحدث إلا بعد انتهاك سيادة القانون لتحقيق أهداف أخرى.

٤. يجب أن تنتقل الآن إلى أنواع التدابير والإجراءات الحكومية التي تستثنيها سيادة القانون من حيث المبدأ، لأنه لا يمكن تحقيقها بمجرد تطبيق القواعد العامة، ولكنها تنطوي بالضرورة على تمييز تعسفي بين الأشخاص. والأهم من بينها هو القرارات المتعلقة بمن يُسمح له بتقديم خدمات أو سلع مختلفة، وبأي أسعار وبأي كميات؛ وبعبارة أخرى، التدابير المصممة للتحكم في الوصول إلى المهن والوظائف المختلفة، وشروط البيع، والكميات التي سيتم إنتاجها أو بيعها.

بقدر ما يتعلق الأمر بالدخول إلى مجالات مهنية مختلفة، فإن مبدأنا لا يستبعد بالضرورة الاستصواب المحتمل في بعض الحالات للسماح بذلك فقط لأولئك الذين يمتلكون مؤهلات معينة يمكن التحقق منها. غير أن قصر الإكراه على إنفاذ القواعد العامة يتطلب أن يكون لأي شخص يمتلك هذه المؤهلات حق في هذا أن يُسمح له، وأن يكون منح الإذن يعتمد فقط على استيفاء الشروط المنصوص عليها كقاعدة عامة، وليس على أي ظروف خاصة (مثل «الحاجة المحلية»)، والتي يتم تحديدها من خلال تقدير السلطة المانحة للإذن. وحتى الحاجة إلى مثل هذه الضوابط يمكن أن تصبح غير ضرورية في معظم الحالات بمجرد منع الناس من التظاهر بمؤهلات لا يمتلكونها، أي بتطبيق القواعد العامة التي تمنع الاحتيال والخداع. لهذا الغرض، قد تكون حماية بعض المسميات الوظيفية أو الألقاب التي تعبر عن هذه المؤهلات كافية (ليس من الواضح بأي حال أنه حتى في حالة الأطباء، لن يكون هذا أفضل من شرط الحصول على ترخيص لممارسة المهنة). ولكن لا يمكن إنكار أنه في بعض الحالات، مثل بيع السموم أو الأسلحة النارية، يكون من المرغوب فيه أن يُسمح فقط للأشخاص الذين يمتلكون صفات فكرية وأخلاقية معينة بممارسة هذه المهن. ما دام أن كل شخص يمتلك المؤهلات اللازمة له الحق

في ممارسة المهنة المعنية، وإذا لزم الأمر، يمكنه فحص دعواه وإنفاذها من قبل محكمة مستقلة، فإن المبدأ الأساسي يكون مستوفى^(٩).

هناك العديد من الأسباب التي تجعل كل سيطرة الحكومة المباشرة على الأسعار غير قابلة للتوفيق مع النظام الحر الفعال، سواء أكانت الحكومة تحدد الأسعار بالفعل أو تضع فقط القواعد التي يتم من خلالها تحديد الأسعار المسموح بها. في المقام الأول، من المستحيل تحديد الأسعار وفقاً لقواعد طويلة الأجل توجه الإنتاج بشكل فعال. إذ تعتمد الأسعار المناسبة على الظروف التي تتغير باستمرار والتي يجب أن تتكيف معها باستمرار. من ناحية أخرى، فإن الأسعار التي لا يتم تحديدها بشكل مباشر، ولكن يتم تحديدها بواسطة قاعدة ما (مثل أنها يجب أن تكون في علاقة معينة مع التكلفة)، لن تكون هي نفسها لجميع البائعين، ولهذا السبب، ستمنع السوق من أداء عمله بفعالية. وهناك اعتبار أكثر أهمية وهو أنه، مع اختلاف الأسعار عن تلك التي قد تتشكل في السوق الحر، لن يكون العرض والطلب متساويين، وإذا كان يُراد للتحكم في الأسعار أن يكون فعالاً، فيجب إيجاد طريقة ما لتحديد من سيُسمح له بالشراء أو البيع. وسيكون هذا بالضرورة تقديرياً، ولا بد أن يتكون من قرارات مخصصة تُميز بين الأشخاص على أسس تعسفية بالضرورة. فكما أكدت التجربة بإسهاب، لا يمكن جعل ضوابط الأسعار فعالة إلا من خلال الضوابط الكمية، أي من خلال قرارات من جانب السلطة فيما يتعلق بكمية الأشخاص أو الشركات المحددة التي يُسمح لها بالشراء أو البيع. ويجب أن تكون ممارسة جميع ضوابط الكميات، بالضرورة، تقديرية، لا تحددها قاعدة بل حكم السلطة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لغايات معينة.

وبالتالي، فإن استبعاد ضبط الأسعار والكميات تماماً في النظام الحر ليس سببه أن المصالح الاقتصادية التي تتدخل فيها هذه التدابير أهم من غيرها، ولكن

لأن هذا النوع من الضوابط لا يمكن ممارسته وفقاً لقاعدة ولكن لا بد أن يكون بطبيعته تقديريةً وتعسفياً. إن منح مثل هذه الصلاحيات للسلطات يعني في الواقع منحها السلطة بشكل تعسفي لتحديد ما سيتم إنتاجه وبواسطة من ولمن.

٥. إذن، فإذا تحدثنا بشكل دقيق، فهناك سببان لعدم توافق جميع ضوابط الأسعار والكميات مع النظام الحر: أحدهما أن كل هذه الضوابط لا بد أن تكون عشوائية، والآخر هو استحالة ممارستها بطريقة تسمح للسوق بالعمل بشكل فعال. يمكن للنظام الحر أن يتكيف مع أي مجموعة من المعطيات تقريباً، وأي حظر أو تنظيم عام تقريباً، ما دامت آلية التكيف نفسها تظل تعمل. وبشكل أساسي فإن التغيرات في الأسعار هي التي تؤدي إلى إجراء التعديلات والتكيفات اللازمة. هذا يعني أنه لكي يعمل بشكل صحيح، لا يكفي أن تكون قواعد القانون التي يعمل بموجبها قواعد عامة، ولكن يجب أن يكون محتواها يجعل السوق يعمل بشكل جيد. لا تكمن حجة النظام الحر في أن أي نظام سيعمل بشكل مُرضٍ عندما يكون الإكراه مقيداً بقواعد عامة، ولكن أنه في ظلّه يمكن إعطاء مثل هذه القواعد شكلاً سيمكّنه من العمل. إذا أردنا أن يكون هناك تعديل وتكيف فعال للأنشطة المختلفة في السوق، يجب استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات؛ والأهم من بينها، كما رأينا، هو منع العنف والاحتياال، وحماية الممتلكات وإنفاذ العقود، والاعتراف بحقوق متساوية لجميع الأفراد في الإنتاج بأي كميات والبيع بأي سعر يختارونه. حتى عندما يتم استيفاء هذه الشروط الأساسية، ستظل كفاءة النظام تعتمد على المحتوى المحدد للقواعد. ولكن إذا لم يتم استيفائها، فسيُتعين على الحكومة أن تحقق بالأوامر المباشرة ما كانت ستحققه القرارات الفردية التي توجّهها تحركات الأسعار.

لم تحظْ العلاقة بين طبيعة النظام القانوني وعمل نظام السوق بالدراسة المستفيضة، ومعظم العمل في هذا المجال قام به رجال كانوا يتقنون النظام

التنافسي بدلاً من أن يؤيدوه^(١٠). عادة ما يكون المؤيدون قانعين بذكر الحد الأدنى من المتطلبات -التي ذكرناها للتوّ- لعمل السوق. غير أن الذكر العام لهذه الشروط يثير تساؤلات كثيرة بقدر الإجابات التي يقدمها. حيث يعتمد مدى جودة عمل السوق على طبيعة القواعد المحددة. وقرار الاعتماد على العقود الطوعية كأداة رئيسة لتنظيم العلاقات بين الأفراد لا يحدد ما ينبغي أن يكونه محتوى قانون العقود؛ كما أن الاعتراف بحق الملكية الخاصة لا يحدد بالضبط ما ينبغي أن يكون عليه محتوى هذا الحق حتى تعمل آلية السوق بشكل فعال ومفيد قدر الإمكان. على الرغم من أن مبدأ الملكية الخاصة يثير مشكلات قليلة نسبياً فيما يتعلق بالأشياء المنقولة، فإنه يثير مشكلات بالغة الصعوبة فيما يتعلق بملكية الأرض. إذ من الواضح أن التأثير الذي يحدثه استخدام أي قطعة أرض على الأرض المجاورة يجعل من غير المرغوب فيه منح المالك سلطة غير محدودة لاستخدام أو إساءة استخدام أرضه كما يحلو له.

ولكن في حين أنه من المؤسف أن الاقتصاديين لم يساهموا بشكل عام إلا قليلاً في حل هذه المشكلات، إلا أن هناك بعض الأسباب الوجيهة لذلك. إذ لا يمكن للتكهنات العامة حول طبيعة النظام الاجتماعي أن تنتج أكثر بكثير من العبارات العامة المتساوية للمبادئ التي يجب أن تتبعها النظام القانوني. ويجب ترك التطبيق التفصيلي لهذه المبادئ العامة إلى حد كبير للتجربة والتطور التدريجي. فهو يتطلب الاهتمام بالقضايا الملموسة، والتي هي اختصاص المشتغل بالقانون أكثر من كونها اختصاص الاقتصادي. على أي حال، ربما يرجع السبب في ذلك إلى أن مهمة التعديل التدريجي لنظامنا القانوني لجعله أكثر ملاءمة للعمل السلس للمنافسة هي عملية بطيئة، لدرجة أنها لا تحظى إلا بقدر ضئيل من الجاذبية لأولئك الذين يبحثون عن منفذ لخيالهم الإبداعي، ويودون وضع مخططات لمزيد من التطوير سريعاً.

٦. لا تزال هناك نقطة أخرى يجب أن ننظر فيها عن كثب. منذ عهد هربرت سبنسر^(١١)، أصبح من المعتاد مناقشة العديد من جوانب مشكلتنا تحت عنوان «حرية التعاقد». ولفترة من الزمن، لعبت وجهة النظر هذه دوراً مهماً في القضاء الأمريكي^(١٢). هناك بالفعل معنى تكون حرية التعاقد به جزءاً مهماً من الحرية الفردية. لكن العبارة تثير أيضاً مفاهيم خاطئة. في المقام الأول، فالسؤال ليس ما هي العقود التي سيُسمح للأفراد بإبرامها، ولكن ما هي العقود التي ستقوم الدولة بإنفاذها. لم تحاول أي دولة حديثة إنفاذ جميع العقود، وليس من المستحسن أن تفعل ذلك. فالعقود المُبرمة لأغراض إجرامية أو غير أخلاقية، وعقود المقامرة، وعقود تقييد التجارة، والعقود الدائمة الملزمة لخدمات شخص ما، أو حتى بعض العقود الخاصة بأداء معين، لا يتم إنفاذها جميعاً. إن حرية التعاقد، مثل الحرية في جميع المجالات الأخرى، تعني حقاً أن السماح بفعل معين يعتمد فقط على القواعد العامة وليس على الموافقة المحددة من قبل السلطة. وهذا يعني أن صلاحية العقد وإنفاذه يجب أن يعتمدا فقط على تلك القواعد العامة والمتساوية والمعروفة التي يتم من خلالها تحديد جميع الحقوق القانونية الأخرى، وليس على الموافقة على محتواه المعين من قبل وكالة أو هيئة حكومية. هذا لا يستبعد إمكانية أن يعترف القانون فقط بالعقود التي تفي بشروط عامة معينة، أو بقواعد الدولة التي تضعها لتفسير العقود والتي ستكمل الشروط المتفق عليها صراحة. إن وجود مثل هذه الأشكال القياسية المعترف بها للعقد والتي، ما دام لم يتم النص على شروط مخالفة، يُفترض أنها جزء من الاتفاقية، غالباً ما يسهل التعاملات الخاصة.

السؤال الأكثر صعوبة هو ما إذا كان يجب أن ينص القانون على الالتزامات الناشئة عن عقد، والتي قد تكون مخالفة لمقاصد كلا الطرفين، كما هو الحال، على سبيل المثال، في حالة المسؤولية عن الحوادث الصناعية بغض النظر

عن الإهمال. ولكن حتى هذه على الأرجح هي مسألة نفعية أكثر من كونها مسألة مبدأ. إن إنفاذ العقود هو الأداة التي يقدمها القانون لنا، وهو من يحدد العواقب التي ستنتج عند إبرام العقد. وما دام أنه يمكن التنبؤ بهذه العواقب من خلال قاعدة عامة ويكون للفرد حرية استخدام أنواع العقود المتاحة لأغراضه الخاصة، فإن الشروط الأساسية لسيادة القانون تكون مستوفاة.

٧. وبالتالي، فإن نطاق وتنوع الإجراءات الحكومية التي يمكن، على الأقل من حيث المبدأ، التوفيق بينها وبين النظام الحر هو نطاق كبير. لا توفر لنا الصيغ القديمة لسياسة عدم التدخل معياراً مناسباً للتمييز بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول في النظام الحر. فهناك مجال واسع للتجريب والتحسين ضمن هذا الإطار القانوني الدائم الذي يجعل من الممكن للمجتمع الحر أن يعمل بأكبر كفاءة. لا يمكننا على الأرجح في أي وقت أن نكون متأكدين من أننا وجدنا بالفعل أفضل الترتيبات أو المؤسسات التي ستجعل اقتصاد السوق يعمل بأكبر قدر ممكن من الفائدة. صحيح أنه بعد وضع الشروط الأساسية للنظام الحر، فإن جميع التحسينات المؤسسية الإضافية لا بد أن تكون بطيئة وتدرجية. لكن النمو المستمر للثروة والمعرفة التكنولوجية الذي يجعل مثل هذا النظام ممكناً سيفتح الباب باستمرار لطرق جديدة يمكن للحكومة من خلالها تقديم الخدمات لمواطنيها، وجعل هذه الاحتمالات في نطاق ما هو ممكن عملياً.

لماذا، إذن، كان هناك مثل هذا الضغط المستمر للتخلص من تلك القيود المفروضة على الحكومة والتي تم وضعها لحماية الحرية الفردية؟ وإذا كان هناك مجال كبير للتحسين داخل نطاق سيادة القانون، فلماذا يسعى الإصلاحيون باستمرار لإضعافها وتقويضها؟ الجواب هو أنه خلال الأجيال القليلة الماضية ظهرت بعض الأهداف الجديدة للسياسة التي لا يمكن تحقيقها في حدود سيادة القانون. إن الحكومة التي لا تستطيع استخدام الإكراه إلا في

تطبيق القواعد العامة ليست لديها سلطة لتحقيق أهداف معينة تتطلب وسائل أخرى غير تلك الوسائل الصريحة الموكلة إليها، وعلى وجه الخصوص، فهي لا يمكنها تحديد الوضع المادي لأشخاص معينين أو فرض عدالة توزيعية أو «اجتماعية». فمن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيتعين عليها اتباع سياسة يتم وصفها على أفضل وجه -نظرًا لأن كلمة «تخطيط» غامضة جدًا- بالكلمة الفرنسية Dirigisme (التي تعني توجيهية)، والتي تصف سياسة تحدد أي الوسائل ينبغي اتباعها من أجل تحقيق أهداف معينة.

غير أن هذا هو بالضبط ما لا تستطيع الحكومة المُلزمة بسيادة القانون أن تفعله. إذا كان على الحكومة أن تحدد كيف يجب أن يكون وضع أشخاص معينين، فلا بد أن تكون في وضع يمكنها من تحديد اتجاه الجهود الفردية أيضًا. لا نحتاج إلى أن نكرر هنا الأسباب التي تجعل النتائج غير متساوية إذا تعاملت الحكومة مع الأشخاص المختلفين بمساواة، أو لماذا، إذا سمحت للناس بالاستفادة بالشكل الذي يودونه من القدرات والوسائل المتاحة لهم، فإن العواقب بالنسبة إلى الأفراد لن يمكن التنبؤ بها. وبالتالي، فإن القيود التي تفرضها سيادة القانون على الحكومة تستبعد كل تلك التدابير التي قد تكون ضرورية لضمان مكافأة الأفراد وفقًا لمفهوم الآخرين عن الجدارة أو الاستحقاق، وليس وفقًا للقيمة التي يقدمونها بخدماتهم لرفاقهم في المجتمع؛ أو، وهو ما يرقى إلى نفس الشيء، فإنها تستبعد [أي القيود] السعي لتحقيق العدالة التوزيعية، في مقابل العدالة التعويضية commutative. تتطلب العدالة التوزيعية تخصيص جميع الموارد من قبل سلطة مركزية؛ وتتطلب أن يتم إخبار الناس بما يجب عليهم فعله وأي غايات ينبغي أن يسعوا وراءها. عندما تكون العدالة التوزيعية هي الهدف، لا يمكن اشتقاق القرارات المتعلقة بما يجب على الأفراد المختلفين فعله من القواعد العامة، ولكن يجب اتخاذها في ضوء

الأهداف والمعرفة الخاصة بسلطة التخطيط. كما رأينا من قبل، عندما يقرر رأي المجتمع ما سيحصل عليه الأشخاص المختلفون، لا بد أن تقرر نفس السلطة أيضاً ما يجب عليهم فعله.

هذا التضارب بين مبدأ الحرية والرغبة في «تصحيح» توزيع الدخل لجعله أكثر «عدلاً»، عادة لا يتم إدراكه بوضوح. لكن أولئك الذين يسعون إلى العدالة التوزيعية سيجدون سيادة القانون تعوقهم في كل خطوة. إذ يجب عليهم -بسبب طبيعة هدفهم- تفضيل الإجراءات التمييزية والتقديرية. ولكن، بما أنهم عادة لا يدركون أن هدفهم وسيادة القانون غير متوافقين من حيث المبدأ، فإنهم في الحالات الفردية يبدأون في تجاهل أو التحايل على مبدأ يرغبون في كثير من الأحيان أن يتم الحفاظ عليه بشكل عام. لكن النتيجة النهائية لجهودهم ستكون بالضرورة، ليس تعديل النظام الحالي، ولكن التخلي التام عنه واستبدال نظام مختلف تمامًا به؛ وهو الاقتصاد الموجه.

في حين أنه ليس صحيحاً بالتأكيد أن مثل هذا النظام المخطط مركزياً سيكون أكثر كفاءة من نظام قائم على السوق الحر، فمن الصحيح أن فقط النظام الموجه مركزياً يمكنه محاولة ضمان أن الأفراد المختلفين سيحصلون على ما يعتقد شخص ما أنهم يستحقونه على أسس أخلاقية. في إطار الحدود التي تضعها سيادة القانون، يمكن عمل الكثير لجعل السوق يعمل بشكل أكثر فعالية وسلاسة، ولكن ضمن هذه الحدود، فإن ما يعتبره الناس الآن عدالة توزيعية لا يمكن أن يتحقق أبداً. سيتعين علينا النظر في المشكلات التي نشأت في بعض أهم مجالات السياسة المعاصرة نتيجة للسعي لتحقيق العدالة التوزيعية. ولكن قبل أن نفعل ذلك، يجب أن ننظر في الحركات الفكرية التي فعلت الكثير خلال الجيلين أو الأجيال الثلاثة الماضية لتشويه سمعة سيادة القانون والتي، من خلال الاستخفاف بهذا المبدأ، قوضت بشكل خطير مقاومة إحياء الحكومة التعسفية.

الفصل السادس عشر

انحدار القانون

إن العقيدة الدوغمائية القائلة بأن السلطة المطلقة، من خلال فرضية الأصل الشعبي، يمكن أن تكون شرعية مثل الحرية الدستورية... بدأت في إظلام وتعتيم الأجواء.

-اللورد أكتون

١. في وقت سابق من مناقشتنا، كرشنا اهتمامًا أكبر من المعتاد للتطورات في ألمانيا، جزئيًا بسبب أنه في ذلك البلد تم تطوير نظرية -إن لم يكن ممارسة- سيادة القانون إلى أبعد الحدود، وجزئيًا لأنه كان من الضروري فهم رد الفعل المناهض لها الذي بدأ هناك. كما هو الحال بالنسبة إلى الكثير من المذهب الاشتراكي، فإن النظريات القانونية التي قوضت سيادة القانون نشأت في ألمانيا وانتشرت من هناك إلى بقية العالم.

كانت الفترة الفاصلة بين انتصار الليبرالية والتحول نحو الاشتراكية أو نوع من دولة الرفاهية أقصر في ألمانيا منها في أي مكان آخر. فالمؤسسات التي كان الغرض منها تأمين سيادة القانون نادرًا ما اكتملت قبل أن يؤدي تغير الرأي إلى منعها من تحقيق الأهداف التي تم إنشاؤها من أجلها. اجتمعت الظروف السياسية والتطورات التي كانت فكرية بحتة لتسريع هذا التحول الذي سار بشكل أبطأ في البلدان الأخرى. إن حقيقة أن توحيد البلاد قد تحقق أخيرًا من خلال حنكة رجال الدولة بدلًا من التطور التدريجي عززت الاعتقاد بأن

التصميم المتعمد يجب أن يعيد تشكيل المجتمع وفقًا لنمط سابق. كانت الطموحات الاجتماعية والسياسية التي شجعها هذا الموقف مدعومة بقوة من قبل الاتجاهات الفلسفية السائدة في ألمانيا آنذاك.

لقد تم تقديم مطلب أن الحكومة يجب أن تطبق ليس فقط العدالة «الرسمية» أو القانونية ولكن «المادية» (أي العدالة «التوزيعية» أو «الاجتماعية») بشكل متكرر منذ الثورة الفرنسية. قُرب نهاية القرن التاسع عشر كانت هذه الأفكار قد أثرت بالفعل بعمق على العقيدة القانونية. بحلول عام ١٨٩٠، استطاع أحد المنظرين الاشتراكيين البارزين للقانون التعبير عما أصبح على نحو متزايد المذهب السائد: «من خلال معاملة جميع المواطنين بطريقة متساوية تمامًا بغض النظر عن صفاتهم الشخصية ووضعهم الاقتصادي، ومن خلال السماح بمنافسة غير محدودة بينهم، فقد ازداد إنتاج السلع بلا حدود، لكن الفقراء والضعفاء لم يكن لهم سوى نصيب ضئيل في هذا الناتج. ولذلك فإن التشريع الاقتصادي والاجتماعي الجديد يحاول حماية الضعيف من القوي، وضمان نصيب معتدل من الأشياء الجيدة في الحياة. هذا لأنه من المفهوم اليوم أنه لا يوجد ظلم أكبر من التعامل مع ما هو في الواقع غير متساوٍ بمساواة»^(١). وكان هناك أيضًا أناطول فرانس، الذي سخر من «المساواة المهيبة للقانون التي تمنع الأغنياء والفقراء من أن يناموا تحت الجسور ويتسولوا في الشوارع ويسرقوا الخبز»^(٢). تكررت هذه العبارة الشهيرة عددًا لا يحصى من المرات من قبل أشخاص ذوي نيات حسنة ولكن بلا تفكير بحيث لم يدركوا أنهم يقوضون بذلك أسس العدالة النزيهة.

٢. وقد ساعد على صعود هذه الآراء السياسية إلى حد كبير التأثير المتزايد لمختلف المفاهيم النظرية التي نشأت في وقت سابق من القرن والتي، على الرغم من معارضتها بعضها لبعض بشدة في كثير من النواحي،

كانت تمتلك بشكل مشترك كُرْها لأي تقييد للسلطة من قبل قواعد القانون، والرغبة المشتركة في منح القوات المنظمة للحكومة مزيداً من السلطة لتشكيل العلاقات الاجتماعية بشكل متعمد وفقاً لبعض مبادئ العدالة الاجتماعية. كانت الحركات الأربع الرئيسة التي عملت في هذا الاتجاه، بترتيب تنازلي من حيث الأهمية؛ هي الوضعية القانونية، والتاريخانية، ومدرسة «القانون الحر»، ومدرسة «فقه المصلحة». سننظر بإيجاز في الثلاثة الأخيرة فقط قبل أن نتقل إلى الأولى، والتي ستشغلنا لفترة أطول قليلاً.

كان التقليد الذي عُرف لاحقاً باسم «فقه المصلحة» شكلاً من أشكال المقاربة الاجتماعية التي تشبه إلى حدٍّ ما «الواقعية القانونية» لأمريكا المعاصرة. وقد أراد على الأقل في أشكاله الأكثر راديكالية الابتعاد عن نوع البناء المنطقي الذي ينطوي عليه الفصل في المنازعات من خلال تطبيق قواعد قانونية صارمة، واستبدال تقييم مباشر «للمصالح» الموجودة على المحك في الحالة الجزئية الملموسة به^(٣). وكانت مدرسة «القانون الحر» بطريقة ما حركة موازية معنية بشكل رئيس بالقانون الجنائي. وكان هدفها تحرير القاضي قدر الإمكان من قيود القواعد الثابتة، والسماح له بالبت في القضايا الفردية بشكل رئيس على أساس «روح العدالة». لقد تمت الإشارة كثيراً إلى المدى الذي مهدت به هذه الأخيرة الطريق لتعسف الدولة الشمولية^(٤).

وكانت التاريخانية، التي يجب تعريفها بدقة حتى يمكن تمييزها بشكل حاد عن المدارس التاريخية العظيمة (في القانون وغيره) التي سبقتها^(٥)، مدرسة ادّعت إدراك القوانين الحتمية للتطور التاريخي، والقدرة على أن تستمد منها معرفة المؤسسات التي كانت مناسبة للوضع الحالي. أدت هذه النظرة إلى النسبوية المتطرفة التي ادعت، ليس أننا نتاج عصرنا ومقيدون إلى حد كبير بالآراء والأفكار التي ورثناها، ولكن أننا يمكننا تجاوز تلك القيود وإدراك

كيف تتحدد آراؤنا الحالية من خلال الظروف، وأن نستخدم هذه المعرفة لإعادة تشكيل مؤسساتنا بطريقة مناسبة لعصرنا^(٦). مثل هذا الرأي سيؤدي بطبيعة الحال إلى رفض جميع القواعد التي لا يمكن تبريرها عقلاً أو التي لم يتم تصميمها عن عمد لتحقيق غرض معين. في هذا الصدد، تدعم التاربخانية ما سنرى الآن أنه الزعم الرئيس للوضعية القانونية^(٧).

٣. لقد تطورت مذاهب الوضعية القانونية كنقيض مباشر للتقليد الذي، على الرغم من أنه وفر منذ أَلْفَي عام الإطار الذي نوقشت فيه مشكلاتنا المركزية بشكل أساسي، فإننا لم نتناوله بشكل صريح. وهو مفهوم قانون الطبيعة، والذي لا يزال يقدم للكثيرين إجابة على سؤالنا الأكثر أهمية. لقد تجنبنا عمداً حتى الآن مناقشة مشكلاتنا بالإشارة إلى هذا المفهوم، لأن المدارس العديدة التي تندرج تحت هذا الاسم تحمل نظريات مختلفة حقاً، وستتطلب محاولة فرزها كتاباً منفصلاً^(٨). لكن يجب أن ندرك هنا على الأقل أن هذه المدارس المختلفة لقانون الطبيعة تشترك في نقطة واحدة، وهي أنها تكرر نفس نفس المشكلة. ما يكمن وراء الصراع الكبير بين المدافعين عن القانون الطبيعي والوضعيين القانونيين هو أنه بينما يعترف أنصار القانون الطبيعي بوجود هذه المشكلة، فإن الوضعيين القانونيين ينكرون وجودها على الإطلاق، أو على الأقل أن لها مكاناً شريعياً داخل نطاق الفقه القانوني.

ما تتفق عليه جميع مدارس القانون الطبيعي هو وجود قواعد ليست نتاج صنع متعمد لأي مُشرّع قانون. إنهم يتفقون على أن جميع القوانين الوضعية تستمد صلاحيتها من بعض القواعد التي لم يضعها البشر بهذا المعنى ولكن يمكن «العثور عليها»، وأن هذه القواعد توفر معياراً لعدالة القانون الوضعي وأساساً لطاعة البشر له. سواء أكانوا يبحثون عن الإجابة في الوحي الإلهي أو في القوى الكامنة في العقل البشري، أو في المبادئ التي ليست في حد ذاتها

جزءاً من العقل البشري ولكنها تشكل عوامل غير عقلانية تحكم عمل العقل البشري، أو سواء ما إذا كانوا يتصورون القانون الطبيعي باعتباره دائماً وغير قابل للتغيير أو متغيراً في المحتوى، فإنهم جميعاً يسعون للإجابة على سؤال لا تعترف به الوضعية، إذ بالنسبة إلى الوضعيين القانونيين يتكون القانون بحكم تعريفه حصرياً من أوامر متعمدة من إرادة بشرية.

لهذا السبب، فإن الوضعية القانونية منذ البداية لم يكن يمكن أن يكون لها أي تعاطف مع هذه المبادئ الميتا-قانونية التي تكمن وراء مبدأ سيادة القانون أو دولة القانون Rechtsstaat بالمعنى الأصلي لهذا المفهوم، أي تلك المبادئ التي تنطوي على تقييد سلطة التشريع. لم تحصل هذه الوضعية في أي بلد آخر على مثل هذا التأثير الواسع في النصف الثاني من القرن الماضي كالذي حدث في ألمانيا. ونتيجة لذلك وعند هذه النقطة بالتحديد، حُرم مبدأ سيادة القانون لأول مرة من مضمونه الحقيقي. واستُبدل بالمفهوم الموضوعي لدولة القانون، الذي يتطلب أن تمتلك قواعد القانون خصائص محددة، مفهوم شكلي بحث يتطلب فقط أن تكون جميع إجراءات الدولة مُصرحاً بها من قبل الهيئة التشريعية. باختصار، أصبح «القانون» هو ما ينص فقط على أن ما تقوم به أي سلطة معينة يجب أن يكون قانونياً. وهكذا أصبحت المشكلة مجرد مشكلة تتعلق بالقانونية^(٩). بحلول مطلع القرن، أصبح المذهب المقبول أن المبدأ «الفرداني» الخاص بدولة القانون كان شيئاً من الماضي، حيث «هُزم من قبل القوى الإبداعية للأفكار القومية والاجتماعية»^(١٠). أو، كما وصف الوضع إحدى الشخصيات البارزة في القانون الإداري قبل وقت قصير من اندلاع الحرب العالمية الأولى: «لقد عدنا إلى مبادئ الدولة البوليسية [!] لدرجة أننا نعترف مرة أخرى بفكرة الأمم المتحضرة Kulturstaat. والفرق الوحيد هو في الوسائل. تسمح الدولة الحديثة لنفسها بكل شيء على أساس القوانين،

أكثر بكثير مما فعلت الدولة البوليسية. وهكذا، خلال القرن التاسع عشر، أُعطي مصطلح «دولة القانون» معنى جديدًا. نحن نفهمه على أنه يعني دولة تتأسس كل أنشطتها بالكامل على أساس القوانين والشكل القانوني. بينما لا يقول المصطلح بمعناه الحالي شيئًا عن أهداف الدولة وحدود اختصاصها»^(١١).

ومع ذلك، لم تأخذ هذه المذاهب أكثر أشكالها فعالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وبدأت تمارس تأثيرًا كبيرًا امتد إلى ما هو أبعد من حدود ألمانيا. هذه الصياغة الجديدة، المعروفة باسم «النظرية البحتة للقانون» والتي شرحها البروفيسور كيلسن^(١٢)، تشير إلى أفول شمس جميع تقاليد الحكومة المحدودة. تم تبني تعاليمه بشغف من قبل جميع المصلحين الذين وجدوا أن القيود التقليدية تشكل عقبة مزعجة أمام طموحاتهم، والذين أرادوا إزالة جميع القيود المفروضة على سلطة الأغلبية. لاحظ كيلسن نفسه في وقت مبكر كيف أن «حرية الفرد تتراجع تدريجيًا إلى الخلفية وتحتل حرية الجماعة الاجتماعية مقدمة المسرح»^(١٣) وأن هذا التغيير في مفهوم الحرية يعني «تحرُّر الديمقراطية من الليبرالية»^(١٤)، وهو ما رَحَّب به بوضوح. المفهوم الأساسي لنظامه هو مطابقة الدولة بالنظام القانوني. وهكذا يصبح مفهوم دولة القانون مفهومًا شكليًا للغاية، وسمة لجميع الدول^(١٥)، حتى الدولة الاستبدادية^(١٦). لا توجد حدود محتملة لسلطة المشرع^(١٧)، ولا يوجد «ما يسمى بالحريات الأساسية»^(١٨)؛ وأي محاولة لإنكار طبيعة النظام القانوني للاستبداد التعسفي «لا تمثل شيئًا سوى سذاجة وافتراض قائم على التفكير وفق القانون الطبيعي»^(١٩). ويتم بذل كل جهد ممكن ليس فقط لإخفاء التمييز الأساسي بين القوانين الحقيقية بالمعنى الموضوعي للقواعد، والقوانين العامة المجردة بالمعنى الرسمي والشكلي فقط (بما في ذلك جميع أعمال الهيئة التشريعية)، ولكن أيضًا لجعل أوامر أي سلطة غير قابلة للتمييز عنها بغض النظر عن

ماهيتها، من خلال تضمينها جميعاً في المصطلح الغامض «القاعدة»^(٢٠) Norm). حتى التمييز بين الولاية القضائية والأفعال والإجراءات الحكومية تم طمسه عملياً. باختصار، يتم تمثيل كل مبدأ من مبادئ المفهوم التقليدي لسيادة القانون كخرافة ميتافيزيقية.

توضح هذه النسخة الأكثر اتساقاً من الوضعية القانونية الأفكار التي هيمنت بحلول عشرينيات القرن العشرين على التفكير الألماني، وانتشرت سريعاً إلى بقية العالم. وفي نهاية ذلك العقد كانت قد غزت ألمانيا بالكامل، لدرجة أن «إدانة المرء بتبنيه نظريات القانون الطبيعي [كانت] بمثابة نوع من الخزي الفكري»^(٢١). إن الإمكانات التي أوجدتها حالة الرأي هذه لدكتاتورية غير محدودة رآها بوضوح من كان ينظر عن كثب في الوقت الذي كان هتلر يحاول فيه الوصول إلى السلطة. في عام ١٩٣٠، استطاع باحث قانوني ألماني، في دراسة تفصيلية لآثار «الجهود المبذولة لتحقيق الدولة الاشتراكية؛ أي نقيض دولة قانون»^(٢٢)، أن يشير إلى أن هذه «التطورات المذهبية قد أزالَت بالفعل جميع العقبات أمام اختفاء دولة القانون، وفتحت الأبواب أمام انتصار الدولة الفاشية والبلشفية»^(٢٣). تم التعبير عن القلق المتزايد بشأن هذه التطورات التي كان سيكملها هتلر أخيراً من قبل أكثر من متحدث في مؤتمر للمحامين الدستوريين الألمان^(٢٤). ولكن بعد فوات الأوان. لقد تعلمت القوى المناهضة للبيرالية العقيدة الوضعية بأن الدولة يجب ألا تكون ملزمة بالقانون. في ألمانيا الهتلرية وفي إيطاليا الفاشية، وكذلك في روسيا، ساد الاعتقاد بأنه في ظل سيادة القانون، كانت الدولة «غير حرة»^(٢٥)، و«أسيرة القانون»^(٢٦)، وأنه من أجل أن تتصرف «بشكل عادل»، يجب تحريرها من قيود القواعد المجردة^(٢٧). كان من المفترض أن تكون الدولة «الحرّة» دولة يمكن أن تعامل رعاياها كما يحلو لها.

٤. إن عدم إمكانية الفصل بين الحرية الشخصية وسيادة القانون يتجلى بشكل أوضح في الإنكار المطلق لهذه الأخيرة، حتى من الناحية النظرية، في البلد الذي امتد فيه الاستبداد الحديث إلى أبعد الحدود. إن تاريخ تطور النظرية القانونية في روسيا خلال المراحل الأولى للشيوعية، عندما كانت مبادئ الاشتراكية لا تزال مأخوذة على محمل الجد ونوقشت مشكلة دور القانون في مثل هذا النظام على نطاق واسع، هو تاريخ مفيد للغاية. تُظهر الحجج المقدمة -من خلال منطقهم القاسي- في هذه المناقشات طبيعة المشكلة بشكل أكثر وضوحًا من الموقف الذي اتخذته الاشتراكيون الغربيون، الذين يحاولون عادةً الحصول على أفضل ما في العالمين.

استمر المنظرون القانونيون الروس عن عمد في الاتجاه الذي أدركوا أنه كان متجذرًا منذ فترة طويلة في أوروبا الغربية. على حد تعبير أحدهم، كان مفهوم القانون نفسه يختفي بشكل عام، و«كان مركز الثقل يتحول أكثر فأكثر من تمرير القواعد العامة إلى القرارات والتعليمات الفردية التي تنظم وتساعد وتنسق أنشطة الحكومة»^(٢٨). أو، كما زعم آخر في نفس الوقت، «بما أنه من المستحيل التمييز بين القوانين والقواعد الحكومية، فإن هذا التناقض هو مجرد خيال للنظرية والممارسة البرجوازية»^(٢٩). نحن مدينون بأفضل وصف لهذه التطورات لباحث روسي غير شيوعي، والذي لاحظ أن ما «يُميز النظام السوفييتي عن كل الحكومات الاستبدادية الأخرى... هو محاولة لتأسيس الدولة على مبادئ معاكسة لتلك الخاصة بسيادة القانون... وأنه استحدثت نظرية تعفي الحكام من كل التزام أو قيد»^(٣٠). أو، كما عبر عن الأمر أحد المنظرين الشيوعيين، فإن «المبدأ الأساسي لتشريعاتنا وقانوننا الخاص، الذي لن يدركه المنظر البرجوازي أبدًا، هو: كل شيء محظور ما لم يُسمح به بشكل خاص»^(٣١).

أخيراً، أصبحت الهجمات الشيوعية موجهة نحو مفهوم القانون نفسه. في عام ١٩٢٧ أوضح رئيس المحكمة العليا السوفيتية في كتيب رسمي للقانون الخاص أن «الشيوعية لا تعني انتصار القانون الاشتراكي، بل انتصار الاشتراكية على أي قانون، لأنه بإلغاء الطبقات ذات المصالح المتضاربة، سيختفي القانون كلياً»^(٣٢).

تم شرح أسباب هذه المرحلة من التطور بشكل أوضح من قبل المنظر القانوني يفغيني باشوكانيس، الذي اجتذب عمله لفترة من الوقت الكثير من الاهتمام داخل روسيا وخارجها ولكن ساءت سمعته لاحقاً واختفى^(٣٣). فقد كتب يقول: «يُنظر التوجيه الفني الحكومي لخطة اقتصادية عامة طريقة التوجيه المباشر المحدد تقنياً في شكل برامج الإنتاج والتوزيع، والانتصار التدريجي لهذا التوجُّه يعني الانقراض التدريجي للقانون»^(٣٤). باختصار: «في المجتمع الاشتراكي، لم يكن هناك مجال للعلاقات القانونية الخاصة المستقلة، ولكن فقط للتنظيم لمصلحة المجتمع، فكل القوانين تتحول إلى حكومة وإدارة؛ وكل القواعد الثابتة تتحول إلى سلطة تقديرية واعتبارات نفعية»^(٣٥).

٥. في إنجلترا، بدأت التطورات التي ابتعدت عن سيادة القانون في وقت مبكر، لكنها ظلت لفترة طويلة محصورة في مجال الممارسة ولم تحظَ باهتمام نظري يُذكر. على الرغم من أنه بحلول عام ١٩١٥، استطاع دايسي ملاحظة أن «التبجيل القديم لسيادة القانون في إنجلترا قد عانى خلال الثلاثين عاماً الماضية من تدهور ملحوظ»^(٣٦)، إلا أن الانتهاكات المتكررة والمتزايدة للمبدأ لم تجذب انتباهاً يُذكر. حتى عندما ظهر في عام ١٩٢٩ كتاب بعنوان الاستبداد الجديد^(٣٧)، أشار فيه قاضي الاستئناف هيوارت إلى كيف أن الوضع الذي تطور ليس له توافق يُذكر مع سيادة القانون، فأثار جدلاً كبيراً، ولكنه لم يكن بإمكانه فعل الكثير لتغيير الاعتقاد الراسخ بأن حريات الإنجليز محمية بأمان من

خلال هذا التقليد. لقد تم التعامل مع الكتاب على أنه مجرد كتيب رجعي، ومن الصعب فهم الكُره الذي وُجّه إليه^(٣٨) في ضوء أنه بعد ربع قرن، لم تتحدث الصحف الليبرالية مثل ذا إيكونوميست^(٣٩) The Economist فحسب عن الخطر الذي تحدث عنه، بل أيضًا تحدث المؤلفون الاشتراكيون^(٤٠). لقد أدى الكتاب بالفعل إلى تشكيل «لجنة رسمية من الوزراء»، لكن تقريرها^(٤١)، بينما أكد بشكل معتدل آراء دايسي، كان يميل بشكل عام إلى تقليل المخاطر. كان تأثيره الرئيس هو أنه جعل معارضة سيادة القانون تتجلى بوضوح، وأثار مؤلفات واسعة النطاق أوضحت العقيدة المناهضة لسيادة القانون، والتي أصبحت مقبولة منذ ذلك الحين من قبل العديد من الاشتراكيين.

قاد هذه الحركة مجموعة^(٤٢) من المحامين الاشتراكيين وعلماء السياسة الذين اجتمعوا حول البروفيسور الراحل هارولد لاسكي. افتتح الهجوم الدكتور (الآن السير إيفور) جينينغز في مراجعات لتقرير اللجنة^(٤٣). وبقبوله التام للمذهب الوضعي الحديث، جادل بأن «مفهوم سيادة القانون، بالمعنى الذي تم استخدامه في ذلك التقرير، أي المساواة أمام القانون، القانون العادي للدولة، الذي تطبقه المحاكم العادية... إذا أخذ حرفيًا... فهو مجرد هراء»^(٤٤). وزعم أن سيادة القانون هذه «إما مشتركة بين جميع الأمم أو غير موجودة»^(٤٥). على الرغم من أنه كان عليه أن يقر بأن «ثبات القانون وبقائه... كانا جزءًا من التقليد الإنجليزي لعدة قرون»، فإنه لم يفعل ذلك إلا بنفاد صبر واضح من حقيقة أن هذا التقليد «ينهار ببطء»^(٤٦). أما بالنسبة إلى الاعتقاد الذي يتشاطره «معظم أعضاء اللجنة ومعظم الشهود... بأن هناك تمييزًا واضحًا بين وظيفة القاضي ووظيفة المسؤول الحكومي»^(٤٧)، فلم يكن لدى الدكتور جينينغز سوى الازدراء له.

وقد شرح لاحقًا هذه الآراء في كتاب أكاديمي شاع استخدامه، نفى فيه

صراحة أن «سيادة القانون والسلطات التقديرية متناقضتان»^(٤٨) أو أن هناك أي تعارض «بين» القانون العادي «و» «السلطات الحكومية»^(٤٩). إن المبدأ القائل -وفق دايسي- بأن السلطات العامة ينبغي ألا تكون لها سلطات تقديرية واسعة، كان «قاعدة عملية بالنسبة إلى أشياع حزب الأحرار ويمكن أن يتجاهلها الآخرون»^(٥٠). على الرغم من أن الدكتور جينينغز أدرك أنه «بالنسبة إلى محام دستوري عام ١٨٧٠، أو حتى ١٨٨٠، ربما كان سيبدو أن الدستور البريطاني كان قائماً أساساً على سيادة القانون الفردانية، وأن الدولة البريطانية كانت بمثابة دولة قانون وفق نظرية سياسية وقانونية فردانية»^(٥١)، فإن هذا لم يعن له سوى أن الدستور رفض السلطات «التقديرية»، إلا إذا مارسها القضاة. عندما قال دايسي إن الإنجليز «يحكمهم القانون والقانون وحده كان يعني أن «الإنجليز يحكمهم القضاة والقضاة وحدهم». كان من الممكن أن يكون هذا مبالغة، لكنه كان فردانية جيدة»^(٥٢). ولم يخطر ببال المؤلف أن إحدى النتائج الضرورية لمبدأ الحرية بموجب القانون أن الخبراء في القانون فقط ولا خبراء آخرين، ولا سيما أي مسؤولين حكوميين معينين بأهداف معينة، هم من يحق لهم أن يأمرُوا بإجراء إكراهي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يبدو أن المزيد من الخبرة قد أدت بالسير إيفور إلى تعديل آرائه بشكل كبير. إذ يبدأ ويختتم كتاباً شهيراً حديثاً^(٥٣) له بمقاطع في مدح سيادة القانون، بل إنه يعطي صورة مثالية إلى حد ما عن الدرجة التي لا تزال سائدة بها في بريطانيا. لكن هذا التغيير لم يأت قبل أن يكون لهجمات تأثير واسع. في كتاب «مفردات السياسة»^(٥٤) الشهير لويلدون، على سبيل المثال، والذي ظهر في نفس السلسلة قبل عام واحد فقط من الكتاب المذكور للتو، نجد زعمًا بأنه «لذلك من الغريب أن يكون هناك رأي سائد بأن سيادة القانون شيء يمتلكه بعض الناس ولا يملكه آخرون، مثل السيارات والهواتف. فماذا

يعني إذن أن تكون من دون سيادة القانون؟ هل يعني أنه لا يوجد قانون على الإطلاق؟»، أخشى أن هذا السؤال يمثل بالفعل موقف معظم جيل الشباب، الذين نشأوا تحت التأثير الحصري للتدريس الوضعي.

أحد الأشياء الأخرى الذي كان له نفس القدر من الأهمية والتأثير هو تناول سيادة القانون في أطروحة مستخدمة على نطاق واسع حول القانون الإداري من قبل عضو آخر من نفس المجموعة، وهو البروفيسور ويليام ألكسندر روبسون. تجمع مناقشته بين الحماس الجدير بالثناء لتنظيم الحالة الفوضوية للسيطرة على العمل الإداري، وبين تفسير مهمة المحاكم الإدارية والذي، إذا طُبّق، فسيجعلها غير فعالة تمامًا كوسيلة لحماية الحرية الفردية. وهو يهدف صراحة إلى تسريع «الانفصال عن سيادة القانون التي اعتبرها البروفيسور الراحل دايسي سمة أساسية للنظام الدستوري الإنجليزي»^(٥٥). تبدأ الحجة بالهجوم على «تلك العربة العتيقة والمتهالكة»، أي «الفصل الأسطوري بين السلطات»^(٥٦). إن التمييز بين القانون والسياسة بأكمله بالنسبة إليه «خاطئ تمامًا»، والتصور القائل بأن القاضي لا يهتم بأهداف حكومية بل بإقامة العدل هو أمر يدعو إلى السخرية. بل إنه يعتبر إحدى المزايا الرئيسة للمحاكم الإدارية أنها «يمكنها إنفاذ سياسة دون التقيد بقواعد القانون والسوابق القضائية... ومن بين جميع خصائص القانون الإداري، لا يوجد شيء أكثر فائدة، عندما يتم استخدامه بشكل صحيح للصالح العام، من سلطة المحكمة للبت في القضايا المعروضة عليها بهدف معلن يتمثل في تعزيز سياسة التحسين الاجتماعي في مجال معين؛ وضبط موقفها بحيث يتلاءم مع احتياجات تلك السياسة»^(٥٨).

القليل من المناقشات الأخرى حول هذه المشكلات تُظهر بوضوح مدى رجعية العديد من الأفكار «التقدمية» في عصرنا! لذلك ليس من المستغرب أن تجد وجهة نظر، مثل وجهة نظر البروفيسور روبسون، استحساناً سريعاً

لدى المحافظين، وأن كتيباً حديثاً صادرًا عن حزب المحافظين حول سيادة القانون يردد كلماته في إشارات بالمحاكم الإدارية لكونها «مرنة وغير ملزمة بقواعد القانون أو السوابق، فيمكنها أن تكون مساعدة حقيقية لرئيسها في تنفيذ السياسة»^(٥٩). ربما يكون قبول المحافظين للعقيدة الاشتراكية هو السمة الأكثر إثارة للقلق في هذا التطور. لقد ذهب الأمر إلى حد أنه يمكن أن يقال عن ندوة محافظة حول الحرية في الدولة الحديثة^(٦٠): «لقد ابتعدنا كثيرًا عن مفهوم الرجل الإنجليزي الذي تحميه المحاكم من مخاطر القمع من قبل الحكومة أو موظفيها، بحيث لم يقترح أحد من المساهمين أنه سيكون من الممكن الآن أن نعود إلى مبدأ القرن التاسع عشر ذلك»^(٦١).

يمكن إيضاح إلى أين يمكن أن تؤدي هذه الآراء من خلال التصريحات الأكثر حماسة لبعض الأعضاء الأقل شهرة في تلك المجموعة من المحامين الاشتراكيين. يبدأ أحدهم مقالًا عن الدولة المخططة وسيادة القانون من خلال «إعادة تعريف» سيادة القانون^(٦٢). فهي «أيًا كان ما يجعلها البرلمان باعتباره المشرع الأعلى»^(٦٣). وهذا يمكن المؤلف «من التأكيد بثقة على أن عدم توافق التخطيط مع سيادة القانون [الذي كان أول من أشار إليه هم المؤلفون الاشتراكيون!] هو أسطورة لا يمكن إدامتها إلا من خلال التحيز أو الجهل»^(٦٤). حتى إن عضوًا آخر في المجموعة نفسه وجد أنه من الممكن الرد على سؤال حول ما إذا كانت سيادة القانون ستظل سائدة في ألمانيا النازية إذا كان هتلر قد حصل على السلطة بطريقة دستورية: «الجواب هو نعم، ستكون الأغلبية على حق، وستكون سيادة القانون سارية المفعول، إذا صوتت الأغلبية له ليكون في السلطة. قد تكون الأغلبية غير حكيمة، وقد تكون شريرة، لكن سيادة القانون سوف تسود. لأن الصحيح في الديمقراطية هو ما تجعله الأغلبية كذلك»^(٦٥). هنا نجد اللبس والخلط الأكثر خطورة وفتكًا في عصرنا والذي يتم التعبير عنه بأشد العبارات جرأة.

ليس من المستغرب إذن أنه تحت تأثير مثل هذه المفاهيم كان هناك في بريطانيا العظمى، خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية، نمو سريع لسلطات غير مقيدة بشكلٍ محكم للوكالات والهيئات الحكومية على الحياة الخاصة للمواطن وممتلكاته^(٦٦). وقد منح التشريع الاجتماعي والاقتصادي الجديد سلطات تقديرية متزايدة لهذه الهيئات، ولم يوفر سوى سبل انتصاف عرضية ومعطوبة للغاية في شكل مجموعة متنوعة من محاكم الاستئناف. وفي الحالات القصوى، ذهب القانون إلى حد منح الوكالات والأجهزة الحكومية سلطة تحديد «المبادئ العامة» التي يمكن بواسطتها تطبيق ما يرقى إلى مصادرة الملكية^(٦٧)، بحيث ترفض السلطة التنفيذية تقييد نفسها بأي قواعد ثابتة^(٦٨). وفي الآونة الأخيرة فقط، وخاصة بعد لفت انتباه الجمهور إلى حالة صارخة من الإجراءات البيروقراطية المستبدة من خلال الجهود المستمرة لرجل ثري ومخلص للمصلحة العامة^(٦٩)، انتشر القلق بشأن هذه التطورات -الذي شعر به منذ فترة طويلة عدد قليل من المراقبين المطلعين- إلى دوائر أوسع. وأنتج أولى علامات رد الفعل، والتي سنشير إليها لاحقاً.

٦. من المدهش إلى حدٍّ ما أن نجد أنه في كثير من النواحي لم تتقدم التطورات في هذا الاتجاه بقدر أقل في الولايات المتحدة. في الواقع، كان لكل من الاتجاهات الحديثة في النظرية القانونية ومفاهيم «المسؤول الخبير» من دون تدريب قانوني تأثير أكبر هنا مما كان عليه في بريطانيا العظمى، بل يمكن القول إن المحامين الاشتراكيين البريطانيين الذين تناولناهم للتو وجدوا مصدر إلهامهم في الولايات المتحدة أكثر من الفلاسفة القانونيين البريطانيين. الظروف التي أدت إلى هذا الأمر غير مفهومة حتى في الولايات المتحدة وتستحق أن تصبح معروفة بشكل أفضل.

إن الولايات المتحدة، في الواقع، فريدة من نوعها من حيث إن التحفيز الذي

تم تلقيه من حركات الإصلاح الأوروبية تبلور في وقت مبكر فيما أصبح يعرف بشكل كبير باسم «حركة الإدارة العامة». لقد لعبت دورًا مشابهًا إلى حد ما لدور الحركة الفابية في بريطانيا^(٧٠) أو حركة «اشتراكي الكرسي» في ألمانيا. اتخذت «كفاءة الحكومة» شعارًا لها، وتم تصميمها بمهارة للحصول على دعم مجتمع الأعمال لغايات اشتراكية بشكل أساسي. وجه أعضاء هذه الحركة، وبدعم متعاطف من «التقدميين» بشكل عام، هجومهم الأشد ضد الضمانات التقليدية للحرية الفردية، مثل سيادة القانون والقيود الدستورية والمراجعة القضائية ومفهوم «القانون الأساسي». كان من سمات هؤلاء «الخبراء في الإدارة» أنهم كانوا معادين (وجاهلين عمومًا) لكل من القانون والاقتصاد^(٧١). وفي جهودهم لخلق «علم» الإدارة، كانوا يسترشدون بمفهوم ساذج إلى حد ما للإجراء «العلمي»، وأظهروا كل الازدراء -الذي يميز العقلاني المتطرف- للتقاليد والمبادئ. كانوا هم الذين قاموا بالكثير لنشر فكرة أن «الحرية من أجل الحرية هي فكرة لا معنى لها، إذ يجب أن تكون الحرية من أجل القيام بشيء ما والاستمتاع به. فإذا كان المزيد من الناس يشترون السيارات ويأخذون الإجازات، فهناك المزيد من الحرية»^(٧٢).

وبسبب جهودهم بشكل أساسي، تم إدخال المفاهيم الأوروبية للسلطة الإدارية إلى الولايات المتحدة في وقت أبكر من إنجلترا. وهكذا، في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٢١، كان بإمكان أحد أكثر دارسى القانون الأمريكيين تميزًا أن يتحدث عن «ميل بعيدًا عن المحاكم والقانون والعودة إلى العدالة من دون قانون في شكل إحياء للعدالة التنفيذية وحتى التشريعية والاعتماد على سلطات حكومية تعسفية»^(٧٣). بعد بضع سنوات، كان يمكن لعمل معياري في القانون الإداري أن يمثل الأمر بالفعل باعتباره عقيدة مقبولة؛ وأن يكون «لكل مسؤول عام أو حكومي منطقة معينة من الاختصاص القضائي» تم تحديدها

له بموجب القانون»، داخل حدود تلك المنطقة، يمكنه التصرف بحرية وفقاً لتقديره الخاص، وستحترم المحاكم إجراءاته باعتباره نهائياً ولا تتساءل عن حقه. ولكن إذا تجاوز هذه الحدود، فستدخل المحكمة. في هذا الشكل، يصبح قانون مراجعة المحكمة لأفعال الموظفين والمسؤولين العموميين ببساطة فرعاً من فروع القانون المتجاوز لصلاحياته. والمسألة الوحيدة المطروحة أمام المحاكم هي مسألة الاختصاص، وليست للمحكمة سيطرة على ممارسة المسؤول لسلطته التقديرية ضمن ذلك الاختصاص القضائي»^(٧٤).

في الواقع، بدأ رد الفعل ضد تقليد الرقابة الصارمة للمحاكم ليس فقط على الإجراءات الحكومية ولكن أيضاً على الإجراءات التشريعية، قبل بعض الوقت من الحرب العالمية الأولى. وباعتبارها قضية سياسة عملية، فقد أصبحت مهمة لأول مرة في حملة السيناتور لافوليت للرئاسة في عام ١٩٢٤، عندما جعل كبح سلطة المحاكم جزءاً مهماً من برنامجه^(٧٥). وبسبب هذا التقليد بشكل أساسي، الذي رسخه السيناتور، أصبح التقدميون في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر، هم المدافعون الرئيسيون عن توسيع السلطات التقديرية للهيئات الإدارية والأجهزة الحكومية. بحلول نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، أصبحت هذه السمة المميزة للتقدميين الأمريكيين ملحوظة لدرجة أنه حتى الاشتراكيين الأوروبيين، «عندما واجهوا لأول مرة النزاع بين الليبراليين الأمريكيين والمحافظين الأمريكيين فيما يتعلق بمسائل القانون الإداري والسلطة التقديرية الحكومية»، كانوا يميلون «إلى تحذيرهم من المخاطر الكامنة في صعود السلطة التقديرية الحكومية، وإخبارهم بأننا [أي الاشتراكيين الأوروبيين] يمكننا أن نؤكد حقيقة موقف المحافظين الأمريكيين»^(٧٦). لكن سرعان ما هدأوا عندما اكتشفوا كيف أن هذا الموقف من التقدميين سهّل الحركة التدريجية وغير الملحوظة للنظام الأمريكي نحو الاشتراكية.

بلغ الصراع المشار إليه أعلاه ذروته، بالطبع، في عهد روزفلت، لكن الطريق كان قد تم تعبيده بالفعل للتطورات التي حدثت في ذلك الوقت من خلال الاتجاهات الفكرية للعقد السابق. شهدت العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين تدفقاً كبيراً من الأدبيات المناهضة لسيادة لقانون، والتي كان لها تأثير كبير على التطورات اللاحقة. يمكننا أن نذكر هنا فقط مثالين مميزين. كان البروفيسور تشارلز هاينز أحد أكثر أولئك الذين قادوا الهجوم المباشر على التقاليد الأمريكية المتمثلة في «حكومة القانون وليس البشر»، والذي لم يمثل المبدأ التقليدي باعتباره مجرد وهم فحسب^(٧٧)، بل طالب بجديّة بأنه «ينبغي على الشعب الأمريكي أن يؤسس الحكومات بناء على نظرية الثقة بالأفراد في الشؤون العامة»^(٧٨). لإدراك مدى تعارض ذلك تمامًا مع المفهوم الكامل الذي يقوم عليه الدستور الأمريكي، يحتاج المرء فقط إلى تذكر تصريح توماس جيفرسون بأن «الحكومة الحرة تأسست في الحذر وليس في الثقة، إن الحذر وليس الثقة هو الذي يفرض دساتير محدودة، لإلزام أولئك الذين نعهد إليهم بالسلطة... وبناءً على ذلك، حدد دستورنا الحدود التي قد تذهب إليها ثقتنا، ولا ينبغي الذهاب إلى أبعد منها. إذن دعونا لا نسمع مجددًا عن الثقة في أفراد السلطة بل أن نمنعهم من ارتكاب الأذى من خلال تقييدهم بقيود الدستور»^(٧٩).

ولعل أكثر ما يميز الاتجاهات الفكرية في ذلك الوقت هو عمل للقاضي الراحل جيروم فرانك، بعنوان «القانون والعقل الحديث»، والذي، عندما ظهر لأول مرة في عام ١٩٣٠، لاقى نجاحًا من الصعب أن يفهم سببه قارئ اليوم. إنه يشكل هجومًا عنيفًا على مبدأ يقينية القانون، والذي يسخر منه المؤلف باعتباره نتاجًا لـ «حاجة طفولية لأب موثوق»^(٨٠). واستنادًا إلى نظرية التحليل النفسي، قدم العمل نوعًا من التبرير لازدراء المبادئ التقليدية التي يريدّها جيل غير

راغب في قبول أي قيود على الفعل الجماعي. لقد كان الشباب الذين نشأوا على مثل هذه الأفكار هم الذين أصبحوا الأدوات الجاهزة للسياسات الأبوية «للصفقة الجديدة The new deal».

قرب نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، كان هناك قلق متزايد بشأن هذه التطورات، مما أدى إلى تعيين لجنة تحقيق، وهي لجنة المدعي العام الأمريكي للإجراءات الحكومية، والتي كانت مهمتها مماثلة لمهمة اللجنة البريطانية قبل عشر سنوات. لكن هذه أيضاً، بل وأكثر من اللجنة البريطانية، مالت في تقريرها إلى تصوير ما كان يحدث على أنه أمر حتمي وغير ضار^(٨١). أفضل وصف للمضمون العام للتقرير هو كلمات روسكو باوند: «حتى لو كان ذلك غير مقصود، فإن الغالبية تتحرك في مسار الاستبداد الحكومي الذي هو مرحلة من مراحل الحكم المطلق المتزايد في جميع أنحاء العالم. فأفكار اختفاء قانون، والمجتمع الذي لن يكون فيه قانون، أو قانون واحد فقط، أي أنه لا توجد قوانين ولكن فقط أوامر حكومية؛ والمذاهب التي تقول إنه لا توجد أشياء من قبيل الحقوق، وإن القوانين ليست سوى تهديدات لممارسة الدولة للقوة، وإن القواعد والمبادئ ليست سوى خرافات وأمان، وإن الفصل بين السلطات هو أسلوب عفا عليه الزمن في القرن الثامن عشر، وإن عقيدة سيادة القانون قد تم تجاوزها، وتفسير القانون العام باعتباره يجب أن يكون «قانوناً خاضعاً»، وإخضاع مصالح الفرد لمصالح الموظف أو المسؤول الحكومي، والسماح للأخير بمطابقة جانب واحد من النقاش مع المصلحة العامة ومن ثم إعطائه قيمة أكبر وتجاهل الجوانب الأخرى، وأخيراً النظرية القائلة بأن القانون هو كل ما يتم بشكل رسمي، وبالتالي فإن كل ما يتم فعله رسمياً هو قانون يتجاوز النقد من قبل المحامين؛ هذا هو الوضع الذي يجب أن ننظر في ضوءه إلى مقترحات الأغلبية»^(٨٢).

٧. لحسن الحظ، هناك علامات واضحة في العديد من البلدان على وجود رد فعل ضد هذه التطورات في الجيلين الماضيين. ربما تكون أكثر وضوحاً في البلدان التي مرت بتجربة الأنظمة الشمولية وتعلمت مخاطر تخفيف القيود على سلطات الدولة. حتى بين هؤلاء الاشتراكيين الذين لم يكن لديهم منذ وقت طويل سوى السخرية من الضمانات التقليدية للحرية الفردية، يمكن ملاحظة موقف أكثر احتراماً بكثير الآن. قلة من الرجال عبروا بصراحة عن هذا التغير في وجهة النظر مثل رائد الفلاسفة القانونيين الاشتراكيين، الراحل غوستاف رادبروخ، الذي قال في أحد أعماله الأخيرة: «على الرغم من أن الديمقراطية هي بالتأكيد قيمة جذيرة بالثناء، فإن دولة القانون مثل الخبز اليومي، الماء الذي نشربه والهواء الذي نتنفسه؛ وأعظم ميزة للديمقراطية هي أنها وحدها تتكيف للحفاظ على دولة القانون»^(٨٣). إن حقيقة أن الديمقراطية لا تفعل ذلك بالضرورة أو بشكل ثابت هو أمر واضح للغاية من وصف رادبروخ للتطورات في ألمانيا. ربما يكون من الأصح القول إن الديمقراطية لن تكون موجودة لفترة طويلة ما لم تحافظ على سيادة القانون.

إن تقدم مبدأ المراجعة القضائية منذ الحرب وإحياء الاهتمام بنظريات القانون الطبيعي في ألمانيا هما من الأعراض الأخرى لنفس الاتجاهات^(٨٤). وتجري تحركات مماثلة في بلدان أوروبية أخرى. ففي فرنسا، قدم ريبير مساهمة كبيرة من خلال دراسته لانحدار القانون التي خلّص فيها عن حق إلى أنه «يجب أن نلقي باللوم على الفقهاء القانونيين قبل أي أحد. فهم الذين قوضوا مفهوم الحقوق الفردية على مدى نصف قرن دون أن يدركوا أنهم بذلك قد سلموا هذه الحقوق إلى القوة المطلقة للدولة السياسية. وقد رغب بعضهم في إثبات أنهم تقدميون، في حين اعتقد البعض الآخر أنهم كانوا يعيدون اكتشاف العقيدة التقليدية التي ألغتها الفردانية الليبرالية في القرن التاسع عشر.

غالبًا ما يُظهر الباحثون نوعًا معينًا من التركيز على هدف واحد يمنعهم من رؤية الاستنتاجات العملية التي سيستخلصها الآخرون من عقائدهم النزيهة»^(٨٥).

لم يكن هناك نقص في أصوات التحذير المماثلة في بريطانيا العظمى^(٨٦)، وكانت النتيجة الأولى للتخوف المتزايد هي الاتجاه المتجدد في التشريع الحديث لإعادة جعل المحاكم هي السلطة النهائية في النزاعات الإدارية. كما يمكن العثور على علامات مشجعة في تقرير صدر مؤخرًا عن لجنة تحقيق في إجراءات الاستئناف المقدمة إلى غير المحاكم العادية^(٨٧). ولم تكتفِ اللجنة بتقديم اقتراحات مهمة للقضاء على الانحرافات والعيوب العديدة في النظام القائم فحسب، بل أعادت التأكيد بشكل مثير للإعجاب على التمييز الأساسي بين «ما هو قضائي، ونقيضه، أي ما هو حكومي، ومفهوم ما هو وفقًا لسيادة القانون، ونقيضه، أي ما هو تعسفي». ثم أوضحت: «أن سيادة القانون تعني الرأي القائل بأن القرارات يجب أن تُتخذ من خلال مبادئ أو قوانين معروفة. وبشكل عام، ستكون مثل هذه القرارات قابلة للتنبؤ، وسيعرف المواطن مكانه»^(٨٨). ولكن لا يزال هناك في بريطانيا «مجال حكومي كبير لم يخضع لمحكمة أو تحقيق»^(٨٩) (وهي المشكلة التي كانت خارج اختصاصات اللجنة) وتظل الظروف فيه غير مرضية كما كانت دائمًا ولا يزال المواطن تحت رحمة القرار الحكومي التعسفي. فإذا كان يُراد وقف عملية تآكل سيادة القانون، يبدو أن هناك حاجة ماسة إلى محكمة مستقلة يمكن الاستئناف أمامها في جميع هذه القضايا، كما تم اقتراحه من عدة جهات^(٩٠).

أخيرًا، قد نذكر، كجهد على المستوى الدولي، «قانون أثينا» الذي تم تبنيه في يونيو ١٩٥٥، في مؤتمر للجنة الفقهاء الدولية، حيث تم التأكيد بشدة على أهمية سيادة القانون^(٩١).

ومع ذلك، يصعب القول إن الرغبة المنتشرة في إحياء تقليد قديم مصحوبة بإدراك^(٩٢) واضح لما قد ينطوي عليه هذا التقليد، أو أن الناس سيكونون مستعدين لدعم مبادئ هذا التقليد حتى عندما تمثل عقبات تقف في الطريق الأوضح والأكثر مباشرة لبعض الأهداف المرجوة. هذه المبادئ التي بدت منذ وقت ليس ببعيد أشياء معروفة وشائعة ولا تستحق إعادة صياغتها، والتي ربما تبدو حتى اليوم أكثر وضوحًا للشخص العادي أكثر من المحامي المعاصر، تم نسيانها لدرجة أن سردًا تفصيليًا لتاريخها وطابعها بدا ضروريًا. على هذا الأساس فقط يمكننا أن نحاول في الجزء التالي أن نفحص بمزيد من التفصيل الطرق المختلفة التي يمكن أو لا يمكن من خلالها تحقيق التطلعات الحديثة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في إطار مجتمع حر.



الجزء الثالث

الحرية في دولة الرفاهية

فوق هذا النوع من البشر تقف سلطة هائلة ووصائية، تأخذ على عاتقها وحدها تحقيق رغباتهم ومراقبة مصيرهم. تلك السلطة مطلقة، ودقيقة، ومنظمة، وواعية، ومعتدلة. ستكون مثل سلطة أحد الوالدين إذا كان هدفها إعداد الأفراد للنضج، لكنها تسعى، على العكس من ذلك، لإبقائهم في طفولة أبدية؛ إنها قانعة بأن يبتهج الناس، بشرط ألا يفكروا إلا في الابتهاج. ومن أجل سعادتهم، تعمل مثل هذه الحكومة عن طيب خاطر، لكنها تختار أن تكون الوكيل الوحيد والحكم الوحيد لتلك السعادة؛ فهي توفر لهم الأمن، وتزودهم باحتياجاتهم، وتسهل ملذاتهم، وتدير اهتماماتهم الرئيسة، وتوجه صناعتهم، وتنظم حقوق الملكية، وتقسم ميراثهم؛ فماذا يتبقى إلا أن تعفيهم من كل عبء التفكير وكل عناء الحياة؟

-دو توكفيل

الفصل السابع عشر

انحدار الاشتراكية وصعود دولة الرفاهية

ينبغي أن تعلمنا الخبرة أن نكون على أهبة الاستعداد لحماية الحرية عندما تكون أغراض الحكومة مفيدة. إذ إن الأفراد الأحرار يقضون وحذرون بطبيعتهم لصدا اعتداء حكامهم الأشرار على حريتهم. لكن أعظم الأخطار التي تهدد الحرية تكمن في التعدي الخبيث والخفي من قبل الأشخاص الحماسيين، الذين تكون نيتهم حسنة لكنهم يفتقرون إلى الفهم.

-لويس برانديز

١. كانت الجهود نحو الإصلاح الاجتماعي، على مدى قرنٍ من الزمان، مستوحاة بشكل أساسي من مبادئ الاشتراكية؛ حتى في بلدان مثل الولايات المتحدة التي لم يكن لديها حزب اشتراكي مهم على الإطلاق كان الوضع كذلك لفترة. على مدار هذه المائة عام، استحوذت الاشتراكية على جزء كبير من القادة الفكريين، وأصبحت تعتبر على نطاق واسع الهدف النهائي الذي كان المجتمع يتحرك نحوه لا محالة. بلغ هذا التطور ذروته بعد الحرب العالمية الثانية، عندما انغمست بريطانيا في تجربتها الاشتراكية. يبدو أن ذلك كان هو العلامة التي أشارت إلى المد العالي للتقدم الاشتراكي. ربما يعتبر مؤرخو المستقبل الفترة من ثورة ١٨٤٨ إلى نحو عام ١٩٤٨ قرن الاشتراكية الأوروبية. خلال هذه الفترة كان للاشتراكية معنى محدد وبرنامج محدد. كان الهدف

المشترك لجميع الحركات الاشتراكية هو تأمين «وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل»، بحيث يمكن توجيه كل النشاط الاقتصادي وفقاً لخطة شاملة نحو نموذج ما للعدالة الاجتماعية. اختلفت المدارس الاشتراكية بشكل رئيس في الأساليب السياسية التي كانت تنوي من خلالها إعادة تنظيم المجتمع. كان الاختلاف بين الماركسية والفابيانة أن الأولى كانت ثورية والأخرى تدريجية. لكن تصوراتهما عن المجتمع الجديد الذي كانتا تأملان في تكوينه كانت في الأساس هي نفسها. كانت الاشتراكية تعني الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج و«توظيفها للاستخدام وليس الربح».

التغير الكبير الذي حدث خلال العقد الماضي هو أن الاشتراكية بهذا المعنى الدقيق الذي تعتبر وفقه طريقة معينة لتحقيق العدالة الاجتماعية قد انهارت. فهي لم تفقد جاذبيتها الفكرية فحسب، بل تم التخلي عنها من قبل الجماهير بشكل لا لبس فيه لدرجة أن الأحزاب الاشتراكية في كل مكان باتت تبحث عن برنامج جديد يضمن دعم أتباعها^(١). لم يتخلوا عن هدفهم النهائي، وهو مبدأ العدالة الاجتماعية، لكن الأساليب التي كانوا يأملون من خلالها في تحقيق ذلك والتي كان يطلق عليها اسم «الاشتراكية» فقدت مصداقيتها. لا شك أن الاسم سينتقل إلى أي برنامج جديد ستبناه الأحزاب الاشتراكية القائمة. لكن الاشتراكية بالمعنى القديم المحدد ماتت الآن في العالم الغربي.

على الرغم من أن مثل هذه العبارة الشاملة والقاطعة ستظل تسبب بعض الصدمة، فإن الدراسة الاستقصائية للأدبيات الاشتراكية المحبطة في جميع البلدان، والمناقشات داخل الأحزاب الاشتراكية، تؤكد ذلك بإسهاب^(٢). بالنسبة إلى أولئك الذين يراقبون التطورات داخل بلد واحد فقط، قد لا يبدو تراجع الاشتراكية أكثر من انتكاسة مؤقتة؛ أي رد فعل على الهزيمة السياسية. لكن الطابع الدولي وتشابه التطورات في الدول المختلفة لا يدع مجالاً للشك

في أن الأمر أكثر من ذلك. إذا كانت الاشتراكية الدوغمائية تبدو قبل خمسة عشر عامًا على أنها الخطر الرئيس على الحرية، فإن توجيه المرء للنقد والحجج ضدها الآن سيبدو وكأنه محاربة لطواحين الهواء. إذ يمكن الآن سماع معظم الحجج التي وُجِّهت إلى الاشتراكية الحقيقية من داخل الحركات الاشتراكية باعتبارها حججًا لتغيير البرنامج.

٢. أسباب هذا التغير متعددة. بقدر ما يتعلق الأمر بالمدرسة الاشتراكية التي كانت في وقت ما الأكثر تأثيرًا، فإن مثال «أعظم تجربة اجتماعية» في عصرنا كان حاسمًا؛ لقد قُضي على الماركسية في العالم الغربي بمثل روسيا. لكن لفترة طويلة، عدد قليل نسبيًا من المثقفين هم من أدركوا أن ما حدث في روسيا كان النتيجة الحتمية للتطبيق المنهجي للبرنامج الاشتراكي التقليدي. أما اليوم، فإنه من قبيل الحجة الفعالة، حتى داخل الدوائر الاشتراكية، أن تسأل: «إذا كنت تريد اشتراكية تامة مائة بالمائة، فما هي مشكلة الاتحاد السوفيتي؟»^(٣) لكن تجربة ذلك البلد بشكل عام شوهت مصداقية النوع الماركسي من الاشتراكية فقط. إن خيبة الأمل المنتشرة من الأساليب الأساسية للاشتراكية ترجع إلى تجارب مباشرة أكثر.

كانت العوامل الرئيسة التي ساهمت في خيبة الأمل تلك هي على الأرجح ثلاثة: الإدراك المتزايد بأن التنظيم الاشتراكي للإنتاج لن يكون أكثر بل أقل إنتاجية من الاقتصاد الحر؛ والإدراك الأوضح لكون ذلك التنظيم بدلًا من أن يؤدي إلى ما كان يُنظر إليه على أنه عدالة اجتماعية أكبر، فإنه سيؤدي إلى ترتيب تعسفي جديد أكثر من أي وقت مضى؛ وإدراك أنه سيؤدي إلى ظهور استبداد جديد، بدلًا من الحرية الأكبر الموعودة.

أول من أُصيب بخيبة أمل كان تلك النقابات العمالية التي وجدت أنه بعدما

بات عليها التعامل مع الدولة بدلاً من رب العمل الخاص، تقلصت سلطتها إلى حد كبير. لكن سرعان ما اكتشف الأفراد أيضاً أن مواجهة سلطة الدولة في كل مكان لا تعني تحسن وضعهم في المجتمع التنافسي. حدث هذا في الوقت الذي أدى فيه الارتفاع العام في مستوى معيشة الطبقة العاملة (خاصة العمال اليدويين) إلى تدمير مفهوم الطبقة البروليتارية المتميزة، ومعها، الوعي الطبقي للعمال؛ مما خلق في معظم بلدان أوروبا حالة مماثلة لتلك التي حالت في الولايات المتحدة دائماً دون نمو حركة اشتراكية منظمة^(٤). في البلدان التي شهدت نظاماً شمولياً، كان هناك أيضاً رد فعل فرداني قوي بين جيل الشباب، الذين أصبحوا لا يثقون بعمق في جميع الأنشطة الجماعية ويشككون في جميع السلطات^(٥).

ربما كان العامل الأكثر أهمية في خيبة أمل المثقفين الاشتراكيين هو التخوف المتزايد بينهم من أن الاشتراكية ستعني انقراض الحرية الفردية. على الرغم من أنهم رفضوا الحجة القائلة بأن الاشتراكية والحرية الفردية متعارضتان عندما طرحها أحد الخصوم^(٦)، فإنها تركت انطباعاً عميقاً عليهم عندما صرّح بها واحدٌ من بينهم في شكل أدبي قوي^(٧). وفي الآونة الأخيرة، وصف أحد كبار المفكرين في حزب العمال البريطاني الموقف بصراحة شديدة، حيث سجل السيد ريتشارد كروسمان، في كتيب بعنوان «الاشتراكية والاستبداد الجديد»، كيف أن «المزيد والمزيد من الأشخاص ذوي العقول الجادة بدأت تراودهم أفكارٌ أخرى حول ما بدا لهم ذات مرة على أنه مزايا واضحة للتخطيط المركزي وتوسيع ملكية الدولة»^(٨)؛ ويواصل توضيح أن «اكتشاف أن الاشتراكية تعني إنشاء مؤسسات بيروقراطية ضخمة»^(٩) و«دولة مركزية ذات بيروقراطية واسعة [والتي] تشكل تهديداً محتملاً خطيراً للديمقراطية»^(١٠)، قد أوجد حالة تكون فيها «المهمة الرئيسة للاشتراكيين اليوم هي إقناع الأمة بأن حرياتها مهددة من قبل هذا الإقطاع الجديد»^(١١).

٣. ولكن، على الرغم من أن الأساليب المميزة للاشتراكية الجماعية لم يتبقّ لديها سوى القليل من المدافعين في الغرب، فإن أهدافها النهائية لم تفقد إلا القليل من جاذبيتها. ففي حين أن الاشتراكيين لم تعد لديهم خطة واضحة حول كيفية تحقيق أهدافهم، ما زالوا يرغبون في التلاعب بالاقتصاد بحيث يتم توزيع الدخل بما يتوافق مع مفهومهم للعدالة الاجتماعية. غير أن النتيجة الأكثر أهمية للعصر الاشتراكي كانت هي تدمير القيود التقليدية على سلطات الدولة. بما أن الاشتراكية كانت تهدف إلى إعادة تنظيم كاملة للمجتمع على مبادئ جديدة، فإنها تعاملت مع مبادئ النظام القائم على أنها مجرد عوائق يجب إزالتها. ولكن الآن بعد أن لم يعد لديها أي مبادئ مميزة خاصة بها، فلا يمكنها سوى تقديم طموحاتها الجديدة دون أي صورة واضحة للوسائل. ونتيجة لذلك، فإننا نقرب من المهام الجديدة التي حددها طموح الإنسان الحديث من دون أي مبادئ، بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة، كما لم يحدث من قبل.

ما يهم هو أنه، نتيجة لذلك، على الرغم من التخلي عن الاشتراكية بشكل عام كهدف يجب السعي لتحقيقه بشكل متعمد، فليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أننا لن نستمر في ترسيخها، وإن كان ذلك عن غير قصد. إن المصلحين الذين يحصرون أنفسهم في أي طريقة تبدو أنها الأكثر فعالية لأغراضهم الخاصة، ولا يهتمون بما هو ضروري للحفاظ على آلية فعالة للسوق، من المرجح أن ينفادوا إلى فرض المزيد والمزيد من السيطرة المركزية على القرارات الاقتصادية (على الرغم من أنه قد يتم الحفاظ على الملكية الخاصة اسمياً فقط) حتى نحصل على نظام التخطيط المركزي الذي يرغب القليلون الآن بوعي في رؤيته. علاوة على ذلك، اكتشف العديد من الاشتراكيين القدامى أننا انجرفنا بالفعل حتى الآن في اتجاه إعادة التوزيع، بحيث يبدو الآن أنه من الأسهل بكثير أن يدفعا أكثر في هذا الاتجاه، بدلاً من الضغط لتأميم وسائل

الإنتاج الذي فقد مصداقيته. يبدو أنهم أدركوا أنه من خلال زيادة السيطرة الحكومية على ما يظل اسمياً صناعة خاصة، يمكنهم بسهولة تحقيق إعادة توزيع الدخل التي كانت الهدف الحقيقي لسياسة مصادرة الملكية الأكثر إثارة. يُنظر أحياناً إلى انتقاد هؤلاء القادة الاشتراكيين الذين تخلوا بصراحة عن الأشكال الشمولية الأكثر وضوحاً للاشتراكية «الساخنة»، وتحولوا الآن إلى اشتراكية «باردة» والتي قد لا تختلف فعلياً عن الأولى، على أنه ظلم وتحيز محافظ أعمى. لكننا نظل في خطر ما لم ننجح في التمييز بين تلك الطموحات الجديدة التي يمكن تحقيقها في المجتمع الحر، وتلك التي تتطلب لتحقيقها أساليب الجماعية الشمولية.

٤. على عكس الاشتراكية، فإن مفهوم دولة الرفاهية ليس له معنى محدد^(١٢). يُستخدم المصطلح أحياناً لوصف أي دولة «تشغل» نفسها بأي شكل من الأشكال بمشكلات غير تلك المتعلقة بالحفاظ على القانون والنظام. ولكن، على الرغم من أن عدداً قليلاً من المنظرين هم من طالبوا بضرورة اقتصار أنشطة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام، فإن مثل هذا الموقف لا يمكن تبريره بمبدأ الحرية. فقط التدابير الإكراهية التي تتخذها الحكومة هي التي يجب أن تكون محدودة للغاية. لقد رأينا بالفعل (في الفصل الخامس عشر) أن هناك بلا شك مجالاً واسعاً للأنشطة غير الإكراهية للحكومة، وأن هناك حاجة واضحة إلى تمويلها عن طريق الضرائب.

في الواقع، لم تقصر أي حكومة في العصر الحديث نفسها على «الحد الأدنى للفردانية» الذي تم وصفه أحياناً^(١٣)، «ولم ينَادِ الاقتصاديون الكلاسيكيون «التقليديون» بمثل هذا التقييد للنشاط الحكومي»^(١٤). لقد قامت جميع الحكومات الحديثة بتوفير دعم للمحتاجين والمعاقين واهتمت بمسائل الصحة

ونشر المعرفة. لا يوجد سبب لعدم زيادة حجم هذه الأنشطة الخدمية البحتة مع النمو العام للثروة. هناك احتياجات مشتركة لا يمكن إشباعها إلا من خلال العمل الجماعي، وبالتالي يمكن توفيرها دون تقييد الحرية الفردية. لا يمكن إنكار أنه، مع ازدياد ثرائنا، فإن الحد الأدنى من القوت الذي يقدمه المجتمع دائماً لأولئك الذين لا يستطيعون الاعتناء بأنفسهم، والذي يمكن توفيره خارج السوق، سوف يرتفع تدريجياً، أو أن الحكومة يمكن، ومن دون التسبب في أي ضرر، أن تساعد في مثل هذه المساعي أو حتى تقودها. ولا توجد تقريباً أسباب تجعل الحكومة لا تلعب دوراً ما، أو حتى تأخذ زمام المبادرة، في مجالات مثل التأمين الاجتماعي والتعليم، لدعم بعض التطورات التجريبية مؤقتاً. مشكلتنا هنا ليست أهداف الحكومة بقدر ما تكمن في أساليبها.

غالباً ما تتم الإشارة إلى تلك الأهداف البسيطة والحميدة للنشاط الحكومي لإظهار مدى عدم معقولية أي معارضة لدولة الرفاهية في حد ذاتها. ولكن بمجرد التخلي عن الموقف المتشدد القائل بأن الحكومة ينبغي ألا تشغل نفسها على الإطلاق بمثل هذه الأمور - وهو موقف يمكن الدفاع عنه ولكن لا علاقة له بالحرية - يكتشف المدافعون عن الحرية عموماً أن برنامج دولة الرفاهية يشمل قدرًا كبيرًا آخر يتم تقديمه كذلك على أنه شرعي وبلا اعتراض. إذا اعترفوا، على سبيل المثال، بأنهم ليس لديهم أي اعتراض على قوانين الأغذية النقية، فهذا يؤخذ على أنه يعني أنه ينبغي عليهم عدم الاعتراض على أي نشاط حكومي موجه نحو غاية مرغوبة. إن أولئك الذين يحاولون تحديد وظائف الحكومة من حيث الأهداف بدلاً من الأساليب يجدون أنفسهم بشكل دائم في موقف الاضطرار إلى معارضة إجراء الدولة الذي يبدو أن له عواقب مرغوبة فقط، أو الاضطرار إلى الاعتراف بأنه ليست لديهم قاعدة عامة يمكنهم بموجبها تبني اعتراضاتهم على الإجراءات والتدابير التي، على الرغم من

فعاليتها لأغراض معينة، من شأنها في مجموع تأثيرها تدمير المجتمع الحر. على الرغم من أن الموقف القائل بأن الدولة ينبغي ألا يكون لها أي علاقة بأمور لا تتعلق بالحفاظ على القانون والنظام قد يبدو منطقياً ما دمنا نفكر في الدولة كجهاز إكراهي فقط، يجب أن ندرك أنها، بصفتها وكالة خدمات، قد تساعد من دون أضرار في تحقيق الأهداف المنشودة التي ربما لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى. إذن السبب في أن العديد من أنشطة حكومة الرفاهية تشكل تهديداً للحرية، هو أنها، على الرغم من تقديمها على أنها مجرد أنشطة خدمية، فهي تشكل في الواقع ممارسة للسلطات الإكراهية للحكومة، وتستند إلى اكتسابها الحقوق الحصرية في بعض المجالات.

٥. لقد غيرَ الوضع الحالي بشكل كبير مهمة المدافع عن الحرية وجعلها أكثر صعوبة. عندما كان الخطر يأتي من الاشتراكية الجماعية الصريحة، كان من الممكن القول بأن مبادئ الاشتراكيين كانت ببساطة خاطئة؛ أي أن الاشتراكية لن تحقق ما يريده الاشتراكيون وأنها ستنتج عواقب أخرى لا يحبونها. لا يمكننا أن نجادل على نفس النحو ضد دولة الرفاهية، لأن هذا المصطلح لا يشير إلى نظام محدد. ما يندرج تحت هذا الاسم هو مجموعة من العديد من العناصر المتنوعة بل وحتى المتناقضة التي، في حين أن بعضها قد يجعل المجتمع الحر أكثر جاذبية، فإن البعض الآخر لا يتوافق معه أو قد يشكل على الأقل تهديدات محتملة لوجوده.

سنرى أن بعض أهداف دولة الرفاهية يمكن تحقيقها دون الإضرار بالحرية الفردية، وإن لم يكن ذلك بالضرورة من خلال الأساليب التي تبدو الأكثر وضوحاً وبالتالي الأكثر شيوعاً؛ وأن بعض الأهداف الأخرى يمكن تحقيقها إلى حد معين، وإن كان ذلك بتكلفة أكبر بكثير مما يتخيله الناس أو سيكونون على استعداد لتحمله، أو فقط ببطء وبشكل تدريجي مع زيادة الثروة؛ وأنه،

أخيرًا، هناك بعض الأهداف -وهي الأعز على قلوب الاشتراكيين- لا يمكن تحقيقها في مجتمع يريد الحفاظ على الحرية الشخصية.

هناك جميع أنواع المرافق العامة التي قد يكون من مصلحة جميع أفراد المجتمع توفيرها بجهد مشترك، مثل الحدائق والمتاحف والمسارح والمرافق الرياضية؛ على الرغم من وجود أسباب قوية لضرورة توفيرها من قبل السلطات المحلية بدلًا من السلطات الوطنية. ثم هناك قضية مهمة تتعلق بالأمن، والحماية من المخاطر المشتركة بين الجميع، حيث يمكن للحكومة في كثير من الأحيان إما تقليل هذه المخاطر وإما مساعدة الناس على التصدي لها. غير أنه هنا يجب التمييز بين مفهومين للأمن: أمن محدود يمكن تحقيقه للجميع، وبالتالي لا يوجد امتياز، وأمن مطلق، وهو ما لا يمكن تحقيقه للجميع في المجتمع الحر. الأول هو الأمن ضد الحرمان المادي الشديد، وضمان حد أدنى معين من القوت للجميع؛ والثاني هو ضمان مستوى معين من الحياة، والذي يتم تحديده من خلال مقارنة المستوى الذي يتمتع به شخص أو مجموعة مع مستوى الآخرين. الفارق إذن هو بين ضمان حد أدنى متساوٍ من الدخل للجميع وضمان دخل معين يُعتقد أن الشخص يستحقه^(١٥). يرتبط هذا الأخير ارتباطًا وثيقًا بالطموح الرئيس الثالث الذي يلهم دولة الرفاهية؛ أي الرغبة في استخدام سلطات الحكومة لضمان توزيع أكثر تساويًا أو عدلاً للخيرات. بقدر ما يعني هذا أن السلطات الإكراهية للحكومة يجب استخدامها لضمان حصول أشخاص معينين على أشياء معينة، فإنه يتطلب نوعًا من التمييز بين مختلف الأشخاص ومعاملة غير متساوية لا يمكن التوفيق بينها وبين المجتمع الحر. هذا هو نوع دولة الرفاهية التي تهدف إلى «العدالة الاجتماعية» وتصبح «في المقام الأول أداة لإعادة توزيع الدخل»^(١٦). ولا بد أن يؤدي ذلك إلى جوهر الاشتراكية وأساليبها الإكراهية والتعسفية.

٦. على الرغم من أن بعض أهداف دولة الرفاهية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال أساليب معادية للحرية، فإنه يمكن السعي وراء جميع أهدافها بهذه الأساليب. يتمثل الخطر الرئيس اليوم في أنه بمجرد قبول هدف للحكومة على أنه مشروع، يُفترض عندئذٍ أنه حتى الوسائل التي تتعارض مع مبادئ الحرية يمكن استخدامها بشكل شرعي. الحقيقة المؤسفة هي أنه في معظم المجالات، يبدو أن الطريقة الأسرع والأكثر فاعلية وتأكيداً للوصول إلى غاية معينة هي توجيه جميع الموارد المتاحة نحو الحل المرئي الآن. بالنسبة إلى المصلح الطموح والمتعجل، المليء بالسخط على شر معين، لا شيء أقل من القضاء التام على هذا الشر بأسرع الوسائل وأكثرها مباشرة سيبدو مناسباً. إذا أردنا لكل شخص يعاني الآن من البطالة أو اعتلال الصحة أو عدم الرعاية في شيخوخته أن يتحرر من همومه ومتاعبه، فلن يكفي أي شيء أقل من مخطط شامل وإلزامي. ولكن إذا، نتيجة تعجّلنا لحل مثل هذه المشكلات على الفور، منحنا الحكومة سلطات حصرية واحتكارية، فقد نجد أننا نظرنّا أسفل أقدامنا ولم يكن لدينا بُعد نظر. إذا أصبحت أسرع طريقة للتوصل إلى حل مرئي الآن هي الحل الوحيد المسموح به وتم منع جميع التجارب البديلة، وإذا كان ما يبدو الآن أفضل طريقة لتلبية حاجة معينة هو نقطة البداية الوحيدة لجميع التطورات المستقبلية، فقد نصل إلى هدفنا الحاضر عاجلاً، لكننا سنمنع على الأرجح في نفس الوقت ظهور حلول بديلة أكثر فعالية. غالباً ما يكون أولئك الذين هم أكثر حرصاً على استخدام معرفتنا وسلطاننا الحالية بشكل كامل هم أكثر من يعوقون النمو المستقبلي للمعرفة من خلال الأساليب التي يستخدمونها. إن التنمية أحادية المسار الخاضعة للرقابة والتي يؤدي التعجل إلى ميل المصلح تجاهها بشكل متكرر والتي أصبحت، خاصة في مجال التأمين الاجتماعي، من سمات دولة الرفاهية الحديثة، قد تصبح العقبة الرئيسة أمام التحسين المستقبلي.

إذا كانت الحكومة لا تريد فقط تسهيل تحقيق الأفراد لمستويات معينة ولكن التأكد من أن الجميع يصلون إليها، فلا يمكنها القيام بذلك إلا من خلال حرمان الأفراد من أي خيار في هذا الشأن. وهكذا تصبح دولة الرفاهية دولة أسرية تتحكم فيها السلطة الأبوية في معظم دخل المجتمع، وتعطيه للأفراد بالأشكال والكميات التي تعتقد أنهم بحاجة إليها أو يستحقونها.

في العديد من المجالات، يمكن تقديم الحجج المقنعة القائمة على اعتبارات الكفاءة والاقتصاد لصالح تولّي الدولة وحدها مسؤولية خدمة معينة، ولكن عندما تفعل الدولة ذلك، فعادةً ما تكون النتيجة ليست فقط أن تلك المزاي س يظهر قريباً أنها خادعة، ولكن طبيعة الخدمات تصبح مختلفة تماماً عن تلك التي كانت سيحصل عليها الناس إذا تم توفيرها من قبل المنظمات المتنافسة. إذا استخدمت الحكومة سلطاتها الإكراهية لضمان حصول الناس على ما يعتقد بعض الخبراء أنهم بحاجة إليه، بدلاً من إدارة الموارد المحدودة الموضوعة تحت سيطرتها لخدمة معينة؛ وإذا لم يعد بإمكان الناس ممارسة أي خيار في بعض أهم الأمور في حياتهم، مثل الصحة، والتوظيف، والإسكان، والتقاعد، بل يجب عليهم قبول القرارات التي تتخذها لهم السلطة على أساس تقييمها لاحتياجاتهم؛ وإذا أصبحت بعض الخدمات هي المجال الحصري للدولة، وأصبحت المهن بأكملها -سواء الطب أو التعليم أو التأمين- موجودة فقط كتسلسلات هرمية بيروقراطية وحدوية، فلن تكون التجارب التنافسية ولكن قرارات السلطة وحدها هي التي ستحدد ما سيحصل عليه الناس^(١٧).

نفس الأسباب التي تجعل المصلح المتعجل يرغب في تنظيم مثل هذه الخدمات في شكل احتكارات حكومية تدفعه أيضاً إلى الاعتقاد بأن السلطات المسؤولة يجب أن تُمنح سلطات تقديرية واسعة على الفرد. إذا كان الهدف هو مجرد تحسين الفرص للجميع من خلال توفير بعض الخدمات المحددة

وفقاً لقاعدة، فيمكن تحقيق ذلك وفق مسار الأعمال التجارية بشكل أساسي. لكننا لن نتمكن حينها من التأكد من أن النتائج بالنسبة إلى جميع الأفراد ستكون بالضبط ما أردناه. إذا أردنا لكل فرد أن يتأثر بطريقة معينة، فلا يوجد شيء يمكن أن ينجح في فعل ذلك أقل من المعاملة الفردية والأبوية من قبل سلطة تقديرية تتمتع بصلاحيات التمييز بين الأشخاص.

إنه لمن الوهم المحض الاعتقاد أنه عندما تصبح احتياجات معينة للمواطن الشغل الشاغل لجهاز بيروقراطي واحد، يمكن للسيطرة الديمقراطية على ذلك الجهاز أن تحمي بشكل فعال حرية المواطن. بقدر ما يتعلق الأمر بالحفاظ على الحرية الشخصية، فإن تقسيم العمل بين الهيئة التشريعية التي تقول فقط إنه ينبغي القيام بهذا أو ذاك^(١٨)، وجهاز حكومي مُنح سلطة حصرية لتنفيذ هذه التعليمات هو النظام الأكثر خطورة. تؤكد كل التجارب ما هو «واضح بما فيه الكفاية من التجربة الأمريكية وكذلك من التجربة الإنجليزية، وهو أن حماسة الأجهزة الحكومية لتحقيق الغايات الفورية التي تراها أمامها تقودها إلى رؤية وظيفتها بشكل ضبابي، وتجعلها تفترض أن القيود الدستورية والحقوق الفردية المحفوظة يجب أن تفسح الطريق أمام جهودها الحماسية لتحقيق ما ترى أنه هدف أساسي للحكومة»^(١٩).

لن يكون من المبالغة أن نقول إن الخطر الأكبر على الحرية اليوم يأتي من الأفراد ذوي النفوذ الأكبر ومن يكون هناك حاجة إليهم بأقصى قدر في الحكومة الحديثة، أي المسؤولين الخبراء الأكفاء المهتمين حصرياً بما يعتبرونه الصالح العام. على الرغم من أن المنظرين ربما ما زالوا يتحدثون عن السيطرة الديمقراطية على هذه الأنشطة، فإن جميع الذين لديهم خبرة مباشرة في هذا الأمر يتفقون على أنه (كما قال أحد الكتاب الإنجليز مؤخراً) «إذا أصبحت سيطرة الوزير... أسطورة، فإن سيطرة البرلمان هي -وكانت

دائمًا - أبسط حكاية خرافية»^(٢٠). من المحتم أن يصبح هذا النوع من حكومة الرفاهية جهازًا ذا إرادة ذاتية ولا يمكن السيطرة عليه، يكون الفرد أمامه عاجزًا، ويُضخ فيه بشكل متزايد سحر السلطة السيادية؛ أو المصطلح الألماني دولة الهيمنة Hoheitsverwaltung أو Herrschaftstaat الذي كان غير مألوف لدى الأنجلو ساكسون بحيث تمت صياغة المصطلح الغريب «المهيمن»^(٢١) hegemonic ليعبر عن معناه.

٧. ليس الهدف من الفصول التالية وضع برنامج كامل للسياسة الاقتصادية للمجتمع الحر. سنهتم بشكل أساسي بتلك التطورات الجديدة نسبيًا التي لا يزال مكانها في المجتمع الحر غير مؤكد، والتي لا تزال مواقفنا المختلفة فيها تتخبط بين طرفي نقيض، وحيث تكون الحاجة إلى مبادئ تساعدنا على تمييز الجيد من السيئ هي الأكثر أهمية وإلحاحًا. المشكلات التي سنختارها هي بشكل رئيس تلك التي تبدو مهمة بشكل خاص إذا أردنا إنقاذ بعض الأهداف الأكثر بساطة وشرعية من التشويه الذي قد تجلبه المحاولات المفرطة في الطموح إلى جميع إجراءات دولة الرفاهية.

هناك العديد من أجزاء النشاط الحكومي التي لها أهمية قصوى للحفاظ على المجتمع الحر ولكن لا يمكننا فحصها بشكل ملائم هنا. بادئ ذي بدء، يتعين علينا أن نتجاهل كل تلك المشكلات التي تنشأ عن العلاقات الدولية؛ ليس فقط لأن أي محاولة جادة للنظر في هذه القضايا من شأنها تكبير حجم هذا الكتاب بشكل غير ملائم، ولكن أيضًا لأن المعالجة المناسبة لها تتطلب أسسًا فلسفية غير تلك التي تمكّننا من تقديمها هنا. من المرجح ألا يتم العثور على حلول مرضية لهذه المشكلات ما دام أنه يتعين علينا أن نقبل الكيانات المعطاة تاريخيًا والمعروفة باسم الدول ذات السيادة كوحدة نهائية للنظام الدولي. والسؤال عن أي المجموعات ينبغي أن نعهد إليها بمختلف سلطات

الحكومة إذا كان لدينا الخيار هو سؤال سيكون من الصعب للغاية الإجابة عليه بإيجاز. يبدو أن الأسس الأخلاقية لسيادة القانون على المستوى الدولي مفقودة تمامًا حتى الآن، وربما سيتعين أن نفقد أي مزايا تجلبها داخل الدولة إذا أردنا اليوم أن نعهد بأي من السلطات الحكومية الجديدة لهيئات فوق وطنية. لن أقول سوى أن الحلول المؤقتة فقط لمشكلات العلاقات الدولية هي التي تبدو ممكنة ما دمنا لم نتعلم بعد كيفية الحد من سلطات جميع الحكومات بشكل فعال، وكيفية تقسيم هذه السلطات بين مستويات السلطة. كما ينبغي القول إن التطورات الحديثة في السياسات الوطنية جعلت المشكلات الدولية أكثر صعوبة مما كانت عليه في القرن التاسع عشر^(٢٢). أود أن أضيف هنا رأيي المتمثل في أنه حتى يتم تأمين حماية الحرية الفردية بشكل أقوى بكثير مما هي عليه الآن، فإن إنشاء دولة عالمية سيكون على الأرجح خطرًا على مستقبل الحضارة أكثر حتى من الحرب^(٢٣).

إحدى المشكلات التي تكاد لا تقل أهمية عن مشكلات العلاقات الدولية هي المركزية مقابل اللامركزية في الوظائف الحكومية. على الرغم من ارتباطها التقليدي بمعظم المشكلات التي سنناقشها، فلن نتمكّن من النظر فيها بشكل منهجي. في حين أنه كان دائمًا من سمات أولئك الذين يفضلون زيادة السلطات الحكومية أن يدعموا أقصى مركزية لهذه السلطات، فإن أولئك المهتمين بشكل أساسي بالحرية الفردية قد دافعوا عمومًا عن اللامركزية. هناك أسباب قوية تجعل الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية تقدم بشكل عام ثاني أفضل حل عندما لا يمكن الاعتماد على المبادرة الخاصة لتقديم خدمات معينة، وعندما تكون هناك حاجة إلى نوع من العمل الجماعي، لأنها تحتوي على العديد من مزايا الشركات الخاصة ومخاطر أقل من الإجراءات الإكراهية للحكومة. توفر المنافسة بين السلطات المحلية، أو بين الوحدات الأكبر داخل

منطقة توجد فيها حرية التنقل، تلك الفرصة لتجربة الأساليب البديلة التي ستحقق معظم مزايا النمو الحر. على الرغم من أن غالبية الأفراد قد لا يفكرون أبدًا في تغيير مكان إقامتهم، فإنه عادة ما يكون هناك عدد كافٍ من الأشخاص، خاصة بين الشباب والأكثر ميلًا إلى المغامرة، يجعل من الضروري على السلطات المحلية تقديم خدمات جيدة بتكلفة معقولة مثل منافسيها^(٢٤). عادة ما يكون المخطط المستبد هو من يدعم الميول المركزية - من أجل التوحيد والكفاءة الحكومية والراحة الإدارية - ويتلقى الدعم القوي على ذلك من الأغلبية الأفقر، الذين يرغبون في أن يكونوا قادرين على الاستفادة من موارد المناطق الأكثر ثراءً.

٨. هناك العديد من المشكلات المهمة الأخرى للسياسة الاقتصادية التي لا يمكن أن نذكرها إلا بشكل عابر. لن ينكر أحد أن الاستقرار الاقتصادي والوقاية من الكساد الكبير يعتمدان جزئيًا على الإجراءات الحكومية. سيتعين علينا النظر في هذه المشكلة في إطار موضوعات التوظيف والسياسة النقدية. لكن المسح المنهجي سيقودنا إلى قضايا فنية للغاية ومثيرة للجدل في النظرية الاقتصادية، حيث سيكون الموقف الذي يجب أن أتخذه نتيجة لعملتي المتخصص في هذا المجال مستقلاً إلى حد كبير عن المبادئ التي نوقشت في هذا الكتاب.

وبالمثل، فإن دعم جهود خاصة من خلال الأموال التي يتم جمعها عن طريق الضرائب، وهي المسألة التي يتعين علينا النظر فيها فيما يتعلق بالإسكان والزراعة والتعليم، يثير مشكلات ذات طبيعة أكثر عمومية، لا يمكننا التغاضي عنها ببساطة من خلال تأكيد أنه ينبغي ألا يتم أبدًا تقديم أي دعم حكومي، لأنه في بعض مجالات النشاط الحكومي التي لا جدال فيها، مثل الدفاع، غالبًا ما يكون هو الطريقة الأفضل والأقل خطورة لتحفيز التطورات الضرورية، وغالبًا ما يتم تفضيلها على تولي الحكومة زمام الأمور بالكامل. ربما يكون المبدأ

العام الوحيد الذي يمكن وضعه فيما يتعلق بالإعانات والدعم هو أنه لا يمكن أبداً تبريرها من حيث مصلحة المستفيد المباشر (سواء كان مقدم الخدمة المدعومة أو المستهلك)، ولكن فقط من حيث الفوائد العامة التي يمكن أن يتمتع بها جميع المواطنين؛ أي الرفاهية العامة بالمعنى الحقيقي. الإعانات هي أداة شرعية للسياسة، ليس كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، ولكن فقط كوسيلة لاستخدام السوق لتقديم خدمات لا يمكن قصرها على أولئك الذين يدفعون مقابلها بشكل فردي.

ربما تكون الفجوة الأكثر وضوحاً في العرض التالي هي إغفال أي مناقشة منهجية لاحتكار الشركات. تم استبعاد الموضوع بعد تفكير متأناً لأنه بدا أنه لا يمتلك تلك الأهمية التي تُنسب إليه بشكل عام^(٢٥). بالنسبة إلى الليبراليين، كانت سياسة مناهضة الاحتكار هي الهدف الرئيس لحماستهم الإصلاحية. أعتقد أنني نفسي استخدمت في الماضي الحجة التكتيكية القائلة بأنه لا يمكننا أن نأمل في كبح السلطات الإكراهية للنقابات العمالية ما لم نهاجم في نفس الوقت احتكار الشركات. ومع ذلك، فقد أصبحت مقتنعة بأنه سيكون من المخادع تصوير الاحتكارات القائمة في مجال العمالة وتلك الموجودة في مجال الشركات على أنها من النوع نفسه. هذا لا يعني أنني أتبني موقف بعض المؤلفين^(٢٦) الذين يعتقدون أن احتكار الشركات مفيد ومرغوب فيه من بعض النواحي. ما زلت أشعر، كما كنت قبل خمسة عشر عاماً^(٢٧)، أنه قد يكون أمراً جيداً أن يتم التعامل مع المحتكر على أنه نوع من كبش فداء السياسة الاقتصادية؛ وأدرك أن التشريع في الولايات المتحدة نجح في خلق مناخ من الرأي غير مواتٍ للاحتكار. بقدر ما يمكن أن يؤدي تطبيق القواعد العامة (مثل عدم التمييز) إلى كبح القوى الاحتكارية، فإن مثل هذا الإجراء هو إجراء مفيد. ولكن ما يمكن القيام به بشكل فعال في هذا المجال يجب أن يأخذ

شكل ذلك التحسين التدريجي لقانون الشركات وبراءات الاختراع والضرائب لدينا، والذي لا يمكن الحديث عنه باختصار. ومع ذلك، فقد أصبحت متشككًا بشكل متزايد بشأن الطابع النافع لأي إجراء تقديري للحكومة ضد احتكارات معينة، وأنا منزع بشدة من الطبيعة التعسفية لجميع السياسات التي تهدف إلى الحد من حجم المنظمات والشركات الفردية. وعندما تخلق السياسة وضعًا تخشى فيه الشركات الكبيرة - كما هو الحال في بعض الشركات في الولايات المتحدة - التنافس من خلال خفض الأسعار، لأن هذا قد يعرضها لإجراءات مكافحة الاحتكار، يصبح هذا أمرًا سخيًا.

تفشل السياسة الحالية في إدراك أن الاحتكار ليس في حد ذاته هو الضار، بل فقط العقبات أمام الدخول في صناعة أو تجارة ما وبعض الممارسات الاحتكارية الأخرى. من المؤكد أن الاحتكار أمر غير مرغوب فيه، ولكن فقط بنفس المعنى الذي تكون فيه الندرة غير مرغوب فيها؛ ففي كلتا الحالتين لا يعني هذا أنه يمكننا تجنبهما^(٢٨). إحدى الحقائق غير السارة في الحياة أنه لا يمكن إعادة خلق بعض القدرات (وكذلك بعض المزايا والتقاليد الخاصة بمنظمات معينة)، تمامًا مثل حقيقة أن بعض السلع شحيحة. ليس من المنطقي تجاهل هذه الحقيقة ومحاولة خلق ظروف تجعل المنافسة «كما لو» كانت فعالة. لا يمكن للقانون أن يحظر بشكل فعال أوضاعًا معينة لكن فقط أنواعًا من الأفعال والإجراءات. كل ما يمكننا أن نأمل فيه هو أنه، عندما تظهر احتمالية للمنافسة مرة أخرى، لن يتم منع أي شخص من الاستفادة منها. حيثما يقوم الاحتكار على عقبات من صنع الإنسان لدخول السوق، فلدينا كل الأسباب لإزالتها. وهناك أيضًا حجة قوية لحظر التمييز في الأسعار قدر الإمكان من خلال تطبيق القواعد العامة. لكن سجل الحكومات في هذا المجال مؤسف للغاية لدرجة أنه من المدهش أن أي شخص لا يزال يتوقع أن منح الحكومات

سلطات تقديرية يمكنه أن يفعل شيئاً سوى زيادة تلك العقوبات. لقد كانت تجربة جميع البلدان أن السلطات التقديرية في معالجة الاحتكار، سرعان ما تُستخدم للتمييز بين الاحتكارات «الجيدة» و«السيئة»، وسرعان ما تصبح تلك السلطة حريصة على حماية ذلك الذي يُفترض أنه جيد أكثر من منع السيئ. أشك في وجود أي احتكارات «جيدة» تستحق الحماية. ولكن ستكون هناك دائماً احتكارات حتمية يتحول طابعها المؤقت والعابر غالباً إلى طابع دائم من خلال رعاية الحكومة.

ولكن، على الرغم من أن لا يوجد سوى أمل ضئيل للغاية من أي إجراء حكومي محدد ضد احتكار الشركات، فإن الوضع يكون مختلفاً عندما تعمد الحكومات إلى تعزيز نمو الاحتكار، وعندما تفشل حتى في أداء الوظيفة الأساسية للحكومة - منع الإكراه، من خلال منح استثناءات من القواعد العامة للقانون - كما كانت تفعل لفترة طويلة في مجال العمالة. من المؤسف أنه في الديمقراطية، بعد فترة تكون فيها التدابير لصالح مجموعة معينة شائعة، تصبح الحجة ضد الامتياز حجة ضد الجماعات التي حظيت في الآونة الأخيرة بتأييد خاص من الجمهور لأنه كان يعتقد أنها تحتاج وتستحق مساعدة خاصة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المبادئ الأساسية لسيادة القانون لم يتم انتهاكها بشكل عام في أي مكان في الآونة الأخيرة، وكان لذلك عواقب وخيمة بقدر ما حدث في حالة النقابات العمالية. وبالتالي فإن السياسة المتعلقة بها ستكون المشكلة الرئيسة الأولى التي سننظر فيها.

* * *

الفصل الثامن عشر

النقابات العمالية والتوظيف

قامت فجأة الحكومة، التي كانت معادية للاحتكارات الأخرى، برعاية وتعزيز احتكارات عمالية واسعة النطاق، والتي لا تستطيع الديمقراطية تحمّلها، ولا يمكن السيطرة عليها دون تدميرها، وربما لا يمكنها تدميرها دون تدمير نفسها.

-هنري سيمونز-

١. انتقلت السياسة العامة المتعلقة بالنقابات العمالية، خلال ما يزيد قليلاً على قرنٍ من الزمان، من طرفٍ إلى أقصى الطرف الآخر. فمن حالة كان لا يمكن للنقابات أن تفعل فيها سوى أشياء معدودة قانونية؛ هذا إذا لم يتم حظرها من الأساس، إلى حالة وصلنا إليها الآن أصبحت فيها النقابات مؤسسات مميزة بشكل فريد لا تنطبق عليها القواعد العامة للقانون. لقد أصبحت هي المثال الوحيد المهم الذي فشلت فيه الحكومات بشكل واضح في وظيفتها الأساسية؛ أي منع الإكراه والعنف.

وقد ساعد هذا التطور بشكل كبير حقيقة أن النقابات كانت قادرة في البداية على الاحتكام إلى المبادئ العامة للحرية^(١)، ثم الاحتفاظ بدعم الليبراليين بعد فترة طويلة من توقف جميع أشكال التمييز ضدها وحصولها على امتيازات استثنائية. إذ بات لا يوجد تقريباً أحد من التقدميين يكون على استعداد للنظر في مدى معقولة أي إجراء معين، لكنه يسأل فقط عما إذا كان «مع النقابات أو

ضدها» أو، كما يوصف عادة، «مع أو ضد العمال»^(٢). ومع ذلك، فإن أي نظرة موجزة إلى تاريخ النقابات لا بد أن تشير إلى أن الموقف المعقول يجب أن يقع في مكان ما بين النقيضين اللذين يميزان تطورها.

ومع ذلك، فإن معظم الناس لا يدركون كثيرًا ما حدث لدرجة أنهم ما زالوا يدعمون تطلعات النقابات في الاعتقاد بأنها تكافح من أجل «الحرية النقابية»، في حين أن هذا المصطلح قد فقد معناه في الواقع وأصبحت القضية الحقيقية هي حرية الفرد في الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابة. يرجع هذا اللبس في جزء منه إلى السرعة التي تغيرت بها طبيعة المشكلة؛ ففي العديد من البلدان، أصبحت الجمعيات الطوعية للعمال قانونية فقط عندما بدأت في استخدام الإكراه لإجبار العمال غير الراغبين على الانضمام إلى عضويتها وإبقاء غير الأعضاء خارج التوظيف. لا يزال معظم الناس على الأرجح يعتقدون أن «النزاع العمالي» عادة ما يعني الخلاف حول الأجر وشروط العمل، في حين أن السبب في كثير من الأحيان يكون محاولة من جانب النقابات لإجبار العمال غير الراغبين في الانضمام إليها.

لم يكن حصول النقابات على الامتياز مذهبًا في أي مكان كما هو الحال في بريطانيا، حيث منح قانون المنازعات النقابية لعام ١٩٠٦ «الإعفاء للنقابة العمالية من المسؤولية المدنية عن ارتكاب أبشع الأخطاء من قبل النقابة أو مسؤوليها؛ وباختصار فهو يمنح لكل نقابة امتيازًا وحماية لا يمتلكهما أي شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص»^(٣). وساعدت التشريعات المماثلة النقابات في الولايات المتحدة، حيث أعفاها أولاً قانون كلايتون لعام ١٩١٤ من أحكام مكافحة الاحتكار في قانون شيرمان؛ وقطع قانون نوريس لاغوارديا لعام ١٩٣٢ «شوطًا طويلًا لتأسيس حصانة كاملة من الناحية العملية لنقابات العمال ضد الأضرار»^(٤)؛ وأخيرًا، أيدت المحكمة العليا في قرار حاسم «حق

النقابة في حرمان صاحب العمل من المشاركة في العالم الاقتصادي»^(٥). وبحلول العشرينيات من القرن الماضي، ظهر الوضع نفسه بشكل تدريجي في معظم البلدان الأوروبية، «ليس من خلال إذن تشريعي صريح بقدر ما هو من خلال التسامح الضمني من قبل السلطات والمحاكم»^(٦). تم تفسير تقنين النقابات في كل مكان على أنه إضفاء للشرعية على هدفها الرئيس واعتراف بحقها في القيام بكل ما يبدو ضروريًا لتحقيق هذا الهدف؛ أي الاحتكار. لقد أصبحت هذه النقابات تُعامل ليس كمجموعة تسعى إلى هدف أناني مشروع والذي، مثل أي مصلحة أخرى، يجب أن يظل تحت السيطرة من خلال المصالح المتنافسة التي تمتلك حقوقًا متساوية، ولكن كمجموعة يجب دعم هدفها - التنظيم الشامل والتام لجميع العمالة - من أجل الصالح العام^(٧).

على الرغم من أن الانتهاكات الصارخة لسلطات الشعب من قبل النقابات غالبًا ما صدمت الرأي العام في الآونة الأخيرة، وأن المشاعر الداعمة وغير الانتقادية آخذة في التلاشي، فمن المؤكد أن الشعب لم يدرك بعد أن الموقف القانوني الحالي خاطئ بشكل أساسي، وأن الأساس الكامل لمجتمعنا الحر مهدد بشكل خطير من قبل السلطات التي تنتحلها النقابات. لن نهتم هنا بتلك التجاوزات الإجرامية للسلطة النقابية التي جذبت مؤخرًا الكثير من الاهتمام في الولايات المتحدة، على الرغم من أنها ليست منفصلة تمامًا عن الامتيازات التي تتمتع بها النقابات قانونيًا. سيكون اهتمامنا منصبًا حصريًا على تلك الصلاحيات التي تمتلكها النقابات عمومًا اليوم، إما بإذن صريح من القانون أو على الأقل بالتسامح الضمني من قبل سلطات إنفاذ القانون. لن تكون حجتنا موجهة ضد النقابات العمالية في حد ذاتها؛ ولن تقتصر على الممارسات التي بات من المعترف به على نطاق واسع أنها انتهاكات. لكننا سنوجه انتباهنا إلى بعض سلطاتها التي أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع باعتبارها شرعية، إن

لم تكن «حقوقها المقدسة». وقد تعززت الحجة ضد هذه السلطات -بدلاً من أن تضعف- من خلال حقيقة أن النقابات أبدت في كثير من الأحيان الكثير من ضبط النفس في ممارستها. إن السبب في كون الوضع ليس أسوأ بكثير مما هو عليه، وأننا ينبغي ألا نتركه يستمر هو بالضبط أنه، في الوضع القانوني الحالي، يمكن أن تسبب النقابات ضرراً أكثر مما تسببه بالفعل، وأننا بالتالي مدينون للاعتدال والحس السليم للعديد من قادة النقابات^(٨).

٢. ينبغي تأكيد أن الإكراه الذي سُمح للنقابات بممارسته بما يتعارض مع جميع مبادئ الحرية بموجب القانون هو في المقام الأول إكراه من العاملين تجاه بعضهم. فمهما كان مقدار السلطة الإكراهية الحقيقية التي يمكن أن تمارسها النقابات على أصحاب العمل، فهي نتيجة لهذه السلطة الأساسية المتمثلة في إكراه العمال الآخرين، إذ إن إكراه أصحاب العمل سيفقد معظم طابعه المرفوض إذا حُرمت النقابات من هذه السلطة للحصول على دعم غير الراغبين. لا الحق في الاتفاق الطوعي بين العمال ولا حتى حقهم في حجب خدماتهم بالتنسيق بعضهم مع بعض هو موضع تشكيك. ومع ذلك، ينبغي القول إن هذا الأخير -الحق في الإضراب- رغم أنه حق عادي، لا يمكن اعتباره حقاً ثابتاً لا يمكن أن يُسلب. توجد أسباب وجيهة في بعض الوظائف لجعل تخلي العامل عن هذا الحق شرطاً من شروط العمل؛ أي أن مثل هذه الوظائف يجب أن تنطوي على التزامات طويلة الأجل من جانب العمال، وأي محاولات متضافرة لفسخ هذه العقود يجب أن تكون غير قانونية.

صحيح أن أي نقابة تتحكم بشكل فعال في جميع العاملين المحتملين في شركة أو صناعة يمكن أن تمارس ضغطاً غير محدود تقريباً على صاحب العمل وأنه، خاصةً عندما يتم استثمار قدر كبير من رأس المال في معدات متخصصة، يمكن لمثل هذه النقابة عملياً مصادرة ملكية المالك والسيطرة على

العوائد الكاملة تقريباً لمشروعه^(٩). ومع ذلك، فإن النقطة الحاسمة هي أن هذا لن يكون في مصلحة جميع العمال أبداً؛ باستثناء الحالة غير المحتملة التي يتم فيها تقاسم الربح الإجمالي من مثل هذا العمل بينهم، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أم لا؛ وأنه، بالتالي، لا يمكن للنقابة تحقيق ذلك إلا من خلال إكراه بعض العمال ضد مصالحهم على دعم مثل هذه الخطوة المنسقة.

والسبب في ذلك هو أن العمال يمكنهم رفع الأجور الحقيقية فوق المستوى الذي سيسود في السوق الحر فقط من خلال الحد من العرض؛ أي عن طريق حجب جزء من العمل. وبالتالي، فإن مصلحة أولئك الذين سيحصلون على عمل بأجر أعلى سوف تتعارض دائماً مع مصلحة أولئك الذين، نتيجة لذلك، سيجدون عملاً فقط في الوظائف ذات الأجور الأقل أو الذين لن يتم توظيفهم على الإطلاق.

حقيقة أن النقابات ستجعل عادةً صاحب العمل أولاً يوافق على أجر معين ثم تتأكد من عدم توظيف أي شخص بأقل من ذلك، لا تُحدث فارقاً يذكر. يعد تحديد الأجور وسيلة فعالة تماماً مثل أي وسيلة أخرى لإبعاد أولئك الذين لا يمكن توظيفهم إلا بأجر أقل. النقطة الأساسية هي أن صاحب العمل سيوافق على الأجر فقط عندما يعلم أن النقابة لديها القدرة على إبعاد الآخرين^(١٠). كقاعدة عامة، فإن تحديد الأجور (سواء من خلال النقابات أو السلطة) سيجعل الأجور أعلى مما كانت ستصبح بخلاف ذلك فقط إذا كانت أعلى أيضاً من الأجر الذي يمكن به توظيف جميع العمال الراغبين.

على الرغم من أن النقابات قد لا تزال تتصرف في كثير من الأحيان بناءً على اعتقاد مخالف، فإنه لا يمكن أن يكون هناك شك الآن في أنها لا تستطيع على المدى الطويل زيادة الأجور الحقيقية لجميع الراغبين في العمل، فوق المستوى

الذي من شأنه أن يحدث من تلقاء نفسه في السوق الحر؛ على الرغم من أنها قد تدفع مستوى الأجور النقدية (الاسمية) للأعلى، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ستتناولها لاحقاً. إن نجاحها في زيادة الأجور الحقيقية إلى ما بعد تلك النقطة، إذا كان يُراد لها ألا تكون فقط مؤقتة، يمكن أن تفيد فقط مجموعة معينة على حساب الآخرين. وبالتالي، فإنها لن تخدم سوى مصلحة قطاع معين حتى عندما تحصل على دعم الجميع. وهذا يعني أن النقابات الطوعية تماماً، نظراً لأن سياسة الأجور الخاصة بها لن تكون في مصلحة جميع العمال، لا تستطيع الحصول على دعم الجميع لفترة طويلة. وبالتالي فإن النقابات التي ليست لديها سلطة لإكراه غير الأعضاء لن تكون قوية بما يكفي لرفع الأجور فوق المستوى الذي يمكن عنده توظيف جميع الباحثين عن عمل؛ أي المستوى الذي سيؤسس نفسه في سوق حر حقيقي للعمل بشكل عام.

ولكن، في حين أن الأجور الحقيقية لجميع الموظفين لا يمكن رفعها عن طريق العمل النقابي إلا من خلال البطالة، فإن النقابات في صناعات أو حرف معينة قد ترفع أجور أعضائها عن طريق إجبار الآخرين على البقاء في وظائف أقل أجوراً. من الصعب تحديد حجم تشويه هيكل الأجور الذي يسببه هذا في الواقع. لكن إذا تذكر المرء أن بعض النقابات تجد أنه من المناسب استخدام العنف لمنع أي تدفق إلى مهنتهم، وأن البعض الآخر قادر على فرض مبالغ عالية للقبول (أو حتى حجز وظائف في المهنة لأطفال الأعضاء الحاليين)، يمكن أن يكون هناك القليل من الشك في أن هذا التشويه كبير. من المهم أن نلاحظ أن مثل هذه السياسات لا يمكن استخدامها بنجاح إلا في الوظائف المزدهرة نسبياً وذات الأجر المرتفع، وبالتالي فإنها ستؤدي إلى استغلال الفقراء نسبياً بواسطة الأفضل منهم. وعلى الرغم من أن إجراءات أي نقابة في نطاقها قد تميل إلى تقليل الفروق في الأجور، فإنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه فيما يتعلق

بالأجور النسبية في الصناعات والحرف الرئيسة، فإن النقابات اليوم مسؤولة إلى حد كبير عن عدم المساواة التي ليس لها مبرر وهي بالكامل نتيجة امتياز^(١١). وهذا يعني أن أنشطتها تقلل بالضرورة من إنتاجية العمل في كل مكان، وبالتالي تقلل أيضًا المستوى العام للأجور الحقيقية، لأنه إذا نجح العمل النقابي في تقليل عدد العمال في الوظائف ذات الأجور المرتفعة وفي زيادة عدد أولئك الذين يتعين عليهم البقاء في الوظائف الأقل دخلًا، فلا بد أن تكون النتيجة أن المتوسط العام سيكون أقل. في الواقع، من المرجح أن يكون المستوى العام للأجور الحقيقية، في البلدان التي تكون فيها النقابات قوية للغاية، أقل مما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك^(١٢). هذا صحيح بالتأكيد في معظم بلدان أوروبا، حيث يتم تعزيز سياسة النقابة من خلال الاستخدام العام للممارسات التقييدية من قبيل «الأعمال الشكلية»^(*) Make-work.

إذا كان الكثيرون لا يزالون يقبلون مسألة أن مستوى الأجور العام قد ارتفع بالسرعة التي ارتفع بها بسبب جهود النقابات كحقيقة واضحة لا يمكن إنكارها، فإنهم يفعلون ذلك على الرغم من هذه الاستنتاجات الواضحة للتحليل النظري؛ وعلى الرغم من الأدلة التجريبية على عكس ذلك. لقد ارتفعت الأجور الحقيقية في كثير من الأحيان عندما كانت النقابات ضعيفة بشكل أسرع مما ارتفعت به عندما كانت قوية؛ علاوة على ذلك، فحتى الارتفاع في بعض المهن أو الصناعات التي لم يتم تنظيم العمالة بها كان في كثير من الأحيان أسرع بكثير مما كان عليه الارتفاع في الصناعات ذات التنظيم العالي والمزدهرة على حد سواء^(١٣). إن الانطباع الشائع بأن الأمر على عكس

(*) هي الأعمال أو الوظائف التي ليست لها أهمية تُذكر، ويتم توظيف الشخص بها فقط حتى لا يظل عاطلاً. (المترجم).

ذلك يعود جزئيًا إلى حقيقة أن زيادات الأجور، التي يتم الحصول عليها اليوم في الغالب في مفاوضات النقابات، يُنظر إليها

على أنها لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الطريقة^(١٤)، بل ويعود أكثر إلى حقيقة أن النشاط النقابي، كما سنرى حاليًا، يؤدي في الواقع إلى ارتفاع مستمر في الأجور النقدية يتجاوز الزيادة في الأجور الحقيقية. هذه الزيادة في الأجور النقدية تكون ممكنة دون إحداث بطالة عامة فقط لأنها تصبح غير فعالة بشكل منتظم بسبب التضخم، بل في الواقع، لا بد أن تكون كذلك إذا أردنا الحفاظ على التوظيف الكامل.

٣. إذا كانت النقابات قد حققت في الواقع أقل بكثير مما يُعتقد عمومًا من خلال سياسة الأجور الخاصة بها، فإن أنشطتها في هذا المجال تعتبر مع ذلك ضارة جدًا من الناحية الاقتصادية وخطيرة للغاية من الناحية السياسية. إنها تستخدم سلطتها بطريقة تميل إلى جعل نظام السوق غير فعال والتي، في نفس الوقت، تمنحها السيطرة على النشاط الاقتصادي، وهو ما سيكون خطيرًا في أيدي الحكومة ولكن لا يمكن تحمله إذا مارسته مجموعة معينة. وهي تفعل ذلك من خلال تأثيرها على الأجور النسبية لمجموعات مختلفة من العمال، ومن خلال ضغطها التصاعدي المستمر على مستوى الأجور النقدية، مع عواقبه التضخمية الحتمية.

عادة ما يكون التأثير على الأجور النسبية هو زيادة التماثل والجمود للأجور داخل أي مجموعة تسيطر عليها نقابة، واختلافات أكبر وغير مبررة في الأجور بين المجموعات المختلفة. ويقترن هذا بتقييد حركة العمالة، والذي تكون تلك الاختلافات في الأجور بين المجموعات المختلفة إما نتيجة له وإما مسببة له. لا نحتاج إلى قول المزيد عن حقيقة أن هذا قد يفيد مجموعات معينة

ولكن يمكن أن يقلل من الإنتاجية وبالتالي دخل العمال بشكل عام. ولا داعي للتأكيد هنا على حقيقة أن الاستقرار الأكبر في أجور مجموعات معينة الذي قد تحققه النقابات، من المرجح أن ينطوي على قدر أكبر من عدم الاستقرار في التوظيف. ما هو مهم هو أن الاختلافات العرضية في السلطة النقابية لمختلف المهن والصناعات لن تنتج فقط تفاوتات جسيمة في الأجور بين العمال، والتي ليس لها مبرر اقتصادي، بل فوارق غير اقتصادية في تطوير الصناعات المختلفة. فالصناعات المهمة اجتماعيًا، مثل البناء، ستواجه عقبات كبيرة في تنميتها وتطورها وستفشل بشكل واضح في تلبية الاحتياجات الملحة لمجرد أن طابعها يوفر للنقابات فرصًا خاصة لممارسات احتكارية إكراهية^(١٥)؛ إذ إن النقابات تكون أقوى حيثما تكون استثمارات رأس المال أثقل، فإنها تميل إلى أن تصبح رادعًا للاستثمار؛ وهي في الوقت الحالي تأتي على الأرجح في المرتبة الثانية بعد الضرائب في هذا الصدد. أخيرًا، غالبًا ما يكون الاحتكار النقابي بالتواطؤ مع احتكار الشركات هو أحد الأسس الرئيسة للسيطرة الاحتكارية على الصناعة قيد النظر.

يتمثل الخطر الرئيس الذي يمثله التطور الحالي للنقابات في أنه، من خلال إنشاء احتكارات فعالة في عرض أنواع مختلفة من العمل، ستمنع النقابات المنافسة من العمل كمنظم فعال لتخصيص جميع الموارد. ولكن إذا أصبحت المنافسة غير فعالة كوسيلة لمثل هذا التنظيم، فسيتعين اعتماد بعض الوسائل الأخرى بدلًا منها. غير أن البديل الوحيد للسوق هو التوجيه من خلال السلطة. من الواضح أن مثل هذا التوجيه لا يمكن تركه في أيدي نقابات معينة ذات مصالح فئوية، ولا يمكن أن تؤديه بشكل مناسب منظمة موحدة لجميع العمال كذلك، والتي لن تصبح بالتالي مجرد أقوى سلطة في الدولة بل سلطة تتحكم بشكل كامل في الدولة. تميل النقابات، كما هي الآن، إلى إنتاج ذلك النظام ذاته

من التخطيط الاشتراكي الشامل الذي لا تريده سوى نقابات قليلة والذي، في الواقع، من مصلحتهم تجنبه.

٤. لا تستطيع النقابات أن تحقق أهدافها الرئيسة ما لم تحصل على سيطرة كاملة على عرض نوع العمل الذي هي المعنية به؛ وبما أنه ليس من مصلحة جميع العمال الخضوع لهذه السيطرة، فسيتم حث البعض منهم على التصرف ضد مصلحته. يمكن القيام بذلك إلى حد ما من خلال الضغط النفسي والأخلاقي فقط من خلال دعم الاعتقاد الخاطئ بأن النقابات تفيد جميع العمال. وعندما تنجح في خلق شعور عام بأن على كل عامل، من أجل مصلحة طبقته، أن يدعم العمل النقابي، يصبح الإكراه مقبولا كوسيلة مشروعة لجعل العامل المتمرد يؤدي واجبه. هنا اعتمدت النقابات على أداة أكثر فاعلية، وهي الأسطورة القائلة بأن مستوى معيشة الطبقة العاملة قد ارتفع بالسرعة التي ارتفع بها بفضل جهودها، وأنه فقط من خلال جهودها المستمرة ستستمر الأجور في الارتفاع بأسرع ما يمكن؛ وهي أسطورة ساعدت كذلك خصوم النقابية في ترسيخها. ولا يمكن للخروج من مثل هذا الوضع أن يأتي إلا من نظرة أعمق للحقائق، ومسألة إذا كان سيتم تحقيق ذلك تعتمد على مدى فعالية أداء الاقتصاديين لعملهم في توعية الرأي العام.

ولكن على الرغم من أن هذا النوع من الضغط الأخلاقي الذي تمارسه النقابات قد يكون قويا للغاية، فنادرًا ما يكون كافيا لمنحهم القوة لإحداث ضرر حقيقي. يبدو أن قادة النقابات يتفقون مع دارسي هذا الجانب من النقابية على أن هناك حاجة إلى أشكال أقوى من الإكراه إذا كانت تريد النقابات أن تحقق أهدافها. إن أساليب الإكراه التي استحدثتها النقابات لغرض جعل العضوية في الواقع إلزامية، أي ما يسمونه «أنشطتهم التنظيمية» (أو، في الولايات المتحدة، «أمن النقابات»، الذي هو تعبير ملطف غريب) هو الذي يمنحهم قوة حقيقية.

نظرًا لأن قوة النقابات الطوعية حقًا ستقتصر على المصالح المشتركة لجميع العمال، فقد أصبحت توجه جهودها الرئيسة لإجبار المنشقين على طاعتها.

ولم يكن من الممكن أن تنجح في ذلك من دون دعم الرأي العام المضلل والمساعدة الفعالة من الحكومة. ولسوء الحظ، فقد نجحت إلى حد كبير في إقناع الجمهور بأن الآلية النقابية ليست شرعية فقط ولكنها مهمة للسياسة العامة. ومع ذلك، فإن القول بأن للعمال الحق في تشكيل نقابات لا يعني أن النقابات لها الحق في الوجود بشكل مستقل عن إرادة العمال الأفراد. إن عدم شعور العمال بضرورة تشكيل نقابات سيكون بالفعل حالة مرغوبة للغاية وليس كارثة اجتماعية كما تصوّر النقابات. ومع ذلك، فإن حقيقة أن حث النقابة لجميع العمال على الانضمام إليها هو هدف طبيعي، تم تفسيرها على أنها تعني أنه يحق للنقابات القيام بكل ما يبدو ضروريًا لتحقيق هذا الهدف. وبالمثل، فإن حقيقة أنه من المشروع للنقابات محاولة تحقيق أجور أعلى، تم تفسيرها على أنها تعني أنه يجب أيضًا السماح لها بالقيام بكل ما يبدو ضروريًا للنجاح في جهودها. وبالتحديد، نظرًا لأن الإضراب قد تم قبوله كسلاح شرعي للنقابات، فقد أصبح يُعتقد أنه يجب السماح لها بالقيام بكل ما يبدو ضروريًا لإنجاح الإضراب. بشكل عام، أصبحت قانونية النقابات تعني أنه أيًا كانت الأساليب التي تعتبرها لا غنى عنها لأهدافها، فيجب أيضًا التعامل معها على أنها قانونية.

وبالتالي، فإن السلطات الإكراهية الحالية للنقابات تعتمد بشكل أساسي على استخدام الأساليب التي لن يتم التسامح معها لأي غرض آخر، والتي تتعارض مع حماية المجال الخاص للفرد. في المقام الأول، تعتمد النقابات -بقدر أكبر بكثير مما يعتقد الناس بشكل عام- على استخدام الاحتجاج المنظم كأداة للترهيب. إن مسألة أن حتى ما يسمى بالاحتجاج «السلمي» بالأعداد يعتبر إكراهيًا بشدة، ويشكل التغاضي عنه امتيازًا يتم قبوله بسبب هدفه

المشروع المفترض، هي مسألة تتضح من حقيقة أنه يمكن استخدامه ويُستخدم بالفعل من قبل أشخاص ليسوا هم أنفسهم عمالاً لإجبار الآخرين على تشكيل نقابة يسيطرون هم عليها، ويمكن أيضاً استخدامه لأغراض سياسية بحتة أو للتنفيس عن العداء ضد شخص لا يحظى بشعبية. إن حالة الشرعية الممنوحة له، لأن الأهداف غالباً ما يتم الموافقة عليها، لا يمكن أن تغير حقيقة أنه يمثل نوعاً من الضغط المنظم على الأفراد، والذي ينبغي عدم السماح لأي هيئة خاصة بممارسته في المجتمع الحر.

إلى جانب التسامح مع الاحتجاج المنظم، فإن العامل الرئيس الذي يمكن النقابات من إكراه العمال الفرديين هو العقوبة بموجب قوانين الانضمام النقابي Union shops وأشكالها المختلفة. وهي تشكّل عقوداً مقيدة للمهنة، وفقط إعفاؤها من قواعد القانون العادية هو ما جعلها أهدافاً مشروعة لـ«الأنشطة التنظيمية» للنقابات. لقد ذهب التشريع في كثير من الأحيان إلى حد أنه تطلب ليس فقط أن يكون العقد المبرم من قبل ممثلي غالبية عمال المصنع أو الصناعة متاحاً لأي عامل يرغب في الاستفادة منه، ولكن أن ينطبق على جميع العاملين، حتى لو كانوا يريدون بشكل فردي الحصول على مجموعة مختلفة من المزايا وقادرين على ذلك^(١٦). يجب أيضاً أن نعتبر جميع الإضرابات والمقاطعات الثانوية وسائل غير مقبولة للإكراه، والتي لا تُستخدم كأداة للمساومة على الأجور ولكن فقط كوسيلة لإجبار العمال الآخرين على الانصياع لسياسات النقابات.

علاوة على ذلك، يمكن ممارسة معظم هذه التكتيكات الإكراهية للنقابات، فقط لأن القانون أعفى مجموعات العمال من المسؤولية العادية للعمل المشترك، إما بالسماح لهم بتجنب التأسيس الرسمي، وإما بإعفاء منظماتهم صراحة من القواعد العامة المطبقة على الهيئات والمنظمات. ليست هناك

حاجة إلى النظر بشكل منفصل في مختلف الجوانب الأخرى لسياسات النقابات المعاصرة، مثل المفاوضة على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة، حيث تعتمد قابليتها للتطبيق على الممارسات التي سبق ذكرها، ومن شبه المؤكد أنها ستختفي إذا أزيلت السلطة الإكراهية الأساسية للنقابات^(١٧).

٥. لا يمكن إنكار أن رفع الأجور عن طريق الإكراه هو اليوم الهدف الرئيس للنقابات. لكن حتى لو كان هذا هو هدفها الوحيد، فإن الحظر القانوني للنقابات لن يكون له ما يبرره. في المجتمع الحر، يجب التسامح مع الكثير مما هو غير مرغوب فيه إذا كان لا يمكن منعه دون تشريعات تمييزية. لكن السيطرة على الأجور ليست حتى الآن الوظيفة الوحيدة للنقابات؛ وهي بلا شك قادرة على تقديم خدمات ليست فقط غير مرفوضة ولكنها مفيدة بالتأكيد. إذا كان هدفها الوحيد هو زيادة الأجور عن طريق العمل الإكراهي، فمن المرجح أن تختفي إذا حُرمت من السلطة الإكراهية. لكن النقابات لها وظائف مفيدة أخرى تؤديها، وعلى الرغم من أنه سيكون مخالفًا لجميع مبادئنا إذا نظرنا في إمكانية حظرها تمامًا، فمن المستحسن توضيح سبب عدم وجود أساس اقتصادي لمثل هذا الإجراء ولماذا، قد يكون للنقابات - باعتبارها منظمات طوعية وغير إكراهية - خدمات مهمة لتقديمها. في الواقع، من المرجح أن تقوم النقابات بإظهار فائدتها المحتملة بشكل كامل فقط بعد أن يتم إبعادها عن أهدافها المعادية للمجتمع عن طريق المنع الفعال لاستخدام الإكراه^(١٨).

من المرجح أن تلعب النقابات التي لا تتمتع بسلطات إكراهية دورًا مفيدًا ومهمًا حتى في عملية تحديد الأجور. في المقام الأول، غالبًا ما يكون هناك اختيار بين زيادات الأجور، من ناحية، ومن ناحية أخرى، المزايا البديلة التي يمكن لصاحب العمل توفيرها بنفس التكلفة، ولكن التي لا يمكنه تقديمها إلا إذا كان كل أو معظم العمال على استعداد لتفضيلها على الأجر الإضافي. هناك

أيضاً حقيقة أن الموقع النسبي للفرد على سلم الأجور غالباً ما يكون بنفس أهمية موقعه المطلق. ففي أي منظمة هرمية، من المهم أن يشعر الأغلبية أن الفروق بين أجر الوظائف المختلفة وقواعد الترقية عادلة^(١٩). ربما تكون الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق الموافقة هي الاتفاق على المخطط العام في المفاوضات الجماعية التي يتم فيها تمثيل جميع المصالح المختلفة. حتى من وجهة نظر صاحب العمل، سيكون من الصعب تصور أي طريقة أخرى للتوفيق بين جميع الاعتبارات المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار في أي منظمة كبيرة عند الوصول إلى هيكل أجور مرضٍ. إذن يبدو أن وجود مجموعة متفق عليها من الشروط القياسية، المتاحة لجميع الذين يرغبون في الاستفادة منها، على الرغم من عدم استبعاد الترتيبات الخاصة في الحالات الفردية؛ يبدو أنها ضرورية للمنظمات والشركات الضخمة.

وينطبق الشيء نفسه على مدى أكبر من جميع المشكلات العامة المتعلقة بظروف العمل بخلاف الأجر الفردي، أي تلك المشكلات التي تهم حقاً جميع العاملين، والتي، من أجل المصلحة المشتركة للعمال وأصحاب العمل، ينبغي تنظيمها بطريقة تأخذ في الاعتبار أكبر عدد ممكن من الرغبات. يجب أن تخضع المنظمة الكبيرة للقواعد، ومن المرجح أن تعمل هذه القواعد بشكل أكثر فاعلية إذا تم وضعها بمشاركة العمال^(٢٠). نظراً لأن العقد المبرم بين أصحاب العمل والعاملين لا ينظم العلاقات بينهما فحسب، بل ينظم أيضاً العلاقات بين مختلف مجموعات العاملين، فغالباً ما يكون من المناسب منحه طابع اتفاقية متعددة الأطراف، وأن ينص في نواحٍ معينة، كما هو الحال في إجراءات التظلم، على درجة من الحكم الذاتي بين العاملين.

هناك، أخيراً، أقدم أنشطة النقابات وأكثرها فائدة، وهو أن تتعهد هذه النقابات بصفقتها «جمعية تعاونية» بمساعدة الأعضاء في مواجهة المخاطر

الخاصة بمهنتهم. هذه وظيفة يجب اعتبارها من جميع النواحي شكلاً مرغوباً للغاية من المساعدة الذاتية، وإن كان يتم الاستيلاء عليها تدريجياً من قبل دولة الرفاهية. ومع ذلك، سترك السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت أي من الحجج المذكورة أعلاه تبرر وجود النقابات ذات النطاق الأكبر من نطاق المصنع أو الشركة.

ثم هناك مسألة مختلفة تماماً، والتي لا يمكننا ذكرها هنا إلا بشكل عابر، وهي مطالبة النقابات بالمشاركة في إدارة الأعمال. وقد اكتسب ذلك شعبية كبيرة، خاصة في ألمانيا وبدرجة أقل في بريطانيا تحت اسم «الديمقراطية الصناعية» أو مؤخراً تحت اسم «المشاركة في القرار». إنه يمثل عودة مثيرة للفضول لأفكار الفرع السينديكالي syndicalist لاشتراكية القرن التاسع عشر، وهو الشكل الأقل حكمة وقابلية للتطبيق من هذا المذهب. على الرغم من أن هذه الأفكار لها جاذبية سطحية معينة، فإنها تكشف عن تناقضات متأصلة عند فحصها. فلا يمكن إدارة مصنع أو صناعة لمصلحة مجموعة دائمة مستقلة من العمال، إذا كان في نفس الوقت يُراد لها خدمة مصالح المستهلكين. علاوة على ذلك، فإن المشاركة الفعالة في توجيه المؤسسة هي وظيفة بدوام كامل، وأي شخص منخرط بها بهذه الطريقة سيتوقف قريباً عن أن تكون لديه نظرة واهتمام العامل. ولذلك، يجب أن يتم رفض مثل هذه الخطة ليس من وجهة نظر أصحاب العمل فقط، بل توجد أسباب وجيهة للغاية جعلت قادة النقابات أيضاً في الولايات المتحدة يرفضون بشكل قاطع تحمل أي مسؤولية في تسيير الأعمال. لكن من أجل الاطلاع على دراسة أكمل لهذه المشكلة، يجب علينا إحالة القارئ إلى الدراسات الدقيقة المتاحة الآن لجميع آثارها^(٢١).

٦. على الرغم من أنه قد يكون من المستحيل حماية الفرد من جميع أشكال الإكراه النقابي ما دام أن الرأي العام يعتبره شرعياً، فإن معظم دارسي

هذا الموضوع يتفقون على أن القليل نسبياً من التغييرات الطفيفة في القانون والقضاء يكفي لإحداث تغييرات بعيدة المدى وربما حاسمة في الوضع القائم^(٢٢)، حيث إن مجرد سحب الامتيازات الخاصة سواء الممنوحة صراحة للنقابات أو التي تظهر في تسامح المحاكم يبدو كافياً لحرمانها من السلطات الإكراهية الأكثر خطورة التي تمارسها الآن وتوجه مصالحها الأنانية -المشروعة- حتى تعود بالفائدة على المجتمع.

الشرط الأساسي هو ضمان الحرية الحقيقية لتكوين الجمعيات والتنظيمات، ومعاملة الإكراه على أنه غير شرعي على قدم المساواة سواء تم توظيفه لصالح منظمة أو ضدها، وسواء أكان من قبل صاحب العمل أو من قبل العاملين. ينبغي تطبيق مبدأ أن الغاية لا تبرر الوسيلة وأن أهداف النقابات لا تبرر إعفاءها من القواعد العامة للقانون. وهذا يعني اليوم، في المقام الأول، أنه يجب حظر جميع الاعتصامات والاحتجاجات، لأنها ليست فقط السبب الرئيس والمعتاد للعنف، ولكن حتى في أكثر أشكالها سلمية هي وسيلة للإكراه. ثانياً، ينبغي عدم السماح للنقابات بإبعاد غير الأعضاء عن أي عمل. وهذا يعني أن عقود الانضمام النقابي (بما في ذلك بنود مثل «الحفاظ على العضوية» و«التوظيف التفضيلي») يجب أن تُعامل كعقود مقيّدة للمهنة ويتم حرمانها من حماية القانون. وهي لا تختلف بأي شكل من الأشكال عن «العقود المناهضة للنقابات» التي تحظر على العامل الانضمام إلى نقابة والتي يحظرها القانون بشكل عام.

إن إبطال جميع هذه العقود من شأنه، عن طريق إزالة الأهداف الرئيسة للإضرابات والمقاطعات الثانوية، أن يجعل هذه الأشكال وأشكال الضغط المماثلة غير فعالة إلى حد كبير. ومع ذلك، سيكون من الضروري أيضاً إلغاء جميع الأحكام القانونية التي تجعل العقود المبرمة مع ممثلي غالبية العمال

في المصنع أو الصناعة ملزمة لجميع العاملين، وحرمان جميع المجموعات المنظمة من أي حق في إبرام عقود ملزمة للأفراد الذين لم يفوضوا هذه المجموعات بهذه السلطة طوعية^(٢٣). أخيراً، يجب أن تقع مسؤولية العمل المنظم والمتضافر المتعارض مع الالتزامات التعاقدية أو القانون العام على عاتق أولئك الذين يقع القرار في أيديهم، بغض النظر عن الشكل المعين للعمل المنظم المعتمد.

لن يكون اعتراضاً صحيحاً أن نزعم بأن أي تشريع يجعل أنواعاً معينة من العقود باطلة سيكون مخالفاً لمبدأ حرية التعاقد. لقد رأينا من قبل (في الفصل الخامس عشر) أن هذا المبدأ لا يمكن أن يعني أبداً أن جميع العقود ستكون ملزمة قانوناً وقابلة للإنفاذ. إنه يعني فقط أنه يجب الحكم على جميع العقود وفقاً لنفس القواعد العامة، وأنه ينبغي عدم منح أي سلطة تقديرية للسماح أو عدم السماح بعقود معينة. ومن بين العقود التي يجب أن ينكر القانون صحتها العقود المقيّدة للمهنة. من الواضح أن عقود «الانضمام الإجمالي للنقابات» تندرج ضمن هذه الفئة. فإذا لم يخلق التشريع والقضاء وتسامح الأجهزة التنفيذية امتيازات للنقابات، فمن المرجح ألا تظهر الحاجة إلى تشريعات خاصة تتعلق بها في بلدان القانون العام. إن وجود مثل هذه الحاجة أمر يدعو إلى الندم، والمؤمن بالحرية سينظر إلى أي تشريع من هذا النوع بشكوك. ولكن بمجرد أن تصبح الامتيازات الخاصة جزءاً من قانون البلد، فلا يمكن إلغاؤها إلا من خلال تشريعات خاصة. وعلى الرغم من أنه ينبغي ألا تكون هناك حاجة إلى قوانين خاصة «للحق في العمل»، فإنه من الصعب إنكار أن الوضع الذي نشأ في الولايات المتحدة عن طريق التشريع وقرارات المحكمة العليا قد يجعل التشريع الخاص هو الطريقة العملية الوحيدة لاستعادة مبادئ الحرية^(٢٤).

إن التدابير المحددة المطلوبة في أي بلد لإعادة مبادئ حرية تكوين

الجمعيات والتنظيمات في مجال العمل ستعتمد على الوضع الناشئ عن تطوره الفردي. الوضع في الولايات المتحدة له أهمية خاصة، لأن التشريعات والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا هناك ربما تكون قد ذهبت إلى أبعد من أي مكان آخر^(٢٥) في إضفاء الشرعية على إكراه النقابات، ومنح سلطة تقديرية وسلطات غير مسؤولة بشكل أساسي للسلطة التنفيذية. ولكن لمزيد من التفاصيل، يجب أن نحيل القارئ إلى الدراسة المهمة التي أجراها البروفيسور بترو حول «سياسة العمل في المجتمع الحر»^(٢٦)، والتي تم فيها وصف الإصلاحات المطلوبة بالكامل.

على الرغم من أن جميع التغييرات اللازمة لتقييد السلطات الضارة للنقابات لا تتضمن أكثر من جعلها تخضع لنفس المبادئ العامة للقانون التي تنطبق على أي شخص وكيان آخر، فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن النقابات الحالية سوف تقاومها بكل قوتها. إنها تعلم أن تحقيق ما ترغب فيه في الوقت الحاضر يعتمد على تلك السلطة الإكراهية التي يجب تقييدها إذا أردنا الحفاظ على المجتمع الحر. ومع ذلك، فإن الوضع ليس ميؤوساً منه. هناك تطورات جارية ستثبت عاجلاً أم آجلاً للنقابات أن الدولة الحالية لا يمكن أن تستمر. حيث ستجد أنه، من بين المسارات البديلة المتاحة لها لمزيد من التطوير، فإن الخضوع للمبدأ العام الذي يمنع كل إكراه سيكون أفضل بكثير على المدى الطويل لمواصلة سياستها الحالية، لأن هذه السياسة التي تتبعها لا بد أن تؤدي إلى إحدى نتيجتين مؤسفتين.

٧. بينما لا تستطيع النقابات العمالية على المدى الطويل أن تغير بشكل جوهري مستوى الأجور الحقيقية التي يمكن أن يكسبها جميع العمال، بل وفي الواقع من المرجح أن تجعلها أقل بدلاً من أن تزيدها، فإن الشيء نفسه لا ينطبق على مستوى الأجور النقدية. فيما يتعلق بالأجور النقدية، سيعتمد تأثير

العمل النقابي على المبادئ التي تحكم السياسة النقدية. مع الأفكار المقبولة على نطاق واسع الآن والسياسات المتوقعة وفقاً لذلك من السلطات النقدية، لا يمكن أن يكون هناك شك تقريباً في أن سياسات النقابات الحالية لا بد أن تؤدي إلى تضخم مستمر وتدرجي. والسبب الرئيس لذلك هو أن فكرة «التوظيف الكامل» السائدة تعفي النقابات بشكل صريح من المسؤولية عن أي بطالة، وتفرض واجب الحفاظ على التوظيف الكامل على السلطات النقدية والمالية. غير أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للسلطات النقدية أن تمنع سياسة النقابات من إحداث بطالة، هي مواجهة التضخم مهما كانت الزيادات المفرطة في الأجور الحقيقية التي تسببها النقابات.

من أجل فهم الوضع الذي انقذنا إليه، سيكون من الضروري إلقاء نظرة سريعة على المصادر الفكرية لسياسة التوظيف الكامل من النوع «الكينزي». بدأت نظريات اللورد كينز من الإدراك الصحيح بأن السبب المعتمد للبطالة الواسعة هو الأجور الحقيقية المرتفعة للغاية. تتمثل الخطوة التالية في الافتراض القائل بأن التخفيض المباشر للأجور النقدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال صراع مؤلم وطويل الأمد بحيث لا يمكن التفكير فيه. ومن هنا خلُص إلى أنه يجب تخفيض الأجور الحقيقية من خلال عملية تخفيض قيمة المال. هذا هو السبب الحقيقي وراء سياسة «التوظيف الكامل» بأكملها، والتي تحظى الآن بقبول واسع^(٢٧). إذا أصرت العمالة على مستوى أجور نقدي مرتفع للغاية للسماح بالتوظيف الكامل، فيجب زيادة المعروض من النقود بحيث يرفع الأسعار إلى مستوى لا تكون فيه القيمة الحقيقية للأجور النقدية السائدة أكبر من إنتاجية الباحثين عن عمل. من الناحية العملية، هذا يعني بالضرورة أن كل نقابة منفصلة، في محاولتها اللحاق بقيمة المال، لن تتوقف أبداً عن الإصرار على زيادات أخرى في الأجور النقدية، وأن المجهودات الكلية للنقابات ستؤدي بالتالي إلى تضخم تصاعدي.

سيحدث ذلك حتى لو لم تفعل النقابات الفردية أكثر من منع أي تخفيض في الأجور النقدية لأي مجموعة معينة. عندما تجعل النقابات مثل هذه التخفيضات في الأجور غير عملية وتصبح الأجور عمومًا، كما وصفها الاقتصاديون، «جامدة تنازليًا Downward rigid»، لا بد من إحداث جميع التغييرات في الأجور النسبية للمجموعات المختلفة التي تكون ضرورية بسبب الظروف المتغيرة باستمرار، عن طريق رفع جميع الأجور النقدية باستثناء أجور المجموعة التي يجب أن ينخفض أجرها الحقيقي النسبي. علاوة على ذلك، فإن الارتفاع العام في الأجور النقدية والزيادة الناتجة في تكلفة المعيشة سيؤديان بشكل عام إلى محاولات، حتى من جانب المجموعة الأخيرة، لرفع الأجور النقدية، وستكون هناك حاجة إلى عدة جولات من الزيادات المتتالية في الأجور قبل أن تحدث إعادة تعديل الأجور النسبية. نظرًا لأن الحاجة إلى تعديل الأجور النسبية تحدث طوال الوقت، فإن هذه العملية وحدها تنتج دوامة (الأجور-الأسعار) التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، أي منذ أن أصبحت سياسات التوظيف الكامل مقبولة بشكل عام^(٢٨).

توصف العملية أحيانًا كما لو أن زيادة الأجور تُنتج التضخم بشكل مباشر. هذا غير صحيح. إذا لم تتم زيادة المعروض من النقود والائتمان، فإن زيادة الأجور ستؤدي سريعًا إلى البطالة. ولكن تحت تأثير العقيدة التي تؤمن بأن من واجب السلطات النقدية توفير ما يكفي من المال لتحقيق التوظيف الكامل عند أي مستوى أجر معين، فمن المحتمل سياسيًا أن تؤدي كل جولة من زيادات الأجور إلى مزيد من التضخم^(٢٩). أو أنه أمرٌ حتمي حتى يصبح ارتفاع الأسعار ملحوظًا ومطولًا بشكل كافٍ لإحداث قلق عام خطير. سيتم بعد ذلك بذل الجهود لتطبيق المكابح النقدية. ولكن نظرًا لأنه بحلول ذلك الوقت سيكون الاقتصاد مهبطًا لتوقع مزيد من التضخم، وسيعتمد جزء كبير من العمالة الحالية

على التوسع النقدي المستمر، فإن محاولة إيقافه ستؤدي بسرعة إلى بطالة كبيرة. سيؤدي هذا إلى ضغط متجدد لمزيد من التضخم. ومع وجود جرعات أكبر من التضخم، فقد يكون من الممكن لفترة طويلة جدًا منع ظهور البطالة التي ربما كان سيتسبب فيها ضغط الأجور لولا ذلك. بالنسبة إلى عامة الناس، سيبدو الأمر كما لو أن التضخم التدريجي كان نتيجة مباشرة لسياسة الأجور النقابية وليس محاولة لعلاج عواقبها.

على الرغم من أن هذا السباق بين الأجور والتضخم من المرجح أن يستمر لبعض الوقت، فإنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية دون أن يدرك الناس أنه يجب إيقافه بطريقة ما. يجب استبعاد السياسة النقدية التي من شأنها كسر السلطات الإكراهية للنقابات من خلال إنتاج بطالة واسعة النطاق وطويلة الأمد، لأنها ستكون كارثية سياسيًا واجتماعيًا. لكن إذا لم ننجح في الوقت المناسب في كبح جماح السلطة النقابية من منبعها، فستواجه النقابات قريبًا مطلبًا باتخاذ إجراءات من شأنها أن تكون بغیضة للعمال الأفراد، إن لم تكن لقادة النقابات، أكثر من خضوع النقابات لسيادة القانون، حيث ستتعالى الأصوات قريبًا إما من أجل تحديد الأجور من قبل الحكومة وإما من أجل الإلغاء الكامل للنقابات.

٨. في مجال العمل، كما هو الحال في أي مجال آخر، فإن القضاء على السوق كآلية توجيهية سوف يستلزم أن يُستبدل به نظام توجيه حكومي. من أجل الاقتراب -ولو من بعيد- من وظيفة السوق التنظيمية، سيتعين على هذا التوجيه أن ينسّق الاقتصاد بأكمله، وبالتالي، في الأخير، لا بد أن يأتي من سلطة مركزية واحدة. وعلى الرغم من أن مثل هذه السلطة قد تهتم في البداية فقط بتخصيص العمل ومكافأته، فإن سياستها ستؤدي بالضرورة إلى تحويل المجتمع بأسره إلى نظام مُخطَّط ومُدار مركزياً، مع كل العواقب الاقتصادية والسياسية لذلك.

في تلك البلدان التي ظلت النزعات التضخمية فيها قائمة لبعض الوقت، يمكننا أن نلاحظ المطالب التي باتت تتكرر بشكل متزايد لوضع «سياسة شاملة للأجور». في البلدان التي كانت فيها هذه النزعات أكثر وضوحًا، ولا سيما في بريطانيا العظمى، يبدو أن الفكرة القائلة بأن الأجور يجب أن تُحدّد عمومًا من خلال «سياسة موحدة» باتت فكرة مقبولة بين القادة الفكريين ليسار، مما يعني في النهاية أن الحكومة هي من يجب أن يفعل ذلك التحديد^(٣٠). إذا تم حرمان السوق من وظيفته بشكل نهائي، فلن تكون هناك طريقة فعالة لتوزيع العمالة في جميع الصناعات والمناطق والحرف، بخلاف تحديد الأجور من قبل السلطة. وخطوة بخطوة، من خلال إنشاء آلية رسمية للمصالحة والتحكيم بصلاحيات إلزامية، ومن خلال إنشاء مجالس الأجور، ستتحرك نحو وضع سيتم فيه تحديد الأجور بما لا بد أن يكون في الأساس قرارات تعسفية للسلطة.

كل هذا ليس أكثر من نتيجة حتمية للسياسات الحالية للنقابات العمالية، التي تقودها الرغبة في رؤية الأجور تتحدد بواسطة بعض المفاهيم «للعادلة» بدلًا من قوى السوق. لكن في أي نظام عملي، لا يمكن السماح لأي مجموعة من الناس بفرض ما تعتقد أنه يجب أن تحظى به عن طريق التهديد بالعنف. وعندما لا يكون مجرد عدد قليل من المجموعات ذات الامتيازات، ولكن معظم الأقسام المهمة من العمالة، قد أصبحت منظمة بشكل فعال من أجل الإجراءات الإكراهية، فإن السماح لكل منها بالعمل بشكل مستقل لن ينتج عنه فقط عكس العدالة بل سيؤدي إلى فوضى اقتصادية. عندما لا يعود بإمكاننا الاعتماد على التحديد غير الشخصي للأجور من قبل السوق، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها الاحتفاظ بنظام اقتصادي قابل للعمل هي أن يتم تحديدها بشكل رسمي من قبل الحكومة. ولا بد أن يكون هذا التحديد تعسفيًا، لأنه لا توجد معايير موضوعية للعدالة يمكن تطبيقها^(٣١). فكما هو

الحال بالنسبة إلى جميع الأسعار أو الخدمات الأخرى، فإن معدلات الأجور التي تتوافق مع الفرصة المتاحة للجميع للبحث عن عمل لا تتوافق مع أي جدارة قابلة للتقييم أو أي معيار مستقل للعدالة، ولكنها يجب أن تعتمد على الظروف التي لا يمكن لأحد السيطرة عليها.

بمجرد أن تتولى الحكومة تحديد هيكل الأجور بالكامل، وبالتالي تضطر إلى السيطرة على التوظيف والإنتاج، سيكون هناك تدمير أكبر بكثير للسلطات الحالية للنقابات، مما قد ينطوي عليه خضوعها لسيادة القانون المنطبقة على الجميع بالتساوي. في ظل هذا النظام، لن يكون للنقابات سوى الاختيار بين أن تصبح أداة للسياسة الحكومية وأن يتم دمجها في آلية الحكومة من ناحية، أو أن يتم إلغاؤها تمامًا من ناحية أخرى. من المرجح أن يتم اختيار البديل الأول، لأنه سيمكّن البيروقراطية النقابية الحالية من الاحتفاظ بمكانتها وبعض قوتها الشخصية. لكن بالنسبة إلى العمال، فإن ذلك سيعني الخضوع الكامل للسيطرة من قبل دولة تُشبه الشركة. لا يترك لنا الوضع في معظم البلدان أي خيار سوى انتظار نتيجة من هذا القبيل أو الارتداد على أعقابنا. لا يمكن أن يستمر الوضع الحالي للنقابات، لأنها لا تستطيع العمل إلا في ظل اقتصاد السوق الذي تبذل قصارى جهدها لتدميره.

٩. تشكل مشكلة النقابات العمالية اختبارًا جيدًا لمبادئنا وتوضيحًا مفيدًا لعواقب انتهاكها. فبعد أن فشلت الحكومات في أداء واجبها في منع الإكراه الخاص، أصبحت الآن مدفوعة في كل مكان لتجاوز وظيفتها المناسبة من أجل تصحيح نتائج هذا الفشل، وبالتالي يتم توجيهها إلى مهام لا يمكنها القيام بها إلا من خلال كونها تعسفية مثل النقابات. وما دامت السلطات التي سُمح للنقابات باكتسابها تُعتبر منيعة، فلا توجد طريقة لتصحيح الضرر الذي تسببت فيه، إلا بإعطاء الدولة المزيد من السلطة التعسفية للإكراه. إننا نشهد

بالفعل تدهورًا واضحًا في سيادة القانون في مجال العمل^(٣٢). ومع ذلك، فإن كل ما هو مطلوب بالفعل لتصحيح الوضع هو العودة إلى مبادئ سيادة القانون وتطبيقها المتسق من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية.

ومع ذلك، لا يزال هذا المسار مسدودًا بأكثر الحجج سخافة من بين جميع الحجج الشائعة، وهي أننا «لا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء». لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان أولئك الذين يستخدمون هذه الكليشيات بشكل معتاد يدركون أنها تعبر عن الاعتقاد الكارثي بأننا لا نستطيع التعلم من أخطائنا، أي الاعتراف الأكثر فظاعة بأننا غير قادرين على استخدام ذكائنا. أشك فيما إذا كان أي شخص يتبنى وجهة نظر بعيدة المدى يعتقد أن هناك حلًا مُرضيًا آخر ستختاره الأغلبية عن عمد إذا فهموا تمامًا إلى أين تقود التطورات الحالية. هناك بعض الدلائل على أن قادة النقابات ذوي الرؤية الثاقبة بدأوا يدركون أيضًا أنه إذا لم نكن نريد أن نستسلم للانقراض التدريجي للحرية، يجب علينا عكس هذا الاتجاه والعزم على استعادة سيادة القانون، وأنهم من أجل إنقاذ ما هو ذو قيمة في حركتهم، يجب عليهم التخلي عن الأوهام التي كانوا يسترشدون بها لفترة طويلة^(٣٣).

ما من شيء أقل من إعادة تكريس السياسة الحالية للمبادئ التي تم التخلي عنها بالفعل سيمكّننا من تجنب الخطر الذي يهدد الحرية. إن المطلوب هو تغيير في السياسة الاقتصادية، لأن في الوضع الحالي القرارات التكتيكية التي يبدو أنها مطلوبة من قبل الاحتياجات قصيرة الأجل للحكومة في حالات الطوارئ المتتالية ستقودنا إلى مزيد من الضوابط التعسفية. إن الآثار التراكمية لتلك المسكنات التي يتطلبها السعي وراء أهداف متناقضة لا بد أن تكون كارثية من الناحية الاستراتيجية. فكما هو الحال في جميع مشكلات السياسة الاقتصادية، لا يمكن حل مشكلة النقابات العمالية بشكلٍ مُرضٍ من خلال

قرارات مخصصة حول مسائل معينة، ولكن فقط من خلال التطبيق المتسق لمبدأ يتم الالتزام به بشكل موحد في جميع المجالات. ولا يوجد سوى مبدأ واحد من هذا القبيل يمكنه الحفاظ على المجتمع الحر: وهو المنع الصارم لجميع أشكال الإكراه باستثناء تطبيق القواعد العامة المجردة التي تنطبق بالتساوي على الجميع.



الفصل التاسع عشر

التأمين الاجتماعي

إن فكرة شبكة الأمان، للإمساك بأولئك الذين يسقطون، أصبحت بلا معنى بسبب فكرة الحصص العادلة لأولئك القادرين منا تمامًا على الوقوف.

-ذا إيكونوميست

١. منذ فترة طويلة في العالم الغربي تم قبول فكرة إعانة من هم مهددون بأقصى درجات العوز أو الجوع، بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، كواجب على المجتمع. لقد أصبحت الترتيبات المحلية التي لبّت هذا الاحتياج في البداية غير كافية عندما أدى نمو المدن الكبيرة وزيادة تنقل البشر إلى إزالة روابط الجوار القديمة؛ و(إذا كانت مسؤولية السلطات المحلية تتمثل في عدم خلق عوائق أمام الحركة والتنقل)، فكان لا بد من تنظيم هذه الخدمات على المستوى الوطني وإنشاء هيئات خاصة لتوفيرها. ما نعرفه الآن كمساعدة حكومية أو إعانة، والتي يتم تقديمها بأشكال مختلفة في جميع البلدان، هو مجرد ذلك القانون البائس القديم بعدما تم تكييفه مع الظروف الحديثة. إن ضرورة وجود مثل هذا النظام في مجتمع صناعي لا جدال فيها؛ حتى لو كان ذلك فقط لمصلحة أولئك الذين يريدون حماية أنفسهم من العوز الشديد لدى المحتاجين وما يترتب عليه.

ربما يكون من الحتمي ألا تقتصر هذه الإعانة لفترة طويلة على أولئك الذين لم يتمكنوا هم أنفسهم من توفير هذه الاحتياجات («الفقراء المستحقون»، كما كان يُطلق عليهم سابقاً)، وأن مقدار الإعانة المقدم الآن في المجتمع الغني نسبياً لا بد أن يكون أكثر مما هو ضروري للبقاء على قيد الحياة وبصحة جيدة. لا بد أن نتوقع أيضاً أن يؤدي توفر هذه المساعدة إلى دفع البعض إلى إهمال الاحتياط وأخذ التدابير من أجل حالات الطوارئ كما كانوا يستطيعون فعله بمفردهم. يبدو من المنطقي إذن أن أولئك الذين سيطلبون بالمساعدة في الظروف التي كان بإمكانهم رعاية أنفسهم بها يجب أن يُطلب منهم تقديم مثل هذه الرعاية بأنفسهم. بمجرد أن يصبح من واجب الجمهور المعترف به تلبية الاحتياجات القصوى لكبار السن والعاطلين والمرضى وما إلى ذلك، بصرف النظر عما إذا كان بإمكان الأفراد توفير الدعم لأنفسهم بأنفسهم، وخاصة بمجرد ضمان المساعدة إلى هذا الحد الذي تكون عُرضة فيه للحد من جهود الأفراد؛ فيبدو أنه من الطبيعي حينها أن يتم إلزامهم بالاحتياط (أو اتخاذ التدابير) ضد تلك الأخطار الشائعة في الحياة. المبرر في هذه الحالة ليس أنه يجب إجبار الناس على فعل ما هو في مصلحتهم الفردية، بل إنهم من خلال إهمالهم في الاحتياط ودعم أنفسهم، سيصبحون عبئاً على الشعب. وبالمثل، فإننا نطالب سائقي السيارات بالتأمين ضد مخاطر الطرف الثالث، ليس لمصلحتهم ولكن لمصلحة الآخرين الذين قد يتضررون من تصرفاتهم.

أخيراً، بمجرد أن تطلب الدولة من الجميع أن يتخذ تدابير واحتياطات من النوع الذي لم يفعله سوى البعض من قبل، يبدو من المعقول بدرجة كافية أن تساعد الدولة أيضاً في تطوير المؤسسات المناسبة لذلك. نظراً لأن عمل الدولة هو الذي يجعل من الضروري تسريع التطورات التي كانت ستسير بشكل أبطأ لولا ذلك، فإن تكلفة تجربة وتطوير أنواع جديدة من المؤسسات يمكن

اعتبارها مسؤولية عامة، لا تقل عن تكلفة البحث أو نشر المعرفة في المجالات الأخرى التي تهتم المصلحة العامة. يجب أن تكون المساعدة الممنوحة من الخزانة العامة لهذا الغرض مؤقتة بطبيعتها، وعبرة عن إعانة مصممة للمساعدة في تسريع عملية التطوير التي تكون ضرورية بموجب قرار عام والمخصصة فقط لفترة انتقالية، تنتهي عندما تنمو المؤسسة القائمة ويتم تطويرها لتلبية الطلب الجديد.

حتى هذه النقطة يمكن قبول تبرير منظومة «التأمين الاجتماعي» بأكملها من قبل أكثر المدافعين عن الحرية ثباتًا. على الرغم من أن الكثيرين قد يعتقدون أنه من غير الحكمة الذهاب إلى هذا الحد، فإنه لا يمكن القول إن هذا سيتعارض مع المبادئ التي ذكرناها. إن مثل هذا البرنامج كما تم وصفه قد ينطوي على بعض الإكراه، ولكن فقط الإكراه المقصود منه إحباط قدر أكبر من الإكراه للفرد لصالح الآخرين؛ وتستند الحجة الداعمة لذلك إلى حد كبير على رغبة الأفراد في حماية أنفسهم من عواقب البؤس الشديد لنظرائهم، بقدر ما تستند إلى الرغبة في إجبار الأفراد على توفير احتياجاتهم الخاصة بشكل أكثر فعالية.

٢. فقط عندما يذهب أنصار «التأمين الاجتماعي» إلى أبعد من ذلك تظهر القضايا الخطيرة. حتى في المرحلة الأولى من «التأمين الاجتماعي» في ألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم يكن الأفراد مُطالبين فقط باتخاذ تدابير ضد تلك المخاطر التي إذا لم يتخذوا تدابير ضدها، فسيُتعين على الدولة اتخاذها لهم، ولكنهم كانوا مُلزمين بالحصول على هذه الحماية من خلال منظمة وحدوية تديرها الحكومة. على الرغم من أن مصدر إلهام النوع الجديد من المنظمات جاء من المؤسسات التي أنشأها العمال بمبادرتهم الخاصة، لا سيما في إنجلترا، وعلى الرغم من أنه عند ظهور مثل هذه المؤسسات أيضًا في ألمانيا - لا سيما في مجال التأمين ضد المرض - سُمح لها بالاستمرار،

فقد تقرر أنه حيثما كانت هناك حاجة إلى تطورات جديدة، كما هو الحال في التأمين ضد الشيخوخة، والحوادث الصناعية، والعجز، والبطالة، يجب أن تأخذ شكل منظمة موحدة تكون المزود الوحيد لهذه الخدمات، والتي يجب أن ينتمي إليها كل من يجب حمايتهم.

وهكذا، فإن «التأمين الاجتماعي» منذ البداية لم يكن يعني مجرد تأمين إلزامي، بل كان يعني العضوية الإجبارية في منظمة وحدوية تسيطر عليها الدولة. كان التبرير الرئيس لهذا القرار، الذي كان موضع جدل واسع في وقت من الأوقات ولكنه مقبول الآن بلا نقاش، هو الكفاءة والراحة الإدارية المفترضة لمثل هذه المنظمة الموحدة. غالبًا ما كان يُزعم أن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان توفير دعم وتأمينات بضربة واحدة لجميع المحتاجين.

هناك شيء من الصحة في هذه الحجة، لكنها ليست قاطعة. من الصحيح على الأرجح، في أي لحظة، أن تكون المنظمة الموحدة المصممة من قبل أفضل الخبراء الذين يمكن للسلطة اختيارهم هي المنظمة الأكثر كفاءة التي يمكن إنشاؤها. لكن من غير المرجح أن تظل كذلك لفترة طويلة إذا كانت هي نقطة البداية الوحيدة لجميع التطورات المستقبلية، وإذا أصبح أولئك الذين تم تكليفهم في البداية هم أيضًا الحُكام الوحيدون على التغييرات الضرورية. من الخطأ الاعتقاد بأن أفضل أو أرخص طريقة للقيام بأي شيء يمكن، على المدى الطويل، تحقيقها بالتصميم السابق بدلًا من إعادة التقييم المستمر للموارد المتاحة. إن المبدأ القائل بأن جميع الاحتكارات المحمية تصبح غير فعالة بمرور الوقت ينطبق هنا بقدر ما ينطبق في أي مكان آخر.

من الصحيح أنه إذا أردنا في أي وقت التأكد من أننا نحقق بأسرع ما يمكن كل ما هو معروف بالتأكيد أنه ممكن، فإن التنظيم المتعمد لجميع الموارد التي

يجب تكريسها لهذه الغاية هو أفضل طريقة. في مجال التأمين الاجتماعي، فإن الاعتماد على التطور التدريجي للمؤسسات المناسبة سيعني بلا شك أن بعض الاحتياجات الفردية التي تهتم بها المنظمة المركزية في وقت واحد، قد لا تحظى بالاهتمام الكافي لبعض الوقت. بالنسبة إلى المصلح المتعجل، الذي لن يكتفي بأي شيء أقل من الإلغاء الفوري لجميع الشرور التي يمكن تجنبها، فإن إنشاء جهاز واحد بصلاحيات كاملة لفعل ما يمكن القيام به يبدو الآن الطريقة المناسبة الوحيدة. ومع ذلك، على المدى الطويل، قد يكون الثمن الذي يتعين علينا دفعه مقابل ذلك، حتى من حيث الإنجاز في مجال معين، مرتفعاً للغاية. إذا ألزمتنا أنفسنا بمنظمة شاملة واحدة لأن تغطيتها الفورية أكبر، فقد نمنع تطور منظمات أخرى قد تكون مساهمتها النهائية في الرفاهية أكبر^(١).

إذا كانت الكفاءة في البداية هي التي تم تأكيدها بشكل رئيس لدعم المنظمة الإجبارية الواحدة، فقد كانت هناك اعتبارات أخرى حاضرة بوضوح أيضاً في أذهان المدافعين عنها منذ البداية. هناك، في الواقع، هدفان مختلفان، وإن كانا متصلين، يمكن أن تحققهما منظمة حكومية ذات سلطات إكراهية، ولكنهما بعيدان عن تناول أي هيئة تعمل من منطلق تجاري أو ربحي. يمكن للهيئة الخاصة أن تقدم فقط خدمات محددة على أساس عقد، أي أنها يمكن أن توفر تدابير أو إعانات للحاجة التي ستنشأ بشكل مستقل عن العمل المتعمد للمستفيد، والتي يمكن التحقق منها بمعايير موضوعية؛ وبهذه الطريقة فقط يمكنها توفير الدعم للاحتياجات المتوقعة. ومهما قمنا بتوسيع نطاق أي نظام تأمين حقيقي، فلن يحصل المستفيد أبداً على أكثر من مجرد تلبية مطلب تعاقدية؛ أي أنه لن يحصل على أي شيء قد يُحكم له أنه يحتاج إليه وفقاً لظروفه. من ناحية أخرى، يمكن للخدمة الحكومية الاحتكارية أن تعمل على مبدأ التخصيص حسب الحاجة، بغض النظر عن المطالب التعاقدية. فقط

مثل هذه الهيئة التي تتمتع بسلطات تقديرية ستكون في وضع يمكنها من منح الأفراد كل ما «ينبغي» عليهم امتلاكه، أو جعلهم يفعلون ما «يتعين عليهم» القيام به لتحقيق «مستوى اجتماعي» موحد. ستكون أيضًا في وضع -وهذه هي النقطة الرئيسة الثانية- لإعادة توزيع الدخل بين الأشخاص أو المجموعات كما يبدو مرغوبًا فيه. وعلى الرغم من أن جميع أنواع التأمين تتضمن مجموعة مشتركة من المخاطر، فإن التأمين التنافسي الخاص لا يمكن أبدًا أن يُحدث تحويلًا متعمدًا للدخل من مجموعة محددة سابقًا من الأشخاص إلى مجموعة أخرى^(٢).

أصبحت إعادة توزيع الدخل هذه اليوم هي الهدف الرئيس لما لا يزال يسمى «التأمين الاجتماعي»؛ وهي تسمية خاطئة حتى في الأيام الأولى لهذه المخططات. عندما قدمت الولايات المتحدة هذا المخطط في عام ١٩٣٥، تم الاحتفاظ بمصطلح «التأمين» -«بعمل ترويجي عبقرى»^(٣)- ببساطة لجعله أكثر استساعة. لكنه منذ البداية، لم يكن له علاقة بالتأمين، ومنذ ذلك الحين فقد كل ما كان يمكن أن يمتلكه من تشابه مع التأمين على الإطلاق. وينطبق الشيء نفسه الآن على معظم تلك البلدان التي بدأت في الأصل بشيء أقرب إلى التأمين.

على الرغم من أن إعادة توزيع الدخل لم تكن قُط هي الهدف الأولي المعلن لمنظومة التأمين الاجتماعي، فقد أصبحت الآن الهدف الفعلي والمعترف به في كل مكان^(٤). ولم يقاوم أي نظام للتأمين الإجمالي الاحتكاري هذا التحول إلى شيء مختلف تمامًا، أي إلى أداة لإعادة التوزيع الإجمالي للدخل. إن أخلاقيات مثل هذا النظام، الذي لا تكون أغلبية المانحين فيه هي من تقرر ما يجب إعطاؤه للقلة العيسة، بل أغلبية من الآخذين هم الذين يقررون ما سيحصلون عليه من أقلية أكثر ثراءً، ستشغلنا في الفصل التالي. في الوقت

الحالي، نحن معنيون فقط بالعملية التي يتم من خلالها تحويل جهاز يهدف في الأصل إلى تخفيف حدة الفقر إلى أداة لإعادة التوزيع المتساوي. فباعتبار دولة الرفاهية وسيلة للدخل الاجتماعي، ووسيلة لخلق نوع من الدولة الأبوية التي تخصص المنافع نقدًا أو عينيًا لأولئك الذين يُعتقد أنهم الأكثر استحقاقًا، فقد أصبحت بالنسبة إلى الكثيرين بديلًا للاشتراكية القديمة. يعتبر أسلوب دولة الرفاهية، الذي يُنظر إليه كبديل للطريقة التي فقدت مصداقيتها حاليًا للإنتاج التوجيهي المباشر، والذي يحاول تحقيق «توزيع عادل» من خلال توزيع الدخل بالنسب والأشكال التي يراها مناسبة، مجرد أسلوب جديد للسعي لتحقيق الأهداف القديمة للاشتراكية. والسبب في أنها أصبحت مقبولة على نطاق أوسع بكثير من الاشتراكية القديمة هو أنها تم تقديمها في البداية كما لو أنها لم تكن أكثر من وسيلة فعالة لدعم المحتاجين بشكل خاص. لكن قبول هذا الاقتراح المعقول ظاهريًا لمنظومة للرعاية الاجتماعية تم تفسيره بعد ذلك على أنه التزام بشيء مختلف تمامًا. تم تنفيذ التحول بشكل أساسي من خلال القرارات التي بدا لمعظم الناس أنها تتعلق بمسائل فنية ثانوية، والتي غالبًا ما تم حجب الفروق الجوهرية بها عن عمد من خلال البروباغندا الدؤوبة والماهرة. من الضروري أن ندرك بوضوح الخط الذي يفصل بين الوضع الذي يقبل فيه المجتمع واجب منع الفقر وتوفير الحد الأدنى من الرفاهية والرعاية، وبين ذلك الوضع الذي ينتحل فيه سلطة تحديد الوضع «العادل» للجميع، ويخصص لكل فرد ما يعتقد أنه يستحقه. تتعرض الحرية للتهديد الخطير عندما تُمنح الحكومة صلاحيات وسلطات حصرية لتقديم خدمات معينة؛ وهي الصلاحيات التي، من أجل تحقيق غرضها، لا بد أن تستخدمها للإكراه التقديري للأفراد^(٥).

٣. إن التعقيد الشديد وما يترتب على ذلك من عدم فهم أنظمة التأمين الاجتماعي يخلق للديمقراطية مشكلة خطيرة. ليس من المبالغة أن نقول إنه

على الرغم من أن تطور جهاز التأمين الاجتماعي الهائل كان عاملاً رئيساً في تحول اقتصادنا، فإنه الأقل فهماً أيضاً. لا يظهر هذا فقط في الاعتقاد^(٦) المستمر بأن الفرد المستفيد لديه حق أخلاقي في الخدمات، لأنه دفع ثمنها، ولكن أيضاً في الحقيقة الغريبة المتمثلة في أن الأجزاء الرئيسة من تشريعات التأمين الاجتماعي تُعرض أحياناً على الهيئات التشريعية بطريقة لا تترك لهم أي خيار سوى قبولها أو رفضها بالكامل، مما يحول دون إجراء أي تعديلات من جانبها^(٧). كما يُنتج هذا المفارقة المتمثلة في أن نفس الغالبية من الأشخاص، الذين يُنظر إلى عدم قدرتهم المفترضة على الاختيار بحكمة لأنفسهم على أنها ذريعة لإدارة جزء كبير من دخلهم نيابة عنهم، يتم الاحتكام إليهم بصفتهن الجماعية لتحديد مَنْ الذي من المفترض أن ينفق الدخول الفردية^(٨).

ومع ذلك، فإن تعقيدات التأمين الاجتماعي ليست لغزاً بالنسبة إلى الأشخاص العاديين من عامة الناس فحسب. بل إن عالم الاقتصاد العادي أو عالم الاجتماع أو الفقيه القانوني يجهلون اليوم تفاصيل ذلك النظام المعقد والمتغير باستمرار. نتيجة لذلك، أصبح الخبير هو المهيمن في هذا المجال كما هو الحال في المجالات الأخرى.

ذلك النوع الجديد من الخبراء، الذي نجده أيضاً في مجالات مثل العمل والزراعة والإسكان والتعليم، هو خبير في نظام مؤسسي معين. لقد أصبحت المنظمات التي أنشأناها في هذه المجالات معقدة للغاية، بحيث بات يستغرق الأمر وقت الشخص بأكمله تقريباً لفهمها بالكامل. والخبير المؤسسي ليس بالضرورة شخصاً يعرف كل ما هو مطلوب لتمكينه من الحكم على قيمة المؤسسة، ولكنه في كثير من الأحيان هو الشخص الوحيد الذي يفهم نظامها تماماً وبالتالي الذي لا غنى عنه. إن الأسباب التي تكمن خلف اهتمامه بمؤسسة معينة والموافقة عليها عادة ما لا يكون لها علاقة بأي مؤهلات للخبراء. لكن

هذا النوع الجديد من الخبراء له دائماً خاصية مميزة واحدة تقريباً: فهو يؤيد دون تردد المؤسسات التي هو خبير فيها. هذا ليس فقط لأن الشخص الذي يوافق على أهداف المؤسسة سيكون لديه المصلحة والصبر للتمكن من التفاصيل، ولكن لأن مثل هذا الجهد لن يكون مجدداً لأي شخص آخر: فأراء أي شخص ليس على استعداد لقبول مبادئ المؤسسات القائمة من غير المرجح أن تؤخذ على محمل الجد، ولن يكون لها أي وزن في المناقشات التي تحدد السياسة الحالية^(٩).

إنها حقيقة ذات أهمية كبيرة أنه، نتيجة لهذا التطور في المزيد والمزيد من مجالات السياسة، فإن جميع «الخبراء» المعترف بهم تقريباً، بحكم تعريفهم، هم أشخاص يؤيدون المبادئ التي تقوم عليها السياسات. هذا في الواقع أحد العوامل التي تميل إلى جعل العديد من التطورات المعاصرة تسارع ذاتياً. فالسياسي الذي، عند التوصية ببعض التطوير الإضافي للسياسات الحالية، يدّعي أن «جميع الخبراء يدعمونها»، غالباً ما يكون صادقاً تماماً، لأن أولئك الذين يدعمون هذا التطور هم فقط من أصبحوا خبراء بهذا المعنى المؤسسي، والاقتصاديون أو القانونيون المعارضون لا يُحتسبون كخبراء. وبمجرد إنشاء الجهاز، سيتشكل تطوره المستقبلي من خلال ما يعتبره أولئك الذين اختاروا خدمته على أنه من احتياجاته^(١٠).

٤. ومن المفارقات أنه ينبغي للدولة اليوم أن تقدم مزاعمها بتفوق التطور الحصري للمسار الفردي من قبل السلطة في مجال يُبين ربما بشكل أوضح من أي مجال آخر كيف تظهر المؤسسات الجديدة، ليس من خلال التصميم بل من خلال عملية تدريجية. إن مفهومنا الحديث للتأمين ضد المخاطر ليس نتيجة أن أي شخص قد رأى ذلك الاحتياج وابتكر حلاً عقلانياً. نحن على ألفة بعملية التأمين لدرجة أننا على الأرجح نتصور أن أي رجل ذكي، بعد قليل

من التفكير، سوف يكتشف مبادئها بسرعة. في الواقع، الطريقة التي تطور بها التأمين هي التعليق الأكثر دلالة على فرضية أولئك الذين يريدون حصر التطور المستقبلي في مسار واحد تفرضه السلطة. فكما قيل «لم يهدف أي شخص قَط إلى إنشاء التأمين البحري في الماضي، مثلما لم يهدف أحد لإنشاء التأمين الاجتماعي لاحقاً»، وأنا مدينون بأساليبنا الحالية للنمو التدريجي الذي قامت فيه الخطوات المتعاقبة بسبب «المساهمات غير المحسوبة للأفراد المجهولين أو التاريخيين في النهاية بخلق عمل بهذا الإبداع والكمال، بحيث إنه عند المقارنة، فإن جميع المفاهيم الذكية الناتجة عن ذكاء إبداعي واحد لا بد أن تبدو بدائية للغاية»^(١١).

هل نحن واثقون حقاً من أننا حققنا نهاية كل الحكمة بحيث إننا، من أجل الوصول بسرعة أكبر إلى أهداف واضحة الآن، يمكننا الاستغناء عن المساعدة التي تلقيناها في الماضي من التنمية غير المخطط لها، ومن تكييفنا التدريجي لتدابير وترتيبات قديمة لأغراض جديدة؟ في المجالين الرئيسيين اللذين تهدد الدولة باحتكارهما -تأمين كبار السن والرعاية الطبية- نشهد بشكل ملحوظ أسرع نمو عفوي وتلقائي للطرق الجديدة حيثما لم تكن الدولة قد سيطرت بالكامل بعد، حيث نجد مجموعة متنوعة من التجارب التي يكاد يكون من المؤكد أنها ستنتج حلولاً جديدة للاحتياجات الحالية، حلولاً لا يمكن لأي تخطيط سابق التفكير فيها^(١٢). هل من المرجح حقاً، إذن، أن نكون أفضل حالاً على المدى الطويل في ظل احتكار الدولة؟ إن جعل أفضل المعارف المتاحة في أي لحظة هي المعيار الإلزامي لجميع المساعي المستقبلية هو الطريقة الأكثر تأكيداً لمنع ظهور المعرفة الجديدة.

٥. لقد رأينا كيف أن تقديم الأموال من المال العام لمن هم في حاجة ماسة إليه، إلى جانب إجبار الناس على اتخاذ التدابير والاحتياطات من أجل هذه

الاحتياجات حتى لا يصبحوا عبئاً على الآخرين، قد أدى في النهاية إلى إنتاج في كل مكان تقريباً نظام ثالث مختلف، يتم بموجبه تأمين الأشخاص في ظروف معينة، مثل المرض أو الشيخوخة، بغض النظر عن الحاجة وبغض النظر عما إذا كانوا قد قاموا باتخاذ تدابير واحتياطات لأنفسهم أم لا^(١٣). بموجب هذا النظام، يتم تزويد الجميع بمستوى الرفاهية الذي يُعتقد أنهم ينبغي أن يتمتعوا به، بغض النظر عما يمكنهم فعله لأنفسهم، أو المساهمات الشخصية التي قدموها، أو المساهمة الإضافية التي لا يزالون قادرين على تقديمها.

تم الانتقال إلى هذا النظام الثالث بشكل عام عن طريق تكملة ودعم ما تم الحصول عليه من التأمين الإجباري من خلال الأموال العامة، ومن ثم إعطاء الناس -على سبيل الحق- ما لم يدفعوا مقابله سوى قدر ضئيل. إن جعل هذه التحويلات الإجبارية للدخل حقاً قانونياً لا يمكن بالطبع أن يغير حقيقة أنه لا يمكن تبريرها إلا على أساس الاحتياج الخاص، وأنها بالتالي لا تزال صدقة. لكن عادة ما يتم إخفاء هذا الطابع من خلال منح هذا الحق للجميع تقريباً، وإخراج من جيوب أولئك الذين هم أفضل حالاً ضعف ما يتلقونه. إن النفور المزعوم للأغلبية من تلقي أي شيء يعرفون أنهم لم يكسبوه بعرق جبينهم ولا يُعطى إلا تحت بند الحاجة الشخصية، وكراهيتهم لـ«استطلاع الموارد المالية»^(*)، قد تم جعلهم ذريعة لإخفاء النظام بالكامل بحيث إن الفرد لم يعد بإمكانه معرفة ما دفع مقابله وما لم يدفع^(١٤). هذا كله جزء من محاولة إقناع الرأي العام، من خلال التعقيم والإخفاء، بقبول طريقة

جديدة لتوزيع الدخل، والتي يبدو أن مديري الآلية الجديدة قد اعتبروها

(*) استطلاع الموارد المالية Means test هو استطلاع لمعرفة مدى استحقاق شخص أو عائلة للمساعدة والدعم الحكومي. (المترجم)

منذ البداية مجرد نصف تدبير انتقالي يجب تطويره إلى جهاز يهدف صراحة إلى إعادة التوزيع^(١٥). لا يمكن منع هذا التطور إلا إذا كان التمييز منذ البداية واضحاً بين الفوائد التي دفع المتلقي مقابلها بالكامل، والتي يكون له بالتالي حق أخلاقي وكذلك قانوني بها، وتلك التي تستند إلى الاحتياج وبالتالي تعتمد على تقديم دليل على الاحتياج.

في هذا الصدد، يجب أن نلاحظ أيضاً خاصية أخرى لآلية الدولة الموحدة للتأمين الاجتماعي، وهي قدرتها على استخدام الأموال التي يتم جمعها بوسائل إلزامية للقيام بالدعاية لتوسيع هذا النظام الإجباري. يجب أن تكون العبئية الجوهرية المتمثلة في قيام الأغلبية بفرض ضرائب على نفسها من أجل الحفاظ على منظومة دعائية تهدف إلى إقناع نفس الأغلبية بالذهاب إلى أبعد مما ترغب فيه واضحة تماماً. على الرغم من أن استخدام الهيئات الحكومية والعامة لأساليب «العلاقات العامة» الشرعية بدرجة كافية في الأعمال التجارية الخاصة، أصبح مقبولاً على نطاق واسع في الولايات المتحدة على الأقل، فإن مدى انضباط هذه الهيئات التي تنفق الأموال العامة على الدعاية لصالح توسيع أنشطتها يجب أن يظل موضع تساؤل. ولم يصبح هذا الأمر في أي مجال آخر ظاهرة عامة، على الصعيدين الوطني والدولي، كما هو الحال في مجال التأمين الاجتماعي. ولا يفضي الأمر إلا إلى السماح لمجموعة من المتخصصين المهتمين بتطور معين باستخدام الأموال العامة لغرض التلاعب بالرأي العام لصالحهم. والنتيجة هي أن كلاً من الناخبين والمشرعين يتلقون معلوماتهم بشكل شبه حصري من أولئك الذين من المفترض أن يوجهوا أنشطتهم. لا يمكن المبالغة في تقدير المدى الذي ساعد به هذا العامل في تسريع هذا التطور بما يتجاوز بكثير ما كان يمكن للجمهور أن يسمح به لولا ذلك. لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة هذه الدعاية المدعومة بالضرائب، التي تجريها هيئة

واحدة، بالإعلانات التنافسية. إنها تمنح الهيئة سلطة على العقول من نفس فئة سلطات الدولة الشمولية التي تحتكر وسائل توفير المعلومات^(١٦).

على الرغم من أن أنظمة التأمين الاجتماعي القائمة، قد تم إنشاؤها، بالمعنى الرسمي، من خلال قرارات ديمقراطية، فإن المرء قد يشك كثيرًا فيما إذا كان غالبية المستفيدين سيوافقون عليها حقًا إذا كانوا على دراية كاملة بما تنطوي عليه. إن العبء الذي يقبلونه المتمثل في السماح للدولة بتحويل جزء من دخولهم إلى الغايات التي تختارها هو عبء ثقيل بشكل خاص في البلدان الفقيرة نسبيًا، حيث تكون هناك حاجة ماسة إلى زيادة الإنتاجية المادية. إذ هل من الممكن أن يصدق أي شخص حقًا أن العامل شبه الماهر في إيطاليا يكون أفضل حالًا لأن ٤٤٪ من إجمالي نفقات صاحب العمل على عمله تذهب إلى الدولة أو، بأرقام ملموسة، بسبب أن الـ ٤٩ ستًا التي يدفعها له صاحب العمل مقابل ساعة من عمله يتقاضى منها ٢٧ ستًا فقط بينما تأخذ الدولة ٢٢ ستًا لتصرفها كما تشاء؟^(١٧) أو أنه إذا فهم العامل الوضع وخير بين ذلك وبين تقريبًا مضاعفة دخله المتاح دون تأمين اجتماعي، فسيختار الأول؟ أو أن النسبة المئوية في فرنسا - حيث يصل الرقم في المتوسط إلى نحو ثلث إجمالي تكلفة العمالة^(١٨) - ليست أكثر مما قد يتنازل عنه العمال عن طيب خاطر مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة؟ أو أنه في ألمانيا - حيث يوضع نحو ٢٠٪ من إجمالي الدخل القومي في أيدي إدارة التأمين الاجتماعي^(١٩) - لا يعتبر هذا تحويلًا إجباريًا لحصة من الموارد أكبر بكثير مما يرغب فيه الناس صراحة؟ هل يمكن إنكار أن معظم هؤلاء الأشخاص سيكونون أفضل حالًا إذا تم تسليم الأموال إليهم وكانوا أحرارًا في شراء تأمينهم من الشركات الخاصة^(٢٠)؟

٦. يمكننا أن ننظر بشكل أكثر تحديدًا إلى الفروع الرئيسة للتأمين الاجتماعي هنا: تأمين كبار السن، وتأمين العجز الدائم لأسباب أخرى، وتأمين فقدان معيل

الأسرة، وتأمين الرعاية الطبية والمستشفيات، والتأمين ضد فقدان الدخل بسبب البطالة. تثير الخدمات العديدة الأخرى التي يتم توفيرها في مختلف البلدان سواء كجزء من هذه الفروع أو بشكل منفصل، مثل إعانات الأمومة والأطفال، مشكلات واضحة من حيث تصورها كجزء مما يسمى «السياسة السكانية»، وهي جانب من جوانب السياسة الحديثة التي لن نتناولها.

المجال الذي التزمت فيه معظم البلدان بأبعد حد والذي من المرجح أن يخلق مشكلات أكثر خطورة هو تأمين كبار السن والمعاليين (ربما باستثناء بريطانيا العظمى، حيث أدى إنشاء خدمة صحية وطنية مجانية إلى خلق مشكلات مماثلة). مشكلة المسنين خطيرة بشكل خاص، لأنه في معظم أنحاء العالم الغربي اليوم، فإن الحكومات قد حرمت المسنين من وسائل الدعم التي ربما كانوا سيسعون إلى دعم أنفسهم بها. إذ من خلال الإخفاق في أداء واجبهم في الحفاظ على استقرار العملة، خلقت الحكومات في كل مكان وضعا تم فيه حرمان الجيل المتقاعد في الربع الثالث من قرننا من جزء كبير مما حاولوا الاحتفاظ به لتقاعدهم؛ ووضعا بات يواجه فيه عدد من الناس الفقر بشكل غير مستحق أكثر مما كان يمكن أن يكون لولا ذلك، على الرغم من جهودهم السابقة لتجنب مثل هذا المأزق. لا يمكن القول دائما إن التضخم كارثة طبيعية لا مفر منها؛ إنه دائما نتيجة لضعف أو جهل المسؤولين عن السياسة النقدية؛ على الرغم من أن تقسيم المسؤولية قد يكون على نطاق واسع بحيث لا يقع اللوم على أحد. ربما تعتبر السلطات أن كل ما حاولت تجنبه من خلال التضخم هو شر أكبر؛ ومع ذلك، فإن اختيارهم للسياسة دائما هو الذي يؤدي إلى التضخم.

ومع ذلك، حتى لو تعاملنا مع مشكلة تأمين كبار السن، كما يجب علينا، مع إدراكنا الكامل للمسؤولية الخاصة التي تتحملها الحكومات، فلا يسعنا إلا أن

نتساءل عما إذا كان الضرر الذي لحق بجيل واحد (والذي، في الأخير يتحمل جزءاً من المسؤولية) يمكن أن يبرر فرض نظام دائم على الدولة، يكون بموجبه مصدر الدخل الطبيعي فوق سن معينة معاشاً تقاعدياً محدداً سياسياً يتم دفعه من الضرائب الحالية. ومع ذلك، فإن العالم الغربي كله يميل نحو هذا النظام، الذي لا بد أن ينتج مشكلات ستهمين على السياسة المستقبلية إلى حد لم يدركه معظم الناس بعد. ففي جهودنا لعلاج مرض واحد، قد نحمل الأجيال القادمة عبئاً أكبر مما سيكونون مستعدين لتحمله، وبالتالي نقيّد أيديهم لدرجة أنه بعد بذل جهود عديدة لتخليص أنفسهم، من المرجح ألا يستطيعوا فعل ذلك في النهاية إلا بخرق لمبادئنا أكبر مما ارتكبناه نحن.

تظهر المشكلة بشكل خطير بمجرد أن تتعهد الحكومة ليس فقط بتأمين الحد الأدنى بل بتأمين حد «مناسب» لجميع المسنين، بغض النظر عن حاجة الفرد أو المساهمات التي يقدمها. هناك خطوتان حاسمتان يتم اتخاذهما بشكل ثابت تقريباً، بمجرد أن تتولى الدولة احتكار توفير هذا التأمين: أولاً، يُمنح التأمين ليس فقط لأولئك الذين اكتسبوا الحق فيه من خلال مساهماتهم، ولكن لأولئك الذين لم يكن لديهم وقت ليكتسبوا هذا الحق؛ وثانياً، عندما يحين وقت دفع المعاشات التقاعدية، لا يتم دفعها من عائد رأس المال الإضافي المتراكم لهذا الغرض، وبالتالي من الدخل الإضافي الناتج عن جهود المستفيد، ولكنه يكون عبارة عن تحويل لجزء من ثمار عمل أولئك المنتجين حالياً. يكون هذا صحيحاً أيضاً سواء إذا أنشأت الحكومة صندوقاً احتياطياً اسمياً و«استثمرت» في الأوراق المالية الحكومية (أي أن تقررض الأموال لنفسها وتنفقها فعلياً في الوقت الحالي) أو ما إذا كانت تغطي الالتزامات الحالية بشكل علني من خلال الضرائب الحالية^(٢١). (البديل الذي يمكن تصوره، ولكن الذي لم يُمارَس قط، المتمثل في قيام الحكومات باستثمار الصندوق الاحتياطي في رأس المال

الإنتاجي، من شأنه أن ينتج سريعاً سيطرة حكومية متزايدة باستمرار على رأس مال الصناعة). وهاتان التيجتان المعتادتان لمعاشات المسنين التي تقدمها الدولة هما عادة أيضاً السببان الرئيسان للإصرار على هذا النوع من النظام.

من السهل أن نرى كيف أن هذا التخلي التام عن الطابع التأميني للنظام، بالاعتراف بحق جميع الأشخاص الذين تجاوزوا سنّاً معينة (وجميع المعالين أو العاجزين) في الحصول على دخل «مناسب»، يتم تحديده حالياً بواسطة الغالبية (التي يشكل المستفيدون جزءاً أساسياً منها)، لا بد أن يحوّل النظام بأكمله إلى أداة سياسية، للديماجوجيين الجاذبين للأصوات. من العبث الاعتقاد بأن أي معيار موضوعي للعدالة سيضع حدّاً للمدى الذي سيصر به أولئك الذين بلغوا سن الامتياز، حتى لو كانوا قادرين على الاستمرار في العمل، على أن يتم تأمينهم «بشكل مناسب» من قبل أولئك الذين لا يزالون في العمل؛ والذين في المقابل، سيجدون عزاءً فقط في التفكير في أنه في تاريخ ما في المستقبل، عندما يكون عددهم أكثر نسبياً ويمتلكون قوة تصويت أكبر، سيكونون في وضع أفضل لجعل العاملين يوفرون ويلبون احتياجاتهم.

لقد حجبت الدعاية الدؤوبة تماماً حقيقة أن هذا المخطط الخاص بالمعاشات المناسبة للجميع، لا بد أن يعني أن الكثيرين ممن وصلوا أخيراً إلى وقت التقاعد الذي طال انتظاره، والذين كان يمكنهم التقاعد بدعم من مدخراتهم، سيتلقون مع ذلك مكافأة على حساب أولئك الذين لم يصلوا إلى سن التقاعد بعد، والذين سيتقاعد كثيرون منهم في الحال إذا تم ضمان نفس الدخل لهم^(٢٢)، وأنه في مجتمع ثري غير متأثر بالتضخم، سيكون من الطبيعي أن تكون نسبة كبيرة من المتقاعدين أكثر راحة من أولئك الذين ما زالوا في العمل. يتضح مدى خطورة التضليل المتعمد للرأي العام في هذه المسألة من خلال التأكيد الذي يتم اقتباسه غالباً (الذي قبلته المحكمة العليا بالولايات

المتحدة) القائل بأنه في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٥، «فإن ٣ من كل ٤ أشخاص تقريباً ممن يبلغون من العمر ٦٥ عاماً أو أكثر يعتمدون جزئياً أو كلياً على دعم الآخرين»؛ وهي عبارة تستند إلى الإحصائيات التي افترضت صراحة أن جميع الممتلكات التي يمتلكها الأزواج المسنون تكون مملوكة للزوج، وبالتالي فإن جميع الزوجات كانت تتم «إعالتهم»^(٢٣)!

والنتيجة الحتمية لهذا الوضع، الذي أصبح سمة طبيعية في البلدان الأخرى إلى جانب الولايات المتحدة، هي أنه في بداية كل عام انتخابي، تكون هناك تكهنات حول مقدار مزايا التأمين الاجتماعي التي سيتم رفعها مرة أخرى^(٢٤). إن عدم وجود حد للمطالب التي سيتم الضغط من أجلها يتجلى بشكل أوضح في التصريح الأخير لحزب العمال البريطاني، والذي يفيد بأن المعاش التقاعدي الملائم حقاً «يعني الحق في الاستمرار في العيش في نفس الحي، والتمتع بنفس الهوايات، والقدرة على الاختلاط مع نفس دائرة الأصدقاء»^(٢٥). ربما لن يمر وقت طويل قبل أن يُقال إنه، نظرًا لأن المتقاعدين لديهم المزيد من الوقت لإنفاق المال، يجب منحهم أكثر من أولئك الذين لا يزالون في العمل؛ ومع شكل هرم الأعمار الذي تقترب منه، لا يوجد سبب يمنع الأغلبية ممن فوق عمر الأربعين من محاولة جعل من هم في سن أقل يكدحون من أجلهم. عند هذه النقطة فقط قد يبدأ الأقوى جسدياً في التمرد ويحرم الكبار من حقوقهم السياسية وكذلك حقوقهم القانونية التي يجب الحفاظ عليها.

تعتبر وثيقة العمل البريطانية التي ذكرناها للتو مهمة أيضاً لأنها، إلى جانب كونها مدفوعة بالرغبة في مساعدة المسنين، فإنها تكشف بوضوح عن الرغبة في جعلهم غير قادرين على مساعدة أنفسهم وجعلهم يعتمدون حصرياً على الدعم الحكومي. حيث ينتشر العداء تجاه جميع أنظمة المعاشات التقاعدية الخاصة أو غيرها من الأنظمة المماثلة؛ وما هو جدير بالملاحظة أكثر هو

الافتراض الذي تقوم عليه أرقام الخطة المقترحة بأن الأسعار ستتضاعف بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠^(٢٦). إذا كانت هذه هي درجة التضخم المخطط لها سابقاً، فمن المرجح أن تكون النتيجة الحقيقية بالفعل أن معظم أولئك الذين سيتقاعدون في نهاية القرن سيعتمدون على صدقات وإحسان جيل الشباب. وفي النهاية ليست الأخلاق ولكن حقيقة أن قوات الشرطة والجيش تتألف من الشباب هي ما ستقرر القضية؛ فمن المرجح أن تكون معسكرات الاعتقال للمسنين غير القادرين على إعالة أنفسهم هي مصير جيل قديم يعتمد دخله بالكامل على إكراه الشباب.

٧. لا يطرح التأمين الصحي معظم المشكلات التي سبق أن تناولناها فحسب، بل يطرح أيضاً مشكلات خاصة به. وهي ناتجة عن حقيقة أن مشكلة «الاحتياج» لا يمكن معالجتها كما لو كانت هي نفسها بالنسبة إلى جميع الذين يستوفون معايير موضوعية معينة، مثل العمر؛ فكل حالة من حالات الاحتياج تشير مشكلات مهمة يجب موازنتها مقابل تكلفة تلبيتها، وهي المشكلات التي يجب أن يبت فيها إما الفرد المعني بنفسه أو يبت له فيها شخص آخر.

ليس هناك شك في أن نمو التأمين الصحي هو تطور مرغوب فيه. وربما يكون هناك أيضاً سبب لجعله إلزامياً لأن الكثيرين ممن يمكنهم تأمين أنفسهم قد يصبحون بغير ذلك عبئاً عاماً. لكن هناك حججاً قوية ضد وجود مخطط واحد للتأمين الحكومي. ويبدو أن هناك حجة ساحقة ضد وجود خدمة صحية مجانية للجميع. من خلال ما رأيناه من مثل هذه المخططات، من المرجح أن عدم جدواها سوف يتضح في البلدان التي تبنتها، على الرغم من أن الظروف السياسية تجعل من غير المرجح التخلي عنها، بعد أن تم تبنيها. إن إحدى أقوى الحجج ضدها، في الواقع، هو أن إدخالها يعتبر إجراءً لا رجعة فيه من الناحية السياسية ويجب أن يستمر، سواء ثبت خطأه أم لا.

عادة ما تستند الحجة الداعمة للخدمة الصحية المجانية إلى مفهومين خاطئين أساسيين. أولاً: الاعتقاد بأن الاحتياجات الطبية عادة ما تكون ذات طابع يمكن التحقق منه بشكل موضوعي، بحيث يمكن ويجب أن يتم تلبيتها بالكامل في كل حالة دون النظر للاعتبارات الاقتصادية. وثانياً: أن هذا ممكن اقتصادياً لأن الخدمة الطبية المحسنة عادة تؤدي إلى استعادة الفعالية الاقتصادية أو اكتساب القوة وبالتالي تغطي تكاليف نفسها^(٢٧). كلا الادعاءين يخطئ في طبيعة المشكلة المتضمنة في معظم القرارات المتعلقة بالحفاظ على الصحة والحياة. لا يوجد معيار موضوعي للحكم على مقدار العناية والجهد المطلوبين في حالة معينة؛ أيضاً، مع تقدم الطب، يصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه لا يوجد حد للمبلغ الذي يمكن إنفاقه بشكل مربح من أجل القيام بكل ما هو ممكن بشكل موضوعي^(٢٨). علاوة على ذلك، ليس صحيحاً أيضاً، في تقييمنا الفردي، أن كل ما يمكن فعله لتأمين الصحة والحياة له أولوية مطلقة على الاحتياجات الأخرى. فكما هو الحال في جميع القرارات الأخرى التي يتعين علينا فيها التعامل ليس مع اليقين ولكن مع الاحتمالات والفرص، فإننا نخوض باستمرار المخاطر ونقرر على أساس الاعتبارات الاقتصادية ما إذا كان إجراء معين يستحق العناء، أي من خلال موازنة المخاطر مع الاحتياجات الأخرى. فحتى أغنى رجل لن يفعل عادة كل ما تسمح به المعرفة الطبية للحفاظ على صحته، ربما لأن الاهتمامات الأخرى تتنافس على وقته وطاقته. يجب أن يقرر شخص ما دائماً ما إذا كان يلزم بذل جهد إضافي وقدر إضافي من الموارد. القضية الحقيقية هي ما إذا كان الفرد المعني يجب أن يكون له رأي وأن يكون قادراً، من خلال تضحية إضافية، على الحصول على مزيد من الرعاية أو ما إذا كان هذا القرار سيتخذ شخص آخر نيابة عنه. على الرغم من أننا جميعاً لا نحب حقيقة أنه يتعين علينا أن نزن بين القيم غير المادية، مثل الصحة والحياة

والمزايا المادية، ونتمنى لو كان الاختيار غير ضروري، فإنه يتعين علينا جميعاً الاختيار بسبب الحقائق التي لا يمكننا تغييرها.

إن المفهوم القائل بأن هناك معياراً يمكن تحديده بشكل موضوعي للخدمات الطبية التي يمكن ويجب توفيرها للجميع؛ المفهوم الذي يقوم عليه مخطط بيفريدج Beveridge scheme والخدمات الصحية الوطنية البريطانية بأكملها، لا علاقة له بالواقع^(٢٩). في مجال يشهد تغيراً سريعاً مثل الطب اليوم، فما يمكن توفيره على الأكثر للجميع على قدم المساواة هو متوسط مستوى الخدمة السيئ^(٣٠). ولكن نظراً لأن، في كل مجال تقدمي، ما يمكن توفيره للجميع بشكل موضوعي يعتمد على ما تم توفيره بالفعل للبعض، فإن تأثير جعل الحصول على خدمة أفضل من المتوسط مكلفاً للغاية بالنسبة إلى معظم الناس، لا بد أن يتمثل قريباً في أن هذا المتوسط سيكون أقل مما سيكون عليه لو كان الوضع غير ذلك.

إن المشكلات التي تثيرها الخدمة الصحية المجانية تزداد صعوبة بسبب حقيقة أن تقدم الطب يميل إلى زيادة جهوده الموجهة، ليس بشكل أساسي نحو استعادة القدرة على العمل، ولكن نحو التخفيف من المعاناة وإطالة أمد الحياة؛ وهذه، بالطبع، أشياء لا يمكن تبريرها على أسس اقتصادية ولكن على أسس إنسانية فقط. ومع ذلك، في حين أن مهمة مكافحة الأمراض الخطيرة التي تصيب البعض وتعطلهم هي مهمة محدودة نسبياً، فإن مهمة إبطاء العمليات المزمنة التي لا بد أن تؤدي إلى الانحلال النهائي لنا جميعاً هي مهمة غير محدودة. تمثل هذه الأخيرة مشكلة لا يمكن حلها من خلال توفير غير محدود للمرافق الطبية، تحت أي ظرف يمكن تصوره، وبالتالي، لا بد أن تستمر في أن تضعنا في خيار مؤلم بين الأهداف المتنافسة. في ظل نظام الرعاية الصحية المقدمة من الدولة، سيتعين أن تفرض السلطة هذا الاختيار على الأفراد. قد يبدو الأمر

قاسياً، لكن من المرجح أن يكون من مصلحة الجميع أنه في ظل النظام الحر، يجب في كثير من الأحيان علاج أولئك الذين لديهم القدرة الكاملة على كسب المال سريعاً، من عجز مؤقت وغير خطير لديهم، على حساب بعض الإهمال للمسنين والمرضى ذوي الأمراض القاتلة. بينما في حالة التأمين الصحي، نجد عمومًا أن أولئك الذين يمكن شفاؤهم وإعادةتهم على الفور إلى النشاط الكامل يجب أن ينتظروا فترات طويلة، لأن جميع المرافق الصحية والمستشفيات يشغلها أشخاص لن يساهموا أبداً في تلبية احتياجات البقية^(٣١).

هناك العديد من المشكلات الخطيرة التي يثيرها تأميم الطب ولا يمكننا أن نذكر حتى أهمها. ولكن هناك مشكلة لم يدرك الجمهور أهميتها إلا نادراً، والتي من المرجح أن تكون ذات أهمية كبرى. وهي التحول الحتمي للأطباء، الذين كانوا أعضاء في مهنة حرة مسؤولين فيها بشكل أساسي عن مرضاهم، إلى موظفين بأجر في الدولة، ومسؤولين يخضعون بالضرورة لتعليمات من قبل السلطة، والذين سيتعين إعفاؤهم من واجب السرية بقدر ما يتعلق الأمر بالسلطة. قد يتضح أن أخطر جانب في التطور الجديد هو أن يتم جعل الناس يعتمدون على منظمة موحدة تحت توجيه واحد، وتسترد بنفس أسباب الدولة التي تحكم السياسة بشكل عام، في الوقت الذي تميل فيه الزيادة في المعرفة الطبية إلى منح من يمتلكونها المزيد والمزيد من السلطة على عقول الناس. إن النظام الذي يعطي المُساعد الذي لا غنى عنه للفرد [الطبيب]، والذي هو في نفس الوقت وكيل للدولة، اطلاعاً شاملاً على جوانب الآخرين الأكثر حميمية، ويخلق الظروف التي يجب أن يكشف فيها عن هذه المعرفة لرئيسه ليستخدمها من أجل الأغراض التي تحددها السلطة؛ هو نظام يفتح آفاقاً مخيفة. إن الطريقة التي تم استخدام التأمين الصحي بها في روسيا كأداة للانضباط الصناعي^(٣٢) تعطينا فكرة سابقة عن الاستخدامات التي يمكن استخدام النظام بها.

٨. إن ذلك الفرع من التأمين الاجتماعي الذي بدا الأهم في فترة ما قبل الحرب الأخيرة، وهو التأمين ضد البطالة، أصبح غير مهم نسبياً في السنوات الأخيرة. على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن منع البطالة على نطاق واسع هو أكثر أهمية من أسلوب دعم وتأمين العاطلين عن العمل، فلا يمكننا التأكد من أننا قد حللنا المشكلة الأولى بشكل دائم، وأن الأخيرة لن تكتسب أهمية كبرى مرة أخرى. ولا يمكننا التأكد كذلك من أن طبيعة إعانتنا للعاطلين عن العمل لن تكون أحد أهم العوامل التي تحدد مدى البطالة.

سنأخذ مرة أخرى كأمر مسلم به توافر نظام للإعانة العامة يوفر حدًا أدنى موحدًا لجميع حالات الاحتياج المؤكدة، بحيث لا يكون أي فرد من المجتمع في حالة احتياج إلى الغذاء أو المأوى. المشكلة الخاصة التي يثيرها العاطلون عن العمل هي كيف ومن الذي يجب أن يقدم لهم أي مساعدة إضافية على أساس دخلهم العادي، وما إذا كانت هذه الحاجة تبرر إعادة توزيع إكراهي للدخل وفقاً لمبدأ ما للعدالة.

الحجة الرئيسة الداعمة لإعانة تتجاوز الحد الأدنى المضمون للجميع هي أن التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في الطلب على العمالة تحدث نتيجة لظروف لا يستطيع العامل توقعها أو السيطرة عليها. هناك وجاهة في هذه الحجة، بقدر ما تتعلق بالبطالة التي تكون منتشرة خلال فترة يكون بها كساد كبير، لكن هناك العديد من الأسباب الأخرى للبطالة، حيث تحدث البطالة المتكررة والمتوقعة في معظم المهن الموسمية، ومن الواضح هنا أنه من الصالح العام إما أن يكون المعروض من العمالة محدودًا بحيث تكفي الأرباح الموسمية لإعانة العامل خلال العام، أو أن يتم الحفاظ على تدفق العمالة من خلال حركات دورية من وإلى المهن الأخرى. هناك أيضًا مثال مهم حيث تكون البطالة هي التأثير المباشر للأجور المرتفعة جدًا في مهنة معينة، إما لأنها دفعها إلى مستوى

مرتفع للغاية من خلال إجراء نقابي أو بسبب تراجع الصناعة المعنية. في كلتا الحالتين، يتطلب علاج البطالة مرونة في الأجور وتَنقُل العمال أنفسهم؛ ومع ذلك، يتم إضعاف وتقليل كلا الأمرين من خلال نظام يضمن لجميع العاطلين عن العمل نسبة معينة من الأجور التي كانوا يكسبونها.

هناك بلا شك حاجة إلى التأمين الحقيقي ضد البطالة حيثما كان ذلك ممكنًا، وهو التأمين الذي تنعكس فيه المخاطر المختلفة للمهن المختلفة في المبالغ المدفوعة. بقدر ما تتطلب صناعة ما، بسبب عدم استقرارها الملحوظ، احتياطياً من العاطلين عن العمل في معظم الأوقات، فمن المستحسن أن تحفز عددًا كافيًا ليكون على الاستعداد من خلال تقديم أجور عالية بما يكفي لتعويض هذا الخطر بالتحديد. لأسباب مختلفة، لم يكن نظام التأمين هذا يبدو عمليًا على الفور في بعض المهن (مثل العمل الزراعي والخدمة المنزلية)، ولهذا السبب تم اعتماد مخططات الدولة «للتأمين»^(٣٣)، وهي مخططات دعمت في الواقع الأرباح بين هذه المجموعات من خلال الأموال التي يتم تحصيلها من مساهمات العمال الآخرين أو من الضرائب العامة. ومع ذلك، عندما لا تتم تغطية مخاطر البطالة الخاصة بمهنة معينة من الأرباح في تلك المهنة ولكن من الخارج، فهذا يعني أن المعارض من العمالة لهذه المهن يتم دعمه للتوسع إلى ما بعد النقطة المرغوبة اقتصاديًا.

ومع ذلك، فإن النقطة الجديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالأنظمة الشاملة لإعانات البطالة التي تم تبنيها في جميع الدول الغربية، هي أنها تعمل في سوق العمل الذي يهيمن عليه العمل الإكراهي للنقابات، وأنها تم تصميمها تحت تأثير نقابي قوي بهدف مساعدة النقابات في سياسات الأجور الخاصة بها. إن النظام الذي يُعتبر فيه العامل غير قادر على العثور على عمل، وبالتالي يحق له الاستفادة لأن العمال في الشركة أو الصناعة التي يسعى للحصول على عمل

فيها مُضربون، يصبح بالضرورة دعمًا كبيرًا لضغط الأجور النقابي. مثل هذا النظام، الذي يخفف من مسؤولية النقابات عن البطالة التي تخلقها سياساتها، والذي يلقي على عاتق الدولة عبء الحفاظ على رضا أولئك الذين تم إبعادهم عن وظائفهم بواسطة النقابات، لا يمكنه سوى أن يزيد من حدة مشكلة التوظيف على المدى الطويل^(٣٤).

يبدو أن الحل المعقول لهذه المشكلات في المجتمع الحر هو أنه، بينما توفر الدولة فقط حدًا أدنى موحدًا لجميع الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم وتسعى إلى تقليل البطالة الدورية قدر الإمكان من خلال سياسة نقدية مناسبة، فإن أي إعانة إضافية مطلوبة للحفاظ على المستوى المعتاد يجب أن تُترك للجهود التنافسية والطوعية. في هذا المجال بالتحديد يمكن للنقابات العمالية، بمجرد حرمانها من كل سلطة إكراهية، أن تقدم مساهمتها الأكثر فائدة؛ لقد كانت في الواقع في طريقها إلى تلبية الحاجة عندما أعفتها الدولة إلى حد كبير من المهمة^(٣٥). ولكن سيتم دائمًا استخدام المخطط الإلزامي لما يسمى بالتأمين ضد البطالة من أجل «تصحيح» المكافآت النسبية للمجموعات المختلفة، ودعم المهن غير المستقرة على حساب المستقرة، ودعم مطالب الأجور التي لا يمكن التوفيق بينها وبين مستوى عالٍ من التوظيف. ولذلك فمن المرجح على المدى الطويل أن تؤدي إلى مفاقمة الشر الذي كان من المفترض أن تعالجه.

٩. إن الصعوبات التي تواجهها أنظمة التأمين الاجتماعي في كل مكان، والتي أصبحت سببًا للمناقشات المتكررة حول «أزمة التأمين الاجتماعي»، هي نتيجة تحول جهاز مصمم للتخفيف من حدة الفقر إلى أداة لإعادة توزيع الدخل، وهي إعادة توزيع يُفترض أنها تستند إلى بعض المبادئ غير الموجودة للعدالة الاجتماعية، ولكنها في الواقع يتم تحديدها من خلال قرارات

مخصصة. صحيح، بالطبع، أن حتى توفير حد أدنى موحد لجميع أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم يتطلب إعادة توزيع للدخل، ولكن هناك قدرًا كبيرًا من الاختلاف بين توفير مثل هذا الحد الأدنى لجميع أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم بالاعتماد على أرباحهم في سوق يعمل بشكل طبيعي، وبين إعادة التوزيع التي تهدف إلى مكافأة «عادلة» في جميع المهن الأكثر أهمية؛ أي بين إعادة التوزيع التي توافق الغالبية العظمى التي تكسب قوتها على أن تعطي بمقتضاها لأولئك غير القادرين على كسب رزقهم، وبين إعادة التوزيع التي تأخذ فيها الأغلبية من أقلية لأن الأخيرة لديها أكثر. الأولى تحافظ على طريقة التكيف غير الشخصية التي يمكن للناس بموجبها اختيار مهنتهم؛ بينما الثانية تجعلنا أقرب وأقرب إلى نظام يجب بموجبه إخبار الناس من قبل السلطة بما يجب عليهم فعله.

يبدو أن مصير جميع المخططات الموحدة والموجهة سياسيًا لتوفير مثل هذه الخدمات أن تتحول بسرعة إلى أدوات لتحديد الدخل النسبي للأغلبية العظمى، وبالتالي للتحكم في النشاط الاقتصادي بشكل عام^(٣٦). إن مخطط بيفريدج، الذي لم يبتكره مؤلفه في الأصل ليكون أداة لإعادة توزيع الدخل، ولكن تم تحويله على الفور إلى ذلك من قبل السياسيين، هو مجرد أفضل مثال معروف بين العديد من الأمثلة. ولكن في حين أنه من الممكن توفير حد أدنى من الرفاهية للجميع في المجتمع الحر، فإن مثل هذا المجتمع لا يتوافق مع تقاسم الدخل وفقًا لبعض المفاهيم السابقة للعدالة. يتطلب توفير حد أدنى متساوٍ لجميع الأشخاص الذين يعانون من ضائقة أن هذا الحد الأدنى يتم توفيره فقط وفق إثبات الحاجة، وأنه لا يتم تقديم أي شيء لا يتم دفع ثمنه من خلال المساهمة الشخصية من دون هذا الإثبات. إن الاعتراض غير العقلاني كليًا على «استطلاع الموارد المالية» من أجل الخدمات التي من المفترض أن

تكون قائمة على الحاجة، قد أدى مرارًا وتكرارًا إلى المطالبة السخيفة بمساعدة الجميع بغض النظر عن الحاجة، حتى لا يشعر أولئك الذين يحتاجون حقًا إلى المساعدة بالدونية. لقد أنتج موقفًا يتم فيه عمومًا محاولة مساعدة المحتاجين، وفي نفس الوقت السماح لهم بالشعور بأن ما يحصلون عليه هو نتاج جهدهم أو جدارتهم^(٣٧).

على الرغم من أن النفور الليبرالي التقليدي من أي سلطات تقديرية قد يكون قد لعب دورًا ما في جعل هذا التطور ممكنًا، فإنه يجب ملاحظة أن الاعتراض على الإكراه التقديري لا يمكن أن يوفر حقًا أي مبرر للسماح لأي شخص بالغ ومسؤول بمطالبة غير مشروطة بالمساعدة والحق في أن يكون الحكم النهائي على احتياجاته الخاصة. لا يمكن أن يكون هناك مبدأ للعدالة في المجتمع الحر يمنح الحق في دعم «غير رادع» أو «غير تقديري» بغض النظر عن الحاجة المثبتة. إذا تم تقديم مثل هذه المطالبات تحت ستار «التأمين الاجتماعي» ومن خلال الخداع المعترف به للجمهور -وهو خداع يمثل مصدر فخر لمؤلفيه^(٣٨)- فهي بالتأكيد لا علاقة لها بمبدأ العدالة المتساوية بموجب القانون.

الأمل الآن هو الذي يعبر عنه الليبراليون في بعض الأحيان بأنه «يجب اعتبار جهاز دولة الرفاهية بأكمله ظاهرة عابرة»^(٣٩)، أي مرحلة انتقالية للتطور سيجعلها النمو العام للثروة قريبًا غير ضرورية. لكن لا بد أن يبدو مشكوكًا فيه ما إذا كانت هناك مثل هذه المرحلة المستقلة من التطور التي من المرجح أن تكون فيها التأثيرات الصافية لتلك المؤسسات الاحتكارية مفيدة، وما إذا كان من الممكن سياسيًا التخلص منها بعد إنشائها. في البلدان الفقيرة، من المرجح أن يؤدي عبء تلك الآلية المتنامية باستمرار إلى إبطاء نمو الثروة إلى حد كبير (ناهيك عن ميله إلى مفاقمة مشكلة الزيادة السكانية)، وبالتالي تأجيل الوقت

الذي سيُعتقد فيه أنها غير ضرورية إلى أجل غير مسمى، بينما في الدول الأكثر ثراءً فإنه سيتم منع تطور المؤسسات البديلة التي يمكن أن تتولى بعض وظائفها. ربما لا توجد عقبة لا يمكن التغلب عليها للتحويل التدريجي لأنظمة إعانة المرض والبطالة إلى أنظمة تأمين حقيقي يدفع الأفراد بموجبها مقابل المزايا التي تقدمها المؤسسات المتنافسة. لكن من الأصعب بكثير أن نرى كيف سيكون من الممكن التخلي عن نظام تأمين للمسنين والذي بموجبه يكتسب كل جيل، من خلال دفعه مقابل احتياجات الجيل السابق، حقاً مماثلاً للدعم من قبل الجيل التالي. يبدو الأمر كما لو أن مثل هذا النظام، بمجرد تفعيله، لا بد أن يستمر إلى الأبد أو أن يُسمح له بالانهيار التام. لذلك فإن إدخال مثل هذا النظام يضع قيوداً على التطور ويفرض على المجتمع عبئاً متزايداً بشكل مطرد، والذي سيحاول مراراً وتكراراً التخلص منه من خلال التضخم. ومع ذلك، لا يمكن لهذا المنفذ، ولا التقصير المتعمد في الالتزام الذي تم تكبده^(٤٠) بالفعل، أن يوفر الأساس لمجتمع لائق. قبل أن نأمل في حل هذه المشكلات بشكل منطقي، يجب على الديمقراطية أن تتعلم أنه يجب عليها أن تدفع ثمن الحماقات التي ترتكبها، وأنها لا تستطيع فرض قيود غير محدودة على المستقبل لحل مشكلاتها الحالية.

نسمع الآن أصواتاً حكيمة تخبرنا أنه بينما كنا نعاني في السابق من الشرور الاجتماعية، فإننا نعاني الآن من علاجاتها^(٤١). والفارق هو أنه في حين أن الشرور الاجتماعية كانت في الأزمنة السابقة تختفي تدريجياً مع نمو الثروة، فإن العلاجات التي قدمناها بدأت تهدد استمرار نمو الثروة الذي تعتمد عليه كل التحسينات المستقبلية. فبدلاً من «العمالقة الخمسة» التي صُممت دولة الرفاهية في تقرير بيفريدج لمكافحتها، فإننا نقوم الآن بتربية عمالقة جدد قد يثبتون أنهم أعداء أكبر لأسلوب الحياة اللائق. على الرغم من أننا قد نكون

قد أسرعنا قليلاً في هزيمة العوز والمرض والجهل والبؤس والبطالة، فإننا قد نفعل ما هو أسوأ في المستقبل حتى في هذا النضال عندما تأتي المخاطر الرئيسة من التضخم، والضرائب المحدثّة للشلل، والنقابات العمالية الإكراهية، والهيمنة المتزايدة للحكومة على التعليم، وبيروقراطية الخدمة الاجتماعية ذات السلطات التعسفية بعيدة المدى؛ وهي المخاطر التي لا يستطيع الفرد الهروب منها بجهوده الخاصة؛ والتي أيضاً من المرجح أن يزيدها زخم آلية الحكومة الموسع بدلاً من أن يحد منها.



الفصل العشرون

الضرائب وإعادة التوزيع

من طبيعة الأشياء أن البدايات تكون طفيفة، ولكن ما لم يتم توخي الحذر الشديد، فسوف تتزايد المعدلات بسرعة وتصل في النهاية إلى نقطة لم يكن يتوقعها أحد.

-فرانثيسكو جويتشارديني

١. من نواحٍ عديدة، كنت أتمنى لو كان بإمكانني أن أحذف هذا الفصل. إن حجته موجهة ضد معتقدات منتشرة على نطاق واسع بحيث إنه لا بد أن يسيء إلى كثيرين. حتى أولئك الذين ساروا معي حتى تلك النقطة وربما اعتبروا موقفني معقولاً بشكل عام، من المرجح أن يعتقدوا أن آرائي حول الضرائب دوغمائية ومتطرفة وغير عملية. من المرجح أن يكون الكثيرون على استعداد لاستعادة كل الحرية التي كنت أدافع عنها، بشرط أن يتم تصحيح الظلم الذي يعتقدون أن استعادة الحرية هذه من شأنها أن تسببه من خلال التدابير الضريبية المناسبة. أصبحت إعادة التوزيع عن طريق الضرائب التصاعدية مقبولة عالمياً تقريباً على أنها عادلة. ومع ذلك، سيكون من المخادع تجنب مناقشة هذه المسألة. علاوة على ذلك، فإن القيام بذلك سيعني تجاهل ما يبدو لي ليس فقط المصدر الرئيس لعدم مسؤولية العمل الديمقراطي، ولكن القضية الحاسمة التي سيعتمد عليها المجتمع المستقبلي بأكمله. وعلى الرغم من أن الأمر قد يتطلب جهداً كبيراً لتحرير الذات مما أصبح عقيدة دوغمائية في هذا الشأن،

فإنه لا بد أن يتضح، بمجرد أن تتم صياغة القضية بوضوح، أن السياسة هنا بالتحديد قد تحركت نحو التعسف، أكثر من أي مكان آخر.

بعد فترة طويلة لم يكن هناك فيها أي تشكيك في مبدأ الضرائب التصاعدية من الناحية العملية ولم يكن هناك تقريبًا مناقشات جديدة بشأنه فيها، ظهر مؤخرًا نهج أكثر انتقادًا للمشكلة^(١). ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى إجراء عرض أكثر دقة واستقصاءً للموضوع بأكمله. لسوء الحظ، لا يمكننا هنا سوى محاولة تقديم عرض موجز لاعتراضاتنا في هذا الفصل.

ينبغي أن نقول على الفور إن التصاعد الوحيد الذي سنهتم به، والذي نعتقد أنه لا يمكن التوفيق بينه وبين المؤسسات الحرة على المدى الطويل، هو تصاعد الضرائب ككل، أي الضرائب المفرطة نسبيًا على الدخول الأكبر عندما يتم النظر في جميع الضرائب معًا. قد يتم وضع الضرائب الفردية، وخاصة ضريبة الدخل، في فئات متدرجة لسبب وجيه؛ أي للتعويض عن ميل العديد من الضرائب غير المباشرة لوضع عبء أثقل نسبيًا على الدخول الصغيرة. هذه هي الحجة الوحيدة الصالحة لصالح التدرج التصاعدي. ومع ذلك، فهي تنطبق فقط على ضرائب معينة كجزء من هيكل ضريبي معين، ولا يمكن توسيعها لتشمل النظام الضريبي ككل. سنناقش هنا بشكل أساسي آثار ضريبة الدخل التصاعدية، لأنها تم استخدامها في الآونة الأخيرة كأداة رئيسة لجعل الضرائب ككل تصاعدية بشكل حاد. أما مسألة التعديل المتبادل المناسب لأنواع مختلفة من الضرائب ضمن نظام معين فلن نهمنا.

أيضًا لن ننظر بشكل منفصل في المشكلات التي تنشأ من حقيقة أنه على الرغم من أن الضرائب التصاعدية هي اليوم الأداة الرئيسة لإعادة توزيع الدخل، فإنها ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الأخير. من

الواضح أنه من الممكن تحقيق إعادة توزيع كبيرة في ظل نظام الضرائب النسبية. كل ما هو ضروري هو استخدام جزء كبير من الضرائب لتوفير الخدمات التي تعود بالفائدة بشكل أساسي على فئة معينة أو عن طريق دعمها بشكل مباشر. ومع ذلك، يتساءل المرء إلى أي مدى سيكون الأشخاص في الفئات ذات الدخل المنخفض مستعدين لتخفيض دخلهم القابل للإنفاق بحرية، من خلال دفع ضرائب مقابل خدمات مجانية. من الصعب أيضًا رؤية كيف يمكن لهذه الطريقة أن تغير بشكل جوهري الفروق بين مجموعات الدخل المرتفع. قد تؤدي إلى تحويل كبير للدخل من الأغنياء كطبقة إلى الفقراء كطبقة. لكنها لن تؤدي إلى تسطيح قمة هرم الدخل وهو التأثير الرئيس للضرائب التصاعدية. بالنسبة إلى الأثرياء نسبيًا، فمن المرجح أن يعني ذلك أنه، بينما سيتم فرض ضرائب على دخولهم بالكامل بشكل متناسب، فإن الاختلافات في الخدمات التي يتلقونها ستكون ضئيلة. ومع ذلك، فإن التغيرات في الدخل النسبي الناتجة عن الضرائب التصاعدية هي الأكثر وضوحًا وأهمية في هذه الفئة. فالتقدم التقني، وتخصيص الموارد، والحوافز، والحراك الاجتماعي، والمنافسة، والاستثمار؛ كل هذه الأشياء تؤثر عليها الضرائب التصاعدية بشكل رئيس من خلال تأثيرها على هذه الطبقة. ومهما كان ما قد يحدث في المستقبل، فإن الضرائب التصاعدية في الوقت الحاضر هي الوسيلة الرئيسة لإعادة توزيع الدخل، ومن دونها، سيكون نطاق مثل هذه السياسة محدودًا للغاية.

٢. كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من الإجراءات المماثلة، اكتسبت الضرائب التصاعدية أهميتها الحالية نتيجة إخفائها تحت ذرائع كاذبة وزائفة. في وقت الثورة الفرنسية ومرة أخرى في أثناء التحريض الاشتراكي الذي سبق ثورات ١٨٤٨، عندما تم الدفاع عنها بصراحة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، تم رفضها بشكل قاطع. كان رد تورجوت الليبرالي الغاضب على بعض

المقترحات المبكرة من هذا النوع هو: «يجب على المرء أن يعدم المؤلف وليس المشروع»^(٢). وعندما أصبحت هذه المقترحات في ثلاثينيات القرن التاسع عشر تحظى بالتأييد على نطاق أوسع، أعرب مكولوتش عن اعتراضه الرئيس في العبارة التي تُقتبس كثيرًا: «في اللحظة التي تتخلى فيها عن المبدأ الأساسي الذي يأخذ من جميع الأفراد نفس النسبة من دخلهم أو ممتلكاتهم، تصبح في البحر من دون دفة أو بوصلة، ولا يوجد قدر من الظلم والحقاقة قد لا ترتكبه»^(٣). في عام ١٨٤٨ اقترح كارل ماركس وفريدريش إنجلز صراحةً «ضريبة دخل تصاعدية أو متدرجة كأحد الإجراءات التي من خلالها، بعد المرحلة الأولى من الثورة، ستستخدم البروليتاريا تفوقها السياسي لانتزاع كل رأس المال، بالتدرج من البرجوازية، ولتمركز كل أدوات الإنتاج في يد الدولة». وهذه الإجراءات التي وصفوها بأنها «وسائل الغارات الاستبدادية على حق الملكية، وعلى شروط الإنتاج البرجوازي... الإجراءات... التي تبدو غير كافية اقتصاديًا ولا يمكن الدفاع عنها، ولكنها تتطلب، في سياق الحركة، أن تتفوق على نفسها وتجعل هناك حاجة إلى مزيد من الغارات على النظام الاجتماعي القديم ولا مفر منها كوسيلة لإحداث ثورة كاملة في نمط الإنتاج»^(٤). لكن الموقف العام تم تلخيصه جيدًا في عبارة تيير بأن «التناسب هو مبدأ، لكن التدرج التصاعدي هو ببساطة تعسف بغض»^(٥)، أو وصف جون ستيوارت مل للتدرج التصاعدي بأنه «شكل معتدل من السرقة»^(٦).

ولكن بعد صد هذه الهجمة الأولى، عاد التحريض من أجل فرض ضرائب تصاعدية إلى الظهور بشكل جديد. بعد أن تنصل المصلحون الاجتماعيون بشكل عام من أي رغبة في تغيير توزيع الدخل، بدأوا في تأكيد أن العبء الضريبي الإجمالي، الذي من المفترض أن يتم تحديده من خلال اعتبارات أخرى، يجب أن يتم توزيعه وفقًا «للقدرة على الدفع» من أجل ضمان «المساواة

في التضحية»، وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي فرض ضرائب على الدخل بمعدلات تصاعدية. من بين الحجج العديدة التي تم تقديمها لدعم هذا الأمر، والتي لا تزال موجودة في الكتب المدرسية حول المالية العامة^(٧)، فإن تلك التي بدت علمية كانت الأكثر انتشارًا في النهاية. وهي تتطلب دراسة موجزة لأن البعض ما زالوا يعتقدون أنها تقدم نوعًا من التبرير العلمي للضرائب التصاعدية. مفهومها الأساسي هو تناقص المنفعة الحدية لأفعال الاستهلاك المتتالية. وعلى الرغم من طابعها المجرد أو ربما بسببه، فقد كان لها تأثير كبير في جعل ما كان باعتراف الجميع قائمًا على «افتراضات تعسفية»^(٨) يبدو محترمًا علميًا^(٩).

غير أن التطورات الحديثة في مجال تحليل المنفعة نفسها دمرت تمامًا أسس هذه الحجة. لقد فقدت صلاحيتها جزئيًا لأن الاعتقاد بإمكانية مقارنة المنافع لأشخاص مختلفين قد تم التخلي عنه^(١٠) بشكل عام وجزئيًا، لأنه من المشكوك فيه ما إذا كان مفهوم تناقص المنفعة الحدية يمكن تطبيقه بشكل منطقي على الدخل ككل؛ أي ما إذا كان اعتبار جميع المزايا التي يحصل عليها الشخص من استخدام موارده بمثابة دخل، هو أمر له معنى. إن وجهة النظر المقبولة عمومًا الآن، القائلة بأن المنفعة مفهوم نسبي بحث (أي أنه لا يمكننا إلا أن نقول إن الشيء له منفعة أكبر أو مساوية أو أقل مقارنة بشيء آخر، وإنه لا معنى للحديث عن درجة منفعة الشيء في حد ذاته)، يترتب عليها أنه لا يمكننا التحدث عن المنفعة (وتناقص المنفعة) للدخل إلا إذا عبرنا عن منفعة الدخل من حيث بعض الغايات الأخرى المرغوبة، مثل وقت الفراغ (أو تجنب الجهد). لكن إذا أردنا السير مع ما يلزم عن الادعاء بأن منفعة الدخل من حيث الجهد آخذة في التناقص، فسنصل إلى استنتاجات مثيرة للفضول. فهو سيعني، في الواقع، أنه مع نمو دخل الفرد، فإن الحافز الذي سيكون مطلوبًا من حيث

الدخل الإضافي للحث على نفس الجهد الحدي سيزداد. قد يقودنا هذا إلى المجادلة لصالح الضرائب التنازلية، ولكن بالتأكيد ليس التصاعدية. ومع ذلك، فمن غير المجدي أن نتابع هذا المسار الفكري إلى أبعد من ذلك. لا يوجد شك الآن في أن استخدام تحليل المنفعة في نظرية الضرائب كان خطأ مؤسفًا (شارك فيه بعض أبرز الاقتصاديين في ذلك الوقت)، وأنه كلما أسرعنا في تخليص أنفسنا من اللبس الذي تسبب فيه، كان ذلك أفضل.

٣. شدد أولئك الذين دافعوا عن فرض ضرائب تصاعدية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بشكل عام على أن هدفهم كان فقط تحقيق المساواة في التضحية وليس إعادة توزيع الدخل؛ كما أنهم رأوا عمومًا أن هذا الهدف يمكن أن يُبرر فقط درجة «معتدلة» من التدرج التصاعدي، وأن استخدامه «المفرط» (كما في فلورنسا في القرن الخامس عشر، حيث تم رفع المعدلات إلى ٥٠٪) كان بالطبع، غير مقبول. وعلى الرغم من فشل جميع المحاولات لتوفير معيار موضوعي لمعدل تصاعد مناسب، وعلى الرغم من عدم تقديم إجابة عندما تم الاعتراض على أنه بمجرد قبول المبدأ، لن يكون هناك حد يمكن وضعه بحيث إذا تجاوزه التصاعد يكون غير مبرر، انتقلت المناقشة بالكامل في سياق المعدلات المتوقعة التي جعلت أي تأثير على توزيع الدخل يبدو ضئيلًا. تم التعامل مع الطرح القائل بأن المعدلات لن تبقى ضمن هذه الحدود على أنه تشويه خبيث للحجة، ويفتقر إلى الثقة في حكمة الحكومة الديمقراطية.

لكن في ألمانيا، التي كانت آنذاك رائدة «الإصلاح الاجتماعي»، تغلب دعاة الضرائب التصاعدية على المقاومة لأول مرة وبدأ تطورها الحديث. في عام ١٨٩١، أدخلت بروسيا ضريبة دخل تصاعدية ترتفع من ٦٧، ٠ إلى ٤٪ واحتج عبثًا رودولف فون جنيست -الزعيم الموقر لحركة دولة القانون التي كانت قد اكتملت لتوها آنذاك- في البرلمان على أن هذا يعني التخلي

عن المبدأ الأساسي للمساواة أمام القانون، أي «أكثر مبادئ المساواة قداسة»، الذي وفر الحاجز الوحيد ضد التعدي على الممتلكات^(١١). إن صغر حجم العبء الذي تنطوي عليه المخططات الجديدة جعل أي محاولة لمعارضتها كمسألة مبدأ غير فعالة.

على الرغم من أن بعض الدول الأوروبية الأخرى سرعان ما اتبعت بروسيا، فقد استغرق الأمر ما يقرب من عشرين عامًا حتى تصل الحركة إلى القوى العظمى الأنجلو ساكسونية. حيث لم تتبنَّ بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ضرائب الدخل التصاعدية إلا في عامي ١٩١٠ و ١٩١٣ لترتفع إلى الأرقام المذهلة حينها البالغة ٢٥, ٨ و ٧٪ على التوالي. لكن في غضون ثلاثين عامًا، ارتفعت هذه الأرقام إلى ٩٧, ٥ و ٩١٪.

وهكذا في غضون جيل واحد، فإن ما أكد جميع مؤيدي الضرائب التصاعدية تقريباً على مدى نصف قرن أنه لا يمكن أن يحدث؛ حدث. هذا التغيير في المعدلات المطلقة، بالطبع، غير طبيعة المشكلة تمامًا، مما جعلها مختلفة ليس فقط في الدرجة ولكن في النوع. ونتيجة لذلك، سرعان ما تم التخلي عن كل محاولات تبرير هذه المعدلات على أساس القدرة على الدفع، وعاد المؤيدون إلى التبرير الأصلي للتدرج التصاعدي كوسيلة لتحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل^(١٢). لقد أصبح من المقبول عمومًا مرة أخرى أن الأساس الوحيد الذي يمكن من خلاله الدفاع عن مقياس تصاعدي للضرائب الشاملة، هو الرغبة في تغيير توزيع الدخل، وأن هذا الدفاع لا يمكن أن يستند إلى أي حجة علمية، ولكن يجب إدراك أنه فرضية سياسية صريحة؛ أي محاولة لفرض نمط توزيع على المجتمع يحدده قرار الأغلبية.

٤. أحد التفسيرات التي يتم تقديمها عادة لهذا التطور هو أن الزيادة الكبيرة

في الإنفاق العام في الأربعين سنة الماضية، لم يكن من الممكن مواجهتها دون اللجوء إلى التدرج التصاعدي الحاد، أو على الأقل، لولا ذلك، كان لا بد من وضع عبء لا يطاق على عاتق الفقراء، وبمجرد الاعتراف بضرورة إغاثة الفقراء، كان لا مفر من وجود درجة معينة من التصاعد. ومع ذلك، عند فحص ذلك التفسير عن كثب، يتحول إلى أسطورة خالصة. فلا يقتصر الأمر على أن الإيرادات المتأتية من المعدلات المرتفعة المفروضة على الدخل الكبيرة، لا سيما في الفئات الأعلى، صغيرة جدًا مقارنة بإجمالي الإيرادات بحيث لا تكاد تحدث أي فرق في العبء الذي يتحمله البقية، لكن لفترة طويلة بعد إدخال التدرج التصاعدي، لم يكن الأفقر هم من استفادوا منه، لكن الطبقة العاملة ميسورة الحال والقطاعات الدنيا من الطبقة الوسطى التي قدمت أكبر عدد من الناجين. سيكون صحيحًا على الأرجح، من ناحية أخرى، أن نقول إن الوهم القائل بأنه من خلال الضرائب التصاعدية يمكن نقل العبء بشكل كبير إلى أكتاف الأثرياء، كان السبب الرئيس وراء زيادة الضرائب بالسرعة التي تم بها الأمر، وأنه، تحت تأثير هذا الوهم، أصبحت الجماهير تقبل عبئًا أثقل بكثير مما كان يمكن أن تقبله لولا ذلك. وكانت النتيجة الرئيسة الوحيدة لهذه السياسة هي التقييد الشديد للدخل الذي يمكن أن يجنيه أكثر الأشخاص نجاحًا، وبالتالي إشباع حقد وحسد الأقل ثراءً.

يمكن توضيح مدى ضالة مساهمة معدلات الضرائب التصاعدية (لا سيما المعدلات العقابية المرتفعة المفروضة على الدخل الأكبر) في إجمالي الإيرادات، من خلال عدد قليل من الأرقام للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد ذكر (في عام ١٩٥٦) أن «البنية الفوقية التصاعدية بأكملها تنتج فقط نحو ١٧٪ من إجمالي الإيرادات المستمدة من ضريبة الدخل الفردي» -أو نحو ٨,٥٪ من جميع الإيرادات

الفيدرالية- وأن «نصف هذا المقدار يتم أخذه من فئات الدخل التي تصل إلى ١٦٠٠٠-١٨٠٠٠ دولار، حيث يصل معدل الضريبة إلى ٥٠٪ [بينما] يأتي النصف الآخر من الشرائح والمعدلات الأعلى»^(١٣). أما بالنسبة إلى بريطانيا العظمى، التي لديها مقياس أكثر حدة من التصاعد والعبء الضريبي النسبي الأكبر، فقد تمت الإشارة إلى أن «جميع الضرائب الإضافية (على كل من الدخل المكتسب وغير المكتسب) تحقق فقط ٥, ٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة». في الواقع، تأتي المساهمة الضخمة في ضريبة الدخل والضرائب الإضافية من الدخل الذي يتراوح بين ٧٥٠ جنيهًا إسترلينيًا سنويًا و ٣, ٠٠٠ جنيه إسترليني سنويًا [٢, ١٠٠ دولار - ٨, ٤٠٠ دولار]؛ أي الدخل التي تبدأ برؤساء العمال وتنتهي بالمديرين، أو تبدأ بالموظفين العموميين الذين يتحملون المسؤولية فقط وتنتهي بأولئك الذين يترأسون خدماتنا المدنية وغيرها^(١٤).

بشكل عام وفيما يتعلق بالطابع التصاعدي للنظامين الضريبيين ككل، يبدو أن المساهمة الناتجة عن التصاعد في البلدين تتراوح بين ٥, ٢ و ٨, ٥٪ من إجمالي الإيرادات، أو ما بين ٥, ٠ و ٢, ٠٪ من الدخل القومي الإجمالي. من الواضح أن هذه الأرقام لا تشير إلى أن التصاعد هو الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول على الإيرادات المطلوبة. يبدو من المرجح على الأقل (على الرغم من أنه لا يمكن لأحد التحدث عن هذا بشكل يقيني) أنه في ظل الضرائب التصاعدية تكون مكاسب الإيرادات أقل من انخفاض الدخل الحقيقي الذي تسببه.

إذا كان الاعتقاد بأن المعدلات المرتفعة التي تُفرض على الأغنياء تساهم بشكل لا غنى عنه في إجمالي الإيرادات هو إذن اعتقاد وهمي، فإن الادعاء بأن التصاعد قد ساعد في دعم الطبقات الأكثر فقرًا هو ادعاء يتناقض مع ما

حدث في الديمقراطيات خلال الجزء الأكبر من الفترة التي تم إدخال التصاعد فيها. تتفق الدراسات المستقلة في الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وبروسيا، على أن أصحاب الدخل المتواضع الذين قدموا أكبر عدد من الناخبين هم الذين لم يتأثروا بشدة، في حين أن من تحمل عبئاً أثقل بكثير من إجمالي الضرائب ليس فقط أولئك الذين لديهم دخل أكبر، ولكن كذلك أولئك الذين كان لديهم دخل أقل. أفضل مثال على هذا الوضع، الذي يبدو أنه كان عائماً إلى حد ما حتى الحرب الأخيرة، يظهر من خلال نتائج دراسة مفصلة للأوضاع في بريطانيا في عامي ١٩٣٦-١٩٣٧، حيث كان العبء الإجمالي للضرائب على الدخل المكتسب بالكامل للأسر ذات الطفلين هو ١٨٪ لأولئك الذين يبلغ دخلهم السنوي ١٠٠ جنيه إسترليني سنوياً، ثم انخفض تدريجياً إلى ١١٪ كحد أدنى عند ٣٥٠ جنيهًا إسترلينيًا ثم ارتفع مرة أخرى، ليصل إلى ١٩٪ فقط عند ١٠٠٠ جنيه إسترليني^(١٥). ما تُظهره هذه الأرقام (والبيانات المماثلة لبلدان أخرى) بوضوح ليس فقط أنه بمجرد التخلي عن مبدأ الضرائب النسبية، فإن من يستفيد ليس بالضرورة هم من في أمس الحاجة إليها، بل من المرجح أن تستفيد الفئات التي تتمتع بأكبر قوة تصويت، ولكنها تظهر أيضًا أن كل ما تم الحصول عليه عن طريق التصاعد، كان يمكن الحصول عليه بلا شك من خلال فرض ضرائب على الجماهير ذات الدخل المتواضع بنفس قدر ضرائب الفئات الأكثر فقرًا.

صحيح، بالطبع، أن التطورات التي حدثت منذ الحرب الأخيرة في بريطانيا، وربما في أماكن أخرى، زادت من الطابع التصاعدي لضريبة الدخل إلى حد جعل العبء الضريبي تصاعدياً طوال الوقت، وأنه من خلال الإنفاق على الإعانات والخدمات، تمت زيادة دخل أدنى الطبقات (بقدر ما يمكن قياس هذه الأشياء بشكل مفيد؛ فما يمكن إظهاره دائماً هو فقط تكلفة وليس قيمة

الخدمات المقدمة) بنسبة تصل إلى ٢٢٪^(١٦). لكن التطور الأخير لا يعتمد على معدلات التصاعد الحالية المرتفعة إلا قليلاً، ويتم تمويله بشكل أساسي من مساهمات النطاقات المتوسطة والعليا من الطبقة الوسطى.

٥. إن السبب الحقيقي وراء عدم صحة جميع «التأكيدات بأن التصاعد سيظل معتدلاً»، وسبب تجاوزه بكثير التوقعات الأكثر تشاؤماً لخصومه^(١٧)، هو أنه يمكن استخدام جميع الحجج الداعمة للتصاعد لتبرير أي درجة من التصاعد. قد يدرك المدافعون عنه أنه بعد نقطة معينة، قد تصبح الآثار السلبية على كفاءة النظام الاقتصادي خطيرة للغاية، بحيث تجعل من غير المناسب دفعه إلى أبعد من ذلك. لكن الحجة القائمة على العدالة المفترضة للتصاعد لا تنص - كما اعترف مؤيدوها في كثير من الأحيان - على أي حد معين بحيث تتم مصادرة جميع الدخول التي تزيد على رقم معين، وترك تلك التي تقل عنه من دون ضرائب. على عكس التناسب، لا يوفر التصاعد أي مبدأ يخبرنا بما ينبغي أن يكون عليه العبء النسبي للأشخاص المختلفين. إنه ليس أكثر من رفض للتناسب من أجل تمييز ضد الأثرياء دون أي معيار للحد من مدى هذا التمييز. ونظرًا لأنه «لا يوجد معدل تصاعد مثالي يمكن وضعه بشكل مبرر»^(١٨)، فإن حادثة المبدأ فقط هي التي حالت دون الوصول به في الحال إلى معدلات عقابية. ولكن لا يوجد سبب لعدم تمثيل المطالبة بـ «أكثر قليلاً من ذي قبل» على أنها عادلة ومعقولة.

ليس من قبيل الافتراء على الديمقراطية، وعدم الثقة بحكمتها، تأكيد أنه بمجرد الشروع في مثل هذه السياسة، فمن المحتم أن تذهب إلى أبعد مما كان مقصودًا في الأصل. هذا لا يعني أن المؤسسات «الحرّة والتمثيلية فاشلة»^(١٩) أو أنها لا بد أن تؤدي إلى «انعدام ثقة كامل في الحكومة الديمقراطية»^(٢٠)، ولكن لا يزال يتعين على الديمقراطية أن تعلم أنها من أجل أن تكون عادلة،

يجب أن تسترشد في عملها بالمبادئ العامة. ما ينطبق على العمل الفردي ينطبق أيضًا على العمل الجماعي، باستثناء أن الأغلبية ربما تكون أقل احتمالية لأن تنظر صراحة في التأثير طويل المدى لقرارها، وبالتالي فهي في احتياج أكبر لأن تسترشد بالمبادئ. عندما لا يكون ما يسمى بالمبدأ المعتمد أكثر من دعوة علنية للتمييز - كما في حالة التصاعد - بل ودعوة للأغلبية للتمييز ضد أقلية، لا بد أن يصبح مبدأ العدالة المزعوم ذريعة من أجل التعسف البحث.

ما هو مطلوب هنا هو قاعدة، بينما لا تزال تترك الباب مفتوحًا أمام إمكانية فرض الأغلبية ضرائب على نفسها لمساعدة الأقلية، فإنها لا تجيز فرض الأغلبية على الأقلية أي عبء تعتبره صحيحًا. إن مسألة أن الأغلبية ينبغي أن يحق لها - لمجرد كونها أغلبية - أن تُطبق على الأقلية قاعدة لا تطبقها على نفسها، تُعد انتهاكًا لمبدأ أكثر جوهرية من الديمقراطية نفسها؛ أي مبدأ يستند إليه تبرير الديمقراطية. لقد رأينا من قبل (في الفصلين العاشر والرابع عشر) أنه إذا أردنا لتصنيفات الأشخاص التي لا بد أن يستخدمها القانون ألا تؤدي إلى امتياز أو تمييز، فيجب أن تستند إلى الفروق التي سيُنظر لها ممن هم داخل المجموعة، وكذلك ممن هم خارجها، على أنها ذات صلة وملائمة.

إن الميزة الكبرى للضرائب النسبية أنها توفر قاعدة من المرجح أن يتفق عليها أولئك الذين سيدفعون الكثير، وأولئك الذين سيدفعون القليل، والتي، بمجرد قبولها، لا تثير أي مشكلة تتعلق بوجود قاعدة منفصلة تنطبق فقط على أقلية. حتى لو لم تحدد الضرائب التصاعدية الأفراد الذين سيتم فرض ضرائب عليهم بمعدل أعلى، فإنها تقوم بالتمييز من خلال محاولة تحويل العبء من أولئك الذين يحددون المعدلات إلى الآخرين. لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار المقياس الضريبي التصاعدي قاعدة عامة تنطبق بالتساوي على الجميع؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن ضريبة قدرها ٢٠٪ على دخل فرد

وضريبة قدرها ٧٥٪ على الدخل الأكبر لفرد آخر متساويان. لا يقدم التصاعد أي معيار لما ينبغي اعتباره عادلاً أو غير عادل. وهو لا يحدد نقطة معينة يتوقف عندها تطبيقه، و«الرأي الحكيم» المفترض للشعب، والذي عادة ما يُنظر إليه باعتباره الضمانة^(٢١) الوحيدة، ليس أكثر من الرأي الحالي الشائع الذي شكلته السياسة السابقة.

ومع ذلك، فإن مسألة أن معدلات التصاعد قد ارتفعت، في الواقع، بالسرعة التي حدثت بها، ترجع أيضاً إلى سبب خاص ظل يحدث خلال الأربعين عاماً الماضية، وهو التضخم. من المفهوم جيداً الآن أن الارتفاع في إجمالي الدخل النقدي يميل إلى رفع الجميع إلى شريحة ضريبية أعلى، على الرغم من أن دخلهم الحقيقي ظل كما هو. ونتيجة لذلك، وجد أعضاء الأغلبية أنفسهم مراراً وتكراراً وبشكل غير متوقع ضحايا للمعدلات التمييزية التي صوتوا من أجلها اعتقاداً منهم بأنهم لن يتأثروا بها.

غالباً ما يتم تمثيل ذلك التأثير للضرائب التصاعدية على أنه ميزة، لأنه يميل إلى جعل التضخم (والانكماش) يصحح نفسه ذاتياً بقدر ما. إذا كان عجز الميزانية هو مصدر التضخم، فإن الإيرادات سترتفع نسبياً أكثر من الدخل وبالتالي قد تسد الفجوة؛ وإذا أدى فائض الميزانية إلى حدوث انكماش، فإن الانخفاض الناتج في الدخل سيؤدي قريباً إلى انخفاض أكبر في الإيرادات ويمحو الفائض. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه للغاية ما إذا كان هذا يعتبر ميزة حقاً، مع وجود الانحياز السائد لصالح التضخم. حتى من دون هذا التأثير، كانت احتياجات الميزانية في الماضي هي المصدر الرئيس للتضخمات المتكررة؛ وكانت معرفة أن التضخم، بمجرد أن يبدأ من الصعب إيقافه، هي إلى حد ما بمثابة الرادع. لكن مع وجود نظام ضريبي يُنتج بموجبه التضخم زيادة غير تناسبية في الإيرادات من خلال زيادة مُقنَّعة في الضرائب التي لا

تتطلب تصويت المجلس التشريعي، فقد يصبح هذا الجهاز مغريًا بشكل لا يقاوم تقريبًا.

٦. يُزعم في بعض الأحيان أن الضرائب النسبية هي مبدأ تعسفي مثله مثل الضرائب التصاعدية وأنه، بصرف النظر عن الدقة الرياضية الظاهرية له، ليس لديه الكثير مما يؤيده. ومع ذلك، هناك حجج قوية أخرى لصالحها إلى جانب تلك التي ذكرناها بالفعل (أي أنها توفر مبدأ موحدًا من المرجح أن يوافق عليه الأشخاص الذين يدفعون مبالغ مختلفة). لا يزال هناك الكثير مما يمكن قوله لدعم الحجة القديمة القائلة بأنه نظرًا لأن جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا تستفيد من الخدمات الأساسية للحكومة، فإن هذه الخدمات تشكل عنصرًا ثابتًا إلى حد ما لكل ما نستهلكه ونستمتع به، وبالتالي، فإن الشخص الذي يمتلك قدرًا كبيرًا من موارد المجتمع سيستفيد بشكل متناسب مما تقدمه الحكومة.

الأهم من ذلك هو ملاحظة أن الضرائب النسبية تترك العلاقات بين صافي الأجر لأنواع العمل المختلفة دون تغيير. وهذا يختلف تمامًا عن القول القديم: «لا تعتبر أي ضريبة ضريبة جيدة ما لم تترك الأفراد في نفس الوضع النسبي الذي تجدهم فيه»^(٢٢). إذ يتعلق الأمر بالتأثير، ليس على العلاقات بين الدخل الفردي، ولكن على العلاقات بين صافي الأجر مقابل خدمات معينة يتم إجراؤها، وهذا هو العامل الاقتصادي المهم. كما أنها لا تصدر على المطلوب، مثلما يمكن أن يُقال عن الحكمة القديمة، من خلال افتراض أن الحجم النسبي للدخول المختلفة يجب أن يُترك دون تغيير.

قد يكون هناك اختلاف في الرأي حول ما إذا كانت العلاقة بين دخلين تظل كما هي عندما يتم تقليلها بنفس المقدار أو بنفس النسبة. غير أنه لا يمكن أن يكون هناك شك فيما إذا كانت العلاقة بين الأجر الصافية لخدمتين كانتا

قبل الضرائب متساويتين لا تزال هي نفسها بعد خصم الضرائب أم لا. وهذا هو المكان الذي تختلف فيه تأثيرات الضرائب التصاعدية اختلافاً كبيراً عن تأثيرات الضرائب النسبية. يعتمد استخدام موارد معينة على صافي المكافأة للخدمات، وإذا أردنا استخدام الموارد بكفاءة، فمن المهم أن تترك الضرائب المكافآت النسبية التي سيتم تلقيها مقابل خدمات معينة كما يحددها السوق. تعمل الضرائب التصاعدية على تغيير هذه العلاقة إلى حد كبير من خلال جعل صافي الأجر لخدمة معينة يعتمد على الأرباح الأخرى للفرد خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة. فإذا كان الجراح يحصل، قبل فرض الضرائب، على نفس المبلغ الذي يحصل عليه المهندس المعماري لتصميم منزل، أو إذا كان البائع يحصل مقابل بيع عشر سيارات على نفس المبلغ الذي يحصل عليه المصور لالتقاط أربعين صورة، فستظل نفس العلاقة قائمة إذا تم خصم الضرائب النسبية من إيراداتهم. ولكن مع فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، قد تتغير هذه العلاقة بشكل كبير. إذ ليس فقط تجلب الخدمات التي كانت تحصل قبل الضرائب على نفس الأجر مكافآت مختلفة تماماً، لكن الشخص الذي يتلقى أجراً كبيراً نسبياً مقابل خدمة ما قد يصبح في النهاية لديه أقل من الرجل الذي يتلقى أجراً أقل.

وهذا يعني أن الضرائب التصاعدية تسيء بالضرورة إلى ما قد يكون المبدأ الوحيد المعترف به عالمياً للعدالة الاقتصادية، وهو «الأجر المتساوي للعمل المتساوي». فإذا كان هناك اثنان محاميان حصلوا على أتعاب متساوية من نفس القضية، لكن ما ستخصمه الضرائب من كلٍّ منهما يعتمد على مكاسبه الأخرى خلال العام؛ فعلى الأرجح سيجنيان مكاسب مختلفة جداً من جهود متساوية. وقد يحصل الرجل الذي عمل بجهد، أو لسبب ما كان عليه طلب أكبر، على مكافأة أقل بكثير مقابل بذل المزيد من الجهد مقارنة بمن كان عاطلاً عن العمل

أو أقل خطأً. في الواقع، كلما زاد تقدير المستهلكين لخدمات شخص، قلت رغبته في بذل أي مجهود إضافي.

هذا التأثير على الحافز، بالمعنى المعتاد للمصطلح، على الرغم من أهميته وتأكيده بشكل متكرر، ليس بأي حال من الأحوال الأثر الأكثر ضررًا للضرائب التصاعدية. حتى هنا، فإن الاعتراض ليس أن الناس، نتيجة لذلك، قد لا يعملون بجد كما كانوا سيفعلون لولا ذلك، بقدر ما هو اعتراض على أن التغير في صافي المكافآت للأنشطة المختلفة غالبًا ما سيحول طاقاتهم إلى الأنشطة التي يكونون فيها أقل فائدة مما قد يكونون. وبالتالي فإن حقيقة أنه مع فرض الضرائب التصاعدية، فإن صافي الأجر لأي خدمة سيختلف مع المعدل الزمني الذي يتراكم به المكسب، تصبح مصدرًا ليس فقط للظلم ولكن أيضًا للتوجيه الخاطيء للموارد.

ليست هناك حاجة إلى الخوض هنا في الصعوبات المألوفة وغير القابلة للحل التي تخلقها الضرائب التصاعدية في جميع الحالات التي لا يتطابق فيها الجهد (أو الإنفاق) والمكافأة مع الوقت، أي عندما يتم بذل الجهد على أمل نتيجة بعيدة وغير مؤكدة؛ أو باختصار، في جميع الحالات التي يتخذ فيها الجهد البشري شكل استثمار طويل ومحفوف بالمخاطر. لا يمكن لأي مخطط عملي يأخذ في الاعتبار متوسط الدخل أن ينصف المؤلف أو المخترع، أو الفنان أو الممثل، الذي يجني ثمار ربما عقود من الجهد في بضع سنوات^(٢٣). ولا داعي للتوسع في توضيح آثار الضرائب التصاعدية الحادة على الرغبة في القيام باستثمارات رأسمالية محفوفة بالمخاطر. إذ من الواضح أن مثل هذه الضرائب تقوم بالتمييز ضد تلك المشاريع المحفوفة بالمخاطر، والتي تستحق العناية فقط لأنها، في حالة النجاح، ستحقق عائداً كبيراً بما يكفي للتعويض عن الخطر الكبير المتمثل في الخسارة الكاملة. من المرجح للغاية أن الحقيقة

الموجودة في عبارة «استنفاد فرص الاستثمار» المزعومة ترجع إلى حد كبير إلى سياسة مالية، تقضي فعلياً على مجموعة واسعة من المشاريع التي قد يتم توظيف رأس المال الخاص بها بشكل مربح^(٢٤).

يجب أن نتجاوز بسرعة هذه الآثار الضارة على الحوافز والاستثمار، ليس لأنها غير مهمة ولكن لأنها معروفة بشكل جيد. سنكرس مساحتنا المحدودة، إذن، لتأثيرات أخرى أقل فهمًا ولكنها على الأقل بنفس القدر من الأهمية. أحد هذه التأثيرات، والذي ربما لا يزال يستحق التركيز، هو التقييد أو الحد المتكرر لتقسيم العمل. يكون هذا التأثير ملحوظًا بشكل خاص عندما لا يتم تنظيم العمل الاحترافي على الأسس التجارية، ولا يتم احتساب الكثير من النفقات التي من شأنها في الواقع زيادة إنتاجية الشخص كجزء من التكلفة. يؤدي الميل إلى فكرة «افعلها بنفسك» إلى تحقيق أكثر النتائج سخافة، على سبيل المثال، عندما قد يضطر الفرد الذي يرغب في تكريس نفسه لأنشطة أكثر إنتاجية إلى كسب عشرين أو حتى أربعين ضعفًا في ساعة واحدة، حتى يتمكن من أن يدفع لشخص آخر يكون وقته أقل قيمة مقابل خدمات ساعة واحدة^(٢٥).

يمكننا أيضًا أن نذكر بإيجاز فقط التأثير الخطير جدًا للضرائب التصاعدية على توفير المدخرات. إذا كانت الحجة القائلة بأن المدخرات كانت مرتفعة جدًا ويجب تخفيضها قبل خمسة وعشرين عامًا تتمتع بدرجة ما من المعقولية، فإن قلة من الأشخاص المسؤولين اليوم سيشتكون في أنه إذا أردنا تحقيق جزء من المهام التي حددناها لأنفسنا، فإننا نريد أكبر معدل من الادخار يستطيع الناس توفيره. الجواب الاشتراكي لأولئك القلقين من هذا التأثير على المدخرات هو، في الواقع، ليس أنه لم تعد هناك حاجة إلى هذه المدخرات ولكن أنها يجب أن يتم توفيرها من قبل المجتمع، أي من الأموال التي يتم جمعها من الضرائب. ومع ذلك، لا يمكن تبرير هذا إلا إذا كان الهدف طويل

المدى هو الاشتراكية من النوع القديم؛ أي ملكية الحكومة لوسائل الإنتاج.

٧. أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الضرائب التصاعدية تحظى بقبول واسع النطاق هو أن الغالبية العظمى من الناس باتوا يفكرون في الدخل المناسب، باعتباره الشكل الوحيد الشرعي والمرغوب اجتماعياً من المكافأة. إنهم ينظرون للدخل ليس باعتباره متعلقاً بقيمة الخدمات المقدمة، ولكن على أنه يمنح ما يعتبر وضعاً مناسباً في المجتمع. يظهر هذا بوضوح شديد في الحجة التي كثيراً ما تستخدم لدعم الضرائب التصاعدية، والتي مفادها أنه «لا يوجد فرد يستحق ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً، وفي حالة الفقر الحالية لدينا، حيث يكسب الغالبية العظمى من الناس أقل من ٦ جنيهات إسترلينية في الأسبوع، فقط عدد قليل جداً من الأفراد الاستثنائيين يستحقون تجاوز ٢,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً»^(٢٦). إن مسألة أن هذا الادعاء يفتقر إلى كل الأسس وأنه يناشد فقط المشاعر والتحيزات ستكون واضحة في الحال عندما نرى أن ما يعنيه هو أنه لا يمكن لأي عمل يقوم به أي فرد في غضون عام أن تكون قيمته للمجتمع أكثر من ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني (٢٨,٠٠٠ دولار). بالطبع، يمكن أن يكون له في بعض الأحيان عدة أضعاف هذه القيمة، إذ لا توجد علاقة ضرورية بين الوقت الذي يستغرقه العمل والفائدة التي سيستمدنها المجتمع منه.

إن وجهة النظر التي تعتبر المكاسب الكبيرة غير ضرورية وغير مرغوب فيها اجتماعياً تنبع من الحالة الذهنية للأشخاص الذين اعتادوا بيع وقتهم براتب ثابت أو أجر ثابت، والذين يعتبرون بالتالي أن المكافأة بناء على الوقت هي الشيء الطبيعي^(٢٧). ولكن على الرغم من أن طريقة المكافأة هذه أصبحت سائدة في عدد متزايد من المجالات، فإنها تكون مناسبة فقط عندما يبيع الناس وقتهم لاستخدامه في اتجاه آخر، أو على الأقل يتصرفون نيابة عن

إرادة الآخرين ويلبون رغباتهم. لكنها تكون بلا معنى بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتمثل مهمتهم في إدارة الموارد على مسؤوليتهم الخاصة، والذين يتمثل هدفهم الرئيس في زيادة الموارد الخاضعة لسيطرتهم من أرباحهم الخاصة. بالنسبة إليهم، فإن السيطرة على الموارد هي شرط لممارسة مهنتهم، تمامًا كما أن اكتساب مهارات معينة أو معرفة معينة هو مثل هذا الشرط في المهن والوظائف. تعتبر الأرباح والخسائر بشكل أساسي آلية لإعادة توزيع رأس المال بين هؤلاء الأشخاص بدلًا من كونها وسيلة كسب رزقهم الحالي. إن المفهوم القائل بأن صافي الإيرادات الحالية مخصص للاستهلاك الحالي، على الرغم من أنه طبيعي بالنسبة إلى الشخص الذي يتقاضى راتبًا، فإنه مفهوم غريب بالنسبة إلى تفكير أولئك الذين يهدفون إلى بناء مشروع تجاري. حتى مفهوم الدخل نفسه هو في حالتهم إلى حد كبير مفهوم تجريدي فرضته عليهم ضريبة الدخل. إنه ليس أكثر من مجرد تقدير لما يمكنهم، في ضوء توقعاتهم وخططهم، تحمله إنفاقه دون تقليل قوتهم المستقبلية في الإنفاق إلى ما دون المستوى الحالي. أشك فيما إذا كان المجتمع الذي يتألف أساسًا من الأفراد «العاملين لحسابهم الخاص» سيأخذ مفهوم الدخل إلى حد كبير على أنه أمر مفروغ منه كما نفعل، أو كان سيفكر على الإطلاق في فرض ضرائب على الأرباح من خدمة معينة وفقًا للمعدل الذي راكموه في مع الوقت.

من المشكوك فيه ما إذا كان المجتمع الذي لن يعترف بأي مكافأة بخلاف ما يبدو لغالبية على أنه دخل مناسب، والذي لا يعتبر اكتساب الثروة في وقت قصير نسبيًا شكلاً مشروعًا من المكافآت لأنواع معينة من الأنشطة؛ يمكنه على المدى الطويل الحفاظ على نظام اقتصادي حر به مشروعات خاصة. على الرغم من أنه قد لا تكون هناك صعوبة في توزيع ملكية المشروعات القائمة على نطاق واسع بين عدد كبير من الملاك الصغار، وفي إدارتها من قبل مديرين

في موقع متوسط بين رجل الأعمال والموظف الذي يتقاضى راتبًا، فإن بناء المشروعات والشركات الجديدة سيظل على الأرجح يتم دائمًا بشكل أساسي من قبل الأفراد الذين يتحكمون في موارد كبيرة. وسيظل يتعين دعم التطورات الجديدة، كقاعدة عامة، من قبل عدد قليل من الأشخاص الذين هم على دراية وثيقة بفرص معينة؛ ومن المؤكد أنه ينبغي علينا ألا نتمنى أن يعتمد كل التطور المستقبلي على المؤسسات المالية والصناعية القائمة.

ترتبط هذه المشكلة ارتباطًا وثيقًا بمشكلة تأثير الضرائب التصاعدية على جانب من جوانب تكوين رأس المال يختلف عن ذلك الذي تمت مناقشته بالفعل، أي مكان التكوين. من مزايا النظام التنافسي أنه من المرجح أن تحقق المشاريع الجديدة الناجحة أرباحًا كبيرة جدًا لفترة قصيرة، وبالتالي فإن رأس المال اللازم للتنمية سيتم تكوينه من قبل الأشخاص الذين لديهم أفضل فرصة لاستخدامه. كانت المكاسب الكبيرة للمبتكر الناجح تعني في الماضي أنه بعد أن أظهر القدرة على توظيف رأس المال بشكل مربح في المشاريع الجديدة، سيكون قادرًا قريبًا على دعم قدرته بوسائل أكبر. يجب أن يُنظر إلى الكثير من التكوين الفردي لرأس المال الجديد، نظرًا لأنه يتم تعويضه بخسائر رأسمالية للآخرين، على أنه جزء من عملية مستمرة لإعادة توزيع رأس المال بين رواد الأعمال. إن فرض الضرائب على هذه الأرباح، بمعدلات تماثل المصادرة بقدر أو آخر، يفضي إلى ضريبة باهظة على دوران رأس المال الذي يعد جزءًا من القوة الدافعة للمجتمع التقدمي.

ومع ذلك، فإن أخطر عواقب تشييط تكوين رأس المال الفردي حيث توجد فرص مؤقتة لأرباح كبيرة هو تقييد المنافسة. يميل النظام بشكل عام إلى تفضيل الشركات مقابل الادخار الفردي وتعزيز موقف الشركات القائمة ضد البادئين حديثًا. وبالتالي فهو يساعد على خلق أوضاع شبه احتكارية. إذ لأن الضرائب

اليوم تمتص الجزء الأكبر من الأرباح «المفرطة» لمن بدأ مشروعه حديثاً، فإنه لا يستطيع، كما قيل، «تجميع رأس المال؛ ولن يمكنه توسيع أعماله الخاصة؛ ولن يصبح أبداً شركة كبيرة. ولن تحتاج الشركات القديمة إلى الخوف من منافسته؛ فهي محمية من قبل جابي الضرائب. صحيح أن ضريبة الدخل تمنعها أيضاً، من تجميع رأس مال جديد. ولكن الأهم بالنسبة إليها هو أنها تمنع الوافد الجديد الخطير من تكديس أي رأس مال. إنها تتمتع فعلياً بامتيازات من قبل النظام الضريبي. وبهذا المعنى، فإن الضرائب التصاعدية تعوق التقدم الاقتصادي وتؤدي إلى الجمود»^(٢٨).

هناك أيضاً تأثير مفارق للضرائب التصاعدية وخطر من الناحية الاجتماعية، وهو أنه على الرغم من أنها تهدف إلى الحد من عدم المساواة، فإنها تساعد في الواقع على إدامة عدم المساواة القائمة، وتزيل التعويض الأكثر أهمية عن عدم المساواة التي لا مفر منها في المجتمع الحر. كانت السمة التعويضية لمثل هذا النظام هي أن الأغنياء لم يكونوا مجموعة مغلقة، وأن الرجل الناجح قد يكتسب موارد كبيرة في وقت قصير نسبياً^(٢٩). إلا أن اليوم، فإن فرص الارتقاء إلى تلك الطبقة ربما تكون بالفعل أقل في بعض البلدان، مثل بريطانيا العظمى، مما كانت عليه في أي وقت منذ بداية العصر الحديث.

ومن الصحيح أيضاً أنه كلما قل احتمال حصول الإنسان على ثروة جديدة، ظهرت الثروات الموجودة على أنها امتيازات لا مبرر لها. ومن المؤكد بعد ذلك أن السياسة ستهدف إلى إخراج هذه الثروات من أيدي القطاع الخاص، إما عن طريق العملية البطيئة المتمثلة في فرض ضرائب باهظة على الميراث، وإما بشكل أسرع عن طريق المصادرة المباشرة. يتطلب النظام القائم على الملكية الخاصة والسيطرة الخاصة على وسائل الإنتاج أن هذه الملكية وهذه السيطرة يمكن أن يكتسبهما أي شخص ناجح. إذا أصبح هذا مستحيلاً، فحتى

الأشخاص الذين كانوا لولا ذلك سيصبحون أبرز الرأسماليين في الجيل الجديد، سيصبحون أعداء للأثرياء القائمين.

٨. في تلك البلدان التي تصل فيها الضرائب على الدخل إلى معدلات عالية للغاية، يتحقق قدر أكبر من المساواة في الواقع من خلال وضع حد للدخل الصافي الذي يمكن لأي شخص أن يكسبه. (في بريطانيا العظمى، خلال الحرب الأخيرة، كان أكبر صافي دخل بعد الضرائب هو ما يقرب من ٥٠٠٠ جنيه إسترليني، أو ١٤٠٠٠ دولار؛ على الرغم من أن هذا قد تم تخفيف حدته جزئياً من خلال حقيقة أن مكاسب رأس المال لم يتم التعامل معها كدخل). لقد رأينا أنه، مع الأخذ في الاعتبار المساهمة الضئيلة التي تقدمها الشرائح الأعلى من الضرائب التصاعدية، فلا يمكن تبريرها إلا من خلال الرأي القائل بأنه ينبغي ألا يحصل أحد على دخل كبير. لكن ما يعتبر دخلاً كبيراً هو أمر يعتمد على آراء المجتمع قيد النظر، وفي الأخير، على متوسط ثروته. فكلما كانت الدولة أكثر فقراً، انخفض الحد الأقصى المسموح به للدخل، وزادت صعوبة وصول أي من سكانها إلى مستويات الدخل التي تعتبر معتدلة في البلدان الأكثر ثراءً. يمكن إيضاح ما قد يؤدي إليه ذلك من خلال مقترح حديث للجنة التخطيط الوطنية في الهند، والذي بموجبه كان من المقرر تحديد سقف قدره ٦٣٠٠ دولار في السنة لجميع الدخول (وسقف قدره ٤٣٠٠ دولار لدخول الرواتب)^(٣٠). يحتاج المرء فقط إلى التفكير في تطبيق نفس المبدأ على المناطق المختلفة في أي بلد واحد، أو على المستوى الدولي، ليدرك آثاره. هذه العواقب هي بالتأكيد بمثابة تعليق على الأساس الأخلاقي للاعتقاد بأن أغلبية مجموعة معينة يجب أن يكون لها الحق في تقرير الحد المناسب للدخل، وكذلك تعليق على حكمة أولئك الذين يعتقدون أنهم بهذه الطريقة سيساعدون في تحقيق رفاهية الجماهير. هل يمكن أن يكون هناك الكثير من الشك في أن الدول الفقيرة، من خلال منع الأفراد

من الشراء، سوف تبطئ أيضاً النمو العام للثروة؟ وأليس ما ينطبق على الدول الفقيرة ينطبق على الدول الغنية بالتساوي؟

في الأخير، تعتبر مشكلة الضرائب التصاعدية، بالطبع، مشكلة أخلاقية، وفي الدولة الديمقراطية تكمن المشكلة الحقيقية فيما إذا كان الدعم الذي يتلقاه المبدأ الآن سيستمر إذا فهم الناس تمامًا كيف يعمل. من المرجح أن تكون الممارسة مبنية على أفكار لن يوافق عليها معظم الناس إذا تم ذكرها بشكل نظري. أن تكون الأغلبية حرة في فرض عبء ضريبي تمييزي على الأقلية؛ وأنه -نتيجة لذلك- ينبغي أن يكون أجر الخدمات المتساوية مختلفًا؛ وأنه بالنسبة إلى فئة بأكملها، لمجرد أن دخولها لا تتماشى مع دخل البقية، لا بد أن تكون الحوافز العادية عملياً غير فعالة؛ كل هذه مبادئ لا يمكن الدفاع عنها على أساس العدالة. بالإضافة إلى ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار إهدار الطاقة والجهد الذي تؤدي إليه الضرائب التصاعدية من نواحٍ كثيرة^(٣١)، فينبغي ألا يكون من المستحيل إقناع الأشخاص العقلاء بعدم الرغبة فيها. ومع ذلك، تُظهر الخبرة في هذا المجال مدى سرعة العادة في إضعاف الإحساس بالعدالة، بل وحتى كيف ترتقي إلى منزلة المبدأ الذي ليس له في الواقع أساس سوى الحقد والحسد.

إذا كان يتعين تحقيق نظام ضريبي معقول، يجب أن يدرك الناس كمبدأ أن الأغلبية التي تحدد المبلغ الإجمالي للضرائب يجب أن تتحمله أيضاً بأقصى معدل. لا يمكن أن يكون هناك اعتراض مبرر على قرار الأغلبية نفسها بمنح أقلية ضعيفة اقتصادياً بعض الدعم في شكل ضرائب أقل نسبياً. إن مهمة إقامة حاجز ضد إساءة استخدام التصاعد معقدة بسبب حقيقة أن، كما رأينا، بعض التصاعد في ضرائب الدخل الشخصي يكون على الأرجح مبرراً كطريقة للتعويض عن آثار الضرائب غير المباشرة. فهل هناك مبدأ له أي احتمال للقبول والذي من شأنه أن يمنع بشكل فعال تلك الإغراءات المتأصلة في الضرائب التصاعدية

من الخروج عن السيطرة؟ أنا شخصيًا لا أعتقد أن وضع حد أعلى لا يتعداه التصاعد سيحقق الغرض منه. سيكون هذا الرقم تعسفيًا مثل مبدأ التصاعد، وسيتم تغييره بسهولة عندما يبدو أن الحاجة إلى إيرادات إضافية تتطلب ذلك.

إن المطلوب هو مبدأ من شأنه أن يحد من الحد الأقصى لمعدل الضرائب المباشرة في علاقته بالعبء الإجمالي للضرائب. يبدو أن القاعدة الأكثر منطقية من هذا النوع هي تلك التي حددت الحد الأقصى للمعدل (الحدي) المقبول للضرائب المباشرة، عند تلك النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي التي تأخذها الحكومة في الضرائب. وهذا يعني أنه إذا أخذت الحكومة ٢٥٪ من الدخل القومي، فإن ٢٥٪ ستكون أيضًا هي الحد الأقصى لمعدل الضرائب المباشرة لأي جزء من الدخل الفردي. إذا اقتضت حالة طوارئ قومية رفع هذه النسبة، يتم رفع الحد الأقصى للمعدل إلى نفس الرقم؛ وسيتم تخفيضها بالمقابل عندما يتم تخفيض العبء الضريبي الشامل. هذا من شأنه أن يترك الضرائب تصاعدية إلى حد ما، لأن أولئك الذين يدفعون المعدل الأقصى على دخولهم، سيدفعون أيضًا بعض الضرائب غير المباشرة التي يمكن أن تجعل عبئهم النسبي الإجمالي أعلى من المتوسط القومي. سيكون للالتزام بهذا المبدأ نتيجة مفيدة مفادها أن كل ميزانية يجب أن تكون مسبقة بتقدير لحصة الدخل القومي التي تقترح الحكومة اتخاذها كضرائب. ستوفر هذه النسبة المئوية المعدل القياسي للضرائب المباشرة على الدخل والتي، بالنسبة إلى الدخول المنخفضة، سيتم تخفيضها بالتناسب حيث تم فرض ضرائب عليها بشكل غير مباشر. والنتيجة الصافية ستكون تصاعدًا شاملاً طفيفًا، ومع ذلك، فإن المعدل الحدي للضرائب على الدخول الأكبر لا يمكن أن يتجاوز أبدًا المعدل الذي تم فرض الضرائب به على الدخل في المتوسط بأكثر من مقدار الضرائب غير المباشرة.

الفصل الحادي والعشرون

الإطار النقدي

لا توجد وسيلة أكثر خفاءً، ولا أكثر يقيناً لقلب الأساس الحالي للمجتمع من إفساد العملة. تستغل هذه العملية جميع القوى الخفية للاقتصاد في التدمير، وتقوم بذلك بطريقة لا يستطيع شخص واحد من بين المليون تشخيصها.

-جون مينارد كينز-

١. لقد علّمت تجربة الخمسين سنة الماضية معظم الناس أهمية وجود نظام نقدي مستقر. مقارنة بالقرن السابق، كانت هذه الفترة فترة من الاضطرابات النقدية الكبرى. لقد اضطلعت الحكومات بدور أكثر نشاطاً في السيطرة على الأموال، وكان هذا سبباً بقدر ما كان نتيجة لعدم الاستقرار. لذلك، من الطبيعي أن يشعر بعض الناس أنه سيكون من الأفضل أن تُحرّم الحكومات من سيطرتها على السياسة النقدية. يتساءل البعض أحياناً: لماذا لا نعتد على القوى العفوية للسوق لتوفير كل ما هو مطلوب من أجل تحقيق وسيلة مُرضية للتبادل كما نفعل في معظم النواحي الأخرى؟

من المهم أن نكون واضحين منذ البداية، وأن نقول إن هذا في الوقت الحاضر ليس أمراً غير عملي من الناحية السياسية فحسب، بل على الأرجح سيكون غير مرغوب فيه إذا كان ممكناً. ربما، إذا لم تكن الحكومات قد تدخلت

مطلقاً من الأساس، فربما كان يمكن أن يتطور نوع من الترتيبات النقدية التي لم تكن ستتطلب سيطرة متعمدة؛ أي بالتحديد، إذا لم يقيم الناس على نطاق واسع باستخدام أدوات الائتمان كنفود أو بدائل قريبة للنفود، فربما كنا ستمكن من الاعتماد على بعض آليات التنظيم الذاتي^(١). غير أن هذا الاختيار ليس متاحاً الآن أمامنا. فلا نعرف أي بدائل مختلفة إلى حد كبير عن مؤسسات الائتمان التي يعتمد عليها تنظيم الأعمال والمشروعات الحديثة إلى حد كبير؛ وقد خلقت التطورات التاريخية ظروفاً جعلت وجود هذه المؤسسات فيها تتطلب ضرورة أن توجد بعض السيطرة المتعمدة على أنظمة المال والائتمان المتفاعلة. علاوة على ذلك، فإن الظروف الأخرى التي لا يمكننا بالتأكيد أن نأمل في تغييرها بمجرد تغيير نظامنا النقدي تجعل من الحتمي، في الوقت الحالي، أن تمارس الحكومات هذه السيطرة إلى حد كبير^(٢).

الأسباب الأساسية الثلاثة لهذا الوضع هي ذات درجات مختلفة من العمومية والصلاحيّة. يشير السبب الأول إلى جميع النفود في جميع الأوقات، ويشرح سبب كون التغيرات في المعروض النسبي للنفود أكثر إزعاجاً من التغيرات في أيٍّ من الظروف الأخرى التي تؤثر على الأسعار والإنتاج. يشير السبب الثاني إلى جميع الأنظمة النقدية التي يرتبط فيها المعروض النقدي ارتباطاً وثيقاً بالائتمان؛ وهو النوع الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية الحديثة. ويشير الثالث إلى الحجم الحالي للإنفاق الحكومي، وبالتالي إلى ظرف قد نأمل في تغييره في نهاية المطاف، ولكن لا بد أن نقبله، في الوقت الحالي، في جميع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

أولى هذه الحقائق تجعل المال نوعاً من الرابط غير المحكم في آلية التوجيه الذاتي للسوق، وهو رابط فضفاض يمكن أن يتداخل مع آلية التعديل لإحداث توجيهات خاطئة متكررة للإنتاج، ما لم يتم توقع هذه التأثيرات والتصدي لها

بشكل متعمد. والسبب في ذلك هو أن المال، على عكس السلع العادية، لا يخدمنا من خلال استهلاكه وإنما من خلال نقله إلى الآخرين. والنتيجة هي أن تأثيرات التغير في المعروض النقدي (أو الطلب عليها) لا تؤدي مباشرة إلى توازن جديد. فالتغيرات النقدية هي، بمعنى خاص، «عاكسة ذاتيًا». على سبيل المثال، إذا حدثت زيادة في المعروض النقدي وتم إنفاقها أولاً على سلعة أو خدمة معينة، فإن ذلك لا يخلق فقط طلبًا جديدًا يكون بطبيعته مؤقتًا وعابرًا، ولكنه ينشئ أيضًا سلسلة من التأثيرات الإضافية التي ستعكس آثار الزيادة الأولية في الطلب. وأولئك الذين حصلوا على المال في البداية سينفقونه بدورهم على أشياء أخرى. إذ مثل التموجات التي تحدث في حوض السباحة عندما يتم إلقاء حصاة فيه، فإن الزيادة في الطلب ستنتشر في جميع أنحاء النظام الاقتصادي بأكمله، لتغير عند كل نقطة الأسعار النسبية مؤقتًا بطريقة ستستمر ما دامت كمية المال استمرت في الزيادة، ولكن سيتم عكسها عندما تنتهي الزيادة. ينطبق الأمر نفسه تمامًا إذا تم تدمير أي جزء من المعروض النقدي، أو حتى إذا بدأ الناس في الاحتفاظ بمبالغ نقدية أكبر أو أصغر مما يفعلون عادةً، فيما يتعلق بإيراداتهم ونفقاتهم؛ فكل تغيير من هذا النوع سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات في الطلب التي لا يناظرها تغير في العوامل الحقيقية الأساسية، والتي ستؤدي بالتالي إلى تغيرات في الأسعار والإنتاج مما يخل بالتوازن بين العرض والطلب^(٣).

لهذا السبب، إذا كانت التغيرات في المعروض النقدي مزعجة بشكل خاص، فإن المعروض النقدي كما نعرفه سيكون أيضًا عرضة للتغير بطريقة ضارة. المهم هو أن معدل إنفاق الأموال ينبغي ألا يتقلب بلا داع. هذا يعني أنه عندما يغير الناس رأيهم في أي وقت حول مقدار النقد الذي يريدون الاحتفاظ به بما يتناسب مع المدفوعات التي يدفعونها (أو، كما يسميها الاقتصادي،

يقررون أن يكونوا أكثر أو أقل سيولة)، يجب أن تتغير كمية المال بقدر مكافئ. بغض النظر عن الطريقة التي نعرّف بها «النقد»، فإن ميل الناس للاحتفاظ بجزء من مواردهم في هذا الشكل يخضع لتقلبات كبيرة على مدى فترات قصيرة وطويلة، ومن المرجح أن تؤثر عليه التطورات العفوية المختلفة (مثل بطاقة الائتمان والشيك السياحي) بشكل عميق. من غير المرجح أن يؤدي أي تنظيم تلقائي للمعروض النقدي إلى إجراء التعديلات المرغوبة، قبل أن يكون لمثل هذه التغيرات في الطلب على النقود أو في عرض بدائلها تأثير قوي وضار على الأسعار والتوظيف.

والأسوأ من ذلك، في ظل جميع الأنظمة النقدية الحديثة، أن الأمر لن يقتصر على أن المعروض النقدي لن يتكيف مع مثل هذه التغيرات في الطلب، بل سيميل إلى التغير في الاتجاه المعاكس. عندما تحل «بدائل النقود» محل النقود -ومن الصعب أن نرى كيف يمكن منع ذلك- فإن المعروض من مثل هذه البدائل يميل إلى أن يكون «مرناً بشكل شاذ»^(٤). هذا نتيجة لحقيقة بسيطة مفادها أن نفس الاعتبارات التي ستجعل الناس يرغبون في الاحتفاظ بمزيد من الأموال ستجعل أيضاً أولئك الذين يعرضون السندات والأوراق المالية عن طريق الإقراض ينتجون عدداً أقل منها، والعكس صحيح. الحقيقة المألوفة أنه عندما يريد أي شخص آخر أن يكون أكثر سيولة، فإن البنوك للأسباب نفسها سترغب أيضاً في أن تكون أكثر سيولة وبالتالي توفر ائتمناً أقل، هي مجرد مثال واحد على الاتجاه العام المتأصل في معظم أشكال الائتمان.

لا يمكن منع هذه التقلبات العفوية في المعروض من النقود إلا إذا كان لدى شخص ما القدرة على تغيير المعروض من بعض وسائل التبادل المقبولة عموماً في الاتجاه المعاكس. هذه وظيفة كان من الضروري بشكل عام تكليفها لمؤسسة وطنية واحدة، والتي كانت البنوك المركزية في الماضي. حتى إن دولاً

مثل الولايات المتحدة، التي قاومت منذ فترة طويلة إنشاء مثل هذه المؤسسة، وجدت في النهاية أنه إذا كان ينبغي تجنب حالات الذعر المتكررة، فإن النظام الذي يستخدم على نطاق واسع الائتمان المصرفي يجب أن يعتمد على مثل هذه الهيئة المركزية التي هي دائمًا قادرة على توفير النقد والتي، من خلال هذه السيطرة على المعروض النقدي، قادرة على التأثير على إجمالي المعروض الائتماني.

هناك أسباب قوية ولا تزال على الأرجح صالحة تجعل من المرغوب فيه أن تكون هذه المؤسسات مستقلة عن الحكومة وسياساتها المالية قدر الإمكان. وهنا نأتي إلى النقطة الثالثة التي أشرنا إليها؛ وهي تطور تاريخي يجب أن نقبله في المستقبل القريب، وإن لم يكن صارمًا وغير قابل للنقض. تكون السياسة النقدية المستقلة عن السياسة المالية ممكنة ما دام الإنفاق الحكومي يشكل جزءًا صغيرًا نسبيًا من جميع المدفوعات وما دام الدين الحكومي (وخاصة الديون قصيرة الأجل) لا يشكل سوى جزء صغير من جميع أدوات الائتمان^(٥). اليوم لم تعد هذه الحالة موجودة. نتيجة لذلك، لا يمكن تنفيذ سياسة نقدية فعالة إلا بالتنسيق مع السياسة المالية للحكومة. غير أن التنسيق في هذا الصدد يعني حتمًا أنه أيًا كانت السلطات النقدية المستقلة اسميًا التي لا تزال موجودة، فسيتمتع عليها في الواقع تعديل سياستها وفق سياسة الحكومة. بالتالي فإن سياسة الحكومة، سواء أحببنا ذلك أم لا، تصبح بالضرورة هي العامل الحاسم. يرحب بعض الناس بهذه السيطرة الأكثر فعالية على الظروف النقدية من قبل الحكومة والتي تبدو ممكنة التحقيق. سننظر لاحقًا في مسألة ما إذا كنا قد أصبحنا حقًا في وضع أفضل لاتباع سياسة نقدية مرغوبة. الحقيقة المهمة في الوقت الحالي هي أنه ما دام الإنفاق الحكومي يشكل جزءًا كبيرًا من الدخل القومي كما هو الحال الآن في كل مكان، فلا بد أن نقبل حقيقة أن الحكومة

ستهيمن بالضرورة على السياسة النقدية، وأن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها تغيير هذا ستكون من خلال تقليل الإنفاق الحكومي بشكل كبير.

٢. مع سيطرة الحكومة على السياسة النقدية، أصبح التضخم هو التهديد الرئيس في هذا المجال. كانت الحكومات في كل مكان وفي جميع الأوقات السبب الرئيس لانخفاض قيمة العملة. وعلى الرغم من حدوث انخفاضات طويلة الأمد في قيمة النقود المعدنية، فإن التضخم الكبير في الماضي كان نتيجة لتقليص الحكومات للعملة المعدنية أو إصدار كميات زائدة من النقود الورقية. من الممكن أن يكون الجيل الحالي أكثر حذرًا بشأن تلك الطرق الأكثر فظاظة التي دمرت العملات عندما كانت تساعد الحكومات نفسها عن طريق إصدار النقود الورقية. غير أنه يمكن فعل الشيء نفسه في الوقت الحاضر من خلال إجراءات أكثر خفاءً ودقة، والتي من غير المرجح أن يلاحظها الجمهور. لقد رأينا كيف أن كل واحدة من السمات الرئيسة لدولة الرفاهية التي تناولناها تميل إلى تشجيع التضخم. لقد رأينا كيف تعمل ضغوط الأجور من النقابات العمالية، جنبًا إلى جنب مع سياسات التوظيف الكامل الحالية، على هذا النحو، وكيف من المرجح أن يؤدي العبء المالي الثقيل الذي تتحمله الحكومات من خلال معاشات كبار السن إلى محاولات متكررة لتخفيفه من خلال تقليل قيمة المال. ينبغي أن نلاحظ هنا أيضًا، على الرغم من أن هذا قد لا يكون بالضرورة ذا صلة، أن الحكومات تبدو دائمًا وكأنها لجأت إلى التضخم لتخفيف عبء التزاماتها الثابتة كلما تجاوزت حصة الدخل القومي التي أخذتها ٢٥٪ تقريبًا^(٦). وقد رأينا أيضًا أنه، بسبب أن التضخم يميل إلى زيادة الإيرادات الضريبية بشكل أكبر من الدخل في ظل نظام الضرائب التصاعدي، فإن إغراء اللجوء إلى التضخم يصبح كبيرًا للغاية.

ومع ذلك، إذا كان صحيحًا أن مؤسسات دولة الرفاهية تميل إلى إحداث التضخم، فمن الصحيح أكثر أن آثار التضخم هي التي عززت المطالبة بتدابير الرعاية والرفاهية. هذا لا ينطبق فقط على بعض تلك التدابير التي تناولناها بالفعل ولكن أيضًا العديد من الإجراءات الأخرى التي لم نتناولها أو التي لا يمكننا هنا إلا ذكرها فقط، مثل القيود على إيجار المساكن، ودعم المواد الغذائية، وجميع أنواع الضوابط المفروضة على الأسعار والنفقات. إن المدى الذي ساعدت به آثار التضخم في الآونة الأخيرة في دعم الحجاج الرئيسة لتمديد الضوابط الحكومية معروف للغاية بحيث لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. لكن مدى ما تم تحديد التطورات في جميع أنحاء العالم به من خلال اتجاه تضخمي غير مسبوق، لأكثر من أربعين عامًا حتى الآن، ليس مفهومًا بشكل كافٍ. ولعل أفضل ما يُظهر ذلك هو التأثير الذي أحدثه على جهود الجيل الذي تغطي حياته العملية تلك الفترة من أجل إعالة كبار السن.

إذا نظرنا إلى نتائج بحث إحصائي صغير فسيساعدنا ذلك في معرفة ما فعله التضخم لمدخرات الجيل الذي هو الآن على وشك التقاعد^(٧). كان الهدف من البحث هو تحديد القيمة الحالية في مختلف البلدان للمدخرات المتراكمة لشخص كان يدخر كل عام ما يعادل نفس القيمة الحقيقية من المال^(*) لمدة خمسة وأربعين عامًا، من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٥٨ واستثمرها بمعدل فائدة ثابت قدره ٤٪. وهذا يناظر تقريبًا العائد الذي كان من الممكن أن يحصل عليه المدخر الصغير في الدول الغربية من نوع الاستثمار المتاح له، سواء كان شكله الفعلي حساب توفير أو سندات حكومية أو تأمينًا على الحياة. سنعتبر المبلغ

(*) أي أنه إذا أَدَّخِرَ في عام ١٠ جنيهات وكانت العشرة جنيهات تستطيع شراء دجاجة مثلاً، فإنه في العام القادم ينظر بكم أصبحت الدجاجة ويدخر ذلك المقدار. (المترجم).

الذي كان سيحصل عليه المدخر في نهاية الفترة إذا ظلت قيمة المال ثابتة هو ١٠٠. فأى جزء من هذه القيمة الحقيقية كان سيحصل عليه المدخر بالفعل في عام ١٩٥٨؟

يبدو أنه لا يوجد سوى بلد واحد في العالم، وهو سويسرا، حيث كان يمكن أن يصل المبلغ إلى ٧٠٪. كان المدخر في الولايات المتحدة وكندا سيظل ميسور الحال نسبياً، حيث سيكون قادراً على الاحتفاظ بنحو ٥٨٪ من المبلغ. بالنسبة إلى معظم دول الكومنولث البريطاني والأعضاء الآخرين في «الكتلة الإسترلينية»، كان الرقم يقارب نحو ٥٠٪، وبالنسبة إلى ألمانيا، على الرغم من خسارة جميع المدخرات قبل عام ١٩٢٤، لا تزال تصل النسبة إلى ٣٧٪. ومع ذلك، كان المستثمرون في جميع تلك البلدان محظوظين، مقارنة بالمستثمرين في فرنسا أو إيطاليا، الذين كانوا سيحتفظون فقط بما بين ١١ و ١٢٪ مما كان ينبغي أن يكون قيمة مدخراتهم خلال الفترة في بداية عام ١٩٥٨^(٨).

من المعتاد اليوم تجاهل أهمية هذا الاتجاه التضخمي الطويل والعالمي من خلال التعليق بأن الأمور كانت دائماً على هذا النحو، وأن التاريخ هو إلى حد كبير تاريخ من التضخم. ومهما كان هذا صحيحاً بشكل عام، فإنه بالتأكيد لا ينطبق على الفترة التي تطور خلالها نظامنا الاقتصادي الحديث، والتي نمت خلالها الثروة والدخول بمعدل غير مسبوق. خلال المائتي عام التي سبقت عام ١٩١٤، عندما التزمت بريطانيا العظمى بقاعدة الذهب، تقلب مستوى السعر -بقدر ما يمكن قياسه بشكل مفيد خلال مثل هذه الفترة- حول مستوى ثابت، وانتهى به الأمر حيث بدأ تقريباً، ونادراً ما تغير بأكثر من الثلث أعلى أو أقل من هذا المستوى المتوسط (باستثناء فترة الحروب النابليونية، عندما تم التخلي عن

قاعدة الذهب)^(٩). وبالمثل، في الولايات المتحدة، خلال الفترة من ١٧٤٩ إلى ١٩٣٩، لا يبدو أنه كان هناك أيضًا اتجاه تصاعدي كبير للأسعار^(١٠). بالمقارنة مع هذا، فإن المعدل الذي ارتفعت به الأسعار خلال الربع الأخير من القرن في هذه البلدان وغيرها يمثل تغيرًا كبيرًا.

٣. على الرغم من وجود قلة من الناس الذين يدعون عمدًا إلى حركة تصاعدية مستمرة للأسعار، فإن المصدر الرئيس للانحياز التضخمي الحالي هو الاعتقاد العام بأن الانكماش، أي نقيض التضخم، يجب أن نخشاه أكثر بكثير بحيث إنه، من أجل الحفاظ على البقاء في الجانب الآمن، يُفضّل وجود ميل مستمر نحو التضخم. ولكن نظرًا لأننا لا نعرف كيف نحافظ على استقرار الأسعار تمامًا ولا يمكننا تحقيق الاستقرار إلا من خلال تصحيح أي حركة صغيرة في أي من الاتجاهين، فإن العزم على تجنب الانكماش بأي تكلفة لا بد أن يؤدي إلى تضخم تراكمي. أيضًا، حقيقة أن التضخم والانكماش سيكونان غالبًا ظواهر جزئية أو قطاعية يجب أن تحدث بالضرورة كجزء من آلية إعادة توزيع موارد الاقتصاد، تعني أن محاولات منع أي انكماش يؤثر على منطقة رئيسة من الاقتصاد لا بد أن تؤدي إلى تضخم شامل.

ومع ذلك، فإن مسألة ما إذا كان الانكماش -من وجهة نظر طويلة الأمد- هو في الواقع أكثر ضررًا من التضخم هي مسألة مشكوك فيها إلى حد ما. في الواقع، هناك معنى ما يكون من خلاله التضخم أكثر خطورة بشكل كبير جدًا ويحتاج إلى مزيد من الحذر لمنعه. لكنه الخطأ الذي يكون من المرجح أن يُرتكب من بين الخطأين. والسبب في ذلك هو أن التضخم المعتدل يكون لطيفًا بشكل عام في أثناء حدوثه، في حين أن الانكماش يكون مؤلمًا على الفور وبشكل حاد^(١١). لا توجد حاجة كبيرة إلى اتخاذ احتياطات ضد أي ممارسة يتم الشعور بآثارها السيئة على الفور وبقوة، ولكن هناك حاجة إلى

اتخاذ احتياطات حيثما كان الإجراء الذي يكون سارًا على الفور، أو يخفف من الصعوبات المؤقتة ينطوي على ضرر أكبر بكثير لن يتم الشعور به إلا في وقت لاحق. هناك بالفعل أكثر من مجرد تشابه سطحي بين التضخم وتعاطي المخدرات، وهي مقارنة تم إجراؤها في كثير من الأحيان.

ينتج كل من التضخم والانكماش آثارهما الخاصة من خلال التسبب في تغيرات غير متوقعة في الأسعار، وكلاهما يخيب التوقعات مرتين. المرة الأولى عندما تصبح الأسعار أعلى أو أقل مما كان متوقعًا، والثانية عندما تصبح هذه التغيرات في الأسعار، كما يجب أن يحدث عاجلاً أم آجلاً، متوقعة وتوقف عن أن يكون لها التأثير الذي أحدثه حدوثها غير المتوقع. الفارق بين التضخم والانكماش هو أنه في التضخم، تأتي المفاجأة السارة أولاً ثم يأتي رد الفعل لاحقاً، بينما مع الانكماش يكون التأثير الأول على الأعمال محبطاً. ومع ذلك، فإن تأثيرات كليهما تعكس نفسها لبعض الوقت. حيث تميل القوى التي تحدث أياً منهما إلى التغذي على نفسها، وبالتالي فإن الفترة التي تتحرك فيها الأسعار بشكل أسرع قد تطول أكثر مما هو متوقع. ولكن ما لم تستمر حركات الأسعار في نفس الاتجاه بمعدل متسارع، لا بد أن تلحق التوقعات بها. وبمجرد حدوث ذلك، تتغير طبيعة التأثيرات.

يُنتج التضخم في البداية فقط ظروفاً يحقق فيها المزيد من الناس أرباحاً وتكون الأرباح فيها عموماً أكبر من المعتاد. ينجح كل شيء تقريباً، وتقريباً لا يكون هناك أي إخفاقات. حقيقة أن الأرباح تكون مراراً وتكراراً أكبر مما كان متوقعاً وأن عدداً غير عادي من المشاريع نجحت، ينتج عنها جو عام مواتٍ للمخاطرة. حتى أولئك الذين كانوا سينهارون إذا لم تحدث المكاسب غير المتوقعة الناجمة عن الارتفاع العام غير المتوقع في الأسعار، يكونون قادرين على الصمود، والإبقاء على موظفيهم في حالة تجعلهم يتوقعون أنهم سينالون

نصيبهم قريباً من الازدهار العام. غير أن هذا الوضع سيستمر فقط حتى يبدأ الناس في توقع استمرار ارتفاع الأسعار بنفس المعدل. بمجرد أن يبدأوا في الاعتماد على ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة جداً في غضون عدة أشهر، فإنهم سيرفعون أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد التكاليف إلى مستوى يتوافق مع الأسعار المستقبلية التي يتوقعونها. إذا لم ترتفع الأسعار بعد ذلك أكثر مما كان متوقعاً، فستعود الأرباح إلى وضعها الطبيعي، وستنخفض أيضاً نسبة أولئك الذين يحققون ربحاً؛ وبما أنه خلال فترة الأرباح الكبيرة بشكل استثنائي، صمد الكثيرون ممن كانوا سيضطرون لولا ذلك إلى تغيير اتجاه جهودهم، فإن نسبة أعلى من المعتاد ستتكد خسائر.

وبالتالي، فإن التأثير المحفز للتضخم لن يعمل إلا إذا لم يكن متوقعاً، لكن بمجرد توقعه، فإن استمراره بمعدل متزايد فقط هو ما سيحافظ على نفس الدرجة من الازدهار. إذا ارتفعت الأسعار في مثل هذه الحالة أقل من المتوقع، فسيكون التأثير هو نفسه تأثير الانكماش غير المتوقع. حتى لو ارتفعت فقط بالقدر الذي كان متوقعاً بشكل عام، فإن هذا لن يوفر الحافز الاستثنائي بعد الآن، ولكنه سيكشف عن كامل تراكم التعديلات التي تم تأجيلها في أثناء استمرار التحفيز المؤقت. فلكي يحتفظ التضخم بتأثيره التحفيزي الأولي، يجب أن يستمر بمعدل أسرع دائماً من المتوقع.

لا يمكننا أن نأخذ في الاعتبار هنا جميع التعقيدات التي تجعل من المستحيل أن يصبح التكيف مع التغيير المتوقع في الأسعار مثاليًا وتامًا على الإطلاق، وخاصة بالنسبة إلى التوقعات طويلة الأجل وقصيرة الأجل لكي يتم تكييفها وتعديلها بشكل متساوٍ؛ ولا يمكننا أيضاً الخوض في التأثيرات المختلفة على الإنتاج الحالي وعلى الاستثمار، والتي تعتبر مهمة جداً في أي دراسة كاملة للتقلبات الصناعية. يكفي لغرضنا أن نعرف أن التأثيرات المحفزة للتضخم

لا بد أن تتوقف عن العمل ما لم يتم تسريع معدله بشكل تدريجي وأنه، مع تقدمه، تصبح بعض النتائج غير المواتية لحقيقة أن التكيف الكامل مستحيل أكثر وأكثر خطورة. والأهم من ذلك هو أن أساليب المحاسبة التي تستند إليها جميع قرارات العمل تكون منطقية فقط ما دامت قيمة المال مستقرة بشكل مقبول. مع ارتفاع الأسعار بمعدل متسارع، فإن أساليب محاسبة رأس المال والتكلفة التي توفر الأساس لجميع تخطيط الأعمال ستفقد سريعاً أي معنى. ستتوقف قريباً إمكانية التحقق من التكاليف أو الأرباح أو الدخل الحقيقي بأي طريقة تقليدية أو مقبولة بشكل عام. ومع كون مبادئ الضرائب على ما هي عليه، فإن مقداراً متزايداً سيتم اعتباره من الأرباح ويؤخذ في الضرائب، بينما كان ينبغي في الواقع إعادة استثماره لمجرد الحفاظ على رأس المال.

وبالتالي لا يمكن أن يكون التضخم أبداً أكثر من دفعة مؤقتة، وحتى هذا التأثير المفيد يمكن أن يستمر فقط ما دام استمر خداع بعض الناس واستمرت خيبة أملهم دون داع. إن التحفيز الذي يحدثه التضخم يرجع إلى الأخطاء التي ينتجها. إنه خطير بشكل خاص لأن الآثار الضارة حتى من الجرعات الصغيرة من التضخم لا يمكن تجنبها إلا بجرعات أكبر من التضخم. بمجرد استمراره لبعض الوقت، فحتى منع المزيد من التسارع سيخلق حالة سيكون فيها من الصعب للغاية تجنب الانكماش التلقائي. بمجرد كون بعض الأنشطة التي تم توسيعها لا يمكن الحفاظ عليها إلا من خلال التضخم المستمر، فإن توقفها المتزامن قد يؤدي إلى تلك العملية الشريرة والمخيفة بحق، والتي يؤدي فيها انخفاض بعض الدخل إلى انخفاض دخول أخرى، وهلم جراً. وفق ما نعرفه، لا يزال من المفترض أن نكون قادرين على منع حالات الكساد الخطيرة عن طريق منع التضخمات التي تسبقها دوماً، ولكن بمجرد أن تبدأ فلا يوجد الكثير مما يمكننا فعله لعلاجها. إن الوقت المناسب للقلق بشأن الكساد هو، للأسف، عندما يكون بعيداً عن أذهان معظم الناس.

تُفسر الطريقة التي يعمل بها التضخم سبب صعوبة مقاومته عندما تهتم السياسة بشكل أساسي بمواقف معينة بدلاً من الظروف العامة، وبالمشكلات قصيرة الأجل بدلاً من المشكلات طويلة الأجل. عادة ما يكون هذا هو الطريق السهل للخروج من أي صعوبات مؤقتة لكل من الأعمال الحكومية والخاصة؛ الطريق الأقل مقاومة وأحياناً أيضاً الطريق الأسهل لمساعدة الاقتصاد على التغلب على جميع العقبات التي وضعتها سياسة الحكومة في طريقه^(١٢). إنها النتيجة الحتمية لسياسة تعتبر جميع القرارات الأخرى معطيات يجب أن يتم تكييف المعروض النقدي وفقاً لها، بحيث لا تتم ملاحظة الضرر الناجم عن التدابير والإجراءات الأخرى قدر الإمكان. ولكن على المدى الطويل، فإن مثل هذه السياسة تجعل الحكومات أسيرة قراراتها السابقة، والتي غالباً ما تجبرها على تبني إجراءات تعرف أنها ضارة. ليس من قبيل المصادفة أن المؤلف، الذي ربما تم تفسير آرائه بشكل خاطئ، والذي قد شجع هذه النزعات التضخمية أكثر من أي شخص آخر، مسؤول أيضاً عن القول بالمأثور المناهض للبرالية، الذي يقول فيه «على المدى الطويل نحن جميعاً موتى»^(١٣). إن التحيز التضخمي في يومنا هذا هو إلى حد كبير نتيجة لانتشار الرؤية قصيرة المدى، والتي تنبع بدورها من الصعوبة الكبيرة في إدراك العواقب البعيدة للإجراءات الحالية، ومن الانشغال الحتمي للرجال العمليين، وخاصة السياسيين، بالمشكلات الفورية وتحقيق الأهداف القريبة.

نظراً لأن منع التضخم من الناحيتين النفسية والسياسية أكثر صعوبة بكثير من منع الانكماش ولأنه، في الوقت نفسه، من السهل جداً منعه من الناحية الفنية، فيجب على الاقتصادي دائماً تأكيد مخاطر التضخم. بمجرد أن يصبح الانكماش محسوساً، ستكون هناك محاولات فورية لمكافحته؛ وهو غالباً عندما يكون مجرد عملية محدودة وضرورية لا ينبغي منعها. فهناك خطر في

المخاوف المبكرة من الانكماش أكبر من احتمال عدم اتخاذنا الإجراءات المضادة اللازمة. ففي حين أنه من غير المرجح أن يخطئ أحد في رؤية الرخاء المحلي أو القطاعي للتضخم، فإن الناس غالبًا ما يطالبون بإجراءات نقدية مضادة غير ملائمة تمامًا عندما يكون هناك كساد محلي أو قطاعي.

يبدو أن هذه الاعتبارات تشير إلى أن إنتاج بعض القواعد الآلية التي تهدف إلى ما هو مرغوب فيه على المدى الطويل وتقييد السلطة في قراراتها قصيرة الأجل؛ من المرجح أن تنتج سياسة نقدية أفضل من المبادئ التي تعطي للسلطات المزيد من السلطة والتقدير، وبالتالي تجعلها أكثر عرضة للضغط السياسي وإلى الميل إلى المبالغة في تقدير أهمية ظروف اللحظة الراهنة. غير أن هذا يثير قضايا يجب أن نتناولها بشكل أكثر منهجية.

٤. لقد ناقش الراحل هنري سيمونز قضية «القواعد مقابل السلطات في السياسة النقدية» بشكل مقنع في مقال مشهور^(١٤). والحجج المقدمة هناك لصالح القواعد الصارمة قوية لدرجة أن القضية الآن إلى حد كبير أصبحت حول المدى الذي يمكن من خلاله تقييد السلطة النقدية عمليًا بقواعد مناسبة. قد يظل صحيحًا أنه إذا كان هناك اتفاق كامل على السياسة النقدية التي يجب أن يتم استهدافها، فإن وجود سلطة نقدية مستقلة، محمية تمامًا ضد الضغط السياسي، وحررة في اتخاذ القرار بشأن الوسائل التي ينبغي توظيفها من أجل تحقيق الغايات التي تم تخصيصها لها، قد يكون هو النظام الأفضل. لا تزال الحجج القديمة لصالح البنوك المركزية المستقلة تتمتع بوجاهة كبيرة. لكن حقيقة أن المسؤولية عن السياسة النقدية اليوم تقع بشكل حتمي على عاتق الهيئات التي يكون اهتمامها الرئيس هو بالتمويل الحكومي، تقوّي على الأرجح الحجة المناهضة للسماح بقدر كبير من السلطة التقديرية والحجة الداعمة لاتخاذ قرارات بشأن السياسة النقدية يمكن التنبؤ بها قدر الإمكان.

ربما ينبغي أن نذكر بوضوح أن الحجة المناهضة للسلطة التقديرية في السياسة النقدية ليست هي نفسها الحجة المناهضة للسلطة التقديرية في استخدام الحكومة للإكراه. فحتى لو كانت السيطرة على المال في يد هيئة احتكارية، فإن ممارستها لا تنطوي بالضرورة على إكراه الأفراد^(١٥). تستند الحجة المناهضة للسلطة التقديرية في السياسة النقدية إلى وجهة النظر القائلة بأن السياسة النقدية وآثارها يجب أن تكونا قابلتين للتنبؤ قدر الإمكان. وبالتالي، فإن صحة الحجة تعتمد على ما إذا كان بإمكاننا ابتكار آلية تلقائية تجعل المعروض النقدي يتغير بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ، وأقل إحداثاً للاضطراب من أي تدابير تقديرية من المحتمل أن يتم تبنيها. ليست هناك إجابة مؤكدة. لا توجد آلية تلقائية معروفة تجعل إجمالي المعروض من النقود يضبط نفسه تمامًا كما نرغب، وأكثر ما يمكننا قوله لصالح أي آلية (أو إجراء تحدده قواعد صارمة) هو أنه من المشكوك فيه ما إذا كان من الناحية العملية سيكون التحكم المتعمد أفضل. يرجع سبب هذا الشك جزئيًا إلى أن الظروف التي يتعين على السلطات النقدية أن تتخذ فيها قراراتها عادة ما تكون غير مواتية لوجهات النظر الطويلة السائدة؛ ويرجع في الجزء الآخر إلى أننا لا نكون متأكدين مما ينبغي أن تفعله في ظروف معينة، وبالتالي، فإن عدم اليقين بشأن ما ستفعله يكون بالضرورة أكبر عندما لا نتصرف وفقًا لقواعد ثابتة.

ظلت المشكلة حادة منذ تدمير قاعدة الذهب بسياسات عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي^(١٦)، ومن الطبيعي أن يعتبر البعض العودة إلى هذا النظام المعجرب الحل الحقيقي الوحيد. وعلى الأرجح سيوافق عدد أكبر اليوم على أن عيوب قاعدة الذهب قد تم تضخيمها إلى حد كبير، وأنه من المشكوك فيه ما إذا كان التخلي عنها مكسبًا أم لا. غير أن هذا لا يعني أن استعادتها هي في الوقت الحاضر اقتراح عملي.

يجب أن نتذكر، في المقام الأول، أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تستعيدها وحدها بشكل فعال. فقد استند تشغيلها إلى كونها معيارًا دوليًا، وإذا، على سبيل المثال، عادت الولايات المتحدة اليوم إلى الذهب، فهذا يعني بشكل رئيس أن سياسة الولايات المتحدة ستحدد قيمة الذهب، وليس بالضرورة أن الذهب سيحدد قيمة الدولار.

ثانيًا، وليس أقل أهمية، استند عمل قاعدة الذهب الدولية إلى وجهات نظر ومعتقدات معينة لم تعد على الأرجح موجودة. لقد كانت تعمل إلى حد كبير على أساس الرأي العام القائل بأن الابتعاد عن قاعدة الذهب كان بمثابة كارثة كبرى وعار وطني. من غير المرجح أن يكون لها تأثير كبير حتى كمعيار مساعد عندما يكون من المعروف أنه لا توجد دولة مستعدة لاتخاذ إجراءات مؤلمة من أجل الحفاظ عليها. قد أكون مخطئًا في اعتقادي أن سحر الذهب هذا قد اختفى نهائيًا، لكن حتى أرى المزيد من الأدلة على عكس ذلك، لا أعتقد أن محاولة استعادة قاعدة الذهب يمكن أن تكون ناجحة إلا بشكل مؤقت^(١٧).

ترتبط الحجة الداعمة لقاعدة الذهب ارتباطًا وثيقًا بالحجة العامة لصالح وجود معيار دولي مقابل المعيار القومي. لا يمكننا مواصلة النظر في هذه المشكلة بشكلٍ أعمق لأن ذلك يتخطى حدود موضوعنا. سنضيف فقط أنه إذا كانت هناك حاجة إلى معيار يكون أليًا للغاية ويمكن في نفس الوقت أن يصبح دوليًا، فإن قاعدة احتياطي السلع التي تم وضعها بشيء من التفصيل لا تزال تبدو لي أفضل خطة لتحقيق جميع المزايا المنسوبة إلى قاعدة الذهب مع تجنب عيوبها^(١٨). ولكن، على الرغم من أن المقترحات الخاصة بمثل هذه القاعدة تستحق اهتمامًا أكبر مما تلقته، فإنها بالكاد تقدم بديلًا عمليًا للمستقبل القريب. حتى لو كانت هناك فرصة لتبني مثل هذا المخطط على الفور، فلن يكون هناك احتمال كبير لتشغيله كما ينبغي، أي لغرض تثبيت السعر الإجمالي

لمجموعة كبيرة من السلع المختارة فقط وليس أسعار أي من السلع الفردية المدرجة.

٥. أنا بالتأكيد لا أرغب في إضعاف الحجة الداعمة لأي نظام من شأنه إجبار السلطات على فعل الشيء الصحيح. تصبح الحجة الداعمة لمثل هذه الآلية أقوى مع زيادة احتمال تأثر السياسة النقدية باعتبارات المالية العامة، لكن إذا بالغنا فيما يمكن تحقيقه بواسطتها فإن ذلك سيضعفها. على الأرجح لا يمكن إنكار أنه على الرغم من أننا يمكننا تقييد السلطة التقديرية في هذا المجال، فإننا لا يمكننا القضاء عليها؛ ونتيجة لذلك، فإن ما يمكن القيام به في النطاق الحتمي للسلطة التقديرية ليس مهمًا للغاية فحسب، بل من المرجح أن يحدد عملياً ما إذا كان سيتم السماح للآلية بالعمل أم لا.

هناك معضلة أساسية واحدة تواجهها جميع البنوك المركزية، مما يجعل من الحتمي أن تنطوي سياستها على قدر كبير من السلطة التقديرية. يمكن للبنك المركزي أن يمارس فقط سيطرة غير مباشرة وبالتالي محدودة على جميع وسائل وأدوات التبادل التجاري. إن سلطته تعتمد بشكل أساسي على التهديد بعدم توفير النقد عند الحاجة إليه. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يعتبر من واجبه عدم رفض توفير هذه النقود بسعر ما عند الحاجة. إن هذه المشكلة، وليست الآثار العامة للسياسة على الأسعار أو قيمة المال، هي التي تشغل بالضرورة مسؤولي البنك المركزي في أفعالهم اليومية. إنها مهمة تجعل من الضروري أن يقوم البنك المركزي باستمرار بإحباط أو مواجهة التطورات في مجال الائتمان، والتي لا يمكن أن توفر لها أي قواعد بسيطة إرشادات كافية^(١٩).

وينطبق الشيء نفسه تقريباً على الإجراءات التي تهدف إلى التأثير على الأسعار والتوظيف. حيث يجب توجيهها إلى إحباط التغيرات قبل حدوثها

أكثر من توجيهها إلى تصحيحها بعد حدوثها. إذا انتظر البنك المركزي دائماً حتى تجربته قاعدة أو آلية معينة على اتخاذ إجراء، فإن التقلبات الناتجة ستكون أكبر بكثير مما ينبغي. وإذا اتخذ، في نطاق سلطته التقديرية، تدابير في اتجاه معاكس لذلك الذي ستفرضه عليه آلية أو قاعدة ما لاحقاً، فسيخلق على الأرجح حالة لن يُسمح فيها للآلية بالعمل لفترة طويلة. وبالتالي، في الأخير، فحتى في حالة تقييد حرية التقدير إلى حد كبير، فمن المرجح أن تعتمد النتيجة على ما تفعله السلطات في حدود نطاق حرية التقدير المتاحة لها.

هذا يعني عملياً أنه في ظل الظروف الحالية ليس لدينا خيار سوى تقييد السياسة النقدية من خلال تحديد أهدافها بدلاً من تحديد إجراءاتها. القضية الملموسة اليوم هي ما إذا كان ينبغي عليها الحفاظ على استقرار مستوى معين من التوظيف أو مستوى معين من الأسعار. إذا تم تفسير هذين الهدفين بشكل معقول ومع مراعاة حتمية حدوث تقلبات طفيفة حول مستوى معين، فإنهما لا يكونان بالضرورة متعارضين، بشرط أن يتم وضع متطلبات الاستقرار النقدي في المقام الأول وتكييف بقية السياسة الاقتصادية معها. ومع ذلك، ينشأ التعارض إذا كان «التوظيف الكامل» هو الهدف الرئيس، ويتم تفسيره، كما يحدث أحياناً، على أنه الحد الأقصى من التوظيف الذي يمكن إنتاجه بالوسائل النقدية على المدى القصير. ففي هذا المسار يكمن التضخم التدريجي.

يمكننا على الأرجح تحقيق الهدف المعقول المتمثل في مستوى عالٍ ومستقر من التوظيف بقدر ما نعرف كيف، بينما نهدف إلى استقرار مستوى شامل للأسعار. للأغراض العملية، لا يكون من المهم كيفية تحديد المستوى سعري هذا بشكل دقيق، باستثناء أنه ينبغي ألا يشير حصرياً إلى المنتجات النهائية (لأنه إذا فعل ذلك، فقد ينتج عنه في أوقات التقدم التكنولوجي السريع نزعة تضخمية كبيرة)، وأنه يجب أن يعتمد قدر الإمكان على الأسعار الدولية

بدلاً من الأسعار المحلية. مثل هذه السياسة، إذا تم اتباعها في وقت واحد من قبل دولتين أو ثلاث من البلدان الكبيرة، فستوافق أيضًا مع استقرار أسعار الصرف. النقطة المهمة هي أنه ستكون هناك حدود معروفة ومحددة لن تسمح السلطات النقدية لتحركات الأسعار بتجاوزها؛ أو حتى الاقتراب من نقطة تجعل إحداث تغييرات جذرية للسياسة أمرًا ضروريًا.

٦. على الرغم من أنه قد يكون هناك بعض الأشخاص الذين يؤيدون صراحة التضخم المستمر، فمن المؤكد أن سبب أرجحية حدوثه ليس أن الأغلبية تريده. قلة من الناس سيكونون على استعداد لقبوله عندما يُشار إلى أنه حتى تلك الزيادة المعتدلة في الأسعار التي تكون من قبيل ٣٪ سنويًا تعني أن مستوى السعر سيتضاعف كل ثلاثة وعشرين عامًا ونصف، وأنه سيصل إلى أربعة أضعافه تقريبًا في حياة الشخص. إن خطر استمرار التضخم لا يرجع إلى قوة أولئك الذين يدافعون عنه عمدًا بقدر ما يرجع إلى ضعف المعارضة. من أجل منعه، من الضروري أن يكون الشعب على دراية واضحة بالأشياء التي يمكننا القيام بها وعواقب عدم القيام بها. يتفق معظم الباحثين الأكفاء على أن صعوبة منع التضخم هي سياسية فقط وليست اقتصادية. ومع ذلك، يبدو أن لا أحد تقريبًا يعتقد أن السلطات النقدية لديها القدرة على منعه، وأنها سوف تستخدمها. إن أكبر تفاؤل بشأن المعجزات قصيرة المدى التي ستحققها السياسة النقدية يترافق مع جبرية تامة حول ما ستتجه على المدى الطويل.

هناك نقطتان مهمتان للغاية: أولاً، يبدو من المؤكد أننا لن نوقف الانجراف نحو المزيد والمزيد من سيطرة الدولة ما لم نوقف الاتجاه التضخمي. وثانيًا، أي ارتفاع مستمر في الأسعار أمر خطير لأنه بمجرد أن نبدأ في الاعتماد على تأثيره التحفيزي، سنلتزم بمسار لن يترك لنا خيارًا إلا بين مزيد من التضخم من ناحية أو دفع ثمن خطأنا من خلال الركود أو الكساد، من ناحية أخرى. حتى

الدرجة المعتدلة جداً من التضخم تعتبر خطيرة لأنها تقيد أيدي المسؤولين عن السياسة من خلال خلق وضع يبدو فيه أن المزيد من التضخم، في كل مرة تنشأ فيها مشكلة، هو السبيل الوحيد السهل للخروج من المأزق.

لم تكن لدينا مساحة للتطرق إلى الطرق المختلفة التي لا تميل من خلالها جهود الأفراد لحماية أنفسهم من التضخم، مثل العقود المتدرجة -sliding scale contracts، إلى جعل العملية تتسارع ذاتياً فحسب، ولكنها أيضاً تزيد من معدل التضخم الضروري للحفاظ على تأثيره المحفز. دعونا نقول ببساطة، إذن، إن التضخم يجعل من المستحيل أكثر فأكثر على الأشخاص ذوي الإمكانات المتوسطة أن يعيلوا أنفسهم في شيخوختهم؛ وإنه لا يشجع على الادخار ويزيد من الإغراق في الديون؛ وإنه، من خلال تدمير الطبقة الوسطى، يخلق فجوة خطيرة بين المعمدين تماماً والأثرياء، والتي هي سمة مميزة جداً للمجتمعات التي مرت بتضخم طويل الأمد، والتي هي مصدر للتوتر الكثير في تلك المجتمعات. ولعل الأمر الأكثر خطورة هو التأثير النفسي الأوسع انتشاراً بين السكان عامةً المتمثل في تجاهل وجهات النظر بعيدة المدى والاهتمام الحصري بالمزايا الفورية والمباشرة التي تهيمن بالفعل على السياسة العامة.

ليس من قبيل المصادفة أن السياسات التضخمية يتم تأييدها عموماً من قبل أولئك الذين يريدون المزيد من سيطرة الحكومة، لكن، للأسف، ليس من قبلهم وحدهم. إن اعتماد الفرد المتزايد على الحكومة الذي ينتجه التضخم والمطالبة بمزيد من الإجراءات الحكومية التي يؤدي إليها هذا، قد يكونان بالنسبة إلى الاشتراكي حجة لصالح التضخم. غير أن أولئك الذين يرغبون في الحفاظ على الحرية، يجب أن يدركوا أن التضخم هو على الأرجح العامل الأكثر أهمية في تلك الحلقة المفرغة، التي يجعل فيها نوع واحد من الإجراءات الحكومية المزيد والمزيد من سيطرة الحكومة ضرورية. لهذا السبب، يجب على جميع

أولئك الذين يرغبون في وقف الانجراف نحو زيادة سيطرة الحكومة أن يركزوا جهودهم على السياسة النقدية. ربما لا يوجد شيء أكثر إحباً من حقيقة أنه لا يزال هناك الكثير من الأشخاص الأذكياء والمطلعين الذين يدافعون عن الحرية في معظم النواحي الأخرى، ومع ذلك تدفعهم الفوائد المباشرة لهذه السياسة التوسعية لدعم ما لا بد، على المدى الطويل، أن يدمر أسس المجتمع الحر.



الفصل الثاني والعشرون

الإسكان وتخطيط المدن

إذا ألغت الحكومة إعانات الإسكان وخفضت في نفس الوقت الضرائب المفروضة على الطبقة العاملة بمقدارٍ مساوٍ تمامًا للإعانات، فلن تكون الطبقة العاملة أسوأ حالاً من الناحية المالية، لكنهم سيفضلون بعد ذلك -دون أدنى شك- إنفاق الأموال بطرق أخرى بدلاً من إنفاقها على السكن، وسيعيشون في منازل مكتظة وغير مجهزة بشكل كافٍ، بسبب أن بعضهم لا يعرف مزايا المساكن الأفضل والبعض الآخر لا يقدر هذه المساكن إلا بقدر ضئيل للغاية مقارنة بطرق أخرى لإنفاق أموالهم. هذه هي الحجة -والحجة الوحيدة- لإعانات الإسكان، وقد وُضعت هنا في أكثر صورها وضوحاً وفظاظاً لأن الأمر كثيراً ما يُناقش في الأدبيات اليسارية دون مواجهة الواقع.

-ويليام آرثر لويس

١. لا تنفصل الحضارة كما نعرفها عن الحياة الحضرية. يرتبط تقريباً كل ما يميز المجتمع المتحضر عن البدائي ارتباطاً وثيقاً بالتجمعات السكانية الكبيرة التي نطلق عليها «المدن»، وعندما نتحدث عن «التحضر» أو «الأدب»، فإننا نشير إلى أسلوب الحياة في المدن. حتى معظم الاختلافات بين حياة سكان الريف الحاليين وحياة الناس البدائيين ترجع إلى ما توفره المدن. أيضاً فإن إمكانية الاستمتاع بمنتجات المدينة في الريف هي التي غالباً ما تجعل في الحضارات المتقدمة الحياة المترفة في الريف تبدو مثالية للحياة الثقافية.

ومع ذلك، فإن مزايا الحياة في المدينة، ولا سيما الزيادات الهائلة في الإنتاجية التي أتاحتها صناعاتها، والتي تزود جزءاً صغيراً من السكان الموجودين في الريف بالتجهيزات والمعدات اللازمة ليكفي إنتاجهم لإطعام الباقين، تأتي بتكلفة باهظة. إن الحياة في المدينة ليست فقط أكثر إنتاجية من الحياة الريفية، بل إنها أكثر تكلفة بكثير. فقط أولئك الذين تزيد إنتاجيتهم بشكل كبير من خلال الحياة في المدينة سيحصلون أرباحاً صافية تفوق التكلفة الإضافية لهذا النوع من الحياة. إن كلاً من التكاليف ووسائل الراحة التي تأتي مع الحياة في المدينة تجعل الحد الأدنى للدخل الذي يمكن من خلاله الحصول على حياة كريمة أعلى بكثير مما هو عليه في الريف. إن الحياة في مستوى من الفقر والتي لا تزال محتملة في الريف ليست فقط تكون بالكاد مقبولة في المدينة، ولكن تنتج عنها مظاهر من البؤس التي تصدم رفاقنا من الشعب. وبالتالي، فإن المدينة، التي هي مصدر كل ما يعطي الحضارة قيمتها تقريباً والتي وفرت الوسائل للسعي وراء العلم والفن بالإضافة إلى الراحة المادية، هي في نفس الوقت مسؤولة عن أحلك العيوب في هذه الحضارة.

علاوة على ذلك، فإن التكاليف التي ينطوي عليها عيش عدد كبير في مكان بكثافة كبيرة ليست عالية جداً فحسب، بل هي أيضاً مشتركة إلى حد كبير، أي أنها لا تقع بالضرورة أو تلقائياً على من يتسببون فيها ولكن قد يتعين على الجميع تحملها. في كثير من النواحي، فإن القرب الوثيق لحياة المدينة يبطل الافتراضات الكامنة وراء أي تقسيم بسيط لحقوق الملكية. في مثل هذه الظروف، يكون افتراض أن كل ما يفعله المالك بممتلكاته سيؤثر عليه فقط ولا يؤثر على أي شخص آخر محدوداً بشكل كبير. إن ما يسميه الاقتصاديون «تأثير الجوار»، أي تأثير ما يفعله المرء بممتلكاته على ممتلكات الآخرين، له أهمية كبرى. إن فائدة أي قطعة أرض في مدينة ما ستعتمد جزئياً على ما يفعله

الجيران المباشرين وجزئياً على الخدمات المجتمعية التي من دونها سيكون الاستخدام الفعال للأرض من قبل المالكين المستقلين شبه مستحيل.

ولذلك فإن الصيغ العامة للملكية الخاصة أو حرية التعاقد لا توفر حلاً فورياً للمشكلات المعقدة التي تثيرها حياة المدينة، بل من المرجح أنه حتى لو لم تكن هناك سلطة ذات سلطات إكراهية، فإن المزايا الفائقة للوحدات الأكبر حجماً كانت ستؤدي إلى تطوير مؤسسات قانونية جديدة؛ أي تقسيم من نوع ما لحق السيطرة بين أصحاب الحق الأعلى لتحديد طابع المنطقة الكبيرة التي سيتم تطويرها، وأصحاب الحقوق الأدنى في استخدام الوحدات الأصغر، والذين سيكونون، ضمن الإطار الذي يحدده الأول، أحراراً في اتخاذ قرار بشأن قضايا معينة. في كثير من النواحي، تناظر الوظائف التي تتعلم الهيئات البلدية المنظمة ممارستها وظائف هذا المالك الأعلى.

يجب الاعتراف بأن الاقتصاديين، حتى وقت قريب، لم يولوا للأسف سوى القليل من الاهتمام لمشكلات التنسيق بين جميع الجوانب المختلفة لتنمية المدينة^(١). على الرغم من أن بعضهم كانوا من بين أبرز منتقدي شرور الإسكان الحضري (قبل نحو خمسين عاماً، كان يمكن لجريدة أسبوعية ألمانية ساخرة أن تشير إلى أن الاقتصادي يمكن تعريفه على أنه رجل يتجول في مساكن العمال ليقسها، ثم يقول إنها صغيرة جداً!)، فإنه بقدر ما كان يتعلق الأمر بالقضايا المهمة للحياة الحضرية، فقد اتبعوا منذ فترة طويلة نموذج آدم سميث، الذي قال في محاضراته بخصوص مشكلة النظافة والأمن: «إن الطريقة الصحيحة لنقل الأوساخ من الشوارع، وتنفيذ العدالة، فيما يتعلق بالأنظمة الخاصة بمنع الجرائم أو طريقة الحفاظ على المدينة وحمايتها، على الرغم من كونها مفيدة، فهي وضعية للغاية بحيث لا يمكن أخذها في الاعتبار في حديث من هذا النوع»^(٢).

في ضوء هذا الإهمال من جانب الاقتصاد لدراسة موضوع مهم للغاية، ربما ينبغي على الاقتصادي ألا يشتكي من أنه [الموضوع] أصبح في حالة غير مرضية للغاية. في الواقع، إن تطوير الآراء في هذا المجال قد قاده بشكل حصري تقريباً الرجال المهتمون بإلغاء شرور معينة، وقد تم كثيراً إهمال السؤال المركزي حول كيفية ضبط وتكييف الجهود المنفصلة بشكل متبادل. غير أن مشكلة كيفية التوفيق بين الاستخدام الفعال لمعرفة ومهارات المالكين الأفراد مع الحفاظ على أفعالهم ضمن الحدود، بحيث لا يكسبون شيئاً على حساب شخص آخر هي هنا ذات أهمية خاصة. يجب ألا نتغاضى عن حقيقة أن السوق قد قاد تطور المدن، بشكل عام، بشكل أكثر نجاحاً، وإن كان بشكل غير كامل، مما هو متصور بشكل عام، وأن معظم المقترحات لتحسين الوضع، ليس من خلال جعل السوق يعمل بشكل أفضل، ولكن من خلال فرض نظام توجيه مركزي، تُظهر القليل من الوعي بما سيتعين أن يحققه مثل هذا النظام ليعادل حتى فعالية السوق.

في الواقع، عندما ننظر إلى الطريقة العشوائية التي تعاملت بها الحكومات بشكل عام مع هذه المشكلات الصعبة، مع عدم وجود تصور واضح للقوى التي حددت تطور المدن، نتعجب من أن الشرور ليست أكبر مما هي عليه. إن العديد من السياسات التي تهدف إلى محاربة شرور معينة جعلتها في الواقع أسوأ. وقد أوجدت بعض التطورات الحديثة إمكانات للسيطرة المباشرة من قبل السلطة على الحياة الخاصة للفرد، أكبر مما يمكن رؤيته في أي مجال آخر من مجالات السياسة.

٢. يجب أن ننظر أولاً في إجراء، على الرغم من أنه يتم تقديمه دائماً كأداة لمواجهة حالة طوارئ عابرة ولم يتم الدفاع عنه مطلقاً كإجراء دائم، فقد أصبح في الواقع سمة دائمة بشكل معتاد، وأدى في كثير من دول أوروبا الغربية إلى

تقييد الحرية والازدهار أكثر من أي إجراء آخر، باستثناء التضخم فقط. وهو تقييد الإيجارات أو وضع سقف أعلى على إيجارات المساكن. لقد تم تقديمه في الأصل لمنع ارتفاع الإيجارات خلال الحرب العالمية الأولى، وتم الإبقاء عليه في العديد من البلدان لأكثر من أربعين عامًا من خلال تضخمات كبيرة، مما أدى إلى انخفاض الإيجارات إلى جزء ضئيل مما كانت ستكون عليه في السوق الحر. وهكذا فقد تم في الواقع مصادرة الممتلكات التي تأخذ شكل بيوت ومنازل. فقد أدى على المدى الطويل -ربما أكثر من أي إجراء آخر من هذا النوع- إلى تفاقم الشر الذي كان من المفترض أن يعالجه، وأنتج حالة اكتسبت فيها الحكومة سلطات تعسفية للغاية على حركة الأفراد. كما أنه ساهم كثيرًا في إضعاف احترام الملكية والشعور بالمسؤولية الفردية. بالنسبة إلى أولئك الذين لم يشعروا بآثاره على مدى فترة طويلة، قد تبدو هذه الملاحظات حادة بشكل لا داعي له أو مبالغًا فيها. ولكن من رأى التدهور التدريجي لظروف الإسكان والتأثيرات على نمط الحياة العام لسكان باريس أو فيينا أو حتى لندن، سيدرك التأثير الكارثي الذي يمكن أن يحدثه هذا الإجراء الواحد على طابع الاقتصاد بأكمله، بل وحتى على الشعب.

في المقام الأول، فإن أي تثبيت لأسعار الإيجارات عند مستوى أقل من سعر السوق يؤدي حتمًا إلى استمرار النقص في المساكن. حيث يستمر الطلب في تجاوز العرض، وإذا تم تنفيذ إجراء وضع حد أعلى بشكل فعال (أي تم منع ظهور استثناءات)، فلا بد من إنشاء آلية لتخصيص مساحة للإسكان من قبل السلطة. كما يقل التنقل بشكل كبير وبمرور الوقت يتوقف توزيع الناس بين المناطق وتتوقف أنواع المساكن عن تلبية الاحتياجات أو الرغبات. وتتوقف الدورات الطبيعية التي كانت تحدث، والتي من خلالها كانت تشغل الأسرة التي الآن في أوج ازدهارها المهني مساحة أكبر من الزوجين الصغار جدًا أو

المتقاعدين. ونظرًا لأنه لا يمكن إصدار أوامر للناس بالتنقل، فإنهم يتمسكون بما لديهم، وتصبح المباني المستأجرة نوعًا من الممتلكات غير القابلة للتصرف للعائلة والتي يتم تنقلها من جيل إلى جيل، بغض النظر عن الحاجة. غالبًا ما يكون أولئك الذين ورثوا مسكنًا مستأجرًا أفضل حالًا مما كانوا سيصبحون عليه لو كان الأمر بخلاف ذلك، لكن نسبة متزايدة من السكان إما لا يمكنهم الحصول على مسكن منفصل على الإطلاق، أو يمكنهم القيام بذلك فقط بفضل خدمة من الدولة أو من خلال التضحية برأس مال لا يستطيعون تحمل فقدانه دون أزمات، أو باستخدام بعض الوسائل غير القانونية أو المخادعة^(٣).

في الوقت نفسه، يفقد المالك كل مصلحة في الاستثمار في صيانة المباني بما يتجاوز ما يسمح له القانون باسترداده من المستأجرين لهذا الغرض المحدد. ففي مدن مثل باريس، حيث أدى التضخم إلى خفض القيمة الحقيقية للإيجارات إلى ٥٪ أو أقل مما كانت عليه في السابق، فإن معدل وصول المنازل إلى حالة غير مسبوقة من التدهور يجعل استبدالها غير عملي لعقود قادمة.

ومع ذلك، فليس الضرر المادي هو الأهم. فبسبب قيود الإيجار، أصبحت قطاعات كبيرة من السكان في الدول الغربية خاضعة لقرارات السلطة التعسفية في شؤونها اليومية، واعتادوا البحث عن الإذن والتوجيه في القرارات الرئيسة في حياتهم. لقد أصبحوا يعتقدون أن رأس المال الذي يدفعون به ثمن السكن الذي يأويهم يجب أن يتم توفيره مجانًا من قبل شخص آخر، وأن الرفاه الاقتصادي الفردي يجب أن يعتمد على دعم الحزب السياسي الموجود في السلطة، والذي غالبًا ما يستخدم سيطرته على الإسكان لمساعدة مؤيديه.

إن ما فعل الكثير لتقويض احترام الملكية والقانون والمحاكم هو حقيقة أنه بات يتم الاحتكام للسلطة باستمرار لاتخاذ قرارات بشأن الاستحقاق النسبي

للاحتياجات، وتخصيص الخدمات الأساسية، والتصرف فيما لا يزال اسمياً ملكية خاصة وفقاً لحكمها على أهمية الاحتياجات الفردية المختلفة. على سبيل المثال، فإن مسألة ما إذا كان «مالك، مع زوجة عاجزة وثلاثة أطفال صغار، يرغب في السكن في منزله [سيعاني] من مشقة إذا تم رفض طلبه أكثر مما سيعانيه المستأجر، الذي لديه طفل واحد فقط وأم طريحة الفراش، إذا تمت الموافقة على طلبه»^(٤)؛ هي مسألة لا يمكن تسويتها من خلال الاحتكام إلى أي مبادئ معترف بها للعدالة، ولكن فقط من خلال التدخل التعسفي للسلطة. إن مدى سلطة هذا النوع من السيطرة على أهم قرارات الحياة الخاصة للفرد يتجلى بوضوح في قرار صدر مؤخراً عن محكمة الاستئناف الإداري الألمانية، والتي اعتبرت أنه من غير القانوني أن ترفض إدارة محلية لبورصة عمالة العثور على عمل لرجل يعيش في منطقة مختلفة، ما لم يحصل أولاً من سلطة الإسكان على إذن بالانتقال ووعد بالسكن؛ ولم يكن الأمر بسبب أنه لا يحق لأي من السلطين رفض طلبه ولكن لأن رفضهما انطوى على «اقتران غير جائز لمصالح إدارية»^(٥). في الواقع، فإن تنسيق أنشطة السلطات المختلفة، التي يريدها المخططون بشدة، من شأنه تحويل ما كان سيعتبر مجرد تعسف في قرارات معينة إلى سلطة استبدادية على حياة الفرد بأكملها.

٣. في حين أن القيود المفروضة على الإيجار، حتى عندما كانت سارية المفعول منذ زمن بعيد كما يتذكر معظم الناس، كانت لا تزال تعتبر تدبيراً طارئاً أصبح من المستحيل التخلي^(٦) عنه سياسياً، فإن الجهود المبذولة لخفض تكلفة الإسكان للأقسام الأفقر من السكان من خلال الإسكان العام، أو إعانات البناء، أصبحت مقبولة كجزء دائم من دولة الرفاهية، لا لكي يدرك المعظم أنه ما لم تكن هذه الجهود محدودة للغاية من حيث النطاق والطريقة، فمن المرجح أن تؤدي إلى نتائج مشابهة جداً لتلك الخاصة بتقييد الإيجار.

النقطة الأولى التي ينبغي ملاحظتها هي أن أي مجموعة من الأشخاص الذين تحاول الحكومة مساعدتهم، من خلال الإمداد العام بالإسكان، لن يستفيدوا إلا إذا تعهدت الحكومة بتوفير جميع المساكن الجديدة التي سيحصلون عليها. إن توفير جزء فقط من المساكن من قبل السلطة لن يكون في الواقع إضافة إلى ذلك الذي تم توفيره من خلال نشاط البناء الخاص بل مجرد استبدال له. ثانيًا، يجب أن يقتصر السكن الأرخص الذي توفره الحكومة بشكل صارم على الفئة التي تهدف إلى مساعدتها، ولمجرد تلبية الطلب على الإيجارات المنخفضة، سيتعين على الحكومة توفير مساكن أكثر بكثير مما كانت ستشغله تلك الفئة لولا ذلك. ثالثًا، لن يكون قصر الإسكان العام على العائلات الأكثر فقرًا ممكنًا بشكل عام إلا إذا لم تحاول الحكومة توفير مساكن أرخص وأفضل بكثير مما كانت عليه من قبل؛ وإلا فستكون مساكن الأشخاص الذين تمت مساعدتهم على هذا النحو أفضل من أولئك الذين فوقهم مباشرة على السلم الاقتصادي؛ وسيصبح الضغط من تلك الفئة الأخيرة لإدراجها في المخطط أمرًا لا يقاوم، وهي عملية من شأنها أن تكرر نفسها وتجلب المزيد والمزيد من الناس بشكل تدريجي.

ونتيجة لذلك، كما أكد مرارًا وتكرارًا الإصلاحيون المهتمون بالإسكان، فإن أي تغيير بعيد المدى في ظروف الإسكان من خلال الإجراءات الحكومية لن يتحقق إلا إذا تم اعتبار كل الإسكان في المدينة، عمليًا، بمثابة خدمة عامة وتم دفع ثمنها من الأموال العامة. بيد أن هذا لا يعني فقط أن الناس بشكل عام سيضطرون إلى الإنفاق على الإسكان أكثر مما هم على استعداد للقيام به، بل سيعني أن حريتهم الشخصية ستعرض لتهديد خطير. إذ ما لم تنجح السلطة في توفير قدر من هذا السكن الأفضل والأرخص كما هو مطلوب وفق الإيجارات المدفوعة، فسيكون من الضروري وجود نظام دائم لتخصيص المرافق المتاحة

من خلال السلطة؛ أي نظام تحدد بموجبه السلطة مقدار ما يجب أن ينفقه الناس على السكن ونوع السكن الذي يجب على كل أسرة أو فرد الحصول عليه. ومن السهل معرفة الصلاحيات التي ستمتع بها السلطة للتدخل في حياة الفرد الخاصة إذا كان الحصول على شقة أو منزل يعتمد بشكل عام على قرارها.

كما يجب أن ندرك أن السعي لجعل الإسكان خدمة عامة قد أصبح بالفعل في كثير من الحالات العقبة الرئيسة أمام التحسين العام لظروف الإسكان، من خلال مواجهة تلك القوى التي تؤدي إلى خفض تدريجي لتكلفة البناء. من المعروف أن جميع الاحتكاريين غير اقتصاديين، والآلة البيروقراطية للحكومة هي أكثر منهم في ذلك؛ وتعليق آلية المنافسة وميل أي تطوير موجه مركزياً إلى التجمد والتحجر لا بد أن يعرقل تحقيق الهدف المرغوب وغير المستحيل تقنياً، المتمثل في تخفيض كبير وتدرجي للتكاليف التي يمكن من خلالها تلبية جميع احتياجات الإسكان.

وبالتالي، يمكن أن يكون الإسكان العام (والإسكان المدعوم)، في أحسن الأحوال، أداة لمساعدة الفقراء، مع النتيجة الحتمية المتمثلة في جعل أولئك الذين يستفيدون منه معتمدين على السلطة إلى درجة قد تكون خطيرة من الناحية السياسية إذا كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من السكان. ومثل أي مساعدة لأقلية سيئة الحظ، مثل هذا الإجراء لا يتعارض بشكلٍ ضروري مع وجود نظام عام حر، لكنه يثير مشكلات خطيرة للغاية يجب مواجهتها بشكل مباشر إذا لم نكن نريد لها أن تسفر عن عواقب وخيمة.

٤. إن قوة الكسب المادي الأكبر والمزايا الأخرى التي توفرها الحياة في المدينة يقابلها إلى حد كبير تكاليفها المرتفعة، والتي تزداد بشكل عام مع حجم المدينة. أولئك الذين تزداد إنتاجيتهم بشكل كبير من خلال العمل في المدينة سيحصلون على مكاسب صافية، على الرغم من أنه يتعين عليهم دفع

المزيد مقابل مساكنهم المحدودة وقد يضطرون أيضًا إلى الدفع مقابل التنقل اليومي لمسافات طويلة. بينما سيحصل آخرون على مكاسب صافية فقط إذا لم يضطروا إلى إنفاق الأموال على السفر، أو في أماكن باهظة الثمن، أو إذا كانوا لا يمانعون في العيش في ظروف مزدحمة ما دام أن لديهم المزيد لينفقوه على أشياء أخرى. فالمباني القديمة التي ستكون موجودة في وسط المدينة في أثناء معظم مراحل نمو المدينة، والتي تكون على أرض مطلوبة بالفعل بشدة لأغراض أخرى بحيث لم يعد من المربح بناء مساكن جديدة عليها، والتي لم تعد مرغوبة من قبل الميسورين، غالبًا ما توفر لمن يعانون من انخفاض الإنتاجية فرصة للاستفادة مما تقدمه المدينة مقابل المعيشة المزدحمة للغاية. ما دام أنهم مستعدون للعيش فيها، فإن ترك هذه المنازل القديمة قائمة سيكون في كثير من الأحيان الطريقة الأكثر ربحية لاستخدام الأرض. وبالتالي، فمن المفارقات أن أفقر سكان المدينة يعيشون في كثير من الأحيان في مناطق تكون فيها قيمة الأرض مرتفعة للغاية، ويحصل أصحاب العقارات على دخل كبير جدًا مما يُرجح أن يكون الجزء الأكثر ضعفًا وتداعيًا في المدينة. في مثل هذه الحالة، تظل الملكية من هذا النوع متاحة للإسكان فقط لأن المباني القديمة، مع القليل من الإنفاق عليها للإصلاح أو الصيانة، تُشغل بكثافة كبيرة. إذا لم تكن متاحة أو لا يمكن استخدامها بهذه الطريقة، فإن فرص زيادة مكاسب من يعيشون هناك بمقدار أكثر من تكاليف المعيشة الإضافية في المدينة لن تكون متاحة لمعظمهم. إن وجود مثل هذه الأحياء الفقيرة، التي تظهر بشكل متفاقم في أثناء نمو معظم المدن، يثير مجموعتين من المشكلات التي يجب تمييزهما ولكن يتم الخلط بينهما عادة. من الصحيح بلا شك أن وجود مثل هذه الأحياء غير الصحية، مع ظروفها المزرية عمومًا والتي غالبًا ما تكون خارجة عن القانون، قد يكون له تأثير ضار على بقية المدينة، وسيجبر إدارة المدينة أو السكان

الآخرين على تحمل التكاليف التي لا يأخذها أولئك الذين يعيشون في هذه الأحياء بعين الاعتبار. بقدر ما يكون صحيحًا أن سكان الأحياء الفقيرة يجدون أنه من مصلحتهم العيش في وسط المدينة فقط لأنهم لا يدفعون جميع التكاليف الناجمة عن قرارهم، فهناك حجة لتغيير الوضع عن طريق فرض رسوم على عقارات هذه الأحياء الفقيرة بكل هذه التكاليف؛ مع النتيجة المرجحة المتمثلة في أنها ستختفي وتُستبدل بها مبانٍ للأغراض التجارية أو الصناعية. من الواضح أن هذا لن يساعد سكان الأحياء الفقيرة، إذ لا تستند الحجة الداعمة لاتخاذ إجراء هنا إلى مصلحتهم؛ فالمشكلات تُثار من خلال «تأثيرات الجوار»، وتنتمي إلى مسائل التخطيط العمراني والحضري، والتي لا بد أن نتناولها لاحقًا.

تختلف الحجج المتعلقة بإزالة الأحياء الفقيرة بناءً على المصالح أو الاحتياجات المفترضة لسكان الأحياء الفقيرة عن هذه الحجة تمامًا. وهي تطرح معضلة حقيقية. إذ غالبًا ما يكون عيش الناس في مبانٍ قديمة مزدحمة هو السبب الذي يجعلهم قادرين على جني بعض المكاسب من فرص الكسب الإضافية للمدينة. فإذا أردنا إزالة الأحياء الفقيرة، فلا بد أن نختار بديلاً من اثنين: إما أن نمنع هؤلاء الناس من الاستفادة مما يعتبر جزءاً من فرصتهم، عن طريق إزالة المساكن الرخيصة ولكن القدرة والتي تنبع فرصتهم في الكسب منها، وطردهم بشكل فعال من المدن من خلال الإصرار على تلبية معايير دنيا معينة لجميع مساكن المدن^(٧)؛ أو يجب أن نوفر لهم مساكن ومرافق أفضل بسعر لا يغطي التكاليف، وبالتالي ندعم كلاً من إقامتهم في المدينة وانتقال المزيد من الأشخاص من نفس النوع إلى المدينة. يفضي هذا إلى تحفيز نمو المدن إلى ما بعد النقطة التي يكون فيها مبرراً اقتصادياً، وإلى إنشاء متعمد لطبقة تعتمد على المجتمع لتوفير ما يُفترض أنهم بحاجة إليه. لا يمكننا أن

نتوقع تقديم هذه الخدمة لفترة طويلة دون أن تكتسب السلطات أيضاً الحق في تقرير من سيُسمح له بالانتقال إلى مدينة معينة ومن لن يُسمح له.

كما يحدث في العديد من المجالات، تهدف السياسات المتبعة هنا إلى دعم عدد معين من الأشخاص دون مراعاة الأرقام الإضافية التي سيتعين دعمها نتيجة لذلك. صحيح أن جزءاً من سكان الأحياء الفقيرة في معظم المدن يتكون من كبار السن الذين لا يعرفون سوى حياة المدينة فقط، والذين سيكونون أقل قدرة على كسب رزق مناسب في ظروف ريفية. لكن المشكلة الأكثر حدة هي تلك التي يثيرها تدفق أعداد كبيرة من المناطق الريفية الفقيرة والتي لا تزال سائدة، والذين توفر لهم المساكن الرخيصة في المباني القديمة في المدينة موطئ قدم على السلم الاقتصادي قد يؤدي إلى ازدهارٍ أكبر. فهم يرون أنه من مصلحتهم الانتقال إلى المدينة على الرغم من الازدحام والظروف غير الصحية التي يتعين عليهم العيش فيها. إن توفير أماكن إقامة أفضل لهم وبتكلفة منخفضة بنفس القدر سيجذب عدداً كبيراً غيرهم. وسيكون حل المشكلة إما ترك الردع الاقتصادي يعمل من تلقاء نفسه أو السيطرة مباشرة على تدفق السكان؛ أولئك الذين يؤمنون بالحرية سيعتبرون الخيار الأول أهون الشرّين.

ليست مشكلة الإسكان مشكلة مستقلة يمكن حلها بمعزل عن غيرها؛ إنها جزء من مشكلة الفقر العامة ولا يمكن حلها إلا من خلال الارتفاع العام في الدخل. غير أن هذا الحل سيتأخر إذا قدمنا الدعم للناس للانتقال من حيث لا تزال إنتاجيتهم أكبر من تكلفة المعيشة إلى الأماكن التي ستكون إنتاجيتهم فيها أقل من تكلفة المعيشة، أو إذا منعنا من الانتقال أولئك الذين يعتقدون أنهم، من خلال القيام بذلك، يمكنهم تحسين آفاقهم المستقبلية مقابل العيش في ظروف تبدو لنا مؤسفة.

لا توجد مساحة هنا للنظر في جميع التدابير البلدية الأخرى التي، على الرغم من أنها مصممة لتلبية احتياجات سكان معينين، فإنها تميل حقاً إلى دعم نمو المدن العملاقة بما يتجاوز النقطة الاقتصادية المبررة. إن معظم السياسات المتعلقة بمعدلات المرافق العامة، والتي تهدف بشكل مباشر إلى تخفيف الازدحام، وتعزيز نمو المناطق النائية من خلال تقديم خدمات بأقل من تكلفتها تزيد الأمور سوءاً على المدى الطويل. وما قيل عن سياسات الإسكان الحالية في إنجلترا ينطبق أيضاً على معظم البلدان الأخرى: «لقد انجرنا إلى الدعم المادي للنسيج الحضري المفرط في النمو والتركيز، من خلال الضرائب التي يتم جمعها من الأمة بأكملها. وفي حالة المدن الكبيرة التي لا تزال تنمو، فقد ساعدنا في استمرار النمو غير الاقتصادي بشكل أساسي»^(٨).

٥. تُثار مجموعة مختلفة من المشكلات من خلال حقيقة أن آلية السعر في حالة العيش المتجاور في المدينة تعكس بشكل ناقص المنفعة أو الضرر الذي قد يلحقه المالك بالآخرين بسبب أفعاله. فعلى عكس الوضع السائد عموماً مع الملكية المتنقلة، حيث تقتصر المزايا أو العيوب الناشئة عن استخدامها عادةً على أولئك الذين يسيطرون عليها، غالباً ما يؤثر استخدام قطعة من الأرض بالضرورة على منفعة القطع المجاورة. في ظل ظروف حياة المدينة، ينطبق هذا على تصرفات الملاك الخاصين، وينطبق بشكل أكبر على استخدام الأراضي المملوكة للمجتمع، مثل تلك المستخدمة في إنشاء الشوارع والمرافق العامة التي تعتبر ضرورية جداً لحياة المدينة. من أجل أن يحقق السوق تنسيقاً فعالاً للمساكن الفردية، يجب أن يكون كل من المالكين الفرديين والسلطات التي تتحكم في الملكية الجماعية في وضع يمكنهم من مراعاة الآثار الأكثر أهمية لأفعالهم على أملاك الآخرين. فقط عندما تعكس قيمة ممتلكات الأفراد، وكذلك ممتلكات سلطات المدينة، جميع تأثيرات الاستخدام الذي يقومون

به، ستعمل آلية السعر كما ينبغي. لكن من دون ترتيبات خاصة، لن يكون هذا الشرط موجوداً إلا بدرجة محدودة. حيث ستتأثر قيمة أي قطعة من الأرض بالطريقة التي يستخدم بها الجيران ممتلكاتهم، ومن خلال الخدمات المقدمة واللوائح التي تطبقها السلطات؛ وما لم تأخذ القرارات المختلفة هذه التأثيرات في الحسبان، هناك احتمال ضئيل بأن تتجاوز الفوائد الإجمالية التكاليف الإجمالية^(٩).

ولكن على الرغم من أن آلية السعر هي مرشد معيوب لاستخدام الأراضي الحضرية، فإنها لا تزال مرشداً لا غنى عنه إذا كان سيتم ترك التنمية للمبادرة الخاصة، وإذا أردنا استخدام كل المعرفة المشتتة بين العديد من الأشخاص. هناك حجة قوية لاتخاذ أي تدابير عملية يمكن العثور عليها لجعل الآلية تعمل بشكل أكثر كفاءة من خلال جعل المالكين يأخذون في الاعتبار جميع الآثار المحتملة لقراراتهم. إن إطار القواعد الذي من المرجح أن تتفق ضمنه قرارات المالك الخاص مع المصلحة العامة في هذه الحالة، يجب أن يكون مفصلاً ومتكيفاً وفقاً للظروف المحلية الخاصة أكثر مما هو ضروري مع أنواع أخرى من الممتلكات. مثل هذا «التخطيط للمدن»، الذي يعمل إلى حد كبير من خلال تأثيره على السوق، ومن خلال خلق الظروف العامة التي يجب أن تتوافق معها جميع التطورات في الحي، ولكن الذي، في ظل هذه الظروف، يترك القرارات للمالك الفردي، هو جزء من الجهد المبذول لجعل آلية السوق أكثر فعالية.

غير أن هناك نوعاً مختلفاً جداً من السيطرة، والذي يُمارَس أيضاً تحت اسم «تخطيط المدن». لكن على عكس الآخر، فإن الدافع وراء هذا النوع هو الرغبة في الاستغناء عن آلية الأسعار واستبدال التوجيه المركزي بها. الكثير من تخطيط المدن الذي يتم تنفيذه في الواقع، لا سيما من قبل المماريين والمهندسين الذين لم يفهموا قَطُّ الدور الذي تلعبه الأسعار في

تنسيق الأنشطة الفردية^(١٠)، هو من هذا النوع. وحتى عندما لا يهدف إلى ربط التطورات المستقبلية بخطة سابقة تحدد استخدام كل قطعة أرض، فإنه يميل إلى أن يؤدي إلى ذلك من خلال جعل آلية السوق غير فعالة بشكل متزايد.

وبالتالي، فإن القضية ليست ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن يكون المرء مع تخطيط المدن، ولكن ما إذا كانت التدابير التي سيتم استخدامها هي لمساعدة السوق أم لإعاقته ووضع التوجيه المركزي في مكانه. المشكلات العملية التي تثيرها السياسات هنا معقدة للغاية، ولا يمكن توقُّع حل مثالي لها. سوف تظهر الطبيعة المفيدة لأي تدابير في المساهمة في التنمية المرغوبة، والتي ستكون تفاصيلها، مع ذلك، غير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير.

تنشأ الصعوبات العملية الرئيسة من حقيقة أن معظم تدابير وإجراءات تخطيط المدن ستعزز قيمة بعض الممتلكات الفردية وتقلل من قيمة ممتلكات أخرى. فإذا أردنا لها أن تكون مفيدة، يجب أن يتجاوز مجموع المكاسب مجموع الخسائر. وإذا أردنا تحقيق تعويض فعال، فمن الضروري أن تعود المكاسب والخسائر الناتجة عن إجراء ما إلى سلطة التخطيط، التي يجب أن تكون قادرة على قبول مسؤولية تحميل الأفراد المالكين تكلفة الزيادة في قيمة ممتلكاتهم (حتى لو كانت الإجراءات التي أدت إلى ذلك قد اتخذت ضد إرادة بعض أصحاب الممتلكات) وتعويض الذين تضررت ممتلكاتهم. يمكن تحقيق ذلك دون منح السلطة القائمة بالتخطيط سلطات تعسفية وغير خاضعة للسيطرة، من خلال منحها فقط حق المصادرة بالقيمة السوقية العادلة. يكون هذا كافياً بشكل عام لتمكين السلطة من الحصول على أي زيادات في القيمة ستحدثها أفعالها، ومن أن تدفع لأولئك الذين يعارضون الإجراء لأنه يقلل من قيمة ممتلكاتهم. في الممارسة العملية، لن تضطر السلطة عادة إلى الشراء،

ولكن، بدعم من سلطتها على الشراء الإجباري، ستكون قادرة على التفاوض مع المالك على رسوم أو تعويض متفق عليه. ما دام نزع الملكية بالقيمة السوقية هو سلطتها القسرية الوحيدة، فستتم حماية جميع المصالح المشروعة. ستكون أداة غير مثالية إلى حد ما، بالطبع، لأن «القيمة السوقية» في مثل هذه الظروف ليست مقداراً لا لبس فيه، وقد تختلف الآراء حول القيمة السوقية العادلة على نطاق واسع. غير أن النقطة المهمة هي أنه يمكن الفصل في مثل هذه النزاعات في الأخير من قبل محاكم مستقلة، ولا يلزم تركها لتقدير سلطة التخطيط.

تأتي المخاطر إلى حد كبير من رغبة العديد من المخططين في التحرر من ضرورة احتساب جميع تكاليف مخططاتهم. وغالباً ما يتذرعون بأنه إذا تم جعلهم يقدمون تعويضات بالقيمة السوقية، فإن تكلفة إجراء بعض التحسينات تصبح باهظة. وحيثما يكون الأمر كذلك، فهذا يعني أنه ينبغي عدم تنفيذ الخطة المقترحة. بيد أنه لا شيء ينبغي التعامل معه بحذرٍ وشك أكثر من الحجج التي يستخدمها مخططو المدن لتبرير مصادرة الممتلكات بأقل من قيمتها السوقية العادلة، وهي حجج تستند دائماً إلى الادعاء الكاذب بأنهم يمكنهم بالتالي تقليل التكاليف الاجتماعية للمُخطَّط المنشود. لكن كل ما يفضي إليه مثل هذا المخطط هو أن بعض التكاليف لن تؤخذ في الاعتبار؛ فالمخططون يجعلونه يبدو مفيداً ببساطة عن طريق وضع بعض التكاليف على عاتق الأفراد ثم يتجاهلونها.

معظم ما هو صحيح في حجة تخطيط المدن هو، في الواقع، حجة لجعل وحدة التخطيط لبعض الأغراض أكبر من الحجم المعتاد للممتلكات الفردية. يمكن تحقيق بعض أهداف التخطيط من خلال تقسيم محتويات حقوق الملكية بطريقة تجعل قرارات معينة تقع على عاتق صاحب الحق الأعلى، أي بعض الشركات التي تمثل المنطقة بأكملها وتمتلك صلاحيات لتقييم الفوائد

والتكاليف للملاك الفرعيين. يوفر التطوير العقاري الذي يحتفظ فيه المطور ببعض السيطرة الدائمة على استخدام قطع الأراضي الفردية بديلاً واحداً على الأقل لممارسة هذه السيطرة من قبل السلطة السياسية. هناك أيضاً ميزة تتمثل في أن وحدة التخطيط الأكبر ستظل واحدة من العديد من الوحدات، وأنها ستكون مقيدة في ممارسة سلطاتها من خلال ضرورة التنافس مع وحدات أخرى مماثلة.

إلى حد ما، بالطبع، حتى المنافسة بين البلديات أو الهيئات السياسية الفرعية الأخرى سيكون لها تأثير تقييدي مماثل. غير أن مخططي المدن في كثير من الأحيان يطلبون تخطيط المدن على نطاق منطقة كاملة أو حتى على نطاق وطني. صحيح أنه ستكون هناك دائماً بعض العوامل في التخطيط التي لا يمكن إلا للوحدات الأكبر أخذها في الاعتبار، ولكن يظل صحيحاً أنه، مع توسيع مجال التخطيط الموحد، فإن المعرفة الخاصة بالظروف المحلية ستكون، بالضرورة، أقل فاعلية. يعني التخطيط على المستوى القومي أنه بدلاً من أن تصبح وحدات المنافسة أكبر، سيتم القضاء على المنافسة تماماً. هذا بالتأكيد ليس حلاً مرغوباً. لا يوجد على الأرجح حل كامل للصعوبات الحقيقية التي يخلقها تعقيد المشكلة. ولكن فقط الطريقة التي تعمل بشكل أساسي من خلال الإجراءات والبيانات المقدمة للمالك الخاص، والتي تتركه حراً في استخدام قطعة معينة من الأرض من المرجح أن تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث لا توجد طريقة أخرى ستؤدي إلى الاستخدام الكامل لمعرفة الآفاق وإمكانيات التنمية المشتتة بين الناس مثلما يفعل السوق.

لا تزال هناك بعض المجموعات المنظمة التي تدعي أنه يمكن حل جميع هذه الصعوبات من خلال اعتماد خطة «الضريبة المفردة»، أي عن طريق نقل ملكية جميع الأراضي إلى المجتمع، وتأجيرها فقط إلى المطورين الخاصين

مقابل مبالغ يحددها السوق. إن مخطط إضفاء الطابع الاشتراكي على الأرض، في أساسه المنطقي، ربما يكون الأكثر إغراءً وقبولاً من بين جميع المخططات الاشتراكية. إذا كانت الافتراضات الواقعية التي يستند إليها صحيحة، أي إذا كان من الممكن التمييز بوضوح بين قيمة «القوى الدائمة وغير القابلة للتدمير للثروة» من جهة، والقيمة الناتجة عن نوعي التحسين المختلفين من جهة أخرى - أي ما تنتجه الجهود المجتمعية وما تنتجه جهود المالك الفردي - فإن الحجة لتبنيه ستكون قوية جداً. غير أن جميع الصعوبات التي ذكرناها تقريباً تنبع من حقيقة أنه لا يمكن تحديد هذا النوع من التمييزات بأي درجة من اليقين. من أجل إعطاء النطاق اللازم للتطوير الخاص لأي قطعة أرض واحدة، فإن عقود الإيجار التي سيتعين منحها بإيجارات ثابتة لا بد أن تكون لفترات طويلة (يجب أيضاً جعلها قابلة للنقل بحرية) حتى تصبح مختلفة قليلاً عن الملكية الخاصة، وبالتالي ستعاود جميع مشكلات الملكية الفردية الظهور. على الرغم من أننا كنا نتمنى في كثير من الأحيان أن تكون الأمور بسيطة كما يفترض برنامج الضريبة المفردة، فإننا لن نجد فيه أي حل لأي من المشكلات التي نشعر بالقلق حيالها.

٦. إن الاستبداد الإداري الذي يميل مخطوطو المدن إلى إخضاع الاقتصاد برمته له يتجلى بشكل جيد في الأحكام الصارمة لقانون التخطيط الحضري والريفي البريطاني لعام ١٩٤٧^(١١). ورغم أنه كان لا بد من إلغائها بعد بضع سنوات، فإنها لم تفتقر إلى المعجبين في أماكن أخرى وتم اعتبارها نموذجاً ينبغي تقليده في الولايات المتحدة^(١٢). لقد نصت على ما لا يقل عن المصادرة الكاملة لجميع مكاسب مالك الممتلكات الحضرية التي يكسبها من أي تغيير كبير في استخدام أرضه؛ وتم تعريف المكسب على أنه أي زيادة في قيمة الأرض فوق قيمتها الأصلية إذا كان التغيير في استخدامها محظوراً تماماً، والذي قد يكون، بالطبع، صفرًا^(١٣). وكان التعويض المفترض عن هذه المصادرة لجميع

حقوق التطوير هو حصة في مبلغ مقطوع مخصص لهذا الغرض.

كان المفهوم الكامن وراء المخطط هو أن الناس يجب أن يكونوا أحراراً في بيع وشراء الأرض فقط بسعر قائم على افتراض أن قطعة الأرض ستُخصص بشكل دائم لاستخدامها الحالي؛ وأي مكسب يتم تحقيقه من تغيير استخدامها ينبغي أن يذهب إلى سلطة التخطيط كضمن للإذن بإجراء التغيير، في حين أن أي خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة الأرض في استخدامها الحالي ستؤثر فقط على المالك. وفي الحالات التي توقفت فيها قطعة الأرض عن تحقيق أي عائد في استخدامها الحالي، فإن «رسوم التطوير»، كما كان يُطلق على الضريبة، ستصل بالتالي إلى القيمة الكاملة للأرض في أي استخدام جديد يمكن استخدامها فيه.

نظرًا لأن السلطة التي تم إنشاؤها لتنفيذ هذه الأحكام من القانون تم منحها السيطرة الكاملة على جميع التغييرات في استخدام الأراضي خارج الزراعة، فقد تم منحها في الواقع احتكارًا لتقرير استخدام أي أرض في بريطانيا لاستخدامات صناعية أو تجارية جديدة؛ والقدرة الكاملة لاستخدام هذه السلطة لممارسة سيطرة فعالة على كل هذه التطورات. وهذه سلطة، بطبيعتها، لا يمكن تقييدها بالقواعد، وقد أوضح مجلس الأراضي المركزي الذي تم إسناد هذه السلطة إليه منذ البداية أنه لم يقصد تقييد نفسه بأي قواعد مفروضة ذاتيًا يلتزم بها باستمرار. وقد نص دليل الممارسة الذي أصدره في بداية أنشطته على ذلك بصراحة نادرًا ما يكون هناك نظير لها. لقد احتفظ صراحة بالحق في الخروج عن قواعد العمل المعلنة عندما «لا تنطبق القواعد العادية لأسباب خاصة»، وفي «أن يُغيّر سياساته من وقت لآخر»، وفي أن يعامل «قاعدة العمل العامة [كقاعدة متغيرة] إذا لم تناسب حالة معينة»^(١٤).

وليس من المستغرب أنه وُجد أن خصائص القانون هذه غير قابلة للتطبيق

وتعين إلغاؤها بعد سبع سنوات وقبل دفع أي تعويضات عن «تأميم قيمة التطوير» لجميع الأراضي. ما تبقى هو وضع يتم فيه تطوير جميع الأراضي بإذن من سلطة التخطيط، والذي يُفترض أنه يمكن الحصول عليه إذا كان التطوير لا يتعارض مع خطة عامة معلنة. وبالتالي، فإن المالك الفردي لديه مرة أخرى مصلحة في استغلال أرضه بشكل أفضل. قد يُنظر إلى التجربة برمتها على أنها واقعة مثيرة للفضول، وتوضيح لحماقات التشريعات غير المدروسة، إذا لم تكن في الواقع النتيجة المنطقية للمفاهيم المنتشرة على نطاق واسع. لا بد أن تؤدي جميع المساعي لتعليق آلية السوق في الأرض واستبدال التوجيه المركزي بها، إلى بعض أنظمة التحكم التي تمنح السلطة الكاملة على جميع عمليات التطور والتنمية. لم تحظ التجربة البريطانية المجهضة باهتمام أوسع لأنه، بينما كان القانون ساريًا، لم تدخل الآلية التي تطلبها تنفيذه حيز التنفيذ الكامل. كان القانون والجهاز المطلوب لتنفيذه معقدين للغاية لدرجة أن أحداً لم يفهم قط ما يدور حوله هذا القانون سوى القلائل غير المحظوظين الذين وقعوا في شباكه.

٧. إحدى المشكلات المماثلة لمشكلات التخطيط العام للمدن في كثير من النواحي هي تلك المتعلقة بلوائح البناء. على الرغم من أنها لا تثير مسائل مهمة من حيث المبدأ، فإنه يجب النظر فيها بإيجاز. هناك سببان وراء كون بعض اللوائح التنظيمية للمباني المسموح بها في المدن أمراً مرغوباً بلا شك. الأول هو الاعتبار المألوف الآن للضرر الذي يمكن أن يلحق بالآخرين من خلال تشييد المباني التي تشكل مخاطر تتعلق بالحريق أو مخاطر صحية. في الأوضاع الحديثة، فإن قائمة الأشخاص الذين يجب أخذهم في الاعتبار تشمل البحيران وجميع مستخدمي المبنى الذين ليسوا شاغلين ولكن عملاء، أو عملاء لشاغليه والذين يحتاجون إلى بعض التأكيد (أو على الأقل بعض وسائل

التحقق) من أن المبنى الذي يدخلونه آمن. والثاني، هو أنه في حالة البناء، ربما يكون إنفاذ معايير معينة هو الطريقة الفعالة الوحيدة لمنع الاحتيال والخداع من جانب من يقوم بالبناء؛ فالمعايير المنصوص عليها في قوانين ولوائح البناء تكون بمثابة وسيلة لتفسير عقود البناء، والتأكد من أن ما يفهم عمومًا على أنه مواد وتقنيات مناسبة سيتم استخدامه في الواقع ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك.

على الرغم من أن استحسان مثل هذه اللوائح لا يمكن التنازع عليه، فإن هناك عددًا قليلًا من المجالات التي تقدم فيها اللوائح الحكومية نفس الفرصة لسوء الاستخدام، أو في الواقع تم استخدامها كثيرًا لفرض قيود ضارة أو غير عقلانية تمامًا على التنمية، وغالبًا ما تساعد في تقوية المواقف شبه الاحتكارية للمنتجين المحليين. وحيثما تتجاوز هذه اللوائح متطلبات الحد الأدنى من المعايير، وخاصة عندما تميل إلى جعل الطريقة المعيارية لوقت ومكان معينين هي الطريقة الوحيدة المسموح بها، فيمكن أن تصبح عوائق خطيرة للتنمية الاقتصادية المرغوبة. فمن خلال منع تجريب الأساليب والطرق الجديدة ودعم الاحتكارات المحلية للشركات والعمالة، غالبًا ما تتسبب في ارتفاع تكاليف البناء وتكون مسؤولة إلى حد كبير عن نقص المساكن والاكتظاظ السكاني. يكون هذا صحيحًا بشكل خاص عندما لا تتطلب اللوائح فقط أن تفي المباني بشروط أو اختبارات معينة، ولكنها تنص على تقنيات وأساليب معينة ليتم استخدامها. يجب التأكيد بشكل خاص على أن «لوائح الأداء» من النوع السابق تفرض قيودًا أقل على التطورات التلقائية من «لوائح المواصفات المحددة»، وبالتالي فهي تكون مفضلة عليها. قد يبدو في البداية أن هذه الأخيرة تتفق أكثر مع مبادئنا لأنها تمنح قدرًا أقل من السلطة التقديرية؛ ومع ذلك، فإن السلطة التقديرية التي تمنحها «لوائح الأداء» ليست من النوع المرفوض. إذ إن

مسألة ما إذا كان أسلوب معين يفي بمعايير الأداء المنصوص عليها في القاعدة أم لا، يمكن التحقق منها من قبل خبراء مستقلين، وأي نزاع، إذا نشأ، يمكن أن تبت فيه المحكمة.

هناك مسألة أخرى ذات أهمية وصعوبة، وهي ما إذا كان ينبغي وضع لوائح البناء من قبل السلطات المحلية أو المركزية. ربما يكون صحيحًا أن اللوائح المحلية ستكون أكثر عرضة لإساءة الاستخدام تحت تأثير الاحتكارات المحلية، وهي أيضًا في نواحٍ أخرى أكثر عرضة لأن تكون مُعيقة. هناك على الأرجح حجج قوية لصالح معيار أو نمط وطني مدروس بعناية يمكن للسلطات المحلية اعتماده بأي تعديلات تبدو مناسبة لها. إلا أنه بشكل عام، يبدو من المرجح أنه إذا تم تحديد اللوائح محليًا، فإن المنافسة بين السلطات المحلية ستؤدي إلى القضاء على القيود المعيقة وغير المعقولة بشكل أسرع مما يمكن أن يكون ممكنًا إذا تم وضع اللوائح بشكل موحد بموجب القانون لدولة بأكملها أو منطقة كبيرة.

٨. من المرجح أن تأخذ المشكلات من النوع الذي يثيره تخطيط المدن أهمية كبيرة في المستقبل فيما يتعلق بموقع المصانع والمؤسسات الصناعية على نطاق وطني. بدأ الموضوع في جذب انتباه المخططين أكثر فأكثر، وفي هذا المجال بالتحديد أكثر من أي مجال آخر نواجهه الآن الزعم القائل بأن نتائج المنافسة الحرة غير عقلانية وضارة.

فما مقدار اللا عقلانية المزعومة في الموقع الفعلي للمصانع والإمكانية المفترضة لتحسينها عن طريق التخطيط المركزي؟ من الصحيح، بالطبع، أنه لو تم التنبؤ بالتطورات بشكل صحيح، لكانت العديد من القرارات حول مواقع المصانع ستصبح مختلفة، وبهذا المعنى فإن ما حدث في الماضي سيبدو أنه

غير حكيم. ومع ذلك، لا يعني هذا أنه مع المعرفة التي كانت متاحة في ذلك الوقت، كان من الممكن توقع قرار مختلف، أو أن النتائج كانت ستصبح أكثر إرضاءً لو كانت التطورات تحت سيطرة سلطة قومية. وعلى الرغم من أنه يتعين علينا مرة أخرى أن نتعامل هنا مع مشكلة تعمل آلية السعر معها بشكل غير كامل فقط، ولا تأخذ في الاعتبار العديد من الأشياء التي نرغب في أخذها في الاعتبار، فمن المشكوك فيه ما إذا كان المخطط المركزي يمكنه توجيه التطورات بنجاح مثلما يفعل السوق. ومن اللافت للنظر مدى ما يحققه السوق في هذا الصدد من خلال جعل الأفراد يأخذون بعين الاعتبار تلك الحقائق التي لا يعرفونها بشكل مباشر، ولكنها تنعكس فقط في الأسعار. إن أفضل دراسة نقدية معروفة لهذه المشكلات قد جعلت بالفعل أوجست لوتش يصل إلى استنتاج أن «أهم نتيجة لهذا الكتاب هي على الأرجح إظهار المدى المذهل الذي تعمل به القوى الحرة بشكل إيجابي». ثم يُكمل ليقول إن السوق «يحترم جميع الرغبات البشرية، دون تقييد، سواء كانت نافعة أو ضارة»، وإن «آلية السوق الحر تعمل من أجل الصالح العام أكثر بكثير مما هو متوقع بشكل عام، وإن كان مع بعض الاستثناءات»^(١٥).



الفصل الثالث والعشرون

الزراعة والموارد الطبيعية

إن رأيي مناهض للمبالغة في أي نوع من أعمال الحكومة، وبشكل خاص مناهض لهذا التدخل الأكثر خطورة من بين كل تدخلات السلطة؛ أي التدخل في قوت الشعب.

-إدموند بيرك

١. إن الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية والصناعية، والتي تُرافق دائماً نمو الثروة والحضارة في العالم الغربي الحديث، أدت إلى انخفاض ليس فقط في النسبة ولكن في الأعداد المطلقة لسكان المناطق الزراعية. أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة إنتاجية الجهد البشري في إنتاج الغذاء بحيث بات عدد الأشخاص الذين يمكنهم تلبية احتياجات عدد كبير من السكان أقل من أي وقت مضى. ولكن، على الرغم من أن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة متناسبة في الطلب على الغذاء، فعندما تتباطأ الزيادة السكانية ويتخذ المزيد من التقدم شكل النمو في دخل الفرد بشكل أساسي، يقل الإنفاق من هذا الدخل الإضافي على زيادة استهلاك الطعام. قد يستمر حث الناس على إنفاق المزيد على الطعام إذا تم تقديم الأنواع المفضلة، ولكن بعد نقطة معينة، يتوقف استهلاك الفرد من الحبوب الأساسية عن الزيادة بل وقد ينخفض. وتعني هذه الزيادة في الإنتاجية المقترنة بالطلب غير المرن أنه إذا أراد أولئك الذين يعملون في الزراعة الحفاظ على متوسط دخلهم (ناهيك عن مواكبة الزيادة العامة في الدخل)، فسيتعين عليهم تقليل عددهم.

إذا حدثت عملية إعادة توزيع للقوى العاملة بين الزراعة والمهن الأخرى، فلا يوجد سبب لعدم استفادة من بقوا في الزراعة على المدى الطويل من التقدم الاقتصادي بقدر استفادة البقية. ولكن ما دام عدد المزارعين كبيراً جداً نسبياً، فإن التغيير، في أثناء استمراره، لا بد ألا يكون في صالحهم. لن يتم إحداث التحركات العفوية للابتعاد عن الزراعة إلا إذا تم تخفيض الدخل في الزراعة مقارنة بالدخل الموجود في المهن الحضرية. وكلما زاد إحجام المزارعين أو الفلاحين عن الانتقال إلى مهن أخرى، زادت الفروق في الدخل خلال الفترة الانتقالية. وعندما يستمر التغيير على مدى عدة أجيال بالأخص، فستكون الاختلافات صغيرة فقط إذا كانت الحركات سريعة نسبياً.

ومع ذلك، فقد أدت السياسات في كل مكان إلى تأخير هذا التعديل، مما أدى إلى تزايد حجم المشكلة بشكل مطرد. لقد نما ذلك الجزء من السكان الذي تم الإبقاء عليه في الزراعة من خلال إجراءات سياسية متعمدة إلى حد كبير، لدرجة أن معادلة الإنتاجية بين العاملين بالزراعة والعاملين بالصناعة ستطلب في العديد من الحالات تحولاً في الأرقام يبدو غير عملي تماماً خلال أي فترة زمنية محدودة^(١).

تم اتباع هذه السياسة لعدة أسباب. في البلدان الأوروبية التي تقدم فيها التحول الصناعي بسرعة، نتجت السياسة في البداية عن فكرة غامضة متمثلة في إحداث «توازن مناسب» بين الصناعة والزراعة، حيث لم يكن يعني «التوازن» سوى الحفاظ تقريباً على النسبة التقليدية بين الاثنين. في البلدان التي كانت تميل، نتيجة تحولها الصناعي، إلى الاعتماد على الغذاء المستورد، كانت هذه الحجج مدعومة بالاعتبار الاستراتيجي المتمثل في الاكتفاء الذاتي في زمن الحرب. كما كان يُعتقد في كثير من الأحيان أن ضرورة نقل السكان كانت غير متكررة، وأنه يمكن بالتالي تخفيف المشكلة عن طريق تمديد العملية على

مدى فترة أطول. لكن الاعتبار السائد الذي دفع الحكومات في كل مكان تقريباً إلى التدخل في المسألة كان ضمان «الدخل الكافي» للأشخاص العاملين في الزراعة في الوقت الحالي.

غالباً ما كان الدعم الذي تلقتة السياسة من عامة الناس ناتجاً عن الانطباع بأن جميع العاملين بالزراعة، وليس فقط القطاعات الأقل إنتاجية منهم، غير قادرين على كسب دخل معقول. تأسس هذا الاعتقاد على حقيقة أن أسعار المنتجات الزراعية كانت تميل إلى الانخفاض بشكل كبير قبل إجراء التعديلات الضرورية أكثر مما كان يجب أن يحدث لها بشكل دائم. ولكن كان ضغط الأسعار هذا، الذي لا ينتج التخفيض الضروري في عدد العاملين بالزراعة فحسب، بل يؤدي إلى اعتماد التقنيات الزراعية الجديدة، هو الذي سيخفض التكلفة ويجعل بقاء الوحدات المناسبة أمراً ممكناً.

إن استبعاد الأراضي والمزارع الحديثة، والذي سيقبل من متوسط التكاليف، والذي من خلال تقليل العرض، سيوقف وربما حتى يعكس الانخفاض في أسعار المنتجات جزئياً، ليس سوى جزء من عملية إعادة التكيف الضرورية. أحد الأشياء الأخرى التي تمتلك نفس القدر من الأهمية لاستعادة ازدهار الزراعة هي التغيرات في هيكلها الداخلي التي ستحدث بسبب التغيرات في الأسعار النسبية لمنتجاتها المختلفة. ومع ذلك، فإن السياسات المتبعة لمساعدة الزراعة في الصعوبات التي تواجهها عادة ما تمنع تلك التعديلات ذاتها التي قد تجعلها مربحة.

يمكننا أن نعطي هنا مثلاً واحداً مهماً فقط على هذا. كما قلنا من قبل، بمجرد أن يتجاوز الارتفاع العام في الدخل مستوى معيناً، فمن غير المرجح أن يزيد الناس إنفاقهم على الغذاء ما لم يتم تقديم أنواع مفضلة لهم. ويعني

هذا في العالم الغربي بشكل أساسي أن تُستبدل بالحبوب والأطعمة النشوية الأخرى، الأطعمة الغنية بالبروتين، مثل اللحوم ومنتجات الألبان. يمكن مساعدة هذه العملية إذا تم توجيه الزراعة إلى إنتاج المزيد من هذه المنتجات المرغوبة بتكاليف نسبية منخفضة. يمكن تحقيق ذلك إذا سُمح بانخفاض أسعار الحبوب حتى يصبح من المربح استخدامها كعلف للماشية، وبالتالي إنتاج الغذاء الذي يريده المستهلكون بشكل غير مباشر. مثل هذه العملية من شأنها أن تمنع الاستهلاك الإجمالي للحبوب من الانكماش بقدر ما كان سيحدث، وفي نفس الوقت، تقلل من تكاليف اللحوم والمنتجات الأخرى المطلوبة. لكن عادة ما يصبح ذلك مستحيلًا، من خلال سياسة الحفاظ على أسعار الحبوب عند مستوى لا يجعل الاستهلاك البشري يكافئ المعروض من الحبوب، ولا يمكن استخدامها بشكل مربح في استخدامات أخرى.

ينبغي أن يكون هذا المثال كافيًا هنا لتوضيح الطرق المختلفة التي منعت بها السياسات المتبعة الزراعة من التكيف مع الظروف المتغيرة. مع التكيف المناسب، يمكن لعدد أقل من المنتجين (ولكن لا يزال أكبر مما سينجح من دون حدوث ذلك التكيف) زيادة إنتاجيتهم من أجل المشاركة في النمو العام للازدهار. صحيح، بالطبع، أن جزءًا من مشكلة الزراعة هو أن طابع عملياتها وطابع المنتجين يميلان إلى جعلها بطيئة بشكل خاص في تكيفها مع التغيير. لكن من الواضح أن العلاج لا يكمن في جعلها أكثر مقاومة للتكيف. غير أن هذا هو ما تفعله معظم إجراءات الرقابة المهمة التي تتبناها الحكومات، وخاصة جميع إجراءات ضبط الأسعار.

٢. من المفترض ألا يكون من الضروري أن نكرر أن ضوابط الأسعار على المدى الطويل لا تخدم أي غرض مرغوب فيه، وأنه لا يمكن جعلها فعالة حتى ولو لفترة محدودة إلا إذا اقترنت بالضوابط المباشرة للإنتاج. فإذا كان

يُراد لها أن تُفيد المنتجين، فيجب استكمالها بطريقة أو بأخرى بقرارات السلطة حول من سينتج، وكم ينتج، وماذا ينتج. وبما أن القصد هو تمكين الأشخاص الذين يحرقون الأرض الآن من البقاء هناك وكسب دخل يرضيهم، وبما أن المستهلكين ليسوا مستعدين لإنفاق ما يكفي على الغذاء للحفاظ على هذا المستوى، يجب على السلطة اللجوء إلى التحويل القسري للدخل. مسألة إلى أي مدى يكون من المرجح تنفيذ ذلك، تتضح على أفضل وجه من خلال مثال بريطانيا العظمى، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي المساعدة المالية للزراعة قريباً إلى «ما يقارب ثلثي إجمالي الدخل الصافي للزراعة»^(٢).

يجب ملاحظة شيئين بشكل خاص حول هذا التطور. الأول: هو أنه في معظم البلدان، بدأت عملية إخراج الزراعة من آلية السوق وإخضاعها لتوجيه حكومي متزايد قبل أن يتم ذلك في الصناعة، وعادة ما كان يتم تنفيذها بدعم، أو حتى بمبادرة، من المحافظين، الذين أظهروا القليل من النفور من التدابير الاشتراكية إذا كانت تخدم غايات يوافقون عليها. والثاني: هو أن الاتجاه ربما كان أقوى في البلدان التي كان يشكّل فيها العاملون بالزراعة جزءاً صغيراً نسبياً من إجمالي العاملين، ولكن بسبب موقف سياسي غريب، تم منحهم امتيازات لم تحصل عليها مجموعة مماثلة بعد، والتي لا يمكن منحها للجميع في أي نوع من النظام. هناك القليل من التطورات التي تعطي المرء الكثير من الأسباب للشك فيما يتعلق بقدرة الحكومة الديمقراطية على التصرف بعقلانية أو السعي نحو أي مخططات ذكية، بمجرد أن تلقي بالمبادئ في مهب الريح وتتعهد بضمان وضع مجموعات معينة. لقد وصلنا إلى حالة في الزراعة حيث لم يعد المتخصصون الأكثر تدبراً في كل مكان تقريباً يسألون ما هي السياسة العقلانية التي يجب اتباعها، ولكن فقط أي المسارات التي تبدو مجدية سياسياً من شأنها أن تسبب أقل ضرر.

بيد أننا في كتاب مثل هذا لا يمكننا أن نولي انتباهنا إلى الضرورات السياسية التي تفرضها حالة الرأي القائمة على القرارات الحالية. يجب أن تقتصر مهمتنا على إظهار أن السياسة الزراعية قد تمت الهيمنة عليها في معظم البلدان الغربية من خلال المفاهيم التي لا تدمر نفسها فحسب، ولكن التي إذا تم تطبيقها بشكل عام، فإنها ستؤدي إلى سيطرة شمولية على جميع الأنشطة الاقتصادية. إذ لا يمكننا تطبيق مبادئ الاشتراكية لصالح مجموعة واحدة فقط؛ فإذا فعلنا ذلك، لا يمكننا أن نتوقع مقاومة مطالب المجموعات الأخرى بأن تحدد السلطة دخلها وفقاً لمبادئ العدالة المفترضة.

ربما يكون أفضل توضيح لعواقب مثل هذه السياسات هو الوضع الذي نشأ في الولايات المتحدة بعد عشرين عاماً من الجهد لتطبيق مفهوم «التكافؤ»^(٣). إن محاولة ضمان أسعار للمنتجين الزراعيين تكون في علاقة ثابتة مع أسعار المنتجات الصناعية، لا بد أن تؤدي إلى تعليق القوى التي من شأنها أن تؤدي إلى تقييد الإنتاج الزراعي للمنتجين الذين يعملون بأقل التكاليف، ولتلك المنتجات التي لا يزال من الممكن إنتاجها بشكل مربح. لا يمكن إنكار أنه، إذا كان يُراد لهذه القوى أن تعمل، فإن نمو الدخل في الزراعة خلال الفترة الانتقالية سوف يتخلف عن بقية السكان. لكن لا شيء يمكننا القيام به، باستثناء وقف تقدم التكنولوجيا والثروة، سيجعلنا نتجنب ضرورة هذه التعديلات والتكيفات؛ ومحاولة التخفيف من آثارها من خلال التحويلات الإجبارية للدخل من سكان الحضر إلى المزارعين، لا بد أن ينتج عنها تراكم متزايد من عمليات التكيف المؤجلة وبالتالي زيادة صعوبة المشكلة.

إن نتائج هذه السياسة في الولايات المتحدة - التراكم المتزايد باستمرار للمخزون الفائض، الذي أصبح وجوده تهديداً جديداً للاستقرار ليس فقط في الزراعة الأمريكية ولكن أيضاً في الزراعة العالمية، والتخصيص التعسفي

الأساسي وغير الفعال وغير العقلاني للأراضي، وما إلى ذلك - معروفة جدًا بحيث لا تحتاج إلى وصف. قلة من الناس ستنكر أن المشكلة الرئيسية هي كيف يمكن للسياسة أن تُخرج نفسها من الوضع الذي أنتجته، وأن الزراعة الأمريكية كانت ستكون في حالة صحية أكثر إذا لم تتدخل الحكومة في الأسعار والكميات وأساليب الإنتاج.

٣. على الرغم من أن اللا عقلانية والعبثية في السياسة الزراعية الحديثة يمكن رؤيتهما بسهولة في الولايات المتحدة، فإننا يجب أن نتوجه إلى البلدان الأخرى إذا أردنا أن ندرك المدى الكامل الذي يمكن أن تفرض به هذه السياسات، التي يتم اتباعها بشكل منهجي، قيودًا على المزارع وتحوله ليصبح أكثر من يتم التحكم فيه وضبطه من بين المنتجين.

سار هذا التطور على الأرجح إلى أبعد الحدود في بريطانيا العظمى، حيث تم وضع درجة من الإشراف والسيطرة على معظم الأنشطة الزراعية التي لا يوجد لها مكافئ على ذلك الجانب من الستار الحديدي (*). ربما يكون من المحتمل أنه بمجرد إجراء الزراعة إلى حد كبير على نفقة الدولة، يجب أيضًا تطبيق معايير معينة، وحتى إن عقوبة ما تعتبره السلطات زراعة سيئة لا بد أن تكون طرد المتهم من ممتلكاته الخاصة. ومع ذلك، فمن الوهم الغريب أن نتوقع أن الزراعة ستتكيف بشكل أكثر فعالية مع الظروف المتغيرة إذا تم إخضاع أساليب الزراعة لسيطرة لجنة من الجيران، وإذا تم جعل ما تعتبره الأغلبية أو بعض السلطات العليا زراعة جيدة هو الطريقة القياسية المطبقة بشكل شامل. قد تكون هذه القيود هي أفضل طريقة للحفاظ على نوع الزراعة

(*) الستار الحديدي Iron curtain هو مصطلح يصف الحدود السياسية التي تفصل أوروبا إلى منطقتين، وقد جرى العمل به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١. (المترجم)

الذي نعرفه والذي يرغب الكثير من الناس (معظمهم) يُشْتَبِه في أنهم يعيشون في المدينة) في الحفاظ عليه لأسباب عاطفية، لكنها لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة اعتمادية المزارعين.

في الواقع، فإن الاهتمام الملحوظ الذي يبديه الجمهور في إنجلترا بشأن مصير الزراعة يرجع على الأرجح إلى الاعتبار الجمالية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية. وينطبق الشيء نفسه بدرجة أكبر على الاهتمام الذي يبديه الجمهور في بلدان مثل النمسا أو سويسرا للحفاظ على فلاحي الجبال. في كل هذه الحالات، يتم قبول عبء ثقيل بسبب الخوف من أن الوجه المألوف للريف قد يتغير بسبب اختفاء أساليب الزراعة الحالية وأن المزارع أو الفلاح، إذا لم يكن محميًا بشكل خاص، فسيختفي تمامًا. إن هذا التخوف هو الذي يدفع الناس إلى الانزعاج من أي انخفاض في عدد العاملين بالزراعة، وإلى أن تُستَحصَر في أذهانهم صورة قرى أو وديان مهجورة تمامًا بمجرد هجر بعض المساكن الزراعية.

ومع ذلك، فإن هذا «الحفظ» ذاته هو العدو اللدود للزراعة القابلة للحياة. ليس من الصحيح أن جميع المزارعين أو الفلاحين مهددون بالتساوي من قبل أي تنمية. فهناك فجوات كبيرة بين رخاء وفقر المزارعين الذين يعملون في نفس الظروف، مماثلة للفجوات الموجودة في أي مهنة أخرى^(٤). فكما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، إذا أردنا أن يكون هناك تكيف مستمر مع الظروف المتغيرة في الزراعة، فمن الضروري أن يتبع البقية نموذج هؤلاء الأفراد الناجحين لأنهم اكتشفوا الاستجابة المناسبة للتغيير. هذا يعني دائمًا أن أنواعًا معينة ستختفي. وفي الزراعة على وجه الخصوص، فهذا يعني أن المزارع أو الفلاح، إذا أراد أن ينجح، يجب أن يصبح تدريجيًا رجل أعمال؛ وهي عملية ضرورية يستكرها كثير من الناس ويريدون منعها. لكن البديل لذلك هو أن

يصبحوا مجرد ملحقات زخرفية لحديقة وطنية، وقومًا غريبين يحفظون للناس المشهد، ويمنعون عمدًا إجراء التعديلات العقلية والتكنولوجية التي من شأنها أن تمكّنهم من الاعتماد على الذات.

مثل هذه المحاولات للحفاظ على أفراد معينين من المزارعين من خلال حمايتهم من ضرورة تغيير التقاليد والعادات القوية لا بد أن تجعلهم معتمدين دائمًا على الحكومة، ومتقاعدین يعيشون على حساب بقية السكان، ويعتمدون بشكل دائم على القرارات السياسية في معيشتهم. سيكون بالتأكيد أهون الشرين إذا اختفت بعض المساكن البعيدة، وفي بعض الأماكن حلت المراعي أو حتى الغابات محل ما كان في ظروف مختلفة أرضًا صالحة للزراعة. في الواقع، سيكون من قليل إظهار المزيد من الاحترام لكرامة الإنسان إذا سمحنا لبعض طرق الحياة أن تختفي تمامًا بدلًا من الحفاظ عليها كعينات من عصرٍ ماضٍ.

٤. إن الادعاء بأنه لا يوجد في الزراعة أي مبرر للتحكم في الأسعار أو الإنتاج، أو لأي نوع من التخطيط الشامل، وأن معظم التدابير من هذا النوع كانت غير حكيمة اقتصاديًا وتشكل تهديدًا للحرية الفردية، لا يعني أنه لا توجد مشكلات حقيقية ومهمة في السياسة الزراعية، أو أن الحكومة ليس لديها وظائف مهمة تؤديها في هذا المجال. ولكن هنا، كما هو الحال في أي مكان آخر، تتضمن هذه المهام، من ناحية، التحسين التدريجي للمؤسسات القانونية الذي سيجعل عمل السوق أكثر فاعلية، ويحث الفرد على أخذ آثار أفعاله في الاعتبار بشكل أكبر، ومن ناحية أخرى، تلك الأنشطة الخدمية الحقيقية التي توفر فيها الحكومة، بصفتها وكيلًا للشعب، تسهيلات معينة، بشكل أساسي في شكل معلومات، والتي، على الأقل في مراحل معينة من التطوير، من غير المرجح تقديمها بأي طريقة أخرى، على الرغم من أنها هنا أيضًا، ينبغي للحكومة ألا تستأثر لنفسها أبدًا بحقوق حصرية، بل يجب أن تسهل نمو الجهود الطوعية

التي قد تتولى هذه الوظائف بمرور الوقت.

تنتمي إلى الفئة الأولى جميع تلك المشكلات التي تنشأ في الزراعة - بقدر ما تنشأ في الشؤون الحضرية - من تأثير الجوار ومن العواقب بعيدة المدى التي قد تكون نتيجة لاستخدام قطعة معينة من الأرض على بقية المجتمع^(٥). سيتعين علينا النظر في بعض هذه المشكلات لاحقاً فيما يتعلق بالمشكلة العامة للحفاظ على الموارد الطبيعية. غير أن هناك أيضاً مشكلات زراعية يمكن تحسينها فيما يتعلق بإطارنا القانوني، وخاصة قانون الملكية والحيازة. لا يمكن معالجة العديد من العيوب الأكثر خطورة في عمل آلية السعر إلا من خلال تطوير وحدات مناسبة من المشروعات تكون تحت سيطرة واحدة، وفي بعض الأحيان ربما فقط من خلال مجموعات مناسبة تتعاون لأغراض معينة. إلى أي مدى سيستمر مثل هذا التطور لأشكال التنظيم المناسبة هي مسألة ستعتمد إلى حد كبير على طبيعة قانون الأراضي، بما في ذلك الاحتمالات التي يوفرها، بموجب الضمانات اللازمة، للمصادرة الإجبارية. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن دمج الأراضي المشتتة الموروثة في أوروبا من العصور الوسطى، أو عملية التسييج^(*) في إنجلترا كانت تدابير تشريعية ضرورية لإدخال التحسينات من خلال الجهود الفردية. ومن الممكن على الأقل تصور، على الرغم من أن التجربة الفعلية مع «إصلاحات الأراضي» لا تعطينا قدرًا كبيرًا من الثقة، أنه في ظروف معينة قد تساعد التغيرات في قانون الأراضي في تفكك «اللاتيفونديا»^(**) التي أصبحت غير اقتصادية ولكنها ظلت موجودة من خلال خصائص معينة من القانون الحالي. وفي حين أن هناك مجالاً لمثل هذا التحسين التدريجي

(*) التسييج Enclosures هو عملية قانونية كانت تمارس في إنجلترا بهدف دمج (تسييج) حيازات الأراضي الصغيرة لتكون مزارع أكبر. (المترجم).

(**) اللاتيفونديا Latifundium هي الأراضي الكبيرة جداً المملوكة بشكل خاص. (المترجم).

في الإطار القانوني، فكلما زادت حرية التجريب المسموح بها في الترتيبات والأنظمة الحالية، زادت احتمالية إجراء التغييرات في الاتجاه الصحيح.

هناك أيضًا مجال كبير للإجراءات الحكومية ذات الطابع الخدمي، لا سيما في شكل نشر المعلومات. تتمثل إحدى الصعوبات الحقيقية للزراعة في مجتمع ديناميكي في أن طبيعة العاملين بالزراعة تجعل من المرجح أن يكونوا أقل اتصالًا بالتقدم والتغيرات في المعرفة من الآخرين. حيثما يعني هذا، كما هو الحال في كثير من الأحيان مع الفلاحين الذين يلتزمون بأساليب الزراعة التقليدية، أن معظم الأفراد لا يعرفون حتى أن هناك معرفة مفيدة متاحة وتستحق الدفع مقابلها، فغالبًا ما يكون استثمارًا مفيدًا للمجتمع أن يتحمل بعضًا من تكاليف نشر هذه المعرفة. فلدينا جميعًا مصلحة في وضع إخواننا المواطنين في وضع يسمح لهم بالاختيار بحكمة، وإذا لم يدرك البعض الإمكانيات التي توفرها التطورات التكنولوجية بعد، فقد تكون النفقات الصغيرة نسبيًا في كثير من الأحيان كافية لحث الأفراد على الاستفادة من فرص جديدة ومن ثم المضي قدمًا بمبادراتهم الخاصة. مرة أخرى، ينبغي ألا تصبح الحكومة الموزع الوحيد للمعرفة، وتمتلك سلطة تقرير ما يجب على الفرد معرفته وعدم معرفته. إذ من الممكن أيضًا أن يؤدي النشاط المفرط من جانب الحكومة إلى إلحاق الضرر من خلال منع نمو أشكال أكثر فاعلية من الجهود الطوعية. على أي حال، لا يمكن أن يكون هناك اعتراض من حيث المبدأ على مثل هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة؛ والمسألة المتعلقة بأي من هذه الخدمات ستكون ذات قيمة وإلى أي مدى ينبغي أن يتم تقديمها هي مسألة نفعية ولا تثير أي قضايا جوهرية أخرى.

٥. على الرغم من أننا لا نستطيع أن نحاول هنا النظر بجديّة في المشكلات الخاصة بـ«البلدان المتخلفة»^(٦)، فإننا لا يمكننا ترك موضوع الزراعة دون التعليق بإيجاز على الحقيقة المتناقضة التي مفادها أنه بينما تتورط البلدان

القديمة في أكثر التعقيدات عبثية لمنع حدوث تقلص عدد العاملين بالزراعة لديها، تبدو البلدان الجديدة أكثر حرصًا على تسريع نمو العاملين بالصناعة بوسائل اصطناعية^(٧). يبدو أن الكثير من هذا المسعى من جانب الدول الأخيرة يعتمد على أحد الأشكال الساذجة لمغالطة «بعد هذا وبالتالي بسبب هذا post hoc ergo propter hoc»، إذ نظرًا لأن نمو الثروة كان مصحوبًا تاريخيًا بشكل منتظم بالتحول الصناعي السريع، فبات يُفترض أن التحول الصناعي سيؤدي إلى المزيد من النمو السريع للثروة. يتضمن هذا خلطًا واضحًا بين نتيجة وسيطة وسبب. صحيح أنه مع زيادة الإنتاجية للفرد نتيجة لاستثمار المزيد من رأس المال في الأدوات، ونتيجة للاستثمار في المعرفة والمهارة، فإن المزيد والمزيد من الناتج الإضافي سيكون مطلوبًا في شكل منتجات صناعية. وصحيح أيضًا أن الزيادة الكبيرة في إنتاج الغذاء في تلك البلدان ستطلب زيادة المعروض من الأدوات. لكن لا يغير أيُّ من هذه الاعتبارات حقيقة أنه إذا كان يُراد للتحول الصناعي على نطاق واسع أن يكون أسرع طريقة لزيادة متوسط الدخل، فلا بد من وجود فائض زراعي متاح حتى يمكن إطعام العاملين بالصناعة^(٨). إذا توفرت مبالغ غير محدودة من رأس المال وإذا كان مجرد توافر رأس المال الكافي يمكن أن يغير بسرعة معرفة ووجهات نظر العاملين بالزراعة، فقد يكون من المعقول أن تفرض هذه البلدان إعادة إعمار مخطط لها لاقتصاداتها بناء على نموذج البلدان الرأسمالية الأكثر تقدمًا. غير أنه من الواضح أن هذا ليس ضمن نطاق الاحتمالات الفعلية. يبدو، في الواقع، أنه إذا أرادت بلدان مثل الهند والصين أن تحدث ارتفاعًا سريعًا في مستوى المعيشة، فيجب تخصيص جزء صغير فقط من رأس المال المتاح لصناعة معدات صناعية متقنة، وربما غير مماثلة لذلك النوع من المصانع المؤتمنة للغاية «كثيفة رأس المال»، والتي تتميز بها البلدان التي تكون فيها قيمة العمالة عالية جدًا، وأن هذه البلدان يجب

أن تهدف إلى نشر رأس المال على أقصى نطاق ممكن بين تلك الاستخدامات التي من شأنها زيادة إنتاج الغذاء مباشرة.

من المرجح أن يتم تسريع التطورات التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل أساسي، والتي قد تنتج عن تطبيق المعرفة التكنولوجية المتقدمة على الاقتصادات شديدة الفقر في رأس المال، إذا تم توفير فرصة للتنمية الحرة أكثر مما لو تم فرض نمط تتم استعارته من المجتمعات التي تكون فيها النسبة بين رأس المال والعمالة مختلفة تمامًا عما سيكون عليه الحال في الاقتصادات الأحدث في المستقبل المنظور. على الرغم من وجود حجة قوية في مثل هذه البلدان لكي تأخذ الحكومة زمام المبادرة في تقديم النماذج والأمثلة وفي الإنفاق بحرية على نشر المعرفة والتعليم، يبدو لي أن الحجة ضد التخطيط والتوجيه العام لجميع الأنشطة الاقتصادية أقوى هناك مما هي عليه في الدول الأكثر تقدمًا. أقول هذا لأسباب اقتصادية وثقافية. فالنمو الحر وحده هو الذي من المرجح أن يمكن هذه البلدان من تطوير حضارة واقعية قابلة للنمو بطريقة خاصة بها، وقادرة على تقديم مساهمة متميزة في احتياجات البشرية.

٦. يدرك معظم الأشخاص العقلاء في الغرب أن مشكلة السياسة الزراعية الآن تتمثل في انتشار الحكومات من نظام الضوابط الذي أصبحت متورطة فيه واستعادة عمل آلية السوق. ولكن في المجال ذي الصلة المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، لا يزال الرأي السائد هو أن الوضع الغريب الموجود هنا يتطلب من الحكومات أن تقوم بضوابط بعيدة المدى. هذا الرأي قوي بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث كانت «حركة الحفاظ على البيئة» إلى حد كبير مصدرًا للتحريض على التخطيط الاقتصادي، وساهمت كثيرًا في الأيديولوجية الملازمة للمصلحين الاقتصاديين الراديكاليين^(٩). تم استخدام حجج قليلة على نطاق واسع وفعال لإقناع الجمهور بـ«تبذير المنافسة»،

واستصواب وجود توجيه مركزي للأنشطة الاقتصادية المهمة للحد من التبذير المزعوم للموارد الطبيعية من قبل المشاريع الخاصة.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل مشكلة الحفاظ على الموارد، في بلد جديد امتلاً سريعاً من قبل المهاجرين الذين جلبوا معهم التكنولوجيا المتقدمة، أكثر حدة مما حدث في أي وقت مضى في أوروبا. فبينما كان يوجد هناك تطور تدريجي وكان نوع من التوازن قد رسخ نفسه منذ فترة طويلة (جزئياً، بلا شك، بسبب أن الاستغلال أحدث أقصى قدر من الضرر في مرحلة مبكرة، كما هو الحال في إزالة الغابات وتآكل الكثير من المنحدرات الجنوبية لجبال الألب)، فإن الاحتلال السريع في أمريكا لمساحات هائلة من الأراضي الطبيعية البكر أثار مشكلات مختلفة من حيث الحجم والنظام. إن مسألة أن التغيرات التي ينطوي عليها وضع القارة الأوروبية بأكملها لأول مرة تحت الزراعة خلال قرن واحد كان لا بد أن تتسبب في حدوث اضطرابات في توازن الطبيعة، والتي تبدو مؤسفة في الماضي، هي مسألة يجب ألا تفاجئنا^(١٠). ومع ذلك، فإن معظم أولئك الذين يشكون مما حدث، يصبحون حكماء فقط بعد الحدث، وليس هناك سبب وجيه للاعتقاد بأنه، مع المعرفة المتاحة في الوقت الحاضر، حتى أكثر السياسات الحكومية ذكاءً كان يمكن أن تمنع تلك الآثار التي هي الآن الأكثر إثارة للحنين والندم.

ينبغي ألا ننكر وجود هدر حقيقي؛ ومع ذلك، يجب تأكيد أن أهم مثال على ذلك - إزالة الغابات - كان يرجع إلى حد كبير إلى حقيقة أنها لم تصبح ملكية خاصة، ولكن تم الاحتفاظ بها كأراضٍ عامة، وكان يتم منحها للاستغلال الخاص بشروط كانت لا توفر حافزاً للمستغلين للحفاظ عليها. صحيح أنه مع بعض أنواع الموارد الطبيعية، فإن نظام الملكية الملائم بشكل عام لن يضمن الاستخدام الفعال، وقد يُستحسن وجود بعض أحكام القانون الخاصة فيما

يتعلق به. تشير الأنواع المختلفة من الموارد الطبيعية مشكلات منفصلة في هذا الصدد يجب أن نأخذها في الاعتبار.

مع بعض الموارد الطبيعية، مثل رواسب المعادن، فإن استغلالها يعني بالضرورة أنها تنفذ تدريجيًا، بينما يمكن جعل البعض الآخر يحقق عائداً مستمراً لفترة غير محددة^(١١). الشكوى المعتادة من دعاة الحفاظ على البيئة هي أن الأولى - «الموارد المحدودة» - تُستهلك بسرعة كبيرة، بينما الثانية - «الموارد المتجددة» - لا تُستخدم لإعطاء عائد دائم مرتفع بقدر ما يمكن استخلاصه منها. تستند هذه المزاعم جزئياً إلى الاعتقاد بأن المنتفع الخاص لا يتروى في وجهة نظرة بما فيه الكفاية، أو ليس لديه قدر كبير من المعرفة السابقة بالتطورات المستقبلية مثل الحكومة، وجزئياً، كما سنرى، إلى مغالطة بسيطة تبطل جزءاً كبيراً من حجة دعاة الحفاظ على البيئة المعتادة.

تنشأ أيضاً في هذا الصدد مشكلة تأثيرات الجوار، والتي قد تؤدي في حالات معينة إلى أساليب انتفاع مُهدرة ما لم تكن وحدات الممتلكات بحجم معين، بحيث تنعكس على الأقل جميع التأثيرات الأكثر أهمية لأفعال أي مالك واحد في قيمة ممتلكاته الخاصة. تنشأ هذه المشكلة بشكل خاص فيما يتعلق بأنواع مختلفة من «الموارد الهاربة»، مثل الطرائد، والأسماك، والماء، والنفط، أو الغاز الطبيعي (وربما المطر أيضاً، في المستقبل القريب)، والتي لا يمكننا استغلالها والانتفاع منها إلا من خلال استنفادها، والتي لن يهتم أي منتفع بالحفاظ عليها، لأن ما لا يأخذه سيأخذه الآخرون. إنها تؤدي إلى حالات لا يمكن فيها للملكية الخاصة أن توجد (كما هو الحال مع مصايد أعماق البحار ومعظم الأشكال الأخرى من موارد الحياة البرية)، ونتيجة لذلك، علينا أن نجد بعض الترتيبات البديلة، أو حيث ستؤدي الملكية الخاصة إلى الاستخدام الرشيد فقط إذا كان نطاق السيطرة الموحدة متزامناً مع النطاق الذي يمكن من خلاله استغلال نفس

المورد، كما هو الحال مع تجمعات وخزانات النفط. لا يمكن إنكار أنه في حالة عدم تمكننا لهذه الأسباب التكنولوجية من السيطرة الحصرية على موارد معينة من قبل المالكين الفرديين، فيجب أن نلجأ إلى أشكال بديلة من التنظيم. بمعنى ما، بالطبع، يعتمد معظم استهلاك الموارد التي لا يمكن تعويضها على فعل إيماني. فنحن على ثقة بشكل عام من أنه بحلول الوقت الذي يتم فيه استنفاد الموارد، سيتم اكتشاف شيء جديد والذي إما أنه سيلبي نفس الاحتياج أو على الأقل سيعوضنا عما لم نعد نملكه، بحيث، بشكل عام، ستكون أحوالنا ميسورة كما كانت من قبل. فنحن نستخدم الموارد باستمرار على أساس مجرد احتمال أن تزيد معرفتنا بالموارد المتاحة إلى أجل غير مسمى؛ وأن هذه المعرفة تزداد جزئياً لأننا نستخدم ما هو متاح بمثل هذا المعدل السريع. في الواقع، إذا أردنا الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة، يجب أن نتصرف على افتراض أنها ستستمر في الزيادة، حتى لو كانت بعض توقعاتنا الخاصة سيتم إحباطها. إذ كان من الممكن أن تتأخر التنمية الصناعية إلى حد كبير إذا تمت الاستجابة قبل ستين أو ثمانين عاماً لتحذير دعاة الحفاظ على البيئة بشأن استنفاد إمدادات الفحم؛ ولم يكن محرك الاحتراق الداخلي ليحدث ثورة في النقل لو اقتصر استخدامه على الإمدادات المعروفة آنذاك من النفط (خلال العقود القليلة الأولى من عصر السيارة والطائرة، كانت الموارد المعروفة للنفط بمعدل الاستخدام الحالي ستكون قد استُنفدت في غضون عشر سنوات). على الرغم من أنه من المهم أن يتم سماع رأي الخبراء حول الحقائق المادية في كل هذه الأمور، فإن النتيجة في معظم الحالات كانت ستكون ضارة للغاية إذا كانت لديهم سلطة فرض وجهات نظرهم على السياسة.

٧. الحجج الرئيسة التي أقنعت الناس بضرورة التوجيه المركزي لحفظ الموارد الطبيعية هي أن المجتمع يهتم بالمستقبل ويفكر فيه بدرجة أكبر من

الأفراد، وأن الحفاظ على موارد معينة يثير مشكلات مختلفة عن تلك الخاصة بالاحتياط من أجل المستقبل بشكل عام.

إن الآثار المترتبة على الزعم القائل بأن المجتمع لديه مصلحة في الاهتمام بالمستقبل والاحتياط له أكبر من الأفراد، تتجاوز بكثير مشكلات الحفاظ على الموارد الطبيعية. إن الزعم ليس مجرد أن بعض الاحتياجات المستقبلية، مثل الأمن أو الدفاع، يمكن التدبير لها فقط من قبل المجتمع ككل، بل إنه يعني أيضًا أن المجتمع يجب أن يخصص عمومًا نسبة من موارده للاحتياط للمستقبل أكبر مما سينتج عن القرارات المنفصلة للأفراد. أو، كما يُصاغ الأمر في كثير من الأحيان، ينبغي على المجتمع تقدير الاحتياجات المستقبلية أكثر مما يفعله الأفراد. إذا كان هذا الزعم صحيحًا، فسيُبرر بالفعل التخطيط المركزي لمعظم الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، لا يوجد شيء يدعم هذا سوى الحكم التعسفي لأولئك الذين يدّعون.

لا يوجد مبرر في المجتمع الحر لإعفاء الأفراد من المسؤولية عن المستقبل أكثر مما يوجد مبرر للدعاء بأن الأجيال الماضية كان يجب أن تدعمنا أكثر مما فعلت. والحجة الخاطئة التي غالبًا ما تُستخدم، والتي مفادها أنه نظرًا لأن الحكومة تستطيع الاقتراض بأسعار أرخص، فهي في وضع أفضل لرعاية الاحتياجات المستقبلية؛ هي حجة لا تفيد ذلك الزعم بأي درجة. فهي خاطئة لأن الميزة التي تتمتع بها الحكومات في هذا الصدد تعتمد فقط على حقيقة أن مخاطر الفشل في استثماراتها لا تتحملها هي ولكن يتحملها دافعو الضرائب؛ وفي الواقع، فإن المخاطرة ليست أقل، فيما يتعلق بالحكم على جدوى استثمار معين. ولكن، نظرًا لأن الحكومات التي يمكنها تعويض نفسها عن طريق الضرائب، إذا لم تحقق الاستثمار العائد المتوقع فعادةً ما تحسب فقط الفائدة التي تدفعها فعليًا باعتبارها تكاليف رأس المال الذي تستخدمه؛ فإن الحجة

تعمل في الواقع ضد استثمار الحكومة وليس لصالحه.

بينما يشير الادعاء بأن الحكومة تمتلك معرفة فائقة مشكلة أكثر تعقيداً. لا يمكن إنكار وجود بعض الحقائق المتعلقة بالتطورات المستقبلية المحتملة التي من المرجح أن تعرفها الحكومة أكثر من معظم الأفراد أصحاب الموارد الطبيعية. وتوضح العديد من الإنجازات الحديثة للعلم ذلك. ومع ذلك، سيكون هناك دائماً مخزون أكبر من المعرفة بالظروف الخاصة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في القرارات المتعلقة بالموارد المحددة، والذي يمتلكه الملاك الفرديون فقط، والذي لا يمكن أن يتركز في سلطة واحدة. وبالتالي، إذا كان صحيحاً أن الحكومة من المرجح أن تعرف بعض الحقائق التي لا تكون معروفة إلا لقلّة أخرى، فمن الصحيح أيضاً أن الحكومة ستكون بالضرورة جاهلة بعدد أكبر من الحقائق ذات الصلة التي ستكون معروفة للبعض الآخر. يمكننا أن نجتمع كل المعرفة ذات الصلة بمشكلات معينة فقط من خلال تشتيت ونشر المعرفة العامة المتاحة للحكومة إلى المزيد من الأفراد، وليس عن طريق مَرَكْزة كل المعرفة الخاصة التي يمتلكها الأفراد. لا توجد على الأرجح حالة يمكن أن تمتلك فيها السلطة معرفة فائقة بجميع الحقائق التي لا بد أن تؤثر على قرار معين؛ وعلى الرغم من أنه من الممكن إبلاغ مالكي الموارد المعينة بالاعتبارات العامة التي يجب أن يأخذوها في الاعتبار، فلا يمكن للسلطة معرفة جميع الحقائق المختلفة المعروفة للأفراد.

ربما يظهر هذا بشكل أوضح عندما تتعلق المشكلة بالمعدل الذي يجب أن يتم فيه استخدام الموارد المخزونة أو المحدودة، مثل الرواسب المعدنية. يتطلب القرار الذكي تقديراً عقلانياً للمسار المستقبلي لأسعار المواد قيد النظر، وهذا بدوره يعتمد على تنبؤات التطورات التكنولوجية والاقتصادية المستقبلية التي لا يكون المالك الفردي الصغير عادة في وضع يسمح له بالقيام بها. ومع

ذلك، فإن هذا لا يعني أن السوق لن يحث الملاك الفرديين على التصرف كما لو أنهم أخذوا هذه الاعتبارات صراحة في الاعتبار، أو أن مثل هذه القرارات ينبغي ألا تُترك لهم وحدهم، وهم الذين يعرفون الكثير من الظروف التي تحدد الفائدة الحالية من تلك الرواسب المعدنية. وعلى الرغم من أنهم قد لا يعرفون الكثير عن التطورات المستقبلية المحتملة، فإنهم سيتأثرون في قراراتهم بمعرفة الآخرين الذين يجعلون من همهم تقدير مثل هذه الاحتمالات، والذين سيكونون على استعداد لتقديم أسعار الموارد التي تحددها هذه التقديرات. إذا تمكن المالك من الحصول على عائد أعلى من خلال البيع لأولئك الذين يرغبون في الحفاظ على المورد بدلاً من استغلاله هو له، فسوف يفعل ذلك. عادة ما سيكون هناك سعر بيع محتمل للمورد، والذي سيعكس الرأي الموجود حول جميع العوامل التي من المرجح أن تؤثر على قيمته المستقبلية، والقرار الذي يعتمد على مقارنة قيمته كأصل قابل للبيع مع ما سيحققه إذا تم استغلاله الآن، فسيأخذ على الأرجح في الاعتبار كل المعارف ذات الصلة أكثر مما يمكن لأي قرار صادر عن سلطة مركزية أن يفعل.

غالبًا ما تم إثبات أنه، في حالة الموارد الطبيعية النادرة، من المرجح أن يؤدي استغلالها من قبل محتر إلى تمديد استخدامها لفترة أطول، وربما تكون هذه هي الحالة الوحيدة التي من المرجح أن تتشكل فيها مثل هذه الاحتكارات وتستمر في الاقتصاد الحر^(١٢). لا يمكنني الاتفاق تمامًا مع أولئك الذين يستخدمون هذا كحجة لصالح مثل هذه الاحتكارات، لأنني لست مقتنعًا بأن الدرجة الأكبر من الحفاظ على الموارد التي سيمارسها الاحتكار أمر مرغوب فيه من وجهة نظر اجتماعية. ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين يريدون المزيد من هذا الحفاظ على الموارد لأنهم يعتقدون أن السوق عادة ما يقلل من تقدير الاحتياجات المستقبلية، فإن الاحتكارات التي من المرجح أن تتطور تلقائيًا في

مثل هذه الحالات توفر الحل.

٨. ومع ذلك، فإن الكثير من الحجة الداعية إلى الحفاظ على الموارد تستند ببساطة إلى تحيز لا مبرر له. حيث يعتبر أنصارها أن هناك شيئاً مرغوباً بشكل خاص حول تدفق الخدمات، والذي يمكن أن يوفره مورد معين في أي وقت، وأن معدل الإنتاج هذا يجب الحفاظ عليه بشكل دائم. على الرغم من أنهم يدركون أن هذا أمر مستحيل فيما يتعلق بالموارد المخزنية stock resources، فإنهم يعتبرون أنه سيكون من قبيل الكارثة إذا انخفض معدل عائد الموارد التدفقية flow resources إلى ما دون المستوى الذي يمكن الحفاظ عليه مادياً. غالباً ما يتم اتخاذ هذا الموقف فيما يتعلق بكل من خصوبة التربة بشكل عام ومخزون طرائد الصيد والأسماك وما إلى ذلك.

لإبراز النقطة الحاسمة بقوة، سننظر هنا في المثال الأكثر وضوحاً لهذا التحيز، حيث يميل معظم الناس إلى قبول مغالطة الداعين للحفاظ على البيئة والموارد. إنه الاعتقاد بضرورة الحفاظ على الخصوبة الطبيعية للتربة في جميع الظروف، وأنه ينبغي تجنب ما يوصف بـ«تعدين التربة» في جميع الظروف. يمكن بسهولة إثبات أنه كافتراض عام، فإن هذا غير سليم، وأن المستوى الذي يجب الحفاظ على الخصوبة عنده لا علاقة له بالحالة الأولية لقطعة أرض معينة. في الواقع، قد يكون «تعدين التربة» في ظروف معينة في مصلحة المجتمع على المدى الطويل مثل استخدام أي مورد مخزوني.

غالباً ما تتكون قطعة من الأرض من خلال وصول الرواسب التراكمية للمواد العضوية إلى مستوى من الخصوبة، والذي بمجرد زراعة الأرض، لا يمكن الحفاظ عليه إلا بتكاليف تزيد على العائدات. مثلما سيكون في ظروف معينة من المرغوب فيه تكوين خصوبة قطعة من الأرض عن طريق إثرائها

بشكل مصطنع إلى مستوى تزيد فيه الأرباح على التكاليف السنوية من خلال زيادة المنتج، كذلك فإن في بعض الظروف الأخرى سيكون من المرغوب فيه السماح للخصوبة بالانخفاض إلى المستوى الذي ستظل الاستثمارات عنده تؤتي ثمارها. في بعض الحالات، قد يعني هذا أنه من غير الاقتصادي استهداف الزراعة الدائمة، وأنه بعد استنفاد الخصوبة الطبيعية المتراكمة، يجب التخلي عن الأرض، لأنه في ظل الظروف الجغرافية أو المناخية الموجودة، لا يمكن زراعتها بشكل دائم.

إن استخدام هدية مجانية من الطبيعة مرة واحدة وإلى الأبد في مثل هذه الحالات ليس أكثر إهدارًا من استغلال مماثل لمورد مخزوني. قد تكون هناك، بالطبع، تأثيرات أخرى، معروفة أو محتملة، قد يحدثها التغير الدائم في طبيعة قطعة الأرض والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار: على سبيل المثال، نتيجة للزراعة المؤقتة، قد تفقد خصائصها أو الإمكانات التي كانت تمتلكها من قبل والتي كان من الممكن استخدامها لغرض آخر. لكن هذه مشكلة منفصلة، وهي مشكلة لا تعيننا. نحن معنيون فقط بفحص الاعتقاد بأن تدفق الخدمات من أي مورد طبيعي، يجب الحفاظ عليه عند أعلى مستوى يمكن بلوغه حيثما أمكن ذلك. قد يكون هذا صحيحًا عرضيًا في حالة معينة، ولكن ليس أبدًا بسبب الاعتبارات التي تتعلق بسمات قطعة أرض معينة أو بعض الموارد الأخرى.

تشارك هذه الموارد مع معظم رأس مال المجتمع في خاصية الاستنفاد، وإذا أردنا الحفاظ على دخلنا أو زيادته، يجب أن نكون قادرين على أن نستبدل بكل مورد يتم استنفاده، آخر جديدًا من شأنه أن يقدم على الأقل مساهمة متساوية في الدخل المستقبلي. لكن هذا لا يعني أنه ينبغي الحفاظ عليه عينيًا أو استبدال آخر من نفس النوع به، أو حتى الحفاظ على إجمالي مخزون الموارد الطبيعية كما هو. من وجهة نظر اجتماعية وكذلك من وجهة نظر فردية، يمثل أي مورد

طبيعي عنصرًا واحدًا فقط من مجموع ما نمتلكه من موارد قابلة للاستنفاد، ومشكلتنا ليست الحفاظ على هذا المخزون بأي شكل معين، ولكن دائمًا الحفاظ عليه في شكل من شأنه أن يقدم أقصى مساهمة مرغوبة في إجمالي الدخل. إن وجود مورد طبيعي معين يعني فقط أنه بينما يستمر، فإن مساهمته المؤقتة في دخلنا ستساعدنا على إنشاء موارد جديدة ستساعدنا بالمثل في المستقبل. وهذا لا يعني عادةً أنه يجب علينا أن نستبدل بأي مورد موردًا من نفس النوع. أحد الأشياء التي ينبغي أن نضعها في الاعتبار هو أنه إذا أصبح أحد أنواع الموارد أكثر ندرة، فإن المنتجات التي تعتمد عليه ستكون أيضًا أكثر ندرة في المستقبل. إن الارتفاع المتوقع في أسعار المنتجات نتيجة الندرة المتزايدة لمورد طبيعي، سيكون بالفعل أحد العوامل التي تحدد حجم الاستثمار الذي سيخصّص للحفاظ على هذا النوع من الموارد^(١٣).

ربما تكون أفضل طريقة لتوضيح النقطة الرئيسة بإيجاز هي القول بأن الحفاظ على الموارد يُشكّل استثمارًا، ويجب الحكم عليه من خلال نفس المعايير التي تخضع لها جميع الاستثمارات الأخرى^(١٤). لا يوجد شيء في الحفاظ على الموارد الطبيعية في حد ذاته يجعلها هدفًا مرغوبًا للاستثمار أكثر من المعدات التي يصنعها الإنسان أو القدرات البشرية؛ وما دام المجتمع يتوقع استنفاد موارد معينة ويوجه استثماره بطريقة تجعل دخله الإجمالي أكبر بقدر ما يمكن للأموال المتاحة للاستثمار أن تفعله، فلا توجد حجة اقتصادية أخرى للحفاظ على أي نوع معين من الموارد. إن توسيع الاستثمار في الحفاظ على مورد طبيعي معين إلى نقطة يكون فيها العائد أقل مما كان سيجلبه رأس المال الذي يُستخدم فيه في مكان آخر، من شأنه أن يقلل الدخل المستقبلي إلى ما دون ما كان يمكن أن يكون بخلاف ذلك. وكما قيل، «دعاة الحفاظ على الموارد الذين يحثوننا على اتخاذ أكبر قدر من التدابير من أجل المستقبل هم

في الواقع يحثوننا على اتخاذ أقل تدابير للأجيال القادمة»^(١٥).

٩. في حين أن معظم الحجج المقدمة لصالح السيطرة الحكومية على النشاط الخاص من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية تعتبر باطلة، وفي حين أنها تقريباً لا توفر أكثر من حجة لتوفير المزيد من المعلومات والمعرفة، فإن الوضع يختلف حيث يكون الهدف هو توفير وسائل الراحة أو فرص الاستجمام، أو الحفاظ على الجمال الطبيعي أو المواقع التاريخية أو الأماكن ذات الأهمية العلمية، وما إلى ذلك. إن أنواع الخدمات التي تقدمها هذه المرافق للجمهور بشكل عام، والتي غالباً ما تمكّن المستفيد الفردي من اكتساب مزايا لا يمكن أن يدفع ثمنها، وحجم مساحات الأرض المطلوبة عادة، يجعلان هذا المجال مناسباً للجهود الجماعية.

حالة المتنزهات الطبيعية، والمحميات الطبيعية، وما إلى ذلك، هي بالضبط نفس حالة المرافق المماثلة التي توفرها البلديات على نطاق أصغر. هناك الكثير مما يمكن قوله لدعم توفيرها قدر الإمكان من قبل المنظمات الطوعية، مثل مؤسسة التراث القومي National Trust في بريطانيا العظمى، وليس من خلال السلطات الإكراهية للحكومة. ولكن لا يمكن أن يكون هناك اعتراض على توفير الحكومة لمثل هذه المرافق عندما تكون هي مالك الأرض المعنية أو، في الواقع، عندما يتعين عليها الحصول عليها من الأموال التي تم جمعها عن طريق الضرائب أو ربما حتى عن طريق الشراء الإجباري، ما دام المجتمع يوافق على ذلك، وهو واع تماماً بالتكلفة، ويدرك أن هذا هدف يتنافس مع الأهداف الأخرى وليس هدفاً فريداً يتجاوز جميع الاحتياجات الأخرى. فإذا كان دافع الضرائب يعرف المدى الكامل للفاثورة التي سيتعين عليه دفعها وكان له الكلمة الأخيرة في القرار، فلا يوجد شيء آخر يمكن قوله حول هذه المشكلات بشكل عام.

الفصل الرابع والعشرون

التعليم والبحث العلمي

إن التعليم العام للدولة هو مجرد حيلة لتشكيل الناس ليكونوا متشابهين تمامًا؛ والقالب الذي يتم تشكيلهم به هو ذلك الذي يرضي القوى المسيطرة على الحكم، سواء كانت نظامًا ملكيًا أو كهنوتيًا أو أرستقراطيًا، أو كانت أغلبية الجيل الحالي؛ وهو يؤسس -بقدر ما هو فعال وناجح- استبدادًا على العقل.

-جون ستيوارت مل-

١. ربما تكون المعرفة هي الفضيلة الرئيسة التي يمكن الحصول عليها بثمن، لكن أولئك الذين لا يمتلكونها بالفعل لا يستطيعون في كثير من الأحيان إدراك فائدتها. والأهم من ذلك، أن الوصول إلى مصادر المعرفة الضرورية لعمل المجتمع الحديث تتطلب إتقان مهارات معينة -التي تكون القراءة أولها- والتي يجب أن يكتسبها الناس قبل أن يتمكنوا من الحكم بأنفسهم جيدًا على ما سيكون مفيدًا لهم. وعلى الرغم من أن حاجتنا من أجل الحرية تعتمد إلى حد كبير على الزعم بأن المنافسة هي واحدة من أقوى الأدوات لنشر المعرفة، وأنها ستُظهر عادةً قيمة المعرفة لأولئك الذين لا يمتلكونها، فلا شك أن استخدام المعرفة يمكن أن يزداد بشكل كبير من خلال الجهود المتعمدة. فالجهل هو أحد الأسباب الرئيسة وراء عدم توجيه مساعي الأفراد في كثير من

الأحيان بحيث تكون مفيدة للغاية لرفقائهم المواطنين؛ وهناك أسباب مختلفة توضح لنا كيف أنه سيكون في مصلحة المجتمع بأسره أن يتم إيصال المعرفة إلى الأشخاص الذين لديهم القليل من الحافز لطلبها أو تقديم بعض التضحية للحصول عليها. تكون هذه الأسباب مقنعة بشكل خاص في حالة الأطفال، ولكن بعض الحجج تنطبق على البالغين.

فيما يتعلق بالأطفال، فإن الحقيقة المهمة هي، بالطبع، أنهم ليسوا أفرادًا مسؤولين تنطبق عليهم حجة الحرية بالكامل. على الرغم من أنه من مصلحة الأطفال عمومًا أن تُترك سلامتهم الجسدية والعقلية تحت رعاية والديهم أو الأوصياء عليهم، فإن هذا لا يعني أنه يجب أن يتمتع الوالدان بحرية غير مقيدة في معاملة أطفالهما كما يحلو لهما. إذ لأعضاء المجتمع الآخرين مصلحة حقيقية في رعاية الأطفال. من الواضح أن الحجة التي تطالب الوالدين أو الأوصياء بتوفير حد أدنى معين من التعليم لمن هم تحت رعايتهم قوية للغاية^(١).

في المجتمع المعاصر، فإن حجة التعليم الإلزامي حتى مستوى أدنى معين هي ذات شقين. هناك حجة عامة مفادها أننا جميعًا سوف نتعرض لمخاطر أقل، وسوف نحصل على المزيد من الفوائد من رفاقنا في المجتمع، إذا كانت هناك بعض المعرفة والمعتقدات الأساسية المشتركة بيننا. وفي بلد به مؤسسات ديمقراطية، هناك اعتبار آخر مهم، وهو أنه من غير المرجح أن تنجح الديمقراطية، إلا على نطاق محلي صغير، مع وجود شعب أمي جزئيًا^(٢).

من المهم أن ندرك أن التعليم العام ليس فقط -وربما ليس بشكل أساسي- مسألة إيصال للمعرفة. فهناك حاجة إلى معايير مشتركة معينة للقيم. وعلى الرغم من أن التركيز الشديد على هذه الحاجة قد يؤدي إلى عواقب غير لبيرية

للاغاية، فمن الواضح أن التعايش السلمي المشترك سيكون مستحيلًا من دون أي معايير من هذا القبيل. وإذا كان من غير المرجح أن تكون هذه مشكلة خطيرة في المجتمعات المستقرة منذ فترة طويلة ويكون شعبها معظمه من السكان الأصليين، فهناك حالات، مثل الولايات المتحدة خلال فترة الهجرة الكبيرة، حيث قد تكون كذلك. يبدو من المؤكد إلى حد ما أن الولايات المتحدة لم تكن لتصبح «بوتقة انصهار» فعالة، وربما كانت ستواجه مشكلات بالغة الصعوبة لولا سياسة «الأمركة» المتعمدة من خلال نظام المدارس العامة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن كل التعليم يجب وينبغي أن يسترشد بقيم محددة هي أيضًا مصدر لأخطار حقيقية في أي نظام تعليمي عام. على المرء أن يعترف أنه في هذا الصدد، كان معظم ليبراليي القرن التاسع عشر يسترشدون بثقة زائدة ساذجة بما يمكن أن يحققه مجرد توصيل أو نقل المعرفة. إذ غالبًا ما عرضوا حجة التعليم العام، في ليبراليتهم العقلانية، كما لو أن تشتت المعرفة من شأنه أن يحل جميع المشكلات الرئيسية، وكأنه من الضروري فقط أن تُنقل إلى الجماهير تلك المعرفة الإضافية التي يمتلكها المتعلمون بالفعل من أجل يُدشَّن هذا «الغزو للجهل» عهدًا جديدًا. لا يوجد سبب كبير للاعتقاد بأنه إذا تم توفير أفضل المعارف التي يمتلكها البعض للجميع في أي وقت، فستكون النتيجة مجتمعًا أفضل بكثير. فالمعرفة والجهل مفهومان نسيان للغاية، ولا توجد أدلة تقريبًا على أن الاختلاف في المعرفة الذي يوجد في وقت ما بين أفراد المجتمع الأكثر والأقل تعليمًا يمكن أن يكون له مثل هذا التأثير الحاسم على طابعه.

٢. إذا قبلنا الحجة العامة للتعليم الإلزامي، فستبقى هناك المشكلات الرئيسية التالية: كيف ينبغي توفير هذا التعليم؟ ما هو المقدار الذي ينبغي توفيره للجميع؟ كيف ينبغي اختيار أولئك الذين سيُمنَحون تعليمًا أكثر وعلى نفقة

من؟ من المرجح أن تكون إحدى النتائج الحتمية لاعتماد التعليم الإلزامي أنه بالنسبة إلى الأسر التي ستكون التكلفة عبئاً ثقیلاً عليها، سيتعين دفعها من الأموال العامة. ومع ذلك، سيتبقى السؤال المتعلق بمقدار التعليم الذي ينبغي توفيره على النفقة العامة وبأي طريقة ينبغي توفيره. صحيح أنه، تاريخياً، كان التعليم الإلزامي تسبقه عادة الفرص المتزايدة التي توفرها الحكومة من خلال توفير المدارس الحكومية. إن التجارب الأولى لجعل التعليم إلزامياً، تلك التي حدثت في بروسيا في بداية القرن الثامن عشر، كانت في الواقع محصورة في تلك المناطق التي وفرت فيها الحكومة المدارس. لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه بهذه الطريقة تم تسهيل عملية جعل التعليم عامّاً إلى حد كبير. سيكون من الصعب حقاً فرض تعليم عام على أشخاص ليسوا على دراية بمؤسساته ومزاياه. غير أن ذلك لا يعني أن التعليم الإلزامي أو حتى التعليم العام الذي تموله الحكومة اليوم يتطلب أن تدير الحكومة ذاتها المؤسسات التعليمية.

من الحقائق المثيرة للفضول أن أحد الأنظمة الفعالة الأولى، التي تم بموجبها دمج التعليم الإلزامي مع توفير معظم المؤسسات التعليمية من قبل الحكومة، تم إنشاؤه من قبل أحد المدافعين الكبار عن الحرية الفردية - فيلهلم فون همبولت - بعد خمسة عشر عاماً فقط من ادّعائه بأن التعليم العام ضار لأنه يمنع التنوع في الإنجازات، وغير ضروري لأنه في الدولة الحرة لن يكون هناك نقص في المؤسسات التعليمية. حيث يقول: «يبدو لي أن التعليم يقع كلياً خارج الحدود التي ينبغي أن تتقيد بها الأفعال السياسية»^(٣). لقد كانت محنة بروسيا خلال حروب نابليون واحتياجات الدفاع الوطني هي التي جعلته يتخلى عن موقفه السابق. أصبحت الرغبة في «تنمية الشخصيات الفردية بأكبر قدر من التنوع» التي ألهمت عمله السابق، ثانوية عندما دفعته الرغبة في وجود دولة منظمة قوية إلى تكريس الكثير من حياته اللاحقة لبناء نظام تعليم حكومي

أصبح نموذجًا لبقية العالم. بالكاد يمكن إنكار أن المستوى العام للتعليم الذي حققته بروسيا على هذا النحو كان أحد الأسباب الرئيسة لصعودها الاقتصادي السريع، ولاحقًا لصعود ألمانيا بأكملها. مع ذلك، قد يتساءل المرء ما إذا كانت تكلفة هذا النجاح مرتفعة للغاية. إن الدور الذي لعبته بروسيا خلال الأجيال المتعاقبة قد يجعل المرء يشك فيما إذا كان مدير المدرسة البروسي الذي نال استحسانًا كبيرًا كان محض نعمة للعالم، أو حتى لروسيا.

إن القدر الهائل من السيطرة على عقول الناس الذي يضعه النظام التعليمي، شديد المركزية والذي تهيمن عليه الحكومة، في أيدي السلطات؛ يجب أن يجعل المرء يتردد قبل قبوله بسهولة شديدة. إن الحجج التي تبرر التعليم الإلزامي تتطلب أيضًا إلى حدٍّ ما أن تفرض الحكومة بعضًا من محتوى هذا التعليم. كما ذكرنا سابقًا، قد تكون هناك ظروف تصبح فيها حجة توفير السلطة لخلفية ثقافية مشتركة لجميع المواطنين قوية جدًا. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن توفير التعليم من قبل الحكومة هو الذي يخلق مشكلات مثل مشكلة الفصل العنصري للزنج في الولايات المتحدة؛ أي المشكلات الصعبة الخاصة بالأقليات العرقية أو الدينية، والتي لا بد أن تنشأ عندما تسيطر الحكومة على الأدوات الرئيسة لنقل الثقافة. وفي الدول متعددة القوميات، تميل مشكلة من يتحكم في النظام المدرسي إلى أن تصبح المصدر الرئيس للاحتكاك بين الأمم. بالنسبة إلى من شاهد هذا يحدث في بلدان مثل النمسا-المجر القديمة، تكون هناك قوة كبيرة في الحجة القائلة بأنه قد يكون من الأفضل أن يعيش بعض الأطفال دون أن يحظوا بتعليم رسمي، بدلًا من أن يُقتلوا في صراع حول من ينبغي أن يتحكم في هذا التعليم^(٤).

لكن حتى في الدول المتجانسة إثنيًا، هناك حجج قوية ضد منح الحكومة هذه الدرجة من السيطرة على محتويات التعليم، والتي ستمتلكها إذا كانت

تدير بشكل مباشر معظم المدارس المتاحة للقدر الأكبر من عموم الناس . حتى لو كان التعليم علمًا يوفر لنا أفضل الأساليب لتحقيق أهداف معينة، فإننا بالكاد نتمنى أن يتم تطبيق أحدث الأساليب بشكل شامل بحيث يتم استبعاد الأساليب الأخرى بشكل تام؛ ناهيك عن أن الأهداف يجب أن تكون موحدة. غير أن القليل جدًا من مشكلات التعليم هي مسائل علمية بمعنى أنه يمكن تحديدها من خلال أي اختبارات موضوعية. فهي تكون في الغالب إما مسائل تتعلق بالقيمة بشكل صريح، أو على الأقل نوع المسائل التي يكون الأساس الوحيد لتكليفها لبعض الناس بدلًا من الآخرين، هو أنهم قد أظهروا حكمة أكثر في نواح أخرى. في الواقع، فإن احتمالية أن التعليم الابتدائي -في ظل وجود نظام تعليمي حكومي- قد تهيمن عليه نظريات مجموعة معينة تعتقد حقًا أن لديها إجابات علمية لتلك المشكلات (كما حدث إلى حد كبير في الولايات المتحدة خلال الثلاثين عامًا الماضية)؛ يجب أن تكون كافية لتحذيرنا من المخاطر التي ينطوي عليها إخضاع النظام التعليمي بأكمله للتوجيه المركزي.

٣. في الواقع، كلما أدرك المرء مدى الهيمنة التي يمكن أن يمارسها التعليم على عقول الناس، زاد اقتناعه بخطر وضع هذه الهيمنة في أيدي أي سلطة بمفردها. ولكن حتى لو لم يبلغ المرء في قوة التعليم في إقامة الخير والمصلحة بنفس الدرجة التي بالغ بها بعض الليبراليين العقلانيين في القرن التاسع عشر، فإن مجرد الاعتراف بهذه القوة يجب أن يقودنا إلى استنتاجات تقارب استنتاجاتهم. وإذا كان أحد الأسباب الداعية إلى وجوب وجود أكبر تنوع للفرص التعليمية في الوقت الحالي، هو أننا لا نعرف سوى القليل عما يمكن أن تحققه الأساليب التعليمية المختلفة، فستكون حجة التنوع أقوى إذا عرفنا المزيد عن الأساليب التي تفضي إلى نتائج معينة؛ مثلما قد نفعل قريبًا. في مجال التعليم ربما أكثر من أي مجال آخر، من المرجح أن تأني أكبر

المخاطر على الحرية من تطور التقنيات النفسية التي قد تمنحنا قريباً قدرة أكبر بكثير مما كان لدينا في أي وقت مضى لتشكيل عقول البشر بشكل متعمد. لكن معرفة ما يمكن أن نصنعه من البشر إذا استطعنا التحكم في الظروف الأساسية لتطورهم، على الرغم من أنها ستوفر إغراءً مخيفاً، لا تعني بالضرورة أننا سنُحسن من خلال استخدامها الإنسان الذي سُمح له بالتطور بحرية. ليس من الواضح بأي حال من الأحوال أنه سيكون مكسباً إذا تمكّنا من إنتاج الأنماط البشرية التي كان يُعتقد عموماً أننا بحاجة إليها. ليس من المستبعد على الإطلاق أن تصبح المشكلة الكبرى في هذا المجال هي مشكلة منع استخدام القدرة التي نمتلكها بالفعل، والتي قد تشكل إغراءً قوياً لكل أولئك الذين يعتبرون النتيجة الخاضعة للتحكم والسيطرة أفضل دائماً من النتيجة غير الخاضعة. في الواقع، قد نجد قريباً أن الحل ينبغي أن يتمثل في توقف الحكومة عن كونها الموفر الرئيس للتعليم، وأن تصبح الحامي المحايد للفرد ضد جميع استخدامات مثل هذه القوى والقدرات المكتشفة حديثاً.

لم تعد الحجة ضد إدارة المدارس من قبل الحكومة الآن أقوى من أي وقت مضى فحسب، بل اختفت معظم الأسباب التي كان من الممكن في الماضي تقديمها لصالحها. بغض النظر عما كان صحيحاً في ذلك الوقت، فلا يمكن أن يكون هناك شك في أنه اليوم، مع وجود تقاليد ومؤسسات التعليم الشامل الراسخة ومع حلول النقل الحديثة لمعظم صعوبات المسافات، لم يعد من الضروري أن توفر الحكومة التعليم ولا أن تموله.

كما أوضح البروفيسور ميلتون فريدمان^(٥)، سيكون من العملي تماماً دفع تكاليف التعليم العام من الخزنة العامة دون الحفاظ على المدارس الحكومية، من خلال منح الوالدين قسائم تغطي تكلفة تعليم كل طفل والتي يمكنهم تسليمها إلى المدارس التي يختارونها. قد لا يزال من المرغوب فيه أن توفر

الحكومة المدارس بشكل مباشر في عدد قليل من الأماكن المعزولة، حيث يكون عدد الأطفال صغيراً جداً (وبالتالي يكون متوسط تكلفة التعليم مرتفعاً جداً) بالنسبة إلى المدارس التي يديرها القطاع الخاص. ولكن فيما يتعلق بالغالبية العظمى من السكان، سيكون من الممكن بلا شك ترك تنظيم وإدارة التعليم بالكامل للجهود الخاصة، بحيث توفر الحكومة التمويل الأساسي فقط وتضمن الحد الأدنى من المعايير لجميع المدارس التي يمكن إنفاق القسائم عليها. إحدى الميزات الكبيرة الأخرى لهذه الخطة هي أن الآباء لن يواجهوا المعضلة المتمثلة إما في الاضطرار إلى قبول أي تعليم توفره الحكومة، وإما دفع التكلفة الكاملة لتعليم مختلف وأكثر تكلفة، بل إذا اختاروا مدرسة خارج المسار الشائع، فسيتمتعون عليهم دفع التكلفة الإضافية فقط.

٤. المشكلة الأكثر صعوبة هي مقدار التعليم الذي ينبغي توفيره على النفقة العامة، ولمن يتم توفير هذا التعليم بما يتجاوز الحد الأدنى المضمون للجميع. لا يمكن الشك في أن عدد أولئك الذين ستزداد مساهمتهم في الاحتياجات المشتركة عن طريق التعليم بعد مرحلة معينة بما يكفي لتبرير التكلفة، سيكون دائماً نسبة صغيرة فقط من إجمالي السكان. أيضاً، لا يمكن على الأرجح إنكار أنه ليس لدينا طرق معينة للتحقق سابقاً من مسألة من سيحقق أكبر فائدة من بين الصغار من التعليم المتقدم. علاوة على ذلك، مهما فعلنا، يبدو أنه لا مفر من أن يتمتع العديد ممن حصلوا على تعليم متقدم فيما بعد بمزايا مادية تفوق زملاءهم، فقط لأن شخصاً آخر شعر أنه من المجدي الاستثمار أكثر في تعليمهم، وليس بسبب أي موهبة طبيعية أكبر أو مجهود أكبر من جانبهم.

لن نتوقف لننظر في مقدار التعليم الذي يجب توفيره للجميع، أو إلى متى يجب أن يلتزم جميع الأطفال بالذهاب إلى المدرسة. إذ لا بد أن تعتمد الإجابة جزئياً على ظروف معينة، مثل الثروة العامة للمجتمع، وطبيعة اقتصاده، وربما

حتى الظروف المناخية التي تؤثر على سن المراهقة. في المجتمعات الأكثر ثراءً، لم تعد المشكلة عادةً تتعلق بأي تعليم سيزيد من الكفاءة الاقتصادية، بل مشكلة كيف نشغل الأطفال بطريقة ستساعدهم لاحقاً في استخدام أوقات فراغهم بشكل أفضل، حتى يُسمح لهم بكسب لقمة العيش.

إن القضية المهمة حقاً هي الطريقة التي ينبغي أن نختار بها أولئك الذين يجب أن يمتد تعليمهم إلى ما بعد الحد الأدنى العام. إن تكاليف التعليم المطول، من حيث الموارد المادية والموارد البشرية، كبيرة جداً حتى بالنسبة إلى البلد الغني، بحيث إن الرغبة في منح جزء كبير من السكان تعليماً متقدماً ستعارض دائماً إلى حد ما مع الرغبة في إطالة أمد التعليم للجميع. يبدو من المرجح أيضاً أن المجتمع الذي يرغب في الحصول على أقصى عائد اقتصادي من الإنفاق المحدود على التعليم يجب أن يركز على التعليم المتقدم لنخبة صغيرة نسبياً^(٦)، وهو ما قد يعني اليوم زيادة ذلك الجزء من السكان الذي يحصل على النوع الأكثر تقدماً من التعليم بدلاً من إطالة أمد التعليم لأعداد كبيرة. ومع ذلك، مع التعليم الحكومي، لن يبدو هذا عملياً في الديمقراطية، ولن يكون من المرغوب فيه أن تحدد السلطة من الذي سيحصل على مثل هذا التعليم.

كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، يجب ألا تستند قضية دعم التعليم المتقدم (والبحث العلمي) إلى الفائدة التي يمنحها للمتلقين، ولكن إلى المزايا الناتجة للمجتمع ككل. لذلك، لا توجد أسباب كافية لدعم أي نوع من التدريب المهني، الذي ستعكس الكفاءة الأكبر المكتسبة منه في قوة الكسب المادي الأكبر، والتي ستشكل مقياساً مناسباً إلى حد ما لمدى الرغبة في الاستثمار في هذا النوع من التدريب. إن الكثير من المكاسب المتزايدة في المهن التي تتطلب مثل هذا التدريب ستكون مجرد عائد على رأس

المال المستثمر فيها. يبدو أن أفضل حل هو أن أولئك الذين يبدو أن مثل هذا الاستثمار من المرجح أن يأتي لهم بأكثر عائد، ينبغي تمكينهم من اقتراض رأس المال وسداده لاحقاً من أرباحهم المتزايدة، على الرغم من أن مثل هذا النظام سيواجه صعوبات عملية كبيرة^(٧).

غير أن الوضع مختلف إلى حد ما، عندما يكون من غير المرجح أن تؤدي تكاليف التعليم المتقدم إلى زيادة مقابلة في السعر الذي يمكن به بيع خدمات الشخص الأفضل تدريباً للأفراد الآخرين (كما هو الحال في مهن الطب والقانون والهندسة وما إلى ذلك)، بل عندما يكون الهدف هو المزيد من نشر وزيادة المعرفة في جميع أنحاء المجتمع ككل. لا يمكن قياس الفوائد التي يحصل عليها المجتمع من علمائه وباحثيه بالسعر الذي يمكن لهؤلاء الأشخاص بيع خدمات معينة به، حيث إن الكثير من مساهماتهم تصبح متاحة مجاناً للجميع. لذلك هناك حجة قوية لمساعدة على الأقل بعض أولئك الذين يُظهرون بشائر معينة ويُظهرون ميلاً واهتماماً بمثل هذه الدراسات.

ومع ذلك، فإن الافتراض بأن كل القادرين فكرياً على الحصول على تعليم عالٍ ومتقدم لهم حق فيه هو أمر مختلف. ليس من الواضح بأي حال من الأحوال أنه من المصلحة العامة تمكين جميع الأذكياء بشكل خاص من التعليم المتقدم، أو أن كلاً منهم سيستفيد مادياً من مثل هذا التعليم، أو حتى أن مثل هذا التعليم يجب أن يقتصر على أولئك الذين لديهم قدرة واضحة ويكون المسار الطبيعي أو ربما المسار الحصري إلى المناصب العليا. مثلما أشار البعض مؤخراً، قد يحدث تقسيم أكثر حدة بين الطبقات، وقد يتم إهمال الأقل حظاً وثروةً بشكل خطير، إذا تم جلب جميع الأشخاص الأكثر ذكاءً عن عمد إلى المجموعة الثرية، وأصبحت مسألة أن الفقراء نسبياً كانوا أقل ذكاءً ليست مجرد افتراض عام ولكن حقيقة عالمية. هناك أيضاً مشكلة أخرى

اتخذت أبعادًا خطيرة في بعض الدول الأوروبية والتي يجب أن نأخذها في الاعتبار، وهي مشكلة وجود عدد من المثقفين أكبر مما يمكننا توظيفه بشكل مربح. هناك القليل من الأخطار التي تهدد الاستقرار السياسي أكثر من وجود بروليتاريا مثقفة لا تجد متنفسًا لثقافتها ومعرفتھا.

إذن، المشكلة العامة التي نواجهها في جميع مراحل التعليم العالي والمتقدم هي: أنه بطريقة ما، يجب اختيار بعض الشباب -في عمر لا يستطيع فيه المرء أن يعرف على وجه اليقين من الذي سيستفيد أكثر من غيره- حتى يحصلوا على تعليم سيمكّنهم من كسب دخل أعلى من البقية؛ ولتبرير الاستثمار، يجب اختيارهم بحيث يكونون مؤهلين بشكل عام لكسب دخل أعلى. أخيرًا، علينا أن نقبل حقيقة أنه بما أن شخصًا آخر سيتعين عليه دفع تكاليف التعليم، فإن أولئك الذين يستفيدون منه سيتمتعون بميزة لم يبذلوا مقابلها أي مجهود.

٥. في الآونة الأخيرة، ازدادت صعوبات هذه المشكلة بشكل كبير وأصبح الحل المعقول شبه مستحيل، بسبب الاستخدام المتزايد للتعليم الحكومي كأداة لتحقيق أهداف المساواة. على الرغم من أنه يمكن تقديم حجة لضمان فرص الحصول على تعليم متقدم قدر الإمكان لأولئك الذين من المرجح أن يستفيدوا منه، فقد تم استخدام سيطرة الحكومة على التعليم إلى حد كبير لتحقيق المساواة في آفاق الجميع، وهو أمر مختلف تمامًا. وعلى الرغم من أن دعاة المساواة عادةً يحتجون على الإيحاء بأن هدفهم هو أي نوع من المساواة الآلية التي من شأنها أن تحرم بعض الناس من المزايا التي لا يمكن توفيرها للجميع، فإن في التعليم مؤثرًا واضحًا على أن هذا هو الاتجاه. هذا الموقف المتعلق بالمساواة لا يتم الدفاع عنه بشكل صريح في العادة كما هو الحال في كتاب ريتشارد هنري تاووني «المساواة»، والذي يؤكد فيه أنه سيكون من الظلم «إنفاق قدر على تعليم البُلداء أقل مما يُنفق على تعليم الأذكى»^(٨).

ولكن إلى حد ما، أصبحت الرغبة المتضاربة في إحداث تكافؤ للفرص وضبط الفرص وفقاً للقدرة (والتي، كما نعلم، ليست لها علاقة تُذكر بالجدارة بأي معنى أخلاقي) ملتبسة في كل مكان.

ينبغي الاعتراف بأنه فيما يتعلق بالتعليم على النفقة العامة، فإن حجة المساواة في المعاملة بين الجميع قوية. ومع ذلك، عندما يتم دمجها مع حجة ضد السماح بأي مزايا خاصة لمن هم أكثر حظاً، فهذا يعني في الواقع أنه يجب إعطاء الجميع ما يحصل عليه أي طفل، وأنه ينبغي ألا يحصل أي منهم على ما لا يمكن توفيره للجميع. فهي تعني في الأخير أنه يجب عدم الإنفاق على تعليم أي طفل أكثر مما يمكن إنفاقه على تعليم كل طفل. إذا كانت هذه هي النتيجة الضرورية للتعليم العام، فإنها ستشكل حجة قوية ضد اضطلاع الحكومة بمهمة التعليم الذي يتجاوز المستوى الابتدائي، والذي يمكن حقاً تقديمه للجميع، وترك كل التعليم المتقدم في أيدي القطاع الخاص.

بيد أن حقيقة أن بعض المزايا يجب أن تكون مقصورة على البعض لا تعني أن سلطة واحدة يجب أن تتمتع بصلاحيات حصرية لتقرر إلى من ينبغي أن تذهب هذه المزايا. ليس من المرجح أن مثل هذه الصلاحيات في يد السلطة ستؤدي على المدى الطويل حقاً إلى تطوير التعليم، أو أنها ستخلق ظروفاً اجتماعية تبدو أكثر إرضاءً أو أكثر عدلاً مما كانت ستصبح عليه بغير ذلك. بالنسبة إلى النقطة الأولى، لا بد أن يكون واضحاً أنه ينبغي ألا تحتكر أي سلطة بمفردها الحكم على مدى قيمة نوع معين من التعليم، ومقدار الاستثمار في المزيد من التعليم، أو في أي نوع من أنواع التعليم المختلفة. لا يوجد -ولا يمكن أن يوجد في المجتمع الحر- معيار واحد يمكننا من خلاله تحديد الأهمية النسبية للأهداف المختلفة، أو الرغبة النسبية في الأساليب المختلفة. ربما لا يوجد مجال آخر يكون فيه التوفر المستمر للطرق البديلة بنفس أهمية ذلك في مجال

التعليم، حيث تكون المهمة هي إعداد الصغار والشباب لعالم دائم التغير. بقدر ما يتعلق الأمر بالعدالة، يجب أن نكون واضحين بشأن أن أولئك الذين وفق المصلحة العامة «يستحقون» تعليمًا متقدمًا، ليسوا بالضرورة أولئك الذين اكتسبوا بالجهد والتضحية أكبر جدارة ذاتية. فالموهبة الطبيعية والكفاءة الفطرية هما «ميزتان غير منصفتين» مثلهما مثل مصادفات البيئة، وحصر مزايا التعليم المتقدم في أولئك الذين يمكننا بثقة أن نتوقع الاستفادة منهم، سيزيد بالضرورة التناقض بين الوضع الاقتصادي والجدارة الذاتية بدلًا من أن يقلله. إن الرغبة في القضاء على آثار الصدفة، التي تكمن في أصل المطالبة بـ«العدالة الاجتماعية»، يمكن تلبيتها في مجال التعليم، كما في أي مكان آخر، فقط من خلال القضاء على كل تلك الفرص التي لا تخضع لسيطرة متعمدة. لكن نمو الحضارة يعتمد إلى حد كبير على استفادة الأفراد على أفضل وجه من أي حوادث عارضة ومصادفات يواجهونها، وعلى المزايا التي لا يمكن التنبؤ بها بالضرورة والتي يمنحها نوع واحد من المعرفة - في ظروف جديدة - لفرد واحد بحيث تميزه عن الآخرين.

ومهما كان مقدار نُبل دوافع أولئك الذين يرغبون بشدة، من أجل العدالة، في أن يبدأ الجميع بنفس الفرص، فإن غايتهم هي غاية يستحيل تحقيقها حرفيًا. علاوة على ذلك، فإن أي ادعاء بأنه تم تحقيقها أو حتى الاقتراب منها عن كثب لا يمكن إلا أن يزيد الأمور سوءًا بالنسبة إلى الأشخاص الأقل نجاحًا. وعلى الرغم من توفر كل الأسباب لإزالة أي عقبات خاصة قد تضعها المؤسسات القائمة في طريق البعض، فإنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه أن يبدأ الجميع بنفس الفرص، نظرًا لأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حرمان البعض من الاحتمالات التي لا يمكن توفيرها للجميع. وبينما نتمنى أن تكون

فرص الجميع كبيرة قدر الإمكان، فمن المؤكد أننا سنقل فرص المعظم إذا أردنا منعها من أن تكون أكبر من فرص الأقل حظاً. إن القول بأن كل من يعيش في نفس الوقت في أي بلد يجب أن يبدأ من نفس المكان لا يمكن التوفيق بينه وبين الحضارة النامية، أكثر من القول بأنه يجب ضمان هذا النوع من المساواة للأشخاص الذين يعيشون في أوقات مختلفة أو في أماكن مختلفة.

قد يكون من مصلحة المجتمع أن يُمنح بعض الذين يُظهرون قدرات استثنائية في المساعي العلمية أو الأكاديمية فرصة لذلك بغض النظر عن قدرات الأسرة المادية. لكن هذا لا يمنح أي شخص حقاً في مثل هذه الفرصة؛ ولا يعني كذلك أن فقط أولئك الذين يمكن التحقق من قدراتهم الاستثنائية ينبغي أن تُتاح لهم الفرصة، أو أنه ينبغي ألا يحصل عليها أحد ما لم يتم ضمانها لجميع الذين يمكنهم اجتياز نفس الاختبارات الموضوعية.

ليست كل الصفات التي تُمكن المرء من تقديم مساهمات خاصة يمكن التحقق منها عن طريق الامتحانات أو الاختبارات؛ وأن يكون على الأقل لدى بعض أولئك الذين يمتلكون مثل هذه الصفات فرصة، هو أهم من إعطائها لجميع الذين يستوفون نفس المتطلبات والشروط. قد تكون الرغبة الشديدة في المعرفة أو وجود توليفة غير معتادة من الاهتمامات أكثر أهمية من المواهب الأكثر وضوحاً أو أي قدرات قابلة للاختبار؛ والخلفية المعرفية العامة والاهتمامات أو التقدير العالي للمعرفة التي تنتجها البيئة الأسرية هي أشياء غالباً ما تساهم في الإنجاز أكثر من القدرة أو الموهبة الطبيعية. إن وجود بعض الأشخاص الذين يتمتعون بمزايا الأجواء المنزلية المواتية هو مورد ثمين للمجتمع يمكن لسياسات المساواة أن تدمره، ولكن لا يمكن الاستفادة منه دون ظهور عدم مساواة غير مستحقة. وبما أن الرغبة في المعرفة هي نزوع وميل من المرجح أن ينتقلا من خلال الأسرة، فهناك حجة قوية لتمكين الآباء الذين

يحرصون بالفعل على التعليم من توفيره لأبنائهم من خلال تضحية مادية، حتى لو كان هؤلاء الأبناء لأسباب أخرى قديدون أقل استحقاقاً من الآخرين الذين لن يحصلوا عليه [التعليم]^(٩).

٦. إن الإصرار على أن التعليم يجب أن يقتصر على أولئك الذين ثبتت قدراتهم تنتج عنه حالة يتم فيها تصنيف جميع السكان وفقاً لبعض الاختبارات الموضوعية، والتي تسود فيها مجموعة واحدة من الآراء بشأن من هم الأشخاص المؤهلين للحصول على مزايا التعليم المتقدم. وهذا يعني الترتيب الرسمي للأشخاص في تسلسل هرمي، مع وجود العباقة في الأعلى والأغبياء في الأسفل، وهو التسلسل الذي أصبح أسوأ بكثير من خلال حقيقة أنه يُفترض أنه يعبر عن «الجدارة»، وسيحدد إمكانية الوصول إلى الفرص التي يمكن للقيمة أن تظهر نفسها بها. عندما يهدف الاعتماد الحصري على نظام التعليم الحكومي إلى تحقيق «العدالة الاجتماعية»، فإن نظرة واحدة لما يشكل تعليمًا متقدمًا - ثم القدرات المؤهلة لذلك - ستطبق في كل مكان، وحقيقة أن شخصًا ما قد تلقى تعليمًا متقدمًا سيُفترض أنها تشير ضمناً إلى أنه «استحق» ذلك.

في التعليم، كما هو الحال في المجالات الأخرى، لا يجب أن تؤخذ الحقيقة المعترف بها بأن الجمهور لديه مصلحة في مساعدة البعض، على أنها تعني أن فقط أولئك الذين يتم الحكم عليهم من خلال وجهة نظر متفق عليها أنهم يستحقون المساعدة من الأموال العامة، هم من يجب أن يُسمح لهم بالوصول إلى التعليم المتقدم، أو أنه ينبغي عدم السماح لأي شخص بمساعدة أفراد معينين على أسس أخرى. هناك على الأرجح الكثير مما يمكن قوله لدعم منح بعض أعضاء كل مجموعة من المجموعات السكانية المختلفة الفرصة، حتى لو كان الأفضل في بعض المجموعات يبدو أقل تأهيلاً من أعضاء المجموعات الأخرى الذين لا يحصلون عليها. لهذا السبب، يجب

أن تكون المجموعات المحلية أو الدينية أو المهنية أو العرقية المختلفة قادرة على مساعدة بعض الأعضاء الشباب، بحيث يمثل أولئك الذين يتلقون تعليمًا متقدمًا مجموعتهم الخاصة إلى حد ما بما يتناسب مع التقدير الذي تنظر به المجموعة للتعليم.

لا بد أن يكون من المشكوك فيه على الأقل أن المجتمع الذي تُمنح فيه الفرص التعليمية وفقًا لقدرة مفترضة سيكون أكثر احتمالًا بالنسبة إلى غير الناجحين، من المجتمع الذي لعبت فيه بعض الصدف - كوجود أبوين ثريين - دورًا كبيرًا. في بريطانيا، حيث قطع إصلاح التعليم بعد الحرب شوطًا طويلًا نحو إنشاء نظام قائم على القدرة المفترضة، فإن العواقب تشير القلق بالفعل. تشير دراسة حديثة عن الحراك الاجتماعي إلى أن الآن «ستكون مدارس القواعد هي التي ستزود النخبة الجديدة، وهي النخبة التي سيصعب مهاجمتها لأنه تم اختيارها وفق «الذكاء المحسوب». ستميل عملية الاختيار إلى تعزيز مكانة المهن عالية المكانة الاجتماعية بالفعل، وتقسيم السكان إلى تيارات قد يعتبرها الكثيرون مستقلة مثل الأغنام والماعز. إن عدم الالتحاق بمدرسة قواعد سيكون استبعادًا أكثر خطورة مما كان عليه في الماضي، عندما كان من المعروف أن عدم المساواة موجود في النظام التعليمي. وقد يصبح الشعور بالاستياء أكثر حدة لمجرد أن الفرد المعني يدرك أن هناك بعض الصحة في عملية الاختيار التي أبقت خارج مدرسة القواعد. في هذا الصدد قد تكون العدالة الظاهرة أصعب من تحمل الظلم»^(١٠). أو، كما لاحظ كاتب بريطاني آخر بشكل أكثر عمومية، «ستكون نتيجة غير متوقعة لدولة الرفاهية أن تجعل البناء الاجتماعي ليس أقل بل أكثر جمودًا»^(١١).

دعونا نسعى بكل الوسائل إلى زيادة الفرص للجميع. ولكن يتعين علينا القيام بذلك مع العلم التام بأن زيادة الفرص للجميع من المرجح أن تكون

لصالح أولئك الأكثر قدرة على الاستفادة منها، وقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة عدم المساواة في البداية. عندما تؤدي المطالبة بـ «تكافؤ الفرص» إلى محاولات القضاء على مثل هذه «المزايا غير العادلة»، فمن المرجح أن تسبب الضرر فقط. إن كل الاختلافات البشرية، سواء أكانت اختلافات في المواهب الطبيعية أو في الفرص، تخلق مزايا غير عادلة. ولكن، بما أن المساهمة الرئيسة لأي فرد هي تحقيق أقصى استفادة من الأحداث التي يواجهها، فإن النجاح لا بد أن يكون إلى حد كبير مسألة صدفة.

٧. عند أعلى مستوى، يصبح نشر المعرفة بالتعليم لا ينفصل عن تقدم المعرفة عن طريق البحث العلمي. إذ لا يمكن التعريف بتلك المشكلات التي تقع على حدود المعرفة إلا من قبل الأشخاص الذين يكون البحث العلمي هو مهنتهم الأساسية. خلال القرن التاسع عشر تطورت الجامعات، ولا سيما تلك الموجودة في القارة الأوروبية، في الواقع إلى مؤسسات كانت تقدم، في أفضل حالاتها، التعليم كمنتج ثانوي للبحث العلمي، وحيث كان الطالب يكتسب المعرفة من خلال العمل كمتدرب أو كمساعد للعالم أو الباحث المبدع. منذ ذلك الحين، وبسبب زيادة كمية المعرفة التي يجب إتقانها قبل الوصول إلى حدود المعرفة، وبسبب الأعداد المتزايدة التي تتلقى تعليمًا جامعيًا دون أي نية للوصول إلى هذه المرحلة، فقد تغير طابع الجامعات بشكل كبير. إن الجزء الأكبر مما لا يزال يسمى «العمل الجامعي» هو اليوم في طابعه ومضمونه مجرد استمرار للتعليم المدرسي. فقط كليات «الدراسات العليا» - وفي الواقع، أفضلها فقط - هي التي لا تزال مكرسة بشكل أساسي لنوع العمل الذي ميز الجامعات الأوروبية في القرن الماضي.

بيد أنه لا يوجد سبب يدعو إلى التفكير بأننا لسنا في حاجة إلى نوع العمل الأكثر تقدمًا. إذ لا يزال هذا النوع من العمل هو الذي يعتمد عليه بشكل

أساسي المستوى العام للحياة الفكرية في أي بلد. وبينما تفي معاهد أبحاث العلوم التجريبية التي يقضي فيها العلماء الشباب فترتهم التدريبية، إلى حد ما، بهذه الحاجة، فهناك خطر في بعض مجالات الدراسة من أن يكون التوسيع الديمقراطي للتعليم ضارًا بالسعي تجاه هذا العمل الأصيل الذي يحافظ على المعرفة حية.

هنالك على الأرجح أسباب للقلق بشأن العدد غير الكافي المفترض من المتخصصين المدربين بالجامعة، والذين يتم إنتاجهم حاليًا في العالم الغربي^(١٢)، أقل من الأسباب الداعية للقلق بشأن الإنتاج غير الكافي للأفراد ذوي الجودة العالية حقًا. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن ذلك تقع بشكل أساسي على الإعداد غير الكافي من قبل الكليات والتحفيز النفعي للمؤسسات المعنية في المقام الأول بمنح المؤهلات المهنية، على الأقل في الولايات المتحدة، وإلى حد متزايد أيضًا في أماكن أخرى، فيجب ألا نتجاهل التفضيل الديمقراطي لتوفير فرص مادية أفضل لأعداد كبيرة على تقدم المعرفة، والذي سيكون دائمًا من عمل قلة نسبيًا والذي يمتلك بالفعل أقوى حجة لتلقي دعم الجمهور.

إن السبب الذي يجعل من المرجح أن تستمر مؤسسات مثل الجامعات القديمة، المكرسة للبحث والتدريس في حدود المعرفة، في أن تكون هي المصادر الرئيسة للمعرفة الجديدة، هو أن هذه المؤسسات فقط هي التي يمكنها تقديم تلك الحرية في اختيار المشكلات، وذلك التواصل بين ممثلي مختلف التخصصات، واللذين يوفران أفضل الظروف لتصور الأفكار الجديدة والسعي إليها. مهما كان مقدار ما يمكن تسريع التقدم به في اتجاه معروف من خلال التنظيم المتعمد للعمل الذي يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المعروفة، فإن الخطوات الحاسمة وغير المتوقعة في التقدم العام تحدث عادة ليس في

السعي لتحقيق غايات محددة، ولكن في استغلال تلك الفرص التي يحدثها المزيج العرضي من المعرفة والمواهب والظروف الخاصة التي قد وُضعت في طريق بعض الأفراد. وعلى الرغم من أن مؤسسة البحث المتخصصة قد تكون الأكثر كفاءة لجميع المهام ذات الطابع «التطبيقي»، فإن هذا البحث المؤسسي دائماً ما يكون بقدرٍ ما بحثاً موجهاً، ويتم تحديد الهدف منه بواسطة المعدات المتخصصة، والفريق العامل، والغرض الملموس الذي تكون المؤسسة مكرسة له. لكن في البحث العلمي «النظري» في حدود المعرفة، غالباً ما لا توجد مواضيع أو مجالات محددة، وستكون التطورات الحاسمة في كثير من الأحيان بسبب تجاهل التقسيم التقليدي للتخصصات.

٨. لذا فإن مشكلة دعم تقدم المعرفة بأكثر الطرق فعالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة «الحرية الأكاديمية». لقد تم تطوير المفاهيم التي يصفها هذا المصطلح في بلدان القارة الأوروبية، حيث كانت الجامعات بشكل عام مؤسسات حكومية؛ وبالتالي كانت موجهة بشكل شبه كامل ضد التدخل السياسي في عمل هذه المؤسسات^(١٣). لكن القضية الحقيقية أوسع بكثير. ستكون هناك حجة قوية ضد أي تخطيط وتوجيه موحد لجميع الأبحاث العلمية من قبل مجلس مؤلف من العلماء والخبراء الأكثر شهرة، بقدر ما يوجد من حجة ضد مثل هذا التوجيه من قبل سلطات دخيلة. على الرغم من أنه من الطبيعي أن يشعر العالم الفردي بالاستياء الشديد من التدخل في اختياره عندما يكون ذلك مدفوعاً بما يبدو له أنه لا صلة له بالموضوع، فإن الأمر قد يكون أقل ضرراً إذا كان هناك تعدد في مثل هذه المؤسسات، كل منها يخضع لضغوط خارجية مختلفة، مما لو كانوا جميعاً تحت السيطرة الموحدة لتصور واحد لما كان في لحظة معينة يبدو في سبيل المصلحة العلمية الفضلى.

لا يمكن أن تعني الحرية الأكاديمية، بالطبع، أن كل عالم ينبغي أن يفعل

ما يبدو له أنه مرغوب فيه للغاية. كما أنها لا تعني الحكم الذاتي للعلم ككل. إنها تعني بالأحرى أنه يجب أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من مراكز العمل المستقلة، حيث يمكن على الأقل لأولئك الأشخاص الذين أثبتوا قدرتهم على تطوير المعرفة وتفانيهم في مهمتهم أن يحددوا بأنفسهم المشكلات التي يتعين عليهم إنفاق جهدهم عليها، وحيث يمكنهم شرح النتائج التي توصلوا إليها، سواء أكانت هذه النتائج مستساغة من قبل صاحب العمل أو الجمهور بشكل عام أم لا^(١٤).

في الممارسة العملية، هذا يعني أن أولئك الأفراد الذين أثبتوا أنفسهم بالفعل في نظر أقرانهم، والذين، لهذا السبب، تم منحهم مناصب عليا يمكنهم من خلالها تحديد عملهم وعمل من تحتهم؛ ينبغي أن يضمّنوا البقاء في منصبتهم. وهذا الامتياز يكون ممنوحاً لسبب مشابه لذلك الذي جعل من المرغوب فيه جعل منصب القضاة آمناً، وهو لا يُمنح لمصلحة الفرد ولكن لأنه يُعتقد بحق أن الأشخاص في مثل هذه المناصب سيخدمون، على وجه العموم، المصلحة العامة على أفضل وجه إذا كانوا محميين من ضغوط الرأي الخارجي. وهو بالطبع ليس امتيازاً غير محدود، ويعني فقط أنه بمجرد منحه، لا يمكن سحبه إلا للأسباب المنصوص عليها تحديداً في وقت التعيين الأصلي.

لا يوجد سبب يمنع من تغيير هذه الشروط في التعيينات الجديدة عندما نكتسب خبرة جديدة، على الرغم من أن هذه الشروط الجديدة لا يمكن أن تنطبق على أولئك الذين يمتلكون بالفعل ما في الولايات المتحدة يسمى «التثبيت الوظيفي». على سبيل المثال، يبدو أن التجربة الحديثة تشير إلى أن شروط التعيين في الوظيفة يجب أن تحدد أن شاغل هذا المنصب يفقد الامتياز إذا انضم عن قصد أو دَعَم أي حركة تُعارض المبادئ ذاتها التي يقوم عليها هذا الامتياز. إذ ينبغي ألا يشمل التسامح الدعوة إلى اللاتسامح. على هذا الأساس،

أشعر أنه ينبغي عدم منح الشيوعي «تثبيتاً وظيفياً»، على الرغم من أنه بمجرد منحه إياه من دون قيود صريحة، يجب احترامه مثل أي تعيين آخر مشابه.

غير أن كل هذا ينطبق فقط على الامتياز الخاص بـ«التثبيت الوظيفي». لكن بصرف النظر عن هذه الاعتبارات ذات الصلة بالتثبيت الوظيفي، ليس هناك مبرر لأي شخص يدعي أنه من حقه أن يفعل أو يُدرّس ما يحبه؛ أو من ناحية أخرى، مبرر لأي قاعدة صارمة تنص على أن أي شخص يحمل رأياً معيناً ينبغي استبعاده بشكلٍ شامل. وعلى الرغم من أن المؤسسة التي تهدف إلى تحقيق معايير عالية ستكتشف قريباً أنها لا تستطيع جذب المواهب الرفيعة إلا إذا منحت حتى أصغر أعضائها مجموعة واسعة من الاهتمامات والآراء، فلا يحق لأي شخص أن يتم توظيفه من قبل مؤسسة بغض النظر عن الاهتمامات والآراء التي يحملها.

٩. إن الحاجة إلى حماية مؤسسات التعليم من النوع الأكثر فظاظاً من التدخل لخدمة المصالح السياسية أو الاقتصادية معترف بها جيداً اليوم، بحيث لا يوجد خطر كبير من ممارستها بنجاح في المؤسسات ذات السمعة الطيبة. لكن لا تزال هناك حاجة إلى اليقظة، خاصة في العلوم الاجتماعية، حيث تتم ممارسة الضغط في كثير من الأحيان باسم أهداف مثالية للغاية ومقبولة على نطاق واسع. إن الضغط ضد وجهة نظر غير شعبية أكثر ضرراً من معارضة وجهة نظر شعبية. إن مسألة أن حتى توماس جيفرسون جادل بأنه في مجال الحكومة، يجب تحديد المبادئ التي يتم تدريسها والنصوص التي يجب اتباعها في جامعة فيرجينيا من قبل السلطة، لأن الأستاذ الجامعي التالي قد يكون «أحد أعضاء المدرسة الفيدرالية البائدة»! يجب أن تكون تحذيراً كافياً لنا (١٥).

ومع ذلك، فإن الخطر اليوم لا يكمن في التدخل الخارجي الواضح، بقدر ما هو في السيطرة المتزايدة التي تمنحها الاحتياجات المالية المتزايدة للبحث العلمي لأولئك الذين يملكون المال. إنها تشكل تهديدًا حقيقيًا لمصالح التقدم العلمي، لأن مبدأ التوجيه الموحد والمركزي لجميع الجهود العلمية التي قد تؤدي إليه يتبناه بعض العلماء أنفسهم. وعلى الرغم من أن الهجوم الكبير الأول، الذي انطلق في الثلاثينيات، باسم التخطيط للعلم تحت تأثير ماركسي قوي، قد تم صدّه بنجاح^(١٦)، والمناقشات التي نتجت عنه أوجدت وعيًا أكبر بأهمية الحرية في هذا في الميدان، فإنه يبدو من المرجح أن محاولات «تنظيم» الجهد العلمي وتوجيهه إلى أهداف معينة ستظهر مرة أخرى في أشكال جديدة. إن النجاحات الواضحة التي حققها الروس في مجالات معينة، والتي هي سبب الاهتمام المتجدد بالتنظيم المتعمد للجهد العلمي، ينبغي ألا تفاجئنا وألا تعطينا أي سبب لتغيير رأينا حول أهمية الحرية. إن مسألة أن أي هدف واحد، أو أي عدد محدود من الأهداف، والتي من المعروف بالفعل أنها قابلة للتحقيق، من المرجح أن يتم الوصول إليها في وقت أقرب إذا تم إعطاؤها الأولوية في التخصيص المركزي لجميع الموارد؛ هي مسألة لا يمكن التنازع عليها. فهذا هو السبب في أرجحية أن يكون التنظيم الشمولي أكثر فاعلية في الحرب القصيرة؛ والسبب في كون مثل هذه الحكومة شديدة الخطورة على الآخرين عندما تكون في وضع يمكنها من اختيار اللحظة الأكثر ملاءمة للحرب. لكن هذا لا يعني أن تقدم المعرفة بشكل عام من المرجح أن يكون أسرع إذا تم توجيه كل الجهود إلى ما يبدو الآن أنه أهم الأهداف، أو أن الأمة التي نظمت جهودها بشكل أكثر تعمدًا ستكون على المدى الطويل هي الأقوى^(١٧).

أحد العوامل الأخرى التي ساهمت في الاعتقاد بتفوق البحث الموجه

هو التصور المبالغ فيه إلى حد ما لمدى ما يدين به تقدم الصناعة الحديثة إلى العمل الجماعي المنظم للمختبرات الصناعية الكبرى. في الواقع، كما تم توضيح الأمر مؤخراً بشيء من التفصيل^(١٨)، فإن نسبة أكبر بكثير مما يُعتقد عموماً حتى من التطورات التكنولوجية الرئيسة في الآونة الأخيرة قد جاءت من الجهود الفردية، وغالباً من الأشخاص الذين كانوا يتبعون شغفهم أو الذين انتقادوا إلى مشكلاتهم من خلال بعض الصدف. وما يبدو صحيحاً في المجالات التطبيقية هو بالتأكيد أكثر صحة بالنسبة إلى البحث النظري، حيث يصعب التنبؤ بالتطورات المهمة بطبيعتها. في هذا المجال، قد يكون هناك بالفعل خطر في التركيز الحالي على العمل الجماعي والتعاون، وقد تكون الفردانية الأكبر للأوروبيين (والتي ترجع جزئياً إلى كونهم أقل استخداماً للدعم المادي الوافر وبالتالي أقل اعتماداً عليه) هي التي يبدو أنها لا تزال تمنحهم بعض المميزات التي تمنحهم الأفضلية على العلماء الأمريكيين في أكثر مجالات البحث الأساسية أصالة.

ربما لا يوجد تطبيق أكثر أهمية لأطروحاتنا الرئيسة من أن تقدم المعرفة من المرجح أن يكون أسرع عندما لا يتم تحديد المساعي العلمية من خلال مفهوم موحد لفائدتها الاجتماعية، وعندما يمكن لكل شخص أثبت قدراته أن يكرس نفسه للمهام التي فيها يرى أفضل فرصة لتقديم مساهمة. عندما لا يعد من الممكن إعطاء هذه الفرصة لكل طالب مؤهل من خلال منحه إمكانية تقرير كيفية استخدام وقته، كما هو الحال بشكل متزايد في جميع المجالات التجريبية، وعندما تكون هناك حاجة إلى وسائل مادية كبيرة لمعظم أنواع العمل، ستكون احتمالات التقدم أكبر إذا، بدلاً من أن تكون السيطرة على الأموال في أيدي سلطة واحدة تعمل وفقاً لخطة موحدة، كان هناك تعدد في

المصادر المستقلة حتى يتمكن المفكر غير التقليدي من العثور على أذن تصغي له.

على الرغم من أنه لا يزال لدينا الكثير لتتعلمه حول أفضل طريقة لإدارة صناديق التمويل المستقلة المخصصة لدعم البحث العلمي، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من المؤكد ما إذا كان تأثير المؤسسات الكبيرة جدًا (مع اعتمادها الحتمي على رأي الأغلبية وما يترتب على ذلك من ميل لإبراز تقلبات الموضة العلمية) دائمًا مفيدًا بقدر ما يمكن أن يكون، فلا شك أن تعدد تلك الصناديق والمنح الخاصة المهمة بمجالات محدودة هي واحدة من أكثر السمات الواعدة للوضع الأمريكي. ولكن على الرغم من أن قوانين الضرائب الحالية قد زادت مؤقتًا من تدفق هذه الأموال، فإننا يجب أن نتذكر أيضًا أن نفس القوانين تجعل تراكم الثروات الجديدة أكثر صعوبة، وبقدر ما تفعل ذلك فمن المرجح أن تحجب هذه المصادر في المستقبل. كما هو الحال في أي مجال آخر، فإن الحفاظ على الحرية في مجالات العقل والروح سيعتمد، على المدى الطويل، على تشتت السيطرة على الوسائل المادية، وعلى استمرار وجود الأفراد الذين هم في وضع يسمح لهم بتكريس قدر كبير من الأموال للأغراض التي تبدو مهمة بالنسبة إليهم.

١٠. ليس هناك مكان تكون فيه الحرية أكثر أهمية من ذلك المكان الذي يكون جهلنا فيه أكبر ما يمكن؛ أي عند حدود المعرفة، أي بعبارة أخرى، حيث لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما ينتظرنا في خطواتنا التالية إلى الأمام. وعلى الرغم من أنه تم تهديد الحرية حتى هناك، فإنه لا يزال المجال الذي يمكننا فيه الاعتماد على معظم الناس الذين يحتشدون للدفاع عنه عندما يدركون التهديد. إذا كنا معنيين في هذا الكتاب بشكل أساسي بالحرية في مجالات أخرى، فذلك لأننا كثيرًا ما ننسى اليوم أن الحرية الفكرية تقوم على أساس

أوسع بكثير من الحرية ولا يمكن أن توجد من دونه. لكن الهدف النهائي للحرية هو توسيع تلك القدرات التي يتفوق فيها الإنسان على أسلافه، والتي يجب على كل جيل أن يسعى إلى إضافة نصيبه إليها؛ نصيبه في نمو المعرفة والتقدم التدريجي للمعتقدات الأخلاقية والجمالية، حيث يجب ألا يُسمح لأي أحد يدعي التفوق بفرض مجموعة واحدة من الآراء حول ما هو صحيح أو جيد، وحيث يمكن للخبرة الإضافية فقط تحديد ما ينبغي أن يسود.

إن قيمة الحرية تظهر عندما يصل الإنسان إلى ما هو أبعد من ذاته الحالية، وعندما يظهر الجديد ويُترك التقييم للمستقبل. لقد أعادتنا إذن مشكلات التعليم والبحث العلمي إلى الموضوع الرئيس لهذا الكتاب، من المكان الذي تكون فيه عواقب الحرية والتقييد أبعد وأقل وضوحًا إلى المكان الذي تؤثر فيه بشكل مباشر على القيم النهائية. ولا يمكننا أن نفكر في كلمات أفضل لنختم بها من كلمات فيلهلم فون همبولت التي وضعها جون ستيوارت مل قبل مائة عام أمام مقالته عن الحرية: «إن المبدأ الرئيس الذي تتقارب نحوه كل الحجج التي يتم الكشف عنها في هذه الصفحات، هو الأهمية المطلقة والضرورية للتطور البشري في تنوعه الأكثر ثراءً»^(١٩).



ملحق

لماذا لست محافظًا؟

لطالما كان أصدقاء الحرية المخلصون نادرين، وكانت انتصاراتها دائمًا بسبب الأقليات، والتي كانت تنتصر من خلال ربط نفسها بمساعدين غالبًا ما تختلف أهدافهم عن أهدافها؛ وهذا الارتباط، الذي يكون دائمًا خطيرًا، كان كارثيًا في بعض الأحيان، من خلال إعطاء المعارضين أسبابًا وجيهة للمعارضة.

-لورد أكتون

ملحق

لماذا لستُ محافظاً؟

١ . عندما يأتي وقت تدعو فيه معظم الحركات التي يُعتقد أنها تقدمية إلى مزيد من التعدي على الحرية الفردية^(١)، فمن المرجح أن يوجّه أولئك الذين يعتزون بالحرية كل طاقاتهم إلى المعارضة. وهم في هذا يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان في نفس جانب أولئك الذين يقاومون عادةً التغيير. وهم اليوم في مسائل السياسة الحالية ليس لديهم خيار سوى دعم الأحزاب المحافظة. ولكن، على الرغم من أن الموقف الذي حاولت إيضاحه يوصف أيضاً بأنه «محافظ»، فإنه يختلف تمامًا عن الموقف الذي ارتبط هذا الاسم به تقليدياً. وهناك خطر يكمن في الحالة الملتبسة التي تجمع المدافعين عن الحرية والمحافظين الحقيقيين معاً في معارضة مشتركة للتطورات التي تهدد أهدافهم المختلفة بالتساوي. لذلك من المهم التمييز بوضوح بين الموقف المُتخذ هنا والموقف المعروف منذ فترة طويلة -وربما بشكل أكثر ملاءمة- على أنه موقف محافظ.

إن الموقف المحافظ بمعناه الصحيح هو موقف شرعي، وربما ضروري، وواسع الانتشار بالتأكيد لمعارضة التغيير الجذري. لقد لعب، منذ الثورة الفرنسية، ولمدة قرن ونصف، دوراً مهماً في السياسة الأوروبية. وكان نقيضه -حتى صعود الاشتراكية- هو الليبرالية. لا يوجد شيء يناظر هذا الصراع في

تاريخ الولايات المتحدة، لأن ما يسمى في أوروبا بـ«الليبرالية» كان هناك هو التقليد الشائع الذي بُني عليه النظام السياسي الأمريكي: وهكذا كان المدافع عن التقاليد الأمريكية ليبرالياً بالمعنى الأوروبي^(٢). وقد تفاقم هذا اللبس الموجود بالفعل بسبب المحاولة الأخيرة لزرع النمط الأوروبي من الموقف المحافظ في أمريكا، والذي، لكونه دخلياً على التقاليد الأمريكية، اكتسب طابعاً غريباً إلى حد ما. وقبل ذلك بفترة، بدأ الاشتراكيون والراдикаليون الأمريكيون يطلقون على أنفسهم اسم «ليبراليين». ومع ذلك، ساستمر في الوقت الحالي في وصف الموقف الذي أتبعناه، والذي يختلف كثيراً عن الموقف المحافظ الحقيقي بقدر اختلافه عن الاشتراكية، بأنه ليبرالي. ولكن اسمحوالي أن أقول على الفور إنني أفعل ذلك مع مخاوف متزايدة، وسأضطر لاحقاً إلى التفكير في اسم مناسب لحزب الحرية. والسبب في ذلك ليس فقط أن مصطلح «ليبرالي» في الولايات المتحدة هو سبب سوء الفهم المستمر اليوم، ولكن أيضاً أن النوع السائد من الليبرالية العقلانية في أوروبا كان منذ فترة طويلة أحد ممهدي الطريق للاشتراكية.

اسمحوالي الآن أن أوضح ما يبدو لي اعتراضاً حاسماً على أي موقف محافظ يستحق أن يُسمى كذلك. وهو أنه بطبيعته لا يمكنه تقديم بديل للاتجاه الذي نتحرك فيه. قد ينجح بمقاومته للتوجهات الحالية في إبطاء التطورات غير المرغوبة، ولكن بما أنه لا يشير إلى اتجاه آخر، فلا يمكنه منع استمرارها. ولهذا السبب، كان مصير التيار المحافظ دائماً هو الانقياد إلى طريق ليس من اختياره. لا يمكن أن يؤثر الشد والجذب بين المحافظين والتقدميين إلا على سرعة التطورات المعاصرة، وليس على اتجاهها. ولكن، على الرغم من وجود حاجة إلى «كبح مركبة التقدم»^(٣)، فإنني شخصياً لا يمكنني الاكتفاء بالمساعدة في الضغط على المكابح. فما يجب أن يسأله الليبرالي، أولاً وقبل كل شيء،

ليس بأي سرعة أو إلى أي مدى ينبغي أن نتحرك، ولكن أين ينبغي أن نتحرك. في الواقع، إنه يختلف كثيرًا عن الراديكالية الجماعية Collectivist اليوم أكثر مما يختلف عنها المحافظ. في حين أن الأخير بشكل عام يحمل مجرد نسخة معتدلة من تحيزات عصره، يجب على الليبرالي اليوم أن يعارض بشكل أكثر إيجابية بعض المفاهيم الأساسية التي يتشارك فيها معظم المحافظين مع الاشتراكيين.

٢. إن الصورة المعطاة عمومًا للموقف النسبي للتيارات الثلاثة تعمل على تشويش علاقاتها الحقيقية أكثر مما تعمل على توضيحها. فعادة ما يتم تمثيلها على أنها مواقف مختلفة على خط واحد، حيث يكون الاشتراكيون على اليسار، والمحافظون على اليمين، والليبراليون في مكان ما في الوسط. لا شيء يمكن أن يكون أكثر تضليلًا من ذلك. إذا أردنا وصف الأمر برسم توضيحي، فسيكون من الأنسب وضعهم في مثلث بحيث يحتل المحافظون زاوية، ويتجه الاشتراكيون نحو الزاوية الثانية، والليبراليون نحو الزاوية الثالثة. ولكن، بما أن الاشتراكيين كانوا قادرين لفترة طويلة على السير بسرعة أكبر، فإن المحافظين يميلون إلى اتباع الاتجاه الاشتراكي بدلًا من الاتجاه الليبرالي، وقد تبنوا على فترات زمنية تلك الأفكار التي أصبحت محترمة من خلال الدعاية الراديكالية. لقد كان المحافظون دائمًا هم من يجرون تسويات مع الاشتراكية ويسرقون البساط من تحت قدميها. إن أولئك المحافظين دعاة «الطريق الأوسط»^(٤) الذين ليس لديهم هدف خاص بهم، استرشدوا بالاعتقاد بأن الحقيقة لا بد أن تكمن في مكان ما بين طرفي النقيض؛ ونتيجة لذلك قاموا بتغيير موقفهم في كل مرة ظهرت فيها حركة أكثر تطرفًا على أي من الجناحين.

بالتالي فإن الموقف الذي يمكن وصفه بحق بأنه محافظ في أي وقت يعتمد على اتجاه التوجهات الحالية. ونظرًا لأن التطور خلال العقود الماضية

كان عمومًا في اتجاه اشتراكي، فقد يبدو أن كلاً من المحافظين والليبراليين كانوا عازمين بشكل أساسي على تأخير تلك الحركة. لكن النقطة الأساسية في الليبرالية هي أنها تريد الذهاب إلى مكان آخر، لا أن تقف مكتوفة الأيدي. وعلى الرغم من أن الانطباع المعاكس اليوم قد يكون سببه في بعض الأحيان حقيقة أنه كان هناك وقت كانت فيه الليبرالية مقبولة على نطاق واسع، وكانت بعض أهدافها أقرب إلى التحقق، فإنها لم تكن قط مذهباً رجعيًا. لم يكن هناك أي وقت تم فيه تحقيق المبادئ والغايات الليبرالية بالكامل، ولم تكن الليبرالية تتطلع إلى مزيد من التحسين في المؤسسات. الليبرالية لا تنفر من التطور والتغيير. وحيث يتم خنق التغيير العفوي من قبل سيطرة الحكومة، فإنها تريد قدرًا كبيرًا من التغيير في السياسة. بقدر ما يتعلق الأمر بالكثير من الإجراءات الحكومية الحالية، لا يوجد في العالم الحالي سبب تقريبًا يجعل الليبرالي يرغب في الحفاظ على الأشياء كما هي. سيبدو لليبراليين، في الواقع، أن ما هو مطلوب بشدة في معظم أنحاء العالم هو إزالة شاملة للعقبات التي تعترض النمو الحر.

هذا الاختلاف بين الموقف الليبرالي والمحافظ يجب ألا تحجبه حقيقة أنه في الولايات المتحدة لا يزال من الممكن الدفاع عن الحرية الفردية من خلال الدفاع عن المؤسسات الراسخة. فهي بالنسبة إلى الليبراليين ذات قيمة ليس لأنها راسخة منذ زمن طويل أو لأنها أمريكية، ولكن لأنها تتوافق مع المبادئ التي يعتزون بها.

٣. قبل أن أتناول النقاط الرئيسية التي يتعارض فيها الموقف الليبرالي بشدة مع الموقف المحافظ، يجب أن أشدد على أن هناك الكثير مما كان يمكن لليبرالي تعلمه من عمل بعض المفكرين المحافظين. فنحن ندين (على الأقل خارج مجال الاقتصاد) لهم ببعض الرؤى العميقة التي تعد مساهمات حقيقية في فهمنا للمجتمع الحر، والتي نتجت عن دراستهم التي تقدر وتحترم قيمة

المؤسسات النامية. فمهما كانت رجعية شخصيات مثل جوستوس موسر، أو دي مايستر، أو بونالد، أو كلوريدج، أو دونوسو كورتيس في السياسة، فقد أظهروا فهمًا لمعنى المؤسسات والمنظومات الاجتماعية التي نمت تلقائيًا مثل اللغة والقانون والأخلاق والأعراف، والذي استبق مناهج العلم الحديث، والذي كان يمكن أن يستفيد منه الليبراليون. لكن إعجاب المحافظين بالنمو الحر ينطبق بشكل عام على الماضي فقط. إذ عادة ما يفتقرون إلى الشجاعة للترحيب بنفس التغيير غير المصمم الذي ستظهر منه أدوات جديدة للمساعي البشرية.

يقودني هذا إلى النقطة الأولى التي تختلف فيها النزعات المحافظة والليبرالية اختلافًا جذريًا. كما اعترف الكتاب المحافظون في كثير من الأحيان، فإن إحدى السمات الأساسية للموقف المحافظ هي الخوف من التغيير، وعدم الثقة بكل ما هو جديد بحد ذاته^(٥)، في حين أن الموقف الليبرالي يقوم على الشجاعة والثقة، وعلى الاستعداد للسماح بالتغيرات لتأخذ مسارها حتى لو لم تتمكن من التنبؤ بالمكان الذي ستقودنا إليه. لن يكون هناك الكثير لنعترض عليه إذا كان المحافظون يكرهون التغيير السريع للغاية في المؤسسات والسياسة العامة؛ فهنا ستكون حجة الحذر والعمليات البطيئة قوية بالفعل. لكن المحافظين يميلون إلى استخدام سلطات الحكومة لمنع التغيير أو لتقييد معدلته. عندما يتطلعون إلى الأمام، تجدهم يفتقرون إلى الإيمان بقوى التكيف العفوية التي تجعل الليبرالي يقبل التغيرات دون خوف، على الرغم من أنه لا يعرف كيف سيتم إحداث التعديلات والتكيفات اللازمة. في الواقع، جزء من الموقف الليبرالي هو افتراض أن، خاصة في المجال الاقتصادي، قوى السوق ذاتية التنظيم ستؤدي إلى إجراء التعديلات المطلوبة مع الظروف الجديدة، على الرغم من أنه لا يمكن لأحد التنبؤ بكيفية حدوث ذلك في حالة معينة. ربما لا

يوجد عامل واحد يساهم في إحجام الناس المتكرر عن السماح للسوق بالعمل مثل عدم قدرتهم على تصور كيف سيتم تحقيق بعض التوازن الضروري، بين الطلب والعرض، وبين الصادرات والواردات، إلخ، دون سيطرة معتمدة. يشعر المحافظ بالأمان والرضا فقط إذا كان مطمئنًا إلى أن بعض الحكمة العليا تراقب التغيير وتشرف عليه، أي فقط إذا كان يعلم أن بعض السلطات مكلفة بأن تحافظ على التغيير «منظمًا».

هذا الخوف من الثقة بالقوى الاجتماعية غير المتحكم فيها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسمتين أخريين للتيار المحافظ: ولعه بالسلطة وافتقاره إلى فهم القوى الاقتصادية. نظرًا لأنه لا يثق بكل من النظريات المجردة والمبادئ العامة^(٦)، فإنه لا يفهم تلك القوى العفوية التي تعتمد عليها سياسة الحرية ولا يمتلك أساسًا لصياغة مبادئ السياسة. حيث يبدو النظام للمحافظين كنتيجة للحرص والاهتمام المستمر للسلطة، والتي، لهذا الغرض، يجب السماح لها بالقيام بما تتطلبه الظروف الخاصة وعدم ربطها بقاعدة صارمة. يتطلب الالتزام بالمبادئ فهمًا للقوى العامة التي يتم من خلالها تنسيق جهود المجتمع، لكن نظرية المجتمع وخاصة الآلية الاقتصادية هي ما يفتقر إليه التيار المحافظ بشكل واضح. لذا، فقد كان التيار المحافظ غير منتج لتصور عام لكيفية الحفاظ على النظام الاجتماعي بحيث إن داعميه المعاصرين، في محاولاتهم لبناء أساس نظري، يجدون أنفسهم دائمًا يلجأون بشكل حصري تقريبًا للمؤلفين الذين اعتبروا أنفسهم ليبراليين. من المؤكد أن ماكولاي وتوكفيل واللورد أكتون وليكي كانوا يعتبرون أنفسهم ليبراليين وبحق. وحتى إدموند بيرك ظل ليبراليًا قديمًا حتى النهاية، وكان سيشعر بالصدمة من فكرة اعتباره محافظًا.

لكن دعوني أعود إلى النقطة الرئيسة، وهي الخضوع المميز للمحافظ تجاه عمل السلطة الراسخة واهتمامه الأساسي بعدم إضعاف هذه السلطة بدلًا

من إيقائها ضمن الحدود. من الصعب التوفيق بين هذا الأمر وبين الحفاظ على الحرية. بشكل عام، يمكن القول على الأرجح إن المحافظ لا يعترض على الإكراه أو السلطة التعسفية ما دام يتم استخدامها لما يعتبره الأغراض الصحيحة. إنه يعتقد أنه إذا كانت الحكومة في أيدي رجال محترمين، فلا يجب أن يتم تقييدها بشدة بقواعد صارمة. وبما أنه انتهازي بشكل أساسي ويفتقر إلى المبادئ، فلا بد أن يكون أمله الرئيس هو أن يحكم الحكيم وحسن النية؛ ليس فقط بالقدوة والأسوة الحسنة، كما يجب أن نرغب جميعاً، ولكن من خلال السلطة الممنوحة له والتي يستغلها^(٧). فهو، مثله مثل الاشتراكي، مهتم بمشكلة كيفية تقييد سلطات الحكومة أقل من اهتمامه بمسألة من يمارسها؛ وهو، مثل الاشتراكي، يعتبر نفسه مؤهلاً لفرض القيمة التي يتبناها على الآخرين.

عندما أقول إن المحافظ يفترق إلى المبادئ، فأنا لا أقصد الإيحاء بأنه يفترق إلى القناعات الأخلاقية. بل عادة ما يكون المحافظ النموذجي رجلاً ذا قناعات أخلاقية قوية جداً. ما أعنيه هو أنه ليس لديه مبادئ سياسية تمكّنه من العمل مع أشخاص تختلف قيمهم الأخلاقية عن قيمه الخاصة من أجل نظام سياسي يمكن لكليهما فيه الامتثال لقناعاتهما. إن الاعتراف بمثل هذه المبادئ هو الذي يسمح بالتعايش بين مجموعات مختلفة من القيم، والذي يجعل بدوره من الممكن بناء مجتمع سلمي بأقل قدر من القوة. إن قبول مثل هذه المبادئ يعني أننا نتفق على تحمل الكثير مما لا نحبه. هناك العديد من قيم المحافظ التي تروق لي أكثر من قيم الاشتراكيين. ومع ذلك، بالنسبة إلى الشخص الليبرالي، فإن الأهمية التي يوليها بشكلٍ شخصي لأهداف محددة ليست مبرراً كافياً لإخضاع الآخرين لها. ليس لدي شك في أن بعض أصدقائي المحافظين سيصابون بالصدمة مما سيعتبرونه «تنازلات» للآراء الحديثة والتي قدمتها في الجزء الثالث من هذا الكتاب. ولكن، على الرغم من أنني قد لا

أحب بعض الإجراءات بقدرهم وقد أصوتَ ضدها، فأنا لا أعرف أي مبادئ عامة يمكنني الاحتكام إليها لإقناع أولئك الذين لديهم وجهة نظر مختلفة بأن هذه الإجراءات غير مسموح بها في نوع المجتمع الذي يرغب كلانا فيه. حيث يتطلب العيش والعمل بنجاح مع الآخرين أكثر من الإخلاص لأهداف المرء الملموسة. إنه يتطلب التزاماً فكرياً بنوع من النظام يُسمح فيه للآخرين بالسعي وراء غايات مختلفة، حتى في القضايا التي يعتبرها أحدهم جوهرية.

ولهذا السبب، بالنسبة إلى الليبراليين، لا تعتبر المبادئ الأخلاقية أو الدينية مجالات مناسبة للإكراه، بينما لا يعترف كل من المحافظين والاشتراكيين بمثل هذه الحدود. أشعر أحياناً أن السمة الأكثر وضوحاً لليبرالية والتي تميزها عن النزعة المحافظة بقدر ما تميزها عن الاشتراكية، هي الرأي القائل بأن المعتقدات الأخلاقية المتعلقة بمسائل السلوك والتي لا تتدخل بشكل مباشر في المجال المحمي للأشخاص الآخرين لا تبرر الإكراه. قد يفسر هذا أيضاً لماذا يبدو أنه من السهل جداً على الاشتراكي التائب أن يجد موطناً روحياً جديداً في عالم المحافظين أكثر من عالم الليبراليين.

في الأخير، يركز الموقف المحافظ على الاعتقاد بأنه يوجد في أي مجتمع أشخاص متفوقون بشكل واضح يجب حماية معاييرهم وقيمهم وموقعهم، والذين ينبغي أن يكون لهم تأثير على الشؤون العامة أكثر من غيرهم. بينما الليبرالي لا ينكر، بالطبع، أن هناك بعض الأشخاص المتفوقين - فهو ليس من أنصار المساواة - لكنه ينكر أن أي شخص لديه السلطة ليقرر من هم هؤلاء الأشخاص المتفوقون. وبينما يميل المحافظ إلى الدفاع عن تسلسل هرمي محدد ويرغب في أن تحمي السلطة مكانة أولئك الذين يقدرهم، يشعر الليبرالي أنه لا يوجد احترام للقيم الراسخة يمكن أن يبرر اللجوء إلى الامتياز

أو الاحتكار، أو أي سلطة إكراهية أخرى للدولة، لحماية هؤلاء الناس من قوى التغيير الاقتصادي. وعلى الرغم من أنه يدرك تمامًا الدور المهم الذي لعبته النخب الثقافية والفكرية في تطور الحضارة، فإنه يعتقد أيضًا أن هذه النخب يجب أن تثبت نفسها من خلال قدرتها على الحفاظ على موقعها وفقًا لنفس القواعد التي تنطبق على جميع الآخرين.

يرتبط هذا الموقف ارتباطًا وثيقًا بالموقف المعتاد للمحافظين من الديمقراطية. لقد أوضحت في وقت سابق أنني لا أعتبر حكم الأغلبية غاية بل مجرد وسيلة، أو ربما حتى أقل أشكال الحكومة شرًا والتي يتعين علينا الاختيار منها. لكنني أعتقد أن المحافظين يخدعون أنفسهم عندما يلومون الديمقراطية على شروء عصرنا. الشر الرئيس هو الحكومة غير المحدودة، ولا أحد مؤهل لممارسة سلطة غير محدودة^(٨). إن السلطات التي تمتلكها الديمقراطية الحديثة ستكون غير محتملة إذا كانت في أيدي بعض النخبة الصغيرة.

من المسلم به أنه فقط عندما أصبحت السلطة في أيدي الأغلبية، بات يُعتقد أن المزيد من تقييد سلطة الحكومة غير ضروري. بهذا المعنى، ترتبط الديمقراطية والحكومة اللا محدودة. لكن ليست الديمقراطية هي الشيء المرفوض بل الحكومة غير المحدودة، وأنا لا أفهم لماذا ينبغي على الناس ألا يحدوا من نطاق حكم الأغلبية، وكذلك أي شكل آخر من أشكال الحكومة. على أي حال، فإن مزايا الديمقراطية كأسلوب للتغيير السلمي والتثقيف السياسي تبدو كبيرة جدًا مقارنة بمزايا أي نظام آخر، بحيث إنني لا أستطيع أن أتعاطف مع نزعة التيار المحافظ المناهضة للديمقراطية. إذ إن المشكلة الأساسية كما تبدو لي ليست من الذي يحكم ولكن ما يحق للحكومة القيام به. إن مسألة أن المعارضة المحافظة للسيطرة الحكومية المفرطة ليست مسألة

مبدأ ولكنها متعلقة بالأهداف الخاصة للحكومة تظهر بوضوح في المجال الاقتصادي. عادة ما يعارض المحافظون الإجراءات الجماعية والتوجيهية في المجال الصناعي، وهنا غالبًا ما يجد فيهم الليبرالي حلفاء. لكن في الوقت نفسه، عادة ما يكون المحافظون حمائيين وكثيرًا ما دعموا الإجراءات الاشتراكية في الزراعة. في الواقع، على الرغم من أن القيود الموجودة اليوم في الصناعة والتجارة هي في الأساس نتيجة لوجهات نظر اشتراكية، فإن القيود التي لا تقل أهمية في الزراعة عادة ما فرضها المحافظون في وقت سابق. وفي جهودهم لتشويه سمعة الاقتصاد الحر، تنافس العديد من القادة المحافظين مع الاشتراكيين^(٩).

٤. لقد أشرت بالفعل إلى الاختلافات بين الموقفين المحافظ والليبرالي في المجال الفكري البحث، لكن يجب أن أعود إليها لأن الموقف المحافظ هنا ليس فقط نقطة ضعف خطيرة في المذهب المحافظ، ولكنه يميل إلى الإضرار بأي قضية تحالف معه. يشعر المحافظون بطبيعتهم بأن الأفكار الجديدة هي التي تسبب التغيير أكثر من أي شيء آخر. ولكن في الواقع، فإن التيار المحافظ يخشى الأفكار الجديدة لأنه ليس لديه مبادئ مميزة خاصة به يواجه بها هذه الأفكار الجديدة. وبسبب عدم ثقته بالنظرية وافتقاره إلى الخيال فيما يتعلق بأي شيء باستثناء ما أثبتته التجربة بالفعل، فإنه يحرم نفسه من الأسلحة اللازمة في صراع الأفكار. إذ على عكس الليبرالية بإيمانها الأساسي بقوة الأفكار بعيدة المدى، فإن المذهب المحافظ مرتبط بمخزون الأفكار الموروثة في وقت معين. وبما أنه لا يؤمن حقًا بقوة الحجاج، فإن الملاذ الأخير له هو عمومًا ادعاء الحكمة الفائقة، بناءً على شعور فوقي متعجرف.

يظهر هذا الاختلاف بشكل أوضح في المواقف المختلفة للمذهبيين فيما يخص تقدم المعرفة. إذ على الرغم من أن الليبرالي بالتأكيد لا يعتبر كل التغيير

تقدمًا، فإنه يعتبر تقدم المعرفة أحد الأهداف الرئيسة للجهد البشري، ويتوقع منه الحل التدريجي لتلك المشكلات والصعوبات التي يمكننا أن نأمل في حلها. من دون تفضيل الجديد لمجرد أنه جديد، يدرك الليبرالي أن من جوهر الإنجاز البشري أنه ينتج شيئًا جديدًا؛ وهو مستعد للتصالح مع المعرفة الجديدة وتقبلها، سواء أحب آثارها المباشرة أم لا.

أنا شخصيًا أجد أن أكثر سمة يمكن الاعتراض عليها في الموقف المحافظ هي ميله إلى رفض المعرفة الجديدة الموثقة جيدًا، لأنه لا يحب بعض العواقب التي يبدو أنها تنجم عنها؛ أو بعبارة صريحة، ظلاميته. لن أنكر أن العلماء، مثلهم مثل غيرهم، يتأثرون بما هو رائع، وأن لدينا أسبابًا كثيرة لتكون حذرين في قبول الاستنتاجات التي يستخلصونها من أحدث نظرياتهم. لكن أسباب حذرنا يجب أن تكون عقلانية، ويجب أن تبقى منفصلة عن حزننا من أن النظريات الجديدة تزعم معتقداتنا العزيزة. لا أستطيع أن أتحدى بالصبر مع أولئك الذين يعارضون، على سبيل المثال، نظرية التطور أو ما يسمى بالتفسيرات «الآلية» لظواهر الحياة ببساطة بسبب بعض العواقب الأخلاقية التي يبدو في البداية أنها تلزم عن هذه النظريات، وأيضًا مع أولئك الذين يعتبرون أن طرح أسئلة معينة على الإطلاق هو تجديف وضلال. من خلال رفض المحافظ مواجهة الحقائق، فإنه فقط يضعف موقفه. في كثير من الأحيان فإن الاستنتاجات التي تستخلصها افتراضات العقلاني من رؤى علمية جديدة لا تلزم عنها على الإطلاق. ولكن فقط من خلال المشاركة الفعالة في بلورة عواقب الاكتشافات الجديدة نتعلم ما إذا كانت تتناسب مع صورة العالم أم لا، وإذا كانت كذلك، فبأي طريقة تتناسب معه. إذا ثبت أن معتقداتنا الأخلاقية تعتمد حقًا على بعض الافتراضات التي ثبت أنها غير صحيحة، فلن يكون من الأخلاقي الدفاع عنها عبر رفض الاعتراف بالحقائق.

وترتبط عدم ثقة المحافظين بالجديد والغريب بعدائهم للعالمية وانفتاحهم على القومية الشديدة. وهنا تكمن نقطة ضعف أخرى لديهم في صراع الأفكار. لا يمكن تغيير حقيقة أن الأفكار التي تغير حضارتنا لا تحترم الحدود. لكن رفض المرء أن يعرف الأفكار الجديدة لا يؤدي إلا إلى حرمانه من قوة مواجهتها بفعالية عند الضرورة. إن نمو الأفكار هو عملية دولية وعالمية، ولن يتمكن من ممارسة تأثير كبير إلا أولئك الذين يشاركون بشكل كامل في المناقشة. فأن نقول إن هذه الفكرة أو تلك غير أمريكية أو غير بريطانية أو غير ألمانية لا يُعتبر حجة مقبولة، كما لا يعتبر المبدأ الخاطئ أو الضار أفضل لمجرد أن من أتى به هو واحد من أبناء وطننا.

قد يُقال الكثير عن العلاقة الوثيقة بين المحافظة والقومية، لكنني لن أسهب في الحديث عن هذه النقطة لأنه قد يكون هناك شعور بأن موقفي الشخصي يجعلني غير قادر على التعاطف مع أي شكل من أشكال القومية. سأضيف فقط أن هذا التحيز القومي هو الذي يوفر في كثير من الأحيان الجسر من المحافظة إلى الجماعاتية: فالتفكير من حيث «صناعتنا» أو مواردنا لا يبعد سوى خطوات قصيرة عن المطالبة بتوجيه هذه الأصول الوطنية في المصلحة الوطنية. لكن في هذا الصدد، فإن الليبرالية القارية المشتقة من الثورة الفرنسية أفضل قليلاً من النزعة المحافظة. لا أحتاج إلى قول إن القومية من هذا النوع هي شيء مختلف تماماً عن الوطنية، وإن النفور من القومية متوافق تماماً مع الارتباط العميق بالتقاليد الوطنية. لكن حقيقة أنني أفضل وأشعر بالاحترام لبعض تقاليد مجتمعي لا يجب أن تكون سبباً للعداء لما هو غريب ومختلف.

قد يبدو لأول وهلة أنه من قبيل التناقض أن مناهضة الأممية من قبل المحافظين كثيراً ما ترتبط بالإمبريالية. ولكن كلما كره الشخص ما هو غريب واعتقد أن طريقته الخاصة متفوقة، كان يميل أكثر إلى اعتبار رسالته

هي جعل الآخرين متحضرين^(١٠)؛ ليس من خلال الاجتماع الطوعي غير المعرقل الذي يفضلُه الليبراليون، ولكن من خلال تقديم بركاته لهم عبر حكومة فعالة. من المهم أن نلاحظ هنا مرة أخرى أننا كثيراً ما نجد المحافظين يتعاونون مع الاشتراكيين ضد الليبراليين؛ ليس فقط في إنجلترا، حيث كان آل ويس والفابيين إمبرياليين صريحين، أو في ألمانيا، حيث تضافرت اشتراكية الدولة والتوسع الاستعماري معاً ووجد دعم نفس المجموعة من «اشتراكيي الكرسي»، ولكن أيضاً في الولايات المتحدة، حيث يمكن ملاحظة أنه حتى في عهد روزفلت الأول: «فإن القوميين والمصلحين الاشتراكيين هددوا بالاستيلاء على الحكومة واستخدامها في برنامج الأبوة القيصريّة، وهو خطر يبدو أنه لم يتم تفاديه الآن إلا من قبل الأطراف الأخرى التي تبنت برنامجهما بدرجة وشكل أكثر اعتدالاً إلى حد ما»^(١١).

٥. ومع ذلك، هناك جانب واحد يوجد فيه ما يبرر القول بأن الليبرالي يحتل موقعاً في منتصف الطريق بين الاشتراكي والمحافظ: فهو أبعد ما يكون عن العقلانية الفجة للاشتراكي، الذي يريد إعادة بناء جميع المؤسسات الاجتماعية وفقاً إلى نمط يحدده عقله الفردي، بقدر بُعده عن التصوف الذي كثيراً ما يلجأ إليه المحافظ. ما وصفته بالموقف الليبرالي يشترك مع المحافظين في عدم الثقة بالعقل، بحيث يدرك الليبرالي تماماً أننا لا نعرف جميع الإجابات، وأنه غير متأكد من أن الإجابات التي لديه هي بالتأكيد الإجابات الصحيحة، أو حتى أنه يمكننا العثور على جميع الإجابات. كما أنه لا يحتقر طلب المساعدة من أي مؤسسات أو عادات غير عقلانية أثبتت قيمتها. يختلف الليبرالي عن المحافظ في استعداده لمواجهة هذا الجهل والاعتراف بقلّة ما نعرفه، دون ادعاء امتلاك مصادر للمعرفة الخارقة حيث يخذله عقله. يجب الاعتراف بأن الليبرالي هو في الأساس متشكك في بعض النواحي^(١٢)، ولكن يبدو أن الأمر يتطلب درجة

معينة من عدم الثقة للسماح للآخرين بالسعي وراء سعادتهم بطريقتهم الخاصة، والالتزام المستمر بهذا التسامح الذي هو سمة أساسية من سمات الليبرالية.

لا يوجد سبب يجعل هذه الحاجة تعني غياب المعتقد الديني من جانب الليبراليين. فعلى عكس عقلانية الثورة الفرنسية، ليس لليبرالية الحقيقية أي نزاع مع الدين، ولا يسعني إلا أن أستنكر مناهضة الدين العنيفة وغير الليبرالية بشكل أساسي، والتي حركت الكثير من الليبرالية الأوروبية في القرن التاسع عشر. مسألة أن هذا ليس ضروريًا لليبرالية تظهر بوضوح من قبل أسلافها الإنجليز، أتباع حزب الأحرار القدامى، الذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بمعتقد ديني معين. ما يميز الليبرالي عن المحافظ هنا هو أنه مهما كانت معتقداته الروحية عميقة، فإنه لن يعتبر نفسه له الحق في فرضها على الآخرين، وأن الروحانية والدينية بالنسبة إليه مجالان مختلفان ينبغي عدم الخلط بينهما.

٦. ما قلته ينبغي أن يكون كافيًا لإيضاح سبب كوني لا أعتبر نفسي محافظًا. ومع ذلك، سيشعر الكثير من الناس أن الموقف الذي يظهر لا يبدو أنه نفسه الذي كانوا يسمونه «ليبراليًا». لذلك يجب أن أواجه الآن السؤال عما إذا كان هذا الاسم هو اليوم الاسم المناسب لحزب الحرية. لقد أشرت بالفعل إلى أنه على الرغم من أنني كنت أصف نفسي طوال حياتي بأنني ليبرالي، فقد أصبحت أفعل ذلك مؤخرًا مع مخاوف متزايدة؛ ليس فقط لأن هذا المصطلح في الولايات المتحدة يثير دائمًا سوء الفهم، ولكن أيضًا لأنني أصبحت أكثر وأكثر وعيًا بالهوة الكبيرة الموجودة بين موقفي والليبرالية القارية العقلانية، أو حتى الليبرالية الإنجليزية لأشباع المذهب النفعي.

إذا كانت الليبرالية لا تزال تعني ما تعنيه للمؤرخ الإنجليزي الذي استطاع في عام ١٨٢٧ أن يتحدث عن ثورة عام ١٦٨٨ على أنها «انتصار لتلك المبادئ التي تعتبر في لغة اليوم ليبرالية أو دستورية»^(١٣)، أو إذا كان يمكن للمرء أن يقول

كما قال اللورد أكتون، عن بيرك، وماكولاي، وجلادستون عندما اعتبرهم أعظم ثلاثة ليبراليين، أو إذا كان لا يزال بإمكان المرء الاتفاق مع هارولد لاسكي، في اعتبار توكفيل واللورد أكتون «الليبراليين الأساسيين في القرن التاسع عشر»^(١٤)، فينبغي أن أكون فخورًا جدًا لوصف نفسي بهذا الاسم. ولكن، بقدر ما أميل إلى وصف ليبرالييتهم بأنها الليبرالية الحقيقية، يجب أن أدرك أن غالبية الليبراليين القاريين دافعوا عن الأفكار التي عارضها هؤلاء الرجال بشدة، وأنهم كانت تقودهم رغبة في فرض تصور عقلائي سابق على العالم بدلًا من توفير فرصة للنمو الحر. وينطبق الشيء نفسه إلى حد كبير على المذهب الذي أطلق على نفسه اسم الليبرالية في إنجلترا على الأقل منذ عهد لويد جورج.

لذلك من الضروري أن ندرك أن ما أسميته «الليبرالية» ليست له علاقة تُذكر بأي حركة سياسية تحمل هذا الاسم اليوم. كما أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الدلالات التاريخية التي يحملها هذا الاسم اليوم تؤدي إلى نجاح أي حركة. إن مسألة ما إذا كان يتعين على المرء في هذه الظروف بذل جهد لانتقاد المصطلح مما يشعر أنه إساءة له، هي مسألة قد تختلف الآراء حولها. أنا شخصيًا أصبحت أشعر أكثر فأكثر أن استخدامه دون تفسيرات طويلة يسبب الكثير من اللبس، وأنه كوصف أصبح عبثًا أكثر من كونه مصدر قوة.

في الولايات المتحدة، حيث أصبح من المستحيل تقريبًا استخدام كلمة «ليبرالي» بالمعنى الذي استخدمتها به، تم استخدام مصطلح «ليبرتاري» بدلًا منها. قد يكون هذا هو الحل. ولكن من ناحيتي أجده مصطلحًا غير جذاب بشكل فريد. فهو بالنسبة إليّ يحمل الكثير من نكهة المصطلح المصطنع والبديل. ما أريده هو كلمة تصف حزب الحياة، الحزب الذي يفضل النمو الحر والتطور التلقائي. لكنني أرهقت عقلي دون جدوى لإيجاد مصطلح يروني ويصف ذلك بفعالية.

٧. بيد أننا يجب أن نتذكر أنه عندما بدأت المبادئ التي كنت أحاول إعادة صياغتها بالانتشار لأول مرة في العالم الغربي، كان للحزب الذي يمثلها اسم معروف بشكل عام. كانت مبادئ حزب الأحرار Whigs الإنجليزي هي التي ألهمت ما أصبح يُعرف لاحقًا بالحركة الليبرالية في كل أوروبا^(١٥)، والتي قدمت المفاهيم التي حملها المستعمرون الأمريكيون معهم والتي وجهتهم في نضالهم من أجل الاستقلال وتأسيس دستورهم^(١٦). وفي الواقع، إلى أن تم تغيير طابع هذا التقليد من خلال التراكمات والإضافات الناجمة عن الثورة الفرنسية، بديمقراطيتها الشمولية وميولها الاشتراكية، كان حزب الأحرار أو الحزب الهويجزي Whig^(*) هو الاسم الذي عُرف به حزب الحرية عمومًا.

مات الاسم في البلد الذي ولد فيه جزئيًا لأن المبادئ التي كان يدافع عنها لم تعد مميزة لحزب معين لبعض الوقت، وجزئيًا لأن الرجال الذين حملوا الاسم لم يظلوا أوفياء لتلك المبادئ. أدت أحزاب الهويجزيين في القرن التاسع عشر، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، أخيرًا إلى تشويه سمعة الراديكاليين. لكن ما زال صحيحًا، بما أن الليبرالية حلت محل الهويجزية فقط بعد أن استوعب تيار الحرية تلك العقلانية الفجة والمتطرفة للثورة الفرنسية، وبما أن مهمتنا يجب أن تكون إلى حد كبير تحرير هذا التقليد من الإفراط في العقلانية والقومية، والتأثيرات الاشتراكية التي تدخلت فيه، فالهويجزية هي تاريخيًا الاسم الصحيح للأفكار التي أؤمن بها. كلما تعلمت المزيد عن تطور الأفكار، أدركت أنني مجرد هويجزي قديم؛ مع التركيز على «قديم».

أن يعترف المرء بأنه هويجزي قديم لا يعني، بالطبع، أن المرء يريد العودة إلى حيث كنا في نهاية القرن السابع عشر. لقد كان أحد أهداف هذا الكتاب

(*) الأحرار، أو أنصار حزب الأحرار، أو الهويجزيون Whigs، هي جميعها مسميات لنفس التيار الإنجليزي الذي يعتبر سلف الليبرالية الحديثة. (المترجم).

إظهار أن المذاهب التي تمت صياغتها آنذاك لأول مرة استمرت في النمو والتطور حتى نحو سبعين أو ثمانين عامًا مضت، على الرغم من أنها لم تكن الهدف الرئيس لحزب مستقل. لقد تعلمنا منذ ذلك الحين الكثير مما يمكننا من إعادة صياغتها في شكل أكثر إرضاءً وفعالية. ولكن، على الرغم من أنها تتطلب إعادة صياغة في ضوء معرفتنا الحالية، فإن المبادئ الأساسية لا تزال هي تلك الخاصة بالهويجزيين القدامى. صحيح أن التاريخ اللاحق للحزب الذي حمل هذا الاسم جعل بعض المؤرخين يشككون في وجود مجموعة متميزة من المبادئ الهويجزية، لكن لا يسعني إلا أن أتفق مع اللورد أكتون في أنه على الرغم من أن بعض «بطارقة المذهب كانوا سيئي السمعة، فإن فكرة القانون الأعلى فوق القوانين البلدية، التي بدأ بها الهويجزيون، هي الإنجاز الأسمى للإنجليز ووصيتهم إلى الأمة»^(١٧)؛ ويمكننا أن نضيف، إلى العالم. إنه المذهب الذي هو أساس التقليد المشترك للدول الأنجلو ساكسونية. وهو المذهب الذي أخذت منه الليبرالية القارية ما هو ذو قيمة فيه. وهو المذهب الذي يقوم عليه نظام الحكم الأمريكي. وهو في شكله النقي ممثل الولايات المتحدة، ليس من خلال راديكالية جيفرسون، ولا من خلال محافظة هاملتون أو حتى جون آدامز، ولكن من خلال أفكار جيمس ماديسون؛ «أبو الدستور»^(١٨).

لا أعرف ما إذا كان إحياء هذا الاسم القديم هو سياسة عملية. بالنسبة إلى عموم الناس، سواء في العالم الأنجلو ساكسوني أو في أي مكان آخر، من المرجح أن يكون المصطلح الذي ليس لديه دلالات اليوم ميزة أكثر من كونه عيبًا. بالنسبة إلى أولئك المطلعين على تاريخ الأفكار، فهو على الأرجح الاسم الوحيد الذي يعبر تمامًا عما يعنيه التقليد. بينما بالنسبة إلى كل من المحافظين الحقيقيين وبالنسبة إلى العديد من الاشتراكيين الذين تحولوا إلى محافظين، فإن الهويجزية Whiggism هو الاسم الذي يثير الكراهية والنفور لديهم. لقد

كان اسم المجموعة الوحيدة من المبادئ التي عارضت باستمرار كل السلطات التعسفية.

٨. قد يتساءل البعض عما إذا كان الاسم مهمًا حقًا أم لا. في بلد مثل الولايات المتحدة، التي لا يزال لديها عمومًا مؤسسات حرة، وبالتالي، غالبًا ما يكون الدفاع عما هو موجود هو دفاع عن الحرية، فقد لا يحدث فارقًا كبيرًا إذا كان المدافعون عن الحرية يطلقون على أنفسهم اسم محافظين، على الرغم من حتى هنا، غالبًا ما يكون الارتباط بالمحافظين ولو حتى بالاسم أمرًا محرّجًا. فحتى عندما يوافق الأشخاص على نفس الترتيبات أو الأنظمة، يجب أن يُسألوا عما إذا كانوا يوافقون عليها لأنها موجودة بالفعل أم لأنها مرغوبة في حد ذاتها. ينبغي عدم السماح للمقاومة المشتركة للمد الجماعتي والاشتراكي بإخفاء حقيقة أن الإيمان بالحرية المتكاملة يقوم على أساس نظرة استشرافية بشكل أساسي، وليس على أي حنين للماضي أو الإعجاب الرومانسي بما كان.

غير أن الحاجة إلى تمييز واضح أمر ضروري تمامًا حيث، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من أوروبا، يقبل المحافظون بالفعل جزءًا كبيرًا من العقيدة الجماعية؛ العقيدة التي حكمت السياسة لفترة طويلة لدرجة أن العديد من مؤسساتها أصبحت مقبولة كشيء طبيعي، وأصبحت مصدر فخر للأحزاب «المحافظة» التي أوجدتها^(١٩). هنا المؤمن بالحرية لا يمكنه إلا أن يعارض المحافظ وأن يتخذ موقفًا راديكاليًا في الأساس موجهًا ضد التحيزات الشعبية الراسخة، والمواقف والامتيازات المتجذرة. فالحماقات والإساءات لا تكون أفضل لمجرد تبنيتها كمبادئ راسخة للسياسة منذ فترة طويلة.

على الرغم من أن مقولة «لا تحرك الأشياء المستقرة quieta non movere» قد تكون في بعض الأحيان حكمة لرجل الدولة، فإنها لا يمكن

أن تُرضي الفيلسوف السياسي. قد يرغب في أن تمضي السياسة بحذر شديد وليس قبل أن يكون الرأي العام مستعدًا لدعمها، لكنه لا يستطيع قبول النظام الموجود لمجرد أن الرأي الحالي يقره ويصادق عليه. وفي عالم تكون فيه الحاجة الرئيسة مرة أخرى، كما كانت في بداية القرن التاسع عشر، هي تحرير عملية النمو التلقائي من العقبات والقيود التي أقامت الحماية البشرية، ينبغي أن تركز آماله على الإقناع وكسب الدعم من أولئك الذين هم بطبيعتهم «تقدميون»؛ أولئك الذين، على الرغم من أنهم قد يسعون الآن إلى التغيير في الاتجاه الخاطئ، هم على الأقل على استعداد لفحص ما هو قائم بشكل نقدي وتغييره حيثما كان ذلك ضروريًا.

أمل ألا أكون قد أضللت القارئ بحديثي من حين لآخر عن «حزب» بينما كنت أقصد مجموعات من الأفراد يدافعون عن مجموعة من المبادئ الفكرية والأخلاقية. لم تكن السياسة الحزبية في أي دولة واحدة موضع اهتمام هذا الكتاب. أما مسألة كيفية تحويل المبادئ التي حاولت إعادة بنائها من خلال تجميع الأجزاء المتناثرة من التقليد إلى برنامج يحظى بقبول جماهيري، فيجب على الفيلسوف السياسي أن يتركها لـ«ذلك الحيوان الخبيث والماكر، الذي يُدعى رجل الدولة أو السياسي، الذي تدير مجالسه التقلبات اللحظية للشأن العام»^(٢٠). لا يمكن أن تكون مهمة الفيلسوف السياسي سوى التأثير على الرأي العام، وليس تنظيم الناس لاتخاذ فعل أو إجراء. ولن يفعل ذلك بشكل فعال إلا إذا لم يكن مهتمًا بما هو ممكن سياسيًا الآن، ولكنه يدافع باستمرار عن «المبادئ العامة التي هي نفسها دائمًا»^(٢١). بهذا المعنى، أشك في إمكانية وجود ما يسمى بفلسفة سياسية محافظة. قد تكون المحافظة غالبًا مبدأ عمليًا مفيدًا، لكنها لا تقدم لنا أي مبادئ إرشادية يمكن أن تؤثر على التطورات بعيدة المدى.

شكر وتقدير

إن الكثير مما كنت أحاول قوله في هذا الكتاب قيل من قبل بطريقة لا يمكنني تحسينها، ولكن في أماكن متفرقة على نطاق واسع أو في أعمال لا يرجح أن يكون القارئ الحديث على ألفه بها، بحيث بدا من المستحسن توسيع الهوامش بقدر ما لتشمل بعض المختارات والاقتباسات من الفكر الليبرالي الفردي. وتهدف هذه الإحالات والاقتباسات إلى إظهار أن ما قد يبدو اليوم غالبًا أفكارًا غريبة وغير مألوفة كان في يوم من الأيام مشتركًا لحضارتنا، ولكن أيضًا، أننا بينما نبني على هذا التقليد، فإن مهمة توحيدنا نسق متسق ومتناسك من الفكر يكون قابلاً للتطبيق بشكل مباشر على وقتنا الحاضر هي مهمة لا يزال يتعين القيام بها. لذا من أجل تقديم أحجار البناء التي حاولت أن أبني منها صرحًا جديدًا، سمحت لهذه الهوامش بأن تصل إلى هذا القدر. ومع ذلك فهي لا تقدم بليوغرافيا كاملة للموضوع. يمكن العثور على قائمة مفيدة من الأعمال ذات الصلة في كتاب هازيلت «مكتبة الإنسان الحر The Free man's library»، (نيويورك، ١٩٥٦).

كما أن هذه الهوامش هي أبعد ما تكون عن إيضاح مقدار ما أدين به للكثيرين من شكرٍ وعرفان. إن العملية التي شكَّلتُ فيها الأفكار الواردة في هذا الكتاب سبقت بالضرورة خطة صياغتها في هذا الشكل. بعد أن قررت كتابة هذا الكتاب، قرأت القليل من أعمال المؤلفين الذين كنت أتوقع أن أتفق

معهم، عادةً لأنني تعلمت الكثير منهم في الماضي. في الواقع كنت أهدف في قراءتي إلى اكتشاف الاعتراضات والحجج التي كان سيتعين عليّ مواجهتها، وإيجاد الأشكال التي تم التعبير عن هذه الأفكار بها في الماضي. نتيجة لذلك، نادرًا ما تظهر في هذه الصفحات أسماء أولئك الذين ساهموا بشكل أكبر في تشكيل أفكاري، سواء كمعلمين أو كرفاق في النضال. لو كنت اعتبرت هدفني هو الاعتراف بكل ما أدين به للآخرين، والإشارة إلى كل اتفاق بيني وبين الكثيرين، لكانت هذه الهوامش ستصبح مرصعة بالإحالات إلى أعمال لودفيج فون ميزس، وفرانك نايت، وإدوين كانان؛ والتر يوكين وهنري سي سيمونز وويلهلم روبك وليونيل روبينز، وكارل بوبر، ومايكل بولاني، وبرتراند دي جوفينيل. في الواقع، إذا كان يتعين عليّ إهداء هذا الكتاب لأحد، فسيكون بالطبع لأعضاء جمعية مونت بيليرين، وعلى وجه الخصوص لقائديها الفكريين: لودفيج فون ميزس وفرانك نايت.

ومع ذلك، لا بد أن أسجل شكري وامتناني لبعض الأشخاص بالتحديد. بانفيلد E. Banfield، وبارنارد C. I. Barnard، وبوك W. H. Book، وجون دافنبورت John Davenport، وجودريتش P. F. Goodrich، وفروهلش W. Frohlich، وديفيد جرين David Grene، وهاربر F. A. Harper، وهوتون D. G. Hutton، وكيمب A. Kemp، وفرانك نايت F. Knight، وويليام William L. Knight. وشيرلي ليتوين Shirley Letwin، وفريتز ماكلوب Fritz Machlup، ومارتن L. W. Martin، وفون ميزس L. von Mises، ومورين A. Morin، ومورلي F. Morley، وبيتر S. Petro، وريس J.H Reiss، وستورز G. Stourzh، ورالف توفري Ralph Turvey، وانج C. Y. Wang، ووير R. Ware. لقد قرأوا جميعًا أجزاء مختلفة من مسودة مبكرة لهذا الكتاب وساعدوني بتعليقاتهم. وقد أمدني العديد منهم بالإضافة

إلى دابريكتور A. Director، وإيهرينبيرج V. Ehrenberg، وفوربس D. Forbes، وفريدمان M. Friedman، وجينسبيرج M. Ginsberg، وجويليبود C. W. Guillebaud، وليوني B. Leoni، ونيف J. U. Nef، ومارجريت ريد Margaret G. Reid، ورينشتاين M. Rheinstein، وروتفيلز H. Rothfels، وشويك H. Schoeck، وإيرين شيلز H. Schoeck، وبلاكينيت T. F. T. Plucknett، وجيكوب فينر Jacob Viner؛ بالكثير من المراجع والوقائع المهمة، على الرغم من أنني كنت مترددًا بشأن مسألة ذكر أسمائهم خشية أن أنسى بعضًا ممن ساعدوني بهذه الطريقة.

في آخر مراحل التحضير للكتاب، حصلت على فائدة لا تقدر بثمن تتمثل في المساعدة التي قدمها السيد إدوين ماكليان. بفضل جهوده وجهود السيدة ماكليان المتعاطفة لتصويب عباراتي المختلفة، ظهر هذا الكتاب بشكل أفضل مما كنت أتمناه. كما تلقيت مزيدًا من الصقل على يد صديقي هنري هازليت، الذي كان كريمًا بما يكفي للقراءة والتعليق على جزء من النسخة المطبوعة النهائية. كما أنني مدين للسيدة لويس فيرن لفحصها جميع الاقتباسات في الهوامش.

وعلى الرغم من أن الكتاب ليس نتاجًا للنوع الشائع الآن من الجهد الجماعي - لم أتعلم قط حتى الاستفادة من تعاون أي باحث مساعد - فقد استفاد بشكل كبير من الفرص والتسهيلات التي قدمتها مختلف المؤسسات والمنظمات. أنا مدين في هذا الصدد لمؤسسات فولكر وغوغنهايم وإيرهارت وريلم - في بدين كبير. لقد وفرت المحاضرات التي ألقيتها في القاهرة وزورخ ومكسيكو سيتي وبوينس آيريس وريو دي جانيرو، وفي العديد من الجامعات والكليات الأمريكية فرصة، ليس فقط للتحدث عن بعض الأفكار المعروضة في الكتاب بإسهاب للجمهور، ولكن أيضًا لاكتساب الخبرات التي كانت

مهمة في كتابتها. تم ذكر أماكن نشر المسودات السابقة لبعض الفصول في الهوامش، وأنا ممتن لمختلف المحررين والناشرين للسماح بإعادة طبعها. أود أيضاً أن أنوه بالمساعدة التي قدمتها لي مكتبة جامعة شيكاغو، التي اعتمدت عليها بشكل حصري تقريباً في أثناء العمل على هذا الكتاب، والتي دعمتني وقدمت لي كل ما أحتاج إليه؛ ولجنة أبحاث العلوم الاجتماعية وفريق الطباعة بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة شيكاغو الذين قدموا الدعم المادي والجهد لكتابة المسودات المتتالية لهذا الكتاب.

بيد أن أعظم امتناني يظل للجنة الفكر الاجتماعي بجامعة شيكاغو ولرئيسها، البروفيسور جون نيف، الذي جعل من الممكن بالنسبة إليّ لعدة سنوات أن أعتبر استكمال هذا الكتاب هو مهمتي الرئيسة، والتي سهّلتها واجباتي الأخرى في اللجنة بدلاً من أن تعوقها.

الهوامش

المقدمة

* الاقتباس الموجود في بداية المقدمة مأخوذ من:

Thucydides, The Peloponnesian War ii. 37-39, trans. R. Crawley
(«Modern Library» ed., p. 104)

(١) هناك أقوال تكتسب رواجًا لأنها تعبر عما بدا في وقت ما حقيقة مهمة، ويستمر استخدامها عندما تصبح هذه الحقيقة معروفة للجميع، وحتى عندما لا تعود تحمل معنى مميزًا من جراء الاستخدام المتكرر والآلي. ثم يتم التخلي عنها أخيرًا لأنها لم تعد تثير أي تفكير. ثم تتم إعادة اكتشافها بعد أن تظل خامدة لجيل ثم يمكن استخدامها بقوة جديدة لتنتقل شيئًا من قبيل معناها الأصلي؛ ثم تكرر نفس الدورة مرة أخرى إذا كانت ناجحة.

(٢) آخر محاولة شاملة لإعادة صياغة مبادئ المجتمع الحر بشكل منضبط كانت في كتاب سيدجويك «عناصر السياسة» (لندن، ١٨٩١) H. Sidgwick, The Elements of Politics. وعلى الرغم من أنه عمل مثير للإعجاب في كثير من النواحي، فإنه بالكاد يمثل ما يجب اعتباره تقليدًا ليبراليًا بريطانيًا، كما أنه ملوثٌ بشدة بتلك النفعية العقلانية التي أدت إلى الاشتراكية.

(٣) في إنجلترا، حيث استمر تقليد الحرية أطول مما كان في البلدان الأوروبية الأخرى، في وقت مبكر من عام ١٨٨٥، كان بإمكان كاتب له وزنه بين الليبراليين أن يقول عن هؤلاء الليبراليين إن «إعادة بناء المجتمع، وليس تحرير الأفراد، هي الآن مهمتهم الأكثر أهمية». انظر:

F. C. Montague, The Limits of Individual Liberty [London, 1885], p.)

16).

Frederick Watkins, The Political Tradition of the West (Cambridge: ٤
Harvard University Press, 1948), p. 10.

(٥) آمل أيضًا ألا أعرض نفسي للتذكير الموجه إلى إدموند بيرك من قبل كوليردج، الذي هو مهم بشكل خاص في عصرنا، والذي يقول فيه: «إنها سياسة سيئة تلك التي تصوّر نظامًا سياسيًا على أنه ليس له سحر سوى للصّوص والقتلة، وليس له أصل طبيعي إلا في أدمغة

الحمقى أو المجانين، في حين أثبتت التجربة أن الخطر الكبير للنظام يتمثل في الافتتان الذي من المفترض أن يمارسه على الأرواح النبيلة والحالمة؛ وعلى كل أولئك الذين يميلون إلى أن يخلطوا بين أفضل فضائلهم والصفات المتوسطة للشخصية الإنسانية». انظر:

The Political Thought of Samuel Taylor Coleridge, ed. R. J. White)

[London, 1938], p. 235).

٦) انظر مقدمة أودين لكتاب هنري جيمس «المشهد الأمريكي»:

W. H. Auden in his Introduction to Henry James, The American Scene

(New York, 1946), p. xviii

حيث يقول: «الحرية ليست قيمة، بل أساس القيمة».

وانظر أيضًا كتاب باي «بنية الحرية»، ص ١٩ حيث يقول: «الحرية هي التربة التي يحدث

بها النمو الكامل للقيم الأخرى».

Bay, The Structure of Freedom (Stanford, Calif.: Stanford University

Press, 1958), p. 19

٧) انظر كتاب وايتهد «مغامرات الأفكار»:

A. N. Whitehead, Adventure of Ideas (New York: Mentor Books, 1955),

p. 73

حيث يقول في ص ٧٣:

«السوء الحظ، تم تجريد فكرة الحرية من محتواها من خلال المعالجة الأدبية المكرسة

لها... لقد تم تضيق مفهوم الحرية فقط ليعبر عن مجموعة من الأشخاص المفكرين الذين

يصدمون جيولهم. عندما نفكر في الحرية، فإننا نميل إلى حصر أنفسنا في حرية الفكر، وحرية

الصحافة، وحرية الرأي الديني... هذا خطأ فادح... التعبير الأدبي عن الحرية يتعامل بشكل

رئيس مع الرتوش... في الواقع، حرية الفعل هي الاحتياج الأساسي».

C. L. Becker, New Liberties for Old (New Haven: Yale University

Press, 1941), p. 4.

٩) كان بإمكان ديفيد هيوم، الذي سيكون رفيقنا الدائم ومرشدنا الحكيم طوال

الصفحات التالية، التحدث منذ عام ١٧٤٢ (انظر المقالات: Essays, II, 371) عن «ذلك

السعي الفلسفي الخطير للكمال، والذي، تحت ذريعة إصلاح التحيزات والأخطاء، يهاجم

ويدمر جميع المشاعر المحببة للقلب، وجميع التفضيلات والغرائز الأكثر فائدة، التي يمكن

أن تحكم كائنًا بشريًا»، ويحذرننا (ص ٣٧٣) «ألا نبتعد كثيرًا عن مبادئ السلوك التي تم

تلقاها بالقبول، من خلال البحث عن السعادة أو الكمال».

W. Wordsworth, The Excursion (London, 1814), Part II. (١٠

الجزء الأول

الاقتباس الموجود في بداية الجزء الأول مأخوذ من:

m H. B. Phillips, «On the Nature of Progress,» American Scientist, XXXIII (1945), 255.

الفصل الأول: الحرية والحريات

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من كتاب:

The Writings of Abraham Lincoln, ed. A. B. Lapsley (New York, 1906)

انظر أيضاً الملاحظة المماثلة في كتاب «روح الشرائع»:

Montesquieu, Spirit of the Laws, XI, 2 (1, 149):

«لا توجد كلمة تسمح بدلالات متنوعة وتترك انطباعات متنوعة على العقل البشري، أكثر من كلمة الحرية. لقد اعتبرها البعض وسيلة لعزل الشخص الذي تم منحه سلطة استبدادية، والبعض الآخر اعتبرها سلطة لاختيار رئيس يجب عليهم طاعته، والبعض الآخر اعتبرها حقاً في حمل السلاح وتمكينهم بذلك من استخدام العنف، والبعض الآخر اعتبرها وسيلة من أجل أن يحكمهم مواطن من بلدهم، أو تحكمهم قوانينهم الخاصة».

(١) لا يبدو أن هناك أي تمييز مقبول في المعنى بين كلمتي «Freedom» و«Liberty»، وسنستخدمهما بالتبادل. على الرغم من أنني أُفضّل شخصياً الأولى، فإنه يبدو أن «Liberty» أقل عرضة لإساءة الاستخدام.

(٢) تم توضيح القيمة المحدودة حتى للتحليل الدلالي الحاد جداً لمصطلح «الحرية» بشكل جيد بواسطة كرانستون، انظر:

M. Cranston, Freedom: A New Analysis (New York, 1953)

وهو كتاب سيعجب القراء الذين يودون أن يروا كيف وضع الفلاسفة أنفسهم في ورطة من خلال تعريفاتهم الغريبة للمفهوم. وللإطلاع على محاولة طموحة لحصر المعاني المختلفة للكلمة، انظر:

Mortimer Adler, The Idea of Freedom: A Dialectical Examination of the Conceptions of Freedom (New York, 1958)

(٣) انظر: J. Bentham, The Limits of Jurisprudence Defined, ed. C. W. Everett (New York: Columbia University Press, 1945), p. 59

M. Schlick, Problems of Ethics (New York, 1939), p. 149

F. H. Knight, «The Meaning of Freedom,» in The Philosophy of American Democracy, cd. C. M. Perry (Chicago: University of Chicago Press, 1943), p. 75

٤) يبدو حاليًا أن تعبير «الحرية المدنية» يُستخدم بشكل رئيس فيما يتعلق بممارسات الحرية الفردية التي لها أهمية خاصة لعمل الديمقراطية، مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة؛ ويُستخدم في الولايات المتحدة على وجه الخصوص للإشارة إلى الحقوق التي تضمنها وثيقة الحقوق. حتى مصطلح «الحرية السياسية» يُستخدم أحيانًا ليس لوصف الحرية الجماعية التي سنستخدمه لها، ولكن الحرية الشخصية. ولكن على الرغم من أن هذا الاستخدام أقره مونتسكيو، لا يمكن أن يسبب سوى الخلط والتشوش في الوقت الحاضر.

٥) انظر كتاب باركر «تأملات حول الحكومة»:

Cf. E. Barker, Reflections on Government (Oxford: Oxford University Press, 1942), p. 1

حيث يقول في ص ١:

«الحرية في الأصل تعني صفة أو مكانة الإنسان الحر، أو المنتج الحر، على عكس العبد».

٦) انظر كتاب جرين «محاضرات حول مبادئ الالتزام السياسي»:

Cf. T. H. Green, Lectures on the Principles of Political Obligation (new impr., London, 1911), p. 3:

حيث يقول في ص ٣:

«فيما يتعلق بالمعنى الذي يُعطى لـ «الحرية»، يجب بالطبع الاعتراف بأن كل استخدام للمصطلح للتعبير عن أي شيء سوى العلاقة الاجتماعية والسياسية للفرد بالآخرين ينطوي على استعارة. حتى في التطبيق الأصلي، فإن معناه ليس ثابتًا. إنه يعني دائمًا بعض الإعفاء من الإكراه من قبل الآخرين، لكن مدى وشروط هذا الإعفاء، كما يتمتع بها «الشخص الحر» في حالات مختلفة من المجتمع، متنوعة للغاية. وبمجرد أن يتم تطبيق مصطلح «الحرية» على أي شيء آخر غير العلاقة الراسخة بين الفرد والأفراد الآخرين، فإن معناه يتقلب أكثر من ذلك بكثير».

Cf. F. H. Knight, «Discussion: The Meaning of Freedom,» Ethics, LII (v) (1941-42), 93.

٨) يبدو أن السبب اللغوي لنقل كلمة «حر free» والأسماء المناظرة إلى استخدامات مختلفة هو الافتقار إلى وجود صفة في اللغة الإنجليزية (وعلى ما يبدو في جميع اللغات الجرمانية والرومانسية) يمكن استخدامها بشكل عام للإشارة إلى أن شيئًا ما غائب. تُستخدم كلمة «خالٍ Devoid» أو «ناقص lacking» بشكل عام فقط للتعبير عن عدم وجود شيء مرغوب فيه أو عدم وجود شيء يكون موجودًا بشكل طبيعي. لا توجد صفة مقابلة (بخلاف «خالٍ من free of») لوصف عدم وجود شيء غير مرغوب فيه أو غريب عن شيء ما. إذ

نقول بشكل عام إن شيئاً ما «خالٍ من free of» الحشرات أو الشوائب أو الرذيلة، وبالتالي أصبحت الحرية تعني عدم وجود أي شيء غير مرغوب فيه. وبالمثل، عندما نريد أن نقول إن شيئاً ما يعمل من تلقاء نفسه، أو غير محدد أو غير متأثر بالعوامل الخارجية، فإننا نتحدث عن خلوه من التأثيرات غير المرتبطة به في العادة باستخدام كلمة free of. وفي العلم نتحدث حتى عن «درجات الحرية Degrees of freedom» عندما تكون هناك عدة احتمالات لا تتأثر بالمحددات المعروفة أو المفترضة (راجع كرانستون Cranston، المرجع السابق، ص ٥).
(٩) سيتعين وصف كل هؤلاء بأنهم غير أحرار من قبل لاسكي، الذي أكد أن «الحق... في الانتخاب ضروري للحرية؛ والمواطن المُستثنى منه غير حر». انظر:

H. J. Laski, (Liberty in the Modern State [new ed.; London, 1948], p. 6)

E. Mims, Jr., The Majority of the People (New York, 1941), p. 170 (١٠)

(١١) يقول مونتسكيو، في روح الشرائع: «بما أنه يبدو أن الناس في الديمقراطيات يتصرفون كما يحلو لهم تقريباً، فقد تم اعتبار هذا النوع من الحكومات هو الأكثر حرية، وتم الخلط بين سلطة الشعب وحرية». انظر:

Montesquieu, Spirit of the Laws, XI, 2 (I, 150)

(١٢) إن الوصف الكامل للحالة الذهنية لليسوعي، الذي اقتطفه ويليام جيمس من إحدى رسائل إغناطيوس لويولا (تنويعات التجربة الدينية [نيويورك ولندن، ١٩٠٢]، ص ٣١٤) هو على النحو التالي: «ينبغي أن أكون في يدي رئيس شيئاً لئلاً، بحيث أفعل كل ما يرضيه، سواء أكان كتابة أو تلقي رسائل، أو التحدث أو عدم التحدث إلى هذا الشخص أو ذاك؛ ويجب أن أبذل قصارى جهدي في تنفيذ ما أمرت به بحماسة، ويجب أن أعتبر نفسي جثة ليس لها ذكاء ولا إرادة؛ أي أن أكون مثل كتلة من المادة التي من دون مقاومة تسمح بوضعها في أي مكان يُرضي أي شخص؛ أو كعصا في يد رجل عجوز، يستخدمها حسب احتياجاته ويضعها في المكان الذي يناسبه. هكذا يجب أن أكون تحت يد المنظمة، لأخدمها بالطريقة التي تراها أكثر فائدة».

(١٣) كان الفارق بين مفهوم «الحرية الداخلية» والحرية بمعنى غياب الإكراه واضحاً لدى السكولائيين في القرون الوسطى، الذين ميزوا بحدة بين «التحرر من الضرورة والتحرر من الإكراه coactione a libertas a necessitate and libertas a»

Barbara Wootton, Freedom under Planning (London, 1945), p. 10. (١٤)

(١٥) يقول دروكر: «كلما قلت الحرية، زاد الحديث عن الحرية الجديدة. ومع ذلك، فإن هذه الحرية الجديدة هي مجرد كلمة تغطي ذلك التناقض الذي فهمت به أوروبا كلمة الحرية... ولكن الحرية الجديدة التي يتم التبشير بها في أوروبا هي حق الأغلبية ضد الفرد».

P. Drucker, The End of Economic Man (London, 1939), p. 74: انظر:

(١٦) أحد التعريفات من حيث غياب القيود الذي يتم فيه تأكيد هذا المعنى، مثل تعريف كوروين، في كتابه الحرية ضد الحكومة Liberty against Government (باتون روج: مطبعة جامعة ولاية لويزيانا، ١٩٤٨)، ص ٧: «الحرية تعني عدم وجود قيود مفروضة من قبل أشخاص آخرين على حقنا في الاختيار والفعل»، سيكون تعريفاً مقبولاً تماماً.

(١٧) أول تعريف يعطيه قاموس أكسفورد الإنجليزي القصير (أكسفورد، ١٩٣٣) لكلمة «الإكراه» هو: «التقييد بالقوة، أو بسلطة تستند إلى القوة».

B. Russell, «Freedom and Government,» in Freedom, Its Meaning, (١٨ ed. R. N. Anshen (New York, 1940), p. 251.

T. Hobbes, Leviathan, ed. M. Oakeshott (Oxford, 1946), p. 84. (١٩

J. R. Commons, The Legal Foundations of Capitalism (New York, ٢٠ 1924), esp. chaps, ii-iv.

J. Dewey, «Liberty and Social Control,» Social Frontier, November, (٢١ 1935, p. 41. Cf. also his article «Force and Coercion,» Ethics, XXVI (1916), 362

J. Dewey, Experience and Education (New York, 1938), p. 74; cf. (٢٢ also W. Sombart, Der moderne Kapitalismus, II (Leipzig, 1902), 4

(٢٣) يقول بيرى: «التمييز بين الرفاهية والحرية ينهار تماماً، بما أن الحرية الفعلية للفرد تتناسب مع موارده». وقد أدى هذا بالآخرين إلى الزعم القائل بأنه «إذا زاد عدد الأشخاص الذين يشترون سيارات ويأخذون إجازات، فهناك المزيد من الحرية». انظر:

R. B. Perry in Freedom: Its Meaning, ed. R. Anshen (New York, 1940), p. 269

(٢٤) يمكن العثور على أحد الأمثلة الطريفة على ذلك في مقال لدينيس جابور وأندري جابور. حيث يبدأ المؤلفان بالقول إن الحرية «تعني عدم وجود قيود غير مرغوب فيها، ومن ثم فإن المفهوم يكاد يكون متطابقاً مع كل ما هو مرغوب فيه»، وبعد ذلك، وبدلاً من إهمال هذا المفهوم غير المجدي تماماً بشكل جلي، إذ بهما لا يتنبأانه فحسب، بل يشرعان في «قياس» الحرية وفق هذا المعنى. انظر:

«An Essay on the Mathematical Theory of Freedom,» Journal of the Royal Statistical Society, Ser. A, CXVII (1954), 32

(٢٥) انظر كتاب اللورد أكتون «محاضرات حول التاريخ الحديث Lectures on modern history»، (لندن، ١٩٠٦)، ص ١٠: «لا يوجد تناسب بين الحرية والقدرة إلا بقدر ما يوجد من تناسب بين الخلود والزمن».

انظر أيضاً كتاب مالبينوفيسكي، «الحرية والحضارة Freedom and civilization»،

(لندن، ١٩٤٤)، ص ٤٧: «إذا قمنا بلا مبالاة بمطابقة الحرية بالقدرة، فمن الواضح أننا سنغدّي الاستبداد، تمامًا مثلما نقع في الفوضى عندما نساوي بين الحرية وعدم وجود أي ضوابط».

(٢٦) كان توماس هيل جرين هو الذي أشاع التمييز بين الحرية «الإيجابية» و«السلبية». انظر بشكل خاص:

«Liberal Legislation and Freedom of Contract», The Works of T. H.

Green, ed. R. L. Nettleship (London, 1888), Vol. III

W. L. Westermann, «Between Slavery and Freedom», American (٢٧
Historical Review, L (1945), 213-27.

(٢٨) كان هذا هو الحال على الأقل من الناحية العملية، وإن لم يكن من الناحية القانونية.
انظر:

J. W. Jones, The Law and Legal Theory of the Greeks [Oxford: Oxford
University Press, 1956J, p. 282

(٢٩) انظر كتاب فرانك نايت، «الحرية والإصلاح Freedom and reform»، (نيويورك، ١٩٤٧)، ص ١٩٣: «إن الوظيفة الأساسية للحكومة هي منع الإكراه وبالتالي أن تضمن لكل فرد الحق في أن يعيش حياته على أساس العلاقات الحرة مع رفاقه».

(٣٠) انظر كتاب ماكس فيبر، «مقالات في علم الاجتماع Essays in sociology»، (نيويورك، ١٩٤٦)، ص ٧٨: «الدولة هي مجتمع بشري يظفر (بنجاح) باحتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية».

انظر أيضًا كتاب مالفينوفسكي، «الحرية والحضارة Freedom and civilization»، (لندن، ١٩٤٧)، ص ٢٥٦: «الدولة هي المؤسسة التاريخية الوحيدة التي تحتكر القوة».

الفصل الثاني: القوى الخالقة للحضارة الحرة

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

A. N. Whitehead, Introduction to Mathematics (London, 1911), p. 61.

(١) انظر كتاب آدم فيرجسون، «مقال حول تاريخ المجتمع المدني An Essay on the History of Civil Society»، (إدنبره، ١٧٦٧)، ص ٢٧٩: «نحن ننسب صنائع النمل والنحل إلى حكمة الطبيعة. بينما ننسب صنائع الأمم المتحضرة إلى نفسها، ونفترض أنها تعبر عن قدرة أعلى من قدرة العقول الهمجية. لكن منظومات الإنسان، مثل منظومات كل حيوان، هي من وحي الطبيعة، ونتيجة الغريزة، التي تسترشد بالموافق المتنوعة التي توضع فيها البشرية. نشأت هذه المنظومات من التحسينات المتتالية التي تم إجراؤها، دون أي إدراك لتأثيرها العام؛ وهي تحوّل الشؤون البشرية إلى حالة من التعقيد، والتي لم يكن من الممكن

أن تتنبأ بها أكبر قدرة مُنحت للطبيعة البشرية؛ ولا حتى يمكن فهمها بالكامل عند تنفيذها». (٢) انظر كتاب مايكل بولاني، «منطق الحرية The logic of liberty»، (لندن، ١٩٥١)، ص ١٩٩: «إن التصورات التي على ضوءها سيحكم الناس على أفكارنا في غضون ألف عام -أو ربما في غضون خمسين عامًا- لا يمكننا تخمينها. إذا ظهرت مكتبة من العام ٣٠٠٠ في أدينا اليوم، فلن نتمكن من فهم محتوياتها. إذ كيف يمكننا أن نحدد بوعي مستقبلاً يكون بطبيعته خارج نطاق فهمنا؟ هذا الافتراض يكشف فقط ضيق النظرة التي تفتقر إلى التواضع».

(٣) Leslie A. White, «Man's Control over Civilization: An Anthropocentric Illusion», Scientific Monthly, LXVI (1948), 238.

See G. Ryle, «Knowing How and Knowing That», Proceedings of the (٤) Aristotelian Society, 1945/46; and now compare also M. Polanyi, Personal Knowledge: Towards a Post-critical Philosophy (London and Chicago, 1958)

(٥) انظر الاقتباس الذي يتكرر كثيراً والمأخوذ عن فرانك رمزي في كتابه «أسس الرياضيات The foundation of mathematics»، (كامبريدج، ١٩٢٥)، ص ٢٨٧: «لا يوجد شيء لنعرفه سوى العلم».

(٦) للمزيد حول هذه الأنواع المختلفة من المعرفة انظر مقالتي:

«Ueber den <Sinn> sozialer Institutionen», Schweizer Monatshefte, October, 1955

G. de Santillana, The Crime of Galileo (Chicago: University of (٧) Chicago Press, 1955), p. 34.

Cf. H. G. Barnett, Innovation: The Basis of Cultural Change (New (٨) York, 1953), esp. p. 19

(٩) انظر كتاب ويليام آرثر لويس، «نظرية النمو الاقتصادي The Theory of Economic Growth»، (لندن، ١٩٥٥)، ص ١٤٨: «هؤلاء المبتكرون دائماً ما يكونون أقلية. دائماً ما توضع الأفكار الجديدة موضع التنفيذ أولاً بواسطة شخص أو شخصين أو عدد قليل جداً من الأشخاص، سواء كانت أفكاراً جديدة في التكنولوجيا، أو أشكالاً جديدة من التنظيم، أو سلعاً جديدة، أو غيرها من المستجدات. ويمكن قبول هذه الأفكار بسرعة من قبل بقية السكان. لكن على الأرجح يتم استقبالها بالتشكيك وعدم التصديق، ثم تشق طريقها ببطء شديد في البداية. وبعد فترة من الوقت، يُنظر إلى الأفكار الجديدة على أنها ناجحة، ومن ثم يتم قبولها بأعدادٍ متزايدة. وبالتالي غالباً ما يُقال إن التغيير هو عمل النخبة، أو إن مقدار التغيير يعتمد على جودة القيادة في المجتمع. هذا صحيح بقدر ما يعني أن غالبية الناس ليسوا

مبتكرين، ولكن مجرد مقلدين لما يفعله الآخرون. ومع ذلك، فإنه يكون مفضلًا إلى حد ما إذا تم اعتباره يعني أن فئة معينة أو مجموعة معينة من الناس هي من تحصل على كل الأفكار الجديدة». أيضًا ص ١٧٢: «غالبًا ما يكون الحكم الجماعي على الأفكار الجديدة خاطئًا لدرجة أنه يمكن القول إن التقدم يعتمد على حرية الأفراد في دعم رأيهم على الرغم من الرفض الجماعي».

B. E. Kline and N. H. Martin, «Freedom, Authority and Decentralization,» Harvard Business Review, XXXVI (1958), esp. 7
Cf. J. A. Wheeler, «A Septet of Sibyls: Aids in the Search for Truth,» (١١
American Scientist, XLIV (1956), 360

(١٢) يقول لويس باستور: «في البحث العلمي، الصدفة تساعد فقط أولئك الذين كانت عقولهم مستعدة بشكل جيد». انظر:

R. Taton, Reason and Chance in Scientific Discovery (London, 1957),
p. 91.

(١٣) يقول أبا ليرنر: «تعتبر مبادئ التجارة الحرة صالحة كقواعد عامة يكون استخدامها العام مفيدًا. لكن كما هو الحال مع جميع القواعد العامة، هناك حالات خاصة، إذا عرف فيها المرء جميع الظروف المصاحبة والآثار الكاملة في جميع تشعباتها للموقف قيد النظر، فسيكون من الأفضل عدم تطبيق القاعدة. لكن هذا لا يجعل القاعدة قاعدة سيئة أو يعطي سببًا لعدم تطبيق القاعدة حيث - كما هو الحال عادةً - لا يعرف المرء كل التداعيات التي من شأنها أن تجعل الحالة استثناءً مرغوبًا». انظر:

A. P. Lerner, «The Backward-leaning Approach to Controls,» J.P.E. LXV
(1957), 441

H. Rashdall, «The Philosophical Theory of Property,» in Property: (١٤
Its Duties and Rights (New York and London, 1915), p. 62

(١٥) استخدام مصطلح «التشكلات formations» في هذا الصدد أفضل من مصطلح «مؤسسات institutions». انظر دراستي:

The Counter-Revolution of Science (Glencoe, 111., 1952), p. 83.

(١٦) انظر مقالتي:

«Degrees of Explanation,» British Journal for the Philosophy of Science,
Vol. VI (1955).

A. Director, «The Parity of the Economic Market Place,» in (١٧
Conference on Freedom and the Law («University of Chicago Law School
Conference Series,» No. 13 [Chicago, 1953]).

The Road to Serfdom (London and Chicago, 1944), chap. Vii. (١٨)
(١٩) يقول كارل بوبر: «إذا أردنا أن نظل بشرًا، فهناك طريق واحد فقط، وهو طريق المجتمع المفتوح. يجب أن نذهب إلى المجهول، غير اليقيني وغير الآمن، مستخدمين أي سبب قد نملكه من أجل التخطيط للأمن والحرية لكليهما». انظر:
K. R. Popper, The Open Society and Its Enemies (American ed.; Princeton: Princeton University Press, 1950), esp. p. 195

الفصل الثالث: الفكرة الشائعة عن التقدم

الاعتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:
Memoires du Cardinal de Rett (Paris, 1820), II, 497
J. B. Bury, The Idea of Progress (London, 1920), p. 2. (١)
J. S. Mill, «Representative Government,» in On Liberty, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), p. 121.
A. Ferguson, History of Civil Society (Edinburgh, 1767), p. 12 (٣)
(٤) إذا كان لا يزال من الممكن تغيير استخدام راسخ، فسيكون من المرغوب فيه حصر كلمة «تقدم» في مثل هذا التقدم المتعمد نحو هدف محدد، والتحدث عن «تطور - بدلاً من تقدم - الحضارة».
J. B. Bury, The Idea of Progress (London, 1920), pp. 236-37 (٥)
K. R. Popper, The Poverty of Historicism (London, 1957), and my (٦)
The Counter-Revolution of Science (Glencoe, 111., 1952).
(٧) صاغ لانجموير الأمر بطريقة جيدة عندما قال: «في البحث العلمي، لا يمكنك التخطيط للقيام باكتشافات، لكن يمكنك التخطيط للعمل الذي قد يؤدي على الأرجح لاكتشافات». انظر:
I. Langmuir, «Freedom, the Opportunity To Profit from the Unexpected,» [General Electric] Research Laboratory Bulletin, Fall, 1956
(٨) يقول صامويل بيلي: «يبدو أن أحد الشروط الضرورية للمعرفة البشرية هو أننا يجب أن نتعلم أشياء كثيرة عديمة الفائدة، حتى نعرف الأشياء ذات الفائدة؛ وبما أنه من المستحيل، أن نعرف سابقاً قيمة ما نعرفه، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للبشرية من خلالها تحقيق جميع ما يمكن أن تقدمه المعرفة من مزايا هي السير في كل طريق يمكن أن تؤدي إليه [المعرفة]. لا يمكن أن يكون هناك عائق أكبر أمام تقدم العلم من البحث الدائم والقلق في كل خطوة عن المنفعة الملموسة. عند الأخذ في الاعتبار أن النتائج العامة ستكون مفيدة، فليس من الحكمة أن تكون حريصاً جداً على القيمة الفورية والمباشرة لكل جهد فردي». انظر:

S. Bailey, Essays on the Formation and Publication of Opinions (London, 1821)

(٩) انظر: A. Smith, W.o.N., I, 83

وعلى النقيض، انظر جون ستوارت مل الذي ادعى في ١٨٤٨ أنه «فقط في البلدان المتخلفة من العالم لا تزال زيادة الإنتاج هدفاً مهماً؛ بينما في البلدان الأكثر تقدماً، ما نحتاج إليه اقتصادياً هو توزيع أفضل». يبدو أنه لم يكن يدرك أن محاولة علاج حتى الفقر المدقع عن طريق إعادة التوزيع ستؤدي في عصره إلى تدمير كل ما اعتبره حياة مثقفة، دون تحقيق هدفها. انظر: Principles, IV, vi, 2, p. 749.

G. Tarde, Social Laws: An Outline of Sociology, trans. H. C. Warren (١٠) (New York, 1907), p. 194.

Cf. the two important articles in the Times Literary Supplement, (١١) «The Dynamic Society,» February 24, 1956 (also in pamphlet form) and «The Secular Trinity,» December 28, 1956

(١٢) يقول واليتش: «من المنظور المادي، من الواضح تمامًا أنه على مدى فترة من السنوات، وحتى أولئك الذين كانوا يشعرون بعدم المساواة سيكسبون من النمو السريع أكثر من أي إعادة توزيع للدخل يمكن تصورها. إن تسريع الناتج الحقيقي بنسبة واحد بالمائة إضافية فقط في السنة سوف يرفع قريباً أولئك الأضعف اقتصادياً إلى فئات الدخل التي لا يمكن لأي قدر من إعادة التوزيع أن يعزها... بالنسبة إلى الاقتصادي، تكتسب عدم المساواة الاقتصادية تبريراً وظيفياً بفضل مفهوم النمو. فنتائجها النهائية تفيد حتى أولئك الذين يبدوون في البداية أنهم خاسرون». انظر:

H. C. Wallich, «Conservative Economic Policy,» Yale Review, XLVI (1956). 67

(١٣) يقول جون كلارك حول هذه التأثيرات في أحد أبعد الأماكن في العالم: «وصل الاتصال مع الغرب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أبعد قرية بدوية، وأعمق قرية في الغابة. لقد تعلم أكثر من مليار شخص أننا نعيش حياة أكثر سعادة، ونؤدي عملاً أكثر متعة، ونستمتع بوسائل راحة بدنية أكبر مما يفعلون. لم تمنحهم ثقافتهم هذه الأشياء، وهم مصممون على امتلاكها. يرغب معظم الآسيويين في كل مزاياها مع أقل قدر ممكن من التغيير في عاداتهم». انظر: John Clark, Hunta: Lost Kingdom of the Himalayas (New York, 1956), p. 266

الفصل الرابع: الحرية والعقل والتقاليد

الاستقباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Tocqueville, Democracy, Vol. I, chap, xiv, pp. 246 f.

- Thomas E. May, *Democracy in Europe* (London, 1877), II, 334 (١)
- (٢) سيتم استخدام كلمة «عقلانية» بالمعنى الذي عرفها به جروشيوسن باعتبارها: «نزوعاً لتنظيم الحياة الفردية والاجتماعية وفقاً لمبادئ العقل والقضاء قدر الإمكان على كل شيء غير عقلاني». انظر:
- B. Groethuysen, in «Rationalism», E.S.S., XIII, 113
- E. Halevy, *The Growth of Philosophic Radicalism* (London, 1928), (٣
- p. 17.
- (٤) على الرغم من أن تالمون لا يطابق بين الديمقراطية «الاجتماعية» والديمقراطية «الشمولية»، لا يسعني إلا أن أتفق مع كيلسن في أن «التعارض الذي يصفه تالمون بأنه تنافر بين الديمقراطية الليبرالية والشمولية هو في الحقيقة تعارض بين الليبرالية والاشتراكية وليس بين نوعين من الديمقراطية». انظر:
- J. L. Talmon, *The Origins of Totalitarian Democracy* (London, 1952).
- «The Foundations of Democracy», Ethics, LXVI, Part 2 [1955], 95 n.
- Francis Lieber, «Anglican and Gallican Liberty», originally published (٥
- in a South Carolina newspaper in 1849 and reprinted in *Miscellaneous Writings* (Philadelphia, 1881), p. 282. See also p. 385
- (٦) إن العرض المناسب لتلك الفلسفة التي قدمت الأسس الفكرية لسياسة الحرية لم يُكتب بعد ولا يمكن أن نحاول فعل ذلك هنا. من أجل المزيد حول المدرسة الإسكتلندية الإنجليزية واختلافها عن التقليد العقلاني الفرنسي، انظر:
- D. Forbes, «Scientific Whiggism: Adam Smith and John Millar»,
- Cambridge Journal, Vol. VII (1954)
- (٧) انظر بالأخص عمل السير ماثيو هيل المُشار إليه في الهامش رقم ٢٠ بالأسفل.
- (٨) غالباً ما كان يُنظر إلى مونتيكيو وكونستانت وتوكفيل على أنهم مهووسون بالعالم الإنجليزي من قبل مواطنيهم. تلقى كونستانت جزءاً من تعليمه في إسكتلندا، وقال توكفيل عن نفسه «الكثير من أفكار ومشاغري يتشاركها معي الإنجليزي لدرجة أن إنجلترا تحولت إلى موطن ثانٍ لعقلي». انظر:
- (A. de Tocqueville, *Journeys to England and Ireland*, ed. J. P. Mayer
- [New Haven: Yale University Press, 1958], p. 13).
- (٩) للمزيد حول تحول جيفرسون من التقليد «البريطاني» إلى التقليد «الفرنسي» كنتيجة لبقائه في فرنسا، انظر:
- O. Vossler, *Die amerikanischen Revolutionsideale in ihrem Verhältnis zu den europäischen* (Munich, 1929)

- Talmon, op. cit. p. 2. (١٠)
- Ibid., p. 71. Cf. also L. Mumford, Faith for Living (New York, (١١
1940), pp. 64-66
- A. Ferguson, An Essay on the History of Civil Society (Edinburgh, (١٢
1767), p. 187.
- Francis Jeffrey], «Craig's Life of Millar,» Edinburgh Review, IX] (١٣
(1807), 84.
- Forbes, op.cit., p. 645 (١٤)
- L. von Mises, Socialism (new ed.; New Haven: Yale University (١٥
Press, 1951), p. 43
- Quoted by Talmon, op. cit. p. 73. (١٦)
- M. Tullius Cicero, De re publica ii. 1,2; cf. also ii. 21. 37 (١٧)
- R. Descartes, A Discourse on Method («Everyman» ed.), Part II, p. (١٨
11.
- Cf. Talmon, op. cit. p. 142 (١٩)
- Sir Mathew Hale's Criticism on Hobbes Dialogue on the Common« (٢٠
Law,» reprinted as an appendix to W. S. Holdsworth, A History of English
Lavo, V (London, 1924), 504-5
- (٢١) يمكن العثور على أفضل مناقشة لطابع هذه العملية للنمو الاجتماعي في كتاب
كارل مينجر. انظر:
- C. Menger, Untersuchungen, Book III and Appendix VIII, esp. pp. 163-
65, 203-4 n, and 208
- (٢٢) أنا لا أشير هنا إلى الفضل المعترف به للنظريات السكانية لمالتوس على داروين،
ولكن إلى الجو العام للفلسفة التطورية التي حكمت الفكر في الأمور الاجتماعية في القرن
التاسع عشر.
- A. O. Lovejoy, «Monbodd and Rousseau» (1933), reprinted in (٢٣
Essays in the History of Ideas (Baltimore: Johns Hopkins University Press,
1948).
- Sir William Jones, «Third Anniversary Discourse» delivered (٢٤
February 2, 1786, in Asiatick Researches, I, 422
- Josiah Tucker, The Elements of Commerce (1755) in Josiah Tucker: (٢٥

A Selection, ed. R. L. Schuyler (New York: Columbia University Press, 1931), p. 92.

٢٦) إن مسألة أنه بالنسبة إلى آدم سميث بالتحديد لم تكن «الحرية الطبيعية» بأي معنى حرفي هي التي يعتمد عليها العمل الناجح للنظام الاقتصادي، بل الحرية في ظل القانون؛ هي مسألة يمكن رؤيتها بوضوح في أعماله. انظر: W.o.N. Book IV, chap, v, II, 42-43

من المثير للاهتمام أن حجة سميث العامة حول «اليد الخفية» التي تقود المرء إلى تعزيز هدف لم يكن جزءاً من نيته، تظهر بالفعل في كتاب مونتنسكيو روح الشرائع، حيث يقول: «وهكذا فإن كل فرد يعزز الصالح العام، بينما يفكر فقط في تعزيز مصلحته الخاصة». انظر: Spirit of the Laws, 1,25

J. Bentham, Theory of Legislation (5th ed.; London, 1887), p. 48. (٢٧)
D. H. MacGregor, Economic Thought and Policy (Oxford: Oxford University Press, 1949), pp. 54-89, and Lionel Robbins, The Theory of Economic Policy (London, 1952), pp. 42-46
E. Burke, Thoughts and Details on Scarcity, in Works, VII, 398. (٢٩)
Individualism and Economic Order (London and Chicago, 1948), (٣٠)
pp. 11-12.

J. S. Mill, Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy (٣١)
(London, 1844), Essay V.
his Essais de morale et de critique (now in OEuvres complètes, ed. (٣٢)
H. Psichari, II [Paris, 1947], 45 f.)

انظر أيضًا ملاحظة ماكلوم في مقدمته لكتاب مل «حول الحرية»، حيث يقول: «بينما يعترف مل بالقوة العظيمة للأعراف والتقاليد، وباستخداماتها، فإنه مستعد لانتقاد كل تلك القواعد التي تعتمد عليها والتي لم تخضع للعقل». انظر: J. S. Mill, On Liberty (Oxford, 1946), p. 15

Joseph Butler, Works, ed. W. E. Gladstone (Oxford, 1896), II, 329. (٣٣)
(٣٤) حتى البروفيسور باترفيلد، الذي يفهم هذا بشكل أفضل من معظم الناس، يجد أنه «من مفارقات التاريخ» أن «اسم إنجلترا أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحرية من ناحية وبالتقاليد من ناحية أخرى». انظر: (Liberty in the Modern World [Toronto, 1952], p. 21).

T. Jefferson, Works, ed. P. L. Ford, XII (New York, 1905), 111. (٣٥)
(٣٦) يقول بيرك: «يكون البشر مؤهلين للحرية المدنية تمامًا بقدر نزعتهم إلى وضع قيود

أخلاقية على شهواتهم؛ ويقدر كون حبه للعدالة أكثر من جشعهم؛ ويقدر كون قدرتهم على الفهم أعلى من غرورهم وافتراساتهم؛ ويقدر ميلهم أكثر للاستماع إلى مجالس الحكماء والصالحين، وتفضيلها على تملق المخادعين والمحتالين». انظر

E. Burke, A Letter to a Member of the National Assembly, in Works, VI, 64:

Hume, Treatise, Book III, Part I, sec. 1 (II, 235) (٣٧)

H. B. Acton, «Prejudice,» Revue internationale de philosophie, Vol. (٣٨ XXI (1952)

(٣٩) قد تكون الفرضية خاطئة بشكل واضح ولا تزال أفضل من عدم وجود فرضية على الإطلاق، إذا كان يلزم عنها بعض الاستنتاجات الجديدة والتي أثبتت صحتها. قد تكون مثل هذه الإجابات المبدئية على الأسئلة المهمة ذات أهمية كبرى للأغراض العملية، رغم أنها خاطئة جزئياً، وعلى الرغم من أن العالم لا يحبها لأنها عرضة لأن تعوق التقدم.

Cf. Edward Sapir, Selected Writings in Language, Culture, and (٤٠ Personality, ed. D. G. Mandelbaum (Berkeley: University of California Press, 1949), p. 558

Descartes, op. cit., Part IV, p. 26 (٤١)

E. Burke, A Vindication of Natural Society, Preface, in Works, I, 7. (٤٢)

P. H. T. Baron d'Holbach, Systime social (London, 1773), I, 55, (٤٣
quoted in Talmon, op. cit., p. 273.

Cf. my article «Was ist und was heisst «sozial?» in Masse und (٤٤
Demokratie, cd. A. Hunold (Zurich, 1957),

(٤٥) انظر تأكيد توكفيل حقيقة أن «الأفكار العامة ليست دليلاً على قوة العقل البشري، بل على عدم كفايته». انظر: (Democracy, II, 13).

(٤٦) غالباً ما يتم التساؤل اليوم عما إذا كان الاتساق فضيلة في العمل الاجتماعي. يتم تمثيل الرغبة في الاتساق أحياناً على أنها تحيز عقلائي، والحكم على كل حالة على حدة كإجراء تجريبي حقيقي. والحقيقة هي عكس ذلك تماماً. حيث تنبع الرغبة في الاتساق من الاعتراف بعدم قدرة عقلنا على فهم جميع الآثار المترتبة على الحالة الفردية بشكل صريح، في حين أن الإجراء البراجماتي المفترض يستند إلى الادعاء بأنه يمكننا تقييم جميع الآثار بشكل صحيح دون الاعتماد على تلك المبادئ التي تخبرنا أي حقائق معينة يجب أن نأخذها في الاعتبار.

B. Constant, «De l'arbitraire,» in Oeuvres politiques de Benjamin (٤٧
Constant, ed. C. Luandre (Paris, 1874), pp. 91-92.

٤٨) يجب الاعتراف بأنه بعد أن سلم بيرك التقليد الذي تمت مناقشته إلى الرجعيين الفرنسيين والرومانسيين الألمان، فقد تحول من موقف مناهض للعقلانية إلى إيمان غير عقلاني، وأن الكثير منه بقي على هذا الشكل فقط تقريباً. لكن هذه الإساءة له، والتي يعتبر بيرك مسؤولاً عنها جزئياً، يجب ألا نسمح لها بتشويه ما هو قيم في هذا التقليد.

S. S. Wolin, «Hume and Conservatism», American Political Science Review, XLVIII (1954), 1001; cf. also E. C. Mossner, Life of David Hume (London, 1954), p. 125

Cf. K. R. Popper, The Open Society and Its Enemies (London, ٥٠ 1945), passim.

الفصل الخامس: المسؤولية والحرية

الاقتراس الموجود في أول الفصل مأخوذ من:

F. D. Wormuth, The Origins of Modern Constitutionalism (New York, 1949), p. 212.

١) تم التعبير عن هذه الحقيقة القديمة بإيجاز من قبل جورج برنارد شو عندما قال: «الحرية تعني المسؤولية؛ ولهذا السبب يخافها معظم الناس». انظر:

(Man and Superman: Maxims for Revolutionaries [London, 1903], p. 229)

وتم التعامل مع الموضوع بشكل كامل، بالطبع، في بعض روايات دوستوفسكي (خاصة في روايته الإخوة كارامازوف)، ولم يكن هناك الكثير لدى المحللين النفسيين والفلاسفة الوجوديين ليضيفوه إلى بصيرته النفسية.

٢) للمزيد من البحث الدقيق للمشكلات الفلسفية للحتمية العامة، انظر:

K. R. Popper, The Logic of Scientific Discovery—Postscript: After Twenty Years (London, 1959)

C. H. Waddington, The Scientific Attitude («Pelican Books» [London, ٣ 1941]), p. 110.

٤) وقد سبق أن رأى جون لوك هذا الأمر بوضوح، انظر:

(An Essay concerning Human Understanding, Book II, chap. xxi, sec.

14)

Cf. David Hume, An Enquiry concerning Human Understandings in ٥ Essas, - II, 79

٦) على الرغم من أن هذا الادعاء لا يزال يبدو وكأنه مفارقة، فإنه يعود إلى ديفيد هيوم

وعلى ما يبدو حتى إلى أرسطو. انظر :

(Treatise, II, 192)

K. F. Heman, Des Aristoteles Lehre von der Freiheit des menschlichen Willens (Leipzig, 1887)

(٧) يميل الموقف الحتمي الأكثر تطرفاً إلى إنكار أن مصطلح «الإرادة» له أي معنى أو أن هناك شيئاً من قبيل الفعل الطوعي. ومع ذلك، حتى أولئك الذين يتبنون هذا الاعتقاد لا يمكنهم تجنب التمييز بين أنواع الأفعال التي يمكن أن تتأثر بالاعتبارات العقلانية وتلك التي لا يمكنها.

(٨) ما زلنا نطلق على قرار الشخص «حرّاً»، على الرغم أنه بسبب الظروف التي أوجدناها، فإنه يُقاد إلى فعل ما نريد منه أن يفعله، لأن هذه الشروط لا تحدد أفعاله بشكل قاطع، بل تزيد من احتمالية أن أي شخص في موقعه سوف يفعل ما نوافق عليه. فنحن نحاول «التأثير» ولكننا لا نحدد ما سيفعله. ما نعتيه غالباً في هذا الصدد، عندما نطلق على فعله أنه «حر»، هو ببساطة أننا لا نعرف ما الذي حدده، وليس أنه لم يتم تحديده بواسطة شيء ما.

Cf. T. N. Carver, Essays in Social Justice (Cambridge: Harvard University Press, 1922), and the first essay in my Individualism and Economic Order (London and Chicago, 1948).

John Milton, Areopagitica («Everyman» ed. (London, 1927)), p. 18 (١٠)

C. A. R. Crosland, The Future of Socialism (London, 1956), p. 208. (١١)

Cf. also the observation by J. Huizinga, Incertitudes (Paris, 1939), (١٢)

p.21

See D. Riesman, The Lonely Crowd (New Haven: Yale University Press, 1950).

الفصل السادس: المساواة والقيمة والجدارة

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

The Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski, 1916-1935 (Cambridge: Harvard University Press, 1953), II, 942

See, e.g., R. H. Tawney, Equality (London, 1931), p. 47. (١)

Roger J. Williams, Free and Unequal: The Biological Basis of Individual Liberty (Austin: University of Texas Press, 1953), pp. 23 and 70; cf. also J. B. S. Haldane, The Inequality of Man (London, 1932), and P. B. Medawar, The Uniqueness of the Individual (London, 1957).

Williams, op. cit. y p. 152 (٣)

H. M. Kallen's article «Behaviorism», E.S.S., II, 498 (٤)

(٥) يقول أفلاطون: «يصبح المتساوي لغير المتساوين غير متساوٍ». انظر:

Plato Laws vi. 757A

Cf. F. H. Knight, Freedom and Reform (New York!., 1947), p. 151 (٦)

J. P. Plamenatz, «Equality of Opportunity», in Aspects of Human (٧

Equality, ed. L. Bryson and others (New York, 1956), p. 100.

C. A. R. Crosland, The Future of Socialism (London, 1956), p. 205 (٨

J. S. Mill, On Liberty, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), p. 70. (٩

Cf. W. B. Gal lie, «Liberal Morality and Socialist Morality», in (١٠

Philosophy, Politics, and Society, ed. P. Laslett (Oxford, 1956), pp. 123-25.

(١١) على الرغم من أنني أعتقد أن هذا التمييز بين الجدارة والقيمة هو نفسه الذي كان يدور في ذهن أرسطو وتوما الأكويني عندما ميّزا بين «العدالة التوزيعية» و«العدالة التعويضية»، فإنني أفضّل عدم ربط المناقشة بكل الصعوبات والالتباسات التي أصبحت مع مرور الوقت مرتبطة بهذه المفاهيم التقليدية. يبدو واضحاً أن ما نسميه هنا «المكافأة وفق الجدارة» يناظر عدالة التوزيع الأرسطية. المفهوم الصعب هو مفهوم «العدالة التعويضية»، والحديث عن العدالة بهذا المعنى يبدو دائماً أنه يسبب القليل من اللبس. انظر:

Cf. M. Solomon, Der Begriff der Gerechtigkeit bei Aristoteles (Leiden,

1937); and for a survey of the extensive literature G. del Vecchio, Die

Gerechtigkeit (2d ed.; Basel, 1950).

(١٢) تنشأ الصعوبات الاصطلاحية من حقيقة أننا نستخدم كلمة الجدارة أيضاً بمعنى موضوعي وسوف نتحدث عن «جدارة» فكرة أو كتاب أو صورة، بغض النظر عن الجدارة المكتسبة من قبل الشخص الذي ابتكرها. أحياناً تُستخدم الكلمة أيضاً لوصف ما نعتبره القيمة «الحقيقية» لبعض الإنجازات في مقابل قيمتها السوقية. ومع ذلك، فحتى الإنجاز البشري الذي له أعظم قيمة أو جدارة بهذا المعنى ليس بالضرورة دليلاً على الجدارة الأخلاقية من جانب الشخص.

Cf. the important essay by A. A. Alchian, «Uncertainty, Evolution, (١٣

and Economic Theory», J.P.E., LVIII (1950), esp. 213-14, Sec. II

(١٤) غالباً ما يتم الزعم بأن العدالة تتطلب أن يكون الأجر متناسباً مع سوء وبُغض

الوظيفة، ولهذا السبب يجب أن يتقاضى عامل تنظيف الشوارع أو عامل الصرف الصحي أجراً أكثر من الطبيب أو عامل المكتب. هذا، في الواقع، يبدو أنه نتيجة لمبدأ المكافأة وفق الجدارة (أو «عدالة التوزيع»). أما في السوق فلن تتحقق مثل هذه النتيجة إلا إذا كان جميع

الأشخاص يتمتعون بمهارات متساوية في جميع الوظائف، بحيث يتعين أن يحصل أولئك الذين يستطيعون كسب ما يكسبه الآخرون في المهن الأكثر جاذبية على أجر أكبر مقابل تولي الوظائف البغيضة. في العالم الواقعي، توفر هذه الوظائف البغيضة لأولئك الذين تكون فائدتهم في الوظائف الأكثر جاذبية صغيرة فرصة لكسب أكثر مما يمكنهم كسبه في أي مكان آخر. يجب أن يتمكن الأشخاص الذين ليس لديهم سوى القليل ليقدموه لرفقائهم من كسب دخل مماثل لدخل البقية فقط بتضحية أكبر بكثير في أي نظام يُسمح فيه للفرد باختيار مجال نفعه الخاص.

١٥ يقول كروسلاند: «حتى لو أمكن إقناع جميع المخفقين بأنهم كانت لديهم فرصة متساوية، فإن استيائهم لن يخمد، بل في الواقع قد يزداد. فعندما يُعرَف أن الفرص غير متكافئة، ويكون الانتقاء متحيزاً بوضوح لأصحاب الثروة أو النسب، يمكن للناس أن يريحو أنفسهم عندما يفشلون، بالقول إنه لم تكن لديهم فرصة مناسبة قط؛ أي أن النظام كان غير عادل، والمقاييس ضدهم. ولكن إذا كان الاختيار عن طريق الجدارة، بشكل واضح، فإن مصدر الراحة هذا يختفي، ويؤدي الفشل إلى إحساس كامل بالدونية، دون عذر أو عزاء؛ وهذا، من خلال سمة غريبة في الطبيعة البشرية، يزيد في الواقع الحسد والاستياء من نجاح الآخرين». انظر: Cf. Crosland, op.cit., p. 235

١٦ يقول كولنجوود في أحد نقاشاته الشيقة: «السعر العادل، الأجر العادل، معدل الفائدة العادل؛ هذه كلها محض مصطلحات متناقضة. إن السؤال عما «ينبغي» أن يحصل عليه الشخص مقابل بضاعته وعمله هو سؤال خالٍ تماماً من المعنى. الأسئلة الصحيحة الوحيدة هي: ما الذي «يمكن» أن يحصل عليه الشخص مقابل بضاعته أو عمله، وما إذا كان ينبغي عليه بيعها أصلاً». انظر:

R. G. Colling wood, «Economics as a Philosophical Science.» Ethics,
Vol. XXXVI (1926), (p. 174)

١٧ من الممكن، بطبيعة الحال، التمييز بين الدخل أو المكاسب أو الزيادات «المكتسبة من عمل» و«غير المكتسبة من عمل» بمعنى قانوني دقيق إلى حد ما، ولكن حينها يتوقف التمييز عن أن يناظر التمييز الأخلاقي الذي يوفر تبريره. أي محاولة جادة لتطبيق التمييز الأخلاقي في الممارسة سرعان ما تواجه نفس الصعوبات المستعصية التي تواجهها أي محاولة لتقييم الجدارة الذاتية.

الفصل السابع: حكم الأغلبية

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

D. Hume, Essays, I, 125.

(١) حول أصل مفهوم الدولة «الشمولية» وحول معارضة الشمولية للليبرالية ولكن ليس للديمقراطية، انظر:

H. O. Ziegler, *Autoritärer oder totaler Staat* (Tubingen, 1932), esp. pp. 6-14; cf. F. Neumann, *The Democratic and the Authoritarian State* (Glencoe, 111, 1957)

يمكن رؤية وجهة النظر التي نسميها في هذا الفصل بوجهة نظر «الديمقراطي الدوغمائي» بوضوح في:

E. Mims, Jr., *The Majority of the People* (New York, 1941), and H. S. Commager, *Majority Rule and Minority Rights* (New York, 1943).

(٢) يقول خوسيه أورتيجا: «لقد بدأت الليبرالية والديمقراطية كشيئين لا علاقة بينهما، وانتهتا بامتلاك معانٍ متناقضة. بيد أن الديمقراطية والليبرالية هما إجابتان لسؤالين مختلفين تمامًا».

«الديمقراطية تجيب على هذا السؤال: من الذي ينبغي أن يمارس السلطة العامة؟». الجواب الذي تقدمه هو أن ممارسة السلطة العامة ملك للمواطنين ككل. «لكن هذا السؤال لا يتطرق إلى مسألة نطاق أو حدود السلطة العامة. إنه معنيٌّ فقط بتحديد إلى من تنتمي هذه السلطة. تقترح الديمقراطية أن نحكم جميعاً؛ أي أننا أصحاب السيادة في جميع الأعمال الاجتماعية».

«الليبرالية، من ناحية أخرى، تجيب على هذا السؤال الآخر: «بغض النظر عن ممارس السلطة العامة، ما هي حدودها؟»، والإجابة التي تقدمها هي: سواء كانت السلطة العامة تُمارَس من قبل مستبد أو من قبل الشعب، فلا يمكن أن تكون مطلقة؛ فالفرد له حقوق هي فوق أي تدخل من قبل الدولة». انظر:

J. Ortega y Gasset, *Invertebrate Spain* (New York, 1937), p. 12

ويمكن العثور على عرض تاريخي مميز للعلاقة بين المفهومين في:

F. Schnabel, *Deutsche Geschichte im neunzehnten Jahrhundert*, II (Freiburg, 1933), 98

See F. A. Hermeris, *Democracy or Anarchy?* (Notre Dame, Ind., ٣ 1941).

(٤) من المفيد أن نتذكر أنه في أقدم الديمقراطيات الأوروبية وأكثرها نجاحاً، سويسرا، لا تزال المرأة مستبعدة من التصويت، ويبدو أن ذلك بموافقة الغالبية منهم. ويبدو أيضاً أنه من الممكن في الظروف البدائية أن يؤدي الاقتراع المقتصر، على سبيل المثال، على ملاك الأراضي، إلى إنشاء هيئة تشريعية مستقلة بدرجة كافية عن الحكومة لممارسة سيطرة فعالة

عليها.

٥) يقول ميتلاند: «أولئك الذين اعتبروا طريق الديمقراطية هو طريق الحرية؛ أخطأوا في اعتبار وسيلة مؤقتة غايةً نهائيةً». انظر:

Cf. F. W. Maitland, *Collected Papers* (Cambridge: Cambridge University Press, 1911), 1, 84

ويقول شومبيتر: «الديمقراطية هي أسلوب سياسي؛ أي نوع معين من الترتيبات المؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية - تشريعية وإدارية - وبالتالي فهي غير قادرة على أن تكون غاية في حد ذاتها، بغض النظر عن القرارات التي ستتجها في ظل ظروف تاريخية معينة». انظر:

J. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (New York, 1942), p. 24

Cf. E. A. Hoebel, *The Law of Primitive Man* (Cambridge: Harvard University Press, 1954), p. 100, and F. Fleiner, *Tradition, Dogma, Entwicklung als aufbauende Kräfte der schweizerischen Demokratie* (Zurich, 1933), reprinted in the author's *Ausgewählte Schriften und Reden* (Zürich, 1941); also Menger, *Untersuchungen*, p. 277.

٧) يقول جوزيف تشامبرلين: «عندما كانت الحكومة يتم تمثيلها فقط بسلطة التاج ووجهات نظر طبقة معينة، كان يمكنني أن أفهم أن الواجب الأول للأفراد الذين يقدرون حريتهم هو تقييد سلطتها والحد من إنفاقها. لكن كل هذا تغير. فالحكومة الآن هي التعبير المنظم عن رغبات وأمنيات الشعب وفي ظل هذه الظروف دعونا نتوقف عن النظر إليها بعين الريبة والشك. الشك هو نتاج زمن قديم، ونتاج ظروف اختفت منذ زمن بعيد. والآن أصبح من شأننا توسيع وظائفها [الحكومة] ومعرفة الطريقة التي يمكن بها توسيع عملياتها بشكل مفيد». انظر:

Joseph Chamberlain's speech to the «Eighty» Club, April 28, 1885 (reported in the Times [London], April 29, 1885)

لكن جون ستيوارت مل جادل ضد هذا الرأي منذ عام ١٨٤٨. انظر:
Principles, Book V, chap, xi, sec. 3, p. 944

H. Finer, *Road to Reaction* (Boston, 1945), p. 60. (٨)

٩) يقول ستيفن: «نحن نتفق على حساب القوة من خلال عدّ الرؤوس بدلاً من قطع الرؤوس... ليس الجانب الأكثر حكمة هو الذي يربح، ولكن الجانب الذي يُظهر في الوقت الحاضر قوته الفائقة (التي لا شك أن الحكمة هي أحد عناصرها) من خلال حشد أكبر قدر من التعاطف الفعال لدعمه. وتفسح الأقلية المجال ليس لاحتناعها بأنها على خطأ ولكن

لاقتناعها بأنها أقلية». انظر:

J. F. Stephen, Liberty, Equality, Fraternity (London, 1873), p. 27

ويقول فون ميزس: «من أجل السلام الداخلي، تهدف الليبرالية إلى حكومة ديمقراطية. وبالتالي فإن الديمقراطية ليست منظومة ثورية. بل على العكس من ذلك، فهي الوسيلة التي تمنع بها الثورات والحروب الأهلية. إنها توفر طريقة لجعل الحكومة تتوافق بشكلٍ سلمي مع إرادة الأغلبية». انظر:

L. von Mises, Human Action (New Haven: Yale University Press, 1949),
p. 150

ويقول كارل بوبر: «أنا شخصياً أعتبر الحكومة التي يمكن إزالتها دون عنف «ديمقراطية»، والتي ليست كذلك «استبدادية»». انظر:

K. R. Popper, «Prediction and Prophecy and Their Significance for Social Theory,» Proceedings of the 10th International Congress of Philosophy, I (Amsterdam, 1948), esp. 90

(١١) إن مدى انهيار الليبراليين العقلانيين بمفهوم الحكومة التي يتم فيها تحديد القضايا السياسية ليس «من خلال الاحتكام، سواء المباشر أو غير المباشر، إلى حكم أو إرادة الجماهير غير المثقفة، ولكن من خلال آراء تم تشكيلها بتروٍّ ورصانة، من قبل قلة متعلمة ومُعَدَّة جيداً لتلك المهمة»، يتضح جيداً في مقال جون ستوارت ملّ المبكر حول «الديمقراطية والحكومة» الذي تم أخذ هذا الاقتباس منه. انظر:

J. S. Mill's early essay on «Democracy and Government» (London Review, 1835, reprinted in Early Essays [London, 1897], p. 384

(١٢) يبدو أن هذا يفسر أيضاً التناقض المحير بين محاولات توكفيل المستمرة لتصيّد أخطاء الديمقراطية في جميع النقاط تقريباً والقبول المؤكد للمبدأ الذي هو سمة مميزة لعمله.

(١٣) انظر كتاب دايسي المُشار إليه في الهامش رقم ١٥ بالأسفل.

J. S. Mill, «Bentham,» London and Westminster Review, 1838, (١٤ reprinted in Dissertations and Discussions, I (3d ed.; London, 1875), 330 The classical description of the manner in which ideas at a long (١٥ interval affect policy is still that by Dicey, Law and Opinion, pp. 28 ff. and esp. p. 33

Cf. H. Schoeck, «What Is Meant by «Politically Impossible?»» Pall (١٦ Mall Quarterly, Vol. I (1958); see also C. Philbrook, ««Realism» in Policy Espousal,» A.E.R., Vol. XLIII (1953).

Cf. A. Marshall's observation (Memorials of Alfred Marshall, ed. A. C. Pigou [London, 1925], p. 89)
(١٨) من أجل مناقشة أشمل لهذه المسائل، انظر كتابي «الطريق إلى العبودية»، (لندن، ١٩٤٤)، وخاصة الفصل الخامس.

الفصل الثامن: التوظيف والاستقلال

(١) يقول ميلز: «في أوائل القرن التاسع عشر، على الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة، كان على الأرجح أربعة أخماس السكان العاملين يعملون لحسابهم الخاص. وبحلول عام ١٨٧٠، أصبحوا قرابة الثلث فقط، وفي عام ١٩٤٠، كان قرابة الخمس فقط لا يزال في هذه الطبقة الوسطى القديمة». انظر:

Cf. C. W. Mills, White Collar (New York, 1951), p. 63

(٢) من المهم أن نتذكر أنه حتى أولئك الذين، بسبب العمر أو الطابع المتخصص لقدراتهم، لا يستطيعون بشكل فردي التفكير بجدية في تغيير الوظيفة، هم محميون من خلال احتياج صاحب العمل لهيئة ظروف العمل التي من شأنها أن توفر له التدفق اللازم من الموظفين الجدد.

Cf. E. Bieri, «Kritische Gedanken zum Wohlfahrtsstaat,» Schweizer (٣ Monatshefte, XXXV (1956), esp. 575.

Cf. the discussion in C. I. Barnard, The Functions of the Executive (٤ (Cambridge: Harvard University Press, 1938).

(٥) للمزيد حول الصلة بين النظام البيروقراطي وممارساته وبين استحالة وجود حساب من حيث المكاسب والخسائر. انظر:

L. von Mises, Human Action (New Haven: Yale University Press, 1949), pp. 300-307.

Cf. on all this J. Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (٦ (New York and London, 1942), and the further discussion of the character of large organizations below, chap, xvii, sec. 8.

(٧) أتمنى لو كنت أملك البلاغة التي سمعت ذات مرة الراحل اللورد كينز يتحدث بها عن الدور الذي لا غنى عنه الذي يلعبه الشخص المستقل في أي مجتمع متحضر. لقد بدت لي مفاجأة نوعاً ما أن يأتي هذا من الرجل الذي رحب في وقت سابق بـ«القتل الرحيم لأصحاب الأملاك». كنت سأكون أقل استغراباً لو كنت أعرف مدى قوة شعور كينز نفسه بأن الوضع الذي يتطلع إليه يتطلب تأسيس ثروة مستقلة ومدى نجاحه في اكتساب هذه الثروة. كما يخبرنا كاتب سيرته الذاتية، في سن السادسة والثلاثين، كان كينز مصممًا على عدم

الانتكاس إلى «الوظيفة الكادحة ذات الأجر». يجب أن يكون مستقلاً مالياً. لقد شعر أن لديه ما يبرر مثل هذا الاستقلال. فهو لديه الكثير ليقوله للأمة. وأراد الاكتفاء. وهكذا فقد تعمق في التفكير، وعندما بدأ من لا شيء تقريباً، جنى نصف مليون جنيه إسترليني في اثني عشر عامًا. لذلك لم يكن من المفترض أن أستغرب عندما حاولت جذبه إلى الموضوع، فكان رده عليّ هو خطاب مديح متحمس للدور الذي لعبه الشخص المثقف ذو الممتلكات في نمو الحضارة. انظر:

R. F. Harrod, The Life of John Maynard Keynes [London, 1951], p. 297

٨) أنا بالتأكيد لا أعترض على التأثير الذي تمارسه الطبقات الفكرية التي أنتمي إليها؛ أي طبقة الأستاذ الجامعي أو الصحفي أو المسؤول الحكومي. لكنني أدرك، لكونهم مجموعة موظفة، أن لديهم تحيزهم المهني الخاص الذي يتعارض في بعض النقاط الأساسية مع متطلبات المجتمع الحر والذي يحتاج إلى مواجهته، أو على الأقل تعديله، من خلال نهج من موقع مختلف؛ أي من وجهة نظر الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في التسلسل الهرمي المنظم، الذين يكون موقعهم في الحياة مستقلاً عن شعبية الآراء التي يعبرون عنها، والذين يمكنهم الاختلاط على قدم المساواة مع الأثرياء والأقوياء. من حين لآخر في التاريخ، كان يؤدي هذا الدور طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي (أو نبلاء فرجينيا في أواخر القرن الثامن عشر). ليست هناك حاجة لامتياز وراثي لإنشاء مثل هذه الطبقة، وربما اكتسبت العائلات الأرستقراطية في العديد من المدن التجارية المزيد من الفضل في هذا الصدد أكثر من جميع النبلاء. ومع ذلك، من دون قدر من الأشخاص الذين يمكنهم تكريس حياتهم لأي قيم يختارونها دون الحاجة إلى تبرير أنشطتهم للرؤساء أو العملاء والذين لا يعتمدون على المكافآت للحصول على مزايا معترف بها، سيتم إغلاق بعض قنوات التطور التي كانت مفيدة للغاية. إذا كان «هذا الاستقلال، الذي هو أعظم نعم الأرض» (كما أسماه إدوارد جيبون في سيرته الذاتية) هو «امتياز» بمعنى أن قلة قليلة فقط هم من يمكنهم امتلاكه، فسيظل من المرغوب والمستحسن أن يستمتع به البعض. ولا يسعنا إلا أن نأمل ألا يتم تحقيق هذه الميزة النادرة بإرادة الإنسان، بل أن تسقط بالصدفة على عدد قليل من المحظوظين.

٩) كان داروين نفسه مدرّكاً لذلك، حيث يقول: «إن وجود مجموعة من الرجال المثقفين، والذين لا يضطرون إلى العمل من أجل قوت يومهم، أمر مهم لدرجة كبيرة للغاية، حيث إن جميع الأعمال الفكرية العليا هم من يأتون بها، وتعتمد كل أنواع التقدم المادي على هذا العمل الفكري، ناهيك عن المزايا الأخرى». انظر:

The Descent of Man («Modern Library» ed.), p. 522

١٠) للمزيد حول الدور الذي لعبه الأثرياء في نشر الأفكار الراديكالية في أمريكا الحالية

انظر:

M. Friedman, «Capitalism and Freedom,» in Essays on Individuality, ed.
F. Morley (Pittsburgh: University of Pennsylvania Press, 1958), p. 178; cf.
also L. von Mises, The Anti-capitalistic Mentality (New York, 1956), and
my essay, «The Intellectuals and Socialism,» University of Chicago Law
Review, Vol. XVI (1949).

١١) إن الإنفاق على التبغ والشراب وحده لسكان الولايات المتحدة يصل إلى نحو
١٢٠ دولارًا سنويًا لكل شخص بالغ!

١٢) حتى إن دراسة لتطور العمارة المحلية الإنجليزية وعادات المعيشة قادت مهندسًا
معماريًا دنماركيًا مميّزًا إلى تأكيد أن «وقت الفراغ في الثقافة الإنجليزية كان أصل كل
الخيرات». انظر:

(S. E. Rasmussen, London, the Unique City [London and New York,
1937], p. 294).

Cf. B. de Jouvenel, The Ethics of Redistribution (Cambridge: ١٣
Cambridge University Press, 1951), esp. p. 80.

الجزء الثاني

الاقتباس الموجود في بداية الجزء الثاني مأخوذ من:

R. Hooker, The Laws of Ecclesiastical Polity (1593) («Everyman» ed.),
I, 192

الفصل التاسع: الإكراه والدولة

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

M. Polanyi, The Logic of Liberty (London, 1951), p. 158

وقد تم التعبير جيدًا عن الفكرة الرئيسة للفصل في إحدى فقرات كتاب «عرض تاريخي
لمبادئ الحرية والمساواة» لمؤلفه ميتلاند، حيث يقول: «إن ممارسة السلطة بطرق لا يمكن
توقعها تسبب بعض أكبر القيود، لأننا نشعر بالقيود بشكل أكبر عندما لا تكون متوقعة،
وبالتالي يكون تأثيرها أكبر. حيث نشعر بأننا أقل حرية عندما نعلم أنه قد يتم وضع قيود
في أي لحظة على أي من أفعالنا، ومع ذلك لا يمكننا توقع هذه القيود... أما القوانين العامة
المعروفة، مهما كانت سيئة، تتدخل بدرجة أقل في الحرية من القرارات التي تستند إلى قاعدة
غير معروفة من قبل». انظر:

F. W. Maitland in his »Historical Sketch of Liberty and Equality as
Ideals« (1875), in Collected Papers (Cambridge: Cambridge University
Press, 1911), I, 80

Cf. F. H. Knight, «Conflict of Values: Freedom and Justice,» in Goals (١
of Economic Life, ed. A. Dudley Ward (New York, 1953), p. 208
see U. von Liibtow, Der Ediktsdatei «Quod metus causa gestum erit» (٢
(Greifswald, 1V32), pp. 61-71.

Cf. F. Wieser, Das Gesetz der Macht (Vienna, 1926); B. Russell, (٣
Power: A New Social Analysis (London, 1930); G. Ferrero, The Principles
of Power (London, 1942); B. de Jouvenel, Power: The Natural History of Its
Growth (London, 1948); G. Ritter, Vom sittlichen Problem der Macht (Bern,
1948); and the same author's Machtstaat und Utopie (Munich, 1940); Lord
Radcliffe, The Problem of Power (London, 1952); and Lord MacDermott,
Protection from Power under English Law (London, 1957).

(٤) إن التنديد بالسلطة باعتبارها الشر الأعظم قديم قدم التفكير السياسي. فقد جعل
هيرودوت أوتانيس يقول بالفعل في خطابه الشهير عن الديمقراطية إنه «حتى أفضل الرجال
الذين يرتقون إلى مثل هذا الموضع [السلطة غير المسؤولة]، من المحتمل أن يتغيروا إلى
الأسوأ». (Histories iii. 80). انظر:

ويرى جون ميلتون أن «الاستمرار المطوّل للسلطة قد يفسد أصدق الرجال وأكثرهم
استقامة». انظر:

(The Ready and Easy Way, etc., in Milton's Prose, ed. M. W. Wallace
(«World's Classics» (London, 1925)], p. 459)

ويؤكد مونتسكيو أن «التجربة المستمرة تُظهر لنا أن كل رجل يُعهد إليه بالسلطة يكون
عُرْضة لإساءة استخدامها، وأن يتجاوز بها الحدود». انظر: (Spirit of the Laws, I, 150).
ويخبرنا كانط بأن «امتلاك السلطة يضعف دائماً الحكم الحر للعقل». انظر:

(Zum ewigen Frieden (1795), second addition, last paragraph)

ويؤكد بيرك أن «العديد من أكبر الطغاة في التاريخ بدأوا حُكمهم بطريقة عادلة. لكن
الحقيقة هي أن هذه السلطة غير الطبيعية تفسد القلب والعقل». انظر:

(Thoughts on the Causes of Our Present Discontents, in Works, II, 307)

L. Trotsky, The Revolution Betrayed (New York, 1937), p. 76. (٥

(٦) أحد الأمثلة التي خطرت على ذهني وأنا أكتب ذلك يمكن العثور عليها في عرض
من قبل ويلوكس:

B. F. Willcox in Industrial and Labor Relations Review, XI (1957-58),

273:

حيث يقول: «من أجل تبرير «الإكراه الاقتصادي السلمي» من قبل النقابات، يجادل

المؤلف بأن المنافسة السلمية، القائمة على الاختيار الحر، تفوح منها رائحة إكراه بقدر ما. فالبائع الحر للسلع أو الخدمات، من خلال تحديد سعره، يُكره من يريد الشراء، حيث يُكرهه إما على الدفع أو الاستغناء عنه أو الذهاب إلى مكان آخر.

(٧) انظر كتاب نایت المذكور في الهامش الأول من هذا الفصل.

(٨) إن مصطلح «الملكية الفردية several propety» الذي استخدمه السير هنري مين (انظر الهامش العاشر من هذا الفصل) هو في كثير من النواحي أكثر ملاءمة من «الملكية الخاصة» الأكثر شيوعاً، وسنستخدمه أحياناً بدلاً من هذا الأخير.

(٩) Acton, Hist, of Freedom, p. 297.

(١٠) Sir Henry Maine, Village Communities (New York, 1880), p. 230.

(١١) B. Malinowski, Freedom and Civilization (London, 1944), pp. 132-

33.

(١٢) لا أقصد الإشارة إلى أن هذا وضعٌ مستحسن ومرغوب فيه. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن جزءاً لا يستهان به من الرجال الذين يؤثرون بشكل كبير على الرأي العام، مثل الصحفيين والكتاب، غالباً ما يعيشون لفترات طويلة مع الحد الأدنى من الممتلكات الشخصية، وهذا يؤثر بلا شك على نظرتهم. يبدو أن بعض الناس حتى أصبحوا يعتبرون الممتلكات المادية عائقاً وليست مساعدة، ما دام لديهم الدخل لشراء ما يحتاجون إليه.

(١٣) يقول كانط: «تصرف في كل أفعالك بحيث تعامل البشرية كغاية في ذاتها وليس فقط كوسيلة». انظر:

Kant, Critique of Practical Reason, ed. L. W. Beck (Chicago: University of Chicago Press, 1949), p. 87.

بقدر ما يعني هذا أنه لا ينبغي إجبار أي شخص على فعل أي شيء يخدم أغراض الآخرين فقط، فهذه مجرد طريقة أخرى للقول بأنه ينبغي تجنب الإكراه. ولكن إذا تم تفسير المقولة على أنها تعني أنه عندما نتعاون مع أشخاص آخرين، يجب أن نسترشد ليس فقط بأهدافنا ولكن أيضاً بأهدافهم، فتصبح متعارضة مع حريتهم عندما نختلف مع غاياتهم.

Cf. L. von Mises, Socialism (new ed.; New Haven: Yale University Press, 1951), pp. 193 and 430-41.

(١٥) في ضوء ما يُزعم من انعدام الحرية الفردية في اليونان القديمة، فمن الجدير بالذكر أنه في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، تم الاعتراف بقدسية المنزل الخاص تماماً لدرجة أنه حتى في ظل حكم الطغاة الثلاثين، كان يمكن للمرء «أن ينقذ حياته بالبقاء في المنزل». انظر:

J. W. Jones, The Law and Legal Theory of the Greeks [Oxford, 1956], p.

91, with reference to Demosthenes xxiv. 52).

J. S. Mill, *On Liberty*, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), chap. Iv. (١٦

١٧) يقول مل: «في كثير من الحالات، يتسبب الفرد بالضرورة، في أثناء سعيه وراء هدف مشروع، في الألم أو الخسارة للآخرين، أو يعترض منفعة كان لديهم أمل معقول في الحصول عليها». انظر: Cf. ibid. t p. 84

١٨) المثال الأكثر وضوحاً على ذلك في مجتمعنا هو مسألة المثلية الجنسية. فكما أشار راسل: «إذا كان لا يزال يعتقد، كما كان من قبل، أن التسامح مع مثل هذا السلوك سيُعرض المجتمع لمصير سديم وعمورة، فسيكون للمجتمع كل الحق في التدخل». ولكن عندما لا تسود مثل هذه المعتقدات، فإن الممارسات الخاصة بين البالغين، مهما كانت بغیضة بالنسبة إلى الأغلبية، ليست موضوعاً مناسباً للفعل الإكراهي لدولة هدفها تقليل الإكراه. انظر:

(«John Stuart Mill», Proceedings of the British Academy, XLI [1955], 5)

C. A. R. Crosland, *The Future of Socialism* (London, 1956), p. 206. (١٩

٢٠) تم عزو العبارة المقتبسة إلى إجناسيو سيلون. انظر أيضاً:

Jakob Burckhardt, op. cit. y p. 105

Mill, op. cit. chap. Iii. (٢١

الفصل العاشر: القانون والأوامر والنظام

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

J. Ortega y Gasset, *Mirabeau o el politico* (1927), in *Obras completas*

(Madrid, 1947), III, 603

وانظر أيضاً كتاب كارتر، «المثالي والواقعي في القانون»، حيث يقول: «ليس القانون مجموعة أوامر مفروضة على المجتمع من الخارج، سواء من قبل فرد صاحب سيادة أو سلطة عليا، أو من قبل هيئة ذات سيادة مكونة من ممثلي المجتمع نفسه. إنه [القانون] موجود في جميع الأوقات كأحد عناصر المجتمع النابعة مباشرة من العادات والأعراف. ولذلك فهو نتج عن المجتمع دون وعي، أو بعبارة أخرى، من خلال النمو». انظر:

Cf. J. C. Carter, «The Ideal and the Actual in the Law», Report of the Thirteenth Annual Meeting of the American Bar Association (1890), p. 235

F. C. von Savigny, *System des heutigen romischen Rechts* (Berlin, (١

1840), I, 331-32.

Charles Beudant, *Le Droit individuel et Pitat* (Paris, 1891), p. 5: «Le (٢

droit, au sens le plus général du mot, est la science de la liberté.»

Cf. C. Menger, *Untersuchungen*, Appendix VIII. (٣

٤) لا يظهر «التجريد» في شكل لغوي فقط. بل يتجلى ذلك أيضًا في الطريقة التي نستجيب بها بشكل مشابه لأي فئة من فئات الأحداث التي قد تكون في معظم النواحي مختلفة تمامًا بعضها عن بعض، وفي المشاعر التي تثيرها هذه الأحداث والتي توجه أفعالنا، سواء كان ذلك الشعور بالعدالة أو الاستحسان أو الرفض الأخلاقي أو الجمالي. هناك أيضًا على الأرجح مبادئ أكثر عمومية تحكم أذهاننا والتي لا يمكننا صياغتها، ومع ذلك توجه تفكيرنا؛ أي قوانين بنية العقل التي تكون عامة جدًا بحيث لا يمكن صياغتها داخل تلك البنية. وحتى عندما نتحدث عن قاعدة مجردة توجه القرارات، فليس من الضروري أن نعني قاعدة معبرًا عنها بالكلمات ولكن مجرد قاعدة يمكن صياغتها على هذا النحو. للمزيد حول كل هذه المسائل، انظر كتابي:

The Sensory Order (London and Chicago, 1952).

Cf. E. Sapir, Selected Writings, ed. D. G. Mandelbaum (Berkeley: University of California Press, 1949), p. 548

٦) كان القصد من معاملة القانون كنوع من الأوامر (وهو المنهج المشتق من توماس هوبز وجون أوستن) في الأصل تأكيد التشابه المنطقي لهذين النوعين من العبارات، باعتبارهما يختلفان على سبيل المثال، عن العبارات التقريرية. غير أن هذه المعاملة ينبغي ألا تحجب، كما فعلت في كثير من الأحيان، الاختلافات الجوهرية بين الاثنين. وانظر كتاب أوليفسون، «القانون كحقيقة»، حيث يصف القوانين على أنها «أوامر مستقلة»؛ أي ليست أوامر أحد بعينه على الرغم من أنها تأخذ الشكل اللغوي الذي يميز الأوامر. انظر:

Cf. K. Olivecrona, Law as Fact (Copenhagen and London, 1939), p. 43

٧) استعرت هذا المثال من أورتيجا، انظر:

J. Ortega y Gasset, Del imperio romano (1940), in Obras completas, VI (Madrid, 1947)

٨) سيكون من الأفضل التحدث عن قوانين «صورية Formal» بدلًا من قوانين «مجردة»، بنفس المعنى الذي يُستخدم به مصطلح «صوري» في المنطق، لكن نخشى من خلط هذه المعاني مع المعاني الأخرى لهذين المصطلحين. انظر:

Cf. K. R. Popper, Logik der Forschung [Vienna, 1935], pp. 85 and 29-32

٩) يقول لويس: «عندما ننظم شخص ما سلوكه طوعًا وفقًا لقاعدة أو مبدأ كان قد أعلن سابقًا عن نيته في الامتثال لهما، يُعتقد أنه يحرم نفسه من الإرادة الحرة والسلطة التقديرية في الفعل الفردي. ومن ثم، عندما تتصرف الحكومة في حالة فردية، بما لا يتوافق مع قانون موجود سابقًا، منصوب عليه، يُقال إن فعلها تعسفي». انظر:

Cf. G. C. Lewis, *An Essay on the Government of Dependencies* (London, 1841), p. 16, n

Sir Henry Maine, *Ancient Law* (London, 1861), p. 151; cf. R. H. (١٠ Graveson, «The Movement from Status to Contract,» *Modern Law Review*, Vol. IV (1940- 41).

(١١) انظر الهامش الثامن بالأعلى.

Chief Justice John Marshall in *Osborn v. Bank of United States*, 22 (١٢ VS. (9 Wheaton) 736, 866 (1824).

O. W. Holmes, Jr., *Lochner v. New York*, 198 U.S. 45, 76 (1905). (١٣ 14) F. Neumann, «The Concept of Political Freedom,» *Columbia Law Review*, LIII (1953), 910, reprinted in his *The Democratic and the Authoritarian State* (Glencoe, 111., 1957), pp. 160-200.

15) Cf. Smith, W.o.N., I., 421

(١٦) يقول ليونيل روبينز إن الليبرالي الكلاسيكي يقترح «تقسيمًا للعمل، إذا جاز التعبير: حيث يجب على الدولة أن تحدد ما ينبغي على الأفراد ألا يفعلوه، حتى لا يعترض بعضهم طريق بعض، في حين أن المواطن يجب أن تُترك له الحرية في فعل أي شيء ليس محظورًا. أي يتم تكليف أحدهما بمهمة وضع قواعد رسمية، ويُعهد إلى الآخر بمسؤولية القيام بأي فعل ذي محتوى معين». انظر:

Cf. Lionel Robbins, *The Theory of Economic Policy* (London, 1952), p. 193

D. Hume, *Treatise*, Part II, sec. 6 (Works, II, 293); cf. also John (١٧ Walter Jones, *Historical Introduction to the Theory of Law* (Oxford, 1940), p. 114

Cf. Hume, *Treatise*, Book III, Part II, sec. 2-6 (١٨

See J. S. Mill, *On Liberty*, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), p. (١٩

68.

See J. Rawls, «Two Concepts of Rules,» *Philosophical Review*, (٢٠ Vol. LXIV (1955); J. J. C. Smart, «Extreme and Restricted Utilitarianism,» *Philosophical Quarterly*, Vol. VI (1956); H. J. McCloskey, «An Examination of Restricted Utilitarianism,» *Philosophical Review*, Vol. LXVI (1957); J. O. Urmson, «The Interpretation of the Moral Philosophy of J. S. Mill,» *Philosophical Quarterly*, Vol. III (1953); J. D. Mabbott, «Interpretations of Mill's Utilitarianism,» *Philosophical Quarterly*, Vol. VI (1956); and S. E.

Toulmin, An Examination of the Place of Reason in Ethics (Cambridge: Cambridge University Press, 1950), esp. p. 168.

(٢١) يقول جون سيلدن: «لا توجد عبارة تمت إساءة استخدامها مثل هذه العبارة». انظر:

John Selden in his Table Talk ([Oxford, 1892], p. 131)

(٢٢) Cf., e.g., the opinion of James I, quoted by F. D. Wormuth, The Origins of Modern Constitutionalism (New York, 1949), p. 51

(٢٣) أعتذر للمؤلف الذي أقتبس كلماته ولكنني نسيت اسمه. لقد عزوت الفقرة في المسودة إلى ص ١٩، من كتاب بيرتشارد، «الأنثروبولوجية الاجتماعية»:

E. E. Evans-Pritchard, Social Anthropology (London, 1951), p. 19

لكن على الرغم من أن الفكرة ذاتها يتم التعبير عنها هناك، فإنها ليست نفس الكلمات التي أقتبسها.

Cf. H. Jahreiss, Mensch und Staat (Cologne, 1957), p. 22: «Sozial- (٢٤) Ordnung ist Sozial-Berechenbarkeit.»

M. Polanyi, The Logic of Liberty (London, 1951), p. 159. (٢٥)

Max Weber, Theory of Social and Economic Organization (London, (٢٦ 1947), p. 386

(٢٧) يقول برانز: «القانون هو نظام من خلال التنبؤ. هذه هي الخدمة التي يقدمها للبشر، لكن ذلك أيضًا هو عبئه وخطورته. فهو يوفر الحماية من التعسف، ويعطي إحساسًا بالموثوقية، والأمان، وينزع عن المستقبل ظلامه المشؤوم». انظر:

Cf. E. Brunner, Justice and the Social Order (New York, 1945), p. 22

الفصل الحادي عشر: أصول سيادة القانون

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

John Locke, Second Treatise, sec. 57, p. 29.

(١) كلما عرفت المزيد عن نمو هذه الأفكار، ازداد اقتناعي بالدور المهم الذي لعبه نموذج الجمهورية الهولندية. ولكن، على الرغم من أن هذا التأثير واضح إلى حد ما في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، فإن عمله الأسبق لا يزال بحاجة إلى الدراسة. في الوقت الحالي، يمكنك النظر في:

«The Birth of the Dutch Republic», Proceedings of the British Academy, Vol. XXXII (1946), and P. Geyl, «Liberty in Dutch History», Delta, Vol. I (1958)

يجبرني الجهل أيضًا على تجاوز المناقشات المهمة ونشوء وتطور الأفكار المماثلة

في عصر النهضة بإيطاليا، وخاصة في فلورنسا. كما أنني لست مؤهلاً للحديث عن حقيقة مثيرة للاهتمام وهي أن الحضارة العظيمة غير الأوروبية، أي الحضارة الصينية، يبدو أنها استحدثت، في نفس الوقت تقريباً مع الإغريق، مفاهيم قانونية مشابهة بشكل مدهش لمفاهيم الحضارة الغربية. انظر:

Fung Yu-Lan, A History of Chinese Philosophy (Peiping, 1937), p. 312

٢) يقول مونتسكيو: «هناك أمة واحدة في العالم جعلت الغاية المباشرة لدستورها هي

الحرية السياسية». انظر: The Spirit of the Laws (I, 151)

3) Cf. particularly F. Pollock and F. W. Maitland, History of English Law (Cambridge: Cambridge University Press, 1911); R. Keller, Freiheitsgarantien für Person und Eigentum im Mittelalter (Heidelberg, 1933); H. Planitz, «Zur Ideengeschichte der Grundrechte,» in Die Grundrechte und Grundpflichten der Reichsverfassung, ed. H. C. Nipperdey (Berlin, 1930), Vol. III; and O. von Gierke, Johannes Althusius und die Entwicklung der naturrechtlichen Staatstheorien (2d ed.; Breslau, 1902).

C. H. McIlwain, «The English Common Law Barrier against Absolutism,»

American Historical Review, XLIX (1934), 27

Cf. O. Vossler, «Studien zur Erklärung der Menschenrechte,» (٥) Historische Zeitschrift, CXLII (1930), 512; also F. Kern, Kingship and Law in the Middle Ages, trans. S. B. Chrimes (Oxford, 1939); E. Jenks, Law and Politics in the Middle Ages (London, 1898), pp. 24-25; C. H. McIlwain, The High Court of Parliament and Its Supremacy (New Haven: Yale University Press, 1910); J. N. Figgis, The Divine Right of Kings (2d ed.; Cambridge, 1914); C. V. Langlois, Le Règne de Philippe III, le Hardi (Paris, 1887), p. 285; and, for a correction concerning the situation in the later Middle Ages, T. F. T. Plucknett, Statutes and Their Interpretation in the First Half of the Fourteenth Century (Cambridge, 1922), and Legislation of Edward I (Oxford, 1949). On the whole issue see J. W. Gough, Fundamental Law in English Constitutional History (Oxford, 1955).

Cf. B. Rehfeldt, Die Wurzeln des Rechtes (Berlin, 1951), p. 67 (٦)

Cf. Dicey, Constitution, p. 370 (٧)

٨) هكذا يصف هنري بركتون الوثيقة العظمى. انظر: De legibus, fol. 186b

٩) يقول هوبز إن: «أحد الأسباب الأكثر شيوعاً لذلك [الروح المتمردة في عصره] هو

قراءة كتب السياسة، وتاريخ الإغريق والرومان القدماء». انظر:

(Leviathan, ed. M. Oakeshott [Oxford, 1946], pp. 214 and 141)

١٠) انظر: Thucydides Peloponnesian IVar> Crawley trans., ii. 37

وربما تكون الشهادة الأكثر إقناعاً هي تلك التي أدلى بها أعداء الديمقراطية الليبرالية في أثينا الذين يكشفون الكثير عندما يشكون -مثلاً فعل أرسطو (Politics vi. 2. 1317b)- من أنه «في مثل هذه الديمقراطيات يعيش كل شخص كما يحلو له». ربما كان الإغريق أول من خلط بين الحرية الشخصية والسياسية. لكن هذا لا يعني أنهم لم يعرفوا الأولى أو لم يحترموها. لقد احتفظ الفلاسفة الرواقيون بالمعنى الأصلي وسلموه إلى العصور اللاحقة. في الواقع، عرّف زينو الحرية على أنها «القدرة على الفعل المستقل، في حين أن العبودية هي حرمان من نفس الشيء». انظر:

(Diogenes Laertius Lives of Eminent Philosophers iii. 121 [Loeb Classical Library] (London, 1925), II, 227)

لم يعد من الممكن أيضاً إنكار وجود الحرية في أثينا القديمة من خلال تأكيد أن نظامها الاقتصادي كان «قائماً» على العبودية، حيث أظهرت الأبحاث الحديثة بوضوح أن هذا الأمر كان ذا أهمية ضئيلة نسبياً. انظر:

see W. L. Westermann, «Athenaeus and the Slaves of Athens,» Athenian Studies Presented to William Scott Ferguson (London, 1940), and A. H. M. Jones, «The Economic Basis of Athenian Democracy,» Past and Present, Vol. I (1952), reprinted in his Athenian Democracy (Oxford, 1957).

١١) Thucydides op. cit. vii. 69.

إن إساءة تفسير الحرية اليونانية ترجع إلى توماس هوبز، وأصبحت معروفة على نطاق واسع من خلال كونستانت. انظر:

B. Constant, De la liberté des anciens comparée à celle des modernes, reprinted in his Cours de politique constitutionnelle, Vol. II (Paris, 1861)

Cf. J. Huizinga, Wenn die Waffen schweigen (Basel, 1945), p. 95 (١٢)

In the Italian dictionary by John Florio, World of Words (London, (١٣ 1598).

Titus Livius, Romane Historic, trans. Philemon Holland (London, (١٤ 1600), pp. 114, 134, and 1016.

The Oxford English Dictionary, s.v. (١٥

١٦) يبدو أن أقدم استخدام محفوظ لكلمة «isonomia» هو بواسطة ألكمابون نحو عام

- E. Diehl, *Anthologia lyrica Graeca* (3d ed.; Leipzig, 1949), Frag. 24. (١٧
Cf. E. Wolf, «Mass und Gerechtigkeit bei Solon,» *Gegenwartsprobleme des international ten Rechtes und der Rechtsphilosophie: Festschrift jjiir Rudolf Laun* (Hamburg, 1953); K. Freeman, *The Work and Life of Solon* (London, 1926); W. J. Woodhouse, *Solon, the Liberator* (Oxford, 1938); and K. Honn, *Solon, Staatsmann und Weiser* (Vienna, 1948).
Ernest Barker, *Greek Political Theory* (Oxford, 1925), p. 44. Cf. (١٨
Lord Acton, *Hist. oj Freedom*, p. 7, and P. Vinogradoff, *Collected Papers* (Oxford, 1928), II, 41.
Cf. G. Busolt, *Griechische Staatskunde* (Munich, 1920), I, 417; J. A. (١٩
O. Larsen, «Cleisthenes and the Development of the Theory of Democracy at Athens,» *Essays in Political Theory Presented to George H. Sabine* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1948); V. Ehrenberg, «Isonomia,» in *Paul/s Real- Encyclopädie der classischen Altertumswissenschaht*, Suppl. VII (1940), and his articles «Origins of Democracy,» *Historia*, I (1950), esp. 535, and «Das Harmodioslied,» *Festschrijt Albin Lesky* («Wiener Studien,» Vol. LXIX), esp. pp. 67-69; G. Vlastos, «Isonomia,» *American Journal of Philology*, Vol. LXXIV (1953);
and J. W. Jones, *The Law and Legal Theory of the Greeks* (Oxford: Oxford University Press, 1956), chap. Vi.
Herodotus *Histories* iii. 80; cf. also iii. 142, and v. 37. (٢٠
Busolt, op. cit., p. 417, and Ehrenberg, in *Pauly*, op. citp. 299. (٢١
Thucydides op. cit. iii. 62. 3-4 (٢٢
Plato *Republic* viii. 557bc, 559d, 561e. (٢٣
Hyperides *In Defence of Euxenippus* xxi. 5 (*Minor Attic Orators*, (٢٤
ed. J. O. Burt [«Loeb Classical Library,» II, 468)
Aristotle *Politics* 1287a. (٢٥
Ibid. 1292a. (٢٦
(Against Aristocrates xxiii. 86; cf. also xxiv. 59) (٢٧
Aristotle *Rhetoric* 1354ab, trans. W. Rhys Roberts in *The Works of* (٢٨
Aristotle, ed. W. D. Ross, Vol. XI (Oxford, 1924).
T. Hobbes, *Leviathan*, ed. M. Oakeshott (Oxford, 1946), p. 448. (٢٩
J. Harrington, *Oceana* (1656) (٣٠

- See The Civil Law, ed. S. P. Scott (Cincinnati, 1932), p. 73. (٣١)
- See W. W. Buckland and A. D. McNair, Roman Law and Common Law (Cambridge: Cambridge University Press, 1936).
Titus Livius Ab urbe condita ii. 1. 1 (٣٣)
- Cf. W. Ruegg, Cicero und der Humanismus (Zurich, 1946) (٣٤)
M. Tullius Cicero De legibus ii. 7. 18 (٣٥)
M. Tullius Cicero Pro Cluentio 53 (٣٦)
M. Tullius Cicero De legibus iii. 122 (٣٧)
- See M. Rostovtzeff, Gesellschaft und Wirtschaft im römischen Kaiserreich (Leipzig, 1931), I, 49 and 140.
- Cf. F. Oertel, «The Economic Life of the Empire,» in Cambridge Ancient History, XII (Cambridge, 1939), esp. 270ff
- F. Pringsheim «Jus aequum und jus strictum» Zeitschrift der Savigny- Stiftung für Rechtsgeschichte, Romanistische Abteilung, XLII (1921), 668; cf. also the same author's Hohe und Ende der Jurisprudenz (Freiburg, 1933).
- See A. Esmein, «La Maxime Princeps legibus solutus est dans l'ancien droit public français,» Essays in Legal History, ed. P. Vinogradoff (Oxford, 1913).
- Cf. J. U. Nef, Industry and Government in France and England; 1540-1640 Philadelphia, 1940), p. 114
Darcy v. Allein, decided in 1603 (٤٣)
- Great Britain, Public Record Office, Calendar of State Papers, Domestic Series, July 7, 1610. (٤٤)
- Edward Coke, The Second Part of the Institutes of the Laws of England (1642), (London, 1809), p. 47. (٤٥)
Ibid., p. 51. Compare also the Fourth Part, p. 41. (٤٦)
- See Sir William Clarke, The Clarke Papers, ed. C. H. Firth (London: Camden Society, 1891-1901); G. P. Gooch, English Democratic Ideas in the Seventeenth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 1893); T. C. Pease, The Leveller Movement (Washington, D.C., 1916); Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647, ed. W. Haller (New York: Columbia University Press, 1934); A. S. P. Woodhouse (ed.), Puritanism and Liberty (London, 1938); The Leveller Tracts, ed. W. Haller and G. Davies (New York, 1944); D. M. Wolfe, Leveller Manifestoes (New York and London,

1944); W. Haller, *Liberty and Reformation in the Puritan Revolution* (New York: Columbia University Press, 1955); P. Zagorin, *A History of Political Thought in the English Revolution* (London, 1954).

F. W. Maitland, *The Constitutional History of England* (Cambridge: (٤٨ Cambridge University Press, 1909), p. 263.

Cf. C. H. McIlwain, «The Tenure of English Judges,» in his (٤٩ *Constitutionalism and the Changing World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1939), p. 300.

See Gough, op. cit., pp. 76 ff. and 159. (٥٠

see Woodhouse, op. cit., pp. 336, 345, 352, 355, and 472() (٥١

(٥٢ يبدو أن هذه العبارة المتكررة مأخوذة من إدوارد كوك. انظر:

Edward Coke, op. Cit., p. 292

See Woodhouse, op. cit., pp. 154 ff. and 353 ff. (٥٣

Samuel Rutherford), *Lex, Rex: The Law and the Prince, etc.*] (٥٤

(London, 1644); excerpts are given in Woodhouse, op. cit., pp. 199-212

See S. R. Gardiner, *The Constitutional Documents of the Puritan* (٥٥

Revolution, 1625-1660 (3d ed.; Oxford, 1906).

(٥٦ يبدو أن فكرة فصل السلطات ظهرت لأول مرة في عام ١٦٤٥ في كتيب بقلم جون

ليلبورن. انظر: Pease, op. cit., p. 114

Wormuth, op. cit., p. 71 (٥٧

Ibid., p. 72. (٥٨

(٥٩ المؤلفان الرئيسان اللذان يجب أخذهما في الاعتبار لمن يريد تقديم عرض كامل

هما ألجرتون سيدني وجيلبرت بورت.

(٦٠ لا يزال من الممكن قول هذا على الرغم من أنه يبدو الآن أن الرسالة تمت صياغتها

قبل ثورة ١٦٨٨.

Cf. J. W. Gough, *John Locke's Political Philosophy* (Oxford, 1950). (٦١

J. Locke, *The Second Treatise of Civil Government*, ed. J. W. Gough (٦٢

(Oxford, 1946), sec. 22, p. 13.

Ibid., sec. 127, p. 63. (٦٣

Ibid., sec. 131, p. 64. (٦٤

Ibid., sec. 137, p. 69. (٦٥

Ibid., sec. 136, p. 68. (٦٦

Ibid., sec. 151, p. 75. (٦٧

See J. N. Figgis, *The Divine Rights of Kings*, p. 242; W. S. (٦٨
Holdsworth, *Some Lessons from Our Legal History* (New York 1928),
p. 134; and C. E. Vaughan, *Studies in the History of Political Philosophy*
before and after Rousseau (Manchester: Manchester University Press,
1939), I, 134.

Locke, *Second Treatise*, chap. xiii. Compare n. 56. (٦٩

Ibid., sec. 159, p. 80. (٧٠

Ibid., sec. 22, p. 107. (٧١

Cf. G. M. Trevelyan, *English Social History* (London, 1942), pp. (٧٢
245 and 350 ff., esp. p. 351

(٧٣ يقول هولدوورث: «كنتيجة لكل هذه النتائج المترتبة على استقلالية المحاكم، فقد
تم تأسيس مبدأ سيادة القانون في شكله الحديث، وربما أصبح الأكثر تميزاً، وبالتأكيد الأكثر
فائدة، من بين جميع خصائص القانون الدستوري الإنجليزي».

T. B. Macaulay's *History of England*, chap. XXII («Everyman» ed., (٧٤
IV, 272-92).

Cf. also Daniel Defoe, *The History of the Kentish Petition* (٧٥
(London, 1701), and his so-called *Legion's Memorial* of the same year,
with its concluding assertion that «Englishmen are no more to be slaves to
Parliaments, than to Kings» (*The Works of Daniel Defoe* [London, 1843],
III, 5). See on this C. H. McIlwain, *Constitutionalism: Ancient and Modern*
(Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1947), p. 150.

Cf., for instance, Sir Alfred Denning, *Freedom under the Law* (٧٦
(London, 1949)

The Works of Samuel Johnson (London, 1787), XII 1,22, reporting (٧٧
a speech of Mr. Campbell in the Corn Bill Debate of the House of Commons
on November 26, 1740. Cf. E. L. McAdam, *Dr. Johnson and the English*
Law (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1951), p. 17.

(٧٨ هكذا تتم الإشارة لرأي اللورد كامدن في بعض الأحيان.

Henry Saint-John Bolingbroke, *A Dissertation upon Parties* (1734) (٧٩

(٨٠ يقول هولدوورث: «إذا سُئل محام، أو رجل دولة، أو فيلسوف سياسي من القرن
الثامن عشر، ما هي برأيه السمة الأكثر تميزاً في الدستور البريطاني، لكان قد أجاب بأن أكثر
ما يميزه هو الفصل بين سلطات مختلف أجهزة الحكومة». انظر:

- Cf. W. S. Holdsworth, A History of English Law, X, 713
D. Hume, Essays, I, «Of the Origin of Government,» 117; «Of Civil Liberty,» p. 161; and especially «Of the Rise and Progress of the Arts and Sciences,» p. 178
F. Meinecke, Die Entstehung des Historismus (Berlin, 1936), I, 234. (٨٢)
D. Hume, History of England, V (London, 1762), p. 280. (٨٣)
(٨٤) من أجل معرفة الطريقة التي قَبِلَ بها آدم سميث مبدأ الفصل بين السلطات، انظر: W.O.N., Book V, chap, i, Part II (II, 213-14).
Sir William Blackstone> Commentaries on the Laws of England (٨٥)
(London, 1765), I, 269
Ibid., p. 44. (٨٦)
Edmund Burke, Speech on the Motion Made in the House of Commons, the 7th of February, 1771, Relative to the Middlesex Elections, in Works, passim
E. Barker, Traditions of Civility (Cambridge: Cambridge University Press, 1948), p. 216
89) W. Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy (1785)
(London, 1824), pp. 348 ff.
(٩٠) نادرًا ما يتم تذكر نجاح ماکولاي في جعل إنجازات النضالات الدستورية في الماضي مرة أخرى ملكية حية لكل رجل إنجليزي متعلم. انظر: Times Literary Supplement, January 16, 1953, p. 40
(٩١) في بعض النواحي، لم يستطع حتى البنتاميون إلا البناء على التقليد القديم وتحسينه، وهو التقليد الذي فعلوا الكثير لتدميره.
Richard Price, Two Tracts on Civil Liberty etc. (London, 1778), p. 7. (٩٢)
Richard Price, Observations on the Importance of the American Revolution,...to Which Is Added a Letter from M. Turgot (dated March 22, 1778) (London, 1785), p. 111
W. S. Holdsworth, A History of English Law, X, 23. (٩٤)

الفصل الثاني عشر: المساهمة الأمريكية: الدستورية

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Lord Acton, Hist. of Freedom, p. 55.

E. Mims, Jr., The Majority of the People (New York, 1941), p. 71. (٩١)

- E. Burke, «Speech on Conciliation with America» (1775), in Works (٢
III, 49.
- Cf A. C. McLaughlin, A Constitutional History of the United States (٣
[New York, 1935], p. 67, from Massachusetts State Papers, pp. 172- 73)
- Cf. [Arthur Lee], The Political Detection... , Letters signed Junius (٤
Americanus (London, 1770), p. 73
- Lord Acton, Lectures on Modern History (London, 1906), p. 218. (٥
- C. Rossiter, Seedtime of the Republic (New York, 1953), p. 360 (٦
- Acton, Hist, of Freedom, p. 578 (٧
- (٨ يمكن العثور على موجز ممتاز لتأثير هذه الأفكار في:
- R. A. Humphreys, «The Rule of Law and the American Revolution,»
Law Quarterly Review, Vol. LI 11 (1937).
- E. de Vattel, Law of Nations (London, 1797), Book I, chap. 3, sec. 34 (٩
- (١٠ كانت العبارة الأكثر شيوعًا هي «دستور محدود»، أي الدستور الذي يحد من
سلطات الحكومة. انظر:
- The Federalist No. LXXVIII, ed. M. Beloff (Oxford 1948), p. 397
- Cf. J. Walter Jones, op. cit., pp. 229 f (١١
- Cf. Humphreys, op. cit., p. 90 (١٢
- see particularly McLaughlin, op. cit., p. 109 (١٣
- D. Hume, Treatise, (II, 300-304). (١٤
- See John Lilburne's Legal Fundamental Liberties of 1649 (partially (١٥
reprinted in Puritanism and Liberty, ed. A. S. P. Woodhouse [Chicago:
University of Chicago Press, 1951], p. 344)
- D. Hume, Treatise, II, 300; cf. also ibid., p. 303. (١٦
- Cf. above, chap, xi, especially nn. 4 and 6. (١٧
- cf. G. Ferrero, The Principles of Power (London, 1942). (١٨
- (١٩ لا ينطبق هذا على المفهوم الأصلي للسيادة الذي قدمه جين بودين. انظر:
- Cf. C. H. McIlwain, Constitutionalism and the Changing World, chap. II.
Das Gesetz der Macht (Vienna, 1926). (٢٠
- See Roscoe Pound, The Development of Constitutional Guarantees (٢١
of Liberty (New Haven: Yale University Press, 1957). G. Jellinek, Die
Erklärung der Menschen- und Bürgerrechte (3d ed.; Munich, 1919), ed.
W.» Jellinek (which contains a survey of the discussions since the first

publication of the work in 1895); J. Hashagen, «Zur Entstehungsgeschichte der nordamerikanischen Erklärungen der Menschenrechte,» Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, Vol. LXXVIII (1924); G. A. Salander, Vom Werden der Menschenrechte (Leipzig, 1926); and O. Vossler, «Studien zur Erklärung der Menschenrechte,» Historische Zeitschrift, Vol. CXLII (1930). W. C. Webster, «A Comparative Study of the State Constitutions of (٢٢ the American Revolution,» Annals of the American Academy of Political and Social Science, IX (1897), 415.

Ibid., p. 418 (٢٣)

Constitution of Massachusetts (1780), Part I, Art. XXX. (٢٤)

(٢٥) انظر الأعمال المُشار إليها في الهامش رقم ٢١.

Cf. Webster, op. cit. p. 386 (٢٦)

Constitution of North Carolina, Art. XXIII. Cf. Constitution of (٢٧

Maryland, «Declaration of Rights,» Art. 41

See especially the Massachusetts Constitution, Part I, «Declaration (٢٨

of Rights,» Art. XXX

Constitution of Massachusetts, Art. XXIV. (٢٩

(٣٠) وردت العبارة أولاً في مسودة إعلان فيرجينيا للحقوق الصادر في مايو ١٧٧٦

بواسطة جورج ميسون. انظر:

see K. M. Rowland, The Life of George Mason [New York, 1892], pp.

435 ff.

Webster, op. cit., p. 398. (٣١)

Cf. J. Madison at the end of the Federalist, No. XLVIII (٣٢

by M. Oakeshott, «Rationalism in Politics,» Cambridge Journal, I (٣٣

[1947], 15

(٣٤) ذكر جيمس ماديسون في اتفاقية فيلادلفيا كأهداف رئيسة للحكومة الوطنية:

«ضرورة توفير مزيد من الفعالية لتأمين الحقوق الخاصة وإقامة العدل. وكانت الإساءة لهذه

الأمر هي الشرور التي أنتجت، ربما، أكثر من أي شيء آخر هذه الاتفاقية». انظر:

Records of the Federal Constitution, I, 133

E. S. Corwin, American Historical Review, XXX (1925), 536 (٣٥

Lord Acton, Hist. of Freedom, p. 98 (٣٦

Cf. my essay on «The Economic Conditions of Interstate (٣٧

Federalism,» New Commonwealth Quarterly, Vol. V (1939), reprinted in my Individualism and Economic Order (London and Chicago, 1948).

Federalist, No. LXXXIV, ed. Beloff, pp. 439 ff.(٣٨

The Debates in the Several State Conventions, on the Adoption of) (٣٩
the Federal Constitution, ed. J. Elliot [Philadelphia and Washington, 1863],
II, 436

John Marshall in Fletcher v. Peck, 10 U.S. (6, Cranch), 48 (1810). (٤٠

Joseph Story, Commentaries on the Constitution (Boston, 1833), (٤١
III, 718-20.

Joseph Story, Commentaries on the Constitution (Boston, 1833), (٤٢
III, 718-20.

(٤٣) وقد شارك ليبراليو القرن التاسع عشر في هذا الإعجاب على نطاق واسع مثل
جلادستون، الذي وصف ذات مرة الدستور الأمريكي بأنه «أعظم عمل على الإطلاق ينطلق
في وقت معين من عقول الرجال وأهدافهم».

(٤٤) يقول مايكلونين: «إن تاريخ المراجعة القضائية هو، بعبارة أخرى، تاريخ القيود
الدستورية». انظر:

C. H. McIlwain, Constitutionalism and the Changing World, p. 278;
cf. E. S. Corwin, «The Basic Doctrine of American Constitutional Law»
(1914), reprinted in Selected Essays on Constitutional Law, 1,105

W. W. Crosskey, Politics and the Constitution in the History of the (٤٥
United States (Chicago: University of Chicago Press, 1953)

(٤٦) يقول ألكسندر هاميلتون: «عندما يتعارض قانون معين مع الدستور، سيكون من
واجب المحاكم القضائية الالتزام بهذا الأخير، وتجاهل الأول». انظر:

Alexander Hamilton in the Federalist, No. LXXVIII, p. 399

ويقول جيمس ماديسون: «لا يمكن أن تكون هناك عقيدة سليمة تُحرّر الهيئة التشريعية
من رقابة الدستور. فالدستور بمثابة قانون حاكم للهيئة التشريعية، بقدر ما تكون تشريعات
الهيئة التشريعية قوانين حاكمة للأفراد، وعلى الرغم من أنه عُرضة للتغيير دائماً من قبل
الأشخاص الذين شكّلوه، فإنه لا يمكن تغييره من قبل أي سلطة أخرى؛ وبالتأكيد ليس من
قبل أولئك الذين اختارهم الشعب لتنفيذه. إنه مبدأ حيوي للغاية، وكان حقاً فخراً للحكومة
الشعبية، بحيث لا يمكن أن يستمر إنكاره طويلاً أو ينتشر بعيداً». انظر:

James Madison letter to George Thompson, dated June 30, 1825 (quoted

- in The Complete Madison, ed. S. K. Padover, p. 344)
- (٤٧) حتى الاستطلاع الأخير الأكثر أهمية الذي أجراه كروسكي، يلخص الوضع بالقول إنه «تم العثور على بعض الأدلة، على أن المفهوم الأساسي للمراجعة القضائية قد حظي ببعض القبول في أمريكا، في الفترة الاستعمارية». انظر: Crosskey, op. cit., II, 943
- (٤٨) Marbury v. Madison, 5 U.S. (1 Cranch), 137 (1803)
- (٤٩) Cf. R. H. Jackson, The Struggle for Judicial Supremacy (New York, 1941), pp. 36-37
- (٥٠) حول التأثير الكبير للفكر القانوني على السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة انظر بشكل خاص كتاب توكفيل: Tocqueville, Democracy, I, chap, xvi, 272-80
- (٥١) Ex parte Bollman, 8 U.S. (4 Cranch) 75, p. 46 (1807).
- (٥٢) See E. S. Corwin, «The Basic Doctrine, etc.,» p. III, as quoted in n. 45 above
- (٥٣) See *ibid.* p. ١١٢.
- (٥٤) See the constitutions of Arkansas, V, 25; Georgia, I, iv, 1; Kansas, II, 17; Michigan, VI, 30; and Ohio, II, 25; and for a discussion of this feature H. von Mangoldt, Rechts Staatsgedanke und Regierungsformen in den Vereinigten Staaten von Amerika (Essen, 1938), pp. 315-18.
- (٥٥) Calder v. Bull, 3 U.S. (3 Dall) 386, 388 (1798); cf. Corwin, «The Basic Doctrine, etc.,» pp. 102-11.
- (٥٦) T. M. Cooley, A Treatise on the Constitutional Limitations, etc. (1st ed.; Boston, 1868), p. 173.
- (٥٧) Cf. R. H. Jackson, The Supreme Court in the American System of Government (Cambridge: Harvard University Press, 1955), p. 74.
- (٥٨) The «Slaughter House Case,» 83 U.S. (16 Wallace) 36 (1873). Cf. E. S. Corwin, Liberty against Government, p. 122.
- (٥٩) في الطبعة المعيارية المشروحة لإدوارد كوروين من دستور الولايات المتحدة، تم تخصيص ٢١٥ من أصل ١٢٣٧ صفحة للاختصاص القضائي الخاص بالتعديل الرابع عشر مقابل ١٣٦ صفحة مخصصة لـ «بند التجارة»!
- (٦٠) Cf. the comment in E. Freund, Standards of American Legislation

(Chicago: University of Chicago Press, 1917), p. 208

W. Bagehot, «The Metaphysical Basis of Toleration» (1875), in (٦١ Works, VI, 232.

Quoted by Dorothy Thompson, Essentials of Democracy, I (first of (٦٢ three «Town Hall Pamphlets» published under this title [New York, 1938]), p. 21.

Reorganization of the Federal Judiciary: Adverse Report from the (٦٣ [Senate] Committee on the Judiciary Submitted to Accompany S. J392 (75th Cong., 1st sess., Senate Rept. No. 711, June 7, 1937), pp. 8, 15, and 20.

Cf. also p. 19

٦٤ لن أنسى بسهولة كيف عبّر عن هذا الشعور سائق التاكسي في فيلادلفيا الذي سمعنا في راديو سيارته إعلان وفاة الرئيس روزفلت المفاجيء. أعتقد أنه تحدث نيابة عن الغالبية العظمى من الناس عندما أنهى تأبيناً عميقاً للرئيس بالكلمات الآتية: «لكن ما كان ينبغي له أن يعثب بالمحكمة العليا، ما كان ينبغي أن يفعل ذلك أبداً!»، من الواضح أن الصدمة كانت عميقة للغاية.

C. H. McIlwain, Constitutionalism and the Changing World (New (٦٥ York, 1939), p. 286; cf. also F. L. Neumann, The Democratic and the Authoritarian State (Glencoe, 111., 1957), p. 31.

See M. Lerner, «Minority Rule and the Constitutional Tradition,» (٦٦ in The Constitution Reconsidered, ed. Conyers Read (New York: Columbia University Press, 1938), pp. 199 ff.

الفصل الثالث عشر: الليبرالية والحكومة: دولة القانون

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

G. H. von Berg, Handbuch des deutschen Polizeyrechtes (Hannover, 1799-1804), II, 3

J. J. Rousseau, Lettre Z Mirabeau, in (Euvres (Paris, 1826), p. 1620 (١

J. J. Rousseau, Du contrat social, Book II, chap. VI. (٢

J. Michelet, Histoire de la Révolution française (Paris, 1847), I, xxiii. (٣

See also F. Mignet, Histoire de la Révolution française (Paris, 1824),

A. V. Dicey, Constitution (1st ed.; London, 1884), p. 177. (٤

See point 16 of the Declaration of August 26, 1789 (٥

٦ تهتم كتابات دي كوندورسيه ومختلف مسوداته الدستورية بشكل خاص بمثل

هذه الفروق الجوهرية التي تذهب مباشرة إلى جوهر الموضوع، مثل: الفارق بين القوانين الحقيقية بمعنى القواعد العامة والأوامر المجردة. انظر:

«Projet girondin» in Archives parlementaires, 1st sen, Vol. LVIII, Title VII, sec. ii, arts, i-vii (p. 617), and (Oeuvres de Condorcet, ed. A. C.

O'Connor and M. F. Arago (2d ed.; Paris, 1847-49), XII, 356-58 and 367 Cf. J. Ray, «La Révolution française et la pensée juridique: l'idée du (v règne de la loi,» Revue philosophique, Vol. CXXVIII (1939); and J. Belin, La Logique d'une idée-force—Video d'utilité sociale et la Révolution Française (Paris, 1939).

Cf. Ray, op. cit., p. 372 (٨

P. A. Fenet, Recueil complet des travaux préparatoires du code civil (٩

(Paris, 1827), pp. 464-67

(١٠) لتوضيح كيف فشلت فرنسا على الإطلاق في تحقيق دستور حقيقي بالمعنى الأمريكي وكيف أدى ذلك تدريجياً إلى تدهور سيادة القانون، انظر:

L. Rougier, La France 4 la recherche d'une constitution (Paris, 1952).

Tocqueville's L'ancien regime (1856) (١١

(١٢) ورد أن الملك لويس فيليب نفسه قال في خطاب ألقاه أمام الحرس الوطني: «تتمثل الحرية فقط في وجود القوانين، وفي أنه لا يمكن إجبار أي أحد على فعل أي شيء آخر غير ما يتطلبه القانون منه، وفي أنه بإمكانه فعل كل ما لا يحظره القانون، هذه هي الحرية». انظر:

Troisiemes melanges [Paris ١٨٣٥] p. ٢٦٦

See B. Schwartz, French Administrative Law and the Common (١٣

Law World (New York: New York University Press, 1954); C. J. Hamson, Executive Discretion and Judicial Control (London, 1954); and M. A.

Sieghart, Government by Decree (London, 1950).

(١٤) حول أهمية التطورات النظرية الألمانية، انظر:

F. Alexeff, «L'Etat—le droit—et le pouvoir discrétionnaire des autorités publiques,» Revue Internationale de la théorie du droit, III (1928-29), 216

Cf. the perceptive observation in A. L. Lowell, Governments and (١٥

Parties in Continental Europe (New York, 1896), II, 86

(١٦) إن مفهوم سلطة القانون الذي ساد في بروسيا في القرن الثامن عشر يتضح جيداً من خلال حكاية معروفة لكل طفل ألماني. يُقال إن فريدرش الثاني كان منزعجاً من وجود طاحونة قديمة بالقرب من قصره في سان سوسي، حيث كانت تشوه المنظر، وبعد عدة

محاولات فاشلة لشرائها من المالك، قيل إنه هدهد بالإخلاء؛ فأجاب عليه الرجل: «لا يزال لدينا محاكم عدل في بروسيا». للمزيد حول هذه القصة وغياب الأدلة الواقعية عليها، انظر: R. Koser, Geschichte Friedrich des Grossen III [4th ed.; Stuttgart, 1913], pp. 413 ff.).

(١٧) للمزيد حول فلسفة كانط القانونية، انظر:

Die Metaphysik der Sitten y Vol. I: Der Rechtslehre, Part II, «Das Staatsrecht,» sees. 45-49

I. Kant, Fundamental Principles of Morals, trans. A. D. Lindsay, p. (١٨ 421

Cf. Karl Menger, Moral, Wille und Weltgestaltung (Vienna, 1934), (١٩ pp.14-16.

(٢٠) إذا كان يُراد للعرض أن يكون شاملاً فيجب أن يأخذ في الاعتبار الفيلسوف فيتشه، وكتابات الشاعر فريدريش شيلر، اللذين فعلاً الكثير لنشر الأفكار الليبرالية في ألمانيا. انظر: J. G. Fichte, especially his Grundlage des Naturrechts nach Principien der Wissenschaftslehre (1796), in Werke (Berlin, 1845), Vol. III

W. von Humboldt, Ideen zu einem Versuch die Grenzen der (٢١ Wirksamkeit des Staats zu bestimmen (Breslau, 1851)

(٢٢) وقد سبقه قانون سويدي في عام ١٧٣٤ وقانون دنماركي أسبق.

P. J. A. Feuerbach, Lehrbuch des gemeinen in Deutschland gültigen (٢٣ pe in lichen Rechts (Giessen, 1801)

»8. La loi ne doit établir que des peines strictement et évidemment (٢٤ nécessaires, et nul ne peut être puni qu'en vertu d'une loi établie et promulguée antérieurement au délit, et légalement appliquée.»

Cf. E. Loning, Gerichte und Verwaltungsbehörden in Brandenburg- (٢٥ Preußen (Halle, 1914)

(٢٦) لا يمكننا الدخول هنا في دراسة أخرى للتاريخ السابق لهذا المفهوم الألماني وخاصة السؤال المثير للاهتمام حول مدى اشتقاقه من مفهوم جان بودان «حكومة القانون .«droit gouvernement

Cf., e.g., P. A. Pfizer, «Liberal, Liberalismus» Staats Lexikon oder (٢٧ Encyklopädie der sämtlichen Staatswissenschaften, ed. C. von Rotteck and C. T. Welcker (new ed.; Altona, 1847), VIII, 534

L. Minnigerode, Beitrag zu der Frage: Was ist Justiz- und was ist (٢٨ Administrativ- Sache? (Darmstadt, 1835).

٢٩) من الجدير بالملاحظة أنه كان هناك اختلاف كبير في الرأي بين جنوب ألمانيا، حيث سادت التأثيرات الفرنسية، وشمال ألمانيا، حيث يبدو أن مزيجاً من التقاليد الجرمانية القديمة وتأثير منطري قانون الطبيعة والنموذج الإنجليزي كانوا أقوى. انظر:

A. Fickert, Montesquieus und Rousseaus Einfluss auf den vormärzlichen Liberalismus Badens («Leipziger historische Abhandlungen,» Vol. XXXVII [Leipzig, 1914]). Cf. Theodor Wilhelm, Die englische Verfassung und der vormärzliche deutsche Liberalismus (Stuttgart, 1928)

G. Anschütz, «Verwaltungsrecht,» Systematische Rechtswissenschaft (٣٠ {Die Kultur der Gegenwart, Vol. II, No. vii [Leipzig, 1906]), p. 352

E. Lasker, «Polizeigewalt und Rechtsschutz in Preußen,» Deutsche (٣١ Jahrbücher für Politik und Literatur, Vol. I (1861)

يعتبر المقال مهماً أيضاً في إظهار إلى أي مدى وجّه النموذج الإنجليزي التطورات في شمال ألمانيا.

(٣٢) العمل الذي يمثل وجهة النظر هذه هو:

O. Bahr, Der Rechtsstaat: Eine publizistische Skizze (Cassel, 1864).

Rudolf (von) Gneist, Der Rechtsstaat (Berlin, 1872) (٣٣

G. Radbruch, Einführung in die Rechtswissenschaft (2d ed.; Leipzig, (٣٤ 1913), p. 108

(٣٥) بالتأكيد ليس من الصحيح أن نزعّم فيما يتعلق بالمرحلة المبكرة من هذا التطور الألماني، مثلما زعم نيومان بأن: «سيادة القانون الإنجليزية ومفهوم دولة القانون الألماني **Rechtsstaat** ليس بينهما شيء مشترك». انظر:

(«The Concept of Political Freedom,» Columbia Law Review, LIII [1953], 910, in the reprint in the same author's The Democratic and the Authoritarian State [Glencoe, 111., 1957], p. 169

قد يكون هذا صحيحاً بالنسبة إلى مفهوم دولة القانون «الرسمي» الذي أصبح سائداً في نهاية القرن، ولكن ليس للمبادئ التي ألهمت الحركة الليبرالية في النصف الأول من القرن أو المفاهيم النظرية التي وجّهت إصلاح القضاء الإداري في بروسيا.

Lowell, op. cit., I, 44. (٣٦

Dicey, Constitution, originally delivered as lectures in 1884. (٣٧

Droit Administratif in Modern French Law,» Law Quarterly (٣٨ Review, Vol. XVII (1901).

Sieghart, Op. cit.y p. 221. (٣٩)

C. K. Allen, Law and Orders (London, 1945), p. 28. (٤٠)

الفصل الرابع عشر: ضمانات الحرية الفردية

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

John Selden's speech in the «Proceedings in Parliament Relating to the Liberty of the Subject, 1627- 1628,» in T. B. Howell, A Complete Collection of State Trials (London, 1816), III, 170.

(١) المناقشات الحديثة حول معنى سيادة القانون عديدة للغاية، ولا يمكننا أن نذكر هنا إلا بعضاً من أهمها:

C. K. Allen, Law and Orders (London, 1945); Ernest Barker, «The «Rule of Law,» « PoliticalQuarterly, Vol. I (1914), reprinted in his Church, State, and Study (London, 1930); H. H. L. Bellot, «The Rule of Law,» Quarterly Review, Vol. CCXLVI (1926); R. G. Collingwood, The New Leviathan (Oxford: Oxford University Press, 1942), chap. 39; John Dickinson, Administrative Justice and the Supremacy of Law in the United States (Cambridge: Harvard University Press, 1927); C. J. Friedrich, Constitutional Government and Democracy (Boston, 1941); Frank J. Goodnow, Politics and Administration (New York, 1900); A. N. Holcombe, The Foundations of the Modern Commonwealth (New York, 1923), chap. 11; Harry W. Jones, «The Rule of Law and the Welfare State,» Columbia Law Review, Vol. LVIII (1958); Walter Lippmann, An Inquiry into the Principles of the Good Society (Boston, 1937); H. H. Lurton, «A Government of Law or a Government of Men,» North American Review, Vol. CXCIII (1911); C. H. McIlwain, «Government by Law,» Foreign Affairs, Vol. XIV (1936), reprinted in his Constitutionalism and the Changing World (Cambridge: Cambridge University Press, 1939); F. L. Neumann, The Democratic and the Authoritarian State (Glencoe, 111., 195)

(٢) يقول نيومان: «إن أهم مطلب لليبرالية وربما المطلب الأهم هو أن التدخل في الحقوق المحفوظة للفرد غير مسموح به على أساس الفرد، ولكن فقط على أساس القوانين العامة». انظر:

Neumann, op. cit., p. 31

H. Stoll, «Rechtsstaatsidee und Privatrechtslehre,» Iherings (٣ Jahrbucher fur die Dogmatik des burgerlichen Rechts, LXXVI (1926), esp.

193-204

C. H. McIlwain, *The High Court of Parliament* [New Haven: Yale (٤ University Press, 1910].

See G. Jellinek, *Die rechtliche Natur der Staaten Verträge* (Vienna, (٥ 1880), p. 3, and Hans Kelsen, *Hauptprobleme der Staatsrechtslehre* (Tübingen, 1911), pp. 50 ff.

Cf. F. Fleiner, *Tradition, Dogma, Entwicklung als aufbauende Kräfte* (٦ der schweizerischen Demokratie (Zürich, 1933), reprinted in *Ausgewählte Schriften und Reden* (Zürich, 1941); and L. Duguit, *Traité De droit constitutionnel* (2d ed.; Paris, 1921), p. 408

Lionel Robbins («Freedom and Order,» in *Economics and Public* (٧ Policy [Brookings Lectures, 1954 (Washington, D C., 1955)], p. 153)

Cf. S. Glaser, «Nullum crimen sine lege,» *Journal of Comparative* (٨ Legislation and International Law, 3d Ser., Vol. XXIV (1942); H. B. Gerland, «Nulla poena sine lege,» in *Die Grundrechte und Grundpflichten der Reichsverfassung*, Vol. I (Berlin, 1929); J. Hall, «Nulla poena sine lege,» *Yale Law Journal*, Vol. XLVII (1937-38); De la Morandière, *De la regie nulla poena sine lege* (Paris, 1910)

Carl Schmitt, *Unabhängigkeit der Richter, Gleichheit vor dem Gesetz* (٩ und Gewährleistung des Privateigentums nach der Weimarer Verfassung (Berlin, 1926), and *Verfassungslehre*.

see P. Laband, *Staatsrecht des deutschen Reiches* (5th ed.; Tübingen, (١٠ 1911-14), II, 54-56; E. Seligmann, *Der Begriff des Gesetzes im materiellen und formellen Sinn* (Berlin, 1886); A. Haenel, *Studien zum deutschen Staatsrechte*, Vol. II: *Gesetz im Formellen und materiellen Sinne* (Leipzig, 1888)

See W. Bagehot, *The English Constitution* (1867), in *Works*, V, 255- (١١

56

(١٢) سيكون من المثير أن نتكهن بما كان يمكن أن يكون عليه التطور لو أنه في الوقت الذي اكتسب فيه مجلس العموم بنجاح السيطرة الحصرية على النفقات، وبالتالي السيطرة على الحكومة، نجح مجلس اللوردات في تحقيق السلطة الحصرية المتمثلة في وضع القوانين العامة، بما في ذلك المبادئ التي يمكن على أساسها فرض ضرائب على الأفراد العاديين. لم تتم تجربة تقسيم الاختصاصات بين المجلسين التشريعيين على هذا المبدأ مطلقاً، ولكن قد يكون من المفيد النظر فيه.

See H. W. Wade, «The Concept of Legal Certainty,» *Modern Law* (١٣

Review, Vol. IV (1941); H. Jahrreiss, Berechenbarkeit und Recht (Leipzig, 1927); C. A. Emge, Sicherheit und Gerechtigkeit («Abhandlungen der Preussischen Akademie der Wissenschaften, Phi I.-hist. Klasse,» No. 9 [1940]); and P. Roubier, *Theorie générale du droit* (Paris, 1946), esp. pp. 269 ff.

Cf. G. Phillips, «The Rule of Law,» *Journal of Comparative Legislation*, Vol. XVI (1934)

١٥) إنها لحقيقة مثيرة للفضول أن نفس الأشخاص الذين يؤكدون عدم اليقين في القانون في أغلب الأحيان في نفس الوقت يمثلون التنبؤ بالقرارات القضائية باعتباره الهدف الوحيد للعلوم القانونية. إذا كان القانون غير مؤكد كما يقترح هؤلاء المؤلفون في بعض الأحيان، فلن يكون هناك، وفق ما أوضحه، أي علم قانوني على الإطلاق.

Cf. Roscoe Pound, «Why Law Day?» *Harvard Law School Bulletin*, (١٦ X, No. 3 (December, 1958)

See E. H. Levi, *An Introduction to Legal Reasoning* (Chicago: (١٧ University of Chicago Press, 1949).

Cf. R. Brunet, *Le Principe d'égalité en droit français* (Paris, 1910); (١٨ M. Rümelin, *Die Gleichheit vor dem Gesetz* (Tubingen, 1928); O. Mainzer, *Gleichheit vor dem Gesetz, Gerechtigkeit und Recht* (Berlin, 1929); E. Kaufmann and H. Nawiasky, *Die Gleichheit vor dem Gesetz im Sinne des Art. 100 der Reichsverfassung* («Veröffentlichungen der Vereinigung deutscher Staatsrechtslehre,» No. 33 [Berlin, 1927])

١٩) من أجل مثال جيد من مجال آخر، انظر:

G. Haberler, *The Theory of International Trade* [London, 1936], p. 33

Cf. Art. 4 of the Swiss Federal Constitution (٢٠

L. Duguit, *Manuel de droit constitutionnel* (3d ed.; Paris, 1918), p. (٢١

96

٢٢) لن يكون من الملائم هنا أن نطرح سؤال ما إذا كانت السمات المميزة التي تربطها القوانين الأوروبية بالقانون «العام» باعتباره متميزاً عن القانون «الخاص» متوافقة مع الحرية بموجب القانون بالمعنى الأنجلو ساكسوني. وعلى الرغم من أن مثل هذا التصنيف قد يكون مفيداً لبعض الأغراض، فقد أدى إلى إعطاء القانون الذي ينظم العلاقات بين الفرد والدولة طابعاً مختلفاً عن ذلك الذي ينظم العلاقات بين الأفراد وبعضهم، بينما يبدو من جوهر قاعدة القانون أن هذا الطابع يجب أن يكون هو نفسه في كلا المجالين.

- See W. S. Holdsworth's review of the 9th edition of A. V. Dicey, (٢٣
Constitution, in the Law Quarterly Review, Vol. LV (1939)
- Sec C. T. Carr, Delegated Legislation (Cambridge: Cambridge (٢٤
University Press, 1921); Allen, op. Cit.
- A. V. Dicey, «The Development of Administrative Law in England,» (٢٥
Law quarterly Review, XXXI (1915), 150.
- See L. von Mises, Bureaucracy (New Haven: Yale University Press, (٢٦
1944).
- See E. Freund, Administrative Powers over Persons and Property (٢٧
(Chicago: University of Chicago Press, 1928), pp. 71 ff.; R. F. Fuchs,
«Concepts and Policies in Anglo-American Administrative Law Theory,»
Yale Law Journal, Vol. XLVII (1938); R. M. Cooper, «Administrative
Justice and the Role of Discretion,» Yale Law Journal, Vol. XLVII (1938);
M. R. Cohen, «Rule versus Discretion,» Journal of Philosophy, Vol. XII
(1914), reprinted in Law and the Social Order (New York, 1933)
- (٢٨) يقول بودينهايمر: «القانون معنيٌ بشكل أساسي بالحقوق، والحكومة معنية بشكل
أساسي بالنتائج. القانون يفضي إلى الحرية والأمن، بينما تعزز الحكومة الكفاءة والقرار
السريع». انظر:
- E. Bodenheimer, Jurisprudence (New York and London, 1940), p. 95
- On this sec D. Lloyd, Public Policy (London, 1953); also H. H. (٢٩
Todsén
- Z. Giacometti, Die Freiheitsrechte Kataloge als Kodifikation der (٣٠
Freiheit, (Zürich, 1955); cf. also M. Hauriou, Précis de droit constitutionnel
(2d ed.; Paris, 1929), p. 625, and F. Battaglia, Le Carte dei diritti (2d ed.;
Florence, 1946)
- see Aidous Huxley, Brave New World (London, 1932), and Brave (٣١
New World Revisited (London, 1958)
- Cf. A. T. Vanderbilt, «The Role of Procedure in the Protection of (٣٢
Freedom,» Conference on Freedom and the Law («University of Chicago
Law School Conference Series,» Vol. XIII [1953])
- 33) Lord Radcliffe, Law and the Democratic State, as quoted in n. 11,
above

الفصل الخامس عشر: السياسة الاقتصادية وسيادة القانون

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Federalist, No. LVII, ed. M. Beloff (Oxford, 1948), p. 294.

Cf. L. von Mises, Kritik des Interventionismus (Jena, 1929), p. 6 (١)

(٢) نظرًا لأن فحص مقاييس السياسة من حيث منفعتها هو إحدى المهام الرئيسة لخبراء الاقتصاد، فليس من المستغرب أن يغيب عن نظرهم المعيار الأكثر عمومية. انظر:

John Stuart Mill, by admitting (On Liberty ed. R. B. McCallum [Oxford, 1946], p. 8)

L. Robbins, The Theory of Economic Policy [London, 1952], p. 4

(٣) التمييز هو نفسه الذي وضعه ستوارت مل بين التدخل الحكومي «السلطوي» و«غير السلطوي». إنه تمييز ذو أهمية كبيرة، وحقيقة أن كل نشاط حكومي يُفترض أن يكون بالضرورة على نحو متزايد ذا طابع «سلطوي» هو أحد الأسباب الرئيسة للتطورات غير المقبولة في العصر الحديث. أنا هنا لا أتبني مصطلحات مل لأنه يبدو لي أنه من غير المناسب تسمية الأنشطة التي يطلق عليها «غير السلطوية» للحكومة «بالتدخل». من الأفضل أن يقتصر هذا المصطلح على انتهاكات المجال الخاص المحمي، والتي لا يمكن القيام بها إلا «بشكل سلطوي». انظر:

J. S. Mill, Principles, Book V, chap, xi, sec. 1

(٤) انظر مجددًا التناول الدقيق لميل لهذا في كتابه المذكور آنفًا.

A. Smith, W.o.N., Book V, chap, i, Part II (II, 214) (٥)

(٦) هناك، أخيرًا، الموقف المثير للاهتمام من الناحية النظرية، على الرغم من أنه من الناحية العملية ليس مهمًا للغاية، الذي، على الرغم من أنه يمكن توفير خدمات معينة فيه من خلال جهد خاص تنافسي، ليست كل التكلفة المعنية أو ليست كل الفوائد المقدمة تدخل في حسابات السوق ولهذا السبب، قد يبدو من المستحسن فرض رسوم خاصة أو تقديم منح خاصة لكل من ينخرط في تلك الأنشطة. قد يتم تضمين هذه الحالات ضمن الإجراءات التي يمكن للحكومة من خلالها أن تساعد في توجيه الإنتاج الخاص، ليس من خلال تدخل محدد، ولكن من خلال التصرف وفقًا للقواعد العامة.

إن مسألة أن هذه الحالات ليست ذات أهمية عملية كبيرة، ليست بسبب أنها قد لا تحدث في كثير من الأحيان، ولكن لأنه نادرًا ما يكون من الممكن التأكد من حجم مثل هذه الاختلافات بين صافي الناتج الاجتماعي الحدي وصافي الناتج الاجتماعي الخاص»، انظر:

A. C. Pigou, «Some Aspects of the Welfare State,» Diogenes, No. 7

(Summer, 1954), p.
 See again L. von Mises, Kritik des Interventionism as quoted in n. 1 (v
 above.
 E. Freund, Administrative Powers over Persons and Property (A
 (Chicago: University of Chicago Press, 1928), p. 98.
 see W. Gellhorn, Individual Freedom and Governmental Restraints (A
 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1956)
 See particularly J. R. Commons, The Legal Foundations of (A
 Capitalism (New York, 1924); W. H. Hamilton, The Power To Govern; The
 Constitution— Then and Now (New York, 1937); and J. M. Clark, Social
 Control of Business (Chicago, 1926); and cf. on this school A. L. Harris,
 Economics and Social Reform (New York, 1958).
 See especially Herbert Spencer, Justice, being Part IV of the (A
 Principles of Ethics (London, 1891); and cf. T. H. Green «Liberal Legislation
 and Freedom of Contracts,» in Works, Vol. III (London, 1880).
 Cf. Roscoe Pound, «Liberty of Contract,» Yale Law Journal, Vol. (A
 XVIII (1908-9).

الفصل السادس عشر: انحدار القانون

الاعتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Lord Acton, Hist. of Freedom, p. 78

A. Menger, Das bürgerliche Recht und die besitzlosen Volkskassen (A
 (1896) (3d ed.; Tübingen, 1904), p. 31
 Anatole France, Le Lys rouge (Paris, 1894), p. 117 (A
 the essays collected in The Jurisprudence of Interests («Twentieth (A
 Century Legal Philosophy Series,» Vol. II [Cambridge: Harvard University
 Press, 1948]].
 See, e.g., F. Fleiner, Ausgewählte Schriften und Reden (Zürich, (A
 1941), p. 438
 see Menger, Untersuchungen, and K. R. Popper, The Poverty of (A
 Historicism (London, 1957).
 Cf. my The Counter-Revolution of Science (Glencoe, 111., 1952), (A
 Part I, chap. vii.
 (A للمزيد حول العلاقة بين التاريخية والوضعية القانونية، انظر:

cf. H. Heller, «Bemerkungen zur staats- und rechtstheoretischen Problem
atik der Gegenwart,» Archiv für öffentliches Recht, XVI (1929), 336.

٨) إن أفضل عرض مختصر للمذاهب المختلفة «للقانون الطبيعي» على حد علمي هو:
A. P. d'Entrèves, Natural Law («Hutchinson's University Library»
[London, 1916])

قد نذكر هنا باختصار أيضًا أن الوضعية القانونية الحديثة مستمدة إلى حد كبير من هوبز
وديكارت، وهما الرجلان اللذان تم استحداث النظرية التطورية أو التجريبية أو «الهوية»
لمواجهة تفسيراتهما العقلانية للمجتمع، وأن الوضعية اكتسبت صعودها في الوقت الحاضر
إلى حد كبير بسبب تأثير هيجل وماركس.

Cf. H. Heller, Rechtsstaat oder Diktatur (Tübingen, 1930); H. (٩
Hallowell, The Decline of Liberalism as an Ideology (Berkeley: University
of California Press, 1943), and The Moral Foundations of Democracy
(Chicago: University of Chicago Press, 1954), chap. iv, esp. p. 73.

R. Thoma, «Rechtsstaatsidee und Verwaltungswissenschaft,» (١٠
Jahrbuch des öffentlichen Rechts, IV (1910), 208.

E. Bernatzik, Rechtsstaat und Kulturstaat (Hannover, 1912), p. 56; (١١
cf. also the same author's «Polizei und Kulturpflege» in Systematische
Rechtswissenschaft (Kultur der Gegenwart, Part II, Sec. VIII [Leipzig,
1906])

١٢) لقد ترسخ انتصار الوضعية القانونية في وقت سابق، بشكل رئيس من خلال الجهود
الدؤوبة التي بذلها بيرجوم، ولكن فقط من خلال الشكل الذي أعطاه لها كيلسن حققت
أساسًا فلسفيًا مقبولًا ومتسقًا على نطاق واسع. انظر:

K. Bergbohm (Jurisprudenz und Rechtsphilosophie [Leipzig, 1892].

H. Kelsen, Allgemeine Staatslehre (Berlin, 1925).

H. Kelsen, Vom Wesen und Wert der Demokratie (Tübingen, 1920), (١٣
p. 10

Ibid.) p. 10: «Loslösung des Demokratismus vom Liberalismus.» (١٤

H. Kelsen, Allgemeine Staatslehre, p. 91. Cf. also his Hauptprobleme (١٥
der Staatsrechtslehre (Vienna, 1923), p. 249

Allgemeine Staatslehre, p. 335 (١٦

Allgemeine Staatslehre, p. 14. (١٧

Ibid., pp. 154 ff.; the phrase is «die sogenannten Freiheitsrechte.» (١٨

Ibid., p. 335. (١٩

- Ibid., pp. 231 ff.; cf. the same author's General Theory of Law and (٢٠
State, p. 38.
- E. Voegelin, «Kelsen's Pure Theory of Law,» Political Science (٢١
Quarterly, XLII (1927), 268.
- F. Darmstädter, Die Grenzen der Wirksamkeit des Rechtsstaates (٢٢
(Heidelberg, 1930), and cf. Hallowell, The Decline of Liberalism as
an Ideology and The Moral Foundations of Democracy. On the further
development under the Nazis see F. Neumann, Behemoth: The Structure
and Practice of National Socialism (2d ed.; New York, 1944), and A. Kolnai,
The War against the West (New York, 1938), pp. 299-310.
Darmstadter, op. cit., p. 95. (٢٣
- See Veröffentlichungen der Vereinigung deutscher Staatsrechtslehrer, (٢٤
Vol. VII (Berlin, 1932), especially the contributions by H. Triepel and G.
Leibholz.
- A. L. Malitzki in a Russian publication of 1929 quoted in B. Mirkin- (٢٥
Getzewitsch, Die rechtstheoretischen Grundlagen des Sowjetstaates
(Leipzig and Vienna, 1929), p. 117)
- G. Perticone, «Quelques aspects de la crise du droit publique en (٢٦
Italie,» Revue international de la théorie du droit, 1931-32, p. 2.
- See C. Schmitt, «Was bedeutet der Streit um den «Rechtsstaat,»» (٢٧
Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, XCV (1935), 190.
- Arkhipov, Law in the Soviet State (Moscow, 1926) (in Russian), (٢٨
quoted by B. Mirkin-Patzewitsch, op. cit., p. 108.
- P. J. Stuchka, The Theory of the State of the Proletarians and (٢٩
Peasants and Its Constitution (5th ed.; Moscow, 1926) (in Russian) quoted
by Mirkin-Patzewitsch, op. cit., pp. 70 ff.
Mirkin-Patzewitsch, op. cit., p. 107 (٣٠
Malitzki, op. Cit. (٣١
- Quoted by V. Gsovski, Soviet Civil Law (Ann Arbor, Mich., 1948), (٣٢
1, 170, from P. J. Stuchka in Encyclopedia of State and Law (Moscow,
1925-27) (in Russian), p. 1593.
- Roscoe Pound, Administrative Law (Pittsburgh: University of (٣٣
Pittsburgh Press, 1942), p. 127
- E. B. Paschukanis, Allgemeine Rechtslehre und Marxismus, (٣٤
translated from the 2d Russian ed. (Moscow, 1927) (Berlin, 1929), p. 117.

An English translation of this and of a later work by Pashukanis has been published in *Soviet Legal Philosophy*, trans. H. W. Babb, Introduction by J. N. Hazard (Cambridge: Harvard University Press, 1951). For a discussion see H. Kelsen, *The Communist Theory of Law* (New York and London, 1955); R. Schlesinger, *Soviet Legal Theory* (2d ed.; London, 1951); and S. Dobrin, «Soviet Jurisprudence and Socialism,» *Law Quarterly Review*, Vol. LII (1936).

W. Friedmann, *Law and Social Change in Contemporary Britain* (30 (London, 1951), p. 154.

Dicey, *Constitution* (8th ed.), p. Xxxviii. (36

Lord Hewart, *The New Despotism* (London, 1929). (37

Felix Frankfurter, Foreword to a discussion of «Current (38
Developments in Administrative Law,» *Yale Law Journal*, XLVII (1938),
517).

Economist, June 19, 1954, p. 952 (39

R. H. S. Crossman, *Socialism and the New Despotism* («Fabian (40
Tracts,» No. 298 (London, 1956)).

Committee on Ministers' Powers, Report (generally known as the (41
«Donoughmore Report») (London: H. M. Stationery Office, 1932; Cmd.
4060); see also the Memoranda Submitted by Government Departments in
Reply to Questionnaire of November 1929 and Minutes of Evidence Taken
before the Committee on Ministers Powers (London: H. M. Stationery
Office, 1932).

see W. I. Jennings, «Administrative Law and Administrative (42
Jurisdiction,» *Journal of Comparative Legislation and International Law*, 3d
ser., XX (1938), 103.

W. Ivor Jennings, «The Report on Ministers' Powers,» *Public (43
Administration*, Vols. X (1932) and XI (1933).

Ibid., X, 342. (44

Ibid., p. 343. (45

Ibid., p. 345. (46

Ibid. (47

W. Ivor Jennings, *The Law and the Constitution* (1933) (48
London, 1952), p. 54.
Ibid., p. 291. (49

- Ibid., p. 292. (๑๐
 Ibid., p. 294. (๑๑
 Ibid. (๑๒
 Sir Ivor Jennings, *The Queen's Government* («Pelican Books» (๑๓
 [London, 1954]).
 T. D. Weldon, *The Vocabulary of Politics* («Pelican Books» [London, (๑๔
 1953)].
 W. A. Robson, *Justice and Administrative Law* (3d ed.; London, (๑๑
 1951), p. Xi.
 Ibid., p. 16. (๑๖
 Ibid., p. 433. (๑๗
 Ibid., pp. 572-73. (๑๘
 Rule of Law: A Study by the Inns of Courts Conservative and (๑๙
 Unionist Society (London: Conservative Political Centre, 1955), p. 30.
 Liberty in the Modern State (London: Conservative Political Centre, (๒๐
 1957).
 Times Literary Supplement (London), March 1, 1951. (๒๑
 W. Friedmann, *The Planned State and the Rule of Law* (Melbourne, (๒๒
 Australia, 1948), reprinted in his *Law and Social Change in Contemporary*
Britain (London, 1951).
 Ibid., reprint, p. 284. (๒๓
 Ibid., p. 310. (๒๔
 H. Finer, *The Road to Reaction* (Boston, 1945), p. 60. (๒๑
 Cf. W. S. Churchill, «The Conservative Case for a New Parliament,» (๒๒
 Listener, February 19, 1948, p. 302
 The Town and Country Planning Act (1947), Sec. 70, subsec. (3) (๒๗
 Central Land Board, *Practice Notes (First Series): Being Notes on* (๒๘
Development Charges under the Town and Country Planning Act, 1947
 (London: H.M. Stationery Office, 1949), Preface.
 Cf. the official report, *Public Inquiry Ordered by the Minister of* (๒๙
Agriculture into the Disposal of Land at Crichel Down (London: H.M.
 Stationery Office, 1954) (Cmd. 9176)
 See Dwight Waldo, *The Administrative State: A Study on the* (๓๐
Political Theory of American Public Administration (New York, 1948), p.
 70, n. 13; cf. also pp. 5, 15, and 40 of the same work.

See *ibid.*, p. 79 (٧١)

Ibid., p. 73. (٧٢)

٧٣ يقول ماكلولين: «نحن ننحرف نحو الدولة الشمولية ببطء ولكن بثبات، ومن الغريب أن نقول إن العديد من المثاليين، إن لم يكن معظمهم، إما متحمسون للأمر وإما غير مباليين به». انظر:

C. H. McIlwain, *Constitutionalism and the Changing World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1939), p. 261

J. Dickinson, *Administrative Justice and the Supremacy of Law in the United States* (Cambridge: Harvard University Press, 1927), p. 21.

Cf. *The Political philosophy of Robert M. La Follette*, ed. E. Torelle (٧٥ (Madison, Wis., 1920).

A. H. Pekelis, *Law and Social Action* (Ithaca and New York, 1950), (٧٦ p. 88; cf. also H. Kelsen, «Foundations of Democracy,» *Ethics*, LXVI (1955), suppl., esp. 77 ff

C. G. Haines, *A Government of Laws or a Government of Men* (٧٧ (Berkeley: University of California Press, 1929), p. 37. 78) *Ibid.*, p. 18.

Thomas Jefferson, *Draft of Kentucky Resolution of 1789*, in E. D (٧٩ Warfield, *The Kentucky Resolutions of 1799* (2d ed.; New York, 1894), pp. 157-58.

Jerome Frank, *Law and the Modern Mind* (New York, 1930) (٨٠

See U.S. Attorney General's Committee on Administrative (٨١ Procedure, Report (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1941).

Roscoe Pound, «Administrative Procedure Legislation. For the (٨٢ «Minority Report», "American Bar Association Journal, XXVI (1941), 664

G. Radbruch, *Rechtsphilosophie*, ed. E. Wolf (4th ed.; Stuttgart, (٨٣ 1950), p. 357.

See G. Dietze, «America and Europe—Decline and Emergence of (٨٤ Judicial Review,» *Virginia Law Review*, Vol. XLIV (1958)

G. Ripert, *Le Déclin du droit* (Paris, 1949). Cf. also P. Roubier, (٨٥ *Theorie*

générale du droit (Paris, 1950); and L. Rougier, *La France et la recherche d'une constitution* (Paris, 1952).

See C. K. Allen, *Law and Orders* (London, 1945); G. W. Keeton, (٨٦ *The Passing of Parliament* (London, 1952); C. J. Hamson, *Executive*

Discretion and Judicial Control (London, 1954); and Lord Radcliffe, Law and the Democratic State (Birmingham: Holdsworth Club of the University of Birmingham, 1955).

Report on the Committee on Administrative Tribunals and Enquiries (٨٧ («Franks Committee»)) (London: H. M. Stationery Office, 1957), p. 218, par. 37.

Ibid., pars. 28, 29. (٨٨

Ibid., par. 120. (٨٩

See the conservative pamphlet Rule of Law mentioned in n. 59 above (٩٠ and W. A. Robson, Justice and Administrative Law (3d ed.; London, 1951). On similar recommendations of the «Hoover Commission» in the United States see the symposium «Hoover Commission and Task Force Reports on Legal Services and Procedure,» New York University Law Review, Vol. XXX (1955).

٩١) انعقدت اللجنة الدولية للحقوقيين في لاهاي (جنيف الآن) في أثنين في يونيو ١٩٥٥، واعتمدت قرارًا رسميًا نص على ما يلي: «١) تخضع الدولة للقانون. ٢) يجب على الحكومات احترام حقوق الفرد بموجب سيادة القانون، وتوفير وسائل فعالة لإنفاذها. ٣) يجب أن يسترشد القضاة بسيادة القانون، وأن يحموها وينفذوها دون خوف أو محاباة، ويقاوموا أي تجاوزات من قبل الحكومات أو الأحزاب السياسية على استقلالهم كقضاة. ٤) يجب على جميع محامي العالم أن يحافظوا على استقلالية مهنتهم، ويؤكدوا حقوق الفرد في ظل سيادة القانون ويصروا على منح كل متهم محاكمة عادلة». انظر: (see Report of the International Congress of Jurists [The Hague, 1956], p. 9).

٩٢) ليس من قبيل المبالغة عندما يؤكد أحد دارسي القانون أن استعادة سيادة القانون على النحو الموضح هنا «تتطلب بصرامة عكس الإجراءات التشريعية التي رأت جميع المجالس التشريعية الديمقراطية أنها أمرٌ ضروري في النصف الأخير من القرن الماضي». غير أن حقيقة أن المجالس الديمقراطية قد فعلت ذلك لا تثبت، بالطبع، أنه كان من الحكمة أو حتى أنه كان من الضروري اللجوء إلى هذا النوع من التدابير من أجل تحقيق ما أرادوا تحقيقه، ولا أنهم ينبغي ألا يعكسوا قراراتهم إذا أدركوا أنها تنتج عواقب غير متوقعة وغير مرغوب فيها. انظر:

(J. Stone, The Province and Function of Law [Cambridge: Harvard University Press, 1950], p. 261)

الجزء الثالث

الاقْتباس الموجود في بداية الجزء الثالث مأخوذ من:

Tocqueville, *Democracy*, II, 31

الفصل السابع عشر: انحدار الاشتراكية وصعود دولة الرفاهية

الاقْتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Mr. Justice Brandeis in *Olmstead V. United States*, XXX, 277, U.S. 479

(1927)

See particularly *New Fabian Essays*, ed. R. H. S. Crossman (London, 1952); *Socialism: A New Statement of Principles*, presented by the Socialist Union (London, 1952); W. A. Lewis, *The Principles of Economic Planning* (London, 1949); G. D. H. Cole, *Is This Socialism?* (New Statesman pamphlet) (London, 1954); H. T. N. Gaitskell, *Recent Developments in British Socialism* (London, n.d.); *Twentieth Century Socialism*, by the Socialist Union (London, 1956); C. A. R. Crosland, *The Future of Socialism* (London, 1956); R. H. S. Crossman, *Socialism and the New Despotism* («*Fabian Tracts*,» No. 298 [London, 1956]); and the discussions carried on in the journals *Socialist Commentary* and the *New Statesman*. A useful survey of these debates is T. Wilson, «*Changing Tendencies in Socialist Thought*,» *Lloyds B.R.*, July, 1956.

For the Continental developments see particularly J. Buttinger, In (٢ the *Twilight of Socialism: An Epilogue to Austro-Marxism*, trans. E. B. Ashton (Cambridge: Harvard University Press, 1956); K. Bednarik, *The Young Worker of Today—a New Type* (London, 1955); F. Klenner, *Das Unbehagen in der Demokratie* (Vienna, 1956).

Crossman, *op. cit.*, p. 4 (٣

Crosland, *op. cit.*, and Bednarik, *op. cit.* (٤

See especially Klenner, *op. cit.*, pp. 66 ff. (٥

see «*Planning and the Rule of Law*» in *The Road to Serfdom* (London (٦ and Chicago, 1944)

Especially George Orwell, *Nineteen Eighty-four* (London, 1949); cf. (٧ also his review of *The Road to Serfdom* in the *Observer* (London), April 9, 1944.

Crossman, *op. cit.*, p. 1. (٨

Ibid. (٩

Ibid., p. 6. (١٠

Ibid., p. 13 (١١

(١٢) مصطلح «دولة الرفاهية Welfare state» جديد نسبيًا في اللغة الإنجليزية، وربما كان لا يزال غير معروف منذ خمسة وعشرين عامًا. ونظرًا لاستخدام مصطلح Wohlfahrtstaat الألماني في ألمانيا لفترة طويلة قبل ذلك، فمن المرجح أن المصطلح الإنجليزي مشتق منه. Cf., e.g., Henry Sidgwick, *The Elements of Politics* (London, 1891), (١٣ chap. Iv.

See on this particularly Lionel Robbins, *The Theory of Economic Policy* (London, 1952).

see *The Road to Serfdom*, chap. ix (١٥

A. H. Hansen, «The Task of Promoting Economic Growth and Stability,» address to the National Planning Association, February 26, 1956 (mimeographed).

Cf. J. S. Mill, *On Liberty*, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), pp. 99-100 (١٧

Cf. T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class* (Cambridge: Cambridge University Press, 1958), p. 59 (١٨

Roscoe Pound, «The Rise of the Service State and Its Consequences,» (١٩ in *The welfare State and the National Welfare*, ed. S. Glueck (Cambridge, Mass., 1952), p. 220

P. Wiles, «Property and Equality,» in *The Unservile State*, ed. G. Watson (London, 1957), p. 107 (٢٠

See L. von Mises, *Human Action* (New Haven: Yale University Press, 1949), pp. 196 ff. (٢١

Cf. Lionel Robbins, *Economic Planning and International Order* (London, 1937). (٢٢

Cf. W. F. Berns, «The Case against World Government,» in *World Politics*, ed. American Foundation for Political Education (3d ed.; Chicago, 1955). (٢٣

Cf. George Stigler, «The Tenable Range of Functions of Local Government» (unpublished lecture, 1957; mimeographed). (٢٤

See the encyclopedic treatment of these problems by my friend Fritz Machlup in *The Political Economy of Monopoly* (Baltimore: Johns

Hopkins Press, 1952).

See notably J. Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (٢٦
(New York, 1942), chap. Vii.

The Road to Serfdom, chap. Iv. (٢٧

Cf. F. H. Knight, «Conflict of Values: Freedom and Justice,» in (٢٨
Goals of Economic Life, ed. A Dudley Ward (New York, 1953), p. 224

الفصل الثامن عشر: النقابات العمالية والتوظيف

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

H. C. Simons, «Hansen on Fiscal Policy,» reprinted from J.P.E., Vol.
L (1942), in Economic Policy for a Free Society (Chicago: University of
Chicago Press, 1948), p. 193.

See particularly the discussion in J. R. McCulloch, Treatise on the (١
Circumstances Which Determine the Rate of Wages and the Condition of
the Labouring Classes (London, 1851), pp. 79-89

C. W. Mills, The New Men of Power (New York, 1948), p. 21 (٢

A. V. Dicey, Introduction to the 2d ed. of his Law and Opinion, pp. (٣
Xlvxlv.

Roscoe Pound, Legal Immunities of Labor Unions (Washington: (٤
American Enterprise Association, 1957), p. 23, reprinted in E. H.
Chamberlin, and others, Labor Unions and Public Policy (Washington:
American Enterprise Association, 1958).

Justice Jackson dissenting in Hunt v. Crumboch, 325 U.S. 831 (1946). (٥

L. von Mises, Die Gemeinwirtschaft (2d ed., Jena, 1932), p. 447. (٦

(٧ قلة من المتعاطفين الليبراليين مع النقابات العمالية يجروون على التعبير عن الحقيقة
الواضحة التي صرحت بها بوضوح امرأة شجاعة من داخل الحركة العمالية البريطانية، وهي
أن «من أساس عمل النقابات أن تكون معادية للمجتمع، إذ سيشعر الأعضاء بالظلم إذا توقف
المسؤولون عن وضع المصالح الفئوية أولاً». انظر:

Barbara Wootton, Freedom under Planning [London, 1945], p. 97)

(٨ في هذا الفصل، أكثر من أي فصل آخر تقريباً، سأكون قادراً على الاعتماد على
مجموعة من الآراء التي تشكل تدريجياً بين عدد متزايد من الدارسين الرصينين لهذه الأمور.
انظر:

See particularly W. H. Hutt, The Theory of Collective Bargaining (London,

1930), and Economists and the Public (London, 1936); H. C. Simons, «Some Reflections on Syndicalism,» J.P.E., Vol. LI I (1944), reprinted in Economic Policy for a Free Society; J. T. Dunlop, Wage Determination under Trade Unions (New York, 1944); Economic Institute on Wage Determination and the Economics of Liberalism (Washington: Chamber of Commerce of the United States, 1947) (especially the contributions by Jacob Viner and Fritz Machlup); Leo Wolman, Industry-wide Bargaining (Irvington-on-Hudson, N.Y.: Foundation for Economic Education, 1948); C. E. Lindblom, Unions and Capitalism (New Haven: Yale University Press, 1949) (cf. the reviews of this book by A. Director, University of Chicago Law Review, Vol. XVIII [1950J; by J. T. Dunlop in A.E.R., Vol. XL (1950); and by Albert Hees in J.P.E., Vol. LVIII [1950)); The Impact of the Union, ed. David McCord Wright (New York, 1951 [especially the contributions by M. Friedman and G. Haberler]); Fritz Machlup, The Political Economy of Monopoly (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1952); D. R. Richberg, Labor Union Monopoly (Chicago, 1957); Sylvester Petro, The Labor Policy of the Free Society, (New York, 1957)

٩) انظر أعمال سيمونز H. C. Simons وهات W. H. Hutt المشار إليها في الهامش السابق.

١٠) يجب تأكيد ذلك خصوصاً في وجه حجة ليند بلوم الموجودة في العمل المشار إليه في الهامش رقم ٨.

١١) يقول تشامبرلين: «لا يمكن أن يكون هناك شك في أن أحد آثار سياسة النقابات العمالية... هو تقليص الدخل الحقيقي للفتات ذات الدخل المنخفض حقاً، بما في ذلك ليس فقط ذوو الدخل المنخفض الذين يتلقون الأجور ولكن أيضاً، عناصر المجتمع الأخرى مثل أصحاب الأعمال الخاصة ورجال الأعمال الصغار». انظر: Chamberlin, op. cit., pp. 4-5,

١٢) انظر أعمال ماشالاب F. Machlup المشار إليها في الهامش رقم ٨.

١٣) ومن الأمثلة الواضحة على ذلك في الآونة الأخيرة حالة خدم المنازل غير المنظمين، والذين كان متوسط أجورهم السنوية في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ أعلى بنسبة ٢٧٢٪ عما كان عليه في عام ١٩٣٩، بينما في نهاية نفس الفترة ارتفعت أجور عمال الصلب المنظمين بشكل شامل بنسبة ١٩٨٪. انظر:

M. Friedman in D. Wright's The Impact of the Union, p. 224

Cf. Bradley op. Cit. (١٤)

Cf. S. P. Sobotka, «Union Influence on Wages: The Construction (١٥ Industry,» J.P.E., Vol. LXI (1953).

(١٦) سيكون من الصعب إظهار المدى الذي تمنع به النقابات التجريب والإدخال التدريجي للترتيبات والأنظمة الجديدة التي قد تكون في مصلحة أصحاب العمل والموظفين. على سبيل المثال، ليس من المستبعد على الإطلاق أنه في بعض الصناعات سيكون من مصلحة الطرفين الاتفاق على «أجور سنوية مضمونة» إذا سمحت النقابات للأفراد بالتضحية بقدر من الأجر مقابل درجة أكبر من الأمن.

(١٧) لتوضيح طبيعة كثير من مساومات الأجور المعاصرة في الولايات المتحدة، يستخدم تشامبرلين في ص ٤١ من المقالة المذكورة بالهامش رقم ٨، تشبيه رائع حقاً، حيث يقول: «قد يتضح ما ينطوي عليه الأمر من خلال تخيل تطبيق أساليب سوق العمل في بعض المجالات الأخرى. فإذا كان «أ» يتفاوض مع «ب» بشأن بيع منزله، وإذا مُنح «أ» امتيازات نقابة عمالية حديثة، فسيكون قادراً على^(١) التآمر مع جميع أصحاب المنازل الآخرين لعدم تقديم أي عروض بديلة لـ«ب»، وباستخدام العنف أو التهديد بالعنف إذا لزم الأمر لمنعهم، (٢) حرمان «ب» نفسه من الوصول إلى أي عروض بديلة، (٣) تطويق منزل «ب» وقطع جميع إمدادات الطعام (باستثناء من خلال الطرود البريدية)، (٤) إيقاف جميع التنقلات من منزل «ب»، بحيث إذا كان طبيباً على سبيل المثال، فلن يتمكن من بيع خدماته وكسب لقمة العيش، و (٥) مقاطعة أعمال «ب». كل هذه الامتيازات، إذا كان قادراً على تنفيذها، فستقوي بلا شك موقفه. لكن لن ينظر إليها أي شخص على أنها جزء من «مساومة»؛ ما لم يكن «أ» نقابة عمالية».

(١٨) يقول بيترو: «يمكن للنقابات أن تخدم أغراضاً مفيدة، وهي لم تكتشف سوى القليل من فوائدها الممكنة للموظفين. عندما تعمل حقاً لخدمة الموظفين بدلاً من أن تجلب لنفسها تلك السمعة السيئة من خلال إكراه الموظفين وإساءة معاملتهم، فإنها ستواجه صعوبة أقل بكثير مما تواجهه حالياً في الإتيان بأعضاء جدد والاحتفاظ بهم». انظر:

Cf. Petro, op. cit. y p. 51

Cf. C. I. Barnard, «Functions and Pathology of Status Systems in (١٩ Formal Organizations,» in Industry and Society, ed. W. F. Whyte (New York, 1946), reprinted in Barnard's Organization and Management (Cambridge: Harvard University Press, 1949).

Cf. Sumner Slichter, Trade Unions in a Free Society (Cambridge, (٢٠ Mass. 1947), p. 12

See particularly Franz Bohm, «Das wirtschaftliche (٢١

Mitbestimmungsrecht der Arbeiter im Betrieb,» Ordo Vol. IV (1951); and
Goetz Briefs, Zwischen Kapitalismus und Syndikalismus (Bern, 1952).

(٢٢) انظر المقالات المشار إليها في الهامش رقم ٨.

(٢٣) مثل هذه العقود الملزمة لأطراف ثلاثة تعتبر مرفوضة في هذا المجال بنفس قدر
رفض فرض اتفاقيات الحفاظ على الأسعار على غير الموقعين بموجب قوانين «التجارة
العادلة».

(٢٤) يجب ألا يتجاوز هذا التشريع، لكي يتوافق مع مبادئنا، إعلان بطلان بعض العقود،
وهو ما يكفي لإزالة كل الذرائع لاتخاذ إجراء للحصول عليها. ولا ينبغي، كما قد يوحي
عنوان «قوانين الحق في العمل»، أن يمنح الأفراد حقاً وظيفية معينة، أو حتى (كما تفعل
بعض القوانين السارية في بعض الولايات الأمريكية) أن يمنحهم الحق في الحصول على
تعويضات لحرمانهم من وظيفة معينة، عندما يكون الرفض ليس مخالفاً للقانون لأسباب
أخرى. الاعتراضات على مثل هذه الأحكام هي نفسها التي تنطبق على قوانين «ممارسات
التوظيف العادلة».

See A. Lenhoff, «The Problem of Compulsory Unionism in Europe,» (٢٥)
American Journal of Comparative Law, Vol. V (1956).

See Petro, op. cit., esp. pp. 235 ff. and 282. (٢٦)

See the articles by G. Haberler and myself in Problems of United (٢٧)
States Economic Development, ed. by the Committee for Economic
Development, Vol. I (New York, 1958).

Cf. Arthur J. Brown, The Great Inflation, 1939-1951 (London, 1955). (٢٨)

(٢٩) يقول هيكس: «العالم الذي نعيش فيه الآن هو عالم أصبح فيه النظام النقدي مرناً
نسبياً، بحيث يمكنه التكيف مع التغيرات في الأجور، وليس العكس. بدلاً من أن تضطر
الأجور الفعلية إلى تكيف وتعديل نفسها لتصل إلى مستوى التوازن، تقوم السياسة النقدية
بتعديل مستوى التوازن للأجور النقدية لجعلها متوافقة مع المستوى الفعلي. ليس من
المبالغة أن نقول إنه بدلاً من اتباع قاعدة الذهب، فنحن نتبع قاعدة العملة». انظر:

Sec J. R. Hicks, «Economic Foundations of Wage Policy,» E.J., LXV
(1955), esp. 391

See W. Beveridge, Full Employment in a Free Society (London, (٣٠
1944); M. Joseph and N. Kaldor, Economic Reconstruction after the War
(handbooks published for the Association for Education in Citizenship
[London, n.d.]); Barbara Wootton, The Social Foundations of Wage Policy
(London, 1955)

٣١) تقول باربرا وتون: «بيد أن الاستخدام المستمر لمصطلحات مثل «عادل» و«منصف» هي أمر ذاتي تمامًا؛ فلا وجود لنمط أخلاقي مقبول بشكل عام. وبالتالي، فإن القاضي أو المُحكِّم البائس، المكلف بواجب التصرف «بإنصاف ونزاهة» مُطالب بإظهار هذه الصفات في الظروف التي لا معنى لها فيها، لأنه لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل الإنصاف أو النزاهة إلا من حيث القانون المقبول. لا يمكن لأحد أن يكون نزيهاً في الفراغ. يمكن للمرء أن يحكم في لعبة الكريكت فقط لأن هناك قواعد، أو في مباراة ملاكمة ما دام أن بعض الضربات، مثل تلك التي يتم توجيهها أسفل الحزام، ممنوعة. لكن حيثما لا توجد قواعد ولا لوائح، كما هو الحال في تحديد الأجور، فإن التفسير الوحيد الممكن للنزاهة هو التحفظ». انظر: Also Kenneth F. Walker, *Industrial Relations in Australia*: (Cambridge: Harvard University Press, 1956), p. 362

See Petro, op. cit., pp. 262 ff., esp. p. 264 (٣٢)

٣٣) يُقال إن رئيس المؤتمر النقابي الإنجليزي السيد تشارلز جيديس قال عام ١٩٥٥: «لا أعتقد أن الحركة النقابية لبريطانيا العظمى يمكن أن تعيش لفترة أطول على أساس الإكراه. هل يجب أن ينتمي الناس إلينا أو يتضورون جوعاً، سواء أحبوا سياساتنا أم لا؟ أعتقد أن بطاقة النقابة شرف يُمنح، وليست شارة تدل على أنه يجب عليك القيام بشيء سواء أعجبك أم لا. نحن نريد أن يكون لدينا الحق في استبعاد الأشخاص من نقابتنا إذا لزم الأمر ولا يمكننا فعل ذلك على أساس فكرة «الانتماء إلينا أو التضور جوعاً»».

الفصل التاسع عشر: التأمين الاجتماعي

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Economist (London), March 15, 1958, p. 918.

Cf. Alfred Marshall's wise statement on a universal scheme (١) for pensions before the Royal Commission on the Aged Poor (1893) (Official Papers by Alfred Marshall, ed. J. M. Keynes [London, 1926], p. 244)

Cf. Eveline M. Burns, «Private and Social Insurance and the Problem (٢) of Social Security», reprinted from Canadian Welfare, February 1 and March 15, 1953, in Analysis of the Social Security System: Hearings before a Subcommittee of the Committee on Ways and Means, House of Representatives (83d Cong., 1st sess.), No. 38458 [Washington: Government Printing Office, 1954]), p. 1475

L. Meriam and K. Schlotterbeck, The Cost and Financing of Social (٣) Security (1950), p. 8

٤) يقول ألتماير، مفوض الولايات المتحدة للتأمين الاجتماعي ورئيس مجلس التأمين الاجتماعي في وقت من الأوقات: «أنا لا أقترح أبداً استخدام التأمين الاجتماعي في المقام الأول كوسيلة لإعادة توزيع الدخل. إذ يجب التعامل مع هذه المشكلة بشكل مباشر وصريح من خلال الضرائب التصاعدية... لكنني أيضاً أؤيد بشدة أن تغطي الضرائب التصاعدية جزءاً كبيراً من تكلفة مزايا التأمين الاجتماعي». انظر ص ١٤٠٧ من نفس الوثيقة المذكورة في الهامش رقم ٢.

٥) ضمن المساحة المحدودة هنا، من المستحيل أن نبين بالتفصيل كيف أن الأهداف الطموحة لمخططات التأمين الاجتماعي الحكومية تجعل منح الحكومة سلطات تقديرية وإكراهية واسعة النطاق أمراً حتمياً. تم إيضاح هذه المشكلات في المحاولة المثيرة التي قام بها واتسون، انظر:

A. D. Watson, The Principles Which Should Govern the Structure and Provisions of a Scheme of Unemployment Insurance (Ottawa: Unemployment Insurance Commission, 1948)

٦) see Dillard Stokes, Social Security—Fact and Fancy (Chicago, 1956)

٧) See Meriam and Schlotterbeck, op. cit., pp. 9-10

٨) يقول فون ميزس: «قد يحاول المرء تبرير [مثل هذا النظام للتأمين الاجتماعي] بالقول بأن العاملين بأجر يفتقرون إلى البصيرة والقوة الأخلاقية للاحتياط لمستقبلهم بشكل تلقائي. ولكن ليس من السهل بعد ذلك إسكات أصوات أولئك الذين يتساءلون عما إذا كان من غير المتناقض أن يُعهد برعاية ورفاهية الأمة إلى قرارات الناخبين الذين يعتبرهم القانون نفسه غير قادرين على إدارة شؤونهم الخاصة؛ وعما إذا كان من غير المنطقي جعل هؤلاء الأشخاص -الذين يحتاجون بوضوح إلى وصي لمنعهم من إنفاق دخلهم الخاص بحماقة- لهم الكلمة العليا في توجيه الحكومة. هل من المعقول أن يُمنَح الصغار والقاصرون الحق في انتخاب أوصيائهم وأولياء أمورهم؟». انظر:

Cf. L. von Mises, Human Action (New Haven: Yale University Press, 1949), p. 613

٩) تم تقديم مثال مهم لذلك في مجال ذي صلة من خلال الاستقبال الذي تلقته ندوة حول تأثير النقابات قبل بضع سنوات، شارك فيها بعض أبرز الاقتصاديين في عصرنا. لكن على الرغم من احتوائها على نقاشات ثاقبة لواحدة من أكثر مشكلاتنا الاقتصادية أهمية، فقد تم التعامل معها بتعالٍ من قِبل «الخبراء في علاقات العمل».

١٠) هناك تأثير آخر لسيطرة الخبير يستحق دراسة موجزة. إن أي تطور تحكمه القرارات المتتالية لسلسلة من الخبراء المختلفين الذين يعملون داخل نفس المنظمة يكون عرضة للمبالغة

فيه، لأنه يواجه عددًا من الضوابط الحقيقية أقل مما يحدث في عالم تنافسي. عندما يقول الخبراء الطبيون إن هذا أو ذلك ضروري و«يجب» القيام به، يصبح هذا مرجعًا يبنى عليه الخبر في الإدارة قراره؛ وما يقرر بالتالي أنه ضروري إداريًا يصبح بالمثل مرجعًا للقانوني في صياغة القانون، وهلم جرا. لا يمكن لأي من هؤلاء الخبراء المختلفين أن يشعر بأنه في وضع يسمح له بالنظر إلى الموضوع ككل، وأن يتجاهل في ضوء النتيجة الإجمالية، أيًا مما يراه الخبراء الآخرون «ضرورة». في الماضي، عندما كانت الأمور أكثر بساطة، كانت هذه مهمة رئيس الإدارة الحكومية المعنية. غير أن تعقيد الإجراءات الحديثة يجعله شبه عاجز أمام مجموعة الخبراء. ونتيجة لذلك، فإن التدابير الناتجة لا تكون في الحقيقة نتيجة للتنسيق والقرارات المعدلة بشكل متبادل، بل هي نتاج إضافات متتالية، حيث يجعل أحد القرارات القرار التالي له حتميًا، على الرغم من أن هذا لم يكن متوقعًا من قبل أولئك الذين اتخذوا القرار الأول، وبالتالي تصبح عملية لا يملك فيها أحد القدرة على أن يقول «توقف!». حيث لا تستند التدابير الناتجة إلى نوع تقسيم العمل الذي تكون للفرد في كل خطوة فيه حرية قبول أو عدم قبول ما تقدمه له وكالة معينة أخرى كأساس لقراره. إن المخطط الوحيد الذي يظهر، والذي لا بديل له، يتحدد بالضرورات الداخلية لهذه العملية، والتي لا علاقة لها بأي فهم للكل من قبل أي عقل واحد.

لا يمكن أن يكون هناك شك، في الواقع، أنه، بالنسبة إلى المهام ذات الحجم الضخم مثل توفير الخدمات الطبية لأمة بأكملها، فإن وجود منظمة شاملة واحدة ليس هو الطريقة الأكثر كفاءة، حتى لاستخدام كل المعرفة المتاحة بالفعل، ولا أفضل طريقة تؤدي إلى التطور السريع ونشر المعرفة الجديدة. فكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، يتطلب التعقيد الشديد للمهمة أسلوبًا للتنسيق لا يعتمد على الإلتقان الواعي والتحكم في الأجزاء من قبل سلطة توجيهه، ولكن يتم توجيهه بواسطة آلية غير شخصية.

J. Schreiegg, Die Versicherung als geistige Schöpfung des (١١)
Wirtschaftslebens (Leipzig and Berlin, 1934), pp. 59-60.

see particularly the Report of the Committee on the Economic and (١٢)
Financial Problems of the Provisions for Old Age (London: H. M. Stationery
Office, 1954; Cmd. 9333), and the summary of its findings in A. Seldon,
Pensions in a Free Society (London: Institute of Economic Affairs, 1957),
p. 4

(١٣) لسوء الحظ، لا توجد مصطلحات إنجليزية مكافئة بشكل ملائم للمصطلحات
الألمانية التي تصف هذه المراحل مثل: Fur Sorge - Versicherung - Versorgung. انظر:

see H. Achinger, Soziale Sicherheit (Stuttgart, 1953), p. 35

see Stokes, op. Cit (١٤)

see A. T. Peacock (ed.), Income Redistribution and Social Policy (١٥)
(London, 1954).

see Freedom and Welfare: Social Patterns in the Northern Countries (١٦ of Europe, ed. G. R. Nelson and sponsored by the Ministries of Social Affairs of Denmark, Finland, Iceland, Norway, and Sweden (1953) , (no place of publication given), Bank for International Settlements, 24th Annual Report (Basel, (١٧ 1954), p. 46.

See Laroque, op. cit., and G. Rottier in the work quoted in Peacock, (١٨ op. cit., p. 98.

Weisser, op. cit., p. 407 (١٩

(٢٠) في بلجيكا، كما أفهم، أوقف العمال والموظفون أنفسهم هذا التطور أخيرًا بعدما ارتفعت الرسوم، في غضون اثني عشر عامًا، من ٢٥ إلى ٤١٪ من الأجور. انظر: (see W. Röpke, Jenseits von Angebot und Nachfrage [Erlenbach and Zurich, 1958], p. 295).

See A. T. Peacock, The Economics of National Insurance (London, (٢١ 1952).

Cf. Stokes, op. cit., pp. 89 ff. (٢٢

See Henry D. Allen, «The Proper Federal Function in Security for (٢٣ the Aged,» American Social Security, X (1953), 50.

Sec, for example, Wall Street Journal January 2, 1958, the column (٢٤ headed: «Social Security

National Superannuation: Labour's Policy For Security in Old Age (٢٥ (London: Labour Party (1957)), p. 30.

Ibid., pp. 104 and 106 (٢٦

see (Social Insurance and Allied Services: Report by Sir William (٢٧ Beveridge [London: H. M. Stationery Office, 1942; Cmd. 6404], sees. 426-39)

Cf. Ffrangcon Roberts, The Cost of Health (London, 1952), and (٢٨ W. Bosch, Patient, Arzt, Kasse (Heidelberg, 1954); see also L. von Mises, Socialism (new ed.; New Haven: Yale University Press, 1951), pp. 476 ff.,

(٢٩) يقول روبرتس: «كان السؤال الاقتصادي المهم [حول الخدمة الصحية الوطنية البريطانية] هو: إذا كانت هناك خدمة يكون الطلب عليها من دون سعر كبيرًا بلا حدود تقريبًا، وإذا لم يتم اتخاذ خطوات لزيادة المعروض منها، وإذا كان منحنى التكلفة يرتفع بسرعة، وإذا كان القانون يكفل لكل مواطن أفضل خدمة طبية ممكنة، وإذا لم تكن هناك طريقة واضحة للترشيد، فماذا سيحدث؟ لا أذكر أن أي خبير اقتصادي بريطاني، قبل الحدث، طرح هذه

الأسئلة البسيطة، وبعد الحدث، الأطباء أنفسهم هم من أثاروا هذه الأسئلة بشكل أساسي وليس الاقتصاديون». انظر:

See Roberts, op. cit., p. 129. Cf. also J. Jewkes, «The Economist and Economic Change,» in Economics and Public Policy (Washington, D.C., 1955), p. 96

Cf. Roberts, op. cit., p 116 (٣٠

٣١) يقول روبيرتس: «إذا عانى رجل في الثمانين من عمره من كسر في الفخذ فسيحتاج إلى دخول المستشفى فوراً وعندما يدخلها سيقوم بها لفترة طويلة. من ناحية أخرى، قد يضطر الشخص الذي يمكن علاجه، من خلال إقامة قصيرة في المستشفى، من عيب جسدي بسيط لكنه يُضعف مع ذلك قدرته على العمل، إلى الانتظار لفترة طويلة». ويضيف: «قد تبدو هذه النظرة الاقتصادية للعلاج قاسية. وستكون التهمة مبررة بالفعل إذا كنا نملك كل الموارد. إن هدفنا هو رعاية أعضاء الدولة بالكامل. ولكن بما أن مواردنا غير كافية لتمكيننا من علاج جميع الأمراض بكفاءة قد يجعلها التقدم العلمي ممكناً في ظل ظروف أكثر حظاً، فنحن مضطرون للوصول إلى توازن عادل بين الفوائد المباشرة قصيرة الأجل للفرد والمزايا طويلة الأجل؛ وهي الفوائد التي تنعكس على الفرد نفسه». انظر:

Ibid., p. 136

See Mark G. Field, Doctor and Patient in Soviet Russia (Cambridge: (٣٢
Harvard University Press, 1957).

Cf. E. M. Burns, «Social Insurance in Evolution.» (٣٣

J. R. Hicks, pointed out some time ago («The Pursuit of Economic (٣٤
Freedom » in What We Defend, ed. E. F. Jacob [Oxford: Oxford University
Press, 1942], p. 105

See Colin Clark, Welfare and Taxation (Oxford, 1954), p. 25. (٣٥

Cf. Barbara Wootton, «The Labour Party and the Social Services,» (٣٦
Political Quarterly, XXIV (1953), 65

Edmund Burke, Thoughts and Details on Scarcity, Works, VII, (٣٧
390—91

Cf. the first essay by E. M. Burns quoted in n. 2 above, esp. p. 1478. (٣٨

P. Wiles, «Property and Equality,» in The Unservile State, ed. G. (٣٩
Watson (London, 1957), p. 100. Cf. also E. Dodds, «Liberty and Welfare,»
in The Un. servile State, esp. p. 20

Stokes, op. Cit. (٤٠

(٤١) استخدم السيد جوزيف وود كروتش هذه العبارة في حديث غير رسمي.

الفصل العشرون: الضرائب وإعادة التوزيع

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

Opere inedite, ed. P. and L. Guicciardini (Florence, 1867), X, 377

(١) قبل عشر سنوات، لم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من الاقتصاديين الذين عارضوا الضرائب التصاعدية من حيث المبدأ، ومن بينهم:

L. von Mises (see, e.g., *Human K Action* [New Haven: Yale University Press, 1949], pp. 803 ff.) and H. L. Lutz, *Guideposts to a Free Economy* [New York, 1948], chap. xi. should be specially mentioned. The first of the younger generation who pointed to its dangers seems to have been D. M. Wright, *Democracy and Progress* (New York, 1948), pp. 94-103. The general reopening of the discussion is due mainly to the careful study of W. J. Blum and Harry Kalven, Jr., *The Uneasy Case for Progressive Taxation*, first published in *University of Chicago Law Review*, Vol. XIX (1952) and issued separately by the University of Chicago Press in 1952.

F. Gentz, «Ueber die Hulfquellen der französischen Regierung,» (٢)
Historisches Journal, III (1799), 138

[J. R. McCulloch], «On the Complaints and Proposals Regarding (٣)
Taxation,» *Edinburgh Review*, LVII (1833), 164

See K. Marx, *Selected Works*, ed. V. Adoratsky (London, n.d.), I, 227. (٤)

M. A. Thiers, *De la proprieti* (Paris, 1848), p. 319 (٥)

J. S. Mill, *Principles* (1st ed., 1848), II, 353 (٦)

see E. D. Fagan, «Recent and Contemporary Theories of Progressive (٧
Taxation,» *J.P.E.*, Vol. XLVI (1938), and E. Allix, «Die Theorie der
Progressiv Steuer,» *Die Wirtschaftstheorie der Gegenwart*, Vol. IV (Vienna,
1928).

(٨) أتذكر أن أستاذي، فون وايز F. von Wieser، أحد مؤسسي تحليل المنفعة الحدية الحديث ومؤلف مصطلح «المنفعة الحدية» (Grenznutzen)، اعتبر أن أحد إنجازاته الرئيسة أنه قد قدم أساساً علمياً للضرائب العادلة. المؤلف الذي كان له أكبر التأثير في هذا الصدد في العالم الناطق بالإنجليزية هو إيدجورث. انظر:

F. Y. Edgeworth; see his *Papers Relating to Political Economy* (London,
1925), II, esp. 234-70.

(٩) see (The Fundamental Principles of Taxation [London, 1921], p. 40)

(١٠) ربما يمكن اعتبار هذا الاستنتاج راسخاً على الرغم من الاعتراض المتكرر دائماً بأن

معظمنا بشكل فردي لديه آراء محددة حول ما إذا كان احتياج معين لشخص ما هو أكبر أو أصغر من احتياج شخص آخر. إن حقيقة أن لدينا رأياً حول هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن هناك أي أساس موضوعي لتحديد من هو على حق إذا اختلف الناس في وجهات نظرهم حول الأهمية النسبية لاحتياجات الأشخاص المختلفين؛ ولا يوجد أي دليل على أنهم من المرجح أن يتفقوا.

Stenographische Berichte der Verhandlungen... des preussischen (١١
Abgeordnetenhauses (1898-99), II, 907

(١٢ يقول بيكوك: «إن الدعم الليبرالي لإجراءات مثل الضرائب التصاعدية لا يركز على الاعتقاد النفعي بأن الجنيه الإضافي» أكثر قيمة «أو أنه» سيوفر فائدة أكبر «للرجل الفقير منه للرجل الثري. إنه يركز على كراهية لعدم المساواة الجسيمة». انظر:

A. T. Peacock, «Welfare in the Liberal State,» in The Unserved State, ed.
G. Watson (London, 1957), p. 117

Taxation Committee of the National Association of Manufacturers, (١٣
Facing the Issue of Income Tax Discrimination (rev. and enlarged ed.; New
York, 1956), p. 14.

D. G. Hutton, «The Dynamics of Progress,» in The Unserved State, (١٤
pp. 184-85.

Cf. G. Findlay Shirras and L. Rostas, The Burden of British Taxation (١٥
(Cambridge: Cambridge University Press, 1943), p. 56

A. M. Cartter, The Redistribution of Income in Postwar Britain (١٦
(New Haven: Yale University Press, 1955); see also Income Redistribution
and Social Policy, ed. A. T. Peacock (London, 1954); and R. A. Musgrave,
J. J. Carroll, L. D. Cooke and L. Frane, «Distribution of Tax Payments by
Income Groups: A Case Study for 1948,» National Tax Journal, Vol. IV
(1951).

W. E. H. Lecky, Democracy and Liberty (new ed.; New York, 1899), (١٧
I, 347

Royal Commission on Taxation of Profits and Income, Second (١٨
Report (London: H.M. Stationery Office, 1954; cmd. 9105), sec. 142.

Justice White in Knowlton v. Moore, 178 U.S. 41 (1900), quoted by (١٩
Bium and Kalven as quoted in n. 1 above.

E. R. A. Seligman, Progressive Taxation in Theory and Practice (2d (٢٠
ed.; Baltimore: American Economic Association, 1908), p. 298.

See the Report quoted in n. 18, sec. 150. (٢١

R. McCulloch in the article quoted in n. 3 above, p. 162; also in (٢٢ Treatise on Taxation, p. 141. The phrase was later used often and occurs, for example, in F. A. Walker, Political Economy (2d ed.; New York, 1887), p. 491.

See the Final Report of the Royal Commission on the Taxation of (٢٣ Profits and Income (London: H.M. Stationery Office, 1958; (Cmd. 9474), sees. 186-207, esp. 186

see A. H. Hansen, «The Task of Promoting Economic Growth and (٢٤ Stability,» address to the National Planning Association, February 20, 1956; mimeographed).

see J. E. Meade, Planning and the Price Mechanism [London, 1948], (٢٥ p. 40

W. A. Lewis, The Principles of Economic Planning (London, 1949) (٢٦

Cf. Wright, op. cit., p. 96 (٢٧

(٢٨ يقول كولين كلارك: «العديد من مؤيدي الضرائب المرتفعة هم معارضون مخلصون للاحتكار، ولكن إذا كانت الضرائب أقل، وخاصة إذا كانت الأرباح غير الموزعة معفاة من الضرائب، فإن العديد من الشركات ستنشأ وستنافس بنشاط الاحتكارات القديمة القائمة. في واقع الأمر، فإن معدلات الضرائب المفرطة الحالية هي أحد الأسباب الرئيسة وراء قوة الاحتكارات الآن». انظر:

Cf. also Colin Clark, Welfare and Taxation (Oxford, 1954), p. 51

See Wright, op. cit., pp. 96-103; cf. also J. K. Butters and J. Lintner, (٢٩ Effects of Federal Taxes on Growing Enterprises (Boston: Harvard Graduate School of Business Administration, 1945).

See the report in the New York Times, January 6, 1956, p. 24. (٣٠

cf. Blum and Kalven, op. cit., p. 431 (٣١

الفصل الحادي والعشرون: الإطار النقدي

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

J. M. Keynes, The Economic Consequences of the Peace (London, 1919), p. 220

Cf. L. von Mises, Human Action (New Haven: Yale University Press, (١ 1949), pp. 429-45

(٢ على الرغم من أنني مقتنع بأن البنوك الائتمانية الحديثة كما تطورت تتطلب بعض المؤسسات العامة مثل البنوك المركزية، فإنني أشك فيما إذا كان من الضروري أو المرغوب

فيه أن تحتكر هي (أو الحكومة) إصدار جميع أنواع النقود.

(٣) إن أهم هذه التحولات المؤقتة في الطلب العاكسة لذاتها، والتي من المرجح أن تسببها التغيرات النقدية هي التغيرات في الطلب النسبي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية؛ وهذه مشكلة لا يمكننا النظر فيها هنا دون الدخول في جميع المشكلات المثيرة للجدل في نظرية دورة الأعمال.

See my Monetary Nationalism and International Stability (London, (٤
1937).

See R. S. Sayers, Central Banking after Bagehot (Oxford, 1957), pp.(٥
92-107.

See Colin Clark, «Public Finance and Changes in the Value of (٦
Money,»

(٧) الأرقام الواردة في النص هي نتيجة الحسابات التي أجراها لي السيد سالفاتور فيريرا، الذي أقدر مساعدته بامتنان. وقد كانت بالضرورة محصورة في تلك البلدان التي كانت أرقام ومؤشرات تكلفة المعيشة فيها متاحة بسهولة طوال فترة الأربعين عامًا. وأنا أعطي في النص عن عمد أرقامًا تقريبية فقط، لأنني لا أعتقد أن نتائج هذا النوع من الحسابات يمكن أن تعطينا أكثر من مجرد مؤشرات تقريبية.

(٨) بقدر ما يتعلق الأمر بفرنسا، فإن هذا، بالطبع، لا يأخذ في الاعتبار آثار الانخفاض الكبير في قيمة الفرنك الفرنسي خلال عام ١٩٥٨.

(٩) لا توجد أرقام أو مؤشرات متصلة متاحة لكامل فترة المائتي عام هذه، ولكن يمكن تقدير الاتجاه التقريبي للأسعار من خلال تجميع البيانات التي قدمتها إليزابيث ديليو جيلبوي معًا. انظر:

«The Cost of Living and Real Wages in Eighteenth Century England,»
R.E.&SVol. XVIII (1936), and R. S. Tucker, «Real Wages of Artisans in
London, 1729-1935,» Journal of the American Statistical Association, Vol.
XXXI (1936).

see Bureau of Labor Statistics Chart Series (Washington: (١٠
Government Printing Office, 1948], Chart E-II.

Cf. W. Roepke, Welfare, Freedom, and Inflation (London, 1957). (١١
Cf. my essay «Full Employment, Planning, and Inflation,» (١٢
Review of the Institute of Public Affairs (Melbourne, Victoria, Australia),
Vol. IV (1950); and the German version in Vollbeschäftigung, Inflation
und Planwirtschaft, ed. A. Hunold (Zurich, 1951); and F. A. Lutz,

«Inflationsgefahr und Konjunkturpolitik,» Schweizerische Zeitschrift Fur Volkswirtschaft und Statistik (XCIII, 1957), and «Cost- and Demand-Induced Inflation,» Banca Nazionale di Lavoro Quarterly Review, Vol. XLIV (1958).

J. M. Keynes, A Tract on Monetary Reform, p. 80. (١٣)
Henry C. Simon's essay of that title, originally published in J.P.E., (١٤)
Vol. XLIV (1936), is reprinted in his Economic Policy for a Free Society
(Chicago: University of Chicago Press, 1948).

(١٥) وهذا ينطبق على الأقل على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وإن لم يكن على تلك التدابير الأحداث مثل التغييرات في الاحتياطات المطلوبة للبنوك.

(١٦) بدأت الأخطاء الفادحة بالمحاولة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى لإعادة الجنيه إلى قيمته السابقة بدلاً من إعادة ربطه بالذهب بما يتوافق مع قيمته المنخفضة.

(١٧) هناك، بالطبع، حجة قوية لتحرير تجارة الذهب بالكامل. في الواقع، قد يبدو من المرغوب فيه المضي قدماً في هذا الاتجاه إلى حد كبير، فربما لا يسهم شيء في الاستقرار النقدي الدولي أكثر من أن تلزم الدول المختلفة أنفسها بموجب معاهدة ألا تضع أي عقبات مهما كانت في طريق التعامل الحر بعملات بعضها البعض.

Cf. my essay on «A Commodity Reserve Currency,» E.J., Vol. LI (١٨)
11 (1943), reprinted» in Individualism and Economic Order (London and
Chicago, 1948).

See my essay Monetary Nationalism and International Stability. (١٩)

الفصل الثاني والعشرون: الإسكان وتخطيط المدن

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

W. A. Lewis, The Principles of Economic Planning (London, 1949), p.

32.

(١) يمكن العثور على إحدى المحاولات القيّمة لتصحيح هذا الموقف في:

R. Turvey, Economics of Real Property (London, 1957). Of earlier
works the discussions of local taxation by E. Cannan, especially his History
of Local Rates (2d ed.; London, 1912)

Adam Smith, Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms (٢)
(delivered in

ed. E. Cannan (Oxford, 1896), p. 154. (١٧٦٣)

Cf. M. Friedman and G. J. Stigler, Roofs or Ceilings? (New York: (٣)

Foundation for Economic Education, 1946); B. de Jouvenel, No Vacancies (New York: Foundation for Economic Education, 1948); R. F. Harrod, Are These Hardships Necessary? (London, 1948); F. W. Paish, «The Economics of Rent Restriction,» Lloyds B.R., April, 1950, reprinted in the author's Post-War Financial Problems (London, 1950); W. Roepke, Wohnungszwangswirtschaft—ein europäisches Problem (Dusseldorf, 1951); A. Amonn, «Normalisierung der Wohnungswirtschaft in grundsätzlicher Sicht,» Schweizer Monatshefte, June, 1953;

and my own earlier essays, Das Mieterschutz Problem (Vienna, 1929) and «Wirkungen der Mietzinsbeschränkungen,» Schreiben des Vereins für Sozialpolitik, Vol. CLXXXII (1929).

F. W. Paish, «The Economics of Rent Restriction,» Lloyds B.R., April, (٤ 1950, reprinted in the author's Post-War Financial Problems (London, 1950) E. Forsthooff, Lehrbuch des Verwaltungsrechts, I (Munich, 1950), 222 (٥

٦) لم يتم بذل جهود منظمة في كل من بريطانيا العظمى وألمانيا إلا مؤخرًا لإلغاء نظام ضوابط الإيجارات بالكامل. وهي لا تزال موجودة في الولايات المتحدة في مدينة نيويورك. (٧) تم استخدام هذه الاحتمالية بشكل متكرر في أجزاء مختلفة من العالم لطرده الأقليات العرقية التي لا تحظى بشعبية.

Sir Frederick Osborn, «How Subsidies Distort Housing Development,» (٨) Lloyds B.R., April, 1955, p. 36.

Turvey, op. cit., and Allison Dunham, «City Planning: An Analysis (٩ of the Content of the Master Plan,» Journal of Law and Economics, Vol. I (1958)

(١٠) إن المدى الذي تحولت به حركة تخطيط المدن، تحت قيادة رجال مثل فريدريك لو أولمستيد، وباتريك جيديس، ولويس موم فورد، إلى نوع من مناهضة الاقتصاد يمكن أن ينتج عنه دراسة مثيرة.

(١١) ربما ينبغي القول، تبرئة للاقتصاديين البريطانيين، إنه لم يكن من الممكن أن تصبح هذه السخافات قانونًا على الإطلاق إذا لم تحدث المرحلة الحاسمة من إعداد التشريع في وقت كان فيه الاقتصاديون مشغولين تمامًا بالجهود الحربية، وعندما كان لدى مخططي المدينة الوقت والمجال لوضع تصورهم عن عالم أفضل بعد الحرب. ليس من قبيل المبالغة القول إنه في الوقت الذي تم فيه تمرير القانون، تقريبًا لم يكن أي شخص في البرلمان يفهم

آثاره. انظر:

See on the act Sir Arnold Plant, «Land Planning and the Economic Functions of Ownership,» Journal of the Chartered Auctioneers and Estate Agents Institute, Vol. XXIX (1949), and, in addition to R. Turvey's book already mentioned, his article, «Development Charges and the Compensation-Betterment Problem,» E.f., Vol. LXIII (1953), and my article «A Levy on Increasing Efficiency,» Financial Times (London), April 26, 27, and 28, 1949.

C. M. Haar, Land Planning Law in a Free Society: A Study of the (١٢ British Town and Country Planning Act (Cambridge: Harvard University Press, 1951); cf. my review of this in University of Chicago Law Review, Vol. XIX (1951-52).

B. de Jouvenel, No Vacancies (New York: Foundation for Economic (١٣ Education, 1948)

Central Land Board, Practice Notes (First Series) (London: H.M. (١٤ Stationery Office, 1949), pp. ii-iii.

August L5sch, The Economics of Location (New Haven: Yale (١٥ University Press, 1954), pp. 343-44.

الفصل الثالث والعشرون: الزراعة والموارد الطبيعية

الاقتباس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

of Edmund Burke, Thoughts and Details upon Scarcity (1795), in Works, VII, 419.

See E. M. Ojala, Agriculture and Economic Progress (Oxford: (١ Oxford University Press, 1952; K. E. Boulding, «Economic Analysis and Agricultural Policy,» Canadian Journal of Economics and Political Science, Vol. XIII (1947), reprinted in Contemporary Readings in Agricultural Economics, ed. H. G. Halcrow (New York, 1955); T. W. Schultz, Agriculture in an Unstable Economy (New York, 1945); J. Fourastié, Le grand espoir du XX• siècle (Paris, 1949); H. Niehaus, Leitbilder der Wirtschafts- und Agrarpolitik (Stuttgart, 1957); and H. Niehaus and H. Priebe, Agrarpolitik in der sozialen Marktwirtschaft (Ludwigsburg, 1956).

Sir Ralph Enfield, «How Much Agriculture?» Lloyds B.R., April, (٢ 1954, p. 30.

Cf. the account in A. M. Schlesinger, Jr., The Age of Roosevelt: The (٣

Crisis of the Old Order, 1919-1933 (Boston, 1957), p. 110

Cf. Hilde Weber, Die Landwirtschaft in der volkswirtschaftlichen (٤
Entwicklung (Berichte über Landwirtschaft,» Sonderheft No. 161
(Hamburg, 1955).

see C. M. Hardin, The Politics of Agriculture: Soil Conservation and (٥
the Struggle for Power in Rural America (Glencoe, 111., 1952).

see particularly P. T. Bauer, Economic Analysis and Policy in (٦
Underdeveloped Countries (Cambridge: Cambridge University Press,
1958); S. H. Frankel, The Economic Impact on Under-developed Societies
(Oxford, 1953); F. Benham, «Reflexiones sobre los paises insuficientement
desarrollados,» El Trimetre economico, Vol. XIX (1952); and M. Friedman,
«Foreign Economic Aid,» Yale Review, Vol. XLVII (1958).

(٧) وقد أوضح بايش أن الدول الغنية اليوم تدفع مبالغ زائدة لمزارعيها بانتظام في حين أن
البلدان الفقيرة تدفع لهم بشكل عام أقل من اللازم.

see K. E. Boulding, «Economic Analysis and Agricultural Policy,» (٨
Canadian Journal of Economics and Political Science, Vol. XIII (1947),
reprinted in Contemporary Readings in Agricultural Economics, ed. H. G.
Halcrow (New York, 1955)

Anthony Scott, Natural Resources: The Economics of Conservation (٩
(Toronto: University of Toronto Press, 1955), p. 37

Cf. P. B. Sears, «Science and Natural Resources,» American (١٠
Scientist, Vol. XLIV (1956), and «The Processes of Environmental Change
by Man,» in Man's Role in Changing the Face of the Earth, ed. W. L.
Thomas, Jr. (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

See mainly Scott, op. cit.; Scott Gordon, «Economics and the (١١
Conservation Question,» Journal of Law and Economics, Vol. I (1958); and
S. von Ciriacy- Wantrup, Resource Conservation: Economics and Policies
(Berkeley: University of California Press, 1952).

Cf. L. von Mises, Socialism (New Haven: Yale University Press, (١٢
1951), p. 392; and Scott, op. cit., pp. 82-85.

Cf. my The Pure Theory of Capital (London, 1941), chap, vii, esp. (١٣
p. 88 n.

See Scott, op. cit. p. 8. (١٤)

Ibid., p. 97. (١٥)

الفصل الرابع والعشرون: التعليم والبحث العلمي

الاقتراس الموجود في بداية الفصل مأخوذ من:

J. S. Mill, On Liberty ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), p. 95

Cf. Mill, op. cit., pp. 94-95 (١)

(٢) من الناحية التاريخية، كانت احتياجات الخدمة العسكرية الشاملة على الأرجح أكثر حسماً في دفع معظم الحكومات إلى جعل التعليم إلزامياً من احتياجات الاقتراع العام.

(٣) Wilhelm von Humboldt, Ideen zu einem Versuch die Grenzen der Wirksamkeit des Staates zu bestimmen (written in 1792, but first completely published Breslau, 1851), chap. vi

Cf. Ludwig von Mises, Nation, Staat und Wirtschaft (Vienna, 1919). (٤)

(٥) Milton Friedman, «The Role of Government in Education,» in Economics and the Public Interest, ed. R. A. Solo (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1955).

(٦) Cf. G. J. Stigler in an as yet unpublished paper, «The Economic Theory of Education.»

(٧) انظر الاقتراحات المثيرة التي قدمها ميلتون فريدمان في الورقة البحثية المشار إليها في الهامش رقم ٥، والتي تستحق دراسة جادة، على الرغم من أن المرء قد يشك في عمليتها.

(٨) R. H. Tawney, Equality (London, 1931), p. 52.

(٩) إحدى المشكلات التي لا يتم الاهتمام بها في الظروف الحالية هي عندما يُظهر أحد الصغار رغبة شغوفة تجاه المعرفة دون أي مواهب خاصة يمكن أن تظهر في مواد التدريس التقليدية. يجب أن تؤخذ هذه الرغبة في الاعتبار أكثر بكثير مما يحدث عادة. لطالما بدا لي أن هناك حجة قوية للمؤسسات التي تؤدي الوظائف التي كانت الأديرة تؤديها في الماضي، حيث يمكن لمن يهتمون بما يكفي، على حساب التخلي عن الكثير من وسائل الراحة ومتعة الحياة، أن يحظوا بالفرصة لتكريس كل الفترة التكوينية من تطورهم للسعي وراء المعرفة.

(١٠) D. V. Glass in the volume edited by him and entitled Social Mobility in Britain (London, 1954), pp. 25-26: see also the review of this by A. Curie, New Statesman and Nation, N.S., XLVIII (August 14, 1954), 190

Sir Charles P. Snow, quoted in Time, May 27, 1957, p. 106. (١١)

(١٢) D. Blank and G. J. Stigler, The Demand and Supply of Scientific

Personnel (New York, 1957).

(١٣) من الجدير بالملاحظة أنه في إنجلترا، حيث كانت الجامعات مؤسسات وقفية، كل منها يتكون من عدد كبير من هيئات مستقلة، لم تصبح الحرية الأكاديمية قط قضية خطيرة بالطريقة التي كانت بها عندما كانت الجامعات مؤسسات حكومية.

Cf. M. Polanyi, *The Logic of Liberty* (London, 1951), esp. p. 33 (١٤)

T. Jefferson to Joseph C. Cabell, February 3, 1825, in *The Writings* (١٥ of Thomas Jefferson, ed. by H. A. Washington, Vol. VII (New York, 1855), p. 397

Cf. J. R. Baker, *Science and the Planned State* (London and New York, 1945).

(١٧) ليس هذا هو المكان المناسب للدخول في نقاش حول النظام التعليمي الروسي. ولكن قد نذكر بإيجاز أن اختلافاته الرئيسة عن النظام الأمريكي ليست لها علاقة تُذكر بالنظام الاجتماعي المختلف، وأن الروس في الواقع يتبعون تقليدًا أوروبيًا قاريًا فقط.

See John Jewkes, D. Sawers, and R. Stillerman, *The Sources of* (١٨ *Invention* (London, 1958).

Von Humboldt, op. Cit. (١٩

ملحق : لماذا لست محافظاً؟

الاقتباس الموجود في بداية الملحق مأخوذ من:

Acton, *Hist. of Freedom*, p. 1.

see my John Stuart Mill and Harriet Taylor [London and Chicago, (١ 1951], p. 216

B. Crick, «The Strange Quest for an American Conservatism,» (٢ *Review of Politics*, XVII (1955), 365

R. G. Collingwood, *The New Leviathan* (Oxford: Oxford University (٣ Press, 1942), p. 209.

Cf. the characteristic choice of this title for the programmatic book (٤ by the present British Prime Minister Harold Macmillan, *The Middle Way* (London, 1938).

Cf. Lord Hugh Cecil, *Conservatism* («Home University Library» (٥ [London, 1912]), p. 9

Cf. the revealing self-description of a conservative in K. Feiling, (٦

- Sketches in Nineteenth Century Biography (London, 1930), p. 174
- (٧) يبدو لي أنني بحاجة إلى أن أكرر ما قلته سابقاً بأن: «الميزة الرئيسة للفردانية التي دافع عنها آدم سميث هو ومعاصره هي أنها نظام يمكن أن يتسبب فيه الرجال السيئون بأقل قدر من الضرر. إنه نظام اجتماعي لا يعتمد في عمله على إيجاد رجال صالحين لإدارته، أو على أن يصبح جميع البشر أفضل مما هم عليه الآن، ولكنه يستغل البشر بكل تنوعهم وتعقيدهم، الذين يكونون أحياناً أخياراً وأحياناً أشراراً، وأحياناً أذكاء وفي كثير من الأحيان أغبياء. لقد كان هدفهم نظاماً يمكن في ظله منح الحرية للجميع، بدلاً من منحها، كما كان يرغب معاصروهم الفرنسيون، لـ«الصالحين والحكماء» فقط». انظر:
- Individualism and Economic Order [London and Chicago 1948], p. 11).
- Cf. Lord Acton in Letters of Lord Acton to Mary Gladstone, ed. H. Paul (London, 1913), p. 73
- see («The Pursuit of Economic Freedom,» What We Defend, ed. E. F. Jacob [Oxford: Oxford University Press, 1942], p. 96).
- Cf. J. S. Mill, On Liberty, ed. R. B. McCallum (Oxford, 1946), p. 83 (١٠
- J. W. Burgess, The Reconciliation of Government with Liberty (١١
- (New York, 1915), p. 380.
- Cf. Learned Hand, The Spirit of Liberty, ed. I. Dilliard (New York, 1952), p. 190
- H. Hallam, Constitutional History (1827) («Everyman» ed.), Ill, 90. (١٣
- Lord Acton in Letters to Mary Gladstone, p. 44. Cf. also his judgment (١٤
- of Tocqueville in Lectures on the French Revolution (London, 1910), p. 3
- G. H. Guttridge, English Whiggism and the American Revolution (١٥
- [Berkeley: University of California Press, 1942], p. 3
- cf. E. M. Bums, James Madison [New Brunswick, N.J.: Rutgers (١٦
- University Press, 1938), p. 4
- Lord Acton, Lectures on Modern History (London, 1906), p. 218 (١٧
- Cf. S. K. Padover in his Introduction to The Complete Madison (١٨
- (New York, 1953), p. 10
- Cf. the British Conservative party's statement of policy, The Right (١٩
- Road for Britain (London, 1950), pp. 41—42
- A Smith, W.O.N., I, 432. (٢٠
- Ibid. (٢١

الفهرس التحليلي للمحتويات

مقدمة

الجزء الأول

قيمة الحرية

الفصل الأول: الحرية والحريات

(١) الحرية كغياب للإكراه

(٢) في مقابل الحرية السياسية

(٣) في مقابل «الحرية الداخلية»

(٤) في مقابل الحرية كقدرة

(٥) هذه المفاهيم ليس لديها شيء مشترك

(٦) الحرية والعبودية

(٧) الحرية والإكراه والقانون

الفصل الثاني: القوى الخلاقة للحضارة الحرة

- (١) الحضارة ونمو المعرفة
- (٢) الاستخدامات المختلفة للتجارب والخبرات
- (٣) نقل التجارب والخبرات
- (٤) حجة الحرية على أساس إدراك الجهل
- (٥) الحرية كفرصة للقلة المجهولة
- (٦) حرية الفكر وحرية الفعل
- (٧) الحرية وتغيير القيم
- (٨) التنظيم والمنافسة
- (٩) العقلانية وحدود العقل

الفصل الثالث: الفكرة الشائعة عن التقدم

- (١) خيبة الأمل بشأن التقدم
- (٢) التقدم والتحسين
- (٣) التقدم وعدم المساواة
- (٤) تجربة أشياء جديدة
- (٥) الجوانب الدولية
- (٦) إعادة التوزيع وسرعة التقدم
- (٧) التقدم المادي والقيم الأخرى
- (٨) اعتماد الحضارة على التقدم المستمر

الفصل الرابع: الحرية والعقل والتقاليد

- (١) تقليدان للحرية
- (٢) المفهوم التطوري
- (٣) نمو النظام
- (٤) الافتراضات المتضاربة بين النهجين
- (٥) العرف والتقاليد
- (٦) دور الأخلاق
- (٧) خرافات حول الخرافات
- (٨) الأخلاقي و«الاجتماعي»
- (٩) الحرية كمبدأ أخلاقي
- (١٠) دور العقل

الفصل الخامس: الحرية والمسؤولية

- (١) ارتباط الحرية بالمسؤولية
- (٢) الطعن فيهما من خلال الشك في «حرية الإرادة»
- (٣) وظيفة إسناد المسؤولية
- (٤) الشخص المسؤول
- (٥) السعي وراء الأهداف الفردية
- (٦) مسؤولية المرء عن رفايته
- (٧) التعليم من أجل الحرية
- (٨) نطاق المسؤولية

الفصل السادس : المساواة والقيمة والجدارة

- (١) المساواة في المعاملة وجعل الناس متساوين
- (٢) أهمية الفروق الفردية
- (٣) التربية والبيئة
- (٤) الأسرة والميراث
- (٥) تكافؤ الفرص
- (٦) التضارب بين الجدارة والقيمة
- (٧) مبادئ الأجر وحرية الاختيار
- (٨) عواقب التوزيع حسب الجدارة
- (٩) الحرية والعدالة التوزيعية
- (١٠) الحق على أساس الانتماء لمجتمع معين

الفصل السابع : حكم الأغلبية

- (١) الليبرالية والديمقراطية
- (٢) الديمقراطية وسيلة وليست غاية
- (٣) السيادة الشعبية
- (٤) تبرير الديمقراطية
- (٥) عملية تكوين الرأي
- (٦) الحاجة إلى المبادئ وخطر الانجراف
- (٧) سيادة الأفكار
- (٨) واجبات الفيلسوف السياسي

(٩) شروط الحفاظ على الديمقراطية

الفصل الثامن: التوظيف والاستقلال

(١) الزيادة في الجزء الموظف من السكان

(٢) شروط حرية الموظف

(٣) المعايير الأخلاقية للموظفين

(٤) أثر التشريع الذي يحدّدونه

(٥) الحرية مستحيلة في التسلسل الهرمي الموحد للموظفين

(٦) أهمية الشخص ذي العمل المستقل

(٧) روح الأثرياء

(٨) الريادة في القيم غير المادية

الجزء الثاني

الحرية والقانون

الفصل التاسع: الإكراه والدولة

(١) معنى الإكراه

(٢) الإكراه والسلطة

(٣) الإكراه والاحتكار

(٤) درجات الإكراه

(٥) الإكراه والمجال الحر المضمون

(٦) الملكية والحماية من الإكراه

(٧) تطبيق القواعد العامة يقلل من الإكراه

(٨) الإكراه الذي لا مفر منه

(٩) تبرير الإكراه

(١٠) الإكراه والضغط الأخلاقي

الفصل العاشر: القانون والأوامر والنظام

(١) ترسيم المجالات الفردية بقواعد مجردة

(٢) التمييز بين الأوامر والقوانين

(٣) القواعد المحددة أو الملموسة والقواعد العامة أو المجردة

(٤) التعسف والامتياز والتمييز

(٥) القانون والحرية

(٦) تقسيم المعرفة في التصرف وفق القواعد

(٧) نظام من دون أوامر

الفصل الحادي عشر: أصول سيادة القانون

(١) بدأت الحرية الحديثة في إنجلترا في القرن السابع عشر

(٢) مصادر المبدأ في أثينا القديمة

(٣) وفي الجمهورية الرومانية

(٤) الكفاح الإنجليزي ضد الامتياز

(٥) تدوين عقيدة الأحرار (الهويجزيين)

(٦) التطورات خلال القرن الثامن عشر

(٧) إعادة صياغة من قبل هيوم، وبلاكستون، وبالي

(٨) نهاية التطور البريطاني

الفصل الثاني عشر: المساهمة الأمريكية: الدستورية

(١) الآباء المؤسسون والتقاليد البريطانية

(٢) الدستور كأداة لتقييد الحكومة

(٣) دستور الحرية

(٤) دساتير الولايات ووثائق الحقوق

(٥) اكتشاف الفيدرالية: تقسيم السلطة يحد من السلطة

(٦) تطور المراجعة القضائية

(٧) القصة المثيرة للفضول عن الإجراءات القانونية الواجبة

(٨) أزمة عام ١٩٣٧ الكبرى

(٩) تأثير النموذج الأمريكي

الفصل الثالث عشر: الليبرالية والحكومة: دولة القانون

(١) النفور من الاستبداد

(٢) الجهود الفاشلة للثورة الفرنسية

(٣) ليبرالية ما بعد الثورة في فرنسا

(٤) مصادر تقليد دولة القانون Rechtsstaat الألماني

(٥) السوابق البروسية

(٦) دولة القانون باعتبارها غاية للحركة الليبرالية

(٧) مشكلة المحاكم الإدارية

(٨) سوء فهم التقليد الأوروبي في إنجلترا

الفصل الرابع عشر: ضمانات الحرية الفردية

(١) سيادة القانون عقيدة ميتا-قانونية

(٢) سمات القانون الصحيح

(٣) اليقين في القانون

(٤) العمومية والمساواة

(٥) فصل السلطات

(٦) حدود السلطة التقديرية الحكومية

(٧) التشريع والسياسات

(٨) الحقوق الأساسية والحريات المدنية

(٩) شروط التدخل في المجال الفردي

(١٠) الضمانات الإجرائية

الفصل الخامس عشر: السياسة الاقتصادية وسيادة القانون

(١) الحرية الفردية تحول دون بعض أساليب الحكم

(٢) نطاق الأنشطة الحكومية الشرعية

(٣) نطاق الإجراءات الحكومية والإدارية

(٤) التدابير المستبعدة من حيث المبدأ

(٥) محتويات القانون الخاص

(٦) «حرية التعاقد»

(٧) سيادة القانون والعدالة التوزيعية

الفصل السادس عشر: انحدار القانون

(١) الأصول الألمانية لرد الفعل

(٢) المدارس المعارضة للقيود التقليدية

(٣) الوضعية القانونية

(٤) مصير القانون في ظل الشيوعية

(٥) المحامون الاشتراكيون في إنجلترا

(٦) التطور في الولايات المتحدة

(٧) بوادر إحياء القانون

الجزء الثالث

الحرية في دولة الرفاهية

الفصل السابع عشر: انحدار الاشتراكية وصعود دولة الرفاهية

(١) نهاية قرن الاشتراكية

(٢) أسباب تراجعها

(٣) الآثار الدائمة للعصر الاشتراكي

(٤) معنى دولة الرفاهية

- (٥) المهام المتغيرة للمدافعين عن الحرية
- (٦) التوسعية المتأصلة في الدولة الإدارية
- (٧) اقتصار المناقشة على السياسة الداخلية
- (٨) الاحتكار ومشكلات صغيرة أخرى

الفصل الثامن عشر: النقابات العمالية والتوظيف

- (١) حرية تكوين الجمعيات
- (٢) الإكراه النقابي والأجور
- (٣) حدود السلطة النقابية على الأجور
- (٤) أساليب الإكراه النقابي
- (٥) الوظائف المشروعة للنقابات
- (٦) تقييد الإكراه
- (٧) دور السياسة النقدية
- (٨) الآفاق طويلة المدى
- (٩) الاختيار المتاح أمامنا

الفصل التاسع عشر: التأمين الاجتماعي

- (١) الإعانات الحكومية العامة والتأمين الإجباري
- (٢) اتجاهات التطورات الأخيرة
- (٣) الديمقراطية والخير
- (٤) النمو مقابل التصميم

(٥) توسع جهاز التأمين الاجتماعي

(٦) إعانات كبار السن

(٧) التأمين الصحي

(٨) البطالة

(٩) أزمة التأمين الاجتماعي

الفصل العشرون: الضرائب وإعادة التوزيع

(١) القضية المركزية لإعادة التوزيع

(٢) انتشار الضرائب التصاعدية

(٣) التغير في مبرراتها

(٤) لا تقتضي الضرورة المالية

(٥) التصاعد والديمقراطية

(٦) التناسب مقابل التصاعد

(٧) هل الدخل المناسب هو المكافأة الوحيدة المسموح بها؟

(٨) المسألة الأخلاقية ومبادئ العمل السياسي

الفصل الحادي والعشرون: الإطار النقدي

(١) المال والحكومة

(٢) التضخم ودولة الرفاهية

(٣) التضخم والانكماش

(٤) أوهام التضخم

(٥) القواعد مقابل السلطة التقديرية في السياسة النقدية

(٦) أهداف السياسة النقدية

الفصل الثاني والعشرون: الإسكان وتخطيط المدن

(١) مشكلات الحياة الحضرية

(٢) قيود الإيجار

(٣) الإسكان العام

(٤) اقتصاديات العشوائيات والأحياء الفقيرة

(٥) تخطيط المدن وحقوق الملكية

(٦) السيطرة على استخدامات الأراضي

(٧) تنظيم ولوائح البناء

(٨) السيطرة على مواقع المصانع

الفصل الثالث والعشرون: الزراعة والموارد الطبيعية

(١) الزراعة والتقدم الصناعي

(٢) التحكم في الأسعار و«التكافؤ»

(٣) وصاية الحكومة

(٤) الحكومة ونشت المعرفة

(٥) الزراعة في البلدان المتخلفة

(٦) الحفاظ على الموارد الطبيعية

(٧) التبصر الجماعي والفردى

(٨) الموارد الخاصة والتقدم العام

(٩) وسائل الراحة والحفاظ على الحياة الطبيعية

الفصل الرابع والعشرون: التعليم والبحث العلمي

(١) حقوق الأطفال

(٢) التعليم والدولة

(٣) الإدارة الحكومية والتمويل الحكومي

(٤) التعليم والمساواة

(٥) مشكلات التعليم المتقدم

(٦) نظام جديد للتصنيف؟

(٧) الجامعات والبحث العلمي

(٨) الحرية الأكاديمية

(٩) تمويل وتنظيم البحث العلمي

(١٠) «التطور البشري في تنوعه الأكثر ثراءً»

ملحق: لماذا لست محافظاً؟

(١) لا تقدم المحافظة أي هدف بديل

(٢) العلاقة الثلاثية بين الأطراف الثلاثة

(٣) الفرق الأساسي بين المحافظة والليبرالية

(٤) نقاط ضعف المحافظة

(٥) العقلانية واللاعقلانية ومناهضة النزعة العقلانية

(٦) اسم حزب الحرية

(٧) عودة جديدة إلى الهويجزيين القدامى

(٨) المبادئ والإمكانيات العملية

